







المامع المعنى الموق وهو وهو سُنان الزَّمِينِينِ لاَذِ عِيسِني عِينِ أَن عَيْسِي بَنْ سَوْرَةً لاَدْ عِيسِني عِينِ أَن عَيْسِي بَنْ سَوْرَةً

مَنْ كَانَ فِي بَيْتِهِ هُذَالُ الكِمَّابُ فَكَأَهُبَا فِيَيْتِرِ نَبِيُّ يَتَ حَكَمُهُ

> بی می می المی الفری القاضی الشرعی

الجزؤالأول

يطلب من : الشيخ سالم بن سعد بن نبهان وأخيه أحمد (سربايا ـ جاوه)

مَطْبَعُهُ مُصْطَفِي لَبَا فِي الْحَلِيُّ وَأُولَادُهُ ص.ب. الغورية رقم الا بالعَتَاهِ عَ

> A. R. BULLOCK, ISLAMIC BOOKS 62 KELBURNE RD., OXFORD, U.K.

الطبعة الأولى ١٣٥٧ ه / ١٩٣٧ م / ٥٥٥

جميع الحقوق محفوظة للشارح

11/

المقدمة بفلم أن الأشبال أن الأشبال المستقبل الم

فيها بحث واف عن التصحيح والفهارس وأعمال المستشرقين ومعها ترجة المؤلف

893.795 T5-163 V.1

1944741

اليَّهُ يَضَعُدُالْكَ لِمُلْطَيِّبُ وَالْمُنْ مُلُالْصَّالِحُ يُرْفَعِيثُ مُ

الحد لله ربّ العالمين . وصلى الله على أشرف خلقه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب . الذي بعثه هادياً ونذيراً . أنقذ به النوع الإنساني من ظلمات الجهالة إلى نور العلم ، وبصّرهم طريق الهدى والرشاد ، فكان بذلك رحمة للعالمين . وأنزل عليه الكتاب هدّى للناس وبينات من الهدى والفرقان ، وأمره بأن يبين للناس ما نزل إليهم ، فكانت سنته هي البيان الواضح المنير ، وأمر الناس كلّهم بطاعة الرسول في شأنهم كله ، «فلا و رَبّك لا يُؤمنُونَ حَتّى ويُسلّمُوك فيما شَمّ لا يَجِدُوا في أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمّا قَضَيْت ويُسلّمُوا تَسْلماً ") »

« فصلى الله على نبينا كلى ذكره الذاكرون ، وغفل عن ذكره الغافلون ، وصلى الله عليه فى الأو لين والآخرين ، أفضل وأكثر وأزكى ما صلى على أحدي من خلقه . وزكانا و إياكم بالصلاة عليه ، أفضل مازكى أحداً من أمته بصلاته عليه ، والسلام عليه ورحمة الله و بركاته ، وجزاه الله عنا أفضل ما جزى مرسكا عن من أرسل إليه ، فإنه أنقذنا به من الهلكة ، وجعلنا فى خير أمة أخرجت للناس ، دائنين بدينه الذى ارتضى ، واصطفى به ملائكته ومن أنعم عليه من الها من المعاهد من المعاهد من أنعم عليه من

⁽١) سورة النساء (٦٥)

خلقه ، فلم تُمْسِ بنا نعمة خلَهرَت ولا بَطنَت ، نِلْنَا بها حظاً في دين ودنيا ، أو دُفع بها عَنّا مكروه فيهما وفي واحد منهما _ : إلا ومحمد صلى الله عليه سَبَها ، القائد إلى خيرها ، والهادى إلى رُشدها ، الذائد عن الهلكة وموارد السّو ، في خلاف الرُشد ، المُنبّة للأسباب التي تورد الهلكة ، القائم بالنصيحة في الإرشاد والإنذار فيها . فصلى الله على محمد وعلى آل محمد ، كما صلى على إبراهيم وآل إبراهيم ، إنه حميد مجيد مجيد .

أما بعد :

فإني منذ بضع وعشرين سنة ، أو على التحقيق ، في أواخر جادى الآخرة سنة ١٣٢٩ ــ : شرعتُ في كتابة شرح على [سنن الترمذى] ولم أكد أبدأ حتى وضعتُ القلم ، إذ وجد تُنى أقدم على عمل لم تنهيأ لى أسبابه ، وكان نزوة من نزوات الشباب، وما أقدمت عليه إلا عن حتى لهذا الكتاب، ثم صار فكرة تدور في رأسى ، وأمنية تجول في خاطرى ، وكنت أرجو أن أوفق إلى إخراجها في يوم من الأيام ، لما أيقنتُ في نفسى ، عن مراس وخبرة وتجربة : أنّ هذا الكتاب (كتاب الترمذى) أنفع كتب الحديث لعلماء هذا العلم ومتعلميه ، إذ جعله مؤلفه ـ رحمه الله ـ معلماً لتعليل الأحاديث تعلياً عملياً ، فيكشف القارئ عن درجة الحديث من الصحة أو الضعف ، مبيّناً ما قيل في رجاله ممن تكلم فيهم ، مرجّحاً بين الروايات إذا اختلفت . فإن فن تعليل الأحاديث أعوص أنواع (علوم الحديث)، وأكبرُها خطراً ، وأدقها مسالك ، لا يتقنه إلا من رسخت قدمُه في معرفة الطرق والرجال ، واستنارت بصيرتُه بالكتاب والسنة . وكان أبو عيسى الترمذى من أساطين هذا الفن وأسانذته الكبار ، والسنة . وكان أبو عيسى الترمذى من أساطين هذا الفن وأسانذته الكبار ، تخرج فيه وتدرّب بين يدى أعرف الناس به في ذلك العصر _ عصر النور والعلم تخرج فيه وتدرّب بين يدى أعرف الناس به في ذلك العصر _ عصر النور والعلم تخرج فيه وتدرّب بين يدى أعرف الناس به في ذلك العصر _ عصر النور والعلم تخرج فيه وتدرّب بين يدى أعرف الناس به في ذلك العصر _ عصر النور والعلم

⁽١) اقتباس من كتاب [الرسالة] للامام الشافعي (رقم ٣٩) .

فى القرن الثالث ــ وفى مقدمتهم أبوعبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، وأبو عبد الله محمد بن إسمميل البخارى، وأبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي .

ثم قيض الله لنا إخواننا الأفاضل أولاد المرحوم السيد مصطفى الحلبى فتحدثنا في شأن [سنن الترمذي] ورغبوا في طبعه طبعة علمية محققة ، وأن يُشرح الكتابُ شرحاً وسطاً، فاتفقنا على ذلك ، ومُمّلتُ هذه الأمانة الخطيرة، مستعيناً بالله ، مهتديًا به ، متوكلاً عليه ، ولستُ أدرى أأفادتني السنين علماً إلى علم، أم هي الثقة بالنفس والغرور بها ؟ ولكني أقدمتُ وأمرى إلى الله ، وظني بربي أن يجعل نيتي خالصة لوجهه الكريم ، و بإخلاص النية يُتقبر العمل ، و « إنما الأعمال بالنيات ، و إنما لكريم ، و بإخلاص النية يُتقبر العمل ، و « إنما الأعمال بالنيات ، و إنما لكل امرى ما نوى (١) » .

«فنسألُ الله المبتدئ لنا بنعمه قبل استحقاقها ، الله يمها علينا ، مع تقصيرنا في الإتيان على ما أوجب به من شكره بها ، الجاعلنا في خير أمة أخرجت للناس: أن يَرزُقنا فَهُماً في كتابه ، ثم سنة نبيه ، وقولاً وعملاً يُؤخَّدي به عنّا حقّه ، ويُوجبُ لنا نافلة مَزيده (٢) » .

نُسَخُ الكتاب التي يبدى في التصحيح

طُبع كتابُ الترمذي في مصر ورةً واحدة ، بمطبعة بولاق سنة ١٢٩٧ بدون شرح ، في مجلدين لطيفين ، وسنعود لذكر هذه الطبعة فيما بعد . وقد طبع أخيراً بمصر مرة ثانية ، ومعه الشرح المسمى [عارضة الأحوذي] للقاضى أبي بكر بن العربي ، في ١٣٥ جزءاً ، طبع منها ٧ أجزاء بالمطبعة المصرية سنة ١٣٥٠ وطبع

⁽۱) حديث صحيح معروف ، رواه الشيخان : البخارى ومسلم في صحيحهما ، ورواه سائر أصحاب الكتب الستة وغيرهم .

⁽٢) اقتباس من كتاب [الرسالة] للشافى (رقم ٤٧) .

الباقي بمطبعة الصاوى سنة ١٣٥٢ وهذه الطبعة لا يوثق بشيء منها ، لكثرة الغلط والخلط فيها من المصححين ، وقد كان صديقي محمد أفندى محمد عبد اللطيف صاحب المطبعة المصرية استعار مني المجلد الأول من نسختي من طبعة بولاق ، ليصحح الكتاب عليها ، ثم لما رأيت الجزء الأول من المطبوع الجديد خشيت أن تكون لي يد في إفساد كتب السنة والتلاعب بها ، إذ وجدت الأغلاط فيه لاحصر لهما ، حتى لقد وجدت مصححيه أدخاوا في متن الكتاب بعض التعليقات التي كتبتها بحاشية نسختي ، وجعلوها من كلام الترمذي (۱) ، فاستعدت ما أعرته إياهم ، آسفاً متألما ، ولذلك أعرضت عن ذكر هذه الطبعة في اختلاف ما أعرته إياهم ، آسفاً متألما ، ولذلك أعرضت عن ذكر هذه الطبعة في اختلاف النسخ التي سأذكرها من كتاب الترمذي ، و إنما أشرت إليها في هذا الموضع اضطراراً ، نصيحة للمسلمين « والنصيحة لهم فرض لا ينبغي تركه ، و إدراك افطراراً ، نصيحة للمسلمين « والنصيحة لهم فرض لا ينبغي تركه ، و إدراك نافلة خير لا يدَعُها إلا من سفة نفسه ، وترك موضع حَظّه (۲) »

وطُبع الكتابُ أيضاً في بلاد الهند مراراً ، مع تعليقات مفيدة لبعض الأفاضل المتقنين من العلماء هناك ، وقد طبع أيضاً مع شرح واف اسمه [تحفة الأحوذي]

والذي اعتمدته من نسخ الكتاب الخطوطة والمطبوعة سبع نسخ ، ذكرت رموز ستة منها مع وصفها باختصار في أول الكتاب (ص ٤) وسأصفها كلها هنا وصفاً مفصلا ؛ وهي :

⁽۱) من أمثلة ذلك أننا نجد في الجزء الأول (ص ۱۳ س ۳): « وأبو هريرة اختلف [على نحو ثلاثين قولا] في اسمه » فان جملة « على ثلاثين قولا » ليست من كلام الترمذي ، بل هي من تعليقاتي نقلا عن الشيخ الرفاعي . وفي (ص ۸۳ س ۸) جملة «رواه أحمد وأبو داود » وهذه من تعليقاتي أيضا ، وظاهر بداهة أنها ليست من قول الترمذي .

⁽٢) اقتباس من كلام الشافعي في (الرسالة رقم ١٧٠).

١ – نسخة من طبعة بولاق سنة ١٢٩٢ كانت في ملك الأستاذ العالم الكبير الشيخ أحمد الرفاعي المالكي ، من كبار عاماء الأزهر ، وقد ضمت هي وسائر كتبه إلى مكتبة الجامع الأزهر ، صوناً لهما عن الضياع ، تبرعاً من ابنه الأستاذ الفاضل الشيخ على الرفاعي (القاضي بالحاكم الشرعية الآن) ، وهي نسخة نفيسة جليلة ، قرأ الأستاذ الرفاعي الكبير الكتاب كله فيها قراءة درس وعناية ، وصححا تصحيحاً جيداً ، وضبط بقلمه كل ماكان موضعاً للإشكال والاشتباه .

وكتب في أولها بخطه مانصه: « قال أحمد الرفاعي المالكي: أروى سنن الإمام الترمذي عن مشايخ ، منهم شيخنا العلامة الشيخ إبراهيم السقا الشافعي ، وهو يرويه عن مشايخ ، منهم الشيخ الأمير الصغير ، عن والده العلامة الأمير الكبير، عن الشيخ العدوى، عن الشيخ عقيلة المكى، عن الشيخ حسن العُجَيمي، عن الشيخ أحمد بن محمد القشاش ، عن الشيخ أحمد بن على الشناوي، عن والده الشيخ على بن عبد القدوس الشناوى ، عن الشيخ عبد الوهاب الشعراني ، عن الشيخ زكريا بن محمد ، عن زين الدين الراغي العثماني ، عن شرف الدين إسمعيل بن إبرهيم الجبرتي ، عن أبي الحسن على بن عمر الواني ، عن الشيخ محيى الدين محمد بن على بن عربي الطأبي الحاتمي ، عن عبد الوهاب بن على بن سكينة البغدادي ، عن أبي الفتح عبد الملك بن عبد الله الكروخي، عن أبي إسمعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي ، عن عبد الجبار الجرّاحي ، عن أبي العباس محد بن أحمد بن محبوب ، عن مؤلفه الترمذي أبي عيسي محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى الضحاك السلمي الضرير البُوغي نسبة إلى : بوغ: قرية من قرى ترمذ، ضبط بفتح التاء والميم. و بكسرها، و بضمهما، والمتداول على ألسنة تلك المدينة فتح التاء وكسر الميم ، والمعروف قديمًا كسر التاء

والميم. توفى الترمذي بترمذ سنة تسع وسبعين ومائتين ، ومولده سنة تسع ومائتين والله سبحانه وتعالى أعلم » .

وكَتَبَ فى آخر الجزء الأول بخطه ما نصه: « انتهى تصحيح هذا السفر بحسب الطاقة مع عدة نسخ والمراجعة ، فى ٣ رمضان من سنة ١٣١١ على يد كاتبه أحمد الرفاعى المالكي ، أحسن الله له ولإخوانه والمسلمين بحسن الختام ، وسمعه منا جمع كثير من الإخوان ، لَطَفَ الله منا وبهم » .

وكتب في آخر الجزء الثاني بخطه ما نصه: « قد تم تصحيح هذا الجزء مع التحري والقابلة على عدة نسخ ، فصار كأصل سابقه بحسب الإمكان، في الثالث والعشرين من شوال سنة أنف وثلاثمائة وأحد عشر ، وكان ابتداء القراءة مع جم كثير من الإخوان إلى المنتهى ، في رجب سنة تاريخه ، على يد مالكه أحمد الرفاعي المالكي الأزهري ، لطف الله به و بالمسلمين » .

وهذه النسخة نرمز لها بحرف (س) .

٣ - نسختى الحاصة من نفس طبعة بولاق ، وقد عنيتُ بها أشدَّ العناية ، وسمعتُ الكتاب فيها كله ـ إلاّ فوتاً يسيراً ـ من والدى الأستاذ الأكبر الشيخ محمد شاكر وكيل الحجامع الأزهر سابقاً ، وكتبتُ فى أوّلها على الجزء الأول فى وقت السماع ما نصه : « ابتدأ سيدى الأستاذ الوالد السيد محمد شاكر وكيل مشيخة الأزهر فى قراءة هذه السنن ، يوم الأحد ١٣ محرم سنة ١٣٣١ هجرية ، وأنا وأخى الشيخ على (١) نسمع منه ، وأنا مع ذلك أصحح هذه النسخة على

⁽۱) هو شقيق السيد على محمد شاكر ، ولد بالقاهرة وقت أذان العصر من يوم السبت ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣١١ ونال شهادة العالمية من الجامع الأزهى الشريف في يوم الاثنين ١٤ محرم سنه ١٣٣٩ وعين قاضيا بالمحاكم الشرعية في رمضان سنة ١٣٤٥ وهو الآن قاض بمحكمة الزقاز يق الابتدائية الشرعية حفظه الله .

نسخة الأستاذ العلامة الشيخ أحمد الرفاعي المالكي ، فإنه قرأها وضبطها تمام الضبط ، وكتب عليها سنده » . ثم نقلت صورة ماكتبه العلامة الرفاعي .

وكتبت عليها في آخر الجزء الأول ما نصه: « بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، آمين . و بعد: فقد فرغ مولانا الأستاذ الوالد السيد محمد شاكر وكيل مشيخة الأزهر الشريف من قراءة وكيل مشيخة الأزهر الشريف من قراءة هذا الجزء يوم الاثنين تاسع شهر المحرم من سنة ١٣٣٦ هجرية ، وقد سمعته منه غير فوت يسير من أول: باب ما جاء في المرأة تعتق ولها زوج ، إلى آخر: باب حدثنا الحسن بن عرفة . وكانت قراءته في نسخة مسموعة على الأستاذ الشيخ أحمد الرفاعي ، وهي طبع الهند ، وكانت معي في الدرس نسخة الأستاذ الرفاعي في المناذ ، وكانت معي في الدرس نسخة الأستاذ الرفاعي الما المنه وعليها خطه ، وكلها مضبوطة بخطه ، فكنت أضبط نسختي هذه عليها ، وما اشتبهنا فيه من الرجال والألفاظ بحثنا عنه في مظانة ، حتى برزت هدن النسخة تحتال من الصحة والضبط في برد قشيب ، لا تواز بها أخرى ولا تدانيها ، ولا قد فاقت _ والحمد لله _ نسخة مولانا الأستاذ الرفاعي رضي الله عنه ورحمه ، الاسلام ، ووفقنا للتمسك بكتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، آمين » .

وكتبت في آخر الجزء الثاني ما نصه: «ختم مولانا الأستاذ الوالد السيد محد شاكر قراءة هذا الجزء يوم الثلاثاء ٦ ربيع الثاني سنة ١٣٣٢ هجرية (١) وكانت قراءته في النسخة الهندية ، وكنت أقابل وأصحح هذه ، ومعى نسخة الشيخ الرفاعي رحمه الله ، فصارت هذه من أصح النسخ التي يعتمد عليها ، وفقنا الله سبحانه وتعالى إلى الخيرات ، وأصلح أحوال المسلمين ، آمين » .

⁽۱) من طرائف الموافقات ومحاسنها أنى أنقل هـذا الكلام هنا في يوم الأحد ٢ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧ أي بعد ٢٥ سنة كاملة .

وهذه النسخة هي التي نرمز لها بحرف (_) .

٣ - نسخة مطبوعة فى مدينة دهلى فى الهند سنة ١٣٢٨ ه و بحاشيتها شرح يسمى [نفع قوت المغتذى] للبجمعوى ، وتعليقات لبعض الأفاضل من علماء الهند .

وهذه النسخة هي التي نرمز إليها بحرف (ه) .

عبد الرحمن بن الحافظ عبد الرحيم المباركفورى ، من كبار علماء الحديث بالهند ، وهو شرح نفيس جداً ، وقد توفى مؤلفه منذ عامين تقريباً فيا بلغنا ، رحمه الله ورضى عنه ، والمفهوم من كلامه في مواضع من الشرح أنه كان يعتمد في تصحيح متن الترمذي على النسخة السابقة المطبوعة بالهند وعلى نسخ أخرى مخطوطة ، وقد ذكر في أثنائه أنه كتب مقدمة لهذا الشرح ، ولعله وصف فيها النسخ التي اعتمدها ، ولكن هذه القدمة لم تصل إلينا ، و بلغني أنها طبعت بالهند .

وهذه النسخة هي التي نرمز لها بحرف (ك) .

٥ - نسخة مخطوطة في أربعة مجلدات ، بقلم واضح جميل ، محفوظة بدار الكتب المصرية ، برقم (١٤٨ حديث) والمجلد الأول والثالث ناقصان من أول كل منهما ، وأول المجلد الأول فيها (باب ما جاء في مباشرة الحائض) في الصفحة (٢٣٩) في الجزء الأول من هذه الطبعة وعدد أوراق كل جزء منها كا ذكر بفهرس دار الكتب (٢٢٣ ، ٢٦٥ ، ٢٢٥) وقد تمت كتابة هذه النسخة في ٣ رجب سنة ٢٢٧ وهي نسخة جيدة ، يغلب عليها الصحة ، وخطؤها قليل .

وهذه النسخة هي التي نرمز لها بحرف (م) وقد كتب خطأ في كشف الرموز (ص ٤) من هذا الجزء أنه حرف (ص) .

٦ - نسخة هي العمدة في تصحيح الكتاب ، وهي ضمن مجموعة نفيسة ، وقعت لي بالشراء في ربيع الأول سنة ١٣٥٥ : مجلد واحد ضخم ، فيه من الكتب ما أذكره : الموطأ ، وصميح البخاري ، وصميح مسلم ، وسنن أبي داود ، وسنن الترمذي ، وسنن النسأني . ومجموع أوراقه ٥٧٥ ورقة ، وتفصيلها : الموطأ (۰۰) ، والبخاري (۱۰۶) ، ومسلم (۱۲۰) ، وأبو داود (۲۶) ، والترمذي (٩٩) ، والنسائي (٨٨) ، وذلك غير ما فيه من الأوراق البيضاء والفهارس و بعض فوائد وأسانيد ، وطول الورقة من أوراقه ٥١٦٥ سنتي ، وعرضها ٢١ سنتي ، وهو مكتوب بخطوط مختلفة دقيقة ، وكلها مصحح مقابل على أصول معتمدة ، قابلها العالم العظيم الشيخ محمد عابد السندى ، محدث المدينة لمنورة في القرن الماضي ، وقابلها كلها في نحو سبعة أشهر مر سنتي ١٢٢١ ، ١٢٢٢ فقد أتم مقابلة الموطأ في يوم ٢٢ رمضان ١٢٢٠ مع أن الناسخ أكل نسخه في ١١ رمضان من تلك السنة ، وأتم مقابلة النصف الثاني من مسلم في ٢٤ شوال ، والنسائي في ١٠ ذي القعدة ، والترمذي في ١٥ ذي الحجة ، كل ذلك من سنة ١٢٢١ وأتم مقابلة أبي داود في صفر، والنصف الأول من مسلم فى ٢ ربيع الأول ، والبخارى في ٤ ربيع الثاني ، كل ذلك من سنة ١٣٢٢ وكتب على الموطأ ما يفيد أن مقابلته كانت ﴿ في جامع صنعاء إ .

ويظهر لى من كل هذا أن المجموعة كلها كتبت وقو بلت فى صنعاء ، لأن من المعروف أن أكثر شيوخ الشيخ عابد السندى من اليمنيين ، ولأن المدة ما بين ٢٢ رمضان سنة ١٣٢١ و ٤ ربيع الثانى سنة ١٢٢٢ لا تكفى لكتابة الكتب الخسة ومقابلنها مع السفر من صنعاء إلى المدينة . ومن الواضح أن الناسخين كانوا يكتبون فى وقت واحد تقريباً فى هذه الكتب . وكل أتموا شيئاً قابله وصححه الشيخ عابد السندى ، الذى ينسخون الكتب برسمه ، ولذلك ترى أن النصف الثانى من صحيح مسلم قو بل قبل النصف الأول .

والشيخ عابد ذكره شيخنا الحافظ الكبير السيد عبد الحي الكتاني في كتابه [فهرس الفهارس والأثبات] المطبوع بفاس سنة ١٣٤٦ ووصفه بقوله (ج ١ ص ٢٧٠) · «شيخ شيوخنا ، محدّث الحجاز ومسنده ، عالم الحنفية به ، الشيخ محمد عابد بن أحمد بن على السندى الأنصارى المدنى الحنفي ، التوفى بالدينة النورة سنة ١٢٥٧ ».

وهذه النسخة هي أصح النسخ التي وقعت لي من كتاب الترمذي ، علي بعض أغلاط قليلة فيها ، مما لا يخلو منه كتاب ، وفيها زيادات صحيحة ليست في سائر النسخ ، تظهر للقارئ من الاطلاع على هذا الشرح ، وكتب ناسخها في آخرها ما نصه : « حرر في النصف الأول من شهر الله الحرام القعدة عام إحدى وعشرين ومائتين وألف من الهجرة النبوية ، على صاحبها وآله وصحبه أفضل الصلوات ونوامي البركات ،في البُكر (١) والعشيات، ولم يذكر فيها اسم ناسخها ، لأنها مكتوبة بخط كاتبين ، ثم كتب الشيخ عابد السندى بخطه ما نصه : « بلغت مقابلته على أصل صحيح معتمد بحسب الطاقة البشرية ، وأرجو الصحة، وكان ذلك في ١٥ شهر الله الحرام ذي الحجة سنة ١٣٢١ » .

وهذه النسخة هي التي نرمز إليها بحرف (ع)

٧ - نسخة مخطوطة وقعت لي بالشراء بعد الشروع في طبع هذا الشرح ، ابتداء من الباب (رقم ٨٥ ج ١ ص ١٩٨) وهي نسخة جديدة ، يظهر من ورقها وخطها أنها مكتوبة في القرن العاتسر أو الحادي عشر، ويظهر أن ناسخها نقلها من نسخة لأحد تلاميذ الحافظ ابن عساكر ، لأن في أولها ما نصه : « أخبرنا الشيخ الإمام العالم الحافظ الثقة أبو القاسم على بن الحسن بن هبة الله الشافعي (٢) أيده الله ، قراءة عليه ونحن نسمع ، في شهور سنة ثمان وخمسين (١) « البكر » بضم الباء وفتح الكاف: جمع « بكرة » بضم الباء و إسكان

الكاف ، كغرفة وغرف .

⁽٢) هو الحافظ الكبير ، محدث الشأم ، ابن عساكر الإمام ، صاحب التصانيف

وخسمائة ، بمدينة دمشق ، فى جامعها ، قيل له : أخبركم الشيخ أبو الفتح عبدالملك بن أبى القاسم بن أبى سهل الأزرجى الهروى قراءة عليه و إنّا نسمع ببغداد ، فأقرأ نيه (١) ، قال : أخبرنا القاضى أبو عامر محمود بن القاسم بن محمد الأزدى وأبو نصر عبد العزيز بن محمد الترياقي وأبو بكر أحمد بن عبد الصمد الغورجى ، قالوا : أخبرنا أبو محمد عبد الجبار بن محمد الجرّاحي المروزي ، قال : أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل التاجر المروزي المحبوبي قال : أخبرنا أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي الحافظ رحمه الله» فالذي يروى الحبرنا أبوعيسي محمد بن عيسي بن سورة الترمذي الحافظ رحمه الله» فالذي يروى الحكاب عن ابن عساكر سنة ٥٥٨ ليس كاتب النسخة قطعاً ، لأن خطها وورقها لا يناسب ذلك التاريخ ، و إنما نقل ناسخها الإسناد الذي وجده فيا ينقل عنه ، ولو كان آخر النسخة موجوداً لتبين ذلك في الغالب .

وهذه النسخة ناقصة من موضعين: أولهما: من أثناء أبواب الحج، مما يوازى السطر ١١ من الصفحة ١٦١ من الجزء الأول من طبعة بولاق، إلى أثناء أبواب الجنائز، مما يوازى السطر ١٧ من الصفحة ١٨١ من نفس الجزء. ثانيهما: من أثناء كتاب العلل، مما يوازى السطر ٣ من الصفحة ٣٣٨ إلى آخر الكتاب ص ٣٤١ من الجزء الثاني من طبعة بولاق.

وهي نسخة متوسطة الصحة ، ليست مما يعتمد عليه في التصحيح ، ولكنها أفادتني كثيراً في مواضع متعددة ، خصوصاً في الترجيح عند اختلاف النسخ ، وقد لاحظت أنها كثيراً ماتوافق النسختين المطبوعتين في الهند ، ولم أنبه على مافيها من خطأ إلا في القليل النادر ، و إنما يُحْفَظُ الغلطُ على من غلب عليه الصواب .

(١) كذا في النَّسَخُة ، وهو خطأ من الناسخ ، صوابه « فأقر به » كما هو ظاهر واضح .

⁼ والكتب، ومؤلف تاريخ دمشق، في نحو من خمسين مجلدا كبيرا، وهو موجود بالمكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية، ولد ابن عساكر في أول سنة ٤٩٩ ومات في ١١ رجب سنة ٥٧١، وانظر ترجمته في تذكرة الحفاظ للذهبي (٤: ١١٨ – ١٢٣).

وهذه النسخة هي التي نرمز إليها بحرف (مه) تصحيحُ الكُدُّدِ

تصحيحُ الكتب وتحقيقُها من أشقِّ الأعمال وأكبرِ ها تَبعَةً ، ولقد صَوَّر أبوعمرو الجاحظ ذلك أقوى تصوير ، في كتاب (الحيوان) فقال (ج ١ ص ٧٩ من طبعة أولاد السيد مصطفى الحلبي بمصر) :

« ولر بما أراد مؤلف الكتاب أن يُصلح تصحيفاً ، أو كلة ساقطة ، فيكون إنشاء عشر ورقات من حُرِّ اللفظ وشريف المعانى : أيْسَرَ عليه من إيمام ذلك النقص ، حتى بردَّه إلى موضعه من أمثلة الكلام ، فكيف يطيق فذلك المعارض المستأجر ، والحكيم نفسه قد أعجزه هذا الباب ! وأعجب من ذلك أنه يأخذ بأمرين : قد أصلح الهاسد وزاد الصالح صلاعا ، شم يصير هذا الكتاب بعد ذلك نسخة لإنسان آخر ، فيسير فيه الورّاق الثانى سيرة الورّاق الأول ، ولا يزال الكتاب تتداوله الأيدى الجانية ، والأعراض الفسدة ، حتى يصير غلطاً صرفاً ، وكذبا مصمتاً . فما ظنكم بكتاب تتعاقبه المترجمون بالإفساد ، وتتعاور و الخطاط بشر من ذلك أو بمثله ، كتاب متقادم الميلاد ، وهوري الصنعة ! » .

وقال الأخفش: « إذ: نُسِخَ الكتابُ ولم يُعارَضْ. ثم نُسِخَ وَلم يُعارَضْ _: خَرَج أعجميًّا (١) ».

وصدق الجاحظُ والأخفشُ ، وقد كان الخطر قريمًا في الكتب المخطوطة ، وهو خطر محصور ، لقلة تداول الأيدى إياها ، مهما كثرتْ وذاعتْ ، فماذا كانا قائلَـيْنِ لو رأيا ما رأينا من المطابع ، وما تجترحه من جرائم تسميها كُتُباً!!

⁽١) عن كتاب علوم الحديث لابن الصلاح طبعة المطبعة العامية بحلب سنة ١٣٥٠ (ص١٧٦) .

ألوف من النَّسَخ من كل كتاب ، تُنْشَر في الأسواق والمكاتب ، تتناولها أيدى الناس ، ليس فيها صحيح إلا قليلاً ، يقرؤها العالم المتمكن ، والمتعلم المستفيد ، والعامي الجاهل ، وفيها أغلاط واضحة ، وأغلاط مشكلة ، ونقص وتحريف : فيضطرب العالم المتثبت ، إذا هو وقع على خطأ في موضع نظر وتأمل ، ويظن بما علم الظنون ، ويخشى أن يكون هو الخطئ ، فيراجع ويراجع ، حتى يستبين له وجه الصواب ، فإذا به قد أضاع وقتاً نفيساً ، وبذل جهداً هو إليه أحوج ، ضحية العب من مصحح في مطبعة ، أو عمد من ناشر أتى ، يأبي إلا أن يُوسَد للا مر إلى غير أهله ، ويأبي إلا أن يركب رأسه ، فلا يكون مع رأيه رأى " : ويشتبه الأمر على المتعلم الناشي ، في الواضح والمشكل ، وقد يثق بالكتاب بين يديه ، فيحفظ الخطأ ويطمئن إليه ، ثم يكون إقناعه بغيره عسيراً : وتصور " نست حال العامي بعد ذلك !!

وأَى كتب تُبتلَى هذا البلاء ؟ كتب هي ثروة ضخمة من مجد الإسلام، ومفخرة المسلمين ، كتب الدين والعلم : التفسير والحديث ، والأدب والتاريخ، وما إلى ذلك من علوم أُخر .

وفى عَمرة هذا العبث تضى، قِلَّةٌ من الكتب، طبعت فى مطبعة بولاق قديما ، عند ماكان فيها أساطين المصححين ، أمثال الشيخ محمد قطة العدوى ، والشيخ نصر الهوريني ، وفي بعض المطابع الأهلية كمطبعة الحلبي والخانجي .

وشيء نادر عُني به بعض المستشرقين في أوروبة وغيرها من أقطار الأرض، يمتازعن كل ما طبع في مصر بالمحافظة الدقيقة _ غالباً _ على ما في الأصول المخطوطة التي يطبع عنها، مهما اختلفت، ويذكرون ما فيها من خطأ وصواب، يضعونه تحت أنظار القارئين، فرب خطأ في نظر مصحح الكتاب هو الصواب الموافق لما قال المؤلف، وقد يتبينه شخص آخر، عن فهم ثاقب أو دليل ثابت.

وتمتاز طبعاتهم أيضاً بوصف الأصول التي يطبعون عنها ، وصفاً جيداً ، يُظْهِرُ القارئ على مبلغ الثقة ِ بها ، أو الشـك في صحتها ، ليكون على بصيرة من أمره .

وهذه ميزة لن تجدها في شيء مما طبع بمصر قديما ، بلغ مابلغ من الصحة والاتقان، فهاهي الطبعات الصحيحة المتقنة من نفائس الكتب المطبوعة في بولاق، أمثال الكشاف والفخر والطبرى وأبي السعود وحاشية زاده على البيضاوي وغيرها من كتب التفسير، وأمثال البخاري ومسلم والترمذي والقسطلاني والنووي على مسلم والأم للإمام الشافعي وغير ذلك من كتب الحديث والفقه ، وأمثال لسان العرب والقاموس والصحاح وسيبويه والأغاني والمزهر والحزانة الكبرى والعقد الفريد وغيرها من كتب اللغة والأدب ، وأمثال تاريخ ابن الأثير وخطط المقريزي ونفح الطيب وابن خلكان وذيله والجبرتي وغيرها من كتب التاريخ والتراجم ، إلى غير ذلك مما طبع من الدواوين الكبار ، ومصادر العلوم والفنون _ : أتجد في شيء من هذا دليلا أو إشارة إلى الأصل الذي أخذ

وأقربُ مَثَل لذلك [كتاب سيبويه]: طبع في باريس سنة ١٨٨١ م (توافق سنتي ١٢٩٨، ١٢٩٩ه) ثم طبع في بولاق في سنى ١٣١٦ – ١٣١٨ ه وتجد في الأولى اختلاف النسخ تفصيلا بالحاشية، ومقدمة باللغة الفرنساوية فيها بيان الأصول التي طبع عنها، ونص ماكتب عليها من تواريخ وسماعات واصطلاحات وغير ذلك حرفيًّا باللغة العربية، ثم لا تجد في طبعة بولاق حرفاً واحداً من ذلك كله، ولا إشارة إلى أنها أخذت عن طبعة باريس.

فكان عمل هؤلاء المستشرقين مرشداً للباحثين منّا المُحْدَثين ، وفي مقدمة من قلّدهم وسار على نهجهم العلامة الحاج أحمد زكى باشا رحمه الله ، ثم من سار سيرته واحتذى حذوه .

وعن ذلك كانت طبعات المستشرقين نفائسَ تُقتنَى وأعلاقاً تُدَّخر ، وتغالى الناسُ وتغالينا في اقتنائها ، على علو منها ، وتعسر وجود كثير منها على راغبيه .

ثم غَلاَ قومُنا غلواً غير مُسْتَسَاغٍ ، في تمجيد المستشرقين ، والإسادة بذكره ، والاستخداء لهم ، والاحتجاج بكل ما يصدر عنه ، عنهم من رأى : خطإ أو صوب واب ، يتقلدونه ويد فعُون عنه ، ويجعلون قولهم فوق كلِّ قول ، وكامتهم عالية على كل كله ، ويجعلون قولهم فوق كلِّ قول ، وكامتهم عالية على كل كله ، إذ رأوه أتقنوا صناعة من الصناعات : صناعة تصحيح الكتب ، فظنوا أنهم بلغوا فيما اشتغلوا به من علوم الاسلام والعربية الغاية ، وأنهم اهتدوا إلى ما لم يهتد إليه أحد من أساطين الاسلام وباحثيه ، وتى في الدين : التفسير والحديث والفقه .

وجهلوا أو نَسُوا ، أو علموا وتناسَو ا _ : أن المستشرقين طلائع المبشّرين ، وأن جُلَّ أبحاثهم في الإسلام وما إليه إنما تصدر عن هوًى وقصد دَفِين ، وأنهم كسابقهم (يُحَرِّفُونَ الكلم عن مواضِومِ) وإنهم كسابقهم (يُحَرِّفُونَ الكلم عن مواضِومِ) وإنهم يحافظون على النصوص ، ثم هم يحرفونها بالتأويل والاستنباط .

نعم: إن منهم رجالاً أحرارَ الفكر ، لا يقصدون إلى التعصب ، ولا يميلون مع الهوى ، ولكنهم أخذوا العلم عن غير أهله ، وأخذوه من الكتب ، وهم يبحثون في لغة غير لغتهم ، وفي علوم لم تمتزج بأرواحهم ، وعلى أُسسُ غير ثابتة وضم عها متقدموهم ، ثم لا يزال ما نشئوا عليه واعتقدوا ، يغلبُهم ثم ينحرف بهم عن الجادة ، فإذا هم

قد ساروا في طريق آخر ، غير ما يؤدّى إليه حرية الفكر والنظر ُ السليم .

ومعاذ الله أن أبخس أحداً حقّه ، أو أنكر ما للمستشرقين من جهد مشكور في إحياء آثارنا الخالدة ، ونشر مفاخر أعتنا العظماء ولكني رجل أريد أن أضع الأمور مواضعها ، وأن أو الحق في نصابه ، وأريد أن أعرف الفضل لصاحبه ، في حدود ماأسدي إلينا من فضل ، ثم لا أجاوز به حدّه ، ولا أعلو به عن مستواه . ولكني رجل أنه عسن لديني ولفتي أشد العصبية ، وأعرف معني العصبية ، وحدها ، وأن ليس في الحروج عنها إلا الذل وحدها ، وأن ليس في الحروج عنها إلا الذل والستسلام ، وإنما معناها العدوان ، وأن ليس في الحروج عنها إلا الذل والنود عنها ، وأن يقوم قط في عقر داره إلا ذلوا » وقد والله عنه ، وأعرف في عُقر داره إلا ذلوا » وقد والله عناها ما يقد شه ولا ما غرى قوم قط في عُقر داره إلا ذلوا » وقد والله عناها السلام ويف غير دارنا ، وفي نفوسينا ، وفي عقائدنا ، وفي كل ما يقد شه الاسلام ويفخر به المسلمون .

وكان قومُنا ضمافًا، والضعيف مُغْرًى أبداً بتقليد القوى وتمجيده، فرأوا من أعمال الأجانب ما بهر أبصارهم، فقلدوهم فى كل شىء، وعظموهم فى كل شىء، وكادت أن تعصف بهم العواصف، لولا فضل الله ورحمته.

غَرَّ الناسَ ما رأوا من إتقان مطبوعات المستشرقين ، فظنو ا أن هذه خطة اخترعوها ، وصناعة ابتكروها ، لا على مثال سبق ، ليس

هم فيها من سلف ، ووقع في وهمهم أن ليس أحد من المسلمين عستطيع أن يأتي بمثل ما توا ، بله أن يبرزه ، إلا أن يكون تقليدا واتباعا ، وراحوا يشقون بالأجنبي ، ويزدرون ابن قومهم ودينهم ، فلا يعهدون له بجلائل الأعمال وعظيمها ، بل دائما : المستشرقون ! المستشرقون ! ويلق الأجنبي منهم كل عون و تأييد ، إلى ماله في قومه و بلاده من عون و تأييد ، ولا يتدا وقد يُلْتُون المسلم والمصري فضلات من الثقة ، على أن يكون ممن يعلنون اتباع المستشرقين ، والاقتداء بهم والاهتداء بهم وعلى أن يكون ممن يعلنون اتباع المستشرقين ، والاقتداء بهم والاهتداء بهديهم وعلى أن يكون ممن درسوا و تعاموا باللغات الأجنبية ، حتى فيما كان من العلوم إسلاميًا وعربيًا خالصًا ، وعلى أنه إذا عُهد ولعله أن يكون الثاني تابيخ ، والما أن يكون الثاني تابيخ ، والما على قاعدة « عَلَمْهُ ولعله أن يكون الثاني أرسيخ قدمًا فيما عهد إليهما ، على قاعدة « عَلَمْهُ وأطع أو يكون الثاني أرسيخ قدمًا فيما عهد إليهما ، على قاعدة « عَلَمْهُ وأطع أو يكون الثاني أرسيخ قدمًا فيما عهد إليهما ، على قاعدة « عَلَمْهُ وأطع أو يكون الثاني أرسيخ قدمًا فيما عهد إليهما ، على قاعدة « عَلَمْهُ وأطع أو يكون الثاني أرسيخ قدمًا فيما عهد إليهما ، على قاعدة « عَلَمْهُ وأطع أو يكون الثاني أرسيخ قدمًا فيما عهد إليهما ، على قاعدة « عَلَمْهُ وأطع أو يكون الثاني أوسية عدمًا فيما عهد إليهما ، على قاعدة » ! !

وما كان هيذا الذي نصف خاصًا بالعمل في الكتب وحدها، وإنما هي ذلة ضربت على المسلمين في شانهم كله، عن خطط تبشيرية ثم استعمارية ، رُسمِت ونُفّذت ، في كل بلد من بلدان الاسلام، وليس المقام مقام تفصيل ذلك ، ولكنا نعود إلى ما نحن بسيبه من تصحيح الكتب

لم يكن هؤلاء الأجانب مبتكرى قواعد التصحيح ، وإنما سبقهم إليها علماء الاسلام المتقدمون ، وكتبوا فيها فصولاً نفيسة ، نذكر بعضها هنا ، على أن يذكر القارئ أنهم ابتكروا هذه القواعد

لتصحيح الكتب المخطوطة ، إذ لم تكن المطابع وُجدتُ ، ولوكانت لديهم لأتوا من ذلك بالعجب العجاب ، ونحن وارثو مجدهم وعزهم ، وإلينا انتهت علومهم ، فلعلنا نحفزهممنا لإتمام ما بدؤا به .

نَبْنِي كَمَّا كَانَتُ أُوائلُنَا تَبْنِي و نَفْعلُ مثلَ ما فَعلُوا قال أَبُو عَمرو بنُ الصَّلاَح (١) في كتاب (علوم الحديث) ، (ص ١٧١ - ١٨٥ من طبعة حلب سنة ١٣٥٠) : «إن على كَتَبة الحديث وطلبته صرف الهمة إلى ضبط ما يكتبونه أو يحصلونه بخط الغير من مروياتهم ، على الوجه الذي رووه ، شكلاً ونقطاً يؤمن معهما الالتباس . وكثيراً ما يتهاون بذلك الواثقُ بذهنه وتَيقُظه ، وذلك وخيمُ الماقبة ، فإن الإنسان معرض للنسيان ، وأولُ بذهنه وتَيقُظه ، وذلك وخيمُ الماقبة ، فإن الإنسان معرض للنسيان ، وأولُ ناس أولُ الناس (٢) ، و إعجامُ المكتوب يَمْنَعُ من استعجامه ، وشَكلُهُ : ننع من إشكاله . ثم لا ينبغي أن يتعنى بتقييد الواضح الذي لا يكاد يلتبس ، وقد أحسنَ مَن قال : إنما يُشكلُ ما يُشكلُ .

وقرأت بخط صاحب كتاب [سِمَات الخطُّ ورقومه] على بن إبراهيم

(٢) إشارة إلى قوله تعالى : (وَلَقَدُ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَا اللهُ عَزْمًا) سورة طه آية ١١٥ .

⁽۱) هو الامام الحافظ الفق شيخ الاسلام تق الدين أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزورى الشافى ، ولد سنة ۷۷٥ ، ومات فى ۲٥ ربيع الآخرسنة ٣٤٣ وترجمه الحافظ الذهبى فى تذكرة الحفاظ (٤: ٢١٤ – ٢١٥) ، ويفهم من كلام الحافظ زين الدين العراقى _ المتوفى سنة ٢٠٨ _ أن كثيرا مما فى هذا الفصل ، أو أكثره _ : أخذه ابن الصلاح من كتاب [الالماع فى ضبط الرواية وتقييد السماع] للقاضى عياض ، وهو الحافظ الامام العلامة عالم المغرب القاضى أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى اليحصى ، ولد سنة ٢٧٤ وتوفى ليلة الجمعة ٩ ربيع الآخر سنة ٤٤٥ موسى اليحصى ، ولد سنة ٢٧٤ وتوفى ليلة الجمعة ٩ ربيع الآخر سنة ٤٤٥ موسى المحقوق المصطنى] .

البغدادى ، فيه _ : إن أهل العلم يكرهون الإعجام والإعراب إلا فى الملتبس . وحَـكَى غيرُه عن قوم ي: أنه ينبغى أن يُشكَل ما يُشكِل ومالا يشكِل ، وذلك لأن المبتدئ وغير المتبحر فى العلم لا يميّز ما يشكِل مما لا يشكِل ، ولا صواب الإعراب مِنْ خَطِئه ، والله أعلم .

وهذا بيان أمور مفيدة في ذلك :

أحدها: ينبغي أن يكون اعتناؤه من بين ما يَلتبسُ بضبط الملتبسِ من أسماء الناس أكثر ، فإنها لا تدرك بالمعنى ، ولا يُستدلُ عليها بما قبلُ و بعدُ .

الثانى: يُستحبُّ فَى الألفاظ المشكلة أَن يُكرِّر ضَبطَها: بأَن يَضبطها فَى متن الكتاب، ثم يكتبها قُبالة ذلك فى الحاشية مفردة مضبوطة ، فإن ذلك أبلغ فى إبانتها ، وأبعدُ من التباسها ، وما ضبطه فى أثناء الأسطر ربحا داخله نقط غيره وشكله ، مما فوقه وتحته ، لاسيا عند دقة الخط وضيق الأسطر ، وبهذا جرى رسم جماعة من أهل الضبط () والله أعلم .

الثالث: يكره الخط الدقيق من غير عذر يقتضيه ، روينا عن حنبل

⁽۱) هذا من أدق أنواع الاحتياط فى الضبط ، وأقدم مارأيت من ذلك فى خطوط العلماء: خط الربيع بن سليان صاحب الشافعي ، فى كتاب [الرسالة] للشافعي ، المكتوب كه بخطالربيع فى حياة الشافعي ، أى فى المدة بين سنة ١٩٩ وسنة ٢٠٤ ، فانه عند ماتشتبه الكلمة فى السطر و يخشى أن يخطئ فيها قارئها ، يكتبها واضحة مم ق أخرى بالحاشية . وقد اختار بعض العلماء طريقة أدق من هذه . قال الحافظ العراق فى شرحه على كتاب ابن الصلاح: «اقتصر المصنف على ذكر كتابة اللفظة المشكلة فى الحاشية مفردة مضبوطة، ولم يتعرض لتقطيع حروفها ، وهو متداول بين أهل الضبط ، وفائدته ظهور شكل الحرف بكتابته مفردا ، كالنون والياء إذا وقعت فى أول الكلمة أو فى وسطها ، ونقله ابن دقيق العيد فى الاقتراح عن أهل الاتقان فقال : ومن عادة المتقنين أن يبالغوا فى إيضاح المشكل ، فيفرقوا حروف الكلمة فى الحاشية و يضبطوها حرفا حرفا » .

بن إسلحق (١) قال: رآنى أحمد بن حنبل وأنا أكتب خطاً دقيقاً ، فقال: لا تفعل ، أحوجُ ما تكون إليه يخونك (٢) .

و بلغنا عن بعض المشايخ أنه كان إذا رأى خطًا دقيقاً قال : هذا خط من لا يوقن بالخلف من الله ! والمذر فى ذلك هو مثل أن لا يجد فى الورق سعة ، أو يكون رحّالا يحتاج إلى تدقيق الخط ليخف عليه محمل كتابه ، ونحو هذا ، والله أعلم .

الرأبع: يُخْتَار له فى خطّه التحقيق ، دون المَشْقِ والتعليق ، بلغنا عن ابن قتيبة قال: قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه: شرُّ الكتابة المُشْقُ ، وشرُّ الكتابة المُشْقُ ، وشرُّ الكتابة المُشْقُ ، وشرُّ القراءة الهذرمةُ ، وأجود الخطّ أبْيَنَهُ . والله أعلم .

الخامس: كما تضبط الحروف العجمة بالنقط: كذلك ينبغى أن تضبط المهملات غير العجمة بعلامة الإهال ، لتدل على عدم إعجامها . وسبيل الناس فىضبطها مختلف: فنهم من يقلب النقط ، الذى فوق العجمات تحت ما يشاكلها من المهملات ، فينقط تحت الراء والصاد والطاء والعين ونحوها من المهملات .

وذكر بعض هؤلاء أن النَّقَط التي تحت السين المهملة تكون مبسوطة صفًا ، والتي فوق الشين المعجمة تكون كالأثافي (١٠)

⁽۱) هو الحافظ حنبل بن إسحق بن حنبل بن هلال بن أسد ، ابن عم الامام أحمد بن محمد بن حمد بن حنبل ، وهو تلميذه أيضا ، مات في جمادى الأولى سنة ٢٧٣ وقد قارب الثمانين من عمره .

⁽٢) يعنى أنه إذا كبرت سنه وضعف بصره ، واحتاج أن يعود إلى ماسمع في شبابه ليسمعه منه تلاميذه _ : خانه الكتاب الدقيق ، فعسرت عليه قراءته .

⁽٣) قال الحافظ العراقي في تعليقه: « أطلق الصنف في هذه العلامة قلب النقط العاوية في المعجمات إلى أسفل المهملات ، وتبع في ذلك القاضي عياضا ، ولا بد من استثناء الحاء المهملة ، لأنها لونقطت من أسفل صارت جما .

⁽٤) الأثافى : حجارة ثلاثة توضع عليها القدر ، واحدها «أثفية » بضم الهمزة أو كسرها مع إسكان الثاء المثلثة وكسر الفاء وتشديد الياء .

ومن الناس من يجعل علامة الإهمال فوق الحروف المهملة كقلامة الظفر مضجعة على قفاها ، ومنهم من يجعل تحت الحاء المهملة حاء مفردة صغيرة ، وكذا تحت الدال والطاء والصاد والسين والعين ، وسائر الحروف المهملة الملتبسة مثل ذلك .

فهذه وجوه من علامات الإهال شائعة معروفة .

وهناك من العلامات ماهو موجود فى كثير من الكتب القديمة ، ولا يفطن له كثيرون ، كملامة من يجعل فوق الحرف المهمل خطًا صغيراً ، وكعلامة من يجعل تحت الحرف المهمل مثل الهمزة (١) ، والله أعلم .

السادس: لا ينبغى أن يصطلح مع نفسه فى كتابه بما لا يفهمه غيره ، فيوقع غيره فى حيرة ، كفعل من يجمع فى كتابه بين رواياتٍ مختلفةٍ ، و يرمز إلى رواية كل راو بحرف واحدٍ من اسمه أو حرفين ، وما أشبه ذلك . فإن بيّن فى أول كتابه أو آخره مراده بتلك العلامات والرموز فلا بأس ، ومع ذلك فالأولى أن يتجنب الرمز ، و يحتب عند كل رواية اسم راويها بكاله مختصراً ، ولا يقتصر على العلامة ببعض . والله أعلى .

السابع : ينبغى أن يجعل بين كلّ حديثين دارةً تفصِلُ بينهما وُتُمَـيّزُ ، وممن بلغنا ذلك عنه من الأئمة : أبو الزناد ، وأحمد بن حنبل ، وإبراهيم

⁽۱) قال الحافظ العراق: « اقتصر المصنف في هذه العلامة على جعل خط صغير فوق الحرف المهمل، وترك فيه زيادة ذكرها القاضي عياض في [الالماع في عن بعض أهل المشرق أنه يعلم فوق الحرف المهمل بخط صغير يشبه النبرة، فذف المصنف منه ذكر النبرة، والمصنف إنما أخذ ضبط الحروف المهملة بهذه العلامات من [الالماع] للقاضي عياض، وإذا كان كذلك فذفه لقوله: يشبه النبرة _: يخرج هذه العلامة عن صفتها، فإن النبرة هي الهمزة، كما قال الجوهري وصاحب الحيكم، ومقتضي كلام المصنف أنها كالنصبة لا كالهمزة، والله أعلم».

بن إسحٰق الحَرْبي ، ومحمد بن جَرير الطبري ، رضي الله عنهم .

واستحب الخطيب الحافظ أن تكون الداراتُ غفلاً ، فإذا عارض فكل عديث يفرغ من عرضه ينقط في الدارة التي تليه نقطة ، أو يخط في وسطهاخطا .

قال: وقد كان بعض أهل العلم لا يعتــد من سماعه إلا بمــا كان كذلك أو فى معناه، والله أعلم .

الثامن: يكره في مثل «عبد الله بن فلان بن فلان » أن يكتب «عبد» في آخر سطر والباقي في أول السطر الآخر ، وكذلك يكره في «عبد الرحمن بن فلان» ، وفي سائر الأسماء المشتملة على التعبيد لله تعالى _ : أن يكتب «عبد» في آخر سطر واسم « الله » مع سائر النسب في أول السطر الآخر .

وهكذا يكره أن يكتب « قال رسول » ، و يكتب فى السطر الذى يليه « الله صلى الله عليه وسلم » وما أشبه ذلك . والله أعلم (١) .

التاسع: ينبغى له أن يحافظ على كتْبه والصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذكره، ولا يَسْأُمَ من تكرير ذلك عند تكرره، فإن ذلك من أكبر الفوائد التي يتعجَّلُها طلبة الحديث وكتبته ، ومن أغفل ذلك حُرم حظًا عظياً. وقد روينا لأهل ذلك منامات صالحة ، وما يكتبه من ذلك فهو دعاء يُثبتُه ، لاكلام يرويه ، فلذلك لم يتقيد فيه بالرواية ، ولا يقتصر فيه على مافى الأصل .

وهكذا الأمر في الثناء على الله سبحانه عند ذكر اسمه ، نحو « عز وجل »

⁽۱) قال الحافظ العراق: « اقتصر المصنف في هذا على الكراهة ، والذي ذكره الخطيب في كتاب [الجامع] امتناع ذلك ، فانه روى فيه عن أبي عبد الله بن بطة أنه قال: هذا كله غلط قبيح ، فيجب على الكاتب أن يتوقاه و يتأمله و يتحفظ منه . قال الخطيب: وهذا الذي ذكره أبو عبد الله صحيح فيجب اجتنابه ، انتهى . واقتصر ابن دقيق العيد في [الاقتراح] على جعل ذلك من الآداب ، لامن الواجبات . والله أعلم » .

و « تبارك وتعالى » وما ضاهى ذلك ، و إذا وُجد شيء من ذلك قد جاءت به الروايةُ كانت العناية بإِثباته وضبطه أكثرَ

وما وُجِد في خط أبي عبد الله أحمد بن حنبل رضي الله عنه من إغفال ذلك عند ذكر اسم النبي صلى الله عليه وسلم - : فلعلَّ سببَه أنه كان يَرَى التقيد في ذلك بالرواية ،وعز عليه اتصالها في ذلك في جميع مَن فوقه من الرواة.

قال الخطيب أبو بكر: و بلغني أنه كان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم نطقاً لاخطًا . قال : وقد خالفه غيرُه من الأئمة المتقدمين في ذلك . ورَوى عن على بن المديني وعباس بن عبـ د العظيم العنبري قالا : ما تركنا الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل حديث سمعناه ، وربما عَجِلْناً فنبيّضُ الكتابَ في كل حديث حتى نرجع إليه . والله أعلم .

ثم ليجتنب في إثباتها نقصين : أحدها : أن يكتبها منقوصة صورة ، رامزاً إليها بحرفين أو نحو ذلك . والثاني : أن يكتبها منقوصةً معنَى بأن لا يكتب

« وسلم » ، و إن وُجد ذلك فى خط بعض المتقدمين .

سمعتُ أبا القاسم منصور بن عبد المنعم وأمَّ المؤيد بنتَ أبي القاسم بقراءتي عليهما ، قالا : سممنا أبا البركات عبد الله بن محمد الفرّ اوى لفظاً ، قال : سمعت المقرى َ ظريفَ بنَ محمد يقول: سمعتُ عبدَ الله بن محمد بن إسحٰق الحافظ يقول: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ حمزةَ الكِنانيَّ يقول: كنتُ أكتب الحديث ، وكنت أ كتبُ عند ذكرالنبي «صلى الله عليه» ولاأ كتب «وسلم» فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام ، فقال لي : مَالَكَ لا تُتَحِيُّ الصلاةَ على ؟ قال : فما كتبتُ بعد ذلك « صلى الله عليه » إلاّ كتبتُ « وسلم » .

ووقع في الأصل في شـــيخ المقرى ُ ظريف « عَبد الله » ، و إنما هو « عُبيد الله » بالتصغير ، ومحمد بن إسحٰق أبوه هو « أبو عبد الله بن منده » فقوله « الحافظِ » إذن مجرور . . قلت: ويكره الاقتصار على قوله « عليه السلام » ، والله أعلم . العاشر: على الطالب مقابلة كتابه بأصل سماعه وكتاب شيخه الذي يرويه عنه ، و إن كان إجازةً .

رويناعن عروة بن الزبير رضى الله عنهما أنه قال لابنه هشام : كتَبْتَ ؟ قال : نعم ، قال : عَرَضْتَ كَتَابَك ؟ قال : لا ، قال : لم تَكَتُب !

وروينا عن الشافعي الإمام وعن يحيى بن أبي كثير قالا : من كتَبَ ولم يعارض كن دخل الماء ولم يَسْتنج (١) . وعن الأخفش قال : إذا نُسخ الـكتابُ ولم يعارض ، ثم نسخ ولم يعارض - : خرج أعجميًّا .

(۱) قال الحافظ العراق: « هكذا ذكره الصنف عن الشافع ، و إنما هو معروف عن الأوزاع وعن يحيى بن أبي كثير ، وقد رواه عن الأوزاع أبو عمر بن عبد البر في كتاب [جامع بيان العلم] من رواية بقية عن الأوزاع ، ومن طريق ابن عبد البر رواه القاضي عياض في كتاب [الالماع] باسناده ، ومن ه يأخذ المصنف كثيرا ، وكأنه سبق قامه من [الأوزاع] إلى [الشافع] . وأما قول يحيى بن أبي كثير فرواه ابن عبد البر أيضا ، والحطيب في كتاب [الكفاية] وفي كتاب [الجامع] من رواية أبان بن يزيد عن يحيى بن أبي كثير ، ولم أرلهذا ذكرا عن الشافع في شيء من الحكتب المصنفة في عاوم الحديث ، ولا في شيء من مناقب الشافعى . والله أعلم » .

وانظر كتاب ابن عبد البر [جامع بيان العلم وفضله] (ج ١ ص ٧٧ - ٧) ففيه ماذ كره العراق هنا ، وزاد فيه أيضا مانصه: «وذ كر الحسن الحلواني في كتاب [المعرفة] قال: سمعت عبد الرزاق يقول: سمعت معمرا يقول: لو عورض الكتاب مائة مرة ما كاد يسلم من أن يكون فيه سقط ، أو قال: خطأ » . وابن عبد البر ولد بقرطبة في ٢٥ ربيع الآخر سنة ٣٦٨ ، ومات ليلة الجمعة آخر ربيع الآخر سنة ٣٦٨ ، بعدينة شاطبة بالأندلس ، فعاش ٥٥ سنة . والحسن الحلواني مات سنة ٢٤٢ . وعبد الرزاق مات سنة ٢٥٢ . ومعمر مات سنة ١٥٤ .

ثم إن أفضل المعارضة أن يعارض الطالبُ بنفسه كتابه بكتاب الشيخ مع الشيخ في حالة تحديثه إياه من كتابه ، لما يجمع ذلك من وجوه الاحتياط والانقان من الجانبين ، وما لم تجتمع فيه هذه الأوصاف نقص من مرتبته بقدر ما فاته منها ، وما ذكرناه أولى من إطلاق أبى الفضل الجارودي الحافظ الهروى قولة : أصدقُ المعارضة مع نفسك .

ويستحب أنه ينظر معه فى نسخته من حضر من السامعين ممن ليس معه نسخة ، لا سيم إذا أراد النقل منها .

وقد رُوى عن يميى بن مَعين أنه سُئل عمن لم ينظر فى الكتاب والحدثُ يقرأ : هل يجوز أن يُحدِّث بذلك ؛ فقال : أما عندى فلا يجوز ، ولكن عامة الشيوخ هكذا سماعهم .

قلتُ: وهذا من مذهب أهل التشديد في الرواية ، وسيأتي ذكر مذهبهم إن شاء الله تعالى.

والصحيح أن ذلك لا يُشترط ، وأنه يصح الساع وإن لم ينظر أصلاً في الكتاب حالة القراءة ، وأنه لا يشترط أن يقابله بنفسه ، بل يكفيه مقابلة نسخته بأصل الراوى ، وإن لم يكن ذلك حالة القراءة ، وإن كانت المقابلة على يدى غيره ، إذا كان ثقة موثوقاً بضبطه .

قلت : وجائز أن تكون مقابلته بفرع قد قُو بل المقابلة المشروطة بأصل شيخه أصل السيخ المقابل به أصل أصل الشيخ المقابل به أصل الشيخ المقابل به أصل الشيخ ، لأن الغرض المطلوب أن يكون كتاب الطالب مطابقاً لأصل سماعه وكتاب شيخه ، فسواء حصل ذلك بواسطة أو بغير واسطة ، ولا يجزئ ذلك عند من قال : لا تصح مقابلته مع أحد غير نفسه ، ولا يقلد عير ه ، ولا يكون بينه و بين كتاب الشيخ واسطة ، وليقابل نسخته بالأصل بنفسه حرفاً حرفاً ، حتى بينه و بين كتاب الشيخ واسطة ، وليقابل نسخته بالأصل بنفسه حرفاً حرفاً ، حتى

يكون على ثقة ويقين من مطابقتها له ، وهذا مذهب متروك ، وهو من مذاهب أهل التشديد المرفوضة في أعصارنا ، والله أعلم .

أما إذا لم يقابل أصلَه بالأصل أصلًا فقد سئل الأستاذ أبو إسحق الإسفرائيني عن جواز روايته منه ؟ فأجاز ذلك . وأجازه الحافظ أبو بكر الخطيب أيضاً ، و بين شرطه ، فذكر أنه يشترط أن تكون نسخته نقلت من الأصل ، وأن يُبين عند الرواية أنه لم يعارض ، وحكى عن شيخه أبي بكر البَرْقاني أنه سأل أبا بكر إلا سمعيلى : هل للرجل أن يُحدِّث عما كتب عن الشيخ ولم يعارض بأصله ؟ فقال : نعم ، ولكن لا بد أن يبين أنه لم يعارض ، قال : وهذا مذهب أبي بكر البَرقاني ، فإنه روى لنا أحاديث كثيرة قال : فيها : أخبرنا فلان ولم أعارض بالأصل .

قلتُ : ولا بدَّ من شرطِ ثالثٍ ، وهو : أن يكون ناقلُ النسخة من الأصل غيرَ سقيم النقل ، بل صحيحَ النقل قليلَ السَّقَطِ . والله أعلم .

ثم إنه ينبغى أن يُراعى فى كتاب شيخه بالنسبة إلى من فوقه _ : مثل ما ذكرنا أنه يراعيه من كتابه ، ولا يكونن كطائفة من الطلبة إذا رأوا سماع شيخ لكتاب قرءوه عليه من أى نسخة اتفقت . والله أعلم .

الحادى عشر: المختار في كيفية تخريج الساقط في الحواشي ، ويسمتى « اللَّحَقَ » بفتح الحاء _ : أن يَخُطُّ من موضع سقوطه من السطر خطَّا صاعداً إلى فوق ، ثم يعطفه بين السطرين عطفة يسيرة الى جهة الحاشية التي يكتب فيها اللحق .

ويَبدأُ في الحاشية بكتبةِ اللحَقِ مقابلاً للخطّ المنعطف ، وليكن ذلك في حاشية ذات اليمين ، و إن كانت تلى وسط الورقة إن اتسعت له فليكتبه صاعداً إلى أعلى الورقة ، لا نازلاً به إلى أسفل .

قلت : وإذا كان اللحَقُ سطرين أو سطوراً ، فلا يبتدى بسطوره من

أسفل إلى أعلى ، بل يبتدئ بها من أعلى إلى أسفل ، بحيث يكون منتهاها إلى جهة باطن الورقة ، إذا كان التخريج فى جهة اليمين ، وإذا كان فى جهة الشمال وقع منتهاها إلى جهة طرف الورقة .

ثم يكتب عند انتهاء اللحق «صح» ، ومنهم من يكتب مع «صح» «رجع». ومنهم من يكتب مع الحق الكتاب في موضع ومنهم من يكتب في آخر اللحق الكلم ، وهذا اختيار بعض أهل الصنعة من أهل الغرب، التخريج، ليؤذن باتصال الكلام ، وهذا اختيار بعض أهل الصنعة من أهل الغرب، واختيار القاضى أبي محمد بن خلاد ، صاحب كتاب [الفاصل بين الراوى والواعى (۱)] من أهل المشرق ، مع طائفة وليس ذلك بمرضى "، إذْ رُب كلة والواعى الكلام مكررة حقيقة "، فهذا التكرير يُوقع بعض الناس في توهم مثل ذلك في بعضه .

واختار القاضى ابن خلاد أيضاً في كتابه أن يمدً عطفة خطّ التخريج من موضعه حتى يلحقه بأول اللحق بالحاشية . وهذا أيضاً غير مرضى ، فإنه و إن كان فيه زيادة بيان فهو تسخيم للكتاب ، وتسويد له ، لا سيا عند كثرة الإلحاقات . والله أعلم .

و إنما اخترناكِ تُنبَةَ اللحق صاعداً إلى أعلى الورقة _ : لئلا يخرج بعده نقص آخر فلا يجد ما يقابله من الحاشية فارغاً له لو كان كَـتب الأول نازلاً إلى

⁽۱) هو كتاب [المحدث الفاصل بين الراوى والواعى] و « الفاصل » بالصاد المهملة ، و يكتب في أكثر الكتب المطبوعة بالضاد المعجمة ، وهو خطأ وتصحيف . وهو أول كتاب ألف في علوم الحديث «المصطلح» على غالب الظن ، ومؤلفه : الحافظ الامام البارع أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الفارسي الرامهرمزي القاضي ، له ترجمة في [تذكرة الحفاظ] بن خلاد الفارسي الرامهرمزي القاضي ، له ترجمة في [تذكرة الحفاظ] عن ابن منده أنه عاش إلى قرب سنة ، ٣٩ وجزم صاحب كشف الظنون عن ابن منده أنه عاش إلى قرب سنة ، ٣٩ وجزم صاحب كشف الظنون . ٣٩١) أنه مات سنة ، ٣٩ وجزم صاحب كشف الظنون

أسفل . وإذا كتب الأول صاعداً في يجدُ بعد ذلك من نقص يجدُ ما يقابله من الحاشية فارغاً له .

وقلنا أيضاً : يخرّجه في جهة اليمين - : لأنه لو خرّجه إلى جهة الشمال فر بما ظهر بعده في السطر نفسه نقص آخر ، فإن خرّجه قدّامه إلى جهة الشمال أيضاً وقع بين التخريجين إشكال ، وإن خرّج الثاني إلى جهة اليمين التقت عطفة تخريج جهة اليمين أو تقابلتا ، فأشبه ذلك الضرب على ما بينهما ، بخلاف ما إذا خرّج الأول إلى جهة اليمين فإنه حينئذ يخرّج الثاني إلى جهة اليمين فإنه حينئذ يخرّج الثاني إلى جهة الشمال ، فلا يلتقيان ولا يلزم إشكال .

اللهم إلا أن يتأخر النقص إلى خر السطر فلا وجه حينتذ إلا تخريجه إلى جهة الشمال ، لقر به منها ، ولانتقاء العلة الذكورة ، من حيث إنا لا نخشى ظهور تقص بهده و إذا كان النقص في أول السطر تأكد تخريجه إلى جهة البيين ، لما ذكرناه من القرب مع ما سبق .

وأما ما يخرّج في الحواشي من شرح أو تنبيه على غلط أو اختلاف روايه أو نسخة أونحو ذلك ثما ليس من الأصل ـ: فقد ذهب القاضي الحافظ عياض رحمه الله إلى أنه لا يُخَرَّج لذلك خطُّ تخريج ، لئلا يُدخل اللبس و يحسب من الأصل ، و إنه لا يخرج إلا لما هو من نفس الأصل ، لكن ر بما جعل على الحرف القصود مذلك التخريج كالضبة أو التصحيح ، إيذاناً به .

الثاني عشر : من شأن الحُذَاق المتقنين المناية ُ بالتصحيح ، والتضبيب ، والتمريض :

أما التصحيح فهو: كتابة «صح» على الكلام أو عنده، ولا يفعل ذلك إلاّ فيا صحّ روايةً ومعنَّى غيرَ أنه عرضة للشك أو الخلاف، فيَكتب عليه «صح» ليُعْرَف أنه لم يَغْفُل عنه، وأنه قد ضُبط وصحَّ على ذلك الوجه.

وأما التضبيب، ويسمى أيضاً «التمريض»، فيجعل على ما صح وروده كذلك من جهة النقل، غير أنه فاسد لفظاً أو معنى، أو ضعيف، أو ناقص، مثل أن يكون غير جائز من حيث العربية، أو يكون شاذًا عند أهلها يأباه مثل أن يكون غير جائز من حيث العربية، أو يكون شاذًا عند أهلها يأباه أكثره، أو مُصحَفًا ، أو ينقص من جملة الكلام كلة أو أكثر، وما أشبه ذلك، فيمدُّ على ما هذا سليله خط ، أو أه مثل الصاد، ولا يلزق بالكلمة المعلم عليها ،كيلا يُظنَّ ضرباً ، وكأنه صاد التصحيح بمدَّتها دون حائها (١) ، كُتبت كذلك ايفرق بين ماصح مطلقاً من جهة الرواية وغيرها، و بين ماصح من جهة الرواية دون غيرها، فلم يكمل عليه التصحيح، وكُتب حرف ناقص على حرف ناقص ، إشعاراً بنقصه ومرضه، مع صحة نقله وروايته، وتنبهاً بذلك لمن ينظر في ناقص ، إشعاراً بنقصه ومرضه، مع صحة نقله وروايته، وتنبهاً بذلك لمن ينظر في حيحاً ، أو يظهر له بعد ذلك في صحته ما لم يظهر له الآن ، ولو غيَّر ذلك وأصلحه على ما عنده ، لكان متعر ضاً لما وقع فيه غيرُ واحد من المتجاسرين ، الذين غير وا، وظهر الصوابُ فيا أنكروه ، والفسادُ فيا أصلحوه .

وأما تسمية ذلك ضبةً فقد بلغنا عن أبى القاسم إبراهيم بن محمد اللغوى ، المعروف بابن الإقليلي : أن ذلك لكون الحرف مقفلاً بها ، لا يتجه لقراءة ، كما أن الضبة مقفل بها . والله أعلم .

⁽١) يعنى ترسم هكذا « صــ » فوق الكلمة . وهذه فى معنى ما يكتبه المصحون فى المطابع الآن من كلة «كذا » عند المواضع التى من هذا النوع .

قلت: ولأنها لما كانت على كلام فيه خلل أشبهت الضبة التي تجعل على كسر أوخلل ، استُعير لها اسمها ، ومثل ذلك غيرمستنكر في باب الاستعارات (١) . ومن مواضع التضبيب أن يقع في الإسناد إرسال والفطاع ، فن عادتهم تضبيب موضع الإرسال والانقطاع ، وذلك من قبيل ما سبق ذكره ، من التضبيب على الكلام الناقص . ويوجد في بعض أصول الحديث القديمة ، في الإسناد الذي يجتمع فيه جماعة معطوفة أسماؤهم بعضها على بعض _ : علامة تشبه الضبة في ابين أسمائهم ، فيتوهم من لاخبرة له أنها ضبة ، وليست بضبة ، وكأنها علامة وصل فيا بينها ، أثبتت تأكيداً للعطف ، خوفاً من أن تجعل «عن » علامة وصل فيا بينها ، أثبتت تأكيداً للعطف ، خوفاً من أن تجعل «عن » مكان الواو . والعلم عند الله تعالى .

ثم إن بعضهم ربما اختصر علامة التصحيح ، فجاءت صورتُها تشبه صورة التضبيب . والفطنةُ من خير ما أُوتيه الإنسان . والله أعلم .

الثالث عشر: إذا وقع فى الكتاب ما ليس منه فإنه يُنْفَى عنه بالضرب أو الحك أو المحو أو غير ذلك . والضربُ خير من الحك والمحو .

روينا عن القاضى أبى محمد بن خلاد رحمه الله قال: قال أصحابنا:

وأخبرنى من أُخبر عن القاضى عياض قال : سمعت شيخنا أبا بحر سفيانَ بنَ العاص الأسدى ﴿ يَحَكَى عن بعض شيوخه أنه كان يقول : كان الشيوخ

⁽۱) قال العراق: «قلت: وفي هدا نظر و بعد ، من حيث إن ضبة القدح وضعت جبرا للكسر ، والضبة على الكتوب ليست جابرة ، و إنما جعلت علامة على المكان المغلق وجهه ، المستبهم أمره ، فهى بضبة الباب أشبه ، كا تقدّم نقل المصنف عن أبى القاسم الإقليلي ، وقد حكاه أبو القاسم هذا عن شيوخه من أهل الأدب ، كا وجدته في كلامه ، وحكاه القاضى عياض في [الإلماع] فقال: من أهل الغرب ، بدل قوله: من أهل الأدب ، والمذكور في كلام أبى القاسم ما ذكرته ، والله أعلم »

يكرهون حضور السكّين مجلس السماع ، حتى لا يُبشّرُ شيء ، لأن ما يُبشر منه ربحاً يصح في رواية أخرى على شيخ آخر ، يكون ما بُشر وحُك من رواية هذا صحيحا في رواية الآخر _: فيحتاج إلى إلحاقه بعد أن بُشر ، وهو إذا خُط عليه من رواية الأول ، وصح عند الآخر _: اكتنى بعلامة الآخر عليه بصحته .

ثم إنهم اختلفوا في كيفية الضرب:

فرو بنا عن أى محمد بن خلاّد قال: أجود الضرب أن لايطمس المضروب عليه ، بل يخط من فوقه خطاً جيداً بيّناً ، يدل على إبطاله ، ويُقرأ من تحته ما خُط عليه .

وروينا عن القاضى عياض مامعناه: إن اختيارات الضابطين اختلفت فى الضرب: فأكثرهم على مدّ الخط على المضروب عليه ، مختلطاً بالكلمات المضروب عليها ، ويسمى ذلك «الشّقّ» أيضاً (١) ومنهم من لا يخلطه ، ويُثبته فوقه ، لكنه يعطف طرفى الخطّ على أول المضروب عليه وآخره . ومنهم من يستقيح هذا ، ويراه تسويداً وتطليساً ، بل يُحوق على أول الكلام بنصف دائرة ، وكذلك

(۱) قال العراق: « الشق": بفتح الشين المعجمة وتشديد القاف. وهمذا الاصطلاح لا يعرفه أهل المشرق، ولم يذكره الخطيب في [الجامع] ولا في [الكفاية]، وهو اصطلاح لأهل المغرب، وذكره القاضي عياض، في [الإلماع]، ومنه أخذه المصنف. وكأنه مأخوذ من الشق"، وهو الصدع، أو من شق" العصا، وهو التفريق، فكأنه فر"ق بين الكلمة الزائدة و بينماقبلها وبعدهامن الصحيح الثابت _: بالضرب عليها. والله أعلم. ويوجد في بعض نسخ [عاوم الحديث]: النشق: بزيادة نون مفتوحة في أوّله وسكون الشين، فإن لم يكن تصحيفا وتغييرا من النساخ _: في أوّله وسكون الشين، فإن لم يكن تصحيفا وتغييرا من النساخ _: فكأنه أبطال في أوّله وأله وألمة و إعمالها ، مجعلها في صورة وثاق يمنعها من التصر"ف. والله أعلم » .

فى آخره ، و إذا كثر الكلامُ المضروب عليه فقد يفعل ذلك فى أول كل سطر منه وآخره ، وقد يكتنى بالتحويق على أول الكلام وآخره أجمع . ومن الأشياخ من يستقبح الضرب والتحويق ، ويكتنى بدائرة صغيرة أول الزيادة وآخرها ، و يسميها «صفراً » كما يسميها أهل الحساب (۱) . ور مما كتب بعضهم عليه «لا» فى أوله ، و « إلى » فى آخره ، ومثل هذا يحسن فيا صح فى رواية وسقط فى رواية أخرى . والله أعلم .

وأما الضرب على الحرف المكرر، فقد تقدم بالكلام فيه أبو محمد بن خلاّد الرّامَهُوْ مُزَى رحمه الله (٢)، على تقدمه، فروينا عنه قال: قال بعض أصحابنا: أولاها بأن يُبْطَلَ الثاني، لأن الأول كتب على صواب، والثاني كُتب على الخطأ، والخطأ أولى بالإبطال.

وقال آخرون: إنما الكتاب علامةً لما يُقرأ ، فأولى الحرفين بالإبقاء أدلُّهم عليه وأجودُها صورةً .

وجاء القاضى عياض آخِراً ففصّل تفصيلاً حسناً: فرأى أنّ تكور الحرف إن كان فى أو ل سطر فليضرب على الثانى ، صيانة لأو ل السطر عن التسويد والتشويه. و إن كان فى آخر سطر فليضرب على أولهما ، صيانة لآخر السطر ، فإن سلامة أوائل السطور وأواخرها عن ذلك أولى . فإن اتفق أحدها فى آخر سطر والآخر فى أول سطر فليضرب على الذى فى آخر السطر ، فإن أول السطر أولى

⁽١) رسم الصفر دائرة عند أهل الحساب إنما هو فى اصطلاح أهل المغرب ، الذين منهم القاضى عياض ، وهم كانوا ولا يزالون إلى الآن يكتبون أرقام الحساب برسم الأرقام المعروفة عند الإفريج ، بخلاف أرقام أهل المشرق .

⁽۲) « الرامهرمنى » قال السمعانى فى الأنساب : « بفتح الراء والميم بينهما الألف وضم الهاء وسكون الراء الأخرى وضم الميم وفى آخرها الزاى المعجمة، هذه النسبة إلى رامهرمن ، وهى إحدى كور الأهواز من بلاد خوزستان » . وقد سبق الكلام على ترجمته فى (ص ۳۱) .

بالمراعاة. فإن كان التكرر فى المضاف أو المضاف إليه ، أو فى الصفة أو فى الموصوف، أو نحو ذلك : لم نراع حينئذ أول السطر وآخره ، بل نراعى الاتصال بين المضاف والمضاف إليه ونحوها فى الخط ، فلا نفصل بالضرب بينهما ، ونضرب على الحرف المتطرف من المتكرر ، دون الوسط .

وأما المحورُ فيقاربُ الكشطَ في حكمه الذي تقدم ذكره ، وتتنوعُ طرقه : ومن أَغْرَبِها _ مع أنه أسلمها _ : مارُوى عن سَخْنون بن سعيد التنوخي الإمام المالكي (١) : أنه ربماكان كتب الشيء ثم لعقه . وإلى هذا يُومِئُ ماروينا عن إبرُهم النخعي رضي الله عنه أنه كان يقول : من المروءة أن يرى في ثوب الرجل وشفتيه مِدَادُ ، والله أعلم .

الرابع عشر : لِيكُنْ فيما تختلفُ فيه الرواياتُ قائمًا بضبط ماتختلف فيه في كتابه ، جَيِّدَ التمييز بينها ، كيلا تختلطَ وتشتبه فيفسدَ عليها أمرُها .

وسبيله: أن يَجعل أو لا متن كتابه على رواية خاصة ، ثم ما كانت من زيادة لرواية أخرى ألحتها ، أو من نقص أعلم عليه ، أو من خلاف كتبه ، إما في الحاشية ، و إما في غيرها ، مُعيناً في كل ذلك مَن رواه ، ذا كرا اسمه بتمامه ، فإن رَمَز إليه بحرف أو أكثر فعليه ماقدمنا ذكره ، من أنه يبين الراد بذلك في أول كتابه أو آخره ، كيلا يطول عهده به فينشى ، أو يقع كتابه إلى غيره فيقع من رموزه في حَيْرة وعمى .

⁽۱) «سحنون » بفتح السين المهملة وضمها وسكون الحاء وضم النون ، وفى فتح السين وضمها كام من جهة العربية ، وأحله اسم طائر حديد النهن بالمغرب ، ولقب به تشبيها له به ، واسمه «عبد السلام بن سعيد التنوخى أبوسعيد » ولد فى أوّل رمضان سنة ، ۱۹ وقرأ على ابن القاسم وابن وهب وأشهب » ، ومات يوم الشلائاء ، رجب سنة ، ۲۶ وانظر ترجمته فى ابن خاكان (۱ : ۳۹۷ – ۳۹۷) .

وقد يُدْفَعُ إلى الاقتصار على الرموز عند كثرة الروايات المختلفة ، واكتنى بعضهم فى التمييز بأن خصَّ الرواية الملحقة بالحمرة ، فعل ذلك أبو ذرّ الهروى من المشارقة ، وأبو الحسن القابسي من المغاربة ، مع كثير من المشايخ وأهل التقييد .

فإذا كان في الرواية الملحقة زيادة على التي في متن الكتاب كتبها بالحمرة . وإن كان فيها نقص ، والزيادة في الرواية التي في متن الكتاب _ : حَوَّقَ عليها بالحمرة . ثم على فاعل ذلك تبيين من له الرواية المعلمة بالحمرة في أول الكتاب أو آخره ، على ماسبق . والله أعلم .

الخامس عشر: غلب على كتبة الحديث الاقتصار على الرمز في قولهم «حدثنا» و « أخبرنا » ، غير أنه شاع ذلك وظهر ، حتى لايكاد يلتبس أما « حدثنا » فيكتب منها شطرها الأخير ، وهو الثاء والنون والألف ، وربحا اقتصر على الضمير منها ، وهو النون والألف () . وأما « أخبرنا » فيكتب منها الضمير المذكور مع الألف أولاً () . وليس بحسن مايفعله طائفة ، من كتابة « أخبرنا » بألف مع علامة « حدثنا » المذكورة أولاً () ، وإن كان الحافظ البيهق عمن فعله . وقد يكتب في علامة « أخبرنا » وإه بعد الألف ، وفي علامة « حدثنا » وحدثنا » دال في أولها () . وعمن رأيت في خطه الدال في علامة « حدثنا » الحافظ أبو عبد الله الحاكم ، وأبو عبد الرحمٰن الشّهى ، والحافظ أحمد البيهق ، وضي الله عنهم . والله أعلم ()

⁽۱) يعني تكتب « ثنا » أو « نا » .

⁽۲) یعنی تکتب «أنا».

⁽٣) أي تكتب « أما » بدون نقط ، لأنها توقع القارئ في الاشتباه واللبس .

⁽٤) يعنى أن تختصر «حدثنا» «دثنا» ، و «أخبرنا» «أرنا» .

⁽o) وأقدم ما رأيت أنا في اختصار « أخبرنا » _ : خط الربيع بن سليان صاحب الشافي ، في كتاب [الرسالة] للشافعي ، فهو يختصرها « أرنا» .

وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر فإنهم يكتبون عند الانتقال من إسناد الى إسناد ماصورته ع وهى حاء مفردة مهملة ، ولم يأتنا عن أحد ثمن يعتمد بيان لأمرها ، غير أنى وجدت بخط الأستاذ الحافظ أبى عثمان الصابوني ، والحافظ أبى مسلم عمر بن على الليثي البخاري والفقيه المحدث أبى سعد الخليلي رحمهم الله في مكانها بدلاً عنها _ : « صح » صريحة . وهذا يُشعر بكونها رمزاً إلى « صح » ، وحَسُنَ إثباتُ « صح » ههنا لئلا يتوهم أن حديث هذا الإسناد « صح » مقل للإسناد الأول فيُجعلا إسناداً واحداً .

وحَكَى لَى بَعْضُ مِن جَمِعتني و إِياه الرحلةُ بَخْرَاسَانَ ، عَمَّن وَصَفَه بالفضل مِن الأَصِهَانيين : أنها حاء مهملة من التحويل ، أى من إسناد إلى إسناد آخر .

وذا كرتُ فيها بعض أهل العلم من أهل المغرب ، وحكيتُ له عن بعض مَنْ لقيتُ من أهل الحديث أنها حاء مهملة إشارة إلى قولنا « الحديث » ، فقال لى : أهلُ المغرب _ وما عرفت بينهم اختلافًا _ يجعلونها حاء مهملة ، ويقول أحدُهم إذا وصل إليها: « الحديث » ، وذ كر لى أنه سمع بعض البغداديين يذكر أيضاً أنها حاء مهملة ، وأن منهم من يقول إذا انتهى إليها في القراءة _ : « حَا » و يَمُرُهُ.

وسألتُ أنا الحافظَ الرَّحَلَ أبا محمد عبد القادر بن عبد الله الرُّهاوى رحمه الله عنها ؟ فذَ كر أنها حاء من «حائل » أى : تحولُ بين الإسنادين ، قال : ولا يلفظ بشيء عند الانتهاء [إليها] في القراءة ، وأ نكر كونها من «الحديث » وغير ذلك ، ولم يَعرف غيرَ هذا عن أحد من مشايخه ، وفيهم عدد كانوا حفاظً الحديث في وقته .

قال المؤلف: وأختارُ أنا _ والله الموفقُ _ أن يقول القارئُ عند الانتهاء إليها: «حَا» ويَمُرُ ، فإنه أحوطُ الوجوه وأعدلُها. والعلم عند الله تعالى.

السادس عشر: ذكر الخطيب الحافظ: أنه ينبغى للطالب أن يكتب بعد البسملة اسمَ الشيخ الذي سمع الكتابَ منه ، وكنيتَه ونَسَبَه ، شم يسوقَ ماسمعه

منه على لفظه . قال : وإذا كتب الكتاب المسموع فينبغى أن يكتب فوق سطر التسمية أسماء من سمع معه ، وتأريخ وقت السماع ، وإن أحب كتب ذلك في حاشية أول ورقة من الكتاب ، فكلاً قد فعله شيوخنا

قلتُ : كِتْبَةُ النسميع جنب ذكره أحوطُ له وأُحرى بأن لايخفي على مَن يحتاجُ إليه . ولابأس بكِتبته آخرَ الـكتاب، وفي ظهره، وحيث لا يَخفي موضعه .

وينبغى أن يكون التسميع بخط شخص موثوق به ، غير مجهول الخط ، ولاضير حينئذ فى أن لايكتب الشيخ المُسْمِع خطّه بالتصحيح. وهكذا لابأس على صاحب الكتاب _ إذا كانموثوقاً به _ أن يقتصر على إثبات سماعه بخطنفسه ، فطالما فعل الثقات ذلك .

وقد حدثنى بمر و الشيخُ أبو المظفّر بن الحافظ أبى سعد المروزى عن أبيه عن حدثه من الأصبهانية : أن عبد الرحن بن أبى عبد الله بن منده قرأ ببغداد جزءًا على أبى أحمد الفرضي ، وسأله خطّه ، ليكون حجة له ، فقال له أبو أحمد : يا بني ، عليك بالصدق ، فإنك إن عُرفت به لايكذبك أحد ، وتُصدّق فيا تقول وتنقل ، وإذا كان غير ذلك فلو قيل لك : ماهذا خط أبى أحمد الفرضى ، ماذا تقول لهم ؟! .

ثم إن على كاتب التسميع التحرى والاحتياط ، وبيان السامع والمسموع منه بلفظ غير محتمل ، ومجانبة التساهل فيمن يُثبت اسمة ، والحذر من إسقاط اسم واحد منهم لغرض فاسد . فإن كان مُثبت السماع غير حاضر في جميعه ، لكن أثبته معتمداً على إخبار من يثق بخبره من حاضريه _ : فلا بأس بذلك إن شاء الله تعالى .

ثم إن مَن ثَبَت سماعُه في كتابه فقبيح كتمانُه إياه ، ومنعُه من نقل سماعه ومن نسخ الكتاب ، و إذا أعاره إياه فلا يُبطئ به .

روينا عن الزهرى قال: إِيّاكَ وغُلولَ الكتب، قيل له: وما غلول الكتب، قيل له: وما غلول الكتب؛ قال: حبسُها عن أصحابها.

وروينا عن الفضيل بن عياض رضى الله عنه أنه قال : ليس من أفعال أهل الورع ولا أفعال الحكاء _ : أن يأخذ سماع رجل وكتابه ، فيتحبيسه عنه ، ومَن فعل ذلك فقد ظلم نفسه .

فإِنْ مَنَعَه إِياه : فقد روينا أن رجلاً ادعى على رجل بالكوفة سهاعاً منعه إياه ، فتحاكما إلى قاضيها حفص بن غيات ، فقال لصاحب الكتاب : أخرج إلينا كتبك ، فياكان من سماع هذا الرجل بخط يدك ألزمناك ، وماكان بخطه أعفيناك منه .

قال ابنُ خلاد: سألت أبا عبد الله الزُّ بيرى عن هذا ، فقال: لا يجىء فى هذا الباب حكم ُ أحسنُ من هذا ، لأن خطَّ صاحب الكتاب دالُّ على رضاه باستماع صاحبه معه . قال ابن خلاّد: وقال غيرُه: ليس بشىء .

ور وى الخطيبُ الحافظ أبو بكر عن إساعيل بن إسحٰق القاضى: أنه يُحُورُكُم الله فى ذلك ، فأطرق مليًّا ، ثم قال للمدعَى عليه : إن كان ساعه فى كتابك بخطك فيلزمك أن تعيره ، و إن كان ساعه فى كتابك بخط غيرك فأنت أعلمُ .

قلتُ : حفص بن غياث معدود في الطبقة الأولى من أسحاب أبي حنيفة (١)، وأبو عبد الله الزُّ يبرى من أئمة أصحاب الشافعي (٢) ، و إسمميلُ بن إسحق لسانُ

⁽۱) هنا في ابن الصلاح «جعفر بن غياث» وهو خطأ . وقد مضى قريبا على الصواب «حفص بن غياث» وهو من تلاميذ أبي حنيفة ، ومن شيوخ أحمد بن حنبل ، ولد سنة ١١٧ ه وولى قضاء التكوفة ١٣ سنة ، وقضاء بغداد سنتين ، ومات سنة ١٩٤ ه .

⁽٢) هو أبوعبد الله الزبير بن أحمد بن سليان الزبيري صاحب كتاب [الكاف] =

أصحاب مالك و إمامُهم ()، وقد تعاضدت أقوالهم فى ذلك ، ويرجع حاصلها إلى أن سماع غيره إذا ثبت فى كتابه برضاه فيلزمه إعارته إياه وقد كان لايتبين لى وجهه ، ثم وجهته بأن ذلك بمنزلة شهادة له عنده ، فعليه أداؤها بما حوته ، و إن كان فيه بذل و إن كان فيه بذل نفسه بالسعى إلى مجلس الحكم لأدائها . والعلم عند الله تعالى .

ثم إذا نَسخ الكتاب فلا ينقل سماعة إلى نسخته إلا بعد المقابلة المرضيّة. وهكذا لا ينبغى لأحد أن ينقل سماعاً إلى شيء من النسخ ، أو يُثبته فيها عند السماع ابتداء ــ: إلا بعد المقابلة المرضية بالمسموع ، كيلا يغتر الحد بتلك النسخة غير المقابلة ، إلا أن يُبيّن مع النقل وعنده كون النسخة غير مقابلة . والله أعلم .

هذا آخر ماقال أبو عمروبن الصلاح في هذا الفصل، وقد طال جدًّا، ولكنه نفيس كله، وفيه فوائد منهم المختصر، ودقائق بديمة، وقد كتب العلماء بعده في ذلك انشيء الكثير، منهم المختصر، ومنهم المطيل، وذكروا وجوها وتفاصيل أخر، وكلها في تصحيح المخطوطات كما أسلفنا، ولسنا نحب أن نطيل فيه أكثر من هذا الآن، خشية الملل والسامة.

وهذه القواعد التي ذكر ابن الصلاح يصلح أكثرها في تصحيح

فقه الشافعي . قال النووي: «مات قبل سنة ٢٠٣». وله ترجمة في [تاريخ بغداد] للخطيب (٢: ٢٥٦) و [تهذيب الأسماء] للنووي (٢: ٢٥٦) .
 (١) هو إسمعيل بن إسحق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم ، ولد سنة ٢٠٠ ومات في أواخر ذي الحجة سنة ٢٨٢ ، وله ترجمة في [الديباج المذهب]
 (ص ٩٢ – ٩٥) .

الكتب المطبوعة وهي كلها إرشادُ المصحح عند النقل من الكتب المخطوطة، حتى يعرف قيمة الأصول التي يطبع عنها، أهي مما يوثق به، أم مما يُحتاط في الأخذ عنه ؟

ولو كانت الفرصُ مواتيةً لحرَّرْتُ قواعدَ التصحيح المطبعى ، ووضعتُ له القوانين الدقيقة على أساس مارسم لنا أعتنا المتقدمون ، وعلماؤنا الأعلامُ الثقاتُ ، لتكونَ دستوراً للمطابع كلها ، ومرشداً للمصححين أجع ، وعَسَى أن أفعل ، إن شاء الله ، بتوفيقه ، وهدايته وعونه .

الفهارس المعجمة

وهما امتازت به مطبوعات المستشرقين أن عُنُوا بوضع الفهارس المرشدة للقارئ أتم عناية ، في أغلب أحيانهم وتفننوا في أنواعها ، مرتبة على حروف المعجم : فمن فهرس للأعلام ، ومن فهرس للشعراء ، ومن فهرس للقبائل ، ومن فهرس الأسانيد ، ومن فهرس للآيات القرآنية ، ومن فهرس الألفاظ النبوية ، ومن فهرس المسائل العلمية ـ : على اختلاف مناحى الكتب التي تعمل لهما الفهارس ، واختلاف علومها (١) . وهذا عمل قيم جليل ، لايدرك خطرة وفائدته ، إلا من ابتلى بالعناء في البحث والمراجعة ، وعجز أو وصل إلى ما يريد البحث عنه .

وقد تبعهم في ذلك كثير من المصححين الحدثين عندنا ، تقليداً لهم ، على

⁽۱) ومن المستغرب النادر أن أجل الكتب وأصها بعد كتاب الله ، وهو : صحيح البخارى ، وهو أشد الكتب حاجة إلى الفهارس المعجمة ، لصعو بة البحث فيه إلا على من تحقق به ، وطالت له ممارسته _ : هذا الصحيح طبعه المستشرقون ولم يضعوا له الفهارس كعادتهم !!

اضطراب فيا يصنعون وتقلقل ، فنهم من يُتقن ، ومنهم من يعجز ، ومنهم من يوفّق ، ومنهم من يوفّق ، ومنهم من يفشَل ، ومرَد ذلك إلى إسناد العمل لغير أهله أحياناً ، وإلى ضنّ الناشرين بالنفقة والأجر غالباً .

وأما دور الطباعة القديمة عندنا _ وفى مقدمتها مطبعة بولاق _ فلم يُعْنَ مصححوها بهذا النوع من الفهارس أصلاً ، وما أظنهم فكروا فى شيء منه ، مع أن مطبوعات المستشرقين كانت موجودة معروفة . ومن أمثلة ذلك : [سيرة ابن هشام] نشرها المستشرق [وستنفلد] فى سنتي ١٨٥٩ _ ١٨٦٠ ومعها فهارس مفصلة ، ثم طبعت فى بولاق سنة ١٢٩٥ (توافق سنة ١٨٧٨ م) بدون فهارس . وأنا أستبعد جدا أن لا تكون طبعة [وستنفلد] فى يد مصححى مطبعة بولاق عند طبع الكتاب!!

وصنع الفهارس على هذا النحو ابتكار طريف ، والفهارس مفاتيح الكتب ، والمستشرقين الفضلُ الأوّل في تطبيقه على المطبوعات العربية ، أعانهم على ذلك وجود المطابع .

وكما اغتر الناس بصناعة المستشرقين في التصحيح اغتر وا بصناعتهم في الفهارس، بل كانوا أشد بهم اغتراراً، وأكثر لهم خنوعا وخضوعا، ووقع في وهمهم اليقين بأن هذه الفهارس شيء لم يعرفه علماء الإسلام والعربية، بل ظنوا أن أنواع المعاجم كلها من ابتكار الإفرنج. وأن ماعندنا منها تقليد لهم واقتباس منهم.

وأول من علمناه أنقى هذه الأسطورة ، وأكذب هذا الوَهم _ : صديقُنا الأخُ العلامة الأستاذ « محمد أحمد الغمراوى » المدرس بكلية الطب المصرية ، في كتاب [مرشد المتعلم (1)] الذي ترجمه عن اللغة الانكليزية ، وألحق به فصلاً بقلمه في «كتب المراجعة في اللغة العربية » وصف فيه كثيراً من المعاجم العربية ، وذكر تاريخ مؤلفيها ، ثم قال (ص ٢٧٥ _ ٢٧٧) : « واعلك

⁽١) طبع بمطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٣٤.

لاحظت في وصف هذه القواميس (١) أنها هجائية ، أي مرتبة ترتيباً هجائيا على حروف المعجم: الألف فالباء فالتاء وهلم جرًّا ، في جميع حروف الكلمة ، على نسق الماجم الإفرنجية . لكن المعاجم الإفرنجية في هذا تابعة عير متبوعة ، فهي في ذاتها متأخرة النشوء ، نشأت بعد عهد النهضة ، أي بعد القرن الخامس عشر، والترتيب الهجائي جاء بعد ذلك ، كحطوة في تاريخ نشوئها ، حتى إِن أُول قاموس هجائي إنجليزي لم يظهر إلا في القرن السابع عشر، ولم يكن قاموساً بالمعنى المعروف، إنما كان مجموعة كلمات صعبة دراسية . وإذا تنزلنا في استعمال كلة « قاموس » وأطلقناها على مثل هذه المجموعة _ : فإن مولد القواميس الهجائية في اللغة العربية قديم جدًّا . لكن استعمال « قاموس » بهذا المعنى فيه تجوّز كبير ، ولاداعى له فيا نحن بصدده ، من أى الاثنين أسبق إلى الترتيب الهجائي: الشرقُ أم الغرب؟ فإن أقدم القواميس العربية التي ذكرنا لك ظهر في القرن الخامس الهجري (٢) ، أو الحادي عشر الميلادي » . ثم قال : « فتاريخ القواميس العربية الهجائية يرجع على الأقل إلى القرن العاشر، أي نحو سبعة قرون قبل تاريخ أول مجموعة كلمات انجليزية هجائية ، وأكثر من ثلاثة قرون قبل أول قاموس هجائي لاتيني ظهر في أور باحين كانت اللاتينيةُ لغةَ الأدب في أور با ، قبل أن يكون لأوربا لغات أدبية . فالعربُ هم أسبقُ الأمم الحديثة قاطبة إلى القواميس تأليفاً واستعمالاً للترتيب الهجائي ، ومع ذلك فإن أكثر المتأدبين يعتقدون أن الترتيب الهجائي شيء ابتدعه الافرنج ، واختصت به القواميس الإفرنجية » .

⁽١) اقرأها دائما : « المعاجم » .

⁽٢) يشير بذلك إلى كتاب [الفردات في غريب القرآن] للراغب الأصفهاني ، الحسين بن محمد المتوفى سنة ٥٠٢ ولكن سنذكر فيما يأتى معاجم عربية أقدم منه كثيرا .

فَإِذَنْ : أُولُ معجم لَطِينِي (١) ظهر فى أُور به كان فى القرن الثالث عشر الميلادى أو بعده ، وأول مجموعة هجائية للكلمات الانجليزية ظهرت فى القرن السابع عشر أو بعده .

فالشرقُ شرقَ ، والغربُ غربُ : الشرقُ دأمُما ابتكارُ وإنشاءٍ ، والغربُ دائمًا تقليدُ ثم تنظيمُ !! .

وإنما أعان الغَرْبَ على الظهور، وعلى تثبيت قدمه في العلوم والصناعات، وعلى امتلاك أعنة الدنيا _: أن نهضته _ المقتبسة من الشرق _ افترنت باختراع الآلات الميكانيكية وباختراع البارود، والذين عرفوا البارود أولاً هم العرب، وحاربوا الإفرنج بالمدافع في أواخر عهد الفردوس المنقود « الأندلس »، وعرف العرب أيضا مبادئ الميكانيكا، ولو تأخرت كارثة هزيمتهم وتفرقهم قليلاً حتى مبادئ الميكانيكا، ولو تأخرت كارثة هزيمتهم وتفرقهم قليلاً حتى تهياً لهم استكال ما عرفوا أو بدؤا في معرفته _: ما قامت للافرنج يتهياً في أوربة كأما بلاداً إسلامية، أو في حماية الإسلام.

ولكن هكذا قُدر فكان، وربحا دار الفلك دورته، فوصل المسلمون من أسباب مجدهم وعزهم ما انقطع، وهاهى البشائر تلوح في الآفاق، لايحجبها إلا غيايات من الضعف والتفرنج، إذا ما هبت عليها نسماتُ الاسلام انقشعت ، ثم يثمُ الأسدُ وثبتَه، إن شاء الله .

ونعودُ إِلَى ابتكار العرب الماجمَ والفهارسَ:

⁽١) هذا هو التعريب الصحيح القديم لكلمة « لاتيني » .

فأولُ مَن نملمه فكَر فى ذلك : الخليلُ بن أحمد (١) ، إمامُ اللغة والعربية ، ومخترعُ العَروض ، فى أواسط القرن الثانى الهجرى ، فإنه ألّف [كتاب العين] فى اللغة (٢) وفى أوله مانصه :

« هذا ما ألفه الخليلُ بن أحمد البصرى ، رحمة الله عليه ، من حروف اب ت ث مع ما تكلمت به ، فكان مدارَ كلام العرب وألفاظهم ، ولا يخرج منها عنه شيء . وقد أراد أن تعرف بها العرب أشعارها وأمثالها ومخاطباتها ، وأن لا يَشذّ عنه شيء من ذلك . فأعل فكره فيه ، فلم يمكنه أن يبتدئ بالتأليف من أول ا ب ت ث وهو الألف ، لأن الألف حرف معتل الخلف فاما فاته الحرف الأول كره أن يبتدئ بالثاني ، وهو الباء ، إلا بعد حجة واستقصاء النظر ، فدبر ونظر إلى الحروف كلها ، وذاقها ، فصير أولاها بالابتداء أدخل حرف منها في الحلق . وإنما كان ذوقه إباها أنه كان يفتح فاه بالأبنداء من يُظهر الحرف ، نحو : أب ، أث ، أث ، أث ، أث ، أغ ، أغ ، أغ . فوجد المين أدخل الحروف في الحلق ؛ فجعلها أول الكتاب ، ثم ما قرن منها ، الأرفع أذخل الحروف في الحلق ؛ فجعلها أول الكتاب ، ثم ما قرن منها ، الأرفع فالأرفع ، حتى أتى على آخرها ، وهو الميم . فإذا شئلت عن كلة وأردت أن تعرف موضعها ، فانظر إلى حروف الكلمة ، فهما وجدت منها واحداً في الكتاب المقدم فهو في ذلك الكتاب . وقلَبَ الخليلُ ا ب ت ث فوضها الكتاب المقدم فهو في ذلك الكتاب . وقلَبَ الخليلُ ا ب ت ث فوضها

⁽۱) هو الحليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدى ، ولد سنة ١٠٠ ومات سنة ١٧٠، وقيل ١٧٥ . أى فى القرن الثامن الميلادى ، لأن سنة ١٧٥ هجرية توافق سنة ١٧٥ _ ٧٩٢ ميلادية ، وقد نقل علاء الدين البسنوى فى [محاضرة الأوائل] (ص ٦٩) عن السيوطى قال : «أوّل من وضع اللغة على الحروف الحليل بن أحمد » .

⁽٢) هو من كنوز العرب النادرة المفقودة ، وكان العلامة الأب أنستاس الكرملي قد شرع في طبع ما وجده منه قبل الحرب العظمى ، منذ بضع وعشرين سنة ، فطبع ببغداد قطعة منه في ١٤٤ صفحة ، وهي عزيزة الوجود .

على قدر مخرجها من الحلق، وهذا تأليفه: عحه، خغ، قك، جشض، صسز، طت د، ظذث، رلن، فبم، واى».

هذا مافى صدر [كتاب المين] وسواع أكان من قول تلميذه وراوية كتابه الليث بن المظفر بن نصر بن سيّار ،أم من قول الخليل نفسه ، على عادة المتقدمين في كتبهم في التحدث عن أنفسهم بضمير الغائب _ : فإن ذلك لا يَنقص من دلالته شيئاً ، إنه يدل على أن الخليل أول من فكر في التأليف على حروف المعجم ، ووضْع اللغة عليها .

وقد حكى تلميذُه الليثُ حكايةً تأليف الكتاب ، نقلها محمد بن إسحق النديم [في الفهرست] (١٣٤٨ عن الكسروي (ص ٢٤ ـ ٦٥ طبعة مصر سنة ١٣٤٨) وحكاها ياقوت أيضاً في [معجم الأدباء] عن الكسروي (٢: ٢٢٧ طبعة مرجليوث سنة ١٩٣٠) وبين الروايتين فروق ضئيلة في الألفاظ، وشيء من الخطأ والتحريف ، جمعت ما بينهما ، وأصلحتُ ما استطعت إصلاحه :

قال ابن النديم: «قال أبو الحسن على بن مهدى الكسروى (٢): حدثنى محد بن منصور المعروفُ بالزَّاجِ (٢) المحدِّثُ ، قال: قال الليث بن المظفَّر بن نصر

⁽١) الفهرست ألفه ابن النديم سنة ٧٧٧ .

⁽٢) له ترجمة في [معجم الأدباء] (٥: ٢٧٠ – ٤٣٧) وكان موجودا سنة ٢٩٨ وقال ابن أبي طاهر: «وكان الكسروى أديبا ظريفا حافظا ، راوية شاعرا عالما بكتاب [العين] خاصة» .

⁽٣) «زاج» بالزاى والجيم ، كافى القاموس وكتب الرجال ، وفى ياقوت «راح» بالمهملتين ، وهو خطأ مطبعى . ويظهر أن الكسروى أخطأ اسم شيخه فساه «محمد بن منصور» والصحيح أنه «أحمد بن منصور» وله ترجمة فى [تاريخ بغداد] للخطيب (٥: ١٥٠-١٥١) و[التهذيب] (١: ٨٧ - ٨٧) ومات الزاج هذا فى يوم الخيس ١٠ ذى الحجة سنة ٢٥٧ .

بن سيّار: كنت أصير (۱) إلى الخليل بن أحمد ، فقال لى يوماً : لوأن إنساناً قصد وألّف حروف اب ت ث على ما أُمثّلُه لاستوعَبَ في ذلك جميع كلام العرب ، فتهيأ له أصل لا يخرج عنه شيء منه بتة . قال : فقلت له : وكيف يكون ذلك ؟ قال : يؤلفه على الثنائي والثلاثي والرباعي والخاسي ، و إنه ليس نعرف للعرب كلام أكثر منه . قال الليث : فجعلت أستفهمه ويصف كى ، ولا أقف على مايصف . فاختلفت إليه في هذا المعنى أيامًا ، ثم اعتل وحججت ، فا زلت مشفقاً عليه ، وخشيت أن يموت في علته ، فيبطل ما كان يشرحه لى ، فرجعت من الحج وصرت (۲) إليه ، فإذا هو قد ألف الحروف كلّها ، على مافى صدر هذا الكتاب ، فكان يملي على مايعفظ ، وما شك فيه يقول لى : سل عدد هذا الكتاب ، فكان على على ألكتاب ألكتاب ، قال على بن مهدى : فأخذت عنه فإذا صحح فأثبته ، إلى أن عملت الكتاب ، قال على بن مهدى : فأخذت عنه فإذا صحح فأثبته ، إلى أن عملت الكتاب (۳) ، قال على بن مهدى : فأخذت عنه فإذا صحح فأثبته ، إلى أن عملت الكتاب (۳) ، قال على بن مهدى : فأخذت عنه فإذا صحح فأثبته ، إلى أن عملت الكتاب (۳) ، قال على بن مهدى : فأخذت أ

« و بعد م الله المرب أصول م أنخرج أبدع العلوم التي لم يكن لها عند علماء العرب أصول م : من الخليل ، وليس على ذلك برهان أوضح من علم العروض، الذي لا عن حكيم أخذه ، ولا على مثال تقد مه احتذاه ، و إنما اخترعه مِن مَر له بالصفارين ، من وَقْع مطرقة على =

⁽١) في الفهرست « أسير » بالسين ، وهو تصحيف .

⁽٢) في الفهرست «وسرت» بالسين ، وهو تصحيف .

⁽٣) هكذا هذه الرواية ، وليس من همنا هنا أن نحقق الخلاف في تأليف كتاب [العين] ، وهو خلاف قديم معروف ، ولكن الذي أرضاه وأرجعه ، هما قرأت وفهمت : أن الحليل وضع الكتاب جملة ، فرسم حدوده ، و بني هيكله ، وملا أكثر المواد بمفرداتها ، أو كثيرا منها ، إملاء على تلميذه الليث بن المظفر ، ثم زاد فيه الليث ماصح عنده مما أذن له به الحليل . وقد وجدت عند كتابة هذا مايشير إلى قوته وتأييده ، فيا نقل ابن خلكان في ترجمة الحليل (٢ : ٢١٦) عن حمزة بن الحسن الاصبهاني قال :

من محمد بن منصور نسخة هذا الكتاب ، وهي [العين] انتسخها محمد بن منصور بن الليث بن المظفر » .

ثم جاء العلماء بعد الخليل ، فوضعوا كتب اللغة على حروف المعجم ، إذ وجدوا أن ترتيب الحروف على ماصنع الخليل فيه عنت و إرهاق م لايتقنه إلامن كان مثل الخليل ، ورأوا أن الالف كا تكون حرفًا معتلاً تكون همزة ، أى حرفًا غير معتل ، وأنها لاتكون حرف علة فيأول الكلمة ، فقلدوا الخليل فيأصل النظر والفكر ، فرتبوا على ترتيب المعجم ، وكلهم اعتبر أصل الكلمة بعد نني الزوائد عنها ، ثم رتبوا : فنهم من رتب على أوائل الكلمات ، فبدأ بما أوله المحلمة ، وهكذا ، كترتيب [المصباح المنير] مثلاً ، ومنهم من رتب على أواخر الكلمات ، فقسم الكلمات إلى أبواب على عدد الحروف ، ثم رتب كل باب على فصول باعتبار أوائل الكلمات ، وهكذا ، كترتيب [الصحاح] و [القاموس] مثلاً . وكلهم راعى الترتيب في الحروف المتوسطة في الكلمات أيضاً ، فما كان ثانيه ت وهكذا .

= طَسَت ، ليس فيهما حجة ولابيان يؤديان إلى غير حليتهما ، أو يفسّران غير جوهرها ، فلو كانت أيامه قديمة ، ورسومه بعيدة _ : لَشَكّ فيه بعض الأم ، لصنعته ما لم يصنعه أحدث ، منذ خلق الله الدنيا ، من اختراعه العلم الذي قدمت ذكره ، [ومن تأسيسه بناء كتاب العين] ، الذي يَحْصُر لغة أمة من الأم قاطبة ، ثم من إمداده سيبوية من علم النحو عما صنف منه كتابة ، الذي هو زينة الدولة الإسلام » .

و إن شئت الإسهاب بعد هذا فاقرأ الفهرست لابن النديم (٣٧ – ٥٥) ومعجم الأدباء لياقوت (٤: ١٨١ – ١٨٨ و ٦: ١٩٧ – ١٩٨ و ٣٨٣ – ٢٢٧ و ٣٨٣) و بغية الوعاة للسيوطي (٣٤٣ – ٢٤٥ و ٣٨٣) ومفتاح السعادة لطاش كبرى زاده (١: ٤٤ – ٩٦) وكشف الظنون (٢: ٩٨ – ٢٨٩) وكشف الظنون (٢: ٩٨ – ٢٨٩)

ومعاجم اللغة يعسر حصرها ، وليس هذا أيضاً بموضعه ، و إنما يهمنا أن يعرف القارئ أن المعاجم المرتبة على أوائل الكلمات قديمة وكثيرة ، لما وقع في وهم كثير من الناس أن جُلها مرتب على أواخر الكلمات ، لما اشتهر بينهم من الصحاح والقاموس ولسان العرب.

وفى كلام الأخ الأستاذالغمراوى _ الذى نقلنا آنفاً (ص٥٥) _ مايوهم القارئ أن كتاب [الفردات] للراغب الأصفهاني أقدم المعاجم المرتبة على أوائل الكلمات، وليس كذلك ، فإن هذا الترتيب قديم جدًا ، ومن أقدم ماوصل إلينا منه كتاب [جمهرة اللغة] لابن دُريد ، وهو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد ، مات في رمضان سنة ٣٢١ ، وهو مطبوع في حيدر آباد ، في ثلاث مجلدات كبار ضخام ، طبع في سنى ١٣٤٤ _ ١٣٤٦ ، وقد قال في خطبته مانصه :

«فارتجلتُ الكتابَ النسوبَ إلى [جهرة اللغة] ، وابتدأتُ فيه بذكر الحروف المعجمة ، التي هي أصلُ تَفَرَّعَ منها جميعُ كلام العرب ، وعليها مدارُ تأليفه و إليها مآل أبنيته . وبها معرفة متقاربه من متباينه ، ومنقاده من جامحه ، ولم أَجْرِ في إنشاء هذا الكتاب إلى الإزراء بعلمائنا ، ولا الطعن في أسلافنا ، وأَنَّى يكونُ ذلك ؟ و إنما على مثالهم تحتذى ، و بسبيلهم نقتدى ، وأنَّى يكونُ ذلك ؟ و إنما على مثالهم تحتذى ، و بسبيلهم نقتدى ، وعلى ما أصّلوا تَبْتني . وألف أبو عبد الرحمن الخليلُ بن أحمد الفرهودى رضوان الله عليه [كتاب العين] فأتعب من تصدَّى لغايته ، وعَنَّى من سَما إلى نبعده له نبعيته ، فالمنصفُ له بالغلب معترفُ ، والمعاند متكلف ، وكلُّ مَنْ بعده له وذكاء فطنته، وحدَّة أذهان أهل دهره . وأملينا هذا الكتاب والنقصُ في الناس وذكاء فطنته، وحدَّة أذهان أهل دهره . وأملينا هذا الكتاب والنقصُ في الناس فاش ، والعجز ُ لهم شاملُ ، إلا خصائص كدرارى النجوم ، في أطراف الأفق ، فسهمانا وعره ، ووطأنا شأزه (۱) . وأجريناه على تأليف الحروف المعجمة ، إذ فسهمانا وعره ، ووطأنا شأزه (۱) . وأجريناه على تأليف الحروف المعجمة ، إذ فسهمانا وعره ، ووطأنا شأزه (۱) . وأجريناه على تأليف الحروف المعجمة ، إذ

⁽١) « الشأز » من المكان الغليظ المرتفع .

كانت بالقلوب أعْبَقَ (١) ، وفي الأسماع أَنْفَذَ ، وكان علمُ العامَّةِ بها كعلم الخاصَّةِ ، وطالبُها من هذه الجهة بعيداً من الحَيْرَةِ ، مُشْفِياً على المراد » .

وكتاب [غريب القرآن] لأبي بكر محمد بن عُزَير (٢) السجستاتي ، المتوفى منة ٢٣٠٠ ، وهوكتاب معروف ، طبع بمصر في سنة ١٣٢٥ ، وأوله بعد الحمد والصلاة : « هذا تفسير غريب القرآن ألف على حروف المعجم ، ليقرب تناوله ويسهل حفظه على من أراده » . وذكر الحافظ عبد الغني الأزدي المصرى المتوفى سنة ٢٠٤ في كتاب [المؤتلف والمختلف] _ : ابن عُزيرٍ هذا فقال : « صاحب كتاب غريب القرآن على حروف المعجم » .

وترتيب اللغة على حروف المعجم هو الأساسُ والأصلُ للفهارس ، ثم اخترع علما ه الإسلام _ قياساً عليه _ ترتيب الأعلام على حروف المعجم ، وأولُ من علمناه فعل ذلك الإمامُ أبو عبد الله البخارى (٣) في كتابه [الجامع الصحيح] قال : « بابُ تسمية من سُمِّي مِن أهلِ بدر ٍ ، في الجامع الذي وَضَعَهُ قال : « بابُ تسمية من سُمِّي مِن أهلِ بدر ٍ ، في الجامع الذي وَضَعَهُ

⁽۱) « أعبق» أي ألزق ·

⁽۲) «عزبر» بضم العين المهملة وفتح الزاى وآخره راء، هذا هو الراجح، وضبطه بعضهم كذلك ولكن آخره زاى . قال الذهبى في الشتبه (ص وضبطه بعضهم كذلك ولكن آخره زاى . قال الذهبى في الشتبه (س ۳۹۸): «قال ابن ناصر وغيره: من قال بزايين صحف». وقال أبو البركات بن الأنبارى في زهة الألباء (ص ۳۸۹): « وسمعت شيخنا أبا منصور موهوب بن أحمد الجواليقي يحكي عن أبي زكرياء يحيى بن على التبريزى أنه قال: رأيت خط أبي بكر بن عزير ، عليه علامة الراء غير معجمة وصنف كتاب غريب القرآن ، وأجاد فيه ، ويقال: إنه صنفه في خمس عشرة سنة ، وكان يقرؤه على أبي بكر بن الأنبارى ، فكان يصلح له فيه مواضع » . وانظر أيضا بنية الوعاة السيوطي (ص ۷۲ – ۷۷) .

أبو عبد الله ، على حروف المعجم (١) » . فذكر أولاً النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم ساق أسماء الصحابة على الحروف ، وفى بعض روايات البخارى ذِكْرُ أبى بكر وعمر وعثمان وعلى _ وحدَهم قبل سائر الصحابة . ولعله قد سبق البخارى غيرُه إلى ذلك مما لم أعلم به ، أو مما غاب عنى علمُه الآن .

ثم ألَّف العلماء ما لاحصر له من الكتب في التراجم على اختلاف أنحائها ومراميها - : على حروف المعجم ، وأولُ من عُنى بذلك فيا علمت - علماء الحديث ، فقد صَنعوا مالم يَصنع أحدٌ ، ووصلوا إلى مالم يَصِلْ إليه أَحَدٌ ، ألَّفوا في تراجم رجال الحديث والرواية مؤلفات ضخمة واسعة ، وصغيرة موجزة ، لم يطبع منها إلا النزر اليسير ، وهدا النزر في ذاته كثير خطير ، وعندى في مكتبتي من ذلك لمؤلف واحد ٣٣ مجلداً (٣) ، وهو الإمام الكبير الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلاني المصرى ، شيخ الإسلام وقاضى القضاة ، المتوفى أحمد بن على بن حجر العسقلاني المصرى ، شيخ الإسلام وقاضى القضاة ، المتوفى اليلة السبت ٢٨ ذى الحجة سنة ٢٥٨ (٢٢ فبراير سنة ١٤٤٩ ميلادية) وله في ذلك مؤلفات أخرى لم تطبع .

وأقدم كتاب عرفته في رجال الحديث مرتب على الحروف .. : [كتابُ الضعفاء الصغيرُ] للبخارئ الإمام ، وهو مطبوع على الحجر بالهند ، طبعة قديمة بدون تاريخ ، في ٣٤ صفحة ، تم [كتابُ الضعفاء والمتروكين] للنسائي صاحب السنن (٣) ، وهو مطبوع مع كتاب البخاري أيضاً ، في ٢٢ صفحة ، ثم كتابُ .

⁽۱) البخارى (٥: ٨٧ من الطبعة السلطانية و ٧: ٢٥١ من فتح البارى طبعة بولاق) .

⁽٢) بيانها : الإصابة في تمييز الصحابة ٨ مجلدات ، تهذيب التهذيب ١٢ مجلدا ، لسان الميزان ٦ مجلدات ، الدرر الكامنة ٤ مجلدات ، تقريب التهذيب مجلد واحد ، تعجيل المنفعة مجلد واحد .

 ⁽٣) هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائى ، ولد سنة ٢١٥ ، ومات بفلسطين يوم الاثنين ١٣ صفر سنة ٣٠٣ .

[الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث] للإمام الحافظ عبد الله بن عَدِى الْجُرْ َجَانِي ، المتوفى في أول جمادى الآخرة سنة ٣٦٥ (٥ فبراير سنة ٩٧٦ م) ، وهو كتاب كبير لم يطبع ، ومنه أجزاء مخطوطة بدار الكتب المصرية .

وقد كانت كتب التراجم في العصور الأولى مرتبةً على السنين والطبقات (١) ، مثل [كتاب الطبقات الكبير] لمحمد بن سعد المتوفى في جمادى الآخرة سنة ٢٣٠ (فبراير أو مارس سنة ٨٤٥) وهو مطبوع في أور بة في ثمانية مجلدات كبار ، ومثل تواريخ البخارى الثلائة : الكبير والأوسط والصغير ، وهذا الصغير مطبوع في الهند .

ومن مارس كتب التراجم وأطال القراءة فيها وجد أن مار ُتّب منها على السنين والطبقات أجلُّ نفعاً وأعلى فائدة للمستفيد، من الكتب المرتبة على الحروف، لأن القارئ يدرس رجال العصر الواحد وأحوا كلم متقارنة متقاربة ، ومتتابعة متوالية ، فيعرف النظائر والأقران ، والشيوخ والتلاميذ ، فيستفيد صورة مجموعة غير مفرقة ، بخلاف مارتب على الحروف ، فقد يُرغم هذا الترتيب المؤلف على أن يأتي برجل من الطبقة الأولى بعد رجل من الطبقة الترتيب المؤلف على أن يأتي برجل من الطبقة الأولى بعد رجل من الطبقة العاشرة مثلاً ، فلا يجد القارئ فيها تناسباً بين مايقرأ .

وإنما اضطر المتقدمون - رحمهم الله - إلى معاجم الأعلام ، لأن المطابع لم تكن وُجدت ، وأرادوا التيسير على القرّاء والباحثين ، لأن الكتب المعاجم أسرع ولالة للباحث على ما يطلب من التراجم . وأنا أظن - بل أكاد أو قن م أنه لو وجدت المطابع في العصور السالفة،

⁽۱) وصنع ذلك بعض المتأخرين أيضا كالحافظ الذهبي المتوفى سـنة ٧٤٨ فى كـتابيه [تاريخ الإسلام] و [تذكرة الحفاظ] .

بين أيدى أعمتنا المتقدمين ، لكانوا أكثر انتفاعًا بها مِنَّا ، ولوَضعوا كتبهم في التراجم - كلَّها أو جلَّها _ على الطبقات، ثم ألحقُوا بها ماشاؤا من فهارمى ، تسميلاً للمستفيد والباحث .

وهذه كتب رجال الحديث أكثرها وضعت كتباً على معنى الفهارس ، فإنك تجدهم يذكرون الراوى المترجم ، ويذكرون أين روايته من كتب السنة ، خصوصا فيا صنع لتراجم الرواة في الصحاح الستة أو السبعة المعروفة (۱) ، وفيا ألحق بها من مؤلفات مؤلفيها ، واصطلحوا على رموز لهذه الكتب يضعونها بجوار اسم الراوى المذكور فيها ، فتجد في كتاب [تهذيب التهذيب] للحافظ ابن حجر - مثلاً - الرموز التي اعتمدها الحافظ المزيّى مؤلف أصله ، وهو [تهذيب النحال (۲)] ، وهي (ع) للكتب الستة ، و (ع) لأصحاب السنن ، و (خ) للبخارى ، و (م) لمسلم ، و (د) لأبي داود ، و (ت) للترمذى ، و (س) للنسائى ، و (ق) لابن ماجه ، و (خت) للبخارى في التعاليق، و (بخ) له في جزء رفع اليدين ، و (عخ) له في جزء خلق أفعال العباد ، و (ز) في جزء القراءة خلف الإمام ، و (مق) لمسلم في مقدمة كتابه ، و (مد) لأبي داود في المراسيل ، و (قد) و رق المنسخ و النسوخ ، و (ف) له في التفرد ،

⁽۱) البخارى ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذى ، والنسائى ، وابن ماجه ، وقد يلحق بها الموطأ .

⁽۲) [تهذیب التهذیب] لابن حجر فی ۱۲ مجلدا، وهو اختصار إلی الثلث من [تهذیب الکمال] للزی، وهو الحافظ الأوحد، محدث الشام، الإمام جمال الدین أبو الحجاج یوسف بن عبد الرحمن بن یوسف القضای الکلی المزی _ بکسر المیم والزای، نسبة إلی « المزة » وهی قریة بجوار دمشق _ ولد سنة ۲۵۶ ومات فی ۱۲ صفر سنة ۷۲۲ .

و (ض) له فی فضائل الأنصار ، و (ل) له فی المسائل (۱) ، (وكد) له فی مسند مالك ، و (تم) للترمذی فی الشمائل ، و (سی) للنسائی فی عمل اليوم والليلة ، و (كن) له فی مسند مالك ، و (ص) له فی خصائص علی ، (وعس) له فی مسند علی ، و (فق) لابن ماجه فی التفسير . ثم إذا أراد أن يترجم راويًا وضع بجوار اسمه رموز الكتب التی له فيها رواية ، ثم يذكر بعض شيوخه و بعض تلاميذه ، وقد تبع فی ذلك ماصنعه الحافظ المزی ، ولكنه اختصر منه وحذف ، فإن المزی يذكر فی كتابه كل شيوخ الراوی وكل تلاميذه ، و يضع فوق اسم كل شخص منهم بالحمرة رمز الكتب التی فيها روايته ، وهذا أقرب إلی نوع كل شخص منهم بالحمرة رمز الكتب التی فيها روايته ، وهذا أقرب إلی نوع الفهارس ، لأن الراوی قد يروی عن عشرين شيخا مثلاً ، وروايته فی كل الكتب الستة ، ولكنه يروی عن فلان فی البخاری ، وعن فلان فی مسلم ، وهكذا ، الستة ، ولكنه يروی عن شيوخه تلاميذ آخرون رووا عنه فی أبی داود أوالترمذی ويكون لكل شيخ من شيوخه تلاميذ آخرون رووا عنه فی أبی داود أوالترمذی

⁽۱) هو كتاب [مسائل الإمام أحمد] تأليف أبي داود صاحب السنن ، سلمان بن الأشعث ، المولود سنة ۲۰۷ ، والمتوفى يوم ۱۹ شوال سنة ۲۷۰ (فبراير سنة ۸۸۹ م) وهذا الكتاب أسئلة لأبي داود سأل عنها شيخه الإمام أحمد بن حنبل في الحديث والفقه ، فكتب أبوداود المسائل وأجوبتها، وقد طبع في مصر بمطبعة المنار سنة ۱۳۵۳ بنفقة الأخ الشيخ إبرهيم بن حمد الصنيع التاجر بجدة . ومنه في المكتبة الظاهرية بدمشق نسخة عتيقة كاملة ، هي من أقدم الكتب المخطوطة في الدتنيا ، لأنها بخط أحد تلاميذ المؤلف ، وكتبت في حياته سنة ۲۲۲ وقد أخبرت عنها صديقي الأستاذ الكبير العلامة الدكتور منصور فهمي بك مدير دار الكتب المصرية، ورجوته أن يأمر باستحضار نسخة منها مصورة بالتصوير الشمسي ، فأجاب ورجوته أن يأمر باستحضار نسخة المسورة إلى دار الكتب . ولا أعرف كتابا مخطوطا أقدم منها ، إلا كتاب [الرسالة] المشافعي ، المحفوظ كتابا مخطوطا أقدم منها ، إلا كتاب قي حياة الشافعي ، أي قبل كتر شهر رجب سنة ٢٠٤ (يناير سنة ٢٠٨ م) .

_ مثلاً _ فيكون تحديد موضع الرواية في كل راو أشد تقريباً لمعنى الفهارس ، يدرك ذلك تمام الإدراك من عانى هذه الصناعة ، وولج مضايقها ، ودرس طرقها . ولذلك كثيراً ما أتمنى أن أوفق إلى ناشر يعينني على طبع [تهذيب الكال]

ولذلك كثيرا ما اتمنى ان اوفق إلى ناشر يعيننى على طبع [تهذيب الكال] للمزّى، لأبين فيه موضع رواية كل راو فى المكتب الستة وغيرها بأرقام الصحف، للمزّى، لأبين فيه موضع رواية كل راو فى المكتب الستة وغيرها بأرقام الصحف، ليكون المكتاب كتاباً وفهرساً لها معاً ، ويكون هذا تحقيقاً لمقصد مؤلفه من التسميل والتيسير .

ومما يؤيد أن هذه السكتب في الرجال إنما وُضعت على معنى الفهارس، وأنه لم يمنعهم من جعلها فهارس تامة إلا عدم وجود المطابع -: أنهم كثيراً مايذ كرون في ترجمة الراوى موضع حديثه في السكتاب الذي رَوى له، إذا كان للراوى حديث أو حديثان ، ولم يذكروا مواضع أحاديث الرواة الذين في روايتهم كثرة ، ومع ذلك فقد يَدُ لُون على بعضها إذا كان في الإسناد معنى يحتاج الى نقد أو إيضاح .

ومَثُلُ ذلك : أن الحافظ أبا الفضل محمد بن طاهر المقدسي (١) ألّف [كتاب الجمع بين كتابي أبى نصر الكلاباذي وأبي بكر الأصبهاني في رجال البخاري ومسلم (٢) مرتباً على الحروف ، والتزم في كل راو مُقلِ أن يدل على موضع حديثه من الصحيحين ، فيقول مثلاً في ترجمة «سميد بن يُحمُد » : «سمع ابن عباس عند البخاري ، والبَرَاء عند مسلم . روَى عنه مطرّف بن طريف عند البخاري في فضل الصحابة ، ومالك بن مِعْول عند مسلم في الفرائض » عند البخاري في فضل الصحابة ، ومالك بن مِعْول عند مسلم في الفرائض » فهو في القلين فهرس تام ، لا ينقصه إلا الدّلالة على موضعه برقم الصفحة ، ولم يكن ذلك ميسوراً في المخطوطات . وقد يدل على موضع بعض الحديث من رواية يكن ذلك ميسوراً في المخطوطات . وقد يدل على موضع بعض الحديث من رواية

⁽۱) ولد سنة ٤٤٨ ومات يوم الجمعة منتصف ربيع الأوّل سنة ٥٠٧ (٣٠ أغسطس سنة ١١١٣ م) .

⁽٢) طبع في حيدر آباد سنة ١٣٣٧ .

الراوى المكثر، لفائدة ، كما فى ترجمة «أحمد بن محمد بن حنبل الإمام » إذ يقول: « رَوى عنه مسلم بغير واسطة بينهما ، ورَوى البخارئ عن أحمد بن الحسن الترمذى عنه حديثاً واحداً فى آخر المغازى ، فى مسند بريدة قوله: إنه غزا مع النبى صلى الله عليه وسلم ست عشرة غزوة . وقال فى كتاب الصدقات: حدثنا محمد بن عبد الله الأنصارى ثنا أبى ثنا تُمامة ، الحديث ، ثم قال عقيبه: وزادنى أحمد بن حنبل عن محمد بن عبد الله الأنصارى . وقال فى كتاب النكاح: قال لنا أحمد بن حنبل رحمه الله ، ولم يَقُل حدثنا ولا أخبرنا ، وهو حديث الثورى عن حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : حرم من النسب سبع ، الحديث ». فهذا فهرس من وجه ، ولاينقصه أيضاً قال : حرم من النسب سبع ، الحديث ». فهذا فهرس من وجه ، ولاينقصه أيضاً إلا رقم الصفحة .

ثم لم يَكْتَفِ علما الحديث بهذا ، في سبيل الترفيه على الناس والتيسير لهم ، إذا ما أرادوا البحث عن الأحاديث في دواوينها ، فابتدعوا نوعاً آخر طريفاً من الفهارس ، سَمَّوْه « الأطراف » ، فيجمع أحدُهم أحاديث الصحيحين للبخاري ومسلم له أو أحاديث السنن الأربعة للبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه له أو أحاديث كتب غيرها ، أو يجمع أحاديث الكتب الستة ، أم يفرد روايات كل صحابي وحده ، ويرتب أسماء الصحابة على حروف المعجم ، ويذكر أحاديثهم حديثاً حديثاً باختصار ، ويبين موضع كل حديث في الكتاب الندى هو فيه ، كأن يكون في البخاري في أبواب الصلاة ، أو في مسلم في أبواب الطهارة ، وهكذا ، ويشير إلى إسناده باختصار أيضاً ، وإذا تكرر الحديث بأسانيد متعددة أشار إليها كلها ويين مواضعها .

ومن أقدم هذه الكتب: كتاب [أطراف الصحيحين] للامام الحافظ خَلَف بن محمدون الواسطى ، المتوفى سنة ٤٠١ (سنة ١٠١٠ - ١٠١١ م) . وكتاب [أطراف الغرائب والأفراد] للامام الحافظ أبى الفضل محمد بن طاهم

المقدسى ، المتوفى سنة ٥٠٧ ، وهو يجمع أطراف الكتب الستة ، رتّب فيه كتاب [الأفراد] للدارقطنى على حروف المعجم ، وكتاب [الأطراف] للحافظ الكبير أبى القاسم على بن عساكر الدمشقى المتوفى ليلة الاثنين ٢١ رجب سنة ٥٧١ (فبراير سنة ١١٧٦ م)

ومن أحدث كتب الأطراف : كتاب [ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الأحاديث] للعلامة الصالح العارف بالله الشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي المتوفي يوم الأحد ٢٤ شعبان سنة ١١٤٣ (مارس سنة ١٧٣٠ م)، وهو أكثر كتب الأطراف فائدة ، مع الإيجاز التام ، وقد جعله أطرافاً للكتب الستة وموطأ مالك .

وكان هذا الكتاب نادر الوجود جدا ، وحين كنتُ ببلد الله الحرام لأداء فريضة الحج في سنة ١٣٤٧ وجدتُ نسخة جيدةً منه ، مكتوبة بخط أحد أحفاد المؤلف ، وتاريخ نسخها سنة ١٢١٥، فاستعرتُها من صاحبها الصديق الفاضل النبيل الشيخ عبد الوهاب الدهلوى ، أحد كبار الأعيان والتجار من الهنود بمكة ، على أمل أن أبذل وسعى في السعى لطبعه ، وقد وفق الله النشره الأخ الشيخ محمود ربيع أحد علماء الأزهر ، ولكنه طبعه طبعاً على غير ما كنتُ أرجو .

وكتب الأطراف كثيرة من بعضها مخطوط بدار الكتب المصرية ، و بعضها في مكاتب أخرى ، ولم يطبع منها إلا [ذخائر المواريث] .

ثم لم يكتف العلماء بهذا أيضاً ، فاخترع الحافظ جلال الدين السيوطى (١) نوعاً آخر من الفهارس لكتب الحديث ، رتّب الأحاديث فيه على حروف المعجم ، باعتبار أوائل اللفظ النبوى الكريم ، وعمل في ذلك كتباً كثيرة ،

⁽۱) توفى السيوطى ليلة الجمعة ١٩ جمادى الأولى سنة ٩١١ (اكتوبر سنة ١٥٠٥ م).

أشهرها [الجامع الكبير] أو [جمع الجوامع] ولم يطبع ، و [الجامع الصغير] وقد طبع مراراً (١).

وأنا أعتقد أن المطابع لو كانت معروفةً في عصر السيوطي لَوضَع عملَه عملًا كاملاً ، ولجَعلَ هذه الكتبَ فهارسَ لكتب السنة على الطراز الحديث .

ومنذ بضع عشرات من السنين صنع محمد الشريف بن مصطفى التوقادي من علماء الاستانة ، كتابين ، ها [مفتاح صحيح البخارى] و [مفتاح صحيح مسلم]، فرغ من تأليفهما سنة ١٣١٢ ، وطبعا في الاستانة سنة ١٣١٣ ، رتَّب أحاديث كل واحد منهما على الحروف ، باعتبار أوائل اللفظ النبوى الكريم ، وأشار إلى موضع كل حديث في [مفتاح التجاري] بالأبواب والكتب ، و بأرقام الأجزاء والصفحات ، لمتن البخارى وشروحه لابن حجر والعيني والقسطلاني ، وفي [مفتاح مسلم] كذلك لمّن مسلم وشرحه النووي .

وهذه أثارة من علم عمّا عمل علماؤ الاسلام في سبيل الفهارس، يوقنُ قارئها أنهم فكرواكثيراً وعملواكثيراً ، وأنهم بذلو كل الجهد الافرنج لم يصنعوا إِلاَّ أن اقتبسوا عملهم في المخطوطات فقلدوه في المطبوعات ، مع شيء من التحوير والتنظيم ، ثم راح ناس منا ، جهلوا آثار سلفهم الصالح ، واستهوتهم أوربة بجبروتها وقوتها حتى عبدوها ، وحتى كادوا أن يفقدوا مقوِّمات الأمم ، من دينٍ ولغةٍ ، وعصبيةٍ

⁽١) السيوطي هو أوّل من ابتدع هذا النوع ، ولم يسبق إليه ، كما نص على ذلك العلامة علاء الدين البسنوى ، في كتابه [محاضرة الأوائل ومسامىة الأواخر] الذي فرغ من تأليفه سنة ٩٩٨ (ص ٧٧ طبعة بولاق سنة

وعجد، ليكونوا _ زعموا _ عجد دين ومثقفين !! راح هؤلاء هجيرا مُ وديد نهم الإشادة بالمستشرقين ، ولا تصحيح إلا ماصح المستشرقون ، ولافهارس إلا ماصنع المستشرقون ، ولاعلم إلا ماقال المستشرقون ، ولا لغة إلاما ارتضى المستشرقون !! الرأى الصحيح في فهم القرآن مافهم المستشرقون ، والحديث الثابت ما أثبت المستشرقون !! وقر في نفوسهم ، وأشر بوا في قلوبهم أن كل المستشرقين «حَذَام » ، والقول ماقالت حَذَام !!

بالله لقد تمبت أيّاماً طوالاً ، في إقداع بعض إخواني بأن نسخة والرسالة] للشافعي ، القدعة المحفوظة بدار الكتب المصرية - .. مكتوبة كُلُها بخط الربيع بن سليان صاحب الشافعي ، وأنه كتبها في حياة مؤلفها ، على كثرة ما جادلتُهم بالدلائل الصحاح ، والحجج القائمة ، حتى اقتنعوا أو كادوا ، وهم ذوو نظر ثاقب ، وفكر سليم ، وعلم ومعرفة ، وليسوا من عُبّاد الافرنج ، وما كان بهم إلا أن القواعد التي زعم المستشرقون لتأريخ الخطوط العربية لاتستقيم مع ماادّعي ، وإلاّ أن المستشرق «موريتس » أرّخ هذه النسخة في جموعة الخطوط العربية بأنها كُتبت نحو سنة ٢٠٠٠ فكان من العسير الاقتناع بما العربية بأنها كُتبت نحو سنة ٢٠٠٠ فكان من العسير الاقتناع بما العربية والباحثين ، وهكذا أثر التقليد . واستهواؤه للنفوس ، العلماء والباحثين ، وهكذا أثر التقليد . واستهواؤه للنفوس ،

⁽١) سأفصل القول في شأن [الرسالة] بإسهاب إن شاء الله ، في مقدّمتها ، إذ أقوم بتحقيقها وطبعها عن نسخة الربيع ، بمطبعة أولاد السيد مصطنى الحلبي رحمه الله .

عَصَمَنَا اللهُ وإياكم منه . وقديمًا قال الشافعي : « وبالتقليد أَغْفَل من أَغْفَل من أَغْفَل من أَغْفَل منهم ، والله يغفر لنا ولهم (١) » .

عملي في تصحيح الحكتاب

ولقد اتبعت في تصحيح كتاب الترمذي هذا أصح قواعد التصحيح وأدقها ، واجتهدت في إخراج نصّه صحيحاً كاملاً ، على مافي الأصول التي وصفت من اضطراب واختلاف ، وعلى أنه لم يقع لى منه نسخة يصح أن تُسمّى «أصلاً » محق ، كأن تكون قريبة من عهد المؤلف ، أو تكون ثابتة القراءة والأسانيد ، على شيوخ ثقات معروفين ، ولكن مجموع الأصول التي في يدى يخرج منها نص أقرب إلى الصحة من أي واحد منها . ولم أكتب فيه حرفا واحداً إلا عن ثبت ويقين ، وبعد بحث واطمئنان ، وذكرت كل مافي هذه النسخ من زيادات ، بين قوسين هكذا [] مع الإشارة في التعليق إلى مصدر الزيادة ، إلا أن تكون الزيادة خطأ صرفاً ، فإني لاأزيدها في المنى ولكن أذكرها في التعليق ، مبيناً وجه الخطأ فيها . وذكرت كل مافي النسخ من اختلاف ، سواء أكان صحيحاً أم خطأ ، إنما أذكر في المتن ماأراه أصح من غيره في نظرى ، مع إيضاح وجه الترجيح ، إن كان هناك وجه له .

وقد فعلتُ هذا كلَّه احتياطاً ، فقد يكون مارأيتُه خطأً يراه غيرى صواباً ، وأكونُ أنا المخطئ ، وقد يكون ماظننتهُ راجعاً مرجوعاً في الحقيقة ، و إنما احتطتُ في عملي أشدًّ الاحتياط ، و بذلتُ ما في وسعى من جهدٍ .

ولا أستثنى من النسخ شيئًا فيما فعلتُ إلاَّ النسخةَ المرموزَ لها بحرف (١٨)

⁽١) عن كتاب [الرسالة] في الفقرة (١٣٦) .

فإنى لم أذ كر جميع مافيها من مخالفة لغيرها ، إذ لم أثق بصحتها ، كما قلت آنفاً في وصفها .

وكأن القارئ في هذه الطبعة من [سنن الترمذي] يقرأ في جميع النسخ التي وصفتُ ، عن ثقة و يقين واطمئنان نفس ، إن شاء الله .

وقد جعلتُ للكتاب، ليكون حصراً صحيحاً لها، ولنستعين به في أنواع من الفهارس، والآخرُ للأحاديث، ليكون حصراً لها أيضاً، ولتكون أكثرُ الفهارس، والآخرُ للأحاديث، ليكون حصراً لها أيضاً، ولتكون أكثرُ الفهارس عليه، فإني أرى أن عداً الأحاديث بالأرقام المسلسلة في طبع كتب السنة واجب، لتكون فهارسها منظمة متقنة ، ولئلا تختلف الفهارس باختلاف الطبعات، ولتكون الأرقام كأنها أعلام للأحاديث، وليسهل أيضاً على الكاتبين والمؤلفين إذا أرادوا الإشارة إلى حديث ـ: أن يشيروا إليه برقمه، وفوائد أخرى مدركها القارئ والباحث.

أما الفهارس فإنى لم أضع مع هذا الجزء الأول إلا فهرس الأبواب التى فيه ، وشيئاً يسيراً عن بعض أبحاتى فى الشرح ، تخيرتُها من الأبحاث التى لى فيها رأى خاص ، أو تحقيق لم أجد غيرى صَنعه فيها قرأت . وكذلك سأفهل إن شاء الله فى سائر الأجزاء ، ثم أضع الفهارس العامة المفصلة جملة واحدة فى آخر الكتاب، إن شاء الله ، وستكون على أنواع مختلفة ، منها : فهرس للصحابة الذين لهم أحاديث فى الكتاب (۱) ، وآخر للصحابة الذين أشار إليهم بقوله « وفى الباب » ، وآخر لرجال الإسناد الذين تكلم عليهم الترمذى أو تكلمت عنهم فى الشرح ، وآخر لرجال الإسناد الذين تكلم عليهم الترمذى أو تكلمت عنهم فى الشرح ، من جهة التوثيق والتضعيف ، (۲) وسأفكر فى أنواع أخرَ من الفهارس عند أوانها إن شاء الله ، ولست أعد بشيء من ذلك الآن ، فكل شيء فى أوانه .

⁽۱) فيكون هذا الفهرس كأنه مسند للصحابة الذين روى لهم الترمذي، ويستفاد منه أيضا معرفة عدد مالكل صحابي من الأحاديث عنده .

⁽٢) فيكون هذا الفهرس كأنه كتاب « معجم » في الجرح والتعديل .

إنما أرجو أن يجد القارئ هذا الكتاب تحفة من التحف ، ومثالاً يحتذى في التصحيح والتنقيح ، وأصلاً موثوقاً به حجة ، وليعلم الناسُ أنّا نُتقن هذه الصناعة ، من تصحيح وفهارس ونحوهما . : أكثر مما يتقنّها كل المستشرقين ، ولا أستثنى . وما أبغي مهذا أكثر مما يتقنّها كل المستشرقين ، ولا أستثنى . وما أبغي مهذا غراً ، ولا أقوله غروراً بالنفس ، وإنما أقول ماأراه حقاً ، لى أو عَلى ، فو قد صححت قبل هذا الكتاب كتباً ، منها كتابان كادا أن يَبْلُغاً من الإتقان الغاية ، في نظرى ورأي على الأقل ، وفي نظر كثير من إخواني من أهل العلم والمعرفة .

أولهما: كتاب [الحراج] تأليف يحيى بن آدم القرشى ، المتوفى سنة ٢٠٣٠ وقد كأن أول مائشر، بمطبعة بريل فى مدينة ليدن ، نشره المستشرق العلامة الدكتور «ث. و. جوينبول » سنة ١٨٩٦ منسره المستشرق العلامة الدكتور «ث. و. جوينبول » سنة ١٨٩٢ ، المائي المائية فى إعادة نشره فى سنة ١٣٤٧ ، فعهد إلى الصديقان الأخوان ، السيد عب الدين الخطيب حفظه الله ، والسيد عبد الفتاح قتلان رحمه الله . : تحقيقه وتصحيحه ، ولم يكن معى من الأصول منه إلا النسخة المطبوعة فى ليدن ، فصححته ، وحققت كالمحكم على من الأسول منه إلا النسخة المطبوعة فى ليدن ، فصححته ، وهاهو فى أيدى الناس ، فن شاء فليقرأه وليقارن بينه وبين طبعة وهاهو فى أيدى الناس ، فن شاء فليقرأه وليقارن بينه وبين طبعة أوربة ، ثم ليحكم عايرى ، وقد ألحقت به فهارس متقنة دقيقة :

ثم للأماكن ، ولم تكن هذه الفهارسُ كلها في الطبعة الأولى ، بلكان فيها بعضُها غيرَ صحيح ولامستوفى .

ثانيهما: كتاب [لباب الآداب] تأليف «الأميرأسامة بن مُنْقِذ» المولود سنة ٨٨٥ والمتوفى سنة ١٨٥ ، نشره صديقى الفاضل الأديب لويس سركيس، في سنة ١٣٥٤ ، ولم يكن بيدى منه إلا صورة شمسية عن نسخة كُتبت في حياة المؤلف ، في (صفر سنة ٢٠٥) وأهداها لابنه « الأمير مُرْهَفِ بن أسامة » وعليها وثيقة الإهداء بخط الأمير مرهف ، ثم وجدت بدار الكتب المصرية نسخة أخرى في أثناء طبع الكتاب ، وهي نسخة جديدة غير جيدة ولاصحيحة . وقد ألحقت به من الفهارس فهرس الأبواب ، وآخر للأعلام ، وآخر لأبام العرب ، وآخر للأماكن ، وآخر للقوافي ، ولست أقول في مدحه إلا أن أحيل القارئ عليه .

وقبل أن أختم هذا البحث أرى واجباً على " لناسبة الكلام في الفهارس _ أن أنو ة برجل نابغة مدهش ، مجهول مغمور في هذا البلد ، هو الأستاذ الشيخ مصطفى على بيوى . هذا الرجل قد نبغ في فن الفهارس وصناعتها نبوغاً عجيباً ، وأنا أشهد له _ شهادة خالصة لله _ أنه قد فاق في هذا كل من علمناه ، ممن تقدم أو تأخر . هذا الرجل لو كأن في بلد لم يُبْتَلَ بتقديس الأجانب ، وعلم الأجانب ،

وعمل الأجانب، ولغة الأجانب -: لكان له شأن أي شأن ، ولمهد إليه بوضع الفهارس لدور الكتب، ولما فيها من علوم ومعارف ، وتراجم وتواريخ . ولوكان لى شي من السلطان لعرفت كيف أظهر علمه و نبوغه ، ولعرفت كيف أنظم عمله ، وكيف أوجّه التوجية الصحيح ، ولكن

طريقتي في الشرح

كتاب الترمذي يمتاز بأمور ثلاثة ، لاتجدها في شيء من كتب السنة الأصول ، الستة أو غيرها:

أولها: أنه بعد أن يروى حديث الباب يذكر أسماء الصحابة الذين رأو بت عنهم أحاديث فيه ، سواء أكانت بمعنى الحديث الذي رواه ، أم بمعنى آخر ، أم بما يخالفه ، أم بإشارة إليه ولو من بعيد . وهذا أضعب ما في الكتاب على من يريد شرحه ، وخاصة في هذه العصور ، وقد عدمت بلاد الإسلام نبوغ حفاظ الحديث ، الذين كانوا مفاخر العصور السالفة . فمن حاول استيفاء هذا ، وتخريج كل حديث أشار إليه الترمذي أعجزه ، وفاته شيء كثير (۱) . وقد حاول الشيخ المباركفورى رحمه الله ذلك في شرحه ، فلم يمكنه تخريج كل الأحاديث . وقد فيا صنع ، ثم وجدته سيكون عملاً ناقصا ، ووجدته و وقد فيا منع ، ثم وجدته سيكون عملاً ناقصا ، ووجدته يا

⁽۱) رأيت في ترجمة الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ۸٥٧ أنه ألف كتابا سماه « اللباب: في شرح قول الترمذي وفي الباب » ولم أره ، ولا أعلمه موجودا في مكتبة من الكاتب ، ولو وجد هذا الكتاب أغني عن كثير من العناء ، وأفاد أكبر الفائدة ، لحفظ مؤلفه وسعة اطلاعه والثقة بنقله .

سأنسب أحاديثَ إلى كتب لم أرها فيها بنفسى ، وسأكون فيها مقلداً غيرى، وَ فَا مَا مَا مَا مَا مُعْ عَيْرِي، وَ فَأَبَيْتُ (١) .

상 - 참 산

ثانيهما: أنه فى أغلب أحيانه يَذكر اختلاف الفقهاء وأقوالَهم فى المسائل الفقهية ، وكثيراً مايُشير إلى دلائلهم ، ويذكر الأحاديث المتعارضة فى المسئلة . وهذا مقصد من أعلى المقاصد وأهمها ، إذْ هو الغاية الصحيحة من علوم الحديث ، تمييز الصحيح من الضعيف ، للاستدلال والاحتجاج ، ثم الاتباع والعمل .

وقد بدا لى أول الأمر أن أولى القول فى ذلك ، ثم أحجمت ، إذ لو فعلت طال الكتاب جدًا ، ولخرج عن كل تقدير قدّرناه له فى طبعه ، ولم أجد من الوقت مايسَعُ القيام به على الوجه الذى أريد ، فاقتصرت على مسائل قليلة ، من دقائق مسائل الخلاف ، مما اختلفت فيه أنظار العلماء ، ودَق وجه الصواب فيه ، وجعلتُها كالمثال لما لم أذكر ، يَحتذيه العالم والمتعلم ، والمفيد والمستفيد .

وعلى النهج القويم سارَ عليه أعننا من أهل الحديث سِرْتُ ، فيما عرضتُ له من مسائل الخلاف: لاحجة َ إلاَّ فيما قال اللهُ أو قال رسولُه ، وكلُ أحد يؤخذُ مِن قوله ويُرَدُّ إلاَّ رسول الله ، (وماكانَ لمُومن ولا مؤمنة إذا قضى اللهُ ورسولُهُ أَمْرًا أَنْ يكونَ لهمُ الحيرَةُ مِن أُمِرِهِ مُن أُمِرِهِمُ أَمْر وَرَبِّكَ لاَيُؤُمنُونَ حَتَى يُحَكِمُوكَ فيما شَجَرَ

⁽۱) والشيخ المباركفورى رحمه الله إنما خرج ما خرج من الأحاديث مقلدا غيره أيضا من أصحاب الكتب المجاميع والمخرجات ، كالمنتق للجد بن تيمية ، وشرحه نيل الأوطار للشوكاني ، والتلخيص والفتح للحافظ ابن حجر ، ولم أفعل مثل ما فعل إلا متعجلا أو لضرورة .

⁽٢) سورة الأحزاب (٣٦).

ينهم ، ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تسليًا (()).

لانقلَّدُ دينَنَا الرجال ، ولا نُفَرِّقُ بين ماجمعه رسولُ الله ، ولا نَجَمعُ مافَرَّق بين حكذا وكذا ؟ [لأنَّ قولَ مافَرَّق بين حكذا وكذا ؟ [لأنَّ قولَ مافَرَّق بين كذا وكذا ؟ فيما فَرِق بينه رسولُ الله _ : لا يَمْدُو أَن يكون مافَرَّق بين كذا وكذا ؟ فيما فَرِق بينه رسولُ الله _ : لا يَمْدُو أَن يكون جهلاً مَّن قالَه ، أو ارتياباً شَرَّا من الجهل ، وليس فيه إلاَّ طاعةُ الله باتِّهاعه (()) .

فقد أمرنا الله باتباع نبيه ، وجعل طاعته والرضا بحكمه شرطاً في صعة الإيمان به ، فاجاء من سنته فيما فيه نص كتاب فهو بيان لله كتاب ، بيان لعامة وخاصة ، وناسخه ومنسوخه ، ونحوذلك . [وماسن رسول الله في بيان لعامة وخاصة ، وناسخه ومنسوخه ، ونحوذلك . وماسن رسول الله في فيما ليس لله فيه حكم - : فبحكم الله ستقيم . وكذلك أخبرنا الله في قوله : (وإنك لتَه دي إلى صراط مستقيم . صراط الله (٣) وقد سن وله رسول الله مع كتاب الله ، وسن فيما ليس فيه بعينه نص كتاب الله ، وسن فيما ليس فيه بعينه نص كتاب الله اتباعه ، وجعل في اتباعه طاعته ، وفي المنود عن اتباعها معصيتة التي لم يَعذر بها خلقاً ، ولم يَجعل له من اتباع سُهَن رسول الله عَرْبَجًا ، إلى وصفت ، وماقال رسول الله .

⁽١) سورة النساء (٢٥) .

⁽٢) من كلام الشافعي في [الرسالة] رقم (٥٨٥) .

⁽٣) سورة الشورى (٥٣ – ٣٥) .

⁽٤) العنود _ بضم العين المهملة _ : العتق والطغيان ، أو الميل والانحراف ، وفعله من أبواب : «نصر وسمع وكرم » وأما العنود فانه مصدر سماعي .

أخبرنا سفيانُ عن سالم أبو النَّصْر (١) مولى تُحمر بن عُبيد الله سمع َ عُبَيدَ الله بنَ أبى رافع يحدُّث عن أبيه أن رسولَ اللهِ قال : « لا أَلْفُ بَنَّ أَحدَكُم مُتَّكِئًا على أريكته يأتيه الأمرُ من أمرى ، مما أمرتُ به أو نَهِيْتُ عنه _ : فيقول لا أدرى ماوَجَدْنا في كتاب الله اتبعناه (٢)] وقال الشافعي أيضا : [فِيها وَصفتُ مِن فرض اللهِ على الناس اتَّباعَ أمر رسولِ الله دليل على أن سنةً رسول الله إنما قُبلَتْ عن الله ، فمن اتَّبعها فبكتاب الله تَبعها ، ولانجد خبراً ألزمه اللهُ خلقَهُ نصًّا بينًّا : إلَّا كتابَه ثم سنةً نبيه، فإذا كانت السنةُ كما وصفتُ ، لاشِبْهَ لها مِن قول خلق من خلق الله _ : لم يَجُزُ أَن يَنسخَهَا إِلاَّ مثلُهَا ، ولا مثلَ لها غيرُ سنة رسول الله، لأن الله لم يجعل لآدمي بعده ماجَعل له، بل فَرضَ على خلقه اتبّاعَه ، فألزمهم أمره ، فالخلقُ كلُّهم له تَبَعْ ، ولا يكونُ للتابع أَن يُخالفَ مَافُرض عليه اتباعُه ، ومَن وجب عليه اتباعُ سنة ِرسول الله لم يكن له خلافها ، ولم يَقُمْ مَقام أن يَنْسَخَ شيئاً منها (٢)] .

فلا عذرَ لأحــــــد يعلمُ حديثًا صحيحًا أن يُخالفَه ، لا تقليدًا ولا اجتهادًا ، ولا استحسانًا ولا استنباطًا ، كما قال الشافعي ــ وهو

⁽١) هكذا في أصل الربيع من [الرسالة] ، وهو صحيح عربية ، كا أوضحناه في شرحنا عليها .

⁽٢) من كلام الشافعي في [الرسالة] رقم (٢٩٢ – ٢٩٥) وهذا الحديث الذي رواه الشافعي حديث صحيح .

⁽٣) [الرسالة] رقم (٣٢٣) .

ناصرُ الحديثِ حقاً _ : [لا يجو زلاً حد عَلِمَهُ من المسلمين _ عندى _ أن يتركه إلا ناسيًا أو ساهيًا ()] . وكما قال أيضا : [وأما أَنْ نُخالفَ حديثًا عن رسول الله ثابتًا عنه _ : فأرجو أن لا يؤخذ ذلك علينا إن شاء الله . وليس ذلك لأحد ، ولكن قد يجهلُ الرجلُ السنة فيكونُ له قول يخالفُها ، لا أنه عَمَدَ خلافَها ، وقد يَغْفُلُ المرر و ويُخطئُ في التأويل () .

ثالثها: أنه _أغنى الترمذي _ يُعنى كل العناية في كتابه بتعليل الحديث، فيذكر درجته من الصحة أوالضعف، ويفصل القول في التعليل والرجال تفصيلاً جيداً، وعن ذلك صاركتابه هذا كأنه تطبيق عملي للقواعد علوم الحديث، خصوصاً علم العلل، وصار أنفع كتاب للعالم والمتعلم، وللمستفيد والباحث، في علوم الحديث.

ولقد عُنيتُ بهذا الأمركما عُني ، ورأيتُ أن أجلَّ خدمةٍ لهذا الكتاب التوسعُ في تحقيق دقائق التعليل ، تقريباً لها في أذهان القارئين ، وإرشاداً للمستفيدين ، وتسميلاً للباحثين ، وليكون ذلك حافزاً لطلاب الحديث على أن يغوصوا في أعماق فنونه ، ويستخرجوا منها الدرر الغالية ، التي بها يفقهون كتاب الله حَقَّ فِقهه ، ويُؤدُّون أمانةَ الله حَقَّ فِقهه ، حتى يَسْمُوا بذلك إلى الذَّرُوة العليا في العلم

 ⁽۱) كتاب [اختلاف مالك والشافعي] تأليف الشافعي ، وهو ملحق بكتاب [الأم] (ج ٧ ص ١٨٦) .
 (٢) [الرسالة] رقم (٥٩٨ – ٥٩٩) .

والعمل ، في الدين والدنيا ، [فان من أدرك علم َ أحكام ِ الله في كتابه نصًّا واستدلالًا ، ووفَّقَه اللهُ للقول والعمل عِمَا عَلِمَ منه : فازَ بالفضيلة في دينه ودنياه ، وانتفت عنه الرِّيَبُ ، ونَوَّرَتْ في قلبه الحَمَهُ ، واستوجَبَ في الدين موضعَ الإمَامَةِ () .

وليَعلمَ مَن يريدُ أن يَعلمَ : مِن رجلِ أسْلَسَ للعصبية المذهبية قيادَهُ ، حتى مَلكتْ عليه رأيه ، وغَلَبَتْهُ على أمره ، فحادَتْ به عن طريق الهُدى : أَوْ مِن رجلِ قرأ شيئًا مر العلم فداخَلَه الغرور ، إِذْ أَعِبِتُه نَفْسُه ، فتجاوز بها حدَّها ، وظنَّ أن عقلَه هو العقلُ الكامل ، وأنه « الحكم الْتُرْضَى حكومتُه » فذهب يَلمبُ بأحاديث النبيّ ، يُصحح منها ما وافق هواه وإن كان مكذوباً موضوعًا ، ويُكذِّب مالم يمجبه وإن كان الثابتَ الصحيحَ : أَوْ مِنْ رجلِ استولى المبشرون على عقله وقلبه ، فلا يَرَى إلا بأعينهم ، ولا يُسمعُ إلا بآذانهم ، ولا يَهتدى إلا بهديهم ، ولا يَنظرُ إلاّ على ضوء نارهم يَحسبها نوراً ، ثم هو قد سَمَّاه أبواه باسم إسلامي ، وقد عُدَّ من المسلمين _ أوعليهم _ فى دفاتر المواليد وفى سِجلاّتِ الإِحصاء ، فيأْ بَى إلاّ أن يدافع عن هذا الإسلام الذي ألبسة جنسيَّةً ولم يعتقده دينًا ، فتراه يتأوَّل القرآن ليخضعه لما تعلُّم من أسْتَاذِيهِ ، ولا يَرْضَى من الأحاديث حديثاً يخالف آراءَ هم وقواعدَهم، يَخْشَى أَنْ تَكُونَ حَجْتُهُم عَلَى الْإِسلام قَائَّمَةً !! إذْ هو

⁽١) [الرسالة] رقم (٤٦) .

لا يفقه منه شـــيتًا: أوْ مِن رجلِ مثلِ سابقه ، إلا أنه أراح نفسه ، فاعتنق ما نفثوه في روحه من دين وعقيدة ، ثم هو يأ بي أن يعرف الإِسلامَ دينا أو يعترفَ به ، إلَّا في بعض شأنه ، في التسمى بأسماء المسلمين ، وفي شيء من الأنكحة والمواريث ودفن الموتَّى : أوْ مِن رجل مسلم عُلَمَ في مدارس منسوبة المسلمين ، فعرف من أنواع العلوم كثيراً ، ولكنه لم يعرف من دينه إلاّ نزراً أو قشوراً ، ثم خدعَتُه مدنيةُ الإِفْرنج وعلومُهم عن نفسِه ، فظنهم بلغوا في المدنية الكمالَ والفضل ، وفي نظريات العلوم اليقينَ والبداهة ، ثم استخفَّه الغُر ور ، وخُلْصَائِهِ ، فذهب يضربُ في الدين يمينًا وشِمالًا ، يرجو أن ينقذه من جمود رجال الدين !! وأن يُصَفِّيَّهُ من أوهام رجال الدين !! : أوْ مِن رجل كَشُّف عن دخيلة نفسه ، وأعلن إلحاده في هذا الدين وعداوتَه ، ممن قال فيهم القائلُ : «كفروا بالله تقليداً» : أوْ مِن رجلِ ممن ابتُليِّتْ بهمُ الأمةُ المصرية في هذا العصر ، بمن يسمّيهم أخونا النابغةُ الأديبُ الكبير كامل كيلاني « المجدّدينات (١) » ... أو مِن رجـــل ... أوْ مِن رجلِ

⁽۱) هكذا _ والله _ سماهم هـ ذا الاسم العجيب، وحين سأله سائل عن معنى هذه التسمية ، أجاب بجواب أعجب وأبدع : هـ ذا جمع محنث سالم !! فأقسم له سائله أن اللغة العربية في أشدّ الحاجة إلى هذا الجمع في هذا الزمن!!

ليعامُوا هؤلاء كأهم، وليعلم من شاء مِن غيرِ هم : أنّ المحدِّ أين كانوا مُحدَّ أين مُلهمين ، تحقيقاً لمجزة سيد المرسلين ، حين استنبطوا هـ خده القواعد الحركمة لنقد رواية الحديث ، ومعرفة الصَّحاح من الزِّياف ، وأنهم ما كانوا هازلين ولا مخدوعين ، وأنهم كانوا جادين على هدى وعلى صراط مستقيم ، فكانت تلك القواعدُ التي ارتضوها للتورثي من صحة الأخبار أحكم القواعد وأدقها ، ولو ذهب الباحث المتثبّ يُطبِّقُها في كل مسألة لا إثبات لها إلا صحة النقل فقط - : لا تَنه عُرتها الناضجة ، ووضعت يده على الخبر اليقين . وعلى ضوء هذه القواعد سار علماؤنا المتقدمون في إثبات مفردات اللفة وشواهدها ، وفي تحقيق الوقائع التاريخية الخطيرة ، ولن تجد من ذلك وشواهدها ، وفي تحقيق الوقائع التاريخية الحديثين ، وإلاّ فيا لم ينكل المنابة بتطبيقها عليه (١) .

⁽۱) انظر فيما يتصل بهدذا البحث وتفصيله باب « الرواية والرواة » ج ۱ ص ۲۷۳ وما بعدها من كتاب [تاريخ آداب العرب] لامام الكتاب فى هذا العصر وحجة العرب، السيد مصطفى صادق الرافعى رحمه الله ورضى عنه.

أما بعد :

فقد حدثت أمور لا خيار لى فيها ، أرغمتنى على العدول عن إتمام هذا الشرح الآن ، اكتفاء بتصحيح متن الترمذى وتحقيقه فقط ، وأرجو أن أوفق لإتمام ذلك على النحو الذى رسمت ، وعلى النحو الذى ظهر به هذا الجزء الأول ، غير مقيد بالشرح والتحقيق والتخريج . وأسال الله العون والتوفيق والسداد .

وكتب أبوالاشبال المجارف الشاكان

عن كو برى القبة بمصر

في يوم الثلاثاء (١٣ جادي الثانية سنة ١٣٥٧ في يوم الثلاثاء (٩ أغسطس سنة ١٩٣٨

ترجمة الترمذي

به الم

مصادر ترجمة الترمذي

مخطوط بدار الكتب	١ - تهذيب الكمال للحافظ المِزِّى .
474 - 471 : d	٢ - تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر
117:4	٣ – ميزان الاعتدال للحافظ الذهبي
\^\ _ \^\ : ٢	٤ ــ تذكرة الحفاظ للحافظ الذهبي
ورقة ٥٥، ١٠٦	٥ — الأنساب للسمعاني
714-714:1	٦ - وفيات الأعيان لابن خلكان
ص ۲۲۶ _ ۲۲۰	٧ - نكت الهميان للصلاح الصَّفدِي
***	٨ معجم البلدان لياقوت
170 _ 178 : V	٩ – الكامل لابن الأثير
۸۲ - ۸۱ : ۳	٠ ١ - النجوم الزاهرة لابن تغري بردي
11:4	۱۱ — مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده
\Y0 _ \YE : Y	١٢ - شذرات الذهب لابن العماد
ة للحافظ أبي الفضل المقدسي	١٣ - شروط الأعة أسحاب الكتب السة
جزء صغير مطبوع	١٤ – شروط الأئمة الحسة للحازمي
٣٧٥:١	١٥ — كشف الظنون
ص ۲۲۵	١٦ - الفهرست لابن النديم
A _ V : \	١٧ - شرح ملا على القارى على الشمائل
شائل ۱: ٤	١٨ - شرح محمد بن قاسم جَسُوس على الن
ر بی ۱:۰-۲	١٩ - عارضة الأحوذي للقاضي أبي بكراله

مخطوط

ترجمة الترمذي

نسبه ومولده ونسبته

أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة (١) بن موسى بن الضحَّاك السُّلِمي (٢) البُوغِي التِّرمذي الضَّرير .

هكذا ذُكر نسبُه في أكثر الروايات، وهو الذي اعتمده الأئمة العلماء، وحُكِيَ في نسبه قولان آخران: «محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن شدَّاد (٢٠) » و «محمد بن عيسى بن يزيد بن سَوْرَة بن السَّكَن (١٠)».

ولد سنة ٢٠٩ ولم أجد من نصّ على ذلك صريحاً إلا ما كتبه العلامة الشيخ محمد عابد السندى بخطه على نسخته من كتاب الترمذى ، التى وصفنا آنفاً (٥) ، ولعله نقل ذلك استنباطاً من كلام غيره من المتقدمين ، أو من كتاب آخر لم يصل إلى ، وقد صرح بذلك أيضاً جَسُوس فى شرحه على الشمائل ، وشأ نه شأنُ سابقه . وقد ذكر الحافظ الدّهبي فى [ميزان الاعتدال] أنه مات سنة ٢٧٩ وقال : « وكان من أبناء السبهين » . وقال العلامة ملا على القارى فى شرح [الشمائل] بعد أن ذكر وفاته سنة ٢٧٩ : « وله سبعون سنة » . وقال الصلاح الصّقدى فى [نكت الهميان] : « ولد سنة بضع ومائتين » فالله أعلم بصحة ذلك

⁽١) سورة : بفتح السين المهملة و إسكان الواو .

⁽٢) السلمي: بضم السين المهملة وفتح اللام .

 ⁽٣) الأنساب للسمعاني ، ورقة (٩٥) وورقة (١٠٦) .

⁽٤) : تهذيب الكال للمزى .

⁽٥) ص (١٣ - ١٤) من هذه القدمة.

وقد قيل إنه أو وُلد أكمه (١) ، وهذا خطأ يردّه ما عرف من ترجمته ، مما سيأتي إن شاء الله .

ولا نمرف أين ولد ، أفى قرية « بُوغ » أم فى بلدة « ترمذ » ؟ فقد قال السمعانى فى تعليل نسبته إلى « بوغ » : « إمّا أنه كان من هذه القرية ، أو سكن هذه القرية آلى أن مات (٢) » . ونقل ملا على القارى عن الترمذى أنه قال : « كان جَدِّى مَرْ وَزِيًّا فى أيام ليث بن سيَّار ، ثم انتقل منه إلى ترمذ (٢) » .

و « بوغ » » بضم الباء الموحدة و إسكان الواو وآخرها غين معجمة ، قرية من قرى « ترمذ » بينهما ستة فراسخ ، فمن المحتمل أن يكون من أهل هذه القرية فينسب إليها أو إلى مدينتها ، وهو الأقرب ، إذْ يبعد أن يكون من أهل البلدة فينسب إلى قرية من قراها من غير أن تكون له بها صلة .

و « ترمذ » اختلف فی ضبطها کثیراً ، والمعروف المشهور علی الألسنة کسر التاء والمیم و بینهما راء ساکنة ، بوزن « إثمد » کما ضبطها صاحب القاموس . قال السمعانی فی الأنساب (ورقة ۱۰۵) : « والناس مختلفون فی کیفیة هذه النسبة : بعضهم یقول بفتح التاء المنقوطة بنقطتین من فوق ، و بعضهم یقول بکسرها ، والمتداوَل علی لسان تلك البلدة ، و کنت أقمت بها اثنی عشر یوما . : فتح التاء [و کسر المیم (۱)) ، والذی کنا نعرفه قدیماً فیه

⁽١) نقل ذلك الحافظ المزى في التهذيب وابن العماد في الشذرات وغيرهما .

⁽٢) الأنساب ورقة (٩٥) .

⁽٣) شرح الشمائل (١:٨) .

⁽٤) الزيادة لم تذكر في نسخة الأنساب ، ولعلها سقطت من الناسخ ، وقد أثبتها ابن خلكان (١: ٥٧٩) و ياقوت في معجم البلدان (٢: ٣٨٢) والفير وزابادي في القاموس في مادة « ترمذ » : نقاوها عن السمعاني ،

كسر التاء والميم جميعاً ، والذي يقوله المتنوقون () وأهل المعرفة بضم التاء والميم ، وكل واحد يقول معنى لما يدعيه » . وقال الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ : « قال شيخنا ابن دقيق العيد : وترمذ بالكسر هو المستفيض على الألسنة ، حتى يكون كالمتواتر (٢) » .

وهذه البلدةُ « ترمذ » قال السمعانى : « مدينة قديمة على طرف نهر بلخ الذى يقال له جَيْحُون (٣) » . وقال ابن خلكان : « سأاتُ مَن رآها : هل هى فى حساب ماورا ، فى ناحية خُوارَزْم ، أم فى ناحية ما ورا النهر ؟ فقال : بل هى فى حساب ماورا ، النهر من ذلك الجانب (١) » . وقال يا قوت : «مدينة مشهورة من أمهات المدن ، ولا كبة على نهر جيحون من جانبه الشرقى ، متصلة العمل بالصّغانيان (٥) ، ولها قهندز (٢) ورَبَض ، يحيط بها سور ، وأسواقها مفروشة بالآجُر ، ولهم شر ب قُواهم شر من الصفانيان ، لأن جيحون يستقل عن شرب قُواهم » .

⁽۱) فى القاموس: « تنيق فى مطعمه وملبسه: تجوّد و بالغ كتنوّق » والكلمة كتبت خطأ فى الأنساب « المفتون » وفى معجم البلدان « المتأنقون » والصواب ماهنا نقلا عن ابن خلكان.

 $[\]cdot (1 \wedge \lambda : Y) (Y)$

⁽٣) ورقة (١٠٥) .

⁽٤) وفيات الأعيان (١: ٧٩٥) .

⁽٥) قال ياقوت فى المعجم: «صغانيان: بالفتح و بعد الألف نون ثم ياء مثناة من تحت وآخره نون ، والعجم يبدلون الصاد جيا ، فيقولون: چغانيان ، ولاية عظيمة بما وراء النهر متصلة الأعمال بترمذ » ثم قال: « وقد نسبوا إليها على لفظين: صغانى ، وصاغانى » .

⁽٦) هكذا ضبطت الكلمة في القاموس ، بضم القاف والهاء والدال ، وقال ياقوت في المعجم: « بفتح أوله وثانيه وسكون النون وفتح الدال وزاى ، وهو في الأصل اسم الحصن أوالقلعة في وسط المدينة، وهي لغة كأنها لأهل خراسان وما وراء النهر خاصة ، وأكثر الرواة يسمونه قهندز _ يعني كضبط القاموس _ وهو ==

شيوخه وتلاميذه

أدرك الترمذي كثيراً من قدماء الشيوخ وسمع منهم ، وكان عصر مصر النهضة العلمية العظيمة في علوم الحديث ، وهي النهضة التي نرى أن الذي أثارها أوكانت له اليد الطولى في إحيائها وبعثها _ : هو الإمام محمد بن إدريس الشافعي المطلبي ناصر الحديث ، (1) إذْ عَلَم الناس عامة ، وأهل العراق ثم مصر خاصة ، معني الاحتجاج بالسنة ، ومعنى العمل بها مع القرآن ، وحَدد أصول ذلك وحَرَّرها ، وأقام الحجة على مناظريه بوجوب الأخذ بالحديث وأفحمهم ، وعن ذلك تَرَى أن الأممة أصاب الكتب الستة نبغوا في الطبقة التالية لعصر وعن ذلك تَرَى أن الأممة أصاب الكتب الستة نبغوا في الطبقة التالية لعصر الشافعي مباشرة ، و إن لم يدركوه رؤية وسماعاً ، لتقدم موته ، ولكنهم أدركوا أقرانه ومعاصريه ومناظريه وكبار تلاميذه ، وهاك بياناً عن تواريخ مولد كل منهم ووفاته ، لتظهر المقارنة بينهم واضحة .

البخارى محمد بن إسماعيل أبو عبد الله : ولد فى شوال سنة ١٩٤ ، ومات يوم السبت غرة شوال سنة ٢٥٦ .

مسلم بن الحجّاج القشيرى أبو الحسين : ولد فى سنة ٢٠٤ ، ومات فى ٢٥ رجب سنة ٢٦١

الترمذی محمد بن عیسی أبو عیسی : ولد فی سنة ۲۰۹ ، ومات فی ۱۳ رجب سنة ۲۷۹

⁼ تعريب كهندز ، معناه القلعة العتيقة ، وفيه تقديم وتأخير ، لأن كهن : هو العتيق ، و : دز : قلعة ، ثم كثر حتى اختص بقلاع المدن ، ولا يقال في القلعة إذا كانت مفردة في مدينة غير مشهورة » .

⁽١) ولد الشافعي سنة ١٥٠ ومات سنة ٢٠٤.

أبو داود سليان بن الأشعث السجستاني : ولد سنة ٢٠٢ ، ومات في ١٦ شوال سنة ٢٧٥

النسائي أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن : ولد سنة ٢١٥ ، ومات في ١٣ صفر سنة ٣٠٣

ابن ماجه محمد بن يزيد بن ماجه أبوعبد الله : ولد سنة ٢٠٩ ، ومات في ٢٢ رمضان سنة ٢٧٣

وقد رَوَى هؤلاء الأَمَّةُ الستةُ عن شيوخ كثيرين ، فتفر د بعضُهم بالرواية عن بعض الشيوخ ، واشترك بعضُهم مع غيره في الرواية عن آخرين ، واشتركوا جميعاً في الرواية عن تسعة شيوخ فقط ، وهم :

محمد بن بشار بُنْدَارْ : ولد سنة ١٦٧ وما**ت سنة ٢٥٢**

محمد بن الْمُثَنَّى أبو موسى : « « ١٦٧ » محمد بن الْمُثَنَّى أبو موسى

زياد بن يحيي الحسَّاني : مات سنة ٢٥٤

عباس بن عبد العظيم العنبرى : « ٣٤٦ »

أبو سعيد الأشَجُّ عبد الله بن سعيد الكندى: « « ٢٥٧

أبو حفص عَمرو بن على الفلاس: ولد بعد سنة ١٦٠ ومات سنة ٢٤٩

يعقوب بن إبرهيم الدَّوْرَق : ولد سنة ١٦٦ ﴿ ﴿ ٢٥٢

محمد بن مَعْمَرَ القَيْسِي البَحْرَ انِي:

نَصر بن على الجَهْضَمِي : : تُصر بن على الجَهْضَمِي : : تُصر بن على الجَهْضَمِي : اللهِ اللهُ على اللهُ اللهُ

⁽۱) حصرهؤلاء الشيوخ وجدته في [جموعة فوائد حديثية] مخطوطة قديمة، بخط أحد تلاميذ الحافظ أبي المعالى محمد بن رافع السلامي _ بتشديد اللام _ (المولود في ذي القعدة سنة ٤٠٧ والمتوفى في ١٨ جمادي الأولى سنة ٤٧٧) وأظن أنها بخط الحافظ ابن حجر العسقلاني ، لأنها تشبه خطه شبها قويا ، وهي في مكتبة أستاذنا العلامة الكبير أحمد تيمور باشا رحمه الله، وقد نقلت _

وقد أدرك أبو عيسى الترمذئ شيوخًا أقدمَ من هؤلاء ، وسمع منهم ورَوَى عنهم في كتابه هذا ، منهم :

عبد الله بن معاویة الجُمَحِیُّ: مات سنة ۲٤٣ وقد جاوز المائة.
علی بن حُجْرِ المروزیُّ: مات سنة ۲٤٤ وقد قارب المائة.
سُوَیْدُ بن نَصْر بن سُوید المروزی: مات سنة ۲٤٠ عن ۹۱ سنة گُتیْبَهُ بن سعید الثَمَفِیُ أبو رَجَاهِ: ولد سنة ۱٥٠ ومات سنة ۲٤٠ أبو مُصُمْعَبُ أحمد بن أبی بكر الزهری المدنی: ولد سنة ۱٥٠ « ۱۵۳ محمد بن عبد اللك بن أبی الشَّوارِب: مات سنة ۲٤٤ مات سنة ۲٤٤ إبراهیم بن عبد الله بن حاتم الهُرَوِیِّ: ولدسنة ۱۷۸ ومات سنة ۲٤٤ إبراهیم بن عبد الله بن حاتم الهُرَوِیِّ: ولدسنة ۱۷۸ ومات سنة ۲٤٤ إسمعیل بن موسی الفزاری السُّدِیُّ: مات سنة ۲۵۵ مات سنة ۲۵۵ بن موسی الفزاری السُّدِیُ :

وغيرُ هؤلاء أيضاً ، وكثير منهم من شيوخ البخارى . والترمذيُ تلميذُ البخارى . والترمذيُ تلميذُ البخارى وخِرَّ يجُهُ ، وعنه أُخذَ علم الحديث ، وتَفَقَّه فيه ومَرَنَ بين يديه ، وسأله واستفاد منه ، وناظره فوافقه وخالفه ، كعادة هؤلاء العلماء ، في اتباع الحق حيث كان ، وفي إنكار التقليد والإعراض عنه ، كما ترى في الحديث (رقم ١٧) من هذا الكتاب ، إذ يَرَى الترمذيُّ اختلاف الرواة في حديثٍ ، فيسألُ عنه من هذا الكتاب ، إذ يَرَى الترمذيُّ اختلاف الرواة في حديثٍ ، فيسألُ عنه

⁻ المجموعة بخطى فى شهرر بيع الثانى سنة ١٣٣٤ ، وفى ضمنها جزء صغير فى شروط أصحاب الكتب الستة لأبى الفضل محمد بن طاهر المقدسى ، وهو أحد مصادر هذه الترجمة . وهذه الفائدة التى هنا سبق أن نشرتها فى الحجلة السلفية فى العدد الأول منها ، الذى صدر فى شهر ربيع الثانى سنة ١٣٣٥ (فبراير سنة ١٩١٧) . وفى هذه الفائدة هناك أيضا شيخ عاشر ، وهو إبرهيم بن سعيد الجوهرى، وذكر كاتبها أن فى رواية البخارى عنه تزاعا ، ولم أذكره هنا ، لأنى لم أجد أى دليل يدل على أن البخارى روى عنه .

الحافظ الدارمي عبد الله بن عبد الرحمن ، و يسأل عنه البخاري : أَيُّ الروايات فيه أصح ؟ فلم يرجِّح واحدُ منهما شيئاً ، ثم يَرَى البخاري يختار إحدى الروايات و يضعها في كتابه « الجامع الصحيح » ، ثم لايرضى الترمذي أن يقلد شيخه البخاري فيا رآه أشبه ، فيرجِّح هو رواية أخرى ، بما قام لديه من دليل .

وقد طاف أبو عيسى البلدة ، وسمع خلقاً من الخراسانيين والعراقيين والحجازيين ، كما في التهذيب ، ولكني لا أظنه دخل بغداد ، إذ لو دخلها لسمع من سيد المحدثين وزعيمهم : الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (المولود سنة ١٦٤ من سيد المحدثين وزعيمهم : الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (المولود سنة ١٦٤ والمتوفى سنة ٤١٠) ، ولترجم له الحافظ أبو بكر الخطيب في [تاريخ بغداد].

والرواة عن أبى عيسى الترمذى كثيرون ، ذ كر بعضهم فى تذكرة الحفاظ وفى التهذيب ، وأهمتهم عندنا ذكراً المحبوبيُّ راوى كتاب الجامع عنه ، ترجم له ابن العماد فى شذرات الذهب (٢: ٣٧٣) فقال : « أبو العباس المحبوبي محمد بن محبوب المروزى ، محدِّث مرو ، وشيخها ورئيسُها ، توفى فى رمضان بن أحمد بن محبوب المروزى ، محدِّث مرو ، وشيخها ورئيسُها ، توفى فى رمضان [سنة ٣٤٦] وله سبع وتسعون سنة ، روى جامع الترمذى عن مؤلفه ، وركوى عن سعيد بن مسعود صاحب النضر بن شميل وأمثاله » . ووصفه السمعانى فى الأنساب (ورقة ١١٥) بأنه «شيخ أهل الثروة من التجار بخراسان ، وإليه كانت الرحلة » .

وقد أراد البخارئ أن يشهد لتلميذه الترمذي شهادة قيمة فسمع منه حديثاً واحداً ، كعادة كبار الشيوخ في سماعهم ممن هو أصغر منهم ، رحم الله الجميع .

⁽۱) ذكرت فيا مضى فى (ص٧) من هذه القدمة مايفهم منه أن الترمذي لقى الإمام أحمد بن حنبل، وهذا خطأ أعترف به وأستغفر الله منه.

قول العلماء فيه وفي كتابه

قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (١): « أخبرنا الحسن بن أحمد أبو محمد السمرقندي مناولةً ، أخبرنا أبو بشر عبد الله بن محمد بن محمد بن عمرو، حدَّثنا أبو سعيد (٢) عبد الرحمن بن محمد الإدريسي الحافظ قال: محمد بن عيسي بن سورة الترمذي الحافظ الضرير، أحد الأئمة الذين يقتدي بهم في علم الحديث، صنف كتابَ الجامع والتواريخ والعلل ، تصنيف رجل عالم متقن ، كان يُضربُ به المثلُ في الحفظ . قال الإدريسي : سمعتُ أبا بكر محمد بن أحمد بن الحرث المروزي الفقيه يقول: سمعتُ أحمد بن عبد الله أبا داود المروزي يقول: سمعتُ أبا عيسى محمد بن عيسي الحافظ يقول: كنتُ في طريق مكة ، وكنتُ قد كتبتُ جزءين من أحاديث شيخ ِ ، فمرّ بنا ذلك الشيخُ ، فسألتُ عنه ؟ فقالوا : فلان ، فذهبتُ إليه وأناأظن أن الجزءين معي ، وحملتُ معي في محملي جزءين كنتُ أظنُّ أنهما الجزءان اللذان له ، فلما ظفرتُ به وسألتُه أجابني إلى ذلك ، أخذتُ الجزءين فإذا ها بياض ، فتحيَّرتُ ، فجعل الشيخُ يقرأ على من حفظه ثم ينظر إلى ، فرأى البياض في يدى ، نقال : أمّا تستحى منى ؟! قلتُ : لا، وقصصتُ عليه القصةَ وقلتُ : أحفظُه كلَّه ، فقال : اقرأ ، فقرأتُ جميعَ ماقرأ على على الولاء ، فلم يصدُّ قني ، وقال : استظهرتَ قبل أن تجيُّ ! فقلتُ : حدُّ ثني بغيره ، فقرأ على أر بعين حديثًا من غرائب حديثه ، ثم قال : هاتِ اقرأ ، فقرأتُ عليه

⁽١) فى الجزء المخطوط فى شروط الأئمة الحفاظ أصحاب الكتب الستة ، الذى أشرت إليه فى التعليق رقم (١) من الصفحة (٨١) من هذه المقدمة.

 ⁽۲) فى الأصل « أبو سعد » وهو خطأ ، والادريسى هذا هو محدث سمرقند ومصنف تاريخها ، مات سنة ٥٠٥ وله ترجمة فى الأنساب (ورقة ٢٢)
 وتذكرة الحافظ (٣ : ٢٤٩ _ ٢٥٠).

من أوله إلى آخره كما قرأ ، فما أخطأتُ في حرفٍ! فقال لى : مارأيتُ مثلك (١٠)! ا » .

ووصفه السمعانى فى الأنساب بأنه « إمام عصره بلا مدافعة ، صاحب التصانيف » و بأنه « أحد الأئمة الذين يقتدى بهم فى علم الحديث » . ونحو ذلك قال ابن خلكان .

ونقل الذهبي في تذكرة الحفاظ، والصفدى في نكت الهميان، والمزَّى في التهذيب أن ابن حِبَّانَ ذكره في الثقات وقال: «كان ممن جمع وصنف، وحفظ وذاكر »

ووصفه المزّى في التهذيب بأنه « الحافظُ صاحب الجامع وغيره من المصنفات ، أحدُ الأئمة الحفّاظ المبرّزين ، ومن نفعَ اللهُ به المسلمين » .

وقال الذهبي في الميزان « الحافظُ العَـلَم ، صَاحبُ الجَامِع ، ثقة مجمع عليه ، ولا التفات إلى قول أبي محمد بن حزم فيه في الفرائض من كتاب الإيصال: إنه مجمول (٢) ، فإنه ماعرَف ولا دَرَى بوجود الجامع ولا العِلَلِ له » .

وقال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب : « وأما أبو محمد بن حزم فإنه

⁽١) هذه الحكاية منقولة أيضا في الأنساب وتذكرة الحفاظ والتهذيب.

⁽۲) ابن حزم هو الإمام الحافظ الحجة الفقيه المحتهد أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي ، ولد بقرطبة سنة ٤٨٣ ومات في ٢٨ شعبان سنة ٢٥٤ وكتابه [الايصال] ذكره الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ (٣: ٣٣٣) وسماه [الايصال إلى فهم كتاب الخصال الجامعة لجمل شرائع الاسلام والحلال والحرام والسنة والاجماع] وقال: «أورد فيه أقوال الصحابة فمن بعدهم والحجة لكل قول » ووصفه في (ص ٣٢٣) بأنه ٢٤ مجلدا ، فمن بعدهم والحجة لكل قول » ووصفه في (ص ٣٢٣) بأنه ٢٤ مجلدا ، مع أنه ذكر قبل ذلك أن المحلى ٨ مجلدات ، والمحلى مطبوع معروف ، فالايصال ثلاثة أضعاف المحلى . وقد ذكر ابن حزم في المحلى الحديث الذي في إسناده الترمذي (٩: ٢٩٥ – ٢٩٦) وضعفه، ولكن لم يذكر مطعنا في الترمذي .

نادى على نفسه بعدم الاطلاع ، فقال في كتاب الفرائض من الإيصال (١): محمد بن عيسى بن سورة مجهول . ولا يقولَنَّ قائلُ : لعله ماعَرَف الترمذي ولا اطلع على حفظه ولا على تصانيفه _ : فإن هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة في خلق من المشهورين من الثقات الحفاظ ، كأبي القاسم البغوى ، و إسمعيل بن محمد الصفار ، وأبي العباس الأصم ، وغيرهم . والعجبُ أن الحافظ ابن الفرضي ذكره في كتابه المؤتلف والمختلف ونبَه على قدره ، فكيف فات ابنَ حزم الوقوفُ عليه فيه!» .

وأنا أظن أن هذا تحامل شديد من الحافظ ابن حجر عَلَى ابن حزم ، ولعله لم يمرف الترمذي ولا كتابه ، بل لعل الحافظ الذهبي أخطأ نظر م حين نقل مانقل عن كتاب الإيصال ، وما أظن ابن حجر رَأَى كتاب الإيصال ونقل منه ، و إنما أرجّح أنه نقل من الذهبي ، والله أعلم .

وقال الملامة طاش كبرى زاده (٢) في كتاب مفتاح السعادة : « وهو أحد العلماء الحفاظ الأعلام ، وله في الفقه يد صالحة ، أخذ الحديث عن جماعة من الأمّة ، ولقي الصدر الأول من المشايخ » .

وقال ابن العِماد الحنبلي (") في شذرات الذهب: «كان مبرزاً على الأقران ، آيةً في الحفظ والإتقان » .

ونقل الحاكم أبو أحمد (٤) عن أحد شيوخه قال : « مات محمد بن إسمعيل

⁽١) في التهذيب « الاتصال » وهو تصحيف.

⁽۲) هو المولى أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبرى زاده ، توفى سنة ۹۶۲

⁽۳) هو أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد المعروف بابن العماد ، ولد في ٨ رجب سنة ١٠٨٩ ، ومات في ١٦ ذي الحجة سنة ١٠٨٩

⁽٤) هو محدّث خراسان الامام الحافظ الجهبذ الحاكم أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحق النيسابوري ماتسنة ٧٧٨ عن ٩٣ سنة ، وله ترجمة في التذكرة (٣٤٠١-١٧٤) وهو غيرتلميذه الحاكم أبي عبدالله صاحب المستدرك ،=

البخارى ولم يخلّف بخراسانَ مثل أبى عيسى فى العلم والحفظ والورع والزهد ، بكى حتى عَمِى ، و بقى ضريراً سِنين » .

وَفَى النّهَذَيب: « قالَ أَبُو الفضل البَيْلَمَانَى: سَمَعَتُ نَصَرَ بِن مَحْمَد الشّيرَكُوهِى يَقُول: سَمَعَتُ نَصَرَ بِن مُحْمَد الشّيرَكُوهِى يَقُول: قال لى محمد بن إسمَّمَيل - يعنى البخاري لله عمد بن إسمَّميل - يعنى البخاري له ما انتفعت بك التفعت بي » .

وهذه شهادة عظيمة من شيخه إمام المسلمين وأمير المؤمنين في الحديث

ونقل في التهذيب عن يوسف بن أحمد البغدادي الحافظ قال . « أضرَّ أبو عيسي في آخر عمره » .

وهذا مع ماتقدم مما نقل الحاكم أبو أحمد ومن حكاية النرمذي مع الشيخ الذي اختبر حفظة _ : يردّ على من زعم أنه وُلِد أَكُمةَ .

وقال ابن الأثير في تاريخه: «كان إمامًا حافظاً ، له تصانيفُ حسنة ، منها الجامع الكبير ، وهو أحسن الكتب ».

وفى كشف الظنون فى الكلام عن [الجامع الصحيح] للترمذى : « وهو ثالث الكتب الستة فى الحديث ، وقد اشتهر بالنسبة إلى مؤلفه ، فيقال : جامع الترمذى ، ويقال له : السنن أيضاً ، والأول أكثر » .

وقال الحافظ أبو الفضل القدسى: «سمعتُ الإمامَ أبا إسمعيلَ عبدَالله بن محمد الأنصاريُ (١) بهراة ، وجَرَى بين يديه ذِكرُ أبى عيسى الترمذي وكتابه ، فقال : كتابه عندى أنفع من كتاب البخاري ومسلم ، لأن كتابي البخارى فقال : كتابه عندى أنفع من كتاب البخاري ومسلم ، الأن كتابي البخارى

= ذاك أبوعبد الله محمد بن عبد الله بن محمد النيسابورى المعروف بابن البيع و بالحاكم ، ولد فى ربيع الأول سنة ٣٢١ ومات فى صفر سنة ٤٠٥ وله ترجمة فى التذكرة (٣٤٧٠ - ٣٣٣).

(۱) هوشيخ الإسلام الهروى ، الحافظ الإمام الزاهد، صاحب منازل السائرين ، سمع جامع أبي عيسى من عبد الجبار بن محمد الجراحى عن المحبوبي عن الترمذي، ولد سنة ۱۹۹ ، ومات في ذي الحجة سنة ۱۸۱ ، وله ترجمة في تذكرة الحفاظ (۳۲۰ – ۳۵۰) .

ومسلم لايقفُ على الفائدة منهما إلاّ المتبحرُ العالِمُ ، وكتابُ أبى عيسى يَصِلُ إلى فائدته كلُّ أحدِ من الناس » .

ونقل أبو على منصور بن عبد الله الخالدى عن الترمذى أنه قال فى شأن كتابه [الجامع] : « صنفتُ هذا الكتابَ فعرضتُه على علماء الحجازِ والعراقِ وخُراسانَ فَرَضُوا به ، ومن كان فى بيته هذا الكتاب فكأنما فى بيته نبى يتكلم (١) » .

وقال العلامة طاش كبرى فى ترجمة الترمذى: «له تصانيف كثيرة فى علم الحديث، وهذا كتابُه الصحيح أحسن الكتب وأكثر ها فائدة ، وأحسنها ترتيباً ، وأقلها تكراراً ، وفيه ماليس فى غيره من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال ، وتبيين أنواع الحديث ، من الصحيح والحسن والغريب ، وفيه جرح وتعديل ، وفي آخره كتاب العلل ، وقد جمع فيه فوائد حسنة ، لا يخنى قدرُها على من وقف عليها » .

وقال الحافظ أبو الفضل المقدسي : « وأما أبو عيسى الترمذي وَحْدَهُ فَكَتَابُهُ على أربعة أقسام : قسم صحيح مقطوع به ، وهو ماوافق فيه البخاري ومسلما ، وقسم على شرط الثلاثة دونهما (٢) ، كما ييناه ، وقسم آخر للضدِّيَّة ، أبان عن علته ولم يُغْفِلُهُ ، وقسم رابع أبان هوعنه ، وقال : ماأخرجت في كتابي إلا حديثاً قد عمل به الفقها (٣) ، وهذا شرط واسع ، فإن على هذا الأصل كل حديث قد عمل به الفقها و ٢) ، وهذا شرط واسع ، فإن على هذا الأصل كل حديث

⁽۱) نقل ذلك النهبي في التذكرة ، وابن حجر في التهذيب ، وطاش كبرى زاده في مفتاح السعادة .

⁽٢) يريد أبا داود والنسائى وابن ماجه ، ولسنا نوافق أبا الفضل على هذا التقسيم بتفصيله ، ونظن أنه أرادبه التقريب والتمثيل فقط .

⁽٣) نقل النهبي في التذكرة من هذه القطعة إلى هنا ، ولكنه نسبها إلى أبى نصر عبد الرحيم بن عبد الحق اليوسني ، وأظنه أخطأ في اسمه ، =

احتج به محتج أو عمل بموجبه عامل أخرجه ، سوائ صح طريقه أو لم يصح . وقد أزاح عن نفسه الكلام ، فإنه شكى في تصنيفه ، وتكلم على كل حديث بما يقتضيه ، وكان من طريقته _ رحمه الله _ أن يترجم الباب الذي فيه حديث مشهور عن صحابي قد صح الطريق إليه وأخرج من حديثه في الكتب الصحاح ، فيورد في الباب ذلك الحكم من حديث صحابي آخر لم يخرجوه من حديثه ، ولا يكون الطريق إليه كالطريق إلى الأول ، إلا أن الحكم صحيح ، عم يُتبعه بأن يقول : وفي الباب عن فلان وفلان ، ويعَدُ جماعة فيهم ذلك الصحاب الصحابي المشهور وأكثر ، وقاما يسلك هذه الطريقة إلا في أبواب معدودة . والله أعلم » .

وللقاضى أبى بكر بن العربى فى أول شرحه على الترمذى ، الذى سمّاه [عارِضَةَ الأَّحْوَذِيُ (١)] - : فصلُ نفيس فى مدح كتاب الترمذى ووصفه ، ولي طابعيه حرفوه حتى لايكاد يفهم ، وسأنقله هنا بشى من الاختصار ولكن طابعيه حرفوه حتى لايكاد يفهم ، وسأنقله هنا بشى من الاختصار والتصرف ، لنصل إلى المراد منه ، قال . «اعلموا - أنار الله أفئدتكم - أن كتاب الجُمْفِيِّ (٢) هو الأصل الثانى فى هذا الباب ، والموطأ هو الأول وا باب ، وعليهما بناء الجميع ، كالقُشيْرِيُ والترمذى فن دونها وليس فيهم مثل كتاب

= وأنه « عبد الرحيم بن عبد الخالق بن أحمد أبو نصر اليوسني » وهو أخو « عبد الحق بن عبد الخالق » كما في الشذرات (٤ : ٢٤٨) . وعبد الرحيم هذا مات بمكة سنة ٤٧٥ ، ويظهر أنه نقل هذه الجملة عن أبي الفضل المقدسي ، فظنها الذهبي من كلام أبي نصر .

(۱) قال ابن خلكان (۱: ۹۱۹): «أما معنى عارضة الأحوذي : فالعارضة القدرة على الكلام، يقال: فلان شديد العارضة : إذا كان ذا قدرة على الكلام، والأحوذي : الخفيف في الشيء لحذقه، وقال الأصمعي : الأحوذي الشمر في الأمور القاهر لها ، الذي لايشذ عليه منها شيء . وهو بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وفي آخره ياء مشددة » .

(٢) يريد به صحيح البخاري .

(٣) يريد به صحيح مسلم .

أبى عيسى ، حلاوة متطع ، ونفاسة مَنْزَع ، وعذُوبة مَشْرَع . وفيه أربعة عشر علماً ، وذلك أقربُ إلى العمل وأسلم : أَسْنَدَ ، وصَحَّح ، وضَعَّف ، وعَدَّدَ الطرق ، وخَرَح ، وعَدَّل ، وأَسْمَى ، وَأَكْنَى (١) ، ووَصَل ، وقَطَع ، وأُوضح الطرق ، وجَرَح ، وعَدَّل ، وأَسْمَى ، وَأَكْنَى (١) ، ووَصَل ، وقطَع ، وأوضح العمول به ، والمتروك ، و بَيَّنَ اختلاف العلماء في الرد والقبول لآثاره ، وذكر اختلافهم في تأويله . وكلُّ علم من هذه العلوم أصل في بابه ، وفرد في نصابه . افتلافهم في تأويله . وكلُّ علم من هذه العلوم أصل في بابه ، وفرد في نصابه . فالقارئ له لا يزال في رياض مونقة ، وعلوم متفقة مُتَسْقَة ، وهذا شيء لا يعمُّه فالقارئ الغزير ، والتوفيقُ الكثير ، والفراغُ والتدبيرُ » .

كتبه الأخرى

- ١ الجامع الصحيح .
 - ٢ الشمائل .
 - ٣ الملل(٢).
 - ٤ التاريخ (٣).
 - ه الزهد .

⁽۱) يقال : « سَمَاهُ وَسَمَّاهُ وأَسْمَاهُ » بمعنى . ويقال : « كَنَاهُ وَكَنَّاهُ وَكَنَّاهُ وَكَنَّاهُ وَكَنَّاهُ وأَ كُنَاهُ » بمعنى .

⁽٣٠٢) ذكرهما ابن النديم في الفهرست ، وكتاب العلل هذا غير «كتاب العلل» الذي في آخر الجامع الصحيح.

الأسماء والكنى .
 ولعل له كتباً أخرى لم يصل إلى خبرُ ها حين أكتب هذا .

وفاته

اختلف فی تاریخ وفاته اختلافاً غیر جید ، فقال السمعانی فی الأنساب فی مادة « الترمذی » : « تو فی بقریته بوغ سنة نیف وسبعین ومائتین ، إحدی قری ترمذ » وقال فی مادة « البوغی » « مات بقریة بوغ سنة ۲۷۰ » ویاقوت و الله و الله

والصواب ما نقل الحافظ المزى فى التهذيب عن الحافظ أبى العباس جعفر بن محد بن المُعترَ (۱) المُسْتَغفُرِى أنه قال : « مات أبو عيسى الترمذى بترمذ ليلة الاثنين لثلاث عشرة ليلة مضت من رجب سنة ۲۷۹ » . وهو الذى اعتمده العلماء ، فأرّخوه فى هذه السنة ، والمستغفرى مؤرخ كبير ، وقد رحل إلى خُراسان ، وأقام طويلاً بتلك النواحى ، كما يدل على ذلك ترجمته فى الأنساب للسمعانى (ورقة ۲۸۵) وتذكرة الحفاظ للذهبى (۳ : ۲۸۳) .

ومن كلَّ ما تقدم نُوجِّت أن الترمذيَّ وُلد بقرية « بوغ » ومات بها ، وأن الذين قالوا إنه ولد ومات ببلدة «ترمذ» ـ : إنما تجوَّزُوا ، فأرادوا القرية القريبة منها ، التابعة لها ، ومثل هذا كثير .

⁽۱) « المعتز » بالعين المهملة والتاء المثناة الفوقية والزاى ، كما ضبطه الذهبي في المشتبه (ص ٤٨٩) وقد كتب محرفا في كثير من الكتب ، كتذكرة الحفاظ والأنساب ، والصواب ما كتبنا ، والحمد لله رب العالمين .

کلمة عن والدی الائسناذ الا کبرالشبخ محمد شاکر

وأرى من الواجب على قبل أن أختم هذه المقدمة أن أترجم ترجمة موجزة لوالدى ، تنويها بقدره ، وإشادة بذكره ، ورعاية لحقه ، إذ هو والدى وأستاذى ومعلمى ، وله على وعلى مئات _ بل ألوف _ من إخوانى ومشايخى الأيادى البيضاء ، والنعم ، السابغات ، و بمناسبة أنه أستاذى فى هذا الكتاب ، كتاب الترمذى ، قرأه لى ولإخوانى قراءة درس وتحقيق .

هو الإمام الجليل، والنابغة العظيم، والكاتبُ القدير، والشاعرُ الملهمُ ، والسياسيُّ الخطير، شيخُ الشيوخ، وزعيمُ العلماء، مجدِّدُ مجدِ الأزهر، العالم العلامة، السيد الشريف: محمد شاكر بن أحمد بن عبد القادر بن عبد الوارث، من آل أبى علياء: أسرةٍ كريمة معروفة، من أشرف الأُستر وأكرمها بمدينة «جرجا».

ولد بها فى منتصف شوال سنة ١٢٨٦ (مارس سنة ١٨٦٠ م) وحفظ بها القرآن ، وتلقى مبادئ التعليم ، ثم رحل إلى القاهرة ، إلى الأزهر الشريف ، فتلقى العلم عن كبار الشيوخ فى ذلك العهد ، ثم صار أميناً للفتوى (١) ، مع أستاذه العظيم ، الشيخ العباسى الهدى ، وأصهر إلى جدى ، لأسمى ، العلامة الكبير ، إمام العربية غير مُدَافَع ، العارف بالله «الشيخ هرونَ بنِ عبد الرازق (٢)» .

⁽۱) صدر قرار تعیینه فی ۱۵ رجب سنة ۱۳۰۷ (مارس ۱۸۹۰).

⁽۲) ولد بقرية «بنجا» وهى قرية قديمة من قرى مركز طهطا بمديرية جرجا، في يوم الخميس ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٧٤٩، وتوفى فجر يوم السبت ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٣٣٩ رضى الله عنه .

ثم ولى منصب « نائب محكمة مديرية القليوبية (١) » ومكث فيه نحو سبع سنين ، إلى أن اختير قاضياً لقضاة السودان في سنة ١٣١٧ (٢) .

وهو أولُ مَن ولى هذا المنصب ، وأولُ مَن وَضع نُظُم القضاء الشرعي في السودان ، على أوثق الأسس وأقواها .

ثم عُيِّنَ في سنة ١٣٢٦ شيخاً لعلماء الإسكندرية ، فوضع القواعدَ الثابتة لتنظيم المعاهد الدينية الإسلامية ، حتى تؤتى ثمرها ، وتخرج للمسلمين رجالاً هداةً ، يعيدون للإسلام مجدّه في أنحاء الأرض .

ثَمُ عُيِّنَ وَكِيلاً لمشيخة الجامع الأزهر الشريف (٢)، فبذرَ فيه بذورَ الإصلاح، وتعهَّد غرسه حتى قَوِي واستوى، أوكاد .

إلى أن سئم الدسائس تُحاكُ حولَه ، داخل الأزهر وخارجَه ، فانتهز وصة إنشاء الجمعية التشريعية في (سنة ١٩١٣ م) فسعى إلى أن صار عضواً فيها ، معيناً من قبل الحكومة المصرية ، وبذلك ترك المناصب الرسمية ، وأبى أن يعود إلى شيء منها ، ولم يخضع بعد ذلك لشيء من مغرياتها ، بل فَضَّل أن يعيش حراً الرأى والعمل ، والقلب والقلم .

وكانت له فى الصحف ، أثناء الحرب العظمى ، جولات صادقة ، ومقالات نيرة ، لا يزال صداها يَدُوى فى أذهان كثير ممّن عُنُوا بالشئون السياسية فى ذلك الوقت ، إذ كان مرمى كتاباته كلّها إلى الدفاع عن بيضة الإسلام ، وردّ كيد المهاجمين ، من المعتدين والحائنين ، خشية أن بكون ما كان ، من تقطع أوصال

⁽١) صدر بذلك الأمر العالى في ٧ شعان سنة ١٣١١ (١٣ فبراير سنة ١٨٩٤).

⁽٢) صدر بذلك الأمرالعالي في ١٠ ذي القعدة سنة ١٣١٧ (١١ مارس سنة ١٩٠٠) .

⁽٣) صدرت بذلك الإرادة السنية في ١٥ بيع الثاني سنة ١٣٢٧ (٢٩ أبريل سنة ١٩٠٩).

الأمة الإسلامية ، وتفرقها أنماً متباينة ، ببدعة القوميّات التي اخترعتها أوربة ، ليتفرق بها كلة السلمين ، وتضرب بعضهم ببعض ، ولتفتنهم عن المبدأ السياسي والاجتماعيّ السليم ، الذي وضعه الله للهم ، وأحره باتباعه والعض عليه بالنواجذ: (إن هذه أُمَّتُكُم أُمَّة وَاحِدة ، وأَنا رَبُّكُم فَاعْبُدُونِ (١)) . (وَإِنَّ هَذِهِ أَمَّتُكُم أُمَّة وَاحِدة ، وأَنا رَبُّكُم فَاعْبُدُونِ (١)) . (وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُم أُمَّة وَاحِدة ، وأَنا رَبُّكُم فَاتَّوُنِ (١)) . (مُحَمَّدُ رَسُولُ الله ، والنّدين مَعْهُ أَشِداله عَلَى الكُفّارِ رُحَماه بَيْنَهُم ، تَرَاهم من أُمَّر السُّجُود ، ذلك مَثلُهُم من الله وَرضواناً ، سِمَاهم في وُجُوههم من أَمَر السُّجُود ، ذلك مَثلُهُم مِن الله وَرضواناً ، سِمَاهم في وُجُوههم من أَمْر السُّجُود ، ذلك مَثلُهُم في التَّوْرَاة ، ومَثلُهُم في الإِنْجيل كَرَرع أَخرَجَ شَطْأَهُ فَازَرَهُ فَاسْتَغَلْظَ فَاسْتَوَى السَّاخُود ، وَعَدَ الله الله الله الله الله الله الذين آمَنُوا وَعَمُلُوا عَلَيْ السَّاخُاتِ مِنْهُم مَغْفِرة وَأَجْراً عَظِيماً (٢) .

ثم قامت الثورة المصرية فى سنة ١٩١٩ م، فضَرب فيها بسهم وافر، وتبعه أهل الأزهر قاطبة، فكان هو القائد، وكان هو القائد، وكان هو القائد، وكان هو الزعيم.

وكتب فى الشؤون السياسية الصرية عشرات من المقالات فى الصحف ، أبانت عن بعد نظره ، وصدق فراسته ، حتى لقد توقع فيها كثيراً مما حصل بعد سنين، إذ درس مرامى السياسة الإنكليزية فى شؤون الأمة المصرية والأمة الإسلامية ، وعرف كيف يَسْعَوْن إلى نيل مقاصدهم ، حتى لقد كنّا فى العهد القريب ، إذا أدْ كُمْمَ الخطبُ ، واضطربت الأمورُ _ : رجعنا إلى مقالاته فى الظروف المشابهة أدْ كُمْمَ الخطبُ ، واضطربت الأمورُ _ : رجعنا إلى مقالاته فى الظروف المشابهة

⁽١) سورة الأنبياء (٩٢) .

⁽٢) سورة المؤمنون (٥٢) .

⁽٣) سورة الفتح (٢٩) .

لها ، فوجدنا أنه يكاد يصف ما نحن فيه ، وكأنه يكتبه حين قرأناه ، وكأنه ينظر إليه بنور الله .

ولم يفكر يوماً واحداً في خوض معترك الأحزاب المصرية ، بل كان يترفعً عن أن يُسْلِمَ مقادَه إلى أحدٍ من الناس ، كائناً مَن كان ، كما أبى من قبلُ أن يعودَ إلى إسارِ المناصب الحكومية ، وكان يقول للزعماء والقادة قولة الحق ، فينقد خطأ المخطئ ، و يمدح صواب المصيب ، وعن ذلك كان يظن كثير من الناس أن له هو ي أو ضلعاً مع بعض الأحزاب أو الزعماء ، إذ كان يَكْثُر خطأ المخطئ ، فيُحكثر من نقده والنصيحة له ، فيظن المنتقد أو أنصار وأتباعه أن الناقد من خصومه ، أو من أنصار خصومه .

و بجانب هذا لم يدَعْ مسئلة شرعية أو اجتماعية أثيرت في الصحف مما يتعلق بشؤون الإسلام والمسلمين _ : إلا قال فيها ما يراه حقا وصواباً ، وصَدَعَ عِما أمر الله به الدعاة والهداة ، وأَعْرَضَ عن المنكرين ، ثقة بربة ، وتوكلاً عليه ، إذْ كان أبرز سجاياه أنه صُلْبُ في دينه ، صلب في عقيدته ، صلب في رأيه ، شجاع غير جبان ، لا يرهب أحداً من الناس ، ولا يَخْشَى إلاّ الله .

أما من الوجهة العلمية فإنه أقوى رجل ظهر فى الأزهر فى العلوم العقلية كلها ، ولذلك لم يكن يَصْمُدُ له أحدُ فى مناظرة أو جدال ، لإبداعه فى إقامة الحجج وإنحام المناظر ، لخِصْبِ ذهنه وتسلسل أفكاره ، وانتظامها على قواعد المنطق الصحيح السليم .

وقد قرأ لنا من الكثب والعلوم الكثيرَ الطبّبَ، قرأ لنا التفسيرَ مر" تين: تفسيرَ البغوى ، وتفسيرَ النسفى . وقرأ لنا من كتب السنة: صحيحَ مسلم ، وسنن الترمذى ، وسنن النسأنى ، وشيئاً من صحيح البخارى . ومن العلوم الأخرى : الهداية فى فقه الحنفية ، وجمع الجوامع فى الأصول ، والخبيصى فى المنطق ، والرسالة البيانية فى البيان ، وكثيراً من الرسائل الصغيرة فى علوم مختلفة .

وهذا غيرُ ما قرأه من الكتب ، ولم أكن من حاضريه ، بعد إتمامى الدراسةَ واشتغالى بالمناصب الحكومية .

ومنف في المنزل ، بل ألزمه الفراش ، في المنزل ، بل ألزمه الفراش ، إذ أصابه الفالج ، فاحتمله صابراً محتسباً ، راضياً عن ربه وعن نفسه ، موقناً أنه قضي دَيْنَه ، فقام بما وجب عليه خير قيام ، نحو دينه ونحو أمته ، منتظراً دعوة ربه لعباده الصالحين : (يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ المَطْمَئَنَةُ . ارْجِعِي إلى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضَيَّةً . فَادْخُلِي في عبادي . وادْخُلِي جَنِّتِي (١) . تولاه الله عونه ورعايته ، وتغمده بعفوه ورحمته . وآخر دعوانا أن الحد لله رب العالمين .

وكتب الثلاثاء { ٢٧ جادى الثانية سنة ١٣٥٧ أبو الأشــبال ١٣٥٧ أغسطس سنة ١٩٣٨ عنه الله عنه

⁽١) سورة الفجر (٢٧ – ٣٠) .

جريدة المراجع

وناريخه	الطبع وتار		المؤلف ووفاته	الأجزاء	ال كتاب
1444	بولاق	41.	محمد بن جرير	٧.	تفسير الطبرى
	, (٦٨٥	القاضى البيضاوى		« البيضاوي } حاشية الشهاب
111/4	» {	1.79	الشهاب الخفاحي	^	حاشية الشهاب
1418	مصر	911	الجلال السيوطي	٦	الدر المنثور
1400	>>	414	ابن أبي داود	١	الماحف

الحديث والمطلح

الطبع وتاريخه		المؤلف ووفاته	الأجزاء	الكتاب
بولاق ۱۳۱۳	707	البخارى	٩	صيح البخاري
\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	VOL	ابن حجر العسقلاني	14	فتح الباري (١)
مصر ۱۳٤۸	٨٥٥	العيني	70	شرحالعيني على البخاري
الهند ١٣١٩	777	ابن مالك	١	شواهد التوضييح) على البخاري
بولاق ۱۲۹۰	771	مسلم بن الحجاج ﴿	۲	محيح مسلم
الاستانة ١٣٣٤	1 11	() » » »		

(۱) كل ما أشرنا فيه إلى صفحات البخارى فإنما نريد به المتن الذي بحاشية [فتح البارى] وإذا أردنا غيره ذكرناه صريحا .

وتاريخه	الطبع		المؤلف ووفاته	الأجراء	الكتاب
1459	مصر	777	النووي	1.4	شرح النووىعلى مسلم
1444	الهند		أبو داود السجستاني شمس الحق العظيم آبادي	٤	سنن أبي داود (۱) عون المعبود
1401	حلب	***	أبو سليمان الخطابى	٤	معالم السأن
		ولالقدمة	ذكرنا نسخها تفصيلافي أر		سنن الترمذي
1414	مصر	t .	النسائي	۲	سنن النسائي
1414))	777	ابن ماجه	۲	« ابن ماجه
1454	»)	1/9	الإمام مالك جلال الدين السيوطي	4	الموطأ شرح السيوطي }
١٣٢٨	الهند	١٨٩	محمد بن الحسن	1	الموطأ
1414	مصر	781	الإمام أحمد بن حنبل	٦	مسند أحد(۲)
1441	الهند	۲٠٤	أبو داود الطيالسي	١	مسند الطيالسي
3441	>>	٤٠٥	الحاكم أبوعبد الله	٤	المستدرك
1859	دمشق	Yoc	الدارمي	٣	سنن الدارمي
14.9	الهند	w.y	ابن الجارود	١	المنتقي
141.))	۴ ۸٥	الدارقطني	١	سنن الدارقطني
1788	» {	ξ ¢ Λ Υ ξ Φ	البيهق ابن التركماني	١.	السنن السكبرى (الجوهر النقى (
12.2))	441	الطحاوي	۲	شرح معانى الآثار

(۱) كل ما أشرنا فيه إلى صفحات أبى داود فإنما أردنا به هذه الطبعة

التي مع الشرح . (٢) نذكر في الشرح كثيرا أرقاما للأحاديث التي من مسند أحمد ، وهذه الأرقام إنما وضعنها في نسختي من أجل الفهارس المفسلة التي شرعت في عملها للسند منذ بضع سنين .

و ناریجه	الطبع		المؤلف ووفاته	الأجزاء	الكتاب
lmad	بولاق	۲٠:	الامام الشافعي	١	اختلاف الحديث
375	خط	097	ابن الجوزي	١	التحقيق في أحاديث الحلاف
. * * * * * * * * * * * * * * * * * * *	خط	707	المجد بن تيمية	١	المنتقي
140.	مصر))))))	۲))
1458	مصر	1700	الشوكاني	٩	نيل الأوطار
144.	الهند	397	ابن نصر المروزي	١	قيام الليل
1447	مصر	777	ابن قتيبة	١	تأويل مختلف الحديث
1410	الهند	475	ابن السُّنى	١	عمل اليوم والليلة
1454	مصر	44	ابن أبي حاتم	۲	الملل
1404	مصر	٨٥٢	الحافظ ابن حجر	1	بلوغ المرام
14.4	الهند		n » »	١	تلخيص الحبير
1450	المند	1-98	ابن سليان الفاسي	۲	جمع الفوائد
1404	مصر	۸۰۷	الحافظ الهيشي		مجمع الزوائد
طبعة المنيرية	مصرال	707	الحافظ المنذري	٤	الترغيب والترهيب
14.1	المند	777	الحافظ الزيلعي	۲	نصب الراية
1481	مصر	۲.۳	یحیی بن آدم	\	الخواج
1404	مصر	1154	العلامة النابلسي	٤	ذخائر المواريث
1414 4		ر	محمد الشريف التوقادي	\	مفتاح البخاري }
1404	مصر	۸۰٦ ۸۲٦	(الحافظ العراقى (وابنه أبوزرعة	٨	طرح التثريب
1404))	911	السيوطي	۲	الجامع الصغير
	{حلب	7.54	إن الصلاح	1	علوم الحديث (
11.5		٨٠٦	(الحافظ العراق		وشرحه)

الطبع وتاريخه	المؤلف ووفاته	الكتاب الاجزاء
مصر ۱۳۰۷	میوطی ۹۱۱	تدريب الراوى ١ الس
1404 » {	« » هد محمد شاکر	الألفية في المصطلح الما المحاودة المحاو
1700 » {	مافظ ابن کثیر ۷۷۶ مد محمد شا کر	اختصار علوم الحديث} ١ الح

الفقه على المذاهب

م و تار بحه	الطب		المؤلف ووفائه	الأجزاء	الكتاب
1401	مصر	۲٠٤	الإمام الشافعي	١	الرسالة
1447	بولاق		» »	٧	الأم
الأم	بهامش	377	المزنى		مختصر المزني
1475	مصر	45.	سمحنون بن سعيد	17	المدونة
1371))	77.	ابن قدامة	١٢	المغنى
1479	b	०९०	ابن رشد	۲	بداية الجتهد
1457))	٤٥٦	ابن حرم	11	المحلي
1450))	7/7	النووى	٩	المجموع
1404))	770	أبو داود السجستاني	١	مسائل أبى داود

التراجم ورجال الحديث

ع وتاریخه	الطب		المؤلف ووفاته	الأجزاء	الكتاب
دار الكتب	خط	YŁY	الحافظ المزءى	17	تهذيب الكال
1440	المند	٨٥٢			تهذيب التهذيب
144.))))))))	\	تقريب التهذيب

وتاريخه	الطبع		المؤلف ووفاته	الأجزاء	الكتاب
144	مصر	٨٥٢	الحافظ ابن حجر	٨	الإصابة
3741	الهند		» » »	١	تعجيل المنفعة
1449))))))))	۳	لسان الميزان
14.1	بولاق	974	الخزرجي ألفه	١	خلاصةأسماءالرجال
1410	مصر	٧٤٨	الحافظ الذهبي	٣	ميزان الاعتدال
144H	الهند		» »	٤	تذكرة الحفاظ
47117	ليدن		» »	١	المشتبه
1444	الهند	٥٠٧	ابن طاهر القدسي	۲	الجمع بين رجال الصحيحين
1440))	707	البخارى	١. ١	التاريخ الصغير
11917	ليدن	۲۲٥	السمعاني	1	الأنساب
1444))	74.	ابن سعد	٨	الطبقات
1447	الهند	٤٠٩	عبد الغني الأزدى	١	المؤتلف والمختاف
1454	مصر	574	الخطيب البغدادي	14	تاریخ بغداد
1499	بولاق	147	ابن خلکان	۲	وفيات الأعيان
1444	مصر	V99	ابن فرحون	١	الديباج المذهب
1444))	777	ياقوت الحموى	٧	معجم الأدباء
1441))	911	السيوطي	1	بغية الوعاة
1444	بار یس	441	أبو العرب الإفريقي بعد	١.	طبقات علماء أفريقية
۲۱۸٥٤,	غوتنجن	441	ابن درید	١	الاشتقاق
1417	الهند	274	ابن عبدالبر	۲	الاستيماب
١٢٨٠	مصر	74.	ابن الأثير	٥	أسد الغابة
1941	ليدن	٤٣٠	أبو نعيم الأصبهانى	\	تاریخ أصبهان
1444	الهند	44.	الدولابي	1	السكني والأسماء
1194.	ليدن	707	ابن عبد الحكم	1	فتوح مصر

اللغ_ة

				ī I	
وتاریخه	الطبم		المؤاف ووفاته	الأجزاء	الكتاب
14	بولاق	Y \\	ان منظور	۲٠	لسان العرب
١٣٢٨	فاس	0 2 2	القاضي عياض	۲	مشارق الأنوار
1777	بولاق	mam	الجوهري	۲	الصحاح
	الهند	471	ابن درید	٣	الجهرة
1440	مصر	ww.	ابن عُزُير السجستاني	\	غريب القرآن
1445	مصر	0.0	الراغب الأصفهابي	١	مغردات القرآن
	بغداد	100	الخليل بن أحمد	\	المين
1 + 2 4	خط	۸۱۷	الفير و زابادى	1	القاموس
1777	بولاق))))	۲	القاموس
14.1	مصر	17.0	الزبيدي	١.	شرح القاموس
1411	مصر	٦٠٦	ابن الأثير	٤	النهاية
3741	الهند	٥٣٨	الزمخشرى	۲	الفائق

علوم مختلفة

الطبع وتاريخه	المؤلف ووفاته	الأجزاء	الكتاب
مصر ۱۳۵۷	الجاحظ ٥٥٧	٧	الحيوان
مصر ۱۳٤٦	ابن عبد البر ٢٦٣	٣	جامع بيان العلم
بولاق ۱۳۰۰	علاء الدين البسنوي في العاشر	1	محاضرة الأوائل
دار الكتب ١٩٣٤م	الدكتور الغمراوي حفظه الله	\	مرشد المتعلم
بولاق ۱۲۷۳	أبو الحسن الأشموني ٥٠٠	٣	شرح الأشموني على الألفية
مصر الطبعة المنيرية	أبو البقاء بن يعيش ٦٤٣		شرحان يعيش على المفصل
بولاق ۱۲۸۲	السيوطى ٩١١	۲	المزهو
مصر ۱۳۲۳	ياقوت الحموى ٢٢٦	٨	معجم البلدان
مصر ۱۳٤۸	ابن النديم سن أواخر الرابع	\	الفهرست
المند ١٣٢٩	طاش کبری زاده ۹۶۲	٣	مفتاح السعادة
الاستانة ١٣١٠	حاجي خليفة ١٠٦٧	٣	كشف الظنون
1401 (1450			نتيجة الجيب الرسمية) للحكومة المصرية

تصويب الخطأ المطبعي في هذا الجزء

الصواب	ألحطأ	س	ص
النسائي	النسابي	۱۱ ه	٣٥
شقيق	شفيق	٦	٤٦
عبد الله	بد الله	۰۱ ه	١٠١
التهذيب	النهديب	A 12	1.1
وضعوا	ووضعوا	۲۱ ه	1.4
الحطابي	الحطابي	۲۱ ه	774
أبو سعيد	أبو سعير	٦	474
مهاجر	مهاحو	A 7	797
والحسن بن	والحسن بن ن	p 10	417

وقع فى هذه المقدمة فى (ص ١٧ س ٧) تكرار كلة « من » مرتين ، وهو خطأ ، والصواب حذف إحداها . وفى (ص ٦٧ س ٣) كلة « ثانيهما » وصوابها « ثانيها » .



TV9 - T.9

مَنْ كَانَ فِي بَيْتِهِ هَذَا الْبِكَابُ فَكَاهُنَا فِي بِيْتِرِ نَبِي يَتَ كَامُمُ

بتحقيق وشرح

المحالية المحالية

القاضي الشرعي

الطبعة الأولى

V00 / - 19TV / = 1507

جمع الحفوق محفوظة للشارح

قال أبوعيسي الترمذي :

«صنَّفتُ هذا الكتابَ وعرضْتُه على علماء الحجازِ والعراقِ وخراسانَ فَرَضُوا به . ومن كانَ في بيته هذا الكتابُ فكأُ تَعافى بيته نبيُ يتكلمُ » .

تذكرة الحفاط (٢: ١٨٨).

تهذيب النهذيب (٩ : ٩٨٩) .

مفتاح السعادة (١١:٢).



قال الحافظ أبوالفضل مجد بن طاهر المفدسي في (شروط الأثمة أصحاب الكتب الستة) وهو جزء مخطوط :

«سمعتُ الإمامَ أبا إسمعيل عبد الله بن محمد الأنصارى بهراة، وجرى بين يديه ذكرُ أبى عيسى الترمذي وكتابه ، فقال : كتابُه عندى أنفعُ من كتابي البخارى ومسلم ، لأن كتابي البخارى ومسلم ، لأن كتابي البخارى ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلاَّ المتبحرُ العالمُ ، وكتابُ أبى عيسى يَصِلُ إلى فائدته كلُّ أحدٍ من الناس » .

وأبو إسمعيل الأنصارى: هو شيخ الإسلام الهروى صاحب كتاب «منازل السائرين».

رموز نسخ الترمذي التي اعتمدنا عليها في التصحيح وأشرنا إلى اختلافها في التعليق

- مطبعة بولاق سنة ١٢٩٢ وقد نقيت الكتاب فيها سماعاً من مولاى الوالد الأستاذ الأكبر الشبيح عجد شاكر ،مع مقابلتها على نسخ أخرى مطبوعة في الهند ومخطوطة ، وذلك في سنتي ١٣٣١ و ١٣٣٢
- م طبعة بولاق سنة ١٢٩٢ نسخة الأستاذ العلامة الشيخ أحمد الرفاى الممالكي، وقد قرأ الكتاب فيها درساً وصححها وضبطها بخطه في سنة ١٣١١
- ع خطوطة الشيخ عابد السندى محدث المدينة المنورة فى الفرن المــاضى ، وقد قرأها وصححها بنفسه فى سنة ١٢٢١ ، وهى من أصح النسخ
 - ص مخطوطة بدار الكتب المصرية وتاريخها سنة ٢٢٦
 - ه طبعة دهلي بالهند سنة ١٣٢٨
 - ك طبعة الهند بشرح العلامة المباركفوري سنة ١٣٤١ _ سنة ١٣٥٣

بنغرافي الأواج

قال أبو عيسى محمدُ بنُ عيسى بنِ سَوْرَةَ الترمذيُ : أبواب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

مَا جَاءَ لَا تُقْبَلُ صَلاَةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ

\ - حَرَثْنَ قُتَيْبَةً بِنُ سَعِيدٍ حدثنا أبو عَوَانَةَ عَن سِمَاكِ بِن حَرْبٍ ع (١) وحدثنا هَنَّادُ حدثنا وَكَيعُ عَن إسْرَائِيلَ عَن سِمَاكِ عَن مُصْعَبِ بِن سَعْدٍ وحدثنا هَنَّادُ حدثنا وَكَيعُ عَن إسْرَائِيلَ عَن سِمَاكِ عَن مُصْعَبِ بِن سَعْدٍ عَن ابنِ عُمَرَ عَن النبيّ صلى الله عليه وسلم قال: « لاَ تُقْبَلُ صَلاَةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ ،

⁽۱) هذه حاء مهملة مفردة ، يكتبها علماء الحديث عند الانتقال من إسناد إلى إسناد وهي مأخوذة من التحويل ، أو من الحائل بين الاسنادين . أو عبارة عن قوله «الحديث» قال ابن كثير في اختصار علوم الحديث (ص ١٦٣) : « ومن الناس من يتوهم أنها خاء معجمة ، أي إساد آخر ، والمشهور الأول ، وحكي بعضهم الاجماع عليه » . فالمر اد هما أن الترمذي روى الحديث عن قتيبة باسناده إلى سماك ، ثم تحول عنه إلى إسناد آخر رواه به عن هناد إلى سماك أيضا ، ثم اجتمع الاسنادان في سماك بن حرب . وقس على هذا كل ماتراه في هذا الكتاب وفي سائر كتب الحديث .

وَلاَ صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولِ (۱) ». قال هَنَّادُ (۲) في حديثه : « إِلاَّ بِطْهُور (۱) » . قال هَنَّادُ (۲) في حديثه : « إِلاَّ بِطْهُور (۱) » . وَفِي قَالَ أَبُو عِيسَى : هذا الحديثُ أَصَحَ شَيْ فِي هذا الباب وَأَحْسَنُ (۱) . وَفِي الباب عن أَبِي اللَّهِ عِن أَبِيهِ ، وَأَبِي هُرَيْرَةً ، وَأَنس . وَأَبُو اللَّهِ عِن أَبِيهِ ، وَأَبِي هُرَيْرَةً ، وَأَنس . وَأَبُو اللَّهِ عِن أَسَامَةً الباب عن أَبِيهِ ، وَقَال « زَيْدُ بْنُ أُسَامَةً بنِ مُحَيْر الْمُذَلِيُ » .

با ب

مَا جَاءَ فِي فَضْ لِي الطُّهُورِ

٢ - حَرَثُنَا إِسحٰقُ بن موسى الأنصاري ، حدثنا مَعْنُ بنُ عيسى [القَرَّاز (٢)]،

(۱) طهور: يجوز فيها ضمّ الطاء وفتحها . والغلول _ بضم العين _ : الخيانة في المغنم ، والسرقة من العنيمة ، وكل من خان في شيء خفية فقد غلّ . وسميت غلولا لأن الأيدى فيها مغلولة أي ممنوعة . قال القاضي أبو بكر بن العرق : « فالصدقة من مال حرام في عدم القبول واستحقاق العقاب كالصلاة بغير طهور في ذلك » . وفي صحيح مسلم (۱ : ۱۰) في رواية هذا الحديث : أن عدد الله بن عمر دخل علي ابن عام يعوده وهو مريض ، فقل : « ألا تدعم الله لي يا ابن نمر » فروى له هذا الحديث ، ثم قال : « وكنت على البصرة » يعي أمك كنتوانيا على الصرة . وخشى ابن عمر أن يكون ابن عام أصاب في ولايته شيئا من المظالم التي لا يخلو منها الولاة ، وأل يكون مافي يده من الأموال دخله شيء مما يدخل على الولاة من المال من غير حله . ولعل ابن عمر أراد بترك الدعاء له وبهذا التعليل أن يؤدبه ، وبين له ما يخشى عليمه من الفتنة ، ويحمله على الحروج مما في ماله من الحرام ، لبلتي الله نقياً طاهراً .

(۲) في نسخة عند ب « وقال » .

(٣) الحديث رواه : مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماحه .

(٤) سيأتى قريبا أن فى الباب عن أبى هريرة ، وهو ماأخرجه البخارى ومسلم عنه مرفوعا: «لايقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ». وهو أصح من حديث ابن عمر هذا، فوصف الترمذي له بأنه أصح شيء في الباب: فيه نظر.

(0) في ع «عاص بن أسامة » .

(٦) الزيادة من ع ونسخة عند ــ

حدثنا مالك بنُ أَنَسِ () ، ع وحدثنا قُتَيْبَةُ عن مَالِكِ عن سُهيْلِ بنِ أَبِي صالح عن أَبِيه عن أَبِي هُرَيْرَةَ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « إِذَا تُوضَأَ الْعَبْدُ الْمَسْلِمُ ، أَوِ الْمُؤْمِنُ ، فغَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَتْ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ الْعَبْدُ الْمَسْلِمُ ، أَوِ الْمُؤْمِنُ ، فغَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَتْ مِنْ وَجْهِهِ كُلُ خَطِيئَةٍ نَظَرَ اللهَ عِنْ وَجْهِهِ كُلُ خَطِيئَةٍ وَطُلْ اللهَ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ وَالَّ عَلَيْهُ وَاللهُ عَلَيْهُ وَاللهُ عَلَيْهُ وَإِذَا () وإذا () إِنَا اللهُ عَلَيْهِ مَعَ الله عَلَيْهِ مَعْ الله عَلَيْهِ مَعْ الله عَلَيْهِ مَعْ الله عَلَيْهِ مَعْ الله عَلَيْهُ مِنْ يَدَيْهِ كُلُ خَطِيئَةٍ بَطَشَتُهُا يَدَاهُ مَعَ الله ، أَوْ مَعَ الله عَلَيْهُ مَنْ يَدَيْهِ كُلُ خَطِيئَةٍ بَطَشَتُهُا يَدَاهُ مَعَ الله ، أَوْ مَعَ اللهُ عَلَيْهِ مَنْ يَذَيْهِ كُلُ خَطِيئَةٍ بَطَشَتُهُا يَدَاهُ مَعَ الله ، أَوْ مَعَ الله عَلَيْهِ مَعْ الله عَلَيْهِ مَنْ يَدَيْهِ كُلُ خَطِيئَةٍ بَطَشَتُهُا يَدَاهُ مَعَ الله ، أَوْ مَعَ الله عَلَيْ فَا مِنَ الذُّنُوبِ » .

[قال أبو عيسى (٥)] : هذا حديث حسن صحيح ، وهو حديث مَالِكِ عن سُهيَلُ عن أبيه عن أبي هُرَيْرَةً .

وأَبُو صالح والدُ سُهِيْلٍ هُوَ «أَبُو صالح السَّمَّانُ » وَأَسْمَهُ « ذَ كُوَانُ » وَأَبُو صالح والدُ سُهِيْلٍ هُو « أَبُو صالح السَّمَّانُ » وَأَنْمَانُ » وَقَالُوا : « عبد الله وَأَبُو هُرَيْرَةَ اخْتُلُفَ () فِي اسْمِهِ ، فَقَالُوا : « عَبْدُ سَمْسٍ » وَقَالُوا : « عبد الله بُنْ عَمْرو » وهكذا قال محمد بن إسماعيل ، وهو الأصحُّ () .

[قال أبو عيسى (°)]: وفي الباب عن عَيْنَ [بن عفان (°)]، وَتُوْ بَانَ، وَالصَّنَا بِحِيِّ ، وَعَمْرو .

⁽١) هو في الموطأ رواية يحيي في « باب جمع الوضولا » (١: ٣٠) .

⁽٢) قوله « أو نحو هذا » ليس في الموطأ .

⁽٣) في نسخة عند ـ و ع « فذا » ، وهو المو ـ ق الموضأ .

⁽٤) فى الموطأ زيادة: « فاذا عسل رجليه خرجتكل خطيئة مشتها رجلاه مع الماء، أو مع آخر قطر الماء » ، وهذه الزيادة فى مسلم أيضا (١: ٨٥) .

⁽١) الزيادة من ع .

⁽٦) في ع «اختلفوا»

⁽٧) في ع « وهذا أصح » .

⁽٨) سلمان لم يذكر في خ

والصَّناَ بِحِيُّ الَّذِي رَوَى عَنْ أَبِي بَكُرِ الصَّدِّيقِ لَيْسَ لَهُ سَمَاعُ مَن رَسُولِ الله صلى الله عليه وسلم ، وأسمه « عبد الرحمن بن عُسَيْلَة) » وَ يُكُنّى «أَباعبد الله» رحل إلى النبي صلى الله عليه وسلم (١) فَقَبْضَ النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث . وهو في الطَّرِيقِ (٢) . وقَدْ رَوَى عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث . والصُّناَ بِحُ بْنُ الْأَعْسَرِ الْأَحْمَى فَلَ تَقْتَدَلُنَ بَعْدَى النبي صلى الله عليه وسلم يُقَالُ لَهُ لهُ الشّما عليه وسلم يُقَالُ لَهُ الصَّنا بِحِيُّ » أيضاً . وإنما حديثه قال : سَمَعْتُ النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « إنّى مُكَاثِر " بَكُمُ الْأَمَ فَلَا تَقْتَدَلُنَ بَعْدِي » (٢) .

۳ باب

ما جاء أن مفتاحَ الصلاةِ الطُّهورُ(١)

٣ – حَرَثُنَ قُتَيْبَةُ وَهَنَّادٌ ومحمودُ بِنُ غَيْلاَنَ ، قَالُوا : حدثنا وَكَبِيعُ عن سُفْيَانَ ع وحدثنا محمد بن بَشَّارٍ حدثنا عبدُ الرحمنِ [بنُ مَهْدِي ٞ (٥)] حدثنا

⁽۱) فى نسخة بهامش ـ : « والصابحى هذا الذى روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فى فضل الطهور هو أبو عبد الله الصنابحى ، واسمه عبد الرحمن بن عسيلة ، هوصاحب أبى بكر الصديق ، ولم يلق النبي صلى الله عليه وسلم ، رحل إلى النبي صلى الله عليه وسلم » الخ .

⁽٢) حديث الصنابحي في الموطأ (١:١٥) وسماه «عبد الله الصنابحي» . وقل السيوطي عن ابن عبد البرقال : « سئل ابن معين عن أحاديث الصنابحي عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : مرسلة ، ليس له صحبة ، وإنما هو من كبار التابعين ، وليس هو عبد الله ، إنما هو أبو عبد الله ، واسمه عبد الرحمن بن عسيلة » .

⁽٣) رواه الامام أحمد في المسند (٤: ١٥٠) وابن ماجه (٢: ٢٤٠ _ ٢٤١)

⁽٤) بضم الطاء ، ويجوز فتحها ، والمراد به أيضا المصدر .

⁽٥) الزيادة عن نسخة عند 🎍 و ع 🕝

سفيانُ عن عبد الله بن محمد بن عَقيلِ عن محمد بن الْمَنفيةِ () عن على عن النبي صلى الله عليه وسلم قال () : « مِفْتاَح ُ الصَّلاَةِ الطُّهُورُ ، وتَحْرِيمُهَا التَّكْبيرُ ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبيرُ ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبيرُ ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبيرُ ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبيرُ ،

قال أبو عيسى : هذا الحديث (٤) أَصَحُّ شَيْء في هذا الباب وَأَحْسَنُ (٥) . وعبدُ الله بِنُ محمد بن عَقيل هو صَدُوقٌ ، وقد تَكلَم فيه بعضُ أهل العلم من قِبلَ حفظهِ .

[قال أبو عيسى (٢)]: وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: كان أحمد بن حمد بن حمد الله بن محمد بن حمد الله بن محمد بن عقيل و إسحق بن إبراهيم وَالْخُميَدِيُّ يَحْتَجُونَ بِحَدِيثِ عبد الله بن محمد بن عقيل . قال محمد: وهو مُقارَبُ الحديث (٧) .

[قال أبو عيسى (٢)]: وفي الباب عَنْ جَابِر وَأَبِي سَعِيدٍ .

⁽۱) هو مجد بن على بن أبى طالب كرم الله وجهه له وأمه : خولة بنت جعفر الحنفية ، أى من بنى حنيفة ، فشتهر مجد بالنسبة إلى أمه .

⁽٢) فى ن « قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

⁽٣) رواه أبو داود وابن ماجه وأحمد والشافعي والبزار وصححه الحاكم وابن السكن.

⁽٤) في ع «حديث على رضي الله عنه أصح شيء وأحسن في هذا الباب» .

⁽٥) هذا هو الصواب . ورجح القاضى أبو بكر بن العربى حديث جابر ، وهو غير جيد ، فان حديث جبر رواه أحمد برقم (١٤٧١٥ ج ٣ ص ٣٤٠) من طريق أبى يحيى الفتات ، وهو صدوق فى حديثه اين . وسيأتى فى آخر الباب من رواية المؤلف .

⁽٦) الزيادة من ع

⁽٧) « مقارب » يجوز فيه فتح الراء ، بمعنى أن غيره يقاربه فى الحفظ ، ويجوز كسرها ، بمعنى أنه يقارب غيره . فهو فى الأول مفعول ، وفى الثانى فاعل ، والمعنى واحد . قاله ابن العربى . وعبد الله بن مجد بن عقبل بن أبى طالب ثقة ، لاحجة لمن تكلم فيه . بل هو أوثق من كل من تكلم فيه ، كما قال ابن عبد البر .

﴿ البغدادى وغيرُ واحد ، قال () حدثنا الحسين بن محمد حدثنا الحسين بن محمد حدثنا سليانُ بن قرَّم عن أبى يحيى القَتَّاتِ عن مجاهد عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مفتاح الجنة الصلاة ، ومفتاح الصلاة الوضوء » () .

ع باب

ما يقول إذا دَخَل الحلاء

• - حَرَّثُنَ قُتَكَبْبَةُ وَهَنَّادُ قالا حدثنا وَكَيعُ عن شُعْبَةً عن عبد العزيز بن صُهَيْبٍ عن أُنسِ بْنِ مَالِكٍ قال : «كَأَنَ النبِيُّ صلى الله عليه وسلم إذا خَلَ الْخَلَاءَ قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُعُوذُ بِكَ _ قال شُعْبَةُ : وقد قال (٣) مَرَّةً أُخْرَى : أَعُوذُ بِكَ _ قال شُعْبَةُ : وقد قال (٣) مَرَّةً أُخْرَى : أَعُوذُ بِكَ _ قال شُعْبَةُ والْخَبَائِثِ (٥) مِنَ الْخُبْثِ والْخَبِيثِ . أَو : الْخُبُثِ والْخَبَائِثِ (٥) » .

⁽١) كذا في الأصل والصواب « قالوا » .

⁽۲) الزیادة من ع ویؤید صحتها أن الحافظ ابن حجر فی التلخیص (ص ۸۰) نسبه إلی الترمذی . وأبو بكر شیخ الترمذی هو مجد بن عبد الملك بن زنجو به الغزال .

⁽٣) في ع « وقال » .

⁽٤) في ع ونسخة عند _ « أعوذ بالله » .

⁽o) « الحبت » الأولى باسكان الباء الموحدة ، والثانية بضمها ، هكذا ضبطه الحافظ فى الفتح فى رواية الترمذى . وقال الحطابى فى معالم السنن : « الحبث بضم الباء : جماعة الحبيث ، والحبائث : جمع الحبيثة ، يريد ذكران الشياطين وإناثهم . وعامة أصحاب الحديث يقولون : الحبث ساكنة الباء ، وهو غلط ، والصواب مضمومة الباء ، وقال ابن الأعرابي : أصل الحبث فى كلام العرب : المكروه ، فان كان من الكلام فهو الشتم ، وإن كان من المل فهو الكفر ، وإن كان من الطعام فهو الحرام ، وإن كان

[قال أبو عيسى (')] : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وزَّيْدِ بَنِ أَرْقَمَ وَجَابِرٍ وابنِ مَسْعُودٍ .

قال أبو عيسى: حديثُ أنس أصحَ شَيْء فِي هذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُ الدَّسْتُوائِيُ وَحَدِيثُ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ فِي إِسْنَاده اصْطرابُ: رَوَى (٢) هِشَامُ الدَّسْتُوائِيُ وَصَعِيدُ بنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَن قتادة: [فقال سَعيدُ (٣)]: عَنِ الْقاسِمِ بْنِ عَوفِ وَسَعِيدُ بنُ أَبِي عَرُوبَةَ عِن قتادة عِن الشَّيْبَانِيِّ عَنْ زَيْدِ بنِ أَرْقَمَ . وقال هِشاه [الدستوائي (٤)]: عن قتادة عن زيد بنِ أَرْقَمَ . وَرَوَاهُ شُعْبَةُ وَمَعْمَرُ عن قتادة عن النَّصْرِ بنِ أَنسٍ : فَقالَ (٥) شعبة : عن زيد بنِ أَرْقَمَ . وقال مَعْمَرُ عنِ النَّصْرِ بنِ أَنسٍ عن أَبيه [عنالنبي عن أبيه إعنالنبي صلى الله عليه وسلم] (١).

[قال أبو عيسى : سألتُ محمداً عن هذا؟ فقال : يحتمل أن يكون قتادةُ رَوَى عنهما جميعاً (١)] .

أخبرنا (٧) أحمد بن عَبْدَةَ الضَّبِّ البصرى حدثنا حَمَّادُ بن زيدٍ عن عبد العزيز بن صُهيَبٍ عن أنس بن مالكٍ: «أن النبي صلى الله عليه وسلم (٨)

⁻ من الشراب فهو الضار » وزعم الخطابي أن رواية المحدثين خطأ ليس بجيد ، فان لهذا ظائر في اللغة ، مثل « كتب وكتب » باسكان التاء وضعها . والرواية حاكمة على الرأى . وتفسير الخبث واخبائث بالمعي الأعم الذي تقله عن ابن الأءرابي هو الأولى بالصواب ، ولا دليل على تقييده بنوع خاص مما بدخل تحت المعنى الوضعي .

⁽۱) الزیادة می ع و نسخة عند ب

⁽۲) فی ع «وروی».

⁽٣) الزيادة من ع ونسخة عند ـ وفي أخرى « وقال » .

⁽٤) الزيادة من ع .

⁽٥) في ع «وقال» .

⁽٦) الزيادة من نسخة بهامش .

⁽V) في ع ونسخة عند ب « حدثنا » .

 ⁽A) ماهنا هو الذي في ع وندخة في ع وفي أصل ع ه ع ن النبي صبى الله
 عليه وسلم » .

كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: اللَّهُمُّ إِنِّى أُعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ والْخَبَائِثِ » . [قال أَبُو عيسى (١)]: هٰذَا حَدِيثُ حَسَنُ تَحييحُ (٢) .

اب ما يقول^(۳) إذا خرج من الخلاء

٧ - حَرَشُنَا محمد بن إسماعيل حدثنا مالك بن إسماعيل (١) عن إسرائيل [بن يونس (١)] عن يوسفَ بْن أَبِي بُر ْدَةَ عن أَبِيهِ عن عائشة رضي الله عنها قالت : «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلاَءِ قَالَ : غَفْرَ انكَ (٥)». وقال أبو عيسى (١)] : هذا حديث حسن غريب (٢) ، لا نعرفه إلاَّ مِنْ حَديثِ إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة .

⁽١) الزيادة مي ع

⁽٣) رواه أحمد والبحاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

⁽٣) في لمنخة عند به «مايقول الرجل».

⁽٤) عد بن اسمعیل هو البخاری ، ومالك بن اسمعیل هو ابن درهم النهدی الحافظ ، وفی « و « حدثنا عد بن اسمعیل حدثنا مالك بن اسمعیل » وفی « و « حدثنا علا بن اسمعیل » وكلاهما خطأ ، فانه نسب فی الشیو خ شبیح یدعی « حمیدا » ویروی عن مالك بن اسمعیل ، ویروی عنه ابخاری ، ولیس فیهم أیضا من یدعی « عهد بن حمید بن اسمعیل » والصواب ماهنا ، وهو الموافق لما فی ع .

⁽٥) الحديث رواه أيضا أحمد وأبو داود وابن ماجه والدارمي ، وأخرجه ابن حبان وابن خزيمة وابن الجارود والحاكم في صحاحهم ، وصححه أبو حاتم ، وقال النووى في شرح المهذب: « هو حديث حسن صحيح » . وغرابته لانفراد اسرائيل به ، واسرائيل ثقة ححة .

⁽٦) في لا «غريب حسن» .

وأبو بردةَ بنُ أبى موسى (١) اسمه : ((عَامِرُ بن عبد الله بن قَيْسِ الأَشْعَرِيُّ) وَإِنْ بَعْرُ فَ بَنُ أَبِي موسى (١) اسمه : ((عَامِرُ بن عبد الله بن قَيْسِ الأَشْعَرِيُّ) وَلاَ نَعْرُ فَ (٢) فِي هٰذَا الْبَابِ إِلاَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ [رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم (٣)] .

٦ باب

ف (١) النهى عن استقبال القبلة بغائط أو بول

٨ - حرَشْ سَمِيدُ بنُ عبد الرحن المَخْرُومِيُّ حدثنا سفيان بن عُييْنَةَ عن الزُهْرِيِّ عَنْ عطاء بن يَزيدُ () اللَّيْتِيِّ عَنْ أَبِي أَيُّوبِ الْأَنْصارِيِّ قَال : قَالَ رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا أَتَيْتُمُ الْفَائِطَ فَلاَ تَسْتَقْبِلُوا الْقَبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلاَ بَنْ مَ وَلاَ تَسْتَقْبِلُوا الْقَبْلَةِ فَعَال () أَبُو أَيُّوبَ : وَلا بَنْ لَ مَرَاحِيضَ قَدْ بُنِيتُ مُسْتَقْبِلُ الْقَبْلَةِ فَنَنْحَرِفُ عَنْهَا وَلَى اللهُ عَنْهُ وَلَا تَسْتَدُيرِ وَهَا ، وَل كَنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا » ، فقال () أَبُو أَيُّوبَ : فَقَدَ مِنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ فَنَا عَنْهَا اللهُ اللهُ اللهُ عَنْهُ وَلَا يَشَعَدُ وَلَ عَنْهَا اللهُ ا

[فال أبو عيسى (^)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْخُرِثِ بْنِ جَزْ ا

⁽۱) فی م « وأبو بردة بن موسی » وهو خطأ .

⁽۲) في هر و ك «ولايعرف» بالناء للمجهول.

⁽٣) الزيادة من ع .

⁽٤) الزيادة من ع . وفي نسخة عند ـ « ماج، في السهمي » .

⁽o) في م «عطاء بن أبي يزيد » وهو خطأ .

⁽٦) في ع ونسخة عند _ « قال » .

⁽V) رواه أحمد والشيخان .

⁽۸) الزیادة من ع ونسخة عند ب

الزُّبَيْدَىِّ ، وَمَعْقِلِ بْنِ أَبِي الْهَيْثُمِ (') ، وَ يُقَالُ مَعْقِلِ بنُ أَبِي مَعْقِلٍ ، وَ يُقَالُ مَعْقِلِ بنُ أَبِي مَعْقِلٍ ، وَأَبِي أَمَامَةَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَسَهْلُ بْنِ حُنَيْفٍ .

[قال أبوعيسى (٢)]: حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هٰذَا الْباَبِ وَأَصَحُ. وَأَبُو أَبُو أَبُو أَبُو أَبُو مُشَلِم وَأَبُو أَبُو بَهُ وَ اللهِ بن مُسْلِم وَأَبُو أَبُو بَهُ وَ اللهِ بن شَهَابِ الرُّهُ وَيْ " [وكنيته (٢)] «أَبُو بَهُ وِ» .

قَالَ أَبُو الْولِيدِ اللَّهِ عَالَ أَبُوعِبدِ اللهِ [محمد بن إدريس (")] الشافعي:
إنَّمَا مَعْنَى قُولِ النبي صلى الله عليهِ وسلم « لاَ تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ
ولاَ بِبَوْل (" وَلاَ تَسْتَدْبِرُ وها » : إنَّمَا هٰذَا فِي الْفَيَافِي ، وَأُمَّا (" فَي الْكُنْفِ
اللَّبْنِيَّة لَهُ رُخْصَةُ فِي أَن يَسْتَقْبِلَهَا . وه كَذَا قَالَ إسْتَعْقُ إِبن إبراهيم (")].

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبِلِ إِرحَهُ الله ()] : إِنَّمَا الرُّخْصَةُ مِنَ النبي صلى الله عليه وسلم في أسْب تِدْبَارِ الْقِبْلَةِ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ ، وَأَمَّا () أَسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ فَلَا يَسْتَقْبِلُهُ أَنْ كَانَةُ لَمْ يَوَ فَى الصَّحْرَاءِ وَلاَ فِي الْسَكَنْفِ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ () . فَلْ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ () . فَلْ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ () . فَلْ يَسْتَقْبِلُهُ الْسَلَّمُ لَمْ يَوَ فَى الصَّحْرَاءِ وَلاَ فِي الْسَكَنْفِ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ () .

⁽١) هنا في ـ زيادة « وأبي أمامة » وهو خطأ . لأنه سيذكره فيما بعد .

⁽٣) الزيادة من ع ونسخة عند 🕒 .

⁽٣) الزيادة من نسخة عند ب

⁽٤) في نسخة عند ب « ولا يول » .

⁽o) في ع «فأما».

⁽٦) الزيادة من ع .

⁽V) فى ئ ونسخة عند _ « فأما » .

⁽٨) يجوز فيه الرفع والجزم .

⁽٩) فى ع « أن تستقبل القبلة » بالبناء المجهول .

٧.....

ما جاء من (١) الرخصة في ذلك

م حرثنا أبي عَنْ محمد بن بَشَارٍ ومحمد بن الْمُثَنَّى قالا حدثنا وَهْبُ بن جَرِيرٍ حدثنا أبي عَنْ مُحِاهِدٍ عن جابِرِ حدثنا أبي عَنْ مُحِاهِدٍ عن جابِرِ بن عبد الله قال: «نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَسْتَقُبِلَ الْقِبْلَةَ "بِبَوْلٍ، فَرَأَيْنَهُ قَبْلُ أَنْ يَشْتَقُبِلَ الْقِبْلَةَ "بِبَوْلٍ، فَرَأَيْنَهُ قَبْلُ أَنْ يَقْبَضَ بِعَامٍ يَسْتَقْبِلُهَا " ، .

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي قَتَادَةً وَعَائِشَةً وَعَمَّارِ بِن ياسِرِ (١)].

[قال أبو عيسى (')] : حَدِيثُ جَبِرٍ فِي هٰذَا الْباَبِ حدِيث حسنُ غَرِيبُ. • • • وَقَدْ رَوَى هذَا الْحدِيثَ ابْنُ كَلِيعَةَ عن أَبِي الزُّ بَيْرِ عَنْ جَابِرِ عَنْ الْمِيعَةَ عن أَبِي الزُّ بَيْرِ عَنْ جَابِرِ عَنْ الْمِيعَةَ عن أَبِي الزُّ بَيْرِ عَنْ جَابِرِ عَنْ الْقَبْلَةِ » أَبِي قَنَادَةَ : « أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّ يَبُولُ مُسْتَقَبْلِ الْقِبْلَةِ » حدثنا بذلك قُتَيْبَةُ حدثنا ابنُ لهيعة .

وحديث جابِرِ عن النبي صلى الله عليه وسلم أُصَحُّ مِنْ حَدِيث أبن لهيمة .

⁽١) الزيادة من ع

⁽٣) هكذا روايتنا سماعا ، وهو موافق لبعض النسخ ، وفى ع و ب « تستقبل القبلة » بالبناء للمفعول .

⁽٣) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والبزار وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبال والحاكم والدارقطني ، وحسنه البزار وصحه ابن السكن ، كما نقله الشوكاني .

وابنُ لهيعة ضَعِيفُ عنْدَ أهل الحديث . ضَعَفَهُ يحيى بنُ سعِيدٍ الْقَطَّانُ وَغيرُه [مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ (')] .

١١ - حَرَثُنَ هَنَّاذُ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ [نسلين (٢)] عَنْ عُبَيْد الله بن عَمَرَ (٢) عِن عُبَيْد الله بن عَمرَ ابن (٥) عن محمد بن يحيى بن حَبَّانَ (١) عن عَمّة واسع بن حَبَّانَ عن ابن (٥) عَمرَ قَالَ : « رَقِيتُ يَوْمًا عَلَى بَيْتِ حَفْصَةً ، فَرَأَيْتُ النَّبَيَّ صَلِّى اللهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ عَمَرَ قَالَ : « رَقِيتُ يَوْمًا عَلَى بَيْتِ حَفْصَةً ، فَرَأَيْتُ النَّبَيَّ صَلِّى اللهُ عَلَيْه وَسَلَمَ عَلَى حَاجَتِهِ مُسْتَقَبْلَ الشَّامُ مُسْتَذْبِرَ الْكَعْبَةِ » .

[قال أبو عيسى (٢)]: هٰذَا حَدِيثُ حَسَنُ صَعِيحُ (٦).

⁽۱) الزيادة من ع . وابن لهيعة ـ بفتح اللام وكسر الهاء _ هو عبد الله بن لهيعة بن عقبة الفافقي ، أبو عبد الرحمن المصرى القاضى الفقيه ، وهو ثقة صحيح الحدبث ، وقد تسكلم فيه كثيرون نفير حجة من جهة حفظه ، وقد تنبعا كثيرا من حديثه، وتفهمنا كلام العلماء فيه : فترجح لدينا أنه صحيح الحديث ، وأن ماقد بكون في الرواية من الضعف إنما هو ممن فوقه أو ممن دونه ، وقد بخطئ هو كا يخطئ كل عالم وك راو . وروى أبو داود عن أحمد بن حنبل قال : « ومن كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثة وضبطه وإتقانه ؟ » . وقال سفيان الثورى : « عند ابن لهيعة الأصول وعندنا الفروع » . وهذا الحديث الذي أعله الترمذي بابن لهيعة إنما أعله لأنه رواه عن أبي الزبير عن جابر عن أبي قتادة ، وغيره رواه عن مجاهد عن جبر فقظ ، ولا مانع من صحه الروايتين ، كا تراه في كثير من الأحديث ، وايست إحداهما بنافية للأخرى .

⁽٢) الزيادة من ع .

⁽٣) في م «عرو» وهو خطأ .

⁽٤) « حبان » بفتح الحاء المهملة . وضبطت فى بعض الطبعات بالسكسر ، وهو تصحيف وخطأ .

⁽o) فى ب «عن عمر» وهو خطأ ، صحناه فى اسختنا عن نسخ خطية ، وكذلك صححناه عن ع والحديث معروف فى كتب الدنة أنه حديث ان عمر .

⁽٦) الحديث رواه أحمد والبخارى ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه ، كلهم من حديث ابن عمر .

باب إماجاء في (١) النَّهْي عَنِ الْبَوْلِ قَامًا

١٢ - حَرَثُنَ عَلَى بِن حُجْرٍ أَخْبِرِنَا شَرِيكُ عَنِ الْمَقْدَامِ بْنِ شُرَيْحٍ عَن أَبِيهِ عَن عَائِشَة قالت : « مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلِّمَ كَانَ يَبُولُ إلاَّ قَاعِداً (٢)» .

[قال (١)]: وَفِي الْبَابِ عَنْ مُعَرَ، وَبُرَيْدَةَ (٣) [وعبد الرحمن بن حَسَنَةَ (١)]. [قال أبوعيسي (١)]: حَدِيثُ عَائِشَةَ أَحْسَنُ شَيْءً فِي الْبَابِ وَأَصَحُ .

وحديثُ عمرَ إِنَّمَا رُوىَ مِنْ حَدِيثِ عبد الكَرَيم بنِ أَبِي الْمُخَارِقِ عن نافِع عن أَبِي الْمُخَارِقِ عن نافِع عن أَبْنِ عمر عن عمرَ فل: « رَآنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ [وأنا (١)] أَبُولُ قَائِمًا ، فَقَالَ : يَا مُعَرُ ، لاَ تَبُلْ قَائِمًا . فَمَا بُلْتُ قَائِمًا بَعْدُ » .

[قال أبو عيسى (١)]: وإنما رَفَعَ هذا الحديثَ عبدُ الكريمِ بنُ

⁽١) الزيادة من ع

⁽۲) رواه أحمد والنسائي وابن ماجه .

⁽٣) فى م «عن عمرو بن بريدة » وهو خطأ غريب ، صححناه فى نسختنا ، وكذلك هو على الصواب فى سائر الأصول .

⁽٤) الزيادة من ع وهي صيحة ، وحديثه في مسند أحمد (٤: ١٩٦١) وكذلك رواه أبو داود والنسائن وابن ماجه . وقال الحافظ في الفتح (١: ٢٨٢): « هو حديث صحيح ، صححه الدارقطني وغيره » .

أَبِي الْمُخَارِقِ ، وَهُوَ ضَعيف عِنْدَ أَهْلِ الحدِيثِ : ضَعَّفَهُ أَيُّوبُ السِّخْتِيَانِيُّ وَتَكَلِّمَ فِيهِ (١) .

وَرَوَى عُبَيْدُ أَلَيْهِ عِن نَافِعٍ عِنِ أَبْنِ عِمْ قَالَ : قَالَ عَمْ [رضى الله عنه (٢)]: مَا بُلَتُ قَا مُمَا ذُذُ أَسْلَمَتُ (٣) .

وهذا أصحُ مِن حديثُ عبد الكريم. . وحديثُ بُرَيْدَةَ فِي هذا غيرُ مَحْفُوطِ (١)

ومعنى النهى عن البولِ قائمًا: على التَّأْدِيبِ لاَعَلَى التَّحْرِيمِ. وقد رُوى عن عبد الله بنِ مسعودٍ قال: إنَّ مِنَ الجُفاء أَنْ تَبُولَ وَأَنْتَ قَائِمُ (٥).

⁽۱) حديث عمرهذا رواه ابن ماجه (۱: ۲۷) والبيهتي في السنن الكبرى (۱ : ۲۰۲) وأبو أمية عبد الكريم بن أبي المخارق متفق على ضعفه .

⁽۲) الزيادة من ع .

⁽۳) هذا الأثر نقله الهيشمى فى مجمّ الزوائد (۱: ۲۰۳) ونسبه للبزار وقال: « رجاله ثقات »، وقال الحافظ فى الفتح (۱: ۲۸۳): « قد ثبت عن عمر وعلى وزبد بن ثابت وغيرهم أنهم بالوا قياماً، وهو دال على الجواز من غير كراهة إذا أمن الرشاش والله أعلم. ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فى النهى عنه شيء » .

⁽٤) قال العيني في شرح البخاري (٣: ١٣٥): «في قول الترمذي هـذا نظر ، لأن البزار أخرجه بسند صحيح قال : حدثنا نصر بن على حدثنا عبد الله بن داود حدثنا سعيد بن عبيد الله حدثنا عبد الله بن بريدة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من الجفاء أن يبول الرجل قائما». الحديث. وقال : لا أعلم رواه عن ابن بريدة الا سعيد بن عبيد الله » .

قال العلامة المباركفورى: « الترمذى من أعمة هذا الشأن ، فقوله حديث بريدة فى هذا غير محفوظ _ : يعتمد عليه ، وأما إخراج البزار حديثه بسند ظاهره الصحة فلا ينافى كونه غير محفوظ » .

 ⁽٥) هذا الأثر معلق بدون إسناد . قال الشارح : لم أقف على من وصله .

با

الرخصية في ذلك

١٣ - حَدَرَثُونَ هَنَّادُ حَدَثَنَا وَكَيْعُ عَنِ الْأَعْمَشِ عِنِ أَبِي وَائِل عَنْ عَدَالُهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ أَنَى شُبَاطَةً أَ قَوْمٍ فَبَالَ عَلَيْهَ وَسَلَّمَ أَنَى شُبَاطَةً أَ قَوْمٍ فَبَالَ عَلَيْهَا عُذَا يُعْ وَسَلَّمَ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهُ أَنْ عَنْهُ أَنَّ مَ فَذَعَانِي حَتَّى كُنْتُ عِنْدَ عَلَيْهُ أَنَّ مَ فَذَعَانِي حَتَّى كُنْتُ عِنْدَ عَلَيْهِ فَا وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهُ أَنْ اللهُ عَلَيْهُ وَمَلَيْهِ عَلَيْهُ وَمَلَيْهِ عَلَيْهُ وَمَلَيْهِ عَلَى خُفَيْهُ وَاللَّهُ عَنْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ وَمَلْكُ عَلَيْهُ وَمَلْكُ عَلَيْهُ وَمَلِي خُفَيْهُ أَنْ اللَّهُ عَلَيْهُ وَمَلْكُ عَلَيْهُ وَمَلْكُ عَلَيْهُ وَمَلْكُ عَلَيْهُ وَمَلْكُ عَلَيْهُ وَمَلْكُ عَلَيْهُ وَمَلِي عَنْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ وَمَلْكُ عَلَيْهُ وَمُلْكُ عَلَيْهُ وَمَلْكُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ عَلَيْهُ وَمُلْكُ عَلَيْهُ وَمَلْكُ عَلَيْهُ وَمَلْكُ عَلَيْهُ وَمُعَلِي عَلَيْهُ وَمُلْكُ عَلَيْهُ وَمُلْكُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ عَلَيْهُ وَمَلْكُ عَلَيْهُ وَلَا عَلَيْهُ وَمُلْكُ عَلَيْهُ وَلَا لَا لَهُ عَلَيْهُ وَمُلْكُ عَلَيْهُ وَلَا عَلَالِكُ عَلَيْهُ وَلَا عَلَالًا عَلَالَا عَلَيْكُوا عَلَيْهُ وَلَاللَّهُ عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْهُ وَلَا عَلَيْكُوا عَلَالَ عَلَيْكُوا عَلَالَاكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَالَاكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَالَ عَلَيْكُوا عَلَاكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَاكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَاكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُ

قال أبو عيسى : وسمعت (٦) الجَارُودَ يقول : سَمعْتُ وَكِيعِ فَيُداْتُ بِهِذَا الْحَدِيثِ عَنِ الْأَعْشِ ، ثَم قال وكِيع : هذا (٧) أَصَح حَدِيث رُوى الحديثِ عن الأَعْشِ ، ثَم قال وكِيع : هذا (٢) أَصَح حَدِيث رُوى وَي عن النبى صلى الله عليه وسلم في المسح وسمعت أبا عَمَّار الحسينَ بن حُرَيثِ

⁽١) السياطة _ غيم السين _: الكياسة .

⁽٢) بفتح الواو ، وهو الماء الذي يتوضأ يه .

⁽٣) كلة « عنه ، اليست في ع .

⁽٤) ي ب «عقبه» بالإفراد، والصواب مافي سائر الأصول.

⁽٥) الزيادة من ع و ه و ك ونسخة عند س . والحديث رواه احد و نبحارى ومسلم وأبو داود والنسأ لى وابن ماجه ، وقد زعم بعضهم أن جوار البول قائما مسوخ بحديث عائشة الذي سبق في الباب الماضي ، قاله ابن حجر في المنتج (١ : ٢٨٥ : « والصواب أنه غير منسوخ ، والجواب عن حديث عائشة أنه مستند إلى علمها ، فيحمل على ماوقع منه في البيوت ، وأما في غير البيوت فلم تطلع هي عيه ، وقد حفظه حديثة وهو من كبار الصحابة » ، وما فاه هو الحق والصواب .

⁽۲) فی ع «سیعت»

⁽٧) في س «هو»

يقول: سمعت وكيعاً ، فذكر نحوه] .

[قال أبو عيسى (٢)] وَهَ كَذَا رَوَى (٢) منصورٌ وَعُبَيْدَةُ الضَّبِّي عن

أبي وائِلِ عن حُذيفةً مِثْلَ رِوايةِ الأعش.

وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْا نَ وَعَاصِمُ بْنُ بَهْدَلَةَ (') عن أبي وائلٍ عن المغيرة بن شُعبة عن النّبي صلّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّم . وحديثُ أبي وائلٍ عن حُذيفة أصحُ (') .

وَقَدْ رَخُّصَ قُومٌ مِنْ أَهِلِ العَلْمِ فِي البولِ قَائِمًا .

[قال أبو عيسى : وعَبِيدة بن عَمرو السَّلْمَانِيّ رَوَى عنه إبراهيمُ النَّخَعي .

⁽۱) الزيادة من ع .. ومن أول قوله «قال أبو عيسى وسمعت الجارود» إلى هنا لايوجد عند ه ولا ك ، والذي في م «ثم قال وكيع : هو أصح حديث روى عنه عليه السلام » وهذا خطأ واضح ، وما هنا هو الصواب .

⁽۲) الزيادة من ع ·

⁽٣) في ع «رواه» .

⁽٤) في _ « عاصم بن أبي بهدلة » وهو خطأ .

⁽٥) قال الحافظ في الفتح (١: ٣٨٣): « روى ابن ماجه من طريق شعبة أن عاصما رواه له عن أبي وائل عن المغيرة ، قال عاصم: وهذا الأعمش يرويه عن أبي وائل عن حذيفة ، وما حفظه ، يعني أن روايته هي الصواب ، قال شعبة : فسألت عنه منصورا فد ثنيه عن أبي وائل عن حذيفة ، يعني كما قال الأعمش . وقال الترمذي : حديث أبي وائل عن حذيفة أصح ، يعني من حديثه عن المغيرة ، وهو كما قال ، وإن جنح ابن خزيمة إلى تصحيح الروايتين ، لكون حماد بن أبي سليان وافق عاصما على قوله عن المغيرة ، فجاز أن يكون أبو وائل سمعه منهما ، فيصح القولان معاً ، لكن من حيث الترجيح رواية الأعمش ومنصور لا تفاقهما : أصح من رواية عاصم وحماد ، لكونهما في حفظهما مقال » اه بشيء من الاختصار . أقول : والذي رجحه ابن خزيمة هو الصواب ، لأن احتمال الحظأ في الحفظ من عاصم رفعه متابعة حماد له ، كما هو ظاهم، وبعيد أن يتفقا معاً على الحظأ ، والراوي الثقة إذا خيف من خطئه وتابعه غيره من الثقات تأمدت روايته وصحت .

وَعَبِيدة من كبار التابِعِين ، يُرْوَى عن عَبيدة أنه قال : أسلمتُ قَبْلَ وفاة النبى صلى الله عليه وسلم بسنتين . وَعُبَيْدةُ الضَّبَّى صاحبُ إبراهيم : هو عُبيدة بنُ مُعَتِّبٍ (١) الضبى ، و يكنى أبا عبد الكريم (٢)] .

اب إما جاء (٣) في ألاستيّار هند الحاجة

الْكَارِّفُ عَدُّ السَّلَامِ بَنُ حَرَّبِ [الْكَارِّفِي (*) حَدَّثَنَا عبدُ السلام بنُ حَرْبِ [الْكَارِّفِي (*)] عَنِ الْأَعْمَش عَنْ أَنْسٍ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلِّم إِذَا أَرَادَ الْخَاجَةَ لَمْ وَسَلِّم إِذَا أَرَادَ الْخَاجَةَ لَمْ وَسَلِّم إِذَا أَرَادَ الْخَاجَة لَمْ وَسَلِّم فَعُ ثُوْ بَهُ حَتَّى يَدُنُو مِنَ الْأَرْضِ (٢٠) » .

[قال أبو عيسى (٧)]: هَكَذَا رَوَى (٨) نُعَمَّدُ بْنُ رَبِيعة عنِ الأعشِ عن أنس هذا الحديث .

⁽١) « معتب » بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد الناء المثناة المكسورة وآخره باء موحدة ، وفي الأصل « مغيرة » وهو خطأ .

⁽٢) الزيادة من ع . والترمذي يريد بهذا البيان الفرق بين شيخين يخشى من الغلط فيهما ، أحدهما شيخ لابراهيم النخى ، والآخر تلميذ للنخى ، فالأول « عبيدة » بفتح العين الهملة « بن عمرو السلماني » والآخر « عبيدة » بضم العين المهملة « بن معتبالضي » والأول من كبار التابعين الثقات ، والآخر من أتباع التابعين ، وهو سي الحفظ ضعيف الرواية .

⁽٣) الزيادة من ع

⁽٤) « بن سعيد » لم تذكر في ع و ه و ك .

⁽٥) الزيادة من ع . وهو بضم الميم وتخفيف اللام .

⁽٦) رواه الدارى في السنن (١:١٧١) .

⁽V) الزيادة من ع و ه .

⁽A) $\dot{\epsilon}$ $\dot{\epsilon}$ « (واه » وماهنا أحسن .

وَرَوَى وَكِيعِ * وَ [أبو يحيى () الحِمَّانِيُّ عَنِ الأَعْشِ قال قال ابنُ عمر: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ الْخَاجَةَ لَمْ يَرْ فَعَ ثُوْ بَهُ حَتَّى يَدْنُوَ مِنَ الْأَرْضِ () » .

وَكِلاَ الحديثين مُرْسَلُ ، وَيُقال لم يَسمع الأعشُ مِن أَنسِ ولا مِنْ أُحدٍ من أَصْحَابِ النبي صلى الله عليه وسلم وقد نَظَرَ إلى أَنسِ بن مالك ، قال : رَأْيَتُهُ يُصَلِّى . فذكر عنه حِكايةً في الصلاة .

وَالْأَعْمَشُ أَسِمِهِ ﴿ سُلَيْمَا نَنُ مِهْرَانَ (٣) أَبِو محمد الكَاهِلِيُّ ﴾ وهو مولى كَمُهُ (١) . قال الأعمش : كان أَبِي حَمِيلًا ﴿ فَوَرَّتُهُ مَسْرُوقَ .

⁽١) الريادة من ع و « الحانى » بكسر الحاء المهاة وتشديد المج .

 ⁽٣) حديث وكبع رواه أبو داود في السنن (١: ٧) عن وكيم عن الأعمش عن رجل عن ابن عمر ، ثم قال : « رواه عبد السلام بن حرب عن الأعمش عن أنس بن مالك وهو ضعيف » يعني لأن الأعمش لم يسمع من أنس .

⁽٣) «مهران» بكسر الم

⁽٤) يعني : مولى لبني كاهل .

⁽٥) الحميل - بفتح الحاء المهملة - : الذي يحمل من بلده صغيرا ولم يولد في الاسلام ، ومنه قول عمر رصى الله عنه في كتابه إلى شريخ : الحميل لا يورث إلاببينة ، سمى حميلا لأنه يحمل صغيرا من بلاد العدو ولم يولد في الاسلام ، قاله في اللسان، وقال الشارح : «وفي توريثه من أمه التي جاءت معه وقالت إنه هو ابنها : خلاف ، فعند مسروق أنه يرثها ، فاذلك ورث والد الأعمش ، أي جعله وارثا ، وعند الحنفية أنه لا يرث من أمه » . قال عجد بن الحسن في الموطأ (ص ٢٢١) : « أخبرنا مالك أخبرنا بكير بن عبد الله بن الأشج عن سعيد بن المسيب قال : أبي عمر بن الحطاب أن يورث أحدا من الأعاجم إلا من ولد في العرب ، قال عجد : وبهذا نأخذ ، لا يورث الحميل الذي يسبى وتسبى معه امرأة فتقول : هو ولدى ، أو تقول : هو أخى ، أو يفرل : هي أختى ، ولا نسب من الأنساب يورث إلا ببينة إلا الوالد والولد ، فإن ادعى الوائد أنه ابنه وصدقه فهو ابنه ، ولا يحتاج في هذا إلى بينة إلا الوالد والولد ، فإن ادعى الوائد أنه ابنه وصدقه فهو ابنه ، ولا يحتاج في هذا إلى بينة » .

11

[ما جاء (١) في [كراهة (١)] الاستنجاء بالمين

• ١ - مرتن محد بن أبي عمر المَكِنَّيُّ حدثنا سفيان بن عُيينة عن مَعْمَر عن يحيي بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَن يحيي بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَمَنَّ الرَّجُلُ ذَكَرَهُ بِيمِينِهِ ».

وَفِي [هذا (۱)] البابِ عن عائشة ، وَسَلْمَانَ ، وَأَبِي هريرة ، وَسَهْلُ بْنِ حُنَيْفٍ. قال أَبُو عيسى : هذا حَدِيثُ حَسَنُ صَحِيحُ (۲) . وَأَبُو قَتَادَةَ [الأنصارى (۱)] أشمهُ الْخُرِثُ بْنُ رِبْعَى (۱) . والعمل على هذا عند [عَامَّة (۱)] أهمه العلم : كرهوا الاستنجاء بالهين .

⁽١) الزيادة من ع

⁽۲) قال الشارح: وأخرجه الشيخان بلفظ « إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الآناء ، وإذا أنى الحلاء فلا يمس ذكره بيمينه ، ولا يتمسح بيمينه » . أقول : وأما الرواية التي هنا فأخرجها أبو داود (۱:۱۲) من طريق أبان عن يحيي بن أبي كثير . قال المنذرى: « وأخرجه البخارى ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه معاولا ومختصرا » .

⁽٣) « ربى » بكسر الراء وإسكان الباء الموحدة وكسر العين المهملة وتشديد الياء آخر الحروف ،

باب المشتنجاء بالمحارة

١٦ - حرش هَنَّادُ حدثنا أبو مُعاوِية () عن الأعش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد قال: « قيل لِسَلْمَانَ: قَدْ عَلَّمَ كُمْ نَبِيْكُمْ [صلى الله عبد الرحمن بن يزيد قال: « قيل لِسَلْمَانَ: قَدْ عَلَّمَ كُمْ نَبِيْكُمْ [صلى الله عليه وسلم (٢)] كُلَّ شَيْءُ حَتَّى الخُرَاءَةَ ؟ فقال (٣) سَلْمَانُ: أَجَلُ ، نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقَبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلِ (١) ، وَأَنْ (١) نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ ، أَوْ [أَنْ (٢)] نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعِ يَسْتَنْجِي أَحْدُنا بِأَقُلُ مِنْ ثَلَاثَةً أَحْجَارِ ، أَوْ [أَنْ (١)] نَسْتَنْجِي بِرَجِيعِ لِرَجِيعِ السَّمَةِ بِرَجِيعِ اللهِ بِعَظْم (٧) » .

[قال أبو عيسى (٢٠] : وَفِي البابِ عن عائِشة ، وَخُزَ يْمَةَ بن ثابت ، وَجُزَ يْمَةَ بن ثابت ، وَجَابِرٍ ، وَخَلاَّد بنِ السَّائِبِ عن أبيه .

قال أبو عيسى: [و(٢)] حديث سلمان [في هـذا الباب ٢) حديث حَسَنْ عَعِيجٌ .

وهو قول أكثرِ أهلِ العلم من أصحابِ النبي صلى الله عليه وسلم وَمَنْ

⁽۱) في نسخة عند ع زيادة « وهو مجد بن خازم » و «خازم » بالحاء المعجمة .

⁽۲) الزيادة من ع .

⁽۳) في ه « قال » .

⁽٤) في ه «أو بيول».

⁽٥) في ه «أوأن».

⁽٦) الزيادة من ه .

⁽V) فى ب «أو عظم» . والرجيع : هو الروث والعذرة .

بَعْدَهُمْ : رَأُوْا أَن الاستنجاء بالحجارة يُجْزى ، و إِن لم يَسْتَنْجِ بِالمَاء ، إِذَا أَنْـ قَى أَثَرَ الغائط والبول ، وَبِهِ يَقُولُ الثورِيُّ وابن المبارك والشافعيُّ وَأَحمد وإسطَقُ .

باب ما جاء في (١) الاستنجاء بالحجرين

١٧ - مَرَشُنَ هَنّاد وَقُتُدِيهُ (٢) قالا حدثنا وكيع عن إسرائيل عن أبي إسطق عن أبي عُبَيْدَة عن عبد الله قال : ﴿ خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِحَاجَتِهِ ، فَقَالَ : الْتَمِسْ لِي ثَلَاثَةَ أَجْحَارٍ . قَالَ : فَأَتَيْتُهُ بِحَجَرَيْنِ وَسَلَّمَ لِي ثَلَاثَةَ أَجْحَارٍ . قَالَ : فَأَتَيْتُهُ بِحَجَرَيْنِ وَأَنْقَى الرَّوْثَةَ ، وَقَالَ : إِنَّهَا رِكُسْ (٣)» .

[قال أبو عيسى (١)]: وه كُذَا رَوَى قيسُ بن الرَّبيع هذا الحديث

⁽١) الزيادة من ع

⁽٣) هكذا في أكثر الأصول . وهو الصواب ، وقتيبة هو ابن سعيد ، وفي حد قبيصة » بفتح القاف وبالصاد ، بدل « قتيبة » وهو خطأ . وليس في هذه الطبقة من يسمى « قبيصة » إلا قبيصة بن عقبة السوأني ، وهو لم يرو عن وكيع ، وإغاروي عن الجراح والد وكيع ، وكذلك لم يرو عنه أحد من أصحاب الكتب الستة مباشرة إلا البخارى .

⁽٣) الركس _ بكسر الراء واسكان الكاف _ شبيه المعنى بالرجيع . قاله أبو عبيد . وقال الحافظ في الفتح (١ : ٢٠٥) « قيل هي لغة في رجس بالجيم ، ويدل عليه رواية ابن ماجه وابن خزيمة في هذا الحديث ، فانها عندهما بالجيم » .

عن أبي إسلاق عن أبي عُبيدةً عن عبد الله ، نحو حديث إسرائيل .

وَرَوَى مَعْمَرُ وَعَمَّارُ بِنُ رُزَيْقِ (١) عَنْ أَبِي إسحٰق عن علقمة عن عبدالله . وَرَوَى مَعْمَرُ وَعَمَّارُ بِنُ رُزَيْقِ (١) عَنْ أَبِيهِ وَرَوَى زُهير عن أَبِي إسحٰق عن عبد الرحمن بن الأسْــورِ عن أبِيهِ [الأسود بن يزيد (٢)] عن عبد الله .

وَرَوَى زَكْرِيا بِن أَبِي زَائِدَةَ عِن أَبِي إِسطَّق عِن عبد الرحمن بِن يزيد عن الأسود بن يزيد عن عبد الله .

وهذا حديث فيهِ اضطراب .

صرَّتُ محمد بن بشار [العبدى (٣)] حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة (١) عن عَمْرُو بن مُرَّة قال : سألت أبا عُبَيْدَةً بنَ عبد الله : هل تَذْكُرُ مِنْ عبد الله شَيْئًا ؟ قال : لا (٥) .

[قال أبو عيسى (٢)] : سَأَلْتُ عبد الله بنَ عبد الرحمن (١ : أَيُّ الرِّواتَاتِ (١) في هٰذَا [الحديث (٣) عن أبي إسطق أَصَحُ ؟ فلم يَقْض فيه بشيء. وَسَأَلْتُ محمدا (٩) عن هذا ؟ قَلَمْ يَقْضِ فِيهِ بشيء . وَكَأَنَّهُ رَأَى حديث زهيرٍ

⁽١) بتقديم الراء على الزاى وبالتصغير .

⁽٢) الزيادة من نسخة عند 🌙 ومن ه .

⁽٣) الزيادة من ع .

⁽٤) في ع و ه «عن شعبة».

⁽٥) هذا الاسناد مؤخر فى ع و ه فى آخر الباب . وفى ع هنا زيادة نصها: « قال أبو عيسى : وأبو عبيدة لايعرف اسمه » . ولا داعى اليها لأنها تكرار لما سيأتى .

⁽٦) الزيادة من ع و ه .

⁽V) هو أبو عد الدارمي الحافظ صاحب السنن .

 ⁽A) في ع « الروايتين» وهو غير جيد ، فإن الروايات هنا أكثر من ثنتين .

⁽٩) هو عد بن اسميعل البخاري الامام .

عن أبى إسطق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله: أُشبَه ، وَوَضَعَهُ فِي كِتَابِ « الجامع (١) » .

[قال أبو عيسى (٢)] : وَأَصَحُ شَيْ فِي هذا عِنْدِي (٣) حديثُ إسرائيل وقيس عن أبي إسحٰق [عن أبي عُبيدةَ عن عبد الله ، لأن إسرائيل أثبتُ وأحفظُ لحديث أبي اسحٰق [عن أبي هؤلاء . وَتَابَعَهُ على ذلك قَيْسُ بْنُ الرَّبيعِ . وأحفظُ لحديث أبي اسحٰق (٢)] من هؤلاء . وَتَابَعَهُ على ذلك قَيْسُ بْنُ الرَّبيعِ . وأحفظُ لحديث أبي الله عنه عنه الله عنه عنه الله عنه إسرائيل ، لأنه كان يَأْتِي بِهِ أَتُمَ (٥) . أبي إسطٰق إلا لله إله كان يَأْتِي بِهِ أَتُمَ (٥) .

⁽۱) فی ع و ه « كتابه الجامع » ، والكتاب هو « الجامع الصحيح للبخارى » والحديث من رواية زهير في صحيح البخارى في « باب لا يستنجى بروث » انظر فنع البارى (۱: ۲۲٦) . وترجيح البخارى رواية زهير عن أبي اسحق أقوى من ترجيح البرمذى _ فيما سيأتى _ رواية ام ائيل عن أبي اسحق ، ورواية زهير موصولة ، ورواية اسرائيل منفطعة ، لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه عبدالله بن مسعود. وقد أطال الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح البارى (ص ٣٤٦ _ ٣٤٨ طبعة بولاق) في بان طرق الحديث والترجيح بينها حتى أقام الدليل الناصع على صحة مارجحه البخارى. فارجع اليه فانه بحث نفيس دقيق .

⁽٣) الزيادة من ع

⁽٣) هنا في ع زيادة « في هذا الباب » ، وليست بجيدة .

⁽٤) الزيادة من ع و ه وهي ضرورية ، بدونها يفسد معني الكلام .

⁽٥) اسرائيل هو ابن يونس بن أبى اسحق . فأبو اسحق جده لأبيه . وكان كثير الرواية عن جده . قال أخوه عيسى : « كان أصحابنا سفيان وشريك _ وعد قوماً _ إذا اختلفوا في حديث أبى اسحق يجيئون إلى أبى ، فيقول : اذهبوا إلى ابنى اسرائيل ، فهو أروى عنه بنى ، وأتفن لها منى ، هو كان قائد جده » . ويظهر من مجوع الروايات أن هذا الحديث كان عند أبى اسحق بأسانيد متعددة عن عبدالله بن مسعود، ويؤيده رواية البخارى « عن أبى اسحق : ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبدالرحن بن الأسود » الح قال ابن حجر في الفتح : «إنما عدل أبو اسحق عن الرواية عن إلى المن عبدالرابية المناسود » الح قال ابن حجر في الفتح : «إنما عدل أبو اسحق عن الرواية عن

قال أبو عيسى : وزهير في أبي إسطق (١) ليس بذاك (٢) لأن سماعه منه بِآخِرَةٍ (٢) .

[قال: و⁽¹⁾] سمعتُ أحمدَ بن الحسنِ [الترمذيَّ (1)] يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تُباكِي أَنْ لاَ تَسْمَعَهُ (٥)] مِنْ غيرها إِلاَّ حديثَ أبى إسحٰق.

وأبو إسخق اسمه : عَمرو بن عبد الله السَّبِيعِيُّ الْهَمْدَانيُّ .

وأبو عُبيدة بنُ عبد الله بن مسعود لم يَسْمع من أبيه (٢) . وَلا يُعْرَفُ أُسَمُهُ (٧) .

= أبى عبيدة إلى الرواية عن عبد الرحمن مع أن رواية أبى عبيدة أعلى له ... : لكون أبى حبيدة لم يسمع من أبيه على الصحيح فتكون منقطعة ، بخلاف رواية عبد الرحمن فأنها موصولة ... فراد أبى اسحق هنا بقوله : ليس أبو عبيدة ذكره ... أى لست أرويه الآن عن أبى عبيدة ، وإنمها أرويه عن عبد الرحمن » .

⁽۱) في ع «عن أبي اسحق».

⁽۲) في م « بذلك » .

 ⁽٣) مكذا الرواية والضبط الصحيح. قال الشارح: «أى فى آخر عمره ، وفى نسخة قلمية
 حجيحة: با خره » .

⁽٤) الزيادة من ع

⁽۵) فی ب «تسمع» .

⁽٦) في س : « ولم يسمع أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه » .

⁽V) كذلك قال الترمذي . وفي هامش ع مانصه : «سماه مسلم بن الحجاج في الكني بأنه عامر » . وهذا هو الصحيح . انظر التهذيب وغيره من كتب التراجم .

18

مَا جَاءَ فِي (١) كَرَاهِيَةِ مَا يُسْتَنْجَي بِهِ

١٨ - حَرَثُنَ هناد حدثنا حفصُ بنُ غِياَتٍ عن دواد بن أبي هِنْدٍ عن الشَّهُ عِنَّ عن علقمة عن عبد الله بن مسعودٍ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لاَ تَسْتَنْجُوا بِالرَّوْثِ وَلاَ بِالْمَظْامِ ، فَإِنَّهُ زَادُ إِخْوَ اَنِكُمْ مِنَ الْجِنِّ » .

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً ، وَسَلْمَانَ ، وَجَابِرٍ ، وَأَبْنِ مُعَرُّ .

[قال أبو عيسى (٢)]: وَقَدْ رَوَى هذا الحديثَ إِسماعيلُ بن إبراهيم وغيره عن داود بن أبي هند عن الشَّعْبِيِّ عن علقمة عَنْ عبدالله: « أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ (٣) عن داود بن أبي هند عَنِ الشَّعْبِيِّ عن علقمة عَنْ عبدالله: « أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ (٣) صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ الْجُنِّ » الحَديثَ بِطُولِهِ ، فقال (١) الشَّعْبِيُّ : إِنَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لا تَسْتَنْجُوا بِالرَّوْثِ وَلاَ بِالْعِظَامِ فَإِنَّهُ إِنَّهُ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لا تَسْتَنْجُوا بِالرَّوْثِ وَلاَ بِالْعِظَامِ فَإِنَّهُ وَانَّهُ إِنَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لا تَسْتَنْجُوا بِالرَّوْثِ وَلاَ بِالْعِظَامِ فَإِنّهُ وَاللهُ إِنْ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَالَ : « لا تَسْتَنْجُوا بِالرَّوْثُ وَلاَ بِالْعِظَامِ فَإِنّهُ وَاللهُ إِنْ الْعِظَامِ فَإِنّهُ وَاللّهُ إِنْ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاللّهُ اللهُ وَاللّهُ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاللّهُ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاللّهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاللّهُ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاللّهُ اللهُ ا

وَكَأْنَّ رِوايةَ إسماعِيلَ أَصَحُ مِنَ رِوايةِ حفص بن غِياثٍ (٦)

⁽١) الزيادة من ع

⁽۲) الزيادة من ع و ه .

⁽٣) في ع «مع رسول الله».

⁽٤) هكذا ني ع و ه وهو أحسن، وفي ب « وقال » .

⁽⁰⁾ في ع و ه «رسول الله».

⁽٦) رواية اسمعيل بن ابراهيم وهوالمعروف بابن علية : سيرويها المؤلف باسناده فيما يأتى =

والعملُ على هذا الحديث عند أهلِ العلم . وفي الباب عن جابر ، وابن عمر [رضى الله عنهما (١)] .

ا ماجاء في (٢) الاستنجاء بالماء

19 - حَرَّثُونَ قُتَيْبَةٌ ومحمد بن عبد اللك بن أبي الشَّوَارِبِ [البصري (٢)] قالا حدثنا أبو عَوَانَةَ عن قتادة عَنْ مُعَاذَةً (٢) عن عائشة قالت: « مُرُّنَ

= فى كتاب التفسير فى تفسير سورة الأحقاف (٢ : ٢١٩) والفرق بين الطريقين من الشرح) . و كذلك رواها مسلم فى صحيحه (١ : ١٣١) والفرق بين الطريقين أن رواية حفص عن داود بن أبى هند جعل فيها الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فى النهى عن الاستنجاء بالروث والعظام موصولا بذكر ابن مععود ، ورواية ابن علية ومن معه فيها أن هذا القسم مرسل من الشعبي لم يذكر فيه ابن مسعود ، وقد رجح الترمذي هنا رواية ابن علية ، وهوغير جيد ، فان حفص بن غياث ثقة حافظ، والراوى قد يصل الحديث وقد يرسله ، ولم ينفرد حفص بوصل هذا النهى فيما رواه عن داود ، فقد تابعه أيضا عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، وهو ثقة ، فرواه در داود بن أبى هند موصولا ، وهو عند مسلم (١ : ١٣١) في حديث طويل عن ابن مسعود ، قال فيه : هوصولا ، وهو عند مسلم (١ : ١٣١) في حديث طويل عن ابن مسعود ، قال فيه : هو مقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فلا تستنجوا بها فإنها طعام إخوانكم » وهذا يؤيد رواية حفص .

- (١) الزيادة من ع . وقوله « وفى الباب » الح كذا فى جميع الأصول وهو تكرار لما سبق .
 - (٢) الزيادة من ع .
- (٣) هذا هو الصواب ، وفي معاذ » وهو خطأ . ومعاذة هي بنت عبدالله العدوية .

أَزْوَاجَكُنَ أَنْ يَسْتَطَيْبُوا بِالْمَاءِ (') ، فَإِنِّى أَسْتَخْيِمِمْ ، فَإِنَّ ('') رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْعَلُهُ ('')».

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَرِيرِ () بن عبد الله البَجَلِيِّ () ، وأنس ، وأبي هريرة . [قال أبو عيسى ()] : هذا حديث حسن صحيح .

وعليه العمل عند أهل العلم: يختارون الاستنجاء بِالْمَاء ، و إن كان الاستنجاء بِالْمَاء ، و إن كان الاستنجاء بِالحجارة يُجْزِئُ عندهم ، فَإِنْهُمُ ٱستَحبُّوا(٧) الاستنجاء بِالحجارة يُجْزِئُ عندهم ، فَإِنْهُمُ ٱستَحبُّوا(٧) الاستنجاء بالحاء وَرَأُوهُ أَسْتَحبُّوا لاستنجاء بالحاء وَرَأُوهُ أَسْتَحبُّوا لاستنجاء بالحاء وأَهد و إستحق . أَفْضَلَ . وَ بِه يقول سفيان الثورى (٨) وابن المبارك والشافعي وأحمد و إستحق .

17

ماجاء أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إِذا أراد الحاجة أَبْعَدَ فِي اللَّهُ هَبِ

٢٠ – مَرَشَنَا محمد بن بشارٍ حدثنا عبد الوهاب الثَّقَفَى عن محمد

⁽١) الاستطابة والإطابة : كناية عن الاستنجاء ، سمى بها من الطيب . لأنه يطيب جسده بازالة ماعليه من الحبث بالاستنجاء ، أى يطهره . قاله فى النهاية .

⁽٢) كذا في أكثر الأصول ، وفي س « وإن » .

⁽٣) الحديث رواه أحمد والنسائى .

⁽٤) في م « جابر » وهو خطآ .

⁽o) كلة « البجلي » ليست في ع

⁽٦) الزيادة من ع و ه .

⁽V) فى ، « وإنهم يستحبون»، وما هنا أحسن، وهو الذى فى سائر الأصول ونسخة عند ،

⁽A) كلة « الثورى » لم تذكر فى 🕒

بنِ عَرْو عن أَبِي سَلَمَة عن الغيرة بن شعبة قال : «كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَاجَتَهُ فَأَبَعْدَ فَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَاجَتَهُ فَأَبَعْدَ فَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَالِيهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَالِيهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَمْ عَلَيْهِ وَسَلَمْ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَمْ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَلَيْهُ وَسَلَمْ عَلَيْهِ وَسَلَمْ عَلَيْهِ وَسَلَمْ عَلَيْهُ وَسَلَمْ عَلَيْهِ وَسَلَمْ عَلَيْهِ وَسَلَمْ عَلَيْهِ وَسَلَمْ عَلَيْهِ وَسَلَمْ عَلَيْهُ وَسَلَمْ عَلَيْهِ وَسَلَمْ عَلَيْهُ وَسَلَمْ عَلَيْهُ وَسَلَمْ عَلَيْهُ وَسَلَمْ عَلَيْهِ وَسَلَمْ عَلَيْهُ وَسَلَمْ عَلَيْهِ وَسَلَمْ عَلَيْهِ وَسَلَمْ عَلَيْهِ وَسَلَمْ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَسَلَمْ عَلَيْهِ وَسَلَمْ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَسَلَمْ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلِي عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَا

[قال(٢)]: وَفِي الْبَابِ عَن عَبْدَ الرحَمْنَ بَنَ أَبِي قُرَادٍ، وَأَبِي قَتَادَةً ، وَجَابِرٍ ، وَ اللهِ عَن و يحيى بنِ عُبَيْدٍ عَن أَبِيهِ ، وَأَبِي مُوسى ، وابن عباس ، و بلال بن الحرث .

[قال أبو عيسى (٣)]: هذا حديث حسن صحيح.

ويُرْوى (١) عن النبي صلى الله عليه وسلم : ﴿ أَنَّهُ كَأَنَ يَرْ ْتَادُ لِبَوْلِهِ مَكَانًا كَمَا يَرْ ْتَادُ مَنْزِلاً (٥) » .

وَأُبُو سَلَّمَة : اسمه : عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري .

1V __!

مَاجَاء فِي كَرَاهِيَةِ الْبَوْلِ فِي اللَّغْنَسَلِ

٢١ – مَرَشَنَا عَلَيُّ بِن شُجْرِ وَأَحَد بِن محد بِن موسى مَرْدَوَ يُلِّهِ (١)

⁽۱) « المذهب » إما مصدر ميمى ، وإما مكال الذهاب . والأول هو المنقول عن أعل العربية والذى جزم به صاحب النهاية . والحديث رواه أيضا الدارمى وأبو داود والنسائى وابن ماجه .

⁽٢) الزيادة من ع .

⁽٣) الزيادة من ع و ه ونسخة عند ب

⁽٤) في ع و ه «وروى».

⁽٥) « يرتاد لبوله » : أى يُطلب لبوله مكانا لينا لئلا يرجع عليه رشاس بوله . قاله في النهاية ، وهذا الحديث لم أجد من رواه مهذا اللفظ .

⁽٦) كلة «مردويه » ليست في ه . وفي ب « بن مردويه » وهو خطأ ، فان « مردويه » لقب عرف به أحمد بن مجد بن موسى السمسار .

قالا أخبرنا [عبد الله (١)] بن المبارك عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ أَشْعَتْ [بن عبد الله (٢)] عن الحسن عن عبد الله بن مُغَفَّل: « أَنَّ النَّبِيَّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمَ نَهَى أَنْ يَبُولَ الرَّجُلُ فِي مُسْتَحَمَّةِ . وَقَالَ: إِنَّ عَامَّةَ الْوِسُواسِ (٣) مِنْهُ » .

[قال(٢)] وَفِي الْبَابِ عن رجلٍ مِنْ أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم .

قال أبو عيسى : هٰذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ ، لاَ نَعْرِفُهُ مرفوعًا إلا من حديث أَشْعَتُ بن عبد الله . ويقال لَهُ : أَشْعَتُ الْأَعْمَى ''

وقد كَرِه قوم من أَهل العلم البول في المُعْتَسَلِ ، وقالوا : عامة الوسواس منه. وَرَخَّصَ فيه بَعْضُ أَهْلِ العلمِ ، منْهُمُ : ابنُ سيرينَ ، وقيل له : إنه يقال إن عامة الوسواس منه ؟ فقال ، رَبُّنَا اللهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ .

وقال (٥) ابن المبارك: قد وُسِّعَ فى البول فى المغتسَلِ إِذَا جَرَى فيهِ الماء. [قال أبو عيسى (٢)]: حدثنابذلك أحمد بن عَبْدَةَ الْآمُلِيُّ (٢) عَنْ حِبَّانَ (٨) عن (٩) عبد الله بن المبارك.

⁽١) الزيادة من ع و ه .

⁽۲) الزيادة من ع .

⁽٣) الوسواس: يجوز فى الواو الأولى المتح والـكسر، وهو بالـكسر المصدر وبالمتح الاسم. والحديث رواه أحمد وأبو داود والنسائى وابن ماجه. وسكت عنه أبو داود والنذرى. ورواه أيضا الضياء فى المختارة.

⁽٤) أشعث: ثقة . والاسناد صحيح .

⁽٥) في ع «قال» بدون الواو.

⁽٦) الزيادة من ع و ه ونسخة عند ب .

⁽٧) الآملي : بالمد وضم الميم ، نسبة إلى « آمل » مدينة بطبرستان .

⁽٨) حبان : بكسرالحاء المهملة وتشديد الباء الموحدة . وهو ابن موسى بن سوار السلمي.

⁽٩) في ع « بن » بدل « عن » وهو خطأ واضح .

11

مَاجَاء فِي السِّواكِ

٣٧ - حَرَثَنَ أَبُو كُرَيْبِ حَدَثَنَا عَبْدَةُ بن سَلَيَانَ عَن مُحَدِ بنِ عَمْرٍ وَ عن (١) أَبِي سَلَمَة عن أَبِي هُريرةً قال: قال رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلّم: « لَوْلاَ أَنْ أَشُقَ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرُ " مُهُمْ بِالسِّوَ الذِ عِنْدَ كُلِّ صَلاَة » .

[قال أبو عيسى (٢)]: وقد رَوَى هذا الحديثَ محمدُ بن إسحٰق عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عَنْ زيد بن خاند عَنِ النبي صلى الله عليه وسلم.

[وحديث أبى سلمة عن أبى هريرة وزيدِ بن خالد عن النبى صلى الله عليه وسلم (")] كلا هُمَا عندى صحيح ، لأنه قد رُوى مِن غير وجْهِ عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم هذا الحديث . وحديث أبي هريرة إنما صَحَ (ف) لأنه قد رُوى مِن غير وجه .

وَأَمَا مَحْمَد [بن إسمعيل (٥)] فَزَعَمَ أن حديث أَبِي سلمة عن زيد بن خالد أصح .

⁽۱) في ع «بن» بدل «عن» وهو خطأ .

⁽٢) الزيادة من ع و ه .

 ⁽٣) الزيادة من ع و ه ، وهي زيادة ضرورية ، بدونها لا يستقيم الكلام .

⁽٤) كذا فى ع . وهو الصواب . وفى ه « وحديث أبى هريرة إنما صحح» ولا بأس بها . وفى ، « وحديث أبى هريرة أصح » ، وهو خطأ ، لأن الترمذى اختار صحة الحديثين جميعا ، فلا يستقيم أن يرجح أحدهما على الآخر بعد ذلك .

⁽٥) الزيادة من ع . وجيد بن اسمعيل: هو البخارى الامام.

[قال أبو عيسى ()]: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرِ الصِّدِّيقِ، وَعَلِيٍّ، وَعَائِشَةً، وابْنِ عَبَّاسٍ، وَحُدْ ذَيْفَةً ، وزيد بن خالد، وأنس، وعبد الله بن عَمْرو، وابن عمر () ، وأم حَبِيبَة، وَأَبِي أَمَامَةً، وَأَبِي أيوبَ ، وَ تَمَّامِ بْنِ عَبَّاسٍ () ، وعبد الله بن حَنْظَلَة ، وأم سلمة وواثِلة [بن الأَسْقَع ()] وأبي موسى .

⁽١) الزيادة من ع

⁽٢) ابن عمر لم يذكر في ع ، وذكر في ه بعد أم حيية .

⁽٣) تمام: بفتح التاء المثناة وتشديد الميم ، وهو ابن العباس بن عبد المطلب ، أصغر أولاده العشرة ، رأى النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن لم يسمع منه فروايته عنه مرسلة . وحديثه هذا الذي أشار اليه الترمذي رواه أحمد في المسند (رقم ١٨٣٥ ج ١ ص ٢١٤) وفي اسناده أبو على الصيقل الزراد ، وهو مجهول .

⁽٤) الزياد من ع و ه

⁽٥) في ع «يرده». واستن : معناه استعمل السواك، من الاستنان، وهو افتعال من الأسنان. أي يمره عليها .

⁽٦) الحديث رواه أحمد وأبو داود . وتقل فى عون المعبود (١٠:١) عن المنذرى أن النسائى رواه أيضا ، ولم أجده فى سنن النسانى .

19

ياسسا

[ما جاء (۱)] إِذَا أَسْتَيْقَظَ أَحَدُ كُمْ مِن منامه (۲) فَلَا يَعْمِسْ يَدَهُ فِي الإِناءِ حتى يغسِلَها

والله عليه وسلم عن الأوزاعي عن الزهري عن سحيد بن المُستَّةِ وَالله عليه وسلم عن الأوليدُ عن المُستَّبِ وَأَبِي سلمة عن بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري عن سحيد بن المُستَّبِ وَأَبِي سلمة عن أَبِي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا استَيْقَظَ أَحَدُ كُمُ مِنَ اللّيلُ فَلاَ يُدُخِل يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يُفْرِغ عَلَيْهَا مَرَّ تَيْنِ أَوْ ثَلَانًا ، فَإِنّهُ لاَ يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يُفْرِغ عَلَيْهَا مَرَّ تَيْنِ أَوْ ثَلَانًا ، فَإِنّهُ لاَ يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ فِي الْإِنَاء حَتَّى يُفْرِغ عَلَيْهَا مَرَّ تَيْنِ أَوْ ثَلَانًا ، فَإِنّه لاَ يَدُونِي أَنْ بَاتَتْ يَدُهُ فِي الْإِنَاء حَتَّى يُفْرِغ عَلَيْهَا مَرَّ تَيْنِ أَوْ ثَلَانًا ، فَإِنّه لاَ يَدُونِي أَنْ بَاتَتْ يَدُهُ فِي الْإِنَاء حَتَّى يُفْرِغ عَلَيْهَا مَرَّ تَيْنِ أَوْ ثَلَانًا ، فَإِنّه لاَ يَدُونِي أَنْ بَاتَتْ يَدُهُ فِي الْإِنَاء حَتَّى يُفْرِغ عَلَيْهَا مَرَ تَيْنِ أَوْ ثَلَانًا ، وَإِنّه لِهُ إِنْ يَاتَتْ يَدُهُ فِي الْإِنَاء حَتَّى يُفْرِغ عَ عَلَيْهَا مَرَ تَيْنِ أَوْ ثَلَانًا ، وَإِنّهُ بَاتَتْ يَدُهُ فِي الْإِنَاء حَتَّى يُفْرِغ عَلَيْهِ وَلَا يَهُ اللّهِ يَعْمَلُونَ بَاتَتْ يَدُهُ فِي الْإِنَاء حَتَّى يُفُولُ عَلَيْهِ وَلَا يَعْمَلُهُ عَلَيْهِ وَلَا يَعْمُ اللّه عليه وسلم قال اللّه عليه وسلم قال يَوْمِ عَلَيْهَا مَرَّ تَيْنِ أَوْق الْإِنَاء حَتَّى يُفُولُ عَالَيْهَا مَرَّ تَيْنِ أَوْقُ لَا لَاللّهُ اللّه بَالِكُونُ عَلَيْهُ مِنْ اللّهُ اللّه بَالْهُ عَلَيْهُ فَلَوْ عَلَيْهُا مَرَا تَيْنِ فَالْ إِنْ اللّهُ عَلَيْهُ فَالَا عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّه بَاللّهُ اللّه الللّه اللّه الللّه الللّه الللّه الللّه اللّه اللّه اللّه اللّه الللّه اللّه اللّه الللّه اللّه اللّه اللّه اللّه اللّه اللّه اللّه اللّه اللله اللّه اللله الللّه اللّه اللّه اللله الللله اللله اللله ال

وَفِي البابِ عن ابنِ عمر، وجابرٍ، وعائشة .

[قال أبو عيسى: و(٢)] هذا حديث حسن صحيح.

قال الشافعِيُّ : وَأُحِبُ لَكُلِّ مَنِ استيقظ مِن النوم ، فَا زُلةً كَانَتْ أَوْغَيْرَ هَا:

⁽١) الزيادة من ع و ه .

⁽۲) في ب «من نومه» .

⁽٣) الزيادة من ع .

 ⁽٤) هو أحمد بن عبد الرحمن بن بكار بن عبد الملك بن الوليد بن بسر بن أرطاة . وانظر ترحمته في النهذيب (١ : ٢٥) وتاريخ بغداد (٢٤١:٤) .

⁽٥) الحديث رواه أحمد والبخارى ومسلم وأبو داود والنسائق وابن ماجه .

⁽٦) الزيادة من ع و ه .

أَن لا يُدخلَ يَدَهُ فِي وَضُوئِهِ حَتَّى يَغْسِلها . فإنْ أَدخل يده قبل أَنْ يغسِلها كَرِهْتُ ذلك له ، وَلَمْ يُفْسِدْ (١) ذلكَ الْلَاءَ إذا لم يكن عَلَى يده نجاسة .

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلِ : إِذَا أَسْتَيْقَظَ [من النوم (٢)] مِنَ اللَّيْلِ فأدخل (٣) يَدَه فِي وَضُوئِهِ قَبْل أن يغسلها فَأَ مُجَبُ إِلَى اللهُ أن يُهَرِيقَ الماءَ .

وقال إسْطَقُ : إذَا استيقظ من النوء بِالليلِ أَوْ بالنَّهَار (٤) فَلا يُدخل يده في وَضُونُهِ حتى يغسلها .

۲٠

ما جَاء (٢) فِي النَّهُ مِيةِ عِنْدَ الْوُضُوءِ

و ﴿ حَرِيْنَ نَصْرُ بِنَ عَلَى ۗ [الجَهْضَمِيُّ ()] و بِشْرُ بِنَ مُعَادَ الْعَقَدِيُّ () قَالًا حدثنا بشر بن اللَّفَضَّلِ عن عبد الرحمن بن حَرْ مَلَةَ عن أَبِي ثِفَالٍ اللَّرِّيِّ ()

⁽۱) يضم أوله ، من الربعى ، وضبطه العلامة الرفاعى بفتح أوله فجعله من الثلاثى ورفع « الماء » ، وما هنا أحسن وأجود .

 ⁽۲) الزيادة من ع

⁽٣) في ب « وأدخل » ،

⁽٤) في ب « بالديل والنهار » .

⁽٥) بالعين المهملة والقاف المفتوحتين .

⁽٦) « ثفال » بكسر الثاء المثلثة وتخفيف الفاء ، و « المرى » بضم الميم وتشديد الراء المكسورة نسبة إلى « بني مرة » .

عن رَبَاحِ (') بن عبد الرحمن بن أبى سفيان بن حُو يُطِبِ '' عن جَدَّتِهِ عن أبيها قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا وُضُوءَ لِمَنْ لَمَ ' يَذْ كُرِ اُسْمَ اِللهِ عَلَيْهِ ('') » .

[قال (١٤)]: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَـةَ، وَأَبِي سعيد، وَأَبِي هريرة (٥)، وَسَهْلِ بنِ سعد، وأنسِ .

قال أبو عيسى : قال أحمد بن حنبل إ : لا أعلمُ في هذا الباب حديثاً له إسنادٌ جَيدُ (٦) .

وقال إسطق: إنْ تَرَكَ النسميةَ عامدًا أعادَ الوُضوء، وإن (٧) كَانَ ناسِيًا أو مُتَأُوِّلًا: ِأَجزأَهُ .

⁽١) بفتح الراء وتخفيف الباء الموحدة .

⁽٢) حويطب: بضم الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الطاء المهملة .

⁽۳) رواه أيضا ابن ماجه (۱:۱۱) وزاد فى أوله: «لاصلاه لمن لا وضوء له » ونسبه الحافظ فى انتلخيص أيضا (ص ۲۷) إلى أحمد والبزار والدارقطنى والعقيلى والحاكم. ورواه البيهتى فى السنن الكبرى باسنادين (۱:۳۶).

⁽٤) الزيادة من ع

⁽٥) في ه تقديم أبي هريرة على أبي سعيد .

⁽٦) إسناد حديث الباب ، وهو حديث سعيد بن زيد : إسناد جيد حسن ، فأبو ثفال المرى ذكره ابن حبان في الثقات وقال : « في القلب من حديثه هذا ، فانه اختلف فيه عليه » . ورباح بن عبد الرحمن قاضي المدينة ذكره ابن حبان في ثقات أتباع التابعين . وجدّته هي « أسماء بنت سعيد بن زيد » قال الحافظ في التلخيص : « قد ذكرت في الصحابة ، وإن لم يثبت لها صحبة فمثلها لا يسأل عن حالها » . وقال أيضا بعد تخريج ماورد في الباب من الأحاديث : « والظاهر أن جموع الأحاديث يحدث منها قوة تدل على أن له أصلا ، وقال أبو بكر بن أبي شيبة : ثبت لنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله » .

⁽V) في ب « فا_ين » .

قَالَ مُحَمَّدُ [بن إسمعيل (١)] : أحسن شيء في هذا الباب حديث رَبَاحِ ِ بن عبد الرحمن .

قَال أَبُو عيسى : ورَبَاحُ بن عبد الرحمن عن جَدَّته (٢) عن أبيها . وأبوها سَعِيدُ بن زيدِ بن عَمر و بن نُفَيْل .

وَأَبُو ثِفَالِ اللَّهِ مِنْ اسمه « مُمَّامَةُ بن حُصَيْنٍ (٢) » .

وَرَبَاحُ بِنَ عبدالرحمن هو «أبو بكر بن حُو يُطب » مِنْهُمْ مَنْ رَوَى هــــذا الحديث ، فقال « عن أبى بكر بن حُو يُطب » فَنَسَبَهُ إِلَى جَدِّه .

٢٦ - مرتن (١) الحسنُ بن على الْحُاوَانِيُّ حدثنا يزيدُ بن هرون (١) عن يزيد بن عبد الرحمن عن يزيد بن عباض (١) عن أبي ثفال الْمُرِّيِّ عن رَبَاح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حُويْظ عن جدته بنت سعيد بن زيد عن أبيها عن النبي صلى الله عليه وسلم: مثلة (١).

⁽۱) الزيادة من ع و ه

⁽٢) جدته اسمها « أسما. » كما صرح بذلك البيهتي في السنن وابن حجر في التخيص تقلاعنه وعلى الحاكم ، وكذلك سماها في التهذيب والإصابة ، ونقل في الاصابة (٨: ٦ - ٧) أن الدارة طنى روى حديثها في كتاب العلل وجعله من روايتها عن النبي صلى الله عليه وسلم سماعاً منه .

⁽٣) هو « تُعامة بن وائل بن حصين » فنسبه المؤلف إلى جده .

⁽٤) في ع «وحدثنا».

⁽٥) فى سه بشر بن هرون» وهو خطأ ، فانه ليس فى رواة الكتب السنة من هذا اسمه . وإنما هو يزيد بن هرون ، وهو الذى يروى عن يزيد بن عياض ، ويروى عنه الحسن بن على الحلوانى .

⁽٣) يزيد بن دياض هذا ضعيف جدًا ، رماه مالك وابن معين وذيرها بالكذب . وكان الأجدر بالترمذي أن يدع رواية حديثه ، وقد سبق أن رواه باسناد جيد ، لأن عبد الرحمن بن حرملة راوى الاسناد الأول ثقة ، ملا حاجة إلى الانتقال بعده إلى راو آخر غير ثقة .

⁽٧) هذا الاسناد لايوجد في ه ولا ك

۲۱ باب

ما جاء في المُضْمَضَةِ وَالْاسْتِنْشَاقِ

٢٧ — حَرْثُنْ قُتَيْبَةُ [بن سعيد (١)] حدثنا حَمَّادُ بن زيد وَجَرِيرَ عن منصورٍ عن هلال بن يَسَاف (٢) عَنْ سَلَمَةَ بن قَيْسٍ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذَا تُوَضَّأْتَ فَانْتَـثِرْ (٣) ، وَإذَا ٱسْتَجْمَرُ تَ فَأُوْتِر (٤)» .

قال (٥): وَفِي الباب عن عَمَانَ ، وَلَقَيط بْنِ صَبِرَةَ (٢) ، وأبن عباسٍ ، وَالمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ ، وَوَائلِ بْنِ حُجْرٍ (٧) ، وأبي هريرة .

قال أبو عيسى : حَدِيثُ سَلَمَةَ بن قيسٍ حَدِيثٌ حَسَن صحيح . واختَكَفَ أهلُ العلم فيمن تَركُ المضفةَ وَالاستنشاق ، فقالت طائفةُ منهم : إذا تركهما في الوضوء حتى صَلَّى أعاد الصلاة . وَرَأُوْا ذلك فِي الوضوء والجنابة

⁽١) الزيادة من ع

⁽٢) بكسر الياء وتخفيف السين المهملة ، على الأشهر ، ويقان أيضا بفتح الياء ، ويقال « إساف » بكسر الهمزة . وصرح النووى بأنه الأشهر عند أهل اللغة . كا تقله الزبيدى في شرح القاموس . والكن الأشهر عند رواة الحديث «يساف» بكسرالياء.

⁽١٣ قال القاضي أبو بكر بن العربي: « أي أدخل الماء في الأنف. مأخوذ من النثرة ، وهو الأنف » .

⁽٤) الحديث رواه النسائى (١: ٢٧) وابن ماجه (١: ٨٢)، ورواه أحمد فى المسند (٤: ٣١٣ و٣٣٩).

⁽٥) كلة « قال » ليست في ه .

⁽٦) « لقيط » بفتح اللام وكسر الفاف وآخره طاء مهملة . و «صبرة » بفتح الصاد المهملة وكسر الباء الموحدة .

 ⁽٧) بضم الحاء المهملة وإسكان الجيم .

سَوَاءً . وَبِهِ يقولُ انْ أَبِي لَيْلَى ، وعبدُ الله بنُ المباركِ ، وَأَحمدُ ، و إسحٰقُ . وقال أحمدُ : الاستنشاقُ أَوْ كَدُ مِن المضمضة .

قال [أبو عيسى (١)]: وقالت طائفة من أهل العلم: يُعيدُ في الجنابة، ولا يعيد في الوضوء. وهو قول سفيانَ الثَّوْرِيِّ و بعضِ أهل الكوفة.

وقالت طائفة أن لا يعيد في الوضوء ولا في الجنابة ، لأنهما سُنة أن من أن النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا تجب الإعادة على من تركهما في الوضوء ولا في الجنابة . وهو قول مالك والشافعي [في آخِرَةً أن] .

باسب

المضمضة والاستنشاق من كُفٍّ وَاحِدٍ

٢٨ - مَرْشُنَا يحيى بن موسى حدثنا إبراهيم بن موسى [الرَّازِيُّ] حدثنا خالد بن عبد الله بن زيد (٢) قال:

⁽۱۱ الزيادة من ه

⁽٢) في النسخة المطبوعة مم شرح ابن العربي (عن) وهوخطأ لايوافق أي أصل من الأصول.

⁽٣) الزيادة من ع . وفي ـ « مالك والثبافعي وحمهما الله » .

⁽٤) الزيادة من ع .

⁽٥) في م « هو ابن عبد الله » وحذف اسم أبيه في ه .

⁽٦) هو « عبد الله بن زيد بن عاصم بن كعب بن عمرو بن عوف المازنى » وهو غير « عبد الله بن زيد بن عبد ربه بن ثعلبة الحزرجي » صاحب حديث الأذان . ومن زعم أنهما واحد فقد أخطأ .

« رَأَيْتُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفَّ وَاحِدِ ('' ، فَعَلَ ذَيِكَ ثَلَاثًا » .

قال [أبو عيسى (٢)]: وَفِي البابِ عن عبد الله بن عباس.

(١) في جميع الأصول « واحــد » بالتذكير إلا في ــ فان فيها « واحدة » بالتأنيث وأخشى أن يكون هذا من تصرف المسححين في مطبعة بولاق . ومن المستغرب أن عنوان الباب في كل النسخ بما فيها ب «من كف واحد» بالتذكير. والكف يذكر ويؤنث ، كما نقله في عون المعبود (١ : ٦ ٤) عن أبي حاثم السجستاني ، ونقل السيد مرتضى في شرح القاموس عن شيخه ابن الطيب الفاسي قال ، « هي مؤنثة ، وتذكيرها غلط غير معروف ، وإن جوَّزه بعضهم تأويلا . وقال بعض: هي لغة قليلة . فالصواب أنه لا يعرف ، ومالم يعرفه ابن الطيب عرفه غـيره ، والعبرة بالأصول الصحيحة . أما صحيح مسلم فان جميع الأصول التي عندي من مخطوطة ومطبوعة فيها هذا الحديث «كف واحدة» بالتأنيث (انظر طعة بولاق١: ٨٣)، وأما صحيح المخاري فان في النسخة اليونينية (الطبعة السلطانية ١: ٤٩) «كفة واحدة » بالتأنيث فيهما وبحاشيتها « كف واحدة » ورمز لها برمز ابن عساكر ، وكتب بجوارها « قال الأصيلي ، صوابه من كف واحد اه م الفرع » وعندى نسخة أخرى مخطوطة تاریخها سنة ۲۶ وهی مقروءة علی الحافظ ابرهم بن محد الحنجی بشیراز ، وفیها أن رواية ابن عساكر « كف واحد » بالتذكير ، وفي سنن أبي داود في أكثر النسخ « واحدة » بالتأنيث ، وفي بعضها « واحد » بالتذكير ، كما تقله في شرح عون المعبود . وفي سنن النسائي في حديث مبد خير عن على في صفة الوضوء باسنادين « ثم مضمض واستنشق بكف واحد » (٢٧:١) وكذلك هو في نسخة مخطوطة منه صححها محدث المدينة الشيخ عامد السندي . وفي أبي داود في روانة أخرى من حديث عبد خير عن على (١:١)، « فمضمض و نثر من الكف الذي يأخذ فيه» وفي رواية النسائي لهذا الحديث « ثم تمضمض واستنشق ثلاثًا منالكف الذي يأخذيه الماء » (٢٠:١) وكذلك في مخطوطة الشيخ عابد السندي . فكل هذه الأصول الصحيحة تؤيد أن « الكف » يذكر ويؤنث ، وتكون الأصول التي هنا بتذكير كلة « واحد » : صحيحة معتمدة . والحديث رواه أيضا ابن ماحه (١ : ١) .

⁽۲) الزیادة من ع و ہ

قال أبو عيسى : وحديثُ عبد الله بن زيدٍ حسن غريبُ (١) .

وقد رَوَى مَالِكُ وَابِنْ عِينِهَ وَغِيرُ وَاحِدٍ هذا الحَديثَ عَنْ عَرِو بِنْ يَحِي وَلَمْ يَذَكُووا هذا الحَرفَ : « أَنْ النبيّ صلى الله عليه وسلم مَضْمَضَ وَاسْتَنْدَقَ وَلَمْ يَذَكُروا هذا الحَرفَ : « أَنْ النبيّ صلى الله عليه وسلم مَضْمَضَ وَاسْتَنْدَقَ مِنْ كُفّ وَاحِدٍ (٢٠) »، و إنما ذَكَرَهُ خَالِدُ بِنْ عبدالله ، وخالد [بن عبدالله (٢٠) من تَقَة مَافِظٌ عِند أهل الحديث (١٠) .

وقال بعض أهل العلم: المضمضة والاستنشاق من كف واحد (٢) يُجزئ، وقال بعضهم: تَمْرِيقُهُمَا (٥) أَحَبُ إلينا . وقال الشافعي : إِنْ جَمَعَهُما في كف واحد (٢) فَهُو جَائِز "، و إِن فَرَ قهما فهو أحبُ إلينا .

⁽۱) تبین لك مما مضى أن الحدیث رواه البخاری ومسلم وغیرهما من طریق خالد بن عبدالله فهو حدیث صحیح .

⁽۲) فی م « واحدة » .

 ⁽٣) الزيادة من ع

⁽٤) قال اتماضى أبو بكر بن العربى: « إذا انفرد الحافظ بزيادة فهى مسألة من أصول الفقه والصحيح قبولها ووجوب العمل بها ، كما بيناه هناله» أ. وانظر تفصيل القول فى ذلك فى اختصار علوم الحديث لابن كثير وشرحنا عليه (ص ٥٥ ـ ٥٥) . وإيما استغرب الترمذي هذا الحديث لزيادة خالد هذا الحرف . والغرابة لا تنافى الصحة كما هو معروف فى علم المصطلح . وقد قال الترمذي فى كتاب العلل من هذا الكتاب (٢: ٣٤٠ طبعة بولاق) : « ورب حديث إيما يستغرب لزيادة تكون فى الحديث . وإيما تصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه » . فهذا وجه صنعه هنا .

⁽٥) في ه «يفرقهما».

۲۴ باب

ما جاء فِي تَخْليك للَّهُ مَا جاء فِي تَخْليك

٣٩ - حرشن ابن أبي عُمر () حدثنا سه فيان بن عيينة عن عبد الكريم بن أبي المُخارِقِ أبي أُميَّةَ عَنْ حسان بن بلال قال : « رَأَيْتُ عَنْ عَسَان بن بلال قال : « رَأَيْتُ عَنْ عَسَار بْنَ ياسر تَوَضَّأَ فَحَلَّلَ لِحْيَتَهُ ، فَقَيلَ له، أو قال : فَقَلْتُ لَهُ : أَتُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ ، فَقَيلَ له، أو قال : فَقَلْتُ لَهُ : أَتُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ ؟ قال () : وَمَا يَهْ عَلَيه وسلم يُخَلِّلُ عَلَيْ رسول الله صلى الله عليه وسلم يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ) .

• ٣٠ – مَرَثُنَ أَبِي عمر حدثنا سفيان بن عيينة عن سعيد بن أبي عَرُوبَةَ عن قتادة عَنْ حَسَّان بن بِلاَلِ عن عمار عن النبي صلّى الله عليه وسلّم: مِثْلَهُ مِنْ .

⁽۱) هو مجد بن يحيي بن أبى عمر العدنى ــ بالعين والدال المهملتين المفتوحتين . وفي عمر » وهو خطأ .

⁽۲) فی ب « فقال » .

⁽٣) في ع « وقد » وهو يوافق مافي المستدرك .

⁽٤) الحديث رواه ابن ماجه (١: ٥٥) بالاسنادين عن ابن أبي عمر ، ورواه الحاكم في المستدرك (١: ٩: ١) من طريق هرون بن يوسف عن ابن أبي عمر بالاسنادين أيضا . ورواه أبو داود الطيالسي (رقم ٥٤٥) عن سفيان بن عبنية بالاسناد الأول فقط .

قال [أبو عيسى (١)] : وفي الباب عن عثمان (٢) ، وعَائِشَةَ ، وَأُمِّ سلمة ، وأنس ، وابن أبي أُوْفَى ، وأبي أبوب .

قال أبو عيسى : وسمعت إسطق بن منصور يقول : قال أحمد بن حنبل : قال أبو عيسى : وسمعت إسطق بن من حسان بن بلال حديث التَّخْلِيلِ (٣).

وقال محمد بن إسماعيل: أُصَحُّ شيء في هذا الباب حديث عامر بن شقيقٍ عن أبي وائِلٍ عن عُمْانَ .

⁽۱) الزيادة من ع

⁽٣) «عثمان » لم يذكر في هر ولا ك . وفي ـ «وعن عائشة» ، وذكر عثمان هنا جيد ، لأن حديثه سيرويه الترمذي نفسه في هذا الباب .

⁽٣) أما عبد الكرم فانه أبو أمية عبد الكرم بن أبي المخارق البصري ، وهو ضعيف جدا وفي طبقته عبد الكريم بن مالك الجزري أبو سعيد ، وهو ثقة ، وراوي هذا الحديث هو الأول ، أعنى أباأمية ، كما صرح به المؤلف هنا ، وكذلك في اسناد ابن ماجه «عن عبد السكريم أبي أمية » ، وقد تقل الترمذي هنا عن ابن عبينة أن عبد الكريم لم يسمم هذا الحديث من حسان بن بلال ، وكذلك ابن حجر في التهذيب تقل مثله في ترجمة أبي أمية (٣ : ٣٧٧) عنابن عيينة والبخارى . وأما رواية الحاكم في المستدرك ففيها « عن عبد الكريم الجزري » وهذا خطأ ، لمخالفته سائر الروايات الأخرى . وأما الاسناد الثاني _ رواية سعيد عن قتادة _ فانه إسناد صحيح لامطعن فيه ، وقد هل ابن أبي حاتم في كتاب العلل (١: ٣٢) عن أبيه أنه أعله بعلة لا نراها قادحة في محته ، لأنه قال : « لم يحدث بهذا أحد سوى ابن عيبنة عن ابن أبي وروبة » . قال ابن أبي حاتم : «قلت: صحيح ؟ قال : لوكان صحيحا لكان في مصنفات ابن أبي عروبة ، ولم يذكر ابن عيينة في هذا الحديث ؟ وهـ ذا أيضا مما يوهنه » . وآخر السكلام مضطرب ، ولعل صوابه: « ولم يذكر ابن عيينة في هــذا الحديث سماعا » أو نحو هذا . وأعله الحافظ ابن حجر بعلة ضعيفة أيضًا فقال في التلخيص (ص٣١) : « لم يسمعه ابن عيينة من سعيد ، ولا قتادة من حسان » . وهذه دعوى 1 وأبن الدليل عليها ؟ ! ومع ذلك فقد صرح ابن عبينة فيه بالسماع ، في رواية الحاكم في المستدرك : « قال سفيان : وحدثنا سعيد بن أبي عروبة » . ولذلك صحح الحاكم الحديث وأقره الذهبي فلم يتعقبه في تصحيحه .

[قال أبو عيسى (١)] : وقال بهذا أكثر أهل العلم من أصحاب النبيّ صلى الله عليه وسلم وَمَنْ بَعْدَهُمْ : رَأُوْا تَخْلِيلِ اللّحية . وَبِهِ يقول الشّافِعِيُّ . وقال أحمدُ : إنْ سَها عن تَخْلِيلِ اللّحية فهو جائز " .

وقال إسحٰق : إن تركه ناسياً أو مُتَأَوِّلاً أجزأه ، و إن تركه عامداً أعاد .

٣١ - حَرَثُنَ (٢٠) يحيى بن موسى حدثنا عبد الرزاق عن إسرائيل عن عامر بن شـفيق عن أبي وَائِلٍ عن عثمان بن عفان : « أَنَّ النبيّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ » .

[قال أبو عيسى (٢)] : هذا حديث حسن صحيح (١) .

⁽١) الزيادة من ع .

⁽٢) الحديث مقدم في ه قبل قوله « وقال مجد بن اسمعيل » الح .

 ⁽٣) الزيادة من ع و ه .

⁽٤) الحدیث رواه ابن ماجه (۱: ٥٨) وابن الجارود فی النتتی مطولا (ص ٤٣) والحاکم فی الستدرك مطولا أیضا من طریق أحمد بن حنبل (۱: ۱٤۹) وقال: « هذا إسناد صحیح ، قد احتجا _ یعنی البخاری ومسلماً _ بجمیع رواته غیر عاص بن شقیق، ولا أعلم فی عاص بن شقیق طعنا بوجه من الوجوه » . ونسبه الحافظ فی التلخیص (ص ٣١) لابن خزیمة وابن حبان والدارقطنی ، و تقل فی التهذیب (٥: ٦٩) تصحیحه عن ابن خزیمة وابن حبان ، و تقل فیه عن العلل الکبیر للترمذی : « قال عجد : أصح شی، فی التخلیل عندی حدیث عثمان . قلت : إنهم یتکلمون فی هذا ؟ فقال هو حسن » . و عاص بن شقیق ضعفه ابن معین ، وقال النسائی : « لیس به بأس » و ذکره ابن حبان فی الثقات . وقد روی عنه شعبة ، وهو لا یروی إلا عن ثغة .

37

ما جاء [في الكائس الكائس إلى مُوَخّرهِ

٣٧ - صَرَّتُنَ إِسحْق بِن موسى الأنصارِي حدثنا مَعْنُ [بِن عِيسَى الْأَنصارِي حدثنا مَعْنُ [بِن عِيسَى الْقَارُ اللهُ بِن زيد الله بِن زيد الله بِن أنسِ عن عَمْرو بِن يحيى عن أبيهِ عن عبد الله بِن زيد « أَنَّ رَسُولَ ٱللهِ صلى الله عليه وسلم مَسَحَ رَأْسَهُ بِيدَيْهِ ، فَأَقْبَلَ بِهِما وَأَدْبَرَ : بَدَأ بِعَمَ وَاللهُ عليه وسلم مَسَحَ رَأْسَهُ بِيدَيْهِ ، فَأَقْبَلَ بِهِما وَأَدْبَرَ : بَدَأ بِعَمَدَ مِرَاللهِ ، ثُمَّ ذَهَبَ بِهِما إِلَى قَفَاهُ ، ثُمَّ رَدَّهُما [حَتَى رَجَع (')] إِلَى اللَّكَانِ اللَّذِي بَدَأ مِنْهُ ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ (') » .

قال أبوعيسى: وَفِي الباب عن مُعَاوِيَةَ، والمقدَّامِ بنِ مَعْدِى كَرِبَ، وَعَائِشَةَ. قال أبو عيسى: حديثُ عبد الله بن زيد أَصَحُّ شيء فِي البابِ وَأَحْسَنُ. و به يقول الشافعي وأحمد وإسطق.

⁽١) الزيادة من ع **و** ه .

⁽۲) في ب «أن».

⁽٣) الزيادة من س

⁽٤) هذا مختصر من حدیث فی الموطأ روایة یحبی (۱: ۳۹ ــ ٤١) ولفظه هنا موافق لما هناك . وهو فی موطأ مجد بن الحسن (ص ٤٦ ــ ٤٧) مع خلاف فی بعض الألفاظ . والحدیث رواه أیضا أحمد والبخاری ومسلم وأبو داود والنسائی وابن ماجه وغیرهم .

40

باسب

ما جاء أنه يُبدأ بمُؤخّر الرَّأس

٣٣ - مَرْشُ قَتْيَبَة [بن سعيد (١)] حَدَّثَنَا بِشْرِ بن الْفَضَّلِ عَنْ عبد الله بن محد بْنِ عَقْيلٍ عَنِ الرُّبَيِّعِ بِنْتِ مُعَوِّذِ بنِ عَفْرَاء (١): « أَن النبي صلى الله علم مَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّ تَيْنِ: بَدَأً بِمُوَّخَرِ رَأْسِهِ ثُمَّ مِقَدَّمِهِ، وَبِأَذْنَيْهِ عَلَيْهِ وَسلم مَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّ تَيْنِ: بَدَأً بِمُوَّخَرِ رَأْسِهِ ثُمَّ مِقَدَّمِهِ، وَبِأَذْنَيْهِ كُلْتَيْهِمَا: ظَهُورِهِمَا وَبُطُونِهِمَا (١) » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن. وحديث عبد الله بن زيد أَصَحُ منهذا وَأَجْوَدُ إِسْنَاداً (٤) .

وقد ذَهَبَ بعضُ أهل السكوفة إلى هذا الحديث ، منهم وَكِيعُ بن الجَرُّاحِ.

⁽١) الزيادة من ع

⁽۲) « الربيع » بضم الراء وفتح الباء الموحدة وتشد الياء المكسورة . و « معوذ » بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد الواو المكسورة وآخره ذال معجمة . و « عفراء » بفتح العين المهملة وإسكان الفاء . والربيع صحابية أنصارية كانت من المبايعات تحت الشجرة ، وأبوها « معوذ بن الحرث بن رفاعة بن الحرث بن سواد » ونسب إلى أمه عفراء بنت عبيد بن ثعلبة » فاشتهر بذلك .

⁽۳) الحدیث رواه أحمد فی المسند (۲ : ۳۰۸ – ۴۹۳) بأسانید وألفاظ مختلفة . ورواه أبو داود مطولا (۱ : ٤٨) عن مسدد عن بشر ، ورواه ابن ماجه (۱ : ۲۸) وروی الحاکم منه مسح الأذنین فقط (۱ : ۲۰۲) .

⁽٤) حدیث الربیع حدیث صحیح ، و إنما اقتصرِ الترمذی علی تحسینه ذها ! منه إلی أنه یمارض حدیث عبد الله بن زید ، و اکنهما عن حادثتین مختلفتین ، فلاتمارض بینهما =

۲۶ باب

ما جاء أنَّ مَسْحَ الرَّأْسِ مَرَّةٌ

٣٤ - حرش قتيبة حدثنا بَكْرُ بن مُضَرَ عن ابن تَجْلاَنَ عن عبد الله بن محمد بن عَقيل عن الرُّبيّع بِنْتِ مُعَوِّذِ [ابن عَفْرَاء (١)]: ﴿ أَنَّهَا رَأْتِ النبي صلى الله عليه وسلم يتوَضَّأ ، قَالَتْ : مَسَحَ رَأْسَهُ ، وَمَسَحَ مَا أَقْبَلَ مِنْهُ وَمَا أَدْبَرَ ، وَصُدْ غَيْهِ وَأَذْنَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً » .

قال: وَفِي البابِ عن عَلِي ۗ ، وَجَدِّ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفِ [بن عمرو(٢)] . قال أبو عيسى : [و(٣)] حَدِيثُ الرُّبَيِّع حديثُ حسن صيح . وقد رُوى مِن غَيْرِ وَجْه ٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم : ﴿ أَنَّهُ مَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً ﴾ .

⁼ حتى يحتاج إلى الترجيع ، فكان النبي صلى الله عليه وسلم يبدأ بمقدم الرأس ، وكان يبدأ بمؤخره ، وكلّ جئز .

وأما الشارح العلامة المباركيمورى رحمه الله فأنه فهمأن النرمذى حسنه للخلاف في عبدالله بن مجد بن عقيل، وأيس كذلك، ولأن ابن عقيل ثقة، وقد سبق السكلام عليه في الحديث (رقم ٣). وآية ذلك أن النرمذى في الباب الآتى صحح حديث الربيع من طريق ابن عقيل، وهو نفس هذا الحديث برواية أخرى.

⁽۱) الزيادة من ع و در .

⁽٢) الزيادة من ه وك •

⁽٣) الزيادة من ع .

والعملُ على هذا عند أكثر أهل العلم من أُصِحاَبِ النبي صلى الله عليه وسلم وَمَنْ بَعْدَهُمْ . و به ِ يقول جعفر بن محمد ، وسفيانُ الثورِيُّ ، وابنُ المباركِ ، والشافِعِيُّ ، وأحمدُ ، و إسحٰقُ : رَأُوْا مَسْحَ الرَّأْسِ مَرَّةً وَاحِدَةً .

صَرَّتُنَ محمد بن منصور المكيُّ قال: سمعتُ سفيان بن عُييَنْهَ يقول: سأَلْتُ جعفر بن محمد (١) عن مسح الرأسِ: أَيُجْزِئُ مَرَّةً ؟ فقال: إِي وَاللهِ .

77

با

ما جاء أنه يأخذُ لرأسهِ ماء جديداً

وم - حدثنا عَمْرُ و بن خَشْرَمْ أخبرنا عبدُ الله بنُ وَهْبِ حدثنا عَمْرُ و بن الْخُرِثِ عن حَبَّانَ بْنِ وَاسِع (٢) عن أبيه عن عبد الله بن زيد · « أَنَّهُ رَأَى النبي " صلى الله عليه وسلم تَوَضَّا ، وأَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاء غَيْرِ فَضْلِ رَأَى النبي " صلى الله عليه وسلم تَوَضَّا ، وأَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاء غَيْرِ فَضْلِ رَأَى النبي " .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

⁽١) هو جعفر الصادق بن محد بن على بن الحسين بن على بن أبي طالب ، رضى الله عنهم .

⁽٢) حبان: بفتح الحاء المهملة .

⁽٣) في ع «أن النبي».

⁽٤) رواه مسلم مطولا (١ : ٨٣) من طريق ابن وهب ، ورواه أبو داود من طريقه مختصرا (١ : ٤٦ ـ ٤٧) .

وَرَوَى أَبْنُ لِمَيعَةَ هذا الحديثَ عن حَبَّن بن واسع عن أبيه عن عبد الله بن زيد: « أن النبي صلى الله عليه وسلم تَوَضَّا ، وَأَنَّهُ مَسَيَحَ رَأْسَهُ بِمَاء غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ (۱) »

(١) هكذا في ع وهي من أصح الأسول. وفي هر و لا « بما غبر فضل يديه » وفى ب « عماء غير من فضل يديه » . وهذا الموضع من المواضع المشكلة في كناب الترمذي ، وتحقيمه عسير. فإن الترمذي عقد الحلاف في هذا الحرف بين عمرو بن الحرث وبين ابن لهيمة ، فعنده أن رواية كل منهما تحالف الأخرى ، ولذك رحج رواية ابن الحرث ، ويفهم من كلامه أن رواية ابن لهيعة ندل على أن مسج نائس لم يكن عاء جديد ، بل كان بفضل الماء ، أعنى إليال الذي في المدين . ومد العطرب الشراح هنا في ضبط الكامة ، فبعضهم ضطها « بما غير فضل يديه » وحمل (ما » موصولة و « غبر » بفنح الغين والباء ، أي فعلا ماضيا . وأعرب « فضل ، بخر ملا من « ما » الموسولة . وهو تكان شديد . والذي أظه أن سخة الترمذي إما أن تكون « بما غير من فضل بديه » أي بما يتي ، لأن « غير » معناها « و » والغابر : البافي . هذا إذا ثبت في السح حرف « من » ، وإذا ' ينبت كان الراجح « بمياء غبرفضل يديه » وتضبط « غبر » ضم الغين وإسكان لباء ، وهي معني باقي. قاء في اللسال: « وغير كل سيء بفيته» . وهذا كله نضبط برواية عند الترمذي على مافهمه هو من التغاير بين روايبي ابن الحرث وابن لهبعه . وقد أخذ ترمدي في هدا. أوأخراً أحد شبوخه الدين ببه وبين ابن هُجه في الرواية ، وهر م بدكرهم حتى نعرف درجتهم من الضبط والانقان. والصواب أن رواية ابن لهيم كرواية عمر و بن اخرث. فهد رواه الدارمي في سننه (١ : ١٨٠) قالم : « حدثنا يسي بن حسان ثنا ابن لهيعة ثنا حبان بن واسع عن أبيه عن عبد الله بن زيد المازني قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالجحفة ، فتمضمض واسنشق ، ثم غسل وجهه ثلاثًا ، ثم غسل يديه الأناء ثم مسح رأسه، وغسل رجليه حتى أنقاهما، ثم مسح رأسه بماء عيرفضل يديه . قال أبو مجد _ هو الدارمي _ : يريد به تفسير مسح لأول» . هذا نص رواية الدارمي ، وهو إمام ثقة حجة ، وشيخه يحيي بن حسان كان نفة مأمونا علما بالحديث . وقد فهم الدارمي الحديث على وجهه ، وأنه كرواية عمرو بن الحرث ، ولذلك جعل عنوان الباب الذي ذكره فيه «باب : كان رسول الله صلى الله عايه وسلم يأخذ لرأسه ماء جديداً » . ورواه أحمد في المسند (£ : ٣٩ و ٠٠) مرتبي عن موسى بن داود عن ابن لهيعة ،وفيه: « بماء غير فضل يديه » ورواه أيضا مرة ثاللة (س ٤١)عن =

وروایةُ عَمْرِو بن الحُرث عن حَبَّانَ أصح ، لأنه قد رُوىَ من غیر وجه هٰذَا الْخَدِیثُ عن عبد الله بن زید وغیره : « أن النبی صلی الله علیه وسلم أَخَذَ لِرَأْسِهِ مَاءَ جَدِیداً » .

والعملُ على هذا عند أ كثر أهل العلم : رَأُوْا أَن يَأْخَذَ لرأسِهِ ماء جديداً.

41

[ما جاء في(١)] مسح ِ الأذنين ظاهرِهما وباطنِهما

٣٦ - مَرْشُنَا هَنَّادُ حدثنا عبد الله بنُ إدرِيسَ عن [محمد (٢)] بن عَجْلاَنَ عن زيد بن أَسْلَمَ عن عَطَاء بن يَسَارِ عن ابن عباسٍ : « أن النبي صلّى الله عليه وسلّم مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأَذُنَيْهِ : ظَاهِرِ هِمَا وَبَاطِنِهِما (٣) » . قال [أبو عيسى (٢)] : وفي الباب عن الرُّبَيِّغ .

[—]الحسن بن موسى عن ابن لهيمة، قريبا من رواية الدارمى، ورواه مرة رابعة ص ا ٤-٢٤) عن على بن اسحق وعتاب عن ابن المبارك عن ابن لهيمة ، وفيه : « بماء من غير فضل يده » . فظهر لنا من كل هذا أن تمل الترمذي عن ابن لهيمة أن روايته مخالفة لرواية ابن الحرث : تقل غير صواب ، والله أعلم .

⁽۱) الزيادة من ع و ب .

⁽۲) الزيادة من ع

⁽٣) رواه السائي وابن ماجه والحاكم والبيهق وابن حبان، وصححه ابن خزيمة وابن منده .

⁽٤) الزيادة من ع

قال أبو عيسى: [و(١)] حَدِيث ابن عباس حديثُ حسنُ صحيحُ . الوالعملُ على هذا عند أكثر أهل العلم : يَرَوْنَ مَسْحَ الأَذْنَيْن : ظُهُورِهما و بطونهما .

49

باسب

ما جاء أن الأذنين من الرأس

٣٧ - حرَّثْ قُتَيْبَةُ حدثنا حاد بن زيد عن سِـنانِ بن رَبِيعَةً عن شَهُرْ (٢) بن حَوْشَبِ عن أَمَامَةَ قال: « تَوَضَّأَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم فَعَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، وَيَدَيْهِ ثَلَاثًا ، وَمَسَحَ بِرَ أُسِهِ ، وقال: الْأَذُنانِ مِنَ الرأْسِ».

[قال أبو عيسى (٣)] : قال : قتيبةُ قال حمادٌ : لا أدرى، هذا مِنْ قول النبيّ صلى الله عليه وسلم أو مِن قولِ أَبِي أَمَامَةَ ؟

قال: وفي الباب عن أُنَسٍ.

قال أبو عيسى: هذا حديث [حسن (١٤) ، لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَاكَ (٥) الْقَائِمِ (١٠).

⁽١) الزيادة من ع

⁽۲) شهر : بفتح الشين المعجمة وإسكان الهاء .

⁽٣) الزياة مي ع و ه .

⁽٤) الزيادة من ع .

⁽o) في ع «بذلك» .

⁽٦) الحديث رواه أبوداود (١: ٥٠) عنمسدد وقتيبة عن حمادين زيد. وتقلشك ==

والعملُ على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحابِ النبي صلى الله عليه وسلم

= حماد كما نقله الترمذي . ورواه أيضا عن سليان بن حرب عن حماد ، وقال : « قال سلمان بن حرب: يقولهـا أبو أمامة » . ورواه ابن ماجه (١ : ٨٧) عن مجد بن زياد عن حماد من زيد باسناده بلفظ: « أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : لا يحتمل أن تكون كلة « الأذنان من الرأس » مدرجة في الحديث . بل هو نص في أنها من اللفظ النبوي . وقد أطال العلماء البحث في هـــــذه الــــكامة : وهل هي مدرحة من كلام أبي أمامة أو مرفوعة ؟ ورجح كثير منهم الادراج . انظر التلخيص (ص ٣٣) ونصب الراية (١٠:١١ ـ ١٢) والراجح عندي أن الحديث صحيح . فقد روى من غير وجه بأسانيد بعضها حيد ، ويؤيد بعضها بعضا . ونقل الزيلمي في نصب الراية عن كتاب الامام لابن دقيق العيد أنه قال في حديث أبي أمامة : « وهذا الحديث معلول بوجهين: أحدهما الكلام في شهر بن حوشب ، والثاني الشك في رفعه. واكن شهر واثقه أحمد ويحي والعجلي ويعقوب بن شيبة . وسنان بن ربيعة أخرج له البخاري ، وهو وإن كان قد لين فقال ابن عدى : أرجو أنه لا بأس به ، وقال ابن معين : ليس بالقوى ، فالحديث عندنا حسن ، والله أعلم » . ثم نقل عن البيهق في سننه أنه قل: « حديث « الأذنان من الرأس » أشهر إسناد فيه حديث حماد بن زيد عن سنان بن ربيعة عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة ، وكان حماد يشك في رفعه في رواية قتيمة عنه ، فيقول : لا أدرى من قول النبي صلى الله عليه وسلم أو من قول أبي أمامة ؟ . وكان سلمان بن حرب يرويه عن حماد بن زبد ويقول : هو من قول أبي أمامة » . ثم قال الزيامي : « قلت : وقد اختاف فيه على حماد ، فوقفه ابن حرب عنه، ورفعه أبو الربيم ، واختلف أيضا على مسدد عن حماد ، فروى عنه الرفع ، وروى عنه لوقف ، وإذا رفع ثقة حديثا ووقفه آخر ، أو فعلهما شخص واحد في وقتين ــ: ترجيح الرافع ، لأنه أتى بزيادة ، وجوز أن يسمع الرجل حديثا فيفتى به فى وقت وبرفع، في وقت آخر . وهذا ولى من تغليط الراوى » . ثم نقل حديث « الأذنان من الرأس » من حديث عبد الله من زيد مرفوعا من سنن ابن ماجه ، وقل : « هذا أمل إسناد في الباب لاتصاله وثقة رواته » وهو كما قال . ثم نقله من حديث ابن عباس مرفوعا أيضا من سنن الدارقطني من طريق أبي كامل الجحدري عن غندرعن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس . ثم قال : « قال ابن الفطان : إسناده صحيح لاتصاله وثقة رواته ، قال : وأعله الدارقطني بالاضطراب في إسناده ، وقال : إن إسناده وهم وإيماً هومرسل، ثم أخرجه عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن النبي صلى الله =

ومَنْ بَعْدَهُمْ : أَنَّ الْأَذَ نَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ . وَبِهِ يقول سفيانُ الثورِئُ ، وَابنُ الْمُبارِكُ ، والشافِعِيُّ ، وأحمد ، وإسحاقُ .

وقال بعضُ أهل العلم : مَا أَقْبَلَ مِنَ الْأَذُ نَيْنِ فِهَنَ الْوَجْهِ ، وَمَا أَدْبَرَ فِهَنَ الْوَجْهِ ، وَمَا أَدْبَرَ فِهَنَ الرَّأْسِ .

قال إسطق : وَأَخْتَارُ أَنْ يَسْ حَ مُقَدَّمَهُمَا مَعَ الْوَجْهِ (٢) ، وَمُؤَخَّرَ هُمَا مَعَ رَأْسِهِ .

[وقال الشافعيُّ : هَا سُنَّةٌ على حِيَا لِهُمَا : يَمْسَحُهُمَا بَمَاءُ جِدِيدٍ (٣)

= عليه وسلم مرسلا، وتبعه عبد الحق في ذلك ، وقال : إن ابن جريج الذى دار الحديث عليه يروى عنه عن سليان بن موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا، قال : وهذا ليس يقدح فيه ، وما يمنم أن يكون فيه حديثان : مسند ومرسل ، انتهى » . ثم قال الزيلمي : « فانظر كيف أعرس البيهق عن حديث عبد الله بن زيد وحديث ابن عباس هذين ، واشتغل بحديث أبى أمامة ؟ ! وزعم أن إسناده أشهر إسناد لهذا الحديث ، وترك هذين الحديثين وهما أمثل منه !! ومر هنا يظهر تجامله » . وكتب الحافظ ابن حجر بخطه على نسخة نصب الراية المحفوظة بدار الكتب المصرية مانصه : « البيهق إنما قال إن حديث أبى أمامة أشهرها ، ولا يلزم من الشهرة الموجودة في حديث كون حديث ابن عباس وابن زيد أمثل منه فلا يلزم منه الشهرة الموجودة في حديث أبى أمامة » وهذا من الحافظ تكلف واضح في الدفاع عن البيهق ، ولكن يفهم منه أنه موافق على صحة حديثي ابن عباس وعبدالله بن زيد . والذي قاله الزيلمي دقيق مطابق للقواعد الصحيحة عند علماء هذا الفن .

⁽۱) لم يذكر «والثانعي» في هـ و ك .

⁽۲) في ه و ك «معوجهه».

⁽٣) الزيادة من ع .

باب الأصابع [ما جاء (١) في تَخْلِيلِ الأصابع

٣٨ - صرَّتْنَ قتيبة وَهَنَّادُ قالا حدثنا وَكيع عن سفيانَ عن أبي هاشم عن عن عن الله عليه وسلم:
 عن عاصم بْنِ لَقيط بْنِ صَبِرَة (٢) عن أُبِيهِ قال : قال النبي (٣) صلى الله عليه وسلم:
 ﴿ إِذَا تَوَضَّأْتَ خَلَلِ الْأُصابِعَ ﴾ .

قال (١) : وفي البابِ عَنِ أبن عَبَّاسٍ ، وَالْمُسَتَوْرِدِ ، وَهُوَ (٥) أَبْنُ شَدَّادٍ الفَهْرِيُّ ، وأبي أيوب الانصارِيِّ .

قال أبو عيسى : هذا حَدِيثُ حسنُ صَحِيحُ (٧) .

⁽١) الزيادة من ع .

 ⁽۲) « لقيط » : بفتح اللام وكسر الفاف ، و « صبرة » : بفتح الصاد المهملة وكسر
 الباء الموحدة وفتح الراء .

⁽٣) في ع «رسول الله».

⁽٤) كلة « قال » ليست في هر و ك .

⁽٥) في ع « هو » بدون حرف العطف .

 ⁽٦) قوله « وهو ابن شداد الفهرى » ليس فى ه و ك .

⁽۷) الحدیث رواه أحمد (٤: ۳۳) عن وکیع ، ورواه أبو داود مطولا (۱: ٤ه – ٥٠) ، ورواه النسائی (۱: ۳۰ – ۳۱) وابن ماجه (۱: ۷۸) کلاهما بلفظ « أسبخ الوضوء وخلل بین الأصابع » ، ورواه الحاکم (۱: ۷۱) ، ورواه ابخارود مطولا بأسانید متعددة وصححه ، ورواه مختصرا (۱: ۲۱۲) ، ورواه ابخارود (ص ۲۱) والبیهتی (۱: ۱۵ و ۲۷) ونسبه الشارح أیضا لابن خزیمة وابن حبان ، وقال : « وصححه البغوی وابن القطان » ، ورواه ابن حجر فی الاصابة فی ترجمة لقبط (۲: ۸) باسناده من طریق الفضل بن دکین عن الثوری ، وقال : « هذا حدیث صحیح » ،

والعمل على هذا عند أهل العلم : أَنَّهُ يُخَلِّلُ أَصَابِعِ رَجَلِيهِ فِي الوضوء . و به يقول أحمد و إسطق . وقال إسطق : يُخَلِّلُ أَصَابِع يديه ورجليه فِي الوضوء . وَأَبُو هَاشِمِ إُسمه « إِسْمَاعِيلُ بْنُ كَثِيرِ الْلَكِّينَ (١) » .

٣٩ - حَرَشْنَ إِبْرَاهِمُ بِن سَعِيدٍ [هو (٢)] الْجَوْهَرِئُ (٣) حدثنا سَعَدُ (١) بنُ عبدِ الحميدِ بن جعفر حدثنا عبد الرحمن بن أبى الزِّنَادِ عن موسى بن عُقْبَةَ عن صالح مَوْ لَى التَّوْأَمَةِ عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « إِذَا تُوَضَّأْتَ كَغَلَّلْ بَيْنَ أَصَابِعِ يَدَ يُكَ وَرِجْلَيْكَ » .

قال [أبو عيسى (٥)]: هذا حديث حسن عَريب (٦).

• ٤ - حَرِّثْنَ قَتْبَةَ حَدَثْنَا أَبْنُ لِهَيْعَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَمْرُو (٧) عَنْ أَبِي عَبْدُ الرَّحْنُ الْخُبُلِيِّ (٨) عَنْ الْمُشْتَوْرِدِ بْنِ شَدَّادٍ الْفَهْرِيِّ قال: « رَأَيْتُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم إذَا تَوَضَّأَ دَلَكَ (٩) أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ بِخِنْصَرَهِ » .

⁽۱) كلة « المكي » ليست في 🛭 و ك .

⁽٢) الزيادة من ب

⁽٣) قوله « هو الجوهري » ليس في ه و ك .

⁽٤) في ع «سعيد» وهو خطأ .

⁽٥) الزيادة من ع و ه .

⁽٦) فى س « غريب حسن » . والحديث رواه ابن ماجه (١ : ٧٧) عن إبراهيم سعيد شيخ النرمذى بهذا الإسناد ، ولفظه : « إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء واجعل الماء بين أصابع يديك ورجليك » . والحديث فى إسناده صالح مولى التوأمة ، وقد اختلط فى آخر عمره ، ولكن موسى بن عقبة سمع منه قبل اختلاطه ، ولذلك حسنه البخارى كما نقل الحافظ فى التلخيص (ص ٣٤) .

⁽V) في ع «عر» وهو خطأ .

⁽٨) « الحبلي » بالحاء المهملة والباء الموحدة المضمومتين .

⁽٩) فى ۔ « يخلل » وما هنا هو الموافق لسائر الأصول ، وهو أصح ، لأن الحافظ تقل فى التخليص (ص ٣٤) أن « يخلل » رواية ابن ماجه .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن ((۱) غريب لانعرفه (۲) إلا من حديث ابن لِهَيعَة (۳) .

71

باسب

ما جاء: « وَ يُلْ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ »

حَرَثُ قتيبة فال حدثنا عبد العزيز بن محمد عن سُهيَلِ بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « وَ يُلْ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّار » .

قال(١٤): وَ فِي الْبَابِ عن عبد الله بن عمْرٍ و ، وعائشة ، وجابر ، وعبد الله

⁽۱) كلة «حسن» ليست في هر و ك .

⁽٢) في ب «حتى لا نعرفه » وكلة «حتى » لا موضع لهما هنا .

⁽٣) الحديث رواه أحمد (: : ٢٢٩) بثلاثة أسانيد ، وأبو داود (١ : ٧٥) وابن ماجه (١ : ٧٨) كلهم من طريق ابن لهيعة . وقد صرح الترمذي بانفراده به ، ولا كنه ليس كذلك ، فقد قال الحافظ في التلخيص (ص ٣٤) : « تابعه الليث بن سعد وعمرو بن الحرث ، أخرجه البيهتي وأبو شر الدولابي والدارقطني في غرائب مالك من طريق ابن وهب عن الثلاثة ، وصححه ان القطان » . ورواه أيضا ابن عبد الحكم في فتوح مصر (ص ٢٦١ طبعة ليدن سنة ١٩٢٠) من طريق ابن لهيعة .

⁽٤) كلة « قال » ليست في ه و ك .

بن الحرث هو ابن (۱) جَرْءُ الرُّبَيْدِيُّ (۲) ، وَمُعَيْقِيبِ (۱) ، وَخَالِد بْنِ الْوَلِيدِ ، وَمُعَيْقِيبِ (۱) ، وَخَالِد بْنِ الْوَلِيدِ ، وَشُرَحْبِيلَ بْنِ حَسَنَةً (۱) ، وَعَمْرِ و بن العاصِ (۱) ، و يزيدَ بن أبي سُفْيانَ . قال أبو عيسى : حديثُ أبي هريرة حديث حسن صحيح (۱) . وقد رُويَ (۷) عن النبيّ صلى الله عليه وسلم أنه قال : « وَيْلُ لِلْأَعْقَابِ وَبْطُونِ الْأَقْدَامِ مِنَ النّارِ (۱) » .

⁽۱) في ع « وابن » وهو خطأ واضع .

⁽۲) « جزء » بفتح الجيم وإسكان الزاى ، و « الزبيدى » بضم الراى وفتح الموحدة . وكلة « الزبيدى » ايست فى ع وقوله « هو ابن جزء الزبيدى » ليس فى ه و ك

⁽٣) « معيقيب » ضم الميم وفتح أعين المهملة وقبل القاف وبعدها باءان مثناتان . ، وهو معيقيب بن خالد بن الوايد » وهو خطأ.

⁽٤) « شرحبيل » بضم الشين المعجمة وفتح الراء وإسكان الحاء المهملة ، وهو شرحبيل بن عبد الله بن المطاع . و « حسة » بحاء وسين مهملتين مفتوحتين _ : قيل إنها أمه ، وقيل إنها تبنته هو وأخاه عبد الرحمن .

⁽٥) في ب « العاصي » .

⁽٦) رواه البخاري ومسلم والنسأني وابن ماجه .

⁽V) في ع و ه «وروى».

⁽۸) قال المنذرى في التربيب (۱۰:۱۰): « هذا الحديث الذي أشار إليه الترمذي رواه الطبراني في الكبير وابن خزيمة في صحيحه من حديث عبدالله بن الحارث بن جزء الزبيدي مرفوعا، ورواه أحمد موقوفا عبيه». وكذلك نسبه الهيشي في مجمع الزوائد (١:٠٠٠) إلى الطبراني مرفوعا وأحمد موقوفا. ولكن الحديث في مسند أحمد (٤:١٩١) في موضعين من طريق ابن لهيعة عن حيوة بن شريح عن عقبة بن مسلم عن عبد الله بن الحرث فال: « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم » وهذا إسناد صحيح، وكذلك رواه البهق في السنن الكبرى (١:٧٠) من طريق يحيي بن بكير عن اللبث عن حيوة عن عقبة بن مسلم، وكذلك رواه ابن عبد الحكم في فتوح مصر (ص ٢٩٩) من طريق اليث بن سعد وابن لهيعة ونافع بن يزيد في فتوح مصر (ص ٢٩٩) من طريق الليث بن سعد وابن لهيعة ونافع بن يزيد

قال: (١) وَفَقُهُ هٰذَا الحديثِ: أَنَّهُ لا يجوزُ المسح على القدمين إذا لم يَكُنْ عليهما خُفَّانِ أُوجَوْرَ بَانِ (٢).

77

ما جاء في الوضوء مَرَّةً مَرَّةً

حَرَثُنَ أَبُو كُرَيْبِ وهنادُ وقتيبةُ قالوا حدثنا وكييع عن سُفيانَ
 ع قال] (**) : وحدثنا محمد بن بَشَّارٍ حدثنا يحيى بن سَعِيدٍ قال حدثنا سفيانُ (**) عن زيدِ بنِ أَسْلَمَ عن عَطَاءِ بنِ يَسَّارٍ عن أَبْنِ عباس : « أَنَّ النبي صلى الله عليه وسلم تَوَضَّا مَرَّةً مَرَّةً *
 عليه وسلم تَوَضَّا مَرَّةً مَرَّةً *

قال أبوعيسى (٢): وفى الباب عن عُمَرَ ، وجابرٍ (٧)، وَبُرَ يْدَةَ ، وَأَبِيرَا فِع ، وَابْنِ الْفَاكِهِ (٨) .

⁽١) كلة « قال » ليست في ه و ك .

 ⁽۲) فى ت «خفين أو جوربين » وهو لحن .

⁽٣) زيادة « ح » من ع و ه وزيادة « قال » من ع

⁽٤) في ب « عن سفيان » . وسفيان هو الثوري .

⁽٥) الحديث رواه أحمد والبخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

⁽٦) قوله « قال أبو عيسى » ليس في ه .

⁽V) في ع «عن جابر وعمر » .

⁽٨) ابن الفاكه هو : سبرة _ بفتح السين المهملة وإسكان الباء الموحدة _بن الفاكه . =

قال [أبو عيسى ()]: وحديث () ابنِ عباسٍ أحسنُ شيء في هذا الباب وَأَصَحَ .

وَرَوَى رِشْدِينُ بنُ سَعْد (٣) وغيره هذا الحديث عن الضَّحَّاكِ بن شُرَحْبِيلَ عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الْخَطَّابِ: «أُنَّ النبي صلى الله عليه وسلم تُوضًا مُرَّةً مُرَّةً » .

قال (٤) : وليس هذا بشيء (٥) . والصحيحُ ما رَوى ابنُ عَجْلاَنَ ، وَهِشَامُ بِنُ سَعْدِ (٢) ، وسفيانُ التَّوْرِئُ ، وعبدُ العزيز بنُ محمد عن زيد بن أَسْلَمَ عن عن عطاء بن يَسَارٍ عن ابن عباسٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم .

⁼ وحدیثه رواه البغوی فی معجمه ، کما ذکره العینی فی شرح البخاری (ج ۳ ص ۲) وفی اسناده عدی بن انفضل التیمی ، وهو ضعیف جدا.

⁽۱) الزيادة من ع و ه .

⁽۲) في ه « حديث » بدون و و العطف .

⁽٣) « رشدين » بكسر الراء وإسكان النمين المعجمة وكسر الدال .

⁽٤) كلية « قال » ليست في ه

⁽o) رواية رشدين التى أشار إليها الترمذى رواها ابن ماجه (١ : ٨٣) وإسنادها ضعيف، لضعف رشدين بن سعد . ولكن الشارح أشار إلى أن ابن لهيعة رواها أيضا عن الضحاك، ولم أطلع عليها ، فان ثبت هذا صح إسنادها ، لأن ابن لهيعة ثقة.

⁽٦) في ع « هشام بن سعيد » وهو خطأ .

Sep do

ما جاء في الوضوء مَرَّ تَيْنِ مَرَّ تَيْنِ

٣٤ - حرَّثُنَ أَبُوكُرَيْبِ وَمحدُ بِنُ رَافِعِ قالاً حدثنا زيد بِنُ حُباَبِ (١) عن عبد الرحمن بِن ثابت بِن أَوْبانَ قال : حدّ ثنى عبدُ الله بِنُ الْفَصْلِ عن عبد الرحمن بْنِ هُو وْزَ [هو (٢)] الأَعْرَجُ عن أبي هريرة : « أن النبي صلى الله عليه وَسلم تَوَضَّا مَرَّ تَيْنِ مَرَّ تَيْنِ (٣) » .

[قال أبو عيسى: وفي الباب عن حَبر (٢)] .

⁽١) « حباب » بصم الحاء المهملة و تحفيف اباء الموحدة وآخره موحدة أيضا .

⁽٢) الزيادة من ع

⁽٣) الحديث رواه أبو داود (١: ٢٥) عن أبى كريب محمد بن العلاء ، ورواه البيهق (٣) الحديث رواه أبو داود (١: ٧٩) من طريق الحسن بن على بن عفان العامري ، كلاها عن زيد بن الحباب. ورواه ابن الجارود (ص ٤٣) عن مجد بن يحيي عن عبد الله بن صالح العجلي عن عبد الرحمن بن ثابت .

⁽٤) كتب العلامة الشيخ أحمد الرفاعى بخطه بحاشية نسخته عند قوله «حسن غريب » مانصه: « ماهنا متعلق بالحديث ، وما بعده بالإسناد ، ولايلزم من غرابة الحديث غرابة الإسناد ولا عكسه . وإيضاحه في مصطلح الحديث » .

وهذا غير جيد ، لأن المآن معروف من غير هذا الإِسناد ، وإنما الغرابة في الإِسناد=

قال أبو عيسى : [وقد رَوَى هَمَّامٌ عن عَامِرِ الأَحْوَلِ عن عطاءً] عن أبي هريرة (١) أن النبيَّ صلى الله عليه وسلم تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا » .

37

با

ما جاء في الوضوء ثلاثًا ثلاثًا

عن أبي إسحٰق عن أبي حَيَّة (٢) عن على : «أن النبي صلى الله عليه وسلم وَضاً ثَلَاثاً ثَلَاثاً ثَلَاثاً ثَلَاثاً ثَلَاثاً ثَلَاثاً ثَلَاثاً "
. «

و الم عن الله عليه وسلم و الله عليه و الله و الله عليه و الله و الله عليه و الله و

= حيث انفرد به ابن ثوبان، تم صحح الترمذى الإسناد نفسه ، ولامنافاة بين الغرابة والصحة . وفي هذا الموضع في جميع الأصول : « وفي الباب عن جبر » . حتى في نسخه ع مع أنه سبق ذلك من قبل فيها . والصوا بحذفه إذا أثبتنا الأول ، أو حذف الأول الأول وإثبات الثاني .

- (۱) هذا نص مانی ع . وفی باقی الأصول « وقد روی عن أبی هریرة » وحدیث أبی هریرة من روایة همام عن عامل رواه أحمد فی المسند (رقم ۲۰۸۰ ج ۲ ص ۲۶۸) و إسسناده صحیح . ولأبی هریرة حدیث آخر فی الباب عند ابن ماجه (۱:۳۲) من طریق میمول بن مهران عن عائشـــة و أبی هریرة . و إسسناده صحیح أیضا .
- (٢) « حية » بفتح الحاء المهملة وتشديد الياء المثناة التحتية . وأبو حيــة هو ابن قيس الوادعى الهمدانى الحارفي ، وهو ثقة ، ولا يعرف اسمه .
- (٣) الحديث رواه أيضا أبو داود والنسآنى وابن ماجه ، وإسناده صحيح ، وسيأتى مطولا برقم (٤٨) .

قال أبوعيسى (١) : وَ فِي الْبَابِ عَنْ عُمْانَ ، وعائشة (٢) والرُّبَيِّعِ ، وَأَبْنِ عُمَرَ ، وَأَبِي أَمَامَةً ، وَأَبِي رَافِعٍ ، وعبدالله بن عَمْرو ، ومعاوية ، وَأَبِي هريرة ، وجابر ، وعبد الله بن زيد ، وَأَبَيِّ [بن كعب (٢)] .

قال أبو عيسى : حديثُ على أَحْسَنُ شَيْء في هذا الباب وَأَصَحُ ، [لأنه قد رُوى من غير وجه عن على وضوان الله عليه (١)] .

والعملُ على هذا عند عَامَّة أهل العلم : أَنَّ الْوُضُوءَ يُجُزِّى ۚ مَرَّةً [مرةً (°)] ، وَمَرَّ تَيْنِ (°) أَفْضَلُ ُ . وَأَفْضَلُهُ ثَلَاثُ . وَلَيْسَ بَعْدَهُ شَيْءٍ .

وقال ابن الْمَبَارَكِ: لاَ آمَنُ إِذَا زَادَ فِي الوضوء على الثَّلَاثِ أَنْ يَأْثَمَ . وقال أحمدُ و إسحٰقُ : لاَ يزِيدُ على الثلاث إلا رَجُلُ مُبْتَلًى .

⁽١) « قال أبو عيسي » لم ينكر في هر و ك .

⁽٢) عائشة ذكرت في هـ و ك بعد ابن عمر ، وفي ـ بعد أبي أمامة .

⁽٣) الزياده من ع . وفى هر و ك « وأبى ذر » بدلا من أبى بن كعب ، وهو خطأ ، وبؤيد أن الصدواب ما هنا أن الشدوكانى فى نيل الأوطار نقاله عن الترمذى كما هنا .

⁽٤) الزيادة من ع

⁽٥) الزيادة من ع و ه .

⁽٦) كذا في حميع الأصول ، وهوجائر : أن يكون معطود على ما قبله ، ولسكن الأولى أن يكون مبتدأ مرفوعاً .

40

باسب

ماجاء (١) في الودنوء مرةً ومرتين وثلاثاً

و و حريث إسماعيل بنُ موسى الْفَزَارِئُ حدثنا شَرِيكُ عن ثابت بن أبي صَفِيَّةَ قال : قُلْتُ لأبي جعفر : حدَّثَكَ جَابِر أَن النبي صلى الله عليه وسلم تُوضًا مَرَّةً مَرَّةً ، وَمَرَّ تَيْنِ مَرَّ تَيْنِ ، وَثَلَاثاً ثَلَاثاً ثَلَاثاً "؟ قال : نَعَمْ » .

73 — قال أبو عيسى : وَرَوَى وَكِيعٌ مِذَا الحِديثُ عَن ثابت بن أبي صَفِيَّةً قال : قلتُ لِأَبِي جَفِر : حَدَّثَكَ جَابِرٌ : « أَن النبيَّ صلى الله عليه وسلم تَوَضَّا مَرَّةً مَرَّةً " ؟ فال نَعَمْ (١) » . [و(٥)] حدثنا بذلك هَنَّادُ وقتيبةُ . قالا : حدثنا وكيع عن ثابت [بْنِ أَبِي صَفِيَّة (١)] .

[قال أبو عيسى (٥)] وهذا أُصَحَ من حديث شَريكِ ، لأنهُ قد رُوى

⁽١) الزيادة من ع و ه .

⁽٢) رواه أيضا ابن ماجه من طريق شريك (١ : ٨٣) .

⁽٣) في م « توضأ بعد وضوئه مرة مرة » وزيادة « بعد وضوئه » خطأ صرف ، لا معي لهما في المكلام ، وابست في الأصول الصحيحة .

⁽٤) الفرق بين رواية وكيم ورواية شريك أن وكيما ذكر الوضوء مرة مرة ، وشريكا ذكره بالثلاثة الأحوال .

⁽٥) الزيادة من ع

⁽٦) الزيادة من ب

من غَيْرِ وَجْهِ هذا عن ثابت نَحْوَ رواية وَكَيعٍ وَشَرِيكٌ كَثَيْرُ الغلط (١) و ثابِتُ بنُ أَبِي صَفِيَّةً هُوَ « أَبُو حَمْزَةَ الثُمُّ التُّ " .

۳۶ باب

[ماجاء (٣)] فيمن يتوضأُ (١) بعض وضو ئه مرتين و بعضة ثلاثاً

٧٤ - حرَّث [محدُ (٣)] بنُ أَبِي عُمر حدثنا سفيانُ بن عُييْنَة عن عَمْرِ و بن يحيى عن أُبِيهِ عن عبد الله بن زيد «أن النبيّ صلى الله عليه وسلم تَوَضَّأ : فَعَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، وَعَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّ تَيْنِ مَرَّ تَيْنِ مَرَّ تَيْنِ ، وَمَسَحَ بِرَ أُسِهِ ، وَعَسَلَ رِجُليْهِ [مرتين (٥)] .

⁽۱) شريك هو ابن عبد الله النخى الكوفى القاضى ، وهو ثقة مأمون كما قال ابن سعد . والحطأ لا يأمن منه إنسان ، ولكن زيادة الثقة مقبولة ، وإنما نلجأ إلى الترجيح بين الثقات إذا خالف بعضهم بعضا ، أما إذا زاد أحدهم شيئا لم يروه الآخر ، ولم يكن بين الروايتين تعارض : فلا موضع للترجيح ، بل نقبل الزائد ، إذ هو بمثابة حديث آخر رواه الثقة .

 ⁽۲) « الثمالى » بضم الثاء المثلثة وتخفيف المي ، نسبة الى « ثمالة » بطن من الأزد .
 وثابت هذا ضعيف الحديث .

⁽٣) الزيادة من ع .

⁽٤) في ه و ك «توضأ».

⁽o) الزيادة تقلها الشارح من «نسخة قلمية عتيقة صحيحة » كما وصفها بذلك .

قال أبو عيسى : [و(١)] هذا حديث حسن تَحييح (١) . وقد ذُكرَ في غير حديث ِ « أَن النبي َ صلى الله عليه وسلم تَوَضَّأَ بَعْضَ وَضُوئِهِ مَرَّةً وَبَعْضَهُ ثَلَاثًا » .

وقد رَخَّصَ بعضُ أهلِ العلم في ذلك : لَمَ يَرَوْا بأَساً أَن يتوضأَ الرجلُ بعضَ وُضُوئه ِ ثَلَاثاً ، و بعضَه مَرَّ تَيْنِ أَوْ مَرَّةً ".

37

باسب

[ما جاء (١)] فِي وُضُوءِ النبي صلى الله عليه وسلم كَيْفَ كَانَ ؟

٨٤ - حَرَثُ هِنادُ وقتيبةُ (٥) قالا حدثنا أبو الأَحْوَص عن أبى إسعٰق عن أبي حَيَّ أَنْقَاهُمَا ، ثُمَّ عن أبي حَيَّ أَنْقَاهُمَا ، ثُمَّ عَن أبي حَيَّ قَال : « رَأَيْتُ عَليًّا تَوضًا فَعَسَل رَحْهَهُ ثَلاَثاً ، وَذِرَاعَيْهِ ثَلاَثاً ، وَمَسَحَ مَضْمَضَ ثَلاَثاً ، وَأَسْتَذُ ثَقَ ثَلاَثاً ، وَغَسَل وَجْهَهُ ثَلاَثاً ، وَذِرَاعَيْهِ ثَلاَثاً ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً ، ثُمَّ عَسَل قَدَمَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، ثُمَّ قَامَ فَأَخَذَ فَضْلَ طَهُورِهِ (٢) بِرَأْسِهِ مَرَّةً ، ثُمَّ عَسَل قَدَمَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، ثُمَّ قَامَ فَأَخَذَ فَضْلَ طَهُورِهِ (٢)

⁽١) الزيادة من ب

⁽٢) قال الشارح : « أخرجه البخارى ومسلم مطولا » .

⁽٣) فى ع هنا زيادة « قال أبوعيسى : حديث عبداقة بن زيد فى هذا حسن صحيح » وكذلك فى ، وهذا تكرار لم نجد وجها لا ثباله فى أصل الكتاب .

⁽٤) الزيادة من ع و س

⁽٥) في ه و ك د قتية وهناد ، .

 ⁽٦) في ب « فضل وضوئه » وما هنا هو الذي في سائر الأصول .

فَشَرِبَهُ وَهُوَ قَائِمٌ ، ثُمَّ قَالَ : أَحْبَبْتُ أَنْ الْرِيَكُمْ كَيْفَ كَانَ طُهُورُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى أَللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٢) » .

قال [أبو عيسى (٣)]: وفي البكب عن عثمان ، وعبد الله بن زيد ، وابن عباس ، وعبد الله بن عُمْرٍ و ، وَالرُّبَيِّع ، وعبد الله بن أُنَيْسٍ ، وعائشة [رضوان الله عليهم (١)].

﴿ كَانَ إِذَا فَرَعَ مِنْ طُهُورِهِ أَخَذَ مِنْ فَضْلِ طَهُورِهِ بِكَفَةٍ ﴿ فَلَا عَنْ أَبِي إِسلامَ عَنْ عَلَى إِسلامَ عَنْ عَلَى إِسلامَ عَنْ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَنْ عَلَى اللهِ عَنْ عَلَى اللهِ عَنْ عَلَى اللهِ عَنْ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَنْ عَلَى اللهِ عَنْ عَلَى اللهِ عَنْ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهَا عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى

قال أبو عيسى : حديث على "رواه أبو إِســـالحق الْهَمْدَانِيُ عن أَبِي حَيَّةَ وَعَبْدِ خَيْرٍ وَالْحُرِثِ (٢) عَنْ عَلِيٍّ .

وَقَدْ رواهُ (٧) زَائِدَةُ بْنُ قَدَامَةَ وَعَيْرُ وَاحِدٍ عن خالد بن عَلْقَمَةَ (١) عن عَبْد خَيْرٍ عن على [رضى الله عنه (٩)] حَدِيثَ الوضوء بطوله .

⁽۱) في ع بحذف «أن».

⁽٢) الحديث مضى مختصرا برقم (٤٤) .

⁽٣) الريادة من ع . وفي ه و لا بحذف « قال أبو عيسي » .

⁽٤) الزيادة من ع . وعائشة ذكرت فى بعد ابن عباس ، وفى هو لا بعد عبد الله بن عمرو .

⁽⁰⁾ في بكفيه » وهو خطأ ومخالف لمائر الأصول.

⁽٦) عبد خير هو الهمدأني الكوفي، والحارث: هو ابن عبدالله الأءور الهمداني الكوفي.

⁽۷) فی ب «وقدروی».

⁽A) خالد بن علقمة كنيته « أبوحية » وهو وادعى همدانى ، وهو غير « أبى حية بن قيس » الذى روى عن على مباشرة حديث الوضوء فيما مضى (رقم ٤٤) .

⁽٩) الزيادة من ع .

وهذا حديث حسن صحيح .

[قال] : وَرَوَى شعبة هذا الحديث عَنْ خَالِد بْنِ عَلْقَمَة ، فَأَخْطَأ فِي اسْمِهِ وَالنَّمِ أَبِيهِ ، فقال : « مَالِكُ بْنُ عُرْ فَطَة (١) » [عن عبد خير عن على (٢)] . وَالنَّمِ أَبِيهِ ، فقال : « مَالِكُ بْنُ عُرُ فَطَة (١) » [عن عبد خير عن على وَالنَّم قال : وَرُوى عَنْ أَبِي عَوَانَة : عن خالد بن علقمة عَنْ عَبْد خَيْرِ عَنْ عَلِيّ . وَرُوى عَنْ أَبِي عَوَانَة : عن مالك بن عَرْ فَطَة ، مِثْلَ رِواية شعبة . والصحيح ُ « خَالِدُ بْنُ عَلْقَمَة (١) » .

⁽١) « عرفطة » بضم العين المهملة وإسكان انرا. وضم الفاء وفتح المماء المهملة .

⁽۲) الزيادة من ع

⁽٣) الزيادة من على وقوله « عن عبد خير عن على » لم يذكر في ع

⁽٤) هكذا ذهب الترمذي إلى أن شعبة أخطأ في اسم شيخه ، وكذلك قال السائي في سننه (۱ : ۲۷) فانه روى حديث أبى عوانة عن خالد بن علقمة ، ثم روى حديث شعبة عن مالك بن عرفطة ، ثم قال : « هذا خطأ ، والصواب خالد بن علقمة ، ليس مالك بن عرفطة » . وكذلك صنع أبو داود في سننه ، (١: ١١ ـ ٢٤) فروى الحديث من طريقين عن خالد بن عنقمة ، ثم رواه من طريق شعبة « قال : سمعت مالك بن عرفطة » . ثم قال أبو داود : « ومالك بن عرفطة إنما هو خالد بن عقمة ، أخطأ فيه شعبه . قال أبو داود : قال أبوعوانة يوماً : حدثنا مالك بن عرفطة عن عبد خير، فقال له عمرو الأغضف : رحمك الله أبا عوالة ! هم ذا خالد بن علقمة ، ولكن شعبة مخطئ فيه ؟ فقال أبو عوانة : هو في كتابي خالد بن علقمة ، ولكن قال شعبة هو مالك بن عرفطة . قال أبو داود : حدثنا عمرو بن عون قال حدثنا أبو عوانة عن مالك بن عرفظة . قالم أبو داود : وسماعه قديم . قال أبو داود : حدثنا أبو كامل قال حدثنا أبو عوانة عن خالد بن علقمة . وسماعه متأخر ، كأنه بعد ذلك رجع إلى الصواب » . وهذا الذي قاله أبوداود في شأن مالك بن عرفطة لم يوجد في كل نسخ السنن ، وإنما وجد في رواية أبي الحسن بن العبد عن أبي داود ، كما ذكره الحافظ ابن حجر في التهذيب (٣ : ١٠٨) وكما نقله في عنون المعبود عن كتاب الأطراف للحافظ المزي . وقال أبوزرعة الحافظ فياتفله عنه ابن أبيحتم في كتاب العلل (رقم ١٤٥ ج١ص٥٥) =

=. « وهم فيه شعبة » . قال ابن حجر في التهذيب : « وقال البخارى وأحمد وأبو حاتم وابن حبان في الثقات وجماعة : وهم شعبة في تسميته ، حيث قال مالك بن عرفطة ، وعاب بعضهم على أبى عوانة كونه كان يقول خالد بن علقمة مثل الجماعة ، ثم رجع عن ذلك ، حين فيل له : إن شعبة يقول مالك بن عرفطة ، وقال : شعبة أعلم منى وحكاية أبى داود تدل على أنه رجع عن ذلك ثانيا إلى ما كان يقول أولا ، وهو الصواب » .

وهذا الاسناد قدجعله علماء المصطلح مثالا لتصحيف السماع ، أي أن الراوي يسمع الاسم أو الكلمة فتقع في أذنه على غير ماقال محدثه ، فيرويها عنه مصحفة . انظر مقدمة ابن الصلاح بشرح العراقي (ص ٢٤١) وتدريب الراوي (ص ١٩٧) وشرحنا على أُلْفِيةُ السَّبُومْيِي (ص٢٠٥) وشرحنا على اختصار علوم الحديث لابن كثير (س٢٠٧). وقد روی أحمد بی حنبل فی مسنده (۱۷۲:٦) عن مجد بن جعفر وحجاج عن شعبة عن ماك بن ، فطة عن عبد خير عن عائشة: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هي عن الدباء والحنتم والمزفت» ثم رواه أيضا (٢٤٤٦) عن روح عن شعبة « قال: حدثنا ملك بن عريمة » وقال أحمد: « إنما هو خالد بن عنقمة الهمداني ، وهم شعبة » . وأن أتردد كثيرا فيما قالوه هنا : أما زعم أن تغيير الاسم إلى « مالك بن عرفطة » من باب التصحيف فانه غير مفهوم لأنه لاشبه بيه ويين « خاله بن علقمة » في الكتابة ولا في النطق. ثم أين موضع التصحيف؟ وشعبة لم ينقل هـ ذا الاسم من كتاب ، إنما الشيح شيخه ، رآه بفسه ، وسمع منه بإذنه ، وتحقق من اسمه !! نعم قد يكور عرف اسم شيخه ثم أخطأ فيه . واكنَّ ذلك بعيد بالنسبة إلى شعبة ، فقد كان أعلم الناس في عصره بالرجل وأحوالهم ، حتى لفد قالوا عنه : إنه لا يروى إلاعن ثقة ، وفي التهذيب عن عبد الله بن أحمد عن أبيه قال : « كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن ، يعني في الرجل و نصره بالحديث وتثبته وتنقيته للرجل » . وفيه عن تاريخ ابن أبي خيشمة : « قال شعبة : مارويت عن رجل حديثًا إلا أتيته أكثر من مرة ، والذي رويت عنه عشرة أتيته أكثر من عشر مرار » فمثل هــــذا الرجل في تحريه وتوثقه فی شیوخه لا یظن به أن یجهل اسم شیخه الذی روی عنـــه وأتاه أكثر من مرة كما يقول. نعم قد يخطئ في شيَّ من رجل الاسناد ممن فوق شيخه ، أما في شيخه نفسه فلا . أما الحكاية عن أبي عوانة التي تفلها أبو داود ، فانها إن صحت لاتدل على خطأ شعبة ، بل تدل على خطأ أبي عوانة ، وأنا أظنها غير صحيحة ، فان أبا داود لم يذكر من حدثه بها عن أبي عوانة ، وإنما النابت إسناده أن أبا عوانة روى عن خالد بن علقمة ، وروى عن مالك بن عرفطة ، فالظاهم عندى أنهما راويان . و ْن أباعوانة سمع من كل واحد منهما .

47

باسب

ما جاء (١) في النَّضْح بعد الوضوء

• ٥ - صَرِّمْنَ نَصْرُ بِن على [الجَهْضَمِيُّ (٢) وأحمد بن أبي عُبَيْدُ الله السَّلِيمِيُّ البصرِيُّ قالا حدثنا أبو قتيبة سَلْمُ (٤) بن قتيبة عن الحسن بن على السَّلِيمِيُّ البصرِيُّ قالا حدثنا أبو قتيبة سَلْمُ (٤) بن قتيبة عن الحسن بن على السَّل عليه وسلم الهاشمي عن عبد الرحمن الأَعْرَجِ عن أبي هريرة: أن النبيَّ صلى الله عليه وسلم قال: « جَاءَنِي جِبْرِيلُ فَقَالَ: يَامُحَمَّدُ ، إِذَا تُوضَّأَتُ قَا نُتَضِحُ (٥) » .

قال أبو عيسى : هذا حديث غريب [قال(٦)] : وسمعت محمداً يقول : الحسنُ بن على الهاشِمِيُّ مُنْكَرُ الْكَدِيثِ (٧) .

⁽١) الزيادة من ع

⁽٢) الزيادة من ع . و « الجهضمي » بفتح الحيم وإسكان الهاء وفتح الضاد المعجمة .

⁽٣) بفتح السين المهملة وكسر اللام وبعدها ياء ثم ميم . وكذلك هو فى ع . وفى سائر الأصول « السلمي » بحذف الياء التي بعد اللام ، وهو خطأ .

⁽٤) « سلم » بفتح السين المهملة وإسكان اللام . وفي ع « سالم » وهو خطأ .

⁽٥) الحديث رواه ابن ماجه (١: ٨٩) عن أبى هريرة مرفوعا: « اذا توضأت فانتضح » ليس فيه ذكر جبريل. والانتضاح: هو أن يأخذ قليلا من الماء فيرش به مذاكيره بعد الوضوء ، لينني عنه الوسواس. قاله في النهاية .

⁽٦) الزيادة من –

⁽٧) هو الحسن بن على بن مجد بن ربيعة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب . وهو ضعيفه جدا ، ليس له فى الكتب الستة إلا هذا الحديث هنا وفى ابن ماجه . وكان البخارى رقيق العبارة فيما يجرح به الرواة ، وأقسى مايقول فى الراوى : « منكر الحديث » وقد تقل ابن القطان عن البخارى قال : « كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه » نقله الذهبي فى الميزان (١ : ٥ فى ترجمة أبان بن جبلة) .

قال () وفي الباب عن أبي الْحَكَم () بن سُمْيَانَ ، وابن عباس ، وزيد بن حارثة ، وأبي سَعيد [الْخُدْرِي ()] ، وقال بعضهم : سفيان بن الحكم ، أو الحكم بن سفيان . وأضطر بُوا في هذا الحديث () .

49

-

ما جاء (٥) في إسْبَاغ ِ الوضوء

اه - صَرَّتُ عَلِيٌ بِن حُجْرٍ أَخبرنا إسماعِيلُ بِن جعفر عَنِ العلاء بِن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله (٢) صلى الله عليه وسلم قال:

⁽۱) كلة «قال» ليست في ه و لا .

⁽۲) في ع «عن الحكم».

⁽٣) الزيادة من ب

⁽٤) أى اضطربوا في حديث الحريم بن سفيان . فقد اختلفوا في اسمه وفي حديثه ، فبعضهم سماه « أبا الحريم بن سفيان » وبعضهم « الحريم بن سفيان » وبعضهم « سفيان بن الحريم » . وقال بعض الرواة : « عن ابن الحريم عن أبيه » . والصحيح أن اسمه « الحريم بن سفيان » وأنه ليست له صحبة ، بل روى عن أبيه ، كما نقل في الاصابة (٢ : ٢٨) وكا روى أحمد في المسند (رقم ٥ ، ٥ ٤ ١ ج ٣ ص ٤١٠) عن شريك على : «سألت أهل الحريم بن سفيان فذكروا أنه لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم » . وحديثه هدذا رواه أبو داود (١ : ١٤) وابن ماجه (١ : ١٩) وأحمد (٢ : ١٠) وانظر علل ابن أبي حاتم (رقم ١٠٠ ج ١ ص ٤١) .

⁽o) قوله « ماجاه » ليس في ه و ك .

⁽٦) في ع «أن النبي» .

« أَلاَّ أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يَمْحُو اللهُ بِهِ الْخَطَايَا وَيَرْ فَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ ؟ فَالُوا : بَلَى يَا رَشُولَ اللهِ . فَالْ : إَسْبَاغُ الْوُضُوء عَلَى المَكَارِهِ ، وَكَثْرَةُ الْخُطَا إِلَى المَسَاجِدِ ، وَانْتَظَارُ الصَّلَاة بَعْدَ الصَّلَاة ، فَذَٰلِكُمُ الرِّبَاطُ » .

٥٢ – و حرّنن قتيبة حدثنا عبد العزيز بن محمد عن العلاء نحوه ، وقال قتيبة في حَدِيثهِ : « فَذَٰلِكُمُ الرِّ بَاطُ ، فَذَٰلِكُمُ الرِّ بَاطُ » فَذَٰلِكُمُ الرِّ بَاطُ »
 ثَلَاثًا (١) .

قال [أبو عيسى (٣)]: وفي الباب عن علي ، وعبد الله بن عَمْرٍ و (٩) ، وابن عباس ، وعَبِيدَة _ وَيُقَالُ عُبِيدَة أَ بِن عَمْرٍ و (١) ، وعائشة ، وعبد الرحمن بن عائش الحضر مِيّ ، وأنس .

قال أبو عيسى : [و(٥)] حديث أبي هريرة [في هذا الباب(٥)] حديث حسن صحيح

⁽۱) الحديث رواه مالك فى الموطأ (۱ : ۱۷۱) عن العلاء بن عبد الرحمن ، ورواه أيضا مسلم والنسائى وابن ماجه . وانظر الترغيب والترهيب (۱ : ۹۷) .

⁽٢) الزيادة من ع ، والجملة كلها ليست في ه و ك .

⁽۳) كذا فى ع و ه و ك « عبد الله بن عمرو » بفتح العين ، يعنى ابن العاس ، وفى س « عبد الله بن عمر » بضم العين ، يعنى ابن الحطاب ، ولكل منهما حديث في إسباغ الوضوء ، حديث ابن عمرو بن العاس رواه البخارى ومسلم وأبو داود والسائى وابن ماجه ، انظر الترغيب (١٠٤ : ١٠٤) ، وحديث ابن عمر بن الحطاب رواه ابن خزيمة و صحيحه ، انظر الترغيب (١٠٤ : ٩٢) .

⁽٤) اختلف في اسمه ، فقيل «عبيد» بالتصغير وبدون الهاء، وقيل «عبيدة» بالتصغير وزيادة الهاء، وقيل «عبيدة» بفتح العين وبالهاء في آخره . وهو ابن عمرو الكلابي ، وحديثه في مسند أحمد بأسانيد رجالها ثقات (٣: ٨١١. و ٤: ٨٧ – ٧٩) .

⁽٥) الزيادة من ع

والعلاء بن عبد الرحمن هو ابن يَمْقُوبَ الْجُهَنَى [الْخُرَقِيُّ [الْخُرَقِيُّ] وهو ثقاً عند أهل الحديثِ .

۶۰ باب

ما جاء فِي التَّمَنْدُلِ بعد الوضوءِ (٢)

٣٥ - حرش سُفْيَانُ بن وَكِيعِ بن الجراح حدثنا عبد الله بن وهب عن زيد بن حُبَابٍ عن أبى مُعاذٍ عن الزهرى عن عروة عن عائشة قالت: «كَانَ لِرَسُولِ الله صلى اللهُ عليه وسلمَ خِرْقَةَ " يُنشَقْفُ () بِهَا بَعْدَ الْوُضُوءِ » . قال أبو عيسى حديث عائشــة لَيْسَ بِا نُقَائِمٍ . وَلا يصِحَ عن النبي قال أبو عيسى حديث عائشــة لَيْسَ بِا نُقَائِمٍ . وَلا يصِحَ عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب شيء .

⁽۱) الزيادة من ع و ح . و « الحرق» بضم الحاء المهملة وفتح الراء ، نسبة إلى « الحرقة » بطن من جهينة ، كما رجعه ابن السمعاني في الأنساب ، ويؤيده ماقال ابن دريد في الاشتقاق (ص ٣٢٠): « ومن قبائل جهينة : بنو حميس ، يقال لهم الحرقة . وحميس : تصغير أحمس ، والحرقة : فعلة من التحريق » .

⁽۲) هكذا في ع . وفي س « باب ماجاء في المنديل بعد الوضوء » ، وفي ه و ك « باب المنديل بعد الوضوء » . و « المنديل » بكسر الميم وبفتحها ، و « المندل » بكسر الميم مع فتح الدال : الشيء الذي يتمسح به . قيل هو من « الندل » الذي هو الوسخ ، وقيل من « الندل » بمعنى التناول . و « تندلت » بالمنديل و « تمندلت » : أي تمسحت به من أثر الوضوء أو الطهور . قاله في اللسان .

⁽٣) « حباب » بضم الحاء المهملة وتخفيف الباء الموحدة .

⁽٤) في س « يستنشف» .

وَأَبُو مُعَاذِ يَقُولُونَ: هو « سُلَيْانُ بْنُ أَرْقَمَ » وهو ضعيف عند أهل الحديث (١) .

قال: وفي الباب عن مُعَاذِ بن جَبَلِ (٢) .

ع - حرَّثْنَ قتيبة حدثنا رِشْدِينُ " بنُ سَعْد عن عبدالرحمن بنِ زِيَادِ بَنِ أَنْهُم () عن عُبد الرحمن بنِ زِيَادِ بنِ أَنْهُم () عن عُبدَا عن عبد الرحمن بنِ أَنْهُم () عن عُبدَا عن عبد الرحمن بن غَنْم () عن مُعَاذِ بنِ جَل قال: « رَأَيْتُ النبيَّ " صلى الله عليه وسلم إذا توَضَّأُ مَسَحَ وَجْهَهُ بِطَرَف ثَوْبِهِ () » .

- (۱) إسناد المزاف هما مه « سفيان بن وكيع بن الجراح » وهو في نفسه نفة صادق ، إلا أن ور آفة أسد عليه حديثه فأدخل عليه ماليس منه . ونصح بتغييره فلم يقبل ، فضعف حديثه باختلاطه بما ليس منسه ولكنه لم ينفرد برواية هذا الحديث ، فقد رواه الحاكم في المستدرك (۱ : ۱) من طريق مجد بن عبد الله بن عبد الحكم عن ابن وهب . ورواه البيهقي (۱ : ۱۸) من طريق مجد بن عبد الله بن عبد الحكم وقد ضعف الترمذي هذا الحديث من أجل « سليمان بن أرقم » فانه ضعيف ، ولكن الترمذي لم بجزم بأن أنا معاذ هو سليمان بن أرقم ، بل قال : « بقولون » ، والبيهق تبع الترمذي في ذلك ، نير أنه جزم بأنه سلمن . وأما الحاكم فقال : « أبو معاذ هذا الذهبي على ذلك علم يتعقه فيسه . وبذلك يكون إسناد الحديث صحيحا . و « الفضيل » لتصغير ، ووقع في نسخة المستدرك المطبوعة «الفضل » بالتكبير ، وهو خطأ مطبع .
- (٣) كلية « فال » أيست في ه و ك . والجلة كلها مقدمة فيهما وفي ع عفيب حديث عائشة . وكلام المرمذي على حديث عائشة مؤخر في ه و ك فوضع فيهما بعد الكلام على حديث معاذ، وقبل قوله « وقد رخص قوم » الخ
 - (٣) « رشدين » بكسر الراء وإسكان الشين المعجمة وكسر الدال المهملة .
 - (٤) « أنعم » بفتح الهمزة وإسكان النون وضم العين المهملة .
 - (o) « نسى » بضم النون وفتح السين المهملة وتشديد اليا. .
 - (٦) « غنم » بفتح الغين المعجمة وإسكان النور.
 - (V) في ه و ك «رسول الله» .
- (٨) الحديث رواه البيهتي (١: ٣٣٦) من طريق أبي العباس مجه من احتى الثقني عن =

قال أبو عيسى : هذا حديث غريب ، وإسناده ضعيف . وَرِشْدِينُ بِن سعد وعبد الرحمن بن زياد بن أَنْهُم الإِفْرِيقِ يُضَعَّفَانِ فِي الْلَه عليه وسلم وَمَنْ وقد رَخَّصَ قوم من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وَمَنْ بَعْدُهُمْ فِي التَّمَنْدُلُ بَعْدَ الوضوء .

- أبي رجاء قتيبة بن سعيد . ثم قال : « قال أبو العباس : سمعت أبا رجء يقول : سألني أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فـكتبه » وقد بحثت عنه في مستد أحمد فلم أجده . (١) أما رشدين بن سعد فان ضعفه محتمل ، فقد روى الميموني أنه سمع أحمد بن حنبل يقول: « رشدین بن سعد لیس یبالی عمن روی ، لکنه رجل صالح . قال : فوثقه الهیثم بن خارجة ، وكان في المجلس ، فتبسم أبو عبد الله ، ثم قال : ليس به بأس في أحديث الرقاق » وقال أحمد أيضا : « أرجو أنه صالح الحديث » . وقال ابن يونس : « كان رجلا صالحًا لايشك في صلاحه وفضله ، فأدركته غفلة الصالحين ، فخلط في الحديث » ومثل هــذا يكون حديثه حسنا إذا لم نوقن بأنه أخطأ فيه . وأما عبد الرحمن بن زباد بن أنعم فانه ثقة ، ومن ضعفه فلا حجة له . قاء أبو داود : « قلت لأحمد بن صالح : يمتج بحديث الافريقى ؟ قال : نعم . قلت : صحيح الكتاب ؟ قال : نعم » . وقال أبو بكر بن أبى داود : « إنما تـكام الناس في الادريق وضعفوه لأنه روى عن مسلم بن يسار ، فقيل له : أين رأيته ؟ فقال : بأفريقية ، فقالوا له · مادخل مسلم بن يسار أفريقية قط، يعنون البصرى، ولم يعلموا أن مسلم بن يسار آخر يقال له أبو عثمان الطنبذي ، وكان الافريق رجلا صالحا » . وقال أبو العرب التميمي و كتاب طبقات علماء افريقية (ص ٢٧) : « سمع من جلة التابعين ، وكان قد ولي قضاء أفريقية ، وكان عدلا صلبا في قضائه ، وأنكروا عليه أحديث » ثم ذكر الأحديث الستة التي أنكرت عليه . وروى أبو العرب عن عيسي بن مسكين عن محد بن سحنون قال: « قلت لسحنون: إن أبا حفص الفلاس قال: ماسمعت يحيي ولا عبد الرحمن يجدثان عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ؟ فقال سحنون : لم يصنعا شيئًا ، عبد الرحمن ثقة » . وأهل بلد الرجل أعرف به وأعلم ، والذي ظهر لي بالتتبع أن كثيرا من علمـــاء الجرح والتعديل من أهل المدرق كانوا أحيانا يخطئون في أحوال الرواة والعلماء من أهل المغرب: مصر ومايلها إلى الغرب.

وَمَنْ كَرِهَه إِنمَا كُرِهِه مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ قِيلَ : إِنَّ الْوُضُوءَ يُوزَنُ . وَرُوىَ ذلك عن سعيد بن المسيب والزهرى :

مَرْثُنَ مَحْد بن مُحَمَّيْدٍ [الرازئ ()] حدثنا جرير قال : حَدَّثَنيهِ عَلِيُّ بِن مُجَاهِدٍ عَنِّى ، وَهُوَ عِنْدِى ثَقَةُ () ، عن ثَعْلَبَةً () عن الزهرى قال : إِنَّمَا كُرْهَ المُنْدِيلُ بَعْدَ الوضوء لِأَنَّ الوضوء يُوزَنُ () .

13

بارب

فيما(٥) يُقَالُ بعد الوضوع

٥٥ - صَرَّتُ جِمِفُرِ بْنُ مُحِمْدِ بِن عِمْرِانَ الشَّعْلَبِيُّ (١) الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا زَيْدُ

(١) الزيادة من ع

(۲) هذا الاستاد من باب « من حدث ونسى » فال جربرا روى الأثر عن ثعابة ، ثم حدث به فسمعه منه على بن مجاهد ، ثم نسبه جرير وسمعه من على خدث عنه عن نفسه عن ثعلبة به .

(٣) هو ثعلبة بن سهيل التميمي الطهوى _ بضم الطاء المهملة وفتح الهاء ، نسبة إلى «طهمة » _ وهو ثقة .

(٤) هذا تعليل غير صحيح . فن ميزان الأعمال بوم انفيامة ليس كموازين الدنيا ، ولا هو مما يدخل تحت الحس في هذه الحياة . وإنما هي أمور من الفيب الذي عوم به كما ورد. واعلم أن انفاضي أبا بكر بن العربي ذكر في شرحه هنا عقب هذا الباب «باب مايستحب من النيمن في الطهور » وهو أنسب جدا ، ويظهر أنه في روايته أو نسخته في هذا الموضع . وأكنه في كل الأصول التي بأيدينا مذكور في أواخر كتاب الصلاة فهو في س (ج ١ ص ١١٨ – ١١٩) وفي ه (ج ١ ص ٧٨) وفي لا (ج ١ ص ٢١٨)

(o) كذا في ع . وفي سائر الأصول « مايقال » .

(٦) بالناء المثلثة والعين المهملة وفتح اللام ، نسبة إلى « الثعلبية » منزل للحجاج بالبادية ، أو إلى قبيلة « ثعلبة » .

بْنُ حُبَابٍ عن معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد الدِّمَشْقِيِّ عن أَبِي إِدْرِيسَ الْخُولانِيِّ ، وَأَبِي عَبَانَ عن عمر بن الخطاب قال : قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ تُوضًا فأَحْسَنَ الْوضُ وَ ثُمُّ قَالَ : أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلهَ إِلاَّ ٱللهُ وَحُدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا (١) عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . اللّهُمَّ أَجْعَلْني مِنَ وَحُدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا (١) عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . اللّهُمَّ أَجْعَلْني مِنَ النّتَطَهِرِينَ ۔ : فُتِحَتْ لَهُ ثَمَانِيةً أَبُوابِ الْجَنَّدِ وَلاَ يَا اللّهُ مَنْ أَيّها شَاءَ » . يَذُخُلُ مِنْ أَيّها شَاءَ » .

قَالَ [أبو عيسى (٢)]: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ ، وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ (١). قال أبو عيسى حديث عمر قد خُولِفَ زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ فِي هٰذَا الْكَدِيثِ. قال أبو عيسى حديث عمر قد خُولِفَ زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ فِي هٰذَا الْكَدِيثِ. قال (٥): وَرَوَى (٢) عَبْدُ الله بن صالح وغيره عن معاوية بن صالح عن ربيعة عن بن يزيدَ عن أبى إدريسَ عن عُقْبَةَ بنِ عامِرٍ عن عُمَرَ ، وَعَنْ ربيعة عن أبى عثمان عن جُبَيْرِ بنِ نَفَيْرٍ (٧) عن عُمَرَ .

وهذا حديثُ في إسناده اضطرابٌ. ولايصحُّ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم

⁽۱) في ع «وأن محدا».

⁽٢) هذا هو الصواب بالاضافة ، وهو الموافق لكل الروايات أو أكثرها ، وفى مو و هو و ك « ثمانية أبواب من الجنة » ولعله خطأ من الناسخين أو من بعض الرواة .

⁽٣) الزيادة من ع . والجملة كلها لم تذكر في ه و ك .

⁽٤) أما حديث أنس فرواه ابن ماجه (١: ٨٩ ــ ٩٠) وأحمد في المسند (رقم ١٠٨٨ ج ٣ ص ٢٦٥) وفي إسناده زيد العمى وهو صدوق تكلموا في حفظه . وقد تكلمت على إسناده مفصلا في تعليقي على المسند . وأما حديث عقبة بن عاصر فهو نفس الحديث الذي رواه الترمذي هنا كما سيجيء بيانه.

⁽o) كلة « قال » في ب فقط .

⁽٦) في سـ « ورأوا » وهو خطأ واضح .

⁽V) « جبير بن نفير » بالتضعير فيهما .

فى هذا الْبَابِ كَبِيرُ (١) شَيْءُ قَالَ مُحَمَّدُ (٢): وَأَبِو إِدرِ يِسَ لَم يَسْمِعْ مِن عَمرِ شَيْئًا (٢).

- (۱) كذا في م «كبير» بالموحدة، وفي ه و ك «كثير» بالمثلثة وكلاهما صحيح .
 - (٢) في س «أبو عد» وهو خطأ .
- (٣) أبو ادريس الخولاني اسمه «عائد الله بن عبد الله» وهو من كبار التابعين ، وقد اختلف في سماعه من معاذ بن جبل ، وقال ابن عبد البر: «سماع أبي إدريس من معاذ عندنا صحيح من رواية أبي حازم وغيره » . وهو يشير الى مارواه مالك عن أبي حازم عن أبي إدريس قال : « دخلت مسجد دمشق قاذا أنا بفتي براق الثنايا ، فسألت عنه ؟ فقالوا : معاذ ، فلما كان الغد هجرت فوجدته يصلى ، فلما انصرف سلمت عليه » الحديث . ومعاذ مات سنة ١٨ وعمر مات سنة ٢٣ فقد أدركه أبو إدريس يقينا ، والبخاري يشدد في شرطه في الرواية ، ويشترط اللتي ، وسائر الحدثين يخالفونه ، ويكتفون بالمعاصرة ، إذا كان الراوي ثقة وبريئا من التدليس ، وهكذا أبو إدريس رحه الله . ومع ذلك فائه لم يرو هذا الحديث عن عمر ، بل رواه عن عقبة بن عاص ، كا سيجيء .

وأبو عثمان : اختلف فيه من هو ؟ فقال أبو بكر بن منجويه « يشبه أن يكون سعيد بن هانئ الحولاني المصرى » ، وكذلك قال أبو على الفساني . وقال ابن حبان « يشبه أن يكون حريز _ بفتح الحاء المهملة وكسر الراء وآخره زاى _ بن عثمان الرحى » . وأيا كان فانه تردد بين ثفتين ، لا أثر له في صحة الاسناد .

وقد أخطأ الترمذى فيا زعم من اضطراب الاسناد في هذا الحديث، ومن أنه لا يصح في الباب كبير شيء . وأصل الحديث صحيح مستقيم الاسناد ، وإنحا جاء الاضطراب في الباب كبير شيء . وأصل الحديث صحيح مستقيم الاسناد ، وإنحا جاء الاضطراب في الأسانيد التي نقلها الترمذي _ منه أو عمن حدثه بها . قال أحمد بن حنبل في المسند (٤: ١٤٥ – ١٤٦) : « ثنا أبو العلاء الحسن بن سوار ثنا ليث _ يعني الليث بن سعد _ عن معاوية _ هو معاوية بن صالح _ عن أبي عثمان عن جبير بن نفير ، وربيعة بن يزيد عن أبي عثمان عن جبير بن نفير ، وربيعة بن يزيد عن أبي إدريس الحولاني ، وعبد الوهاب بن بخت عن الليث بن سليم الجهني، كلهم يحدث عن عقبة بن عاص . قال : قال عقمة : كنا نخدم أنفسنا ، وكنا نتداول =

 رعبة الابل بیننا ، فأصابنی رعیة الابل ، فروحتها بعشی ، فأدرکت رسول الله صلی الله عليه وسلم وهو قائم يحدث الناس ، فأدركت من حديثه وهو يقول : مامنكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء ثم يقوم فيركع ركمتين يقبل عليهما بقلبه ووجهه إلا وجبت له الجنة وغفر له . قال فغلت : ما أحود هذا ! قال فقال قائل بين مدى : الني كانت قبلها ياعقبة أجود منها . فنظرت فاذا عمر بن الخطاب، قال فقلت : وماهى ياأبا حفص ؟ قال : إنه قال قبل أن تأتى : مامنكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء ثم يقول: أشهد أن لاإله إلا الله وحده لا شريك له وأن مجدا عبده ورسوله إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء » . هذا أصل الحديث ، وهذا أحود أسانيده وأوضحها . وأنت ترى من هذا الاسناد أن الحديث بعضه من سماع عقبة بن عاص من النبي صلى الله عليه وسلم ، وبعضه من سماع عقبة من عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقد رواه عن عقبة ثلاثة نفر : جبير بن نفير ، وأبو إدريس الخولاني ، والليث بن سليمالجهني . وأنه رواه عن هؤلاء الثلاثة ثلاثة آخرون ، فرواه أبو عثمان عن جبير ، ورواه ربيعة بن يُزيد عن أبي إدريس ، ورواه عبد الوهاب بن بخت عن الليث . وأن معاوية بن صالح رواه عن الثلاثة الآخرين : أبي مثمان وربيعة وعبد الوهاب . كل منهم رواه له عن شيخه . ثم رواه الناس عن معاوية بن صالح ، فمن رواه عنه : الايث بن سعد ، وعبد وخرجه علماء السنة في دواوينهم عن هؤلاء العلماء ، فمنهم من ذكر كل أسانيد معاوية بن صالح فيه ، ومنهم من اقتصر على بعضها ، ومنهم من ذكر الحديث مطولا ، ومنهم من اختصره . ومنهم من ذكر رواية عقبة عن عمر ، ومنهم من لم يذكرها وجعل الحديث من رواية عقية ، فيكون مرسل صابي ، وهو حجة عند العلماء . وسنشير لك إلى أسانيده فى كتب السنة لتوقن بما قلنا ، ولترجع إليها إن شئت . فقد رواه أيضا أحمد في المسند (٤ : ١٥٣) عن عبد الرحمن بن مهدى عن معاوية عن ربيعة عن أبى إدريس ، وعن معاوية عن أبى عثمان عن جبير ، كلاها عن عقبة . ورواه مسلم في صحیحه (۱: ۱ - ۸۲) عن مجل بن حاتم عن عبد الرحمن بن مهدی ، وعن أبي بكر بن أبي شيبة عن زيد بن الحباب : كلاهما عن معاوية عن ربيعة عن أبي إدريس، وعن معاوية عن أبي عثمان عن حبير ، كلاهما عن عقبة . ورواه أبو داود (١: ٥٠ـــ ـ ٦٦) عن أحمد بن سعيد الهمداني عر عبـــد الله بن وهــ عن معاوية عر=

البيه في في السنن الكبرى (١: ٧٨ و ٢: ٢٨٠) من طريق أحمد بن حنبل بأسانيده البيه في في السنن الكبرى (١: ٧٨ و ٢: ٢٨٠) من طريق أحمد بن حنبل بأسانيده التي ذكر ناها . ورواه أيضا (١: ٧٨) من طريق يعقوب بن سفيان عن عبد الله بن صالح الجهني عن معاوية بن صالح عن أبر عثمان عن جبير ، وعن معاوية عن ربيعة عن أبي ادريس ، وعن معاوية عن عبد الوهاب بن بخت عن الليث بن سليم الجهني : ثلاثتهم عن عقبة .

وهذه الروايات كلها متفقة على أن معاوية بن صالح رواه عن أبي عثمان مباشرة ، وأن أبا عثمان رواه عن جبير عن عقبة ، وعلى أن مماوية رواه أيضا عن ربيعة عن أبي إدريس عن عقمة ، وكذلك رواه زيد بن الحباب عن معاوية بالطريقين عند مسلم في صحيحه على الصواب. ولـكن جاءت بعض الروايات عن زيد بن الحباب تخالف ذلك ، فلا ندري هل الاضطراب فيها من زيد بن الحباب أو من الرواة عنه ؟ ! فروى أبو داود قطعة منه (٣٤١ : ١) عن عثمان من أبي شيبة عن زيد من الحياب عن معاوية عن ربيعة عن أبي إدريس عن جبير عن عقبة . وهذا خطأ ، لأن أبا إدريس يرويه عن عفية مباشرة ، وأما حبير فأنه شيخ أني عثمان . وروى النسائي منسه قطعة أيضا ١ : ٣٦) عن موسى من عبد الرحن المسروق عن زيد عن معاية قار : « حدثنا ربيعة بن بزيد الدمشق عن أن إدريس الخولاني وأبي عثمان عن حبير بن نفير الحضرمي عن عقبة » . وهذا خطأ أيضا ، لأن عطف « وأني عثمان » بالحر يفهم منه أن ربيعة برويه عنه وعن أنى إدريس معاً ، وأنهما كلاهما يرويانه عن حبير . والصواب كما تقدم أَنَّا اللَّهِ اللَّهِ عَنْ عَلَيْهُ ، وأن معاوية يروى عن أبي عَنْهُ عن حبير عن عقبة . ورواه البيهتي (١: ٧٨) من طريق العباس من مجد الدورى وأبي بكر بن أبي شيبة كلاهما عن زيد بن الحباب عن معاوية عن ربيعة عن أبي عثمان عن عقبة . وهذا خطأ حدا ، لأن معاوية إنما ترويه عن ربيعة عن أبي إدريس عن عقبة ، ويرويه عن أبي عَيْمِنَ عَنْ حَمَّرُ عَنْ عَقْمَةً ، وأبو عَبَانَ لَمْ مُروَّءُ عَنْ عَقْبَةً مِباشَرَةً . وأبو بكر بن أبي شبية لم يخطئ في هذه الرواية ، إنما أخطأ فيها من رواها عنه ، لأن مسلما رواه عنه على الصواب كما سنق . وهدذا الخلط في الرواية عن زيد بن الحياب مع إيهام بعض الأسانيد في هذا الحديث أوحب أن يخطىء الحافظ المزى في التهذيب وأن يتبعه الحافظ ان حجر في تهذيب التهذيب (١٦٤:١٢) فقدرعما أن معاوية بن صالح لم يرو عن=

= أبى عثمان مباشرة ، وأن «الصحيح عن معاوية عن ربيعة عنه» . وهذا خطأ واضح ، والصحيح من مقابلة الأسانيد بعض، وتغهم ألفاظها في الدواوين المختلفة : أن معاوية رواه عن أبى عثمان مباشرة كما أوضحنا .

وأما الرواية التي رواها الترمذي عن جعفر بن عمد الثعلبي فانها خطأ ، لا توافق شيئا من الروايات الصحيحة . وكذلك الرواية التي تقلها معلفة عن عبد الله بن صالح ورواية عبد الله بن صالح رواها البيهق على الصواب .

ويظهر أن الخطأ في روايات هذا الحديث جاء من بعض شيوخ الترمذي ، أو لعله نسى ووم ، ثم زعم أن الحديث في إسناده اضطراب ، وقد تقل النووى في شرح مسلم (٣: ١١٩) عن أبى على الغساني الجيلاني قال : « وهذا الحديث يرويه معاوية بن صالح باسنادين ، أحدهما : عن ربيعة بن يزيد عن أبى إدريس عن عقبة ، والناني : عن أبى عُبان عن جبير بن نفير عن عقبة ، وعلى ماذ كرنا من الصواب خرجه أبو مسعود الدمشق فصرح وقال : قال معاوية بن صالح : وحدثني أبو عثمان عن جبير عن عقبة » . ثم نقل عنه أيضا (٣: ١٢٠) قال : « وقد خرج أبو عيسى الترمذي في مصنفه هذا الحديث من طريق زيد بن الحباب ، عن شيخ له لم يقم إسناده عن زيد ، وحمل أبو عيسى في ذلك على زيد بن الحباب ، وزيد برى ، من هذه العهدة، والوم في ذلك من أبى عيسى أو من شيحه انذى حدثه به ، لأنا قدمنا من رواية أئمة حفاظ عن زيد بن الحباب ماخالف ماذكره أبو عيسى . والحمد لله » .

واعلم أن لهذا الحديث إسنادين آخرين يؤيدان الروايات الصحيحة السابقة ، وإن كانا في أنفسهما ليسا من صحاح الأسانيد . أحدهما : رواية أبي عقيل زهرة بن معبد التيمي ، وهو تابعي ثقة ، عن ابن عم له أخي أبيه ، ولم يذكر اسمه ولم يعرف : « أنه سمع عقبة بن عامي »، وعلة هذا الاسناد جهالة الراوى له عن عقبة . وقد رواه عن أبي عقيل راويان : حيوة بن شريح وسعيد بن أبي أيوب ، ورواه عنهما عبد الله بن يزيد المفرى * . ورواه أحمد بن حنبل (٤ : ١٥٠ س ١٥١) عن عبد الله بن يزيد عن سعيد بن أبي أيوب ، ورواه أبيد عن الدارى المفرى * . ورواه أبيوب ، ورواه أبو داود سعيد بن أبي أيوب ، ورواه أبو داود سعيد بن ابي أيوب ، ورواه أبو الله بن يزيد عن حيوة بن شريح . ورواه أبو داود (١ : ٢٦) عن الحسين بن عيسى ، ورواه ابن السنى في عمل اليوم والليلة (رقم ٢٩) عن الحسين بن عيسى ، ورواه ابن السنى في عمل اليوم والليلة (رقم ٢٩) عن النسائى عن سويد بن نصر : كلاهما عن عبد الله عن حيوة . والاسناد الثانى : رواه ابن ماجه (١ : ٩٠) عن علقمة بن عمرو الدارى عن أبي بكر بن عياش عن حيواه ابن ماجه (١ : ٩٠) عن علقمة بن عمرو الدارى عن أبي بكر بن عياش عن حيا

باب الوضوء بأ للدّ

٥٦ - مَرْشُنَ أحمد بن مَنيع وعلى بن خُجْرٍ قالا حدثنا إسماعيلُ بن

= أبى اسحق السبيمي عن عبد الله بن عطاء البحلي عن عقبة بن عامر الحهي عن عمر بن الخطاب ، وهذا إسناد جيد ، وعبد الله بن عطاء ثفة ، ولكنهم علنوا رو مسري عقبة بن عامر بأنها مرسلة ، أي إنه لم يسمع منه ، والله أعلم بالصواب .

تنبيه: كل الروايات التي ذكرنا ليس فيها قوله « اللهم اجعني من التوابين واجعلي من المتطهرين » إلا في رواية الترمذي وحدها . ولا يكني ذلك في صحتها ، لما علمت من الاضطراب والخطأ فيها ، وإنما جاءت في حديث بهذا المعنى عن ثوبان مرموعا ، نقله الهيثمي في مجمع الزوائد (١ : ٣٣٩) وقال : « رواه الطبراني في الأوسط والسكبير باختصار، وقال في الأوسط : تفرد به مسور بن مورع ، ولم أجد من نرجه وفيه أحمد بن سهيل الوراق ، ذكره ابن حان في الثقات . وفي إسسناد السكبير : أبو سعيد البقال ، والأكثر على تضعيفه ، ووثقه بعضهم » .

فائدة: قال الشارح المباركفورى (١ : ٥ ٥) : «ثم اعلم أن ماذكره الحمقية والشافعية وغيره في كتبهم من الدعاء عندكل عضو ، كفولهم : يقال عند غسل الوجه : اللهم بيض وجهى يوم تبيض وجوه و تسود وجوه ، وعند غسل اليد اليمى : اللهم أعطى كتابى بيميني وحاسبني حسابا يسيراً ، الخ _ : فلم يثبت فيه حديث . قال الحافظ في التلخيص : قال الرافعي : ورد بها الأثر عن الصالحين . قال النووى في الروضة : هذا الدعاء لا أصل له ، وقال ابن الصلاح : لم يصح فيه حديث . قال الحافظ : روى فيه عن على من طرق ضعيفة جدا ، أوردها المستغفري في الدعوات ، وابن عساكر في أماليه . انتهى ، وقال ابن القيم في الهدى : ولم يحفظ عنه أنه كان يقول على وضوئه أماليه . انتهى ، وقال ابن القيم في الهدى : ولم يحفظ عنه أنه كان يقول على وضوئه شيئا غير التسمية ، وكل حديث في أذكار الوضوء الذي يقال عليه فكذب مختلق ، لم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا منه ، ولا علمه لأمته ، ولا يثبت عنه غير التسمية في أوله، وقوله: أشهد أن لاإله إلاالله وحده لاشريك له وأشهد أن عجدا عبده ورسوله ، اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين _ : في آخره ، انتهى » .

⁽١) الزيادة من ع و ب

عُلَيَّةَ () عن أَبِي رَجْاَنَةَ عن سَفينةً () : « أَن النبيّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَتَوَضَّأُ بِاللهِ عليه وسلم كَانَ يَتَوَضَّأُ بِاللهِ ، وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ () » .

فال (١) : وفي الباب عن عائشة ، وجابر ، وأنس بن مالك .

قال أبو عيسى : حديث سَفينَهَ حديث حسن صحيح (٥) . وَأَبُو رَيْحَانَةَ اسمه «عبد الله بن مَطَر » .

وهٰكذا رأى بعضُ أهل العلم الوضوء بِالْلَدِّ، وَالْغُسْلَ بِالصَّاعِ. وَفُلَ الشَّوْقِيتِ: وَفُلَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحُقِ: لَيْسَ مَغْنَى هٰذَا الْكَدِيثِ على (٢٠) التَّوْقِيتِ: أَنَهُ لَا يَجُوزُ أَكَثَرُ منه ولا أقلُّ منه: وهو قَدْرُ مَا يَكْفِي.

23

-

ما جاء في (٧) كرَ اهية الْإِسْرَافِ في الوضوء بالماء (٨)

٥٧ حَرْشُ مَحْد بن بَشَّار حدثنا أبو داود الطَّيَالِسِيُّ (٩) حدثنا خَرِجَةُ

⁽١) هو سمعيل بن ابرهيم بن مقسم الأسدى ، عرف بابن علية ، وهيأمه ، أوجدته لأمه.

⁽٣) بفتن السين المهملة . وهو مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

⁽٣) المد _ بضم الميم وتشديد الدال المهملة _ مكيال لأهل المدينة ، يسع رطلا وثلث رطل بالبغدادي . والصاع:مكيال آخر لهم ، وهو أربعة أمداد، أي خسة أرطال وثلث رطل.

⁽٤) كلة «قال» ليست في هو ك .

⁽٥) الحديث رواه أحمد ومسلم وابن ماجه .

⁽٦) قى س «عن» وهو خطأ .

⁽٧) الزيادة من ع

⁽٨) في ت «الاسراف في المناء» وفي هو له «الاسراف في الوضوء»

⁽٩) كلة «الطيالسي» لم تذكر في ه و ك .

بنُ مُصْعَبِ عن يونس بن عُبَيْدٍ عَن الحسن عن عُتَى بن ضَمْرَةً (١) السَّعْدِيِّ عن أَبِي مُصْعَبِ عن يونس بن عُبَيْدٍ عَن الحسن عن عُتَى بن صَمْرَةً (١) السَّعْدِيِّ عن أَبِي بن كَمْبِ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إِنَّ لِلُوصُوءِ شَيْطَاناً يُقَالُ لَهُ : الْوَكُمُ انْ (٢) ، فَاتَقُوا وَسُواسَ (٣) الله عليه (١) .

قال: وفي الباب عن عبد الله بن عَمْرٍ و(٥) ، وعبد الله بن مُعَفَّل . قال أبو عيسى : حديث أبي بن كعب حديث غريب ، ونيس إسناده

قال أبو عيسى : حديث أبي بن عب عابي ريب والم أحداً أَسْنَدَهُ عَيْرَ بِالْقَوِيِّ [وَالمتّحيح () عند أهل الحديث، لأنّا (٧) لا نهام أحداً أَسْنَدَهُ عَيْرَ عَلَيْ وَالْمَا لَمُ اللَّهِ عَنْ الحسن : قَوْنَ (١) لا يست خارِجَةً . وقد زوى هذا لحديث من غير و خبر عن الحسن : قَوْنَ (١) لا يست

⁽۱) «عتى » بضم عين المهملة وفت الماء الماة و شده الماء . وفى ت على المهملة وفت الماء . وفي ت على المهملة و سك المهمة والنول ، وهو صحيف . و « فامرة » بفت الصد المعجم» والنول ، وهو «عتى بن زيد بن ضمرة » كافي طبقات ابن سعد (ج ٧ ق ١ س ١٠٠٠).

⁽۲) او او والام لمفتوحنين ، كما ضبطه العنى ، والزبيدى في شرح أغاموس وعبرتما . وأصله مصدر « وله » بكسر اللام ، ومصدره أيضا « لوله » الهيج الله ، وهجود الحزب ، أو ذهاب العفل والنحير من شدة الوجه وعابة أنعلق ، وسمى به شردان الوضوء لا لهائه الناس بالوسوسة في «بوره الحيرة ، حتى برى صاحب حبرا للا يعلم على وصل الماء إلى العضو أولا . كما ترى هد ، في الموسوسين في الوضوء .

⁽۳) كسر الواو الأولى: المصدر ، وبقيحها: الاسم ، مثل: « الرنزان وتربرن » مسيح الزاى وكسرها . وفي ع « وساوس » بالجمع . والصواب مافي سائر الأصول .

⁽٤) الحديث في مسند الطيالسي مختصرا (رقم ٤٧ ،) ورواه أيضا ابن ماحه (١: ١٠) عن مجد بن بشار بهذا الاسناد . ورواه أحمد (١: ٦: ١) عن مجد بن الشني عن الحبالسي .

⁽٥) فى أكثر الأسول «عمرو» بفتح العين ، ولعبد الله بن عمرو حديثان فى الباب عدد ابن ماجه (١:١١). وفى عدد عمر » بضم العين ، ولعبد الله بن عمر حديث فى الماب أيضا عند ابن ماجه .

⁽٦) الزيادة من س

⁽٧) كلة « لأنا » لم تذكر في ب

 ⁽A) أي إنه روى موقوفا من كلام الحسن البصرى .

في هذا الباب عن النبيّ صلى الله عليه وسلم شيء . وَخَارِجَةُ ليس بالقوى عند أصحابنا . وَضَعَّفَهُ ابنُ المبارك (١) .

88

Marine V

[ماجاء في (٢)] الوضوء لكل صلاة

فال أبر عسى [و"] حيث الحيد عن (٢) أنس [حديث (١٦)

۱۱ وقال بن معين: « اس شيء » وقال انسا تي وغيره: «متروك الحديث » وقال ابن حمان : الالامور الاحتجاج بحبره » . وقال ابن أبي حاتم في العلل (رتم ١٣٠) : «سئل يو زرمة عن هذا الحديث ؟ فعال : ربعه إلى النبي صلى الله عميه وسلم منكر » .

⁽٣) لريدة من ع .

⁽٣٠. في م «أبو سلمة» وهو خطأ .

⁽٤) في - « وغير فاهم » بالعطف بالواو .

⁽٥) فى ــ « تصنعون اكمل صلاة أنتم » . وزيادة «لكل صلاة» : لا معنى لهــا ، بل هى خطأ يفسد المعنى .

⁽٦) الزيادة من ع و ه و ك .

حسن غريب من هذا الوجه (١) ، والمشهورُ عند أهل الحديث حديثُ عَمْر و بن عامر [الأنصاري (٢)] عَنْ أَنَسٍ .

وقد كان بعضُ أهل العلم يركى الوضوء لِكُلِّ صلاةٍ استحبابًا ، لاعلى الوجوب.

وقد رُوىَ فِي حديث عن ابن عمر عن النبيّ صلى الله عليه وسلم أنه قال « مَنْ تَوَضَّا عَلَى طُهْرِ كَتَبَ اللهُ لَهُ بِهِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ » قال : ورَوَى هذا الحديث الأفريقي عن أبي غُطَيفٍ (عَن أبن عُمَرَ عن النبيّ صلى الله هذا الحديث الأفريقي عن أبي غُطيف بن عَر أبث الروزي حدثنا محد بن يزيد عليه وسلم . حدثنا بذلك الحسين بن حُريش الروزي حدثنا محد بن يزيد الواسطي عن الإفريقي () . وهو إسناد ضعيف ()

قال على [بن الديني (٧)] : قال بحيى بن سعيد الْقَطَّانُ : ذُكِرَ لِهِ اللهُ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ

⁽۱) فی س « حسن عرب من عدث حمید » وفی هر و ك « حسن غرب فقط م

⁽٢ الزيادة من ع . وحديث عمرو هذا سيأتي برقم (٦٠) .

⁽٣) الأفريقي: هو عبد الرحمن بن زياد بن أمم، وهو ثقة .

⁽٤) بضم الفين المعجمة وفتح الهاء المهملة ، وهو أبو غطيف الهذلى ، ولا يعرف اسمه ، ويمال « غطيف) ويقال « غطيف » ولضاد بدل الطاء . ابس له في الكتب الستة الاهذا الحدث .

⁽o) هنا في ع زيادة « ع النبي صلى الله عليه وسلم » وهو خطأ ، لأن الأفريق لم بروه مرفوعا مباشرة .

⁽٣) لانفراد أبى غطيف به ، وهو مجهول الحال ، لم أجد فيه جرحا ولا تعديلا ، إلا قول البخارى في حديثه هذا : « لم يتابع عليه » . والحديث رواه أبو داود (١ : ٢٧ – ٢٣) وابن ماجه (١ : ٥٠) من طريق الافريق .

⁽V) الزيادة من ع

⁽A) في ع «إسناده» . وقال الشارح : «أي رواة هذا الحديث أهل المشرق ، وهم ==

[قال : سمعت ُ أحمد بن الحسن يقول : سمعت ُ أحمد بن حنبل يقول : ما رأيت ُ بعيني مثل يحيي بن سعيد القطان (١)] .

• ٦- مَرْشُنُ (٢) محمد بن بشار حدثنا يحيى بن سعيد ، وعبد الرحمن [هُو (٣)] ابن مَهْدِي قالا حدثنا سفيان [بن سعيد (١) عن عَمْرِ و بْنِ عَامِرِ الْأَنْصَارِيِّ قال : سمعت أنس بن مَالِكِ يقول (كان النبيُّ صلى الله عليه وسلم يتوَضَّا عند كُلِّ صَلاَة . قُلْتُ : فَانْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَصْنَعُون ؟ قال : كُنَّ نَصَلَى الله عليه وسلم يتوضَّا عند كُلِّ صَلاَة . قُلْتُ : فَانْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَصْنَعُون ؟ قال : كُنَّ نَصَلَى الله عليه وسلم الصورت كُلَّهُ بو ضُوء واحد ما لم عدت ،

قال أبو عيسى هذا حديث حسن سحيح (٥) . [وحديث حميد عن أنس حديث جَيّدُ غريب حسن (٢٠) .

⁼ أهم الكيوفة والبصرة .كذا في عس الحواشي » . وهو كلام غير مفهوم ، إلا إل كان يريد أن الحديث معروف عندهم من رواية أبي غطيف ، ويبعد أن يريد رواية الافريق . لأنه أو لا : مغربي ، وثانيا منأخر الوذة بعد هشام بنجو ١٥ سنة .

⁽١) الزيادة من ع

⁽٢ هذا الحديث إلى قوله « حس حييج » مقدم في ه و لا بعد قوله فيا مضى « استحبابا لاعلى الوجوب » .

⁽٣) الزيادة من ـ .

⁽٤) الزيادة من هر و لا

⁽٥) رواه أحمد والطيالسي والداري والبخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

⁽٣) الزيادة من ع . وهى زيادة لابأس بها . وحديث حميد عن أنس متابعة جيدة لرواية عمرو بن عاص ، واستغراب الترمذى له لا أوافقه عليه ، فان الحديث الغريب هو الذى يتفرد به أحد الرواة ، وهذا لم يتفرد به حميد ، إلا إن كان يريد غرابته عن حميد نفسه ، ولذلك قيد قوله « غريب » فى بعض النسخ بأنه « من هذا الوجه » وفى بعضها بأنه «من حديث حميد» . ولاعبرة بقول الشارح « تفرد به عجد بن اسحق ، =

20

با

ما جاء أنه يُصلِّي نصَّلُواتِ بوضوع واحد

فال أبو عيسى: هذا حديث حسن سحيح.

وَرَوَى هذا الحديث على بَنْ عَادِم عن مهيان الثَّوْرِيّ، وزاد فيهِ: «تُوضّاً مَرّةً مَرّةً » .

[قال (٢)] وَرَوَى مفيان الثورِيُّ هذا الحديث أيضاً عن مُعَارِبِ بْنِ دِثَارٍ

= وهو مدلس ، ورواه عن حميد معنعنا » . فان ابن اسحق ثقة حجة جليل القدر ، ومن تكام فيه فلم يصنع شيئا . قال شعبة : « محد بن اسحق أمير المؤمنين فى الحديث وقال أبو زرعة الدمشق : « ابن اسحق رجل قد أجمع الكبراء من أهل العلم على الأخذ عنه ، وقد اختبره أهل الحديث فرأوا صدقا وخيرا » .

(۱) الحدیث رواه مسلم (۱ : ۹۱) وأبو داود (۱ : ۲۱ – ۲۷ والنسائی (۱ : ۲۷ – ۲۷ کلهم من طریق سفیان الثوری عن علقمة بن مرثد . ورواه ابن ماجه (۱ : ۹۹) من طریق و کیع عن الثوری عن محارب بن دار عن سلیان بن بریدة عن أبیه . وهی الطریق التی یشیر الیها المؤلف فیا یأتی .

(٢) الزيادة من ب

عن سليمان بن بُرَيْدَةَ : «أَن النبي صلى الله عليه وسلم كَانَ يَتُوضَّا لَكُلِّ صَلاَةٍ».

ورواه (() وكيع عن سفيانَ عن مُحَارِبِ عن سليمان بن بُرَيْدَةَ عن أبيهِ .
قال (٢): وَرَوَاهُ (٢) عبد الرحن بن مهدى وغيره عن سفيان عن مُحَارِبِ
بن دِثَارٍ عن (١) سليمانَ بن بُرَيْدَةَ عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً (٥) وهذا أصح من حديث وكيع .

والعملُ على هذا عند أهل العلم: أنه يُصَلِّى الصَّلَوَاتِ بوضوءُ واحدٍ مَا لمَّ يُعُدِثْ. وكان بعضهم يتوضأُ اكرلِّ صلاة: استحباباً و إرادةَ الْفَضْل.

⁽۱) فی م «وروی».

⁽٢) كلة « قال » ليست في ه و لا .

⁽۳) فی ع و ه و ك «وروى».

⁽٤) في ع « وعن » وهو خطأ .

⁽٥) كدا في ع ونسخة محطوطة صحيحة عند ك . وفي سائر الأصول «مرسل» بالرفع ، كأنه خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره: و هذا مرسل ، أو: وهو مرسل . و عله مصوب كتب بدون أنف على لعة ربيعة من الوتف على المنصوب بصورة لرفوع والمجرور . وانظر ما كتبناه على المحلي لابن حزم (٦: ١٢٢) و شرح ابن بيش على المنصل (٩: ٩: ٣٠ ـ ٧٠) .

وَ يُر ° وَى عن الأَ فُر يقِيِّ عن أَبِي غُطَيْفٍ عن ابن عُمَرَ عن النبيّ صلى الله عليه وسلم قال: « مَنْ تَوَضَّاً عَلَى طُهْ إِ كَتَبَ اللهُ لَهُ بِهِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ » . وهذا إسنادُ ضعيفُ (١) .

وفِي الباب عن جابر بن عبد الله: « أن النبيّ صلى الله عليه وسلم صلّى الظّهْرَ وَالْعَصْرَ بِوُضُوءَ وَاحِدٍ » .

19

ما جاء (٢) في وضوء الرَّجْلِ والمرأةِ من إناء واحدٍ

الم حرات و بن دينار عن أَبْنُ أَبِي عَمرَ حدثنا سفيانُ بن عُييْنَةَ عن عَمْرِ و بن دينار عن أَبِي الشَّهْنَاء عن أَبْرِ عبس قال . حَدَّثَتْنِي مَيْهُونَةُ قالت : «كُنْتُ أَعْتَسِلُ عَن أَبْرِ عبس قال . حَدَّثَتْنِي مَيْهُونَةُ قالت : «كُنْتُ أَعْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللهِ حَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ مِنْ إِنَاء وَاحِدٍ مِنَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ مِنْ إِنَاء وَاحِدٍ مِنَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ مِنْ إِنَاء وَاحِدٍ مِنَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ وَسَلَمَ مِنْ إِنَاء وَاحِدٍ مِنَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ وَسَلَمَ وَسُلَمَ وَسُلَمَ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَلَيْهِ وَسَلَمَ وَاحِدٍ مِنَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَلَيْهِ وَسَلَمَ وَسَلَمَ وَاحِدٍ مِنَ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ وَسَلَمَ وَسَلَمَ وَاحِدٍ مِنَ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ وَسَلَمَ وَاحِدٍ مِنَ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ وَسَلَمَ وَاحِدٍ مِنَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ وَسَلَمُ وَاحِدٍ مِنَ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ وَسَلَمَ وَاحِدٍ مِنَ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ وَسَلَمُ وَاحِدٍ مِنَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمُ وَسَلَمُ وَاحِدٍ مِنَ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمُ وَاحِدٍ مِنَ اللهُ اللهُ وَاحْدُولُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ وَاحِدٍ مِنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَاحْدُولُ اللهُ وَلِهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَاحْدُولُ اللهُ الل

قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح وهو قول عَامّة الفقهاء: أَنْ لاَ بأس أن يغتسل الرجل والمرأة من إناء واحد.

[قال (٢)] وَفِي الباب عن عَلِيٍّ ، وعائشــةً (١) ، وَأَنَسٍ ، وَأُمِّ هَانِي ،

⁽١) هذا الحديث سبق الكلام عليه في رقم (٥٩).

⁽٢) الزيادة من ع .

⁽٣) الحديث رواه البخاري ومسلم وأنو داود والنسائي وابن ماجه، بألفاظ مختلفة .

⁽٤) في ع «وعن عائشة».

وَأُمِّ صُبَيَّةَ [الجُهَنييَّةِ (١)] ، وَأُمِّ سَلَمَةَ ، وَأُبْنِ عُمَرَ . [قال أبو عيسى (٢)] : وأَبُو الشَّمْثَاءِ اسمه « جابر بن زيد » .

27

[ما جاء الله فَعُنَّالِ طَهُورِ المرأة

الله التَّيْمِيِّ عن أَبِي حَاجِبِ مِن رَجُلِ مِنْ بَنِي غِفَارِ فَ قال : « نَهَى سليمان التَّيْمِيِّ عن أَبِي حَاجِبِ مِن رَجُلِ مِنْ بَنِي غِفَارِ فَ قال : « نَهَى رَسُولُ اللهِ فَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ فَضْلِ طَهُورِ اللَّهِ أَةِ (٧)».

قال (٨) : وَفِي الباب عن عبد الله بن سَر ْحِسْ (٩) .

قال أبو عيسى : وَكُرِهَ بِعِضُ الفقها، الوُضوء بِفضْلِ طَهُورِ المرأة وَهُوَ قُولَ أَحْدُ وَ إِسْحَق : كَرِهَا فَضَلَ طَهُورِهَا ، وَلَمْ يَرَيَا بِفَضَلَ سُورُرِهَا أَبَاسًا .

⁽١) الزيادة من ع . و « صبية » بضم الصاد المهملة وفتح الباء الموحدة وتشديد الياء المثناة التحتية المفتوحة.

 ⁽۲) الزيادة من عولكن فيها «أبو الشعناء » بدون حرف العطف .

⁽٣) الزيادة من ع وفي ه و ك بحذف « في » .

⁽٤) في ع زيادة « وعجد بن بشار » . وأخشى أن تكون خطأ .

⁽٥) هو الحكم بن عمرو الغفاري ، كما سيجيء في الحديث التالي .

⁽٦) في ع «الني».

⁽V) رواه أيضا أحمد فى المسند (ه: ٦٦) عن مجد بن جعفر عن سليمان التيمى ، وسيأتى الكلام على الحديث فى الرواية التالية .

⁽A) كلة « قال » ليست في ه و ك .

⁽٩) « سرجس » يجوز فيه الصرف والنع من الصرف .

الله عن شُعْبَةَ عن عَاصِمِ قال سمعت أَبَا حَاجِبِ يُحَدِّثُ عَنِ الْحَدَّنَ قالا حدثنا أَبُو دَاوُد (١) عن شُعْبَةَ عن عَاصِمِ قال سمعت أَبَا حَاجِبِ يُحَدِّثُ عَنِ الْحَكَم بْنِ عَمْرِ و الْغِفَارِيِّ عن شُعْبَةَ عن عَاصِمِ قال سمعت أَبَا حَاجِبِ يُحَدِّثُ عَنِ الْحَكَم بْنِ عَمْرِ و الْغِفَارِيِّ عن شُعْبَةَ عن عَاصِمِ قال سمعت أَبَا حَاجِبِ يُحَدِّثُ عَنِ الْحَكَم بْنِ عَمْرِ و الْغِفَارِيِّ عَنْ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ أَبَا مَا عَاصِمُ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ أَنْ يَتَوَضّاً الرّبَجُلُ بِفَضْلِ طَهُورِ اللّه وَاللّه عَلَيْهِ وَسَلّمَ نَهُ عَنْ اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ أَنْ يَتَوَضّاً الرّبَجُلُ بِفَضْلِ طَهُورِ اللّه وَاللّهِ عَلَيْهِ وَسَلّمَ اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ عَلَيْهِ وَسَلّمَ عَلَيْهِ وَسَلّمَ اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ الللهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ عَلَيْهِ وَسَلّمَ عَلَيْهِ وَسَلّمَ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَلَيْهُ وَمِنْ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ عَلَيْهِ وَسَلّمَ عَلَيْهُ عَلَيْهِ وَسَلّمُ وَاللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ وَسَلّمُ عَلَيْهِ وَسَلّمُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ وَسَلّمُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَاللّمُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلّمَ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلّمُ عَلَيْهِ عَلَيْ

قال أبوعيسى: هذا حديث حسن ، وَأَبُوحَاجِبِ اسمه «سَوَادَةُبَن عَاصِمٍ». وقال أبوعيسى: هذا حديث حسن ، وَأَبُوحَاجِبِ اسمه «سَوَادَةُبن عَاصِمٍ». وقال محمد بن بشار في حديثه : « نَهْى رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَتُوصَاً الله عَمد بن بشارِ (٣) . يَتُوصَاً الرَّجُلُ بِفَصْلِ طَهُورِ اللَرْأَةِ » . ولم يَشُكُ فيه محمد بن بشارٍ (٣) .

(١) أبو داود هو الطيالسي ، وهو سليان بن داود بن الجارود ، أحد أعلام السنة ، وحفاظ الاسلام .

⁽۲) الحديث في مسند الطيالسي الذي رواه عنه يونس بن حبيب برقم (۱۲۵۲) ولكن ليس في رواينه تسمية الحسكم بن عمرو ، بل فيه : « سمعت أباحجب يحدث عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم » ، ثم قال يونس عقب الحديث : « هكذا حدثًا أبو داود . قال عبد الصمد بن عبد الوارث عن شعبة عن عاصم عن أبي حاجب عن الحكم بن عمرو» . ورواه أحمد في المسد ، ه : ٦٦) عن الطيالسي عن شعبة ، وسمى فيه انسماني « الحسكم بن عمرو » وكذلك رواه أبو داود (١ : ٣٠ ـ ٣١) وابن ماجه (١ : ٧٨) كارهما عن مجد بن بشار عن الطيالسي ، كما رواه أحمد . فيظهر أن الطالسي كان في بعض أحيانه يصرح باسم الصحابي، وفي مضها يبهمه . (٣) أما محد بن بشار فنه لم يشك في اللفظ ، كما حكى عنه الترمذي ، وكما هو في رواية أبي داود وابن ماحه . وكذلك لم يشك أحمد ويونس بن حبيب عن الطيالسي . ورواه أحمد (٤: ٢١٠) عن عبد الصمد بن عبد الوارث عن شعبة ، على الشك , ورواه أيضًا (٤ : ٢١٣) عن وهب بن جرير عن شعبة ، فقال : « نهي أن يتوضأ الرجل من سؤر المرأة » والمفهوم من الروايات أن المراد بالسؤر هو فضل الطهور ، لافضل الشراب، فإن أصل السؤر هو البقية من كل شيء. وهذا الحديث حديث صحيح، قال الحافظ في الفتح (٢١٠:١) : « أخرجه أصحاب السنن ، وحسنه الترمذي ، وصححه ابن حبان ، وأغرب النووي فقال : انفق الحفاظ على تضعيفه! » .

13

باسب

ما جاء في (١) الرُّخْصَةِ فِي ذلك

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح (٦) . وهو قولُ سُفْيَانَ التَّوْرِيِّ ومالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ .

⁽١) الزيادة من ع .

⁽٢) في ع « فأراد النبي » .

⁽٣) أي من الماء الذي في الجفنة .

⁽٤) في س « قال » .

⁽٥) يجوز فيها ضم الياء مع كسر النون ، وفتح الياء مع ضم النون . يقال « أجنب » و «جنب» على وزن « قرب » .والمراد أن الماء لا يصير جنبا باغتسال الجنب من الاناء الذي فيه الماء .

⁽٣) الحديث رواه أيضا أحمد وأبوداود والنسائي وابن ماجه والدارقطني، وصححه ابن خزيمة، ورواه الحاكم في المستدرك (١:٩٥١) من طريق الثورى وشعبة عن سماك بن حرب. وقال: « هـنا حديث صحيح في الطهارة ولم يخرّجاه، ولا يحفظ له علة » ووافقه الذهبي. وقال الحافظ في الفتح (١:٢٦٠): « وقد أعله قوم بسماك بن حرب، لأنه كان يقبل التلقين، لكن قد رواه عنه شعبة، وهولا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم ».

29

اسب

ما جاء أنَّ الماء لأينجُّسُهُ شَيْءٍ

77 - حرر قالوا حد ثنا الله على الْخَلاَلُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا حد ثنا أَبُو أَسَامَةَ عن الولِيدِ بن كَشِيرٍ عن محمد بن كعب عن عُبَيْدِ الله بن عبد الله بن عبد الله بن رافع بن خد يج عن أبي سعيد الْخُدْرِيِّ فال: « قيل: يَا رَسُولَ الله ، أَنتُوضًا (") مِنْ بِنْرِ بُضَاعَةً (") ، وَهِي بِنْرُ أَيْلَقَى فِهِ اللهِ يَعَنُ (") وَلُحُومُ أَنتُوضًا (") مِنْ بِنْرِ بُضَاعَةً (") ، وَهِي بِنْرُ أَيْلَقَى فِهِ اللهِ يَعَنُ (") وَلُحُومُ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ اللهِ عَنْ اللهِ اللهِ عَنْ اللهِ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ اللهِ اللهِ عَنْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ا

⁽۱) «أنتوضاً » بالنون ، أى نحن . كذا في الأصول المخطوطة والمطبوعة من الترمذي . وكذلك هو في النسخ التي كانت بين يدى الشارح . وقال الحافظ في التلخيص (ص ٤) « أتتوضاً : بتاء ين مثناتين من فوق ، خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم » ثم استدل لصحة ذلك بما رواه النسائي (١: ٦٢) من طريق أخرى عن أبي سعيد قال : « مررت بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو يتوضأ من بئر بضاعة ، فقلت : أنتوضاً منها ؟ » الخ .

⁽۲) « بضاعة » بضم الباء ، وقد كسرها بعضهم ، والأول أكثر . وهى : دار بي ساعدة بالمدينة ، وبئرها معروفة . قاله ياقوت . وقال أبو داود في سننه (۱ : ۲۰) : «سمعت قتيبة بن سعيد قال : سألت قيم بئر بضاعة عن عمقها ؟ قال : أكثر مايكون فيها الماء إلى العانة ، قلت : فاذا نقس ؟ قال : دون العورة . قال أبو داود : وقد رت أنا بئر بضاعة بردائي : مددته عليها ثم ذرعته ، فاذا عرضها ستة أذرع ، وسألت الذي فتح لى باب البستان فأدخلني إليه : هل غير بناؤها عما كانت عليه ؟ قال : لا . ورأيت فيها ماء متغير اللون » .

⁽٣) بكسر الحاء المهملة وفتح الياء . جم « حيضة » بكسر الحاء مع مد الياء ، وهى الحرقة التي تستعمل في دم الحيض .

الْكِلاَبِ وَالنَّمْنُ (١) ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم : إِنَّ الْمَاءَ طَهُورُ ۗ لَا يُنَعِّسُهُ شَيْءٍ (٢)» .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن . وقد جَوَّدَ أَبُو أَسامَةَ هذا الحديث ، وَقَدْ جَوَّدَ أَبُو أَسامَةَ هذا الحديث ، وَقَدْ جَوَّدَ أَبُو أَسامَةً هذا الحديث أَبُو أَسامَةً . وقد رُوى هذا الحديث من غير وَجْهِ عن أبي سعيد (١٠) .

⁽١) بفتح النون وإسكان التاء ، وهو الشيء المنتن . ويجوز كسر التا، أيضا .

⁽٢) قال الخطابي في معالم السنن (١ : ٣٧) : « قد يتوهم كثير من الناس إذا سمه هذا الحديث أن هذا كان منهم عادة ، وأنهم كانوا يأتون هذا الفعل قصداً وتعمداً ، وهذا لا يجوز أن يظن بذى ، بل بوثني ، فضلا عن مسلم . ولم يزل من عادة الناس قديماً وحديثاً ، مسلمهم وكافرهم _ : تنزيه المياه وصونها عن النجاسات ، فكيف يظن بأهل ذلك الزمان ، وهم أعلى طبقات أهل الدين ، وأفضل جماعة المسلمين ، والماء في بلادهم أعز ، والحاجة اليه أمس _ : أن يكون هذا صنيعهم بالماء وامتهانهم له ؟! وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من تغوط في موارد الماء ومشارعه ، فكيف من أنخذ عبون الماء ومنابعه رصداً للأنحاس، ومطرح للأقذار ؟! هــــذا مالا يليق بحالهم ، وإنما كان هذا من أجل أن هذه البَّر في حدور من الأرض . وأن السيول كانت تكسيح هذه الأقذار مل الطرق والأقنية ، وتحملها فتلقيها فيها، وكان الماء ا كثرته لا يؤثر فيه وقوع هذه الأشياء ولا يغيره . فسألوا رسول الله صلى انه عليه وسلم عن شأنها ، ليعلموا حكمها في الطهارة والنجاسة ، فكان من جوابه لهم : إن الماء لاينجسه شيء ، يريد الكثير منه ، لذي صفته صفة ماء هذه البئر ، في غزارته لا يخالف حديث القلتين ، إذ كان معلوما أن الماء في بئر بضاعة يبانم القلتين ، فأحد الحديثين يوافق الآخر ولا يناقضه ، والحاص ينضى على العام ، ويبينه ولا ينسخه » .

⁽٣) في هو ك «لم يرو».

⁽٤) نسبه ابن حجر فی التلخیص (ص ٣ ـ ٤) لشافعی وأحمد وأصحاب السان والدارقطنی والحاکم والبیهتی . وقال : « صححه أحمد بن حنیل و یحیی بن معین وأبو مجد بن حزم » وأطال الکلام فی طرقه و تعلیله ، وانظر بعض طرقه فی مسند أحمد (١١١٣٦ و وأطال الکلام فی طرقه و تعلیله ، وانظر بعض طرقه فی مسند أحمد (١١٨٣٨ و ١١٢٧ و ٨٦) .

وَفِي الْبَابِ عَنِ أَبْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةً (١)

٥ +

باسسا

من في من من من اخراد

٧٠ - حَرَثُنَ هناد حدثنا عَبْدَة عن محمد بن إسحٰق عن محمد بن جعفر بن النُّ يُدِ عن عُبَيْدِ الله بن عبد الله بن عُمَرَ عن ابن عرقال: «سَمِهْتُ رَسُول بن النُّ يَدِ عن عُبَيْدِ الله بن عبد الله بن عُمَرَ عن ابن عرقال: «سَمِهْتُ رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يُسُأَلُ عَنِ اللّهِ عَنِ اللّهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ بَنُ بُهُ مِنَ السّباعِ وَالدّوابٌ ؟ قال : فقال رَسُولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ بَنُ بُهُ مِنَ السّباعِ وَالدّوابٌ ؟ قال : فقال رَسُولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ (٢٠) : إذَا كَنَ اللّهُ قَالَةُ يُنِ لَمْ يَعْمِلُ الْلِبَتُ » .

[قال عَبْدَةُ (٣)] : قال محد بن إسحْق : الْقُدُلَةُ هِيَ الْجُرَارِ (١) ، والْقُلَةُ الَّتِي يُسْتَقَى فِيهَا (١) .

⁽۱) فی ع «عن عائشة وابن عباس» .

⁽٣) كلة « فقال » ليست في ع ، وجملة « فعال رسول الله صلى الله عليه وسلم » ليست في ه و ك .

⁽٣) الزيادة من ع .

⁽٤) في ع «هي الجرة» بالإفراد .

⁽⁰⁾ قال الخطابي في المعالم (١: ٣٥): « قد تَ ون القلة الإيناء الصغير الذي نقله الأيدي =

قال أبو عيسى : وهو قول الشافعيِّ وأحمد و إسحٰق ، قالوا : إذَا كان الماه

=ويتعاطى فيه الشرب ، كالـكيزان ونحوها . وقد تكون الفلة الجرة الكبيرة التي يقلها القوى من الرجال، إلا أن مخرج الخبر قد دل علىأن المراد به ليس النوع الأول، لأنه إنما سئل عنالماء الذي يكون بالقلاة من الأرض ، فيالمصانع والوهاد والغدران ونحوها ، ومثل هــذه المياه لا تحمل بالـكوز والـكوزين في العرف والعادة ، لأن أدنى النجس إذا أصابه نجمه ، فعلم أنه ليس معنى الحديث . وقد روى من غير طريق أبي داود من رواية ابن جريج : إذا كان الماء قلتين بقلال هجر . أخبرناه مجد بن هاشم حدثنا الديري عن عبد الرزاق عن ابن جريج ، وذكر الحديث مرسلا ، وقال في حديثه: بقلال هجر . قال: وقلال هجر مشهورة الصنيعة ، معلومة المقدار ، لا تختنف ، كما لا تختلف المسكائل والصيعان والقرب المسوبة إلى البلدان ، المحدودة على مثال واحد ، وهي أكبر ما يكون من الفلال وأشهرها ، لأن الحد لايقع بالمجهول، ولذلك قيل : قنتين ، على لفظ النَّذية ، ولو كان وراءها قلة في الكبرلأسكلت دلالته، فلما ثناها دا، على أنه أكبر القلال ، لأن النثنية لابد لهـا من فائدة ، وليست فائدتها إلا ما ذكرناه . وقد قدَّر العلماء الفلتين بخمس قرب ، ومنهم من قدرهما بخمسمائة رطل. ومعنى قوله: لم يحمل الخبث: أي يدهمه عن نفسه ، كما يقال: فلان لا يحتمل الضبح : إذا كان يأباه ويدفعه عن نفسه فأما من قال : معناه أنه يضعف عن حمله فينجس _ : فقد أحال ، لأنه لوكان كما قال لم يكن إذن فرق بين مابلغ من الماء قلتين وبين مالم يبلغهما ، وإنما ورد هـــذا مورد الفصل والتحديد بين المقدار الذي ينجس والذي لا ينجس ، ويؤكد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : فأنه لا ينجس . من رواية عاصم بن المنذر » .

أقول: لم يتكلم الترمذي على هذا الحديث ، وإنما ذكر أقرال العلماء الذين أخذوا به ، وهذا يشير إلى صحته عنده وعنده . وهو حديث صحيح ، أطال العلماء القول في تعليله ، لاختلاف طرقه ورواته . وليس الاختلاف فيه مما يؤثر في صحته . وقد نسبه الحافظ في التلخيص (ص ه) إلى الشافعي وأحمد وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهق . وقال : «قال ابن منده : إسناده على شرط مسلم ، والحاكم والدارة على الوليد بن كثير ، فقيل عنه : عن مجد بن جعفر بن الزبير ، وقيل عنه : عن مجد بن عبد الله بن عبد ، وتارة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، وتارة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، وتارة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، وتارة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، وتارة عن عبد الله بن الله بن

قُلْتَيْنِ لَم يُنَجِّسْهُ شيء ، ما لم يَتَغَيَّرُ ريُحُهُ أو طَعْمُهُ ، وقالوا: يكون نَحْوًا من خُسِ قِرَبٍ .

= أنه عند الوليد بن كثير عن محد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن عمر _ المسكبر _ وعن على بن جعفر بن الزبير عن عبيدالله بن عبد الله بن عمر _ المصغر _ ومن رواه على غير هــذا الوجه فقد وهم ، وقد رواه جماعة عن أبي أسامة عن الوالم بن كشير على الوجهين » . وما قاله الحافظ من التحقيق غير جيد ، والذي يظهر من تتبع الروايات أن الوليد بن كثير رواه عن مجد بن جعفر بن الزبير وعن مجد بن عـاد بن جعفر، وأنهما كلاهما روياه عن عبد الله وعبيد الله ابني :بد الله بن عمر عن أبسهما. وللحديث إسناد آخر صحيح ، رواه أبو داود (٢٤٠١) من طريق حماد بن سلمه قال : « أخبرنا عاصم بن المنذر عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر قال حدثني أبي أن رسولالله صلى الله عليه وسلم قال: إذا كان الماء قلتين فانه لاينجس. قال أبو داود: حماد بن زيد وقفه عن عاصم » . ورواه أيضا الحاكم والبيهق وغيرهما . ونقل الدارقطني أن اسمعيل بن علية رواه عن عاصم عن رجل لم يسمه عن ابن عمر موقوفا . و تقل المنذري قال : « سئل يحي بن معين عن حديث حماد بن سلمة عن عاصم بن المنذر ؟ فقال : هــذا جيد الاسناد . فقيل له : فان ابن علية لم يرفعه ؟ قال يحيى : وإن لم يحفظه ابن علية فالحديث جيد الاسناد » . وهذا قول حق : من حفظ حجة على من لم يحفظ . وأما قول ابن منده الذي نقله الحافظ وزعمه أن مداره على الوليد بن كثير : فانه غير صحيح، لأن الترمذي رواه هنا من طريق ابن اسحق عن مجد بن جعفر بن الزبير، وهو مؤيد صحيح لرواية الوليـــد بن كثير ، ويدل على أنه لم ينفرد به ، ثم زاده تأييداً رواية حماد بن سلمة عن عاصم عن عبيد الله بن عمر . وقال الحاكم عن رواية الوليد بن كثير: « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، فقد احتجا جميعا بجميع رواته » ، ووافقه الذهبي ، وهو الصواب . وانظر بعض أسانيد الحديث والكلام عليه في المستدرك (١: ١٣٢) والسنن الكبرى للبيهتي (١: • ٢٦-٢٦) والتلخيص (ص ٥ - ٦) وعون المعبود (١ : ٢٣ - ٢٤) وشرح المياركفوري على الترمذي (١: ٧٠-٧١) .

٥١

باب

[ما جاء في (١)] كراهية البَوْلِ في الماء الرّاكد

10

La maria

ما جاء في ماء البيضِ أنَّهُ طَهُورْ

٦٩ - صرَّتُنْ قُتَيْبَةُ عن مالك ع وحدثنا الأنصارِيُّ [إسحٰق بن موسى (٢)]

⁽١) الزيادة من ع

⁽۲) رواه أحمد وعبد الرزاق وابن أبى شيبة والبخارى ومسلم وأبو داود والنسائل وابن ماجه وابن حبان وغيرهم ، وفى بعض ألفاظه « ثم ينتسل فيه » وفى بعضها « ثم يغتسل منه » مكان « ثم يتوضأ منه » .

⁽٣) الزيادة من ٢٠٠٠

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صيح (٥) .

وهو قولُ أكثر الفقهاء من أصحابِ النبي صلى الله عليه وسلم ، منهم :

⁽١) في الموطأ (١: ٤٤ _ ٥٤) « من آل بني الأزرق » .

⁽٢) الزيادة من ع . وفي الموضُّ : « أفنتو ضأمه » .

⁽٣) في ع «والحل» بزيادةالواو، وما هنا موافق للموطأ .

⁽٤) كلة «قال» ليست في هر و ك .

⁽۵) الحدیث رواه أبو داود (۱:۱۰) والنسائی (۱:۱۱) وابن ماجه (۱:۹۱) والناری (۱:۱۱) وابن ماجه (۱:۱۱) والداری (۱:۱۱) وابن الجارود (ص۰۰) والحاکم فی المستدرك (۱:۱۱) مر طریق ابن المسحق عن یزید بن أبی حبیب عن الجلاح ـ بضم الجیم و تخفیم اللام _ أبی کثیر عن المغیرة بن أبی بردة عن أبیه عن أبی هریرة ، ویظهر أن بهض الراوة أخطأفیه فعال : « بد الله بن سعید » وقال : « المغیرة عن أبیه عن أبیه عن أبیه عن أبیه می أبا المغیرة سمعه من أبی هریرة کا فی روایة کل الرواة عن مالك . و کذلك رواه الحاکم (۱:۱۱) من ماریق اللیث عن یزید بن أبی حبیب عن الجلاح « أن ابن سلمة المخزومی حدثه أن المغیرة بن أبی بردة أخبره أنه سمم أبا هریرة » و هدنا هو الصواب الموافق لروایة المغیرة بن أبی بردة أخبره أنه سمم أبا هریرة » و هدنا هو الصواب الموافق لروایة المغیرة بن أبی بردة أخبره أنه سمم أبا هریرة » و هدنا هو المغیراب الموافق لروایة المغیرة بن أبی بردة المخاری _ فیا حکاه عنه الترمذی فی العلل المفرد _ : حدیثه ، وکذا صححه ابن خزیمة وابن حبن وغیر واحد » .

أَبُو بَكُر ، وعمر ، وابنُ عباس : لمَ ° يَرَوْا بَأْساً بماء البحر . وقد كَرِهَ بعضُ أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء بماء البحر ، منهم : أَبْنُ عُمَرَ ، وعبدُ الله بنُ عَمرو . وقال عبد ألله بنُ عَمْرٍ و : هُوَ نَارُ (١) .

> باب باب إلتشديد في البول

٠٧ - حرَّثْنَ هَنَّادُ وقُتَيْبَةُ وأبوكُريْبٍ، قالوا: حدثنا وَكَيع عن الْأَعْمَشِ قَالُ : سمعتُ نَجَاهِدًا يُحَدِّثُ عن طأو س عن ابنِ عَبَّاسٍ : ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ مَرَّ عَلَى قَبْرَيْنِ ، فَقَالَ : إِنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ : أَمَّا عَلَيْهِ وَسَلَّم مَرَّ عَلَى قَبْرَيْنِ ، فَقَالَ : إِنَّهُما يُعَذَّبَانِ ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ : أَمَّا هٰذَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ أَنَّ مِنْ بَوْ لِهِ ، وَأَمَّا هٰذَا فَكَانَ يَمْشِي بِالنهيمة (١٠) . هُنْ بَوْ لِهِ ، وَأَمَّا هٰذَا فَكَانَ يَمْشِي بِالنهيمة (١٠) .

⁽١) هذا رأى لعبد الله بن عمرو ، إن صح إسناده اليه .

⁽۲) الزيادة من ع

⁽٣) « يستتر » بتاء ين مثناتين فوقيتين ، من الاستتار ، كذا في أكثر الأصول هنا ، وفي ع « يستنزه» بنونساكنة بعدها زاى ثم هاء ، من التنزه وهو البعد . وهو يوافق رواية في مسلم وأبي داود ، ومعني « لا يستتر » أي لا يجعل بينه وبين بوله سترة تحفظه من رشاشه ، فهي بمعني « لا يستنزه » وتقل الحافظ في الفتح (١ : ٧٧٤) أن في رواية أبي نعيم في المستخرج « لايتوقي » وهي مفسرة للمراد .

⁽٤) اختصر المؤلف آخر الحديث، ولفظه فى رواية البخارى (١: ٢٧٨ فتح) «ثم أخذ جريدة رطبة فشقها نصفين فغرز فى كل قبر واحدة ، قالوا : يارسول الله لم فعلت ؟ =

قَالَ [أبو عيسى ()] وَفَى الباب () عن أبى هُريرةَ ، وأبى موسى ، وعبد الرحمن بن حَسَنَةَ ، وزيد [بن ثابت ()] ، وَأَبِى بَكْرَةَ () . قَالَ [أبو عيسى ()] : هذا حديث حسن صحيح (ه) .

وَرَوَى منصورٌ هذا الحديثَ عن مُجَاهِدٍ عن ابن عباس ، ولم يَذْ كُرْ فِيهِ « عن طَاوُسٍ » . ورواية الأعش أصحُ .

= قال: لعله يخفف عنهما مالم يبيسا » . قال الخطائي في معالم السنن (١٠ . ١٩ . - ١٧) «وقوله لعله يخفف عنهما مالم يبسا : فانه من ناحية التبرك بأثر النبي صلى الله عليه وسلم ودعائه بالتخفيف عنهما ، وكأنه صلى الله عليه وسلم جعل مدة بقاء النداوة فهما حدًا الما وقعت به المسئلة من تخفيف العذاب عنهما ، وليس ذلك من أجل أن في الجريد الرطب معنى ايس في اليابس. والعامة في كثير من البلدان تفرش الحوص في قبور موتاهم، وأراهم ذهبوا إلى هذا ، وايس لما تماطوه من ذلك وجه ، . وصدق الخطابي ، وقد ارداد العامة إصرارا على هـ ذا العمل الذي لا أصل له ، وغلوا فيه ، خصوصا في بلاد مصر ، تقليداً للنصاري ، حتى صاروا يضعون الزهور على القبور ، ويتهادونها بينهم ه فيضعها الناس على قبور أقاربهم ومعارفهم تحية لهم، ومجاملة للأحياء، وحتى صارت عادة شبيهة بالرسمية في المجاملات الدولية ، فتجد الـكبراء من السلمين ، إذا نزلوا بلدة من بلاد أوروبا ذهبوا إلى قبور عظمائها ، أو إلى قبر من يسمونه : الجندي المجهول : ووضعوا عليها الرهور ، وبعضهم يضع الزهور الصناعية التي لا نداوة فيها ، تقليداً للافرنج ، واتباعاً لسنن من قبلهم . ولا ينكر ذلك عليهم العلماء أشباه العامة ، بل تراهم أنفسهم يصنعون ذلك في قبور موتاهم، ولقد علمت أن أكثر الأوقاف التي تسمى أوقافًا خيرية .. : موقوف ريعها على الخوص والريحان الذي يوضع في القبور . وكل هــذه بدع ومنكرات لا أصل لهـا في الدين ، ولا مستند لهـا من الـكتاب والسنة ، ويجب على أهل العلم أن ينكروها ، وأن يبطلوا هذه العادات ما استطاعوا .

- (١) الزيادة من ع . وجلة «قال أبو عيسى » لم تذكر في ه و ك .
 - (۲) فی ع «وفی هذا الباب».
 - (٣) الزيادة من ع و ه و ك .
 - (٤) ترتيب هذه الأسماء مختلف بالتقديم والتأخير في النسخ .
 - (٥) الحديث رواه البخارى ومسلم وأنو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم .

قَال (١): وسمحتُ أبا بكر محمد بن أَبَانَ البَلْخِي [مُسْتَمْلِي وَكَيع ٢] يقول: سمتُ وكِيعًا يقول: الأعمشُ أَحْفَظُ لِإِسْنَادِ إبر هم َ مِنْ منصور (٣).

0 5

باب

ما جاء (١) في نضح بول الفلام قبل أن يطعم

٧١ - مَرَشْ قُتَيْبَةُ وأحمد بن منيع ، قالا : حدثنا سفيانُ بن عُيَيْنَةَ عن الزُّهْرِيِّ عن عُبَيْدُ اللهِ بن عُتْبَةَ عن أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مِحْصَنٍ (٥)

⁽۱) كلة « قال » ليست في هر و ك .

⁽۲) الزيادة من 📗

⁽٣) رواية منصور عن مجاهد رواها البخارى (١: ٢٧٣) وقال الحافظ في الفتح: «مجاهد هو ابن جبر صاحب ابن عباس ، وقد سمع الكثير منه، واشتهر بالأخذ عنه . لكن روى هذا الحديث الأعمش عن مجاهد ، فأدخل بينه وبين ابن عباس طاوسا كا أخرجه المؤلب _ يعنى البخارى _ بعد قليل ، وإخراجه له على الوجهين يقتضى صحتهما عنده ، فيحمل على أر مجاهدا سمعه من طاوس عن ابن عباس ، ثم سمعه من ابن عباس بلا واسطة ، أو العكس . ويؤيده أن في سياقه عن طاوس زيادة على مافي روايته عن ابن عباس . وصرح ابن حبان بصحة الطريقين معا » . ويؤيد صحة الروايتين أن شعبة رواه أيضا عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس بدون واسطة ، كا رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة (رقم ٢٦٤٦) . وشعبة حجة كبير ، فروايته تؤيد أن الأعمش رواه على الوجهين معا .

⁽٤) الزيادة من ع و ه و ك

⁽٥) « محصن » بكسر الميم وإسكان الحاء المهملة وفتح الصاد المهملة ، وهي أخت عكاشة بن محصن .

قالت « دَخَلْتُ بِأُ بْنِ لِي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَمْ ۚ يَأْ كُلِ الطَّعَامَ ، فَبَالَ عَلَيْهِ ، فَدَعَا بَمَاء فَرَشَّهُ عَلَيْهِ () » .

قَالَ (٢): وفي البابِ عن على ، وعائشة ، وزينب ، وَلُبَابِهَ بِنْتِ الْخُرثِ (٣) ، وهي أُمُّ الفضل بن عباس بن عبد المُطَّلِبِ ، وأبي السَّمْحِ وعبد الله بن عَمْرٍ و ، وأبي كَثْرَ ، وأبي السَّمْحِ وعبد الله بن عَمْرٍ و ، وأبي كَثْلَى ، وابن عباس .

قال أبو عيسى : وهو قولُ غير واحد [من أهل العلم (١)] مِنْ أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم والتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَ ُهُمْ ، مِثْلِ أَحمد و إسحٰق ، قالوا : يُنْضَحُ بُولُ الغلام ، ويُغْسَلُ بُولُ الجارية ، وهـذا ما لم يَطْهَمَا ، فاذا طَعِماً غُسِلاً جَيها (٥) .

⁽۱) الحديث رواه أحمد في المسند عن سفيان بن عيينة (٦ : ٣٥٥) ورواه الطيالسي (رقم ١٦٣٦) عن زمعة عن الزهري ، وفيه « فدعا بماء فنضحه عليه ولم يغسله غسلا » ورواه ابن سعد في الطبقات (٨ : ١٧٦) من طريق صالح بن كيسان عن الزهري ، وفيه « فنضح عليه ولم يغسله » . وكذلك رواه مالك في الموطأ (١ : ٣٨) عن الزهري . والحديث رواه أيضا المخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم .

⁽٢) كلة « قال » ليست في هو و ك

⁽٣) في م « ولبانة هي ابنة الحرث » .

⁽٤) الزيادة من ع

⁽٥) هـذا هو القول الصحيح الموافق الأحاديث الثابتة في ذلك ، وأما من تأول ألفاظ بعض الأحديث فيه في لفظ « النضح » و « الرش » بأنه الغسل _ : فقد أبعد عن مدلول الألفاظ ، وأحال الأحاديث عن معناها الحقيق بالعصبية للآراء والمذاهب ، ويرد عليه الأحاديث الأخرى في الباب ، التي فيها التفريق بين بول الجارية وبين بول اللام كحديث لبابة بنت الحرث عند أحمد وأبي داود وابن ماجه مرفوعا: «إنما ينضح من ح

00

-

ما جاء في بول ما يُؤْ كُلُ كُمْهُ

٧٧ - مَرْشُنَ الحسن بن محمد الزَّعْفَرَ انَّى حدثنا عَفَّانُ بن مُسْلِم حدثنا عَفَّانُ بن مُسْلِم حدثنا عَلَى بن مُسْلِم حدثنا عَمَّدُ ثُنَّ سَلَمَةَ حدثنا نُحَيْدُ وقتادةُ وثابتُ عن أنس: « أَنَّ ناساً مِنْ عُرَيْنَةَ (١) قَدِمُوا اللّه صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي إِبلِ قَدِمُوا اللّه عِلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي إِبلِ

= بول الذكر ويغسل من بول الأنثى » . وكحديث أبى السمح عند أبى داود والنسائى وابن ماجه مرفوعا: « يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام » . فانَّ تأوَّل هؤلاء النضح والرش بأنه الغسل يحيل معنى الحديثين إلى أنه يغسل بول الجارية ويغسل بول الفلام ، وما أظن أن أحسداً له مساس بالعلم ، أو معرفة باللغة : يرضى أن يحمل كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم على هـــــــــذا العني . ونفس حديث الباب ـــ حديث أم قيس بنت محصن ــ : في روانة البخاري فيه « فنضحه ولم يفسله » ، فهل معني هذا محاسن الشريعة وتمام حكمتها ومصلحتها. والفرق بينالصبي والصبية من ثلاثة أوجه: أحدها : كثرة حمل الرجال والنساء للذكر ، فتعم البلوي ببوله ، فيشق عليه غسله . والثاني : أن بوله لاينزل في مكان واحد ، بل ينزل متفرقا ههنا وههنا ، فيشق غسل ما أصابه كله ، بخلاف بول الأنثى . الثالث : أن بول الأنثى أخبث وأنتن من بول الذكر ، وسببه حرارة الذكر ورطوبة الأنثى ، فالحرارة تخفف من بتن البول وتذيب منها ما يحصل مع الرطوية . وهذه معان مؤثرة يحسن اعتبارها في الفرق » . وسواء أسلم لابن القيم هذا التعليل أم لم يسلم ، وسواء أعرفنا الحكمة فى الفرق بينهما أم لم نعرف _ : فإن الواجب على الفقيه أن يتبع أمر رسول الله حيث وجده ، ولايضرب له الأمثال .

(١) « عرينة » بضم العين وفتح الراء : حيّ من بجيلة .

(٢) أى أصابهم الجوى ، وهو المرض وداء الجوف إذا تطاول ، وذلك إذ لم يوافقهم هواؤها واستوخموها ، ويقال : اجتويت البلد : إذا كرهت القام فيه وإن كنت فى نعمة . قاله فى النهاية .

الصَّدَقَةِ، وَقَالَ: أَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبُوا لِهَا. فَقَتَلُوا رَاءِي رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَسْتَاقُوا الْإِيلَ، وَأَرْتَدُوا عَنِ الْإِسْلاَمِ، فَأْتِي بَهِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَسْتَاقُوا الْإِيلَ، وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلاَفٍ، وَسَمَرَ (اللهُ عُنْهُمْ، مَنْ خِلاَفٍ، وَسَمَرَ (اللهُ عُنْهُمْ، مَنْ خِلاَفٍ، وَسَمَرَ (اللهُ عُنْهُمْ، وَأَنْقَاهُمْ بِالْخَرَةِ (اللهُ وَسَلَمَ اللهُ وَسَلَمُ اللهُ وَسَلَمَ اللهُ وَاللهُ وَاللّهُ اللهُ وَاللّهُ اللهُ وَاللّهُ اللهُ اللهُ وَاللّهُ اللهُ ال

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . وقد رُوىَ مِن غَيْرِ وَجْهِ عِن أُنْسِ (٥) .

وهو قولُ أَ كَثَرَ أَهِلِ العَلَمِ ، قالوا : لا بأسَ ببول مَا يُؤْكُلُ لَحْهُ . ٧٣ — حَرَثْنَ الفَضْلُ بن سَهْلِ الأَعْرَجُ [البغدادِي ٢٦] حدثنا يحيى بن غَيْلاَنَ قال: حدثنا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حدثنا سلمانُ الْتَيَّمْيِ عَن أَنس بن مالك

⁽۱) هكذا هوفى كل الأصول « وسمر » بالراء ، قال الشارح : « وفى نسخه صحيحة قلمية :
وسمل ، باللام » . والمعنى واحد . قال فى النهاية فى مادة « سمر » : « أى أحمى لهم
مسامير الحديد ثم كحلهم بها » . وقال فى مادة « سمل » : « أى فقاًها بحديدة محاة أو
غيرها . وقيل : هو فقؤها بالشوك ، وهو بمعنى السمر ، وقد تقدم . وإنما فعل بهم
ذلك لأنهم فعلوا بالرعاة مثله وقتلوهم ، فجازاهم على صنيعهم بمثله . وقيل : إن هذا كان
قبل أن تنزل الحدود ، فلما نزلت نهى عن المثلة » .

⁽٣) الحرة: أرض ذات حجارة سود معروفة بالمدينة .

⁽٣) في ع «وكنت».

⁽٤) «الـكد»: الحك، وبابه «رد» . و «الـكدم» : العض، وبابه «نصر» و «ضرب» .

⁽٥) الحديث رواه الطيالسي (رقم,٢٠٠٢) عن هشام الدستوائي عن قتادة ، وأحمد في المسند (رقم ٢٩٠٦ و ١٤١٣ و ١٤١٣٦ ج ٣ ص٢٨٧ و ٢٩٠). ورواه المسند (بيضا البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ملجه وغيرهم. وقد رواه الترمذي فيما سيأتي مرتين : في كتاب الأطعمة (١: ٣٣٩) وفي كتاب الطب (٢: ٣).

⁽٦) الزيادة من ب

قال: «إِنَّمَا سَمَلَ النَّبِيُّ صَلَّى أُللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْنُ بَهُمْ لِأَنَّهُمْ سَمَلُوا أَعْنُنَ الرُّعَاةِ». قال أبو عيسى: هٰذَا [حديث (١)] غريب، لا نعلم أحداً ذَكَرَهُ (٢) غير هذا الشيخ عن يزيد بن زُرَيْع (٢).

وهو معنى قوله: (وَالْجُرُوحَ قِصَاصُ (١٠) و [قد (١٠)] رُوى عن محمد بن سِيرِينَ قال: إِنَّمَا فَعَلَ بِهِمُ النبِيُّ صلى الله عليه وسلم هذا (١٠) قبل أن تَنْزِلَ الحدودُ (١٠).

⁽١) الزيادة من ع و ه و ك .

⁽٢) في ع « لانعلم أحداً رواه » .

⁽٣) الحديث رواه أيضاً مسلم (٢: ٢٦) والسائل (٢: ١٦٩) كلاها عن الفضل بن سهل، والخطابي في المعالم (٣: ٢٩٩) عن الحس بن يحبي عن أبي المنذر عرالفضل.

⁽٤) سورة المائدة (٤٥) . ويريد الترمذي بهذا الاشارة إلى قول عن الماما . إن النبي صلى الله عليه وسلم إنما فعل ذلك بالعرنيين قصاصاً منهم لما فعلوه بالرعاة ، كما قال أنس في هذا الحديث .

⁽ه) في ب « ذاك» .

⁽٦) سنع الترمذي في رواية كلة ابن سيرين غير جيد ، لأنه رواها بصيغة التمريض التي توهم ضعف إسنادها اليه ، مع أن إسنادها صحيح . لأن أحمد روى الحديث رقم ١٤١٠) عن بهز وعفان عن همام عن قتادة عن أنس ، ثم قال في آخره : « قال قتادة عن محمد بن سبرين : إنما كان هذا قبل أن تنزل الحدود » وهذا موصول بالإسناد نفسه ، وهو إسناد صحيح ثابت . والذي قال ابن سيرين هو الحق : أن هذا الحديث منسوخ بالحدود ، وهو منسوخ أيضا بالنهي عن المثلة . قال الحافظ في الفتح (١: ٣٥٣ _ ٤٤ وهذا بن شاهين عقب حديث عمران بن حصين في النهي عن المثلة : هذا الحديث ينسخ كل مثلة . وتعقبه ابن الجوزي بأن ادعاء النسخ يحتاج إلى تاريخ . قلت : يدل عليه مارواه البخاري في الجهاد من حديث أبي هريرة في الهي عن التعذيب بالنار بعد الإذن فيه ، وقصة المرنيين قبل إسلام أبي هريرة ، وقد حضر الإذن ثم النهي » .

07

باب

ما جاء (١) في الوضوء من الرِّيح

٧٤ - مِرْنُوْ فُتَدْبَةُ وَهَنَّادُ [قالا (٢)] حدثنا وَكِيعُ عن شُعْبَةَ عن سُعْبَةً عن سُمْبَةً عن سُمْبَيْلِ بن أَبِي صَالِحٍ عِن أَبِيهِ عِن أَبِي هُرَيْرَةَ أَن رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال: « لاَ وُضُوءَ إلاَّ مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ » .

[قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح (٣)].

٧٥ - حرَّثُرْ ا قُتَيْبَةُ حدثنا عبد العزيز بنُ محد عن سُهيَلِ بن أبى صالح عن أبيه عليه وسلم قال : « إِذَا صالح عن أبيه عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إِذَا كَانَ أَحَدُكُمُ فَى المُسْجِدِ فَوَجَدَ رِيحًا نَيْنَ أَلْيَتَيْهِ (أَ فَلَا يَخُرُجُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا وَيَحَدَ رِيحًا نَيْنَ أَلْيَتَيْهِ (أَ فَلَا يَخُرُجُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا وَيَجَدَ رِيحًا () وَيَحَدَ رِيحًا أَوْ يَجَدَ رِيحًا () »

[قال (٢)]: وفي الباب عن عبد الله بن زيد، وعلى بن طَلْقٍ ، وعائشة ، وابن عباس ، [وابن مسمود (٧)] ، وأبي سميد .

⁽١) الزيادة من ع و ه و ك

⁽٢) الزيادة من ع و ۔ .

 ⁽٣) الزيادة من ع و ه و ك . والحديث رواه أحمد وابن ماجه .

⁽٤) « الألية » بفتح الهمزة : العجيزة . وكسر الهمزة خطأ أو المة ضعيفة ، وقال في اللسان : « ولا تقل لية ولا إلية ، فانهما خطأ » .

⁽٥) الحديث رواه مسلم (١٠٨:١) وأبو داود (١: ٩٩) .

⁽٦) الزيادة من ع و ۔ .

الزيادة من ع . وهي زيادة جيدة ، فان حديث ابن مسعود نقله الهيثمي في جمم =

قال أبو عيسى : هذا حديثُ حسنٌ صيحُ .

وهو قولُ العلماء: أن لا يجِبَ عليهِ الوضوءُ إلاَّ من حَدَثٍ: يَسْمَعُ صُوتاً أَوْ يَجَدُّ رِيحاً .

وقال [عبدُ الله] بنُ المُبارَكِ: إذا شكَّ في الحدّثِ فإنه لا يجبُ عليه الوضوء حتى يَسْتَيْقُنَ السُتِيقاناً يَقْدِرُ أَن يَحْلَفَ عليه . وقال : إذا خَرَجَ مِنْ قُبُلُ المرأة الرّبيخُ وَجَبَ عليها الوضوء . وهو قولُ الشَّافِعِيِّ وَإسحٰقَ .

٧٦ – مَرْنَتُ مِحُودُ بِنُ غَيْلاَنَ حدثنا عبدُ الرَّزَّاقِ أخبرنا مَعْمَرُ مِن عَن هَيَّامِ بِن مُنَبَّةٍ عِن أَبِي هريرة عن النبيّ صلى الله عليه وسلم قال: « إِنَّ ٱللهَ لاَ يَقْبَلُ صَلاَةً أَحَدِكُمْ إِذَا أَحَدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ (١) » .

قال أبو عيسى : هذا حديث [غَرِيب (٢)] حسن صحيح (١) .

الزوائد (۲٤٢ ـ ۲٤٢) بلفظين ، وقال فى الأول : « رواه الطبرانى فى الكول : « رواه الطبرانى فى الكبير ، وفيسه الحجاج بن أرطاة ، وهو ثقة إلا أنه مدلس ، ولم يصرح بالسماع » وقال فى الثانى : « رواه الطبرانى ، ورجاله موثقون ».

⁽۱) خالفت النسختان ه و ك سائر الأصول في موضع هـذا الحديث ، فانه فيهما عقب الحديث (رقم ۷۰) . ثم جاء عقبه قوله « هذا حديث حسن صحيح » ثم بعد ذلك قوله « هذا حديث حسن صحيح » وقال الشارح : « كذا في النسخ الموجودة ، وهو تكرار » ونتج من هذا أن الحديث (رقم ۷۰) صار عندهما بدون بيان درجة صحته ، مع التكرار الذي لا موجب له ، ثم ختم الباب عندهما بقوله: «وهو قول العلماء» الخ . والترتيب الذي هنا أصح وأجود.

⁽٢) الزيادة من ١٠

۳) الحديث رواه أحمد والبخارى ومسلم وغيرهم .

٥٧

پاسپ

ما جاء في (١) الوضوء من النَّو م

٧٧ - حَرَثُنَ إِسَمَاعِيلُ بِنُ مُوسَى [كُوفِيُّ (١) وَهَنَادُ وَجَمَد بِنُ عَبَيْدُ الْمُحَارِبِيُّ ، اللَّهْ مَى وَاحِدُ (٣) ، قالوا : حدثنا عبد السَّلَام بِنُ حَرْبِ بِنُ عَبَيْدُ الْمُحَارِبِيُّ ، اللَّهْ مَى وَاحِدُ (٣) ، قالوا : حدثنا عبد السَّلَام بِنُ حَرْبِ اللَّلَانِيُّ (١) عن أبى خالد الدَّالاَنِيُّ عَن قتادة عن أبى العالية عن بن عَبَّاسٍ : « أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ نَامَ وَهُوَ سَاجِدٌ ، حَتَّى غَطَّ بن عَبَّاسٍ : « أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ نَامَ وَهُوَ سَاجِدٌ ، حَتَّى غَطَّ أَوْ نَفَخَ ، ثُمُّ قَامَ يُصَلِّى ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللهِ ، إِنَّكَ قَدْ غِتَ ؟ قَالَ (٥) : إِنَّ اللهُ عَلَى مَن نَامَ مُضْطَجِعاً ، فَإِنَّهُ إِذَا اصْطَجَعَ الْوُصُوءَ لاَ يَجِبُ إلاَّ عَلَى مَن نَامَ مُضْطَجِعاً ، فَإِنَّهُ إِذَا اصْطَجَعَ اللهُ عَلَى مَن نَامَ مُضْطَجِعاً ، فَإِنَّهُ إِذَا اصْطَجَعَ اللهُ عَلَى مَن نَامَ مُضْطَجِعاً ، فَإِنَّهُ إِذَا اصْطَجَعَ اللهُ عَلَى مَن نَامَ مُضْطَجِعاً ، فَإِنَّهُ إِذَا اصْطَجَعَ اللهُ عَلَى مَن نَامَ مُضْطَجِعاً ، فَإِنَّهُ إِذَا اصْطَجَعَ اللهُ اللهُ عَلَى مَن نَامَ مُضْطَجِعاً ، فَإِنَّهُ إِذَا اصْطَجَعَ اللهُ اللهُ عَلَى مَن نَامَ مُضْطَجِعاً ، فَإِنَّهُ إِذَا اصْطَحَعَ مَا مُنْ أَوْلَالُهُ اللهُ عَلَى مَن نَامَ مُضْطَجِعاً ، فَإِنَّهُ إِذَا الْمُعْطَعِمَ اللهَ اللهُ عَلَى مَن نَامَ مُضْطَجِعاً ، فَإِنْهُ إِذَا الْهُ مَلْكُونَهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى مَن نَامَ مُضَاعِدُهِ اللهُ ال

⁽١) الزيادة من ع

⁽٢) يعني أن ألفاظهم فيها اختلاف، والمعني واحد، فاختار بعضها مكتفيا به .

⁽٣) الزيادة من ع ، و « الملائى » بضم الميم وتخفيف اللام ، نسبة إلى بيع الملاء ، وهو جم «ملاءة» بضم الميم فيهما، وهى الملحفة ، ووقع فى الأنساب السمعانى ضبطه بفتح الميم ، وهو خطأ ،

⁽٤) « الدالاني » بفتح الدال وتخفيف اللام وبالنون ، نسبة إلى « دالان » وهي قرية من همدان .

⁽٥) في ع « فقال » .

⁽٦) الحديث رواه أحمد فى المسند (رقم ٢٣١٥ ج ١ ص ٢٥٦)، وأبوداود (١: ٨٠) والبيهتى (١: ١٢١) كلهم من طريق عبدالسلام بن حرب . ولم يحكم الترمذي هنا=

قال أبو عيسى : وأبو خالد أسمه « يزيدُ بنُ عبدِ الرَّ عمنِ » .

=على هذا الحديث بشيء من صحة أو ضعف ، إلا قوله فيما سيأتى: إن سعيدين أبي عروبة رواه موقوفا ولم يذكر فيه أبا العالية . وهو حديث ضعيف . قال أبو داود : « قوله الوضوء على من نام مضطجعاً : هو حديث منكر ، لم يروه إلا يزيد أبو خالد الدالاني یعنی ابن عباس أو الراوی عنه _ : کان النبی صلی الله علیه وسلم محفوظا . وقالت عائشة : قال النبي صلى الله عليه وسلم : تنام عيناى ولا ينام قلبي . وقال شعبة : إنما سمم قتادة من أبي العالية أربعة أحاديث : حديث يونس بن متى ، وحديث ابن عمر في الصلاة ، وحديث : الفضاة ثلاثة ، وحديث ابن عباس حدثني رجال مرضيون منهم عمر وأرضاهم عندي عمر . قال أبو داود : وذكرت حديث يزيد الدالاني لأحمد بن حنبل، فانتهرني ، استعظاما له ، فقال : مالغربد الدالاني بدخل على أصحاب تتادة ؟! ولم يعمأ بالحديث » . وقال البيهق : « تفرّ د بهذا الحديث على هـذا الوجه يزيد من عبد الرحن أبو خالد الدالاني . قال أبو عيسي الترمذي _ يعني في العلل المفرد _ : سألت عهد من إسمعيل البخاري عن هذا الحديث ؟ فقال : هذا لاشيء ، ورواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن عاس قوله ، ولم يذكر فيه أبا العالمة ، ولا أعرف لأبي خالد الدالاني سماعا من قتادة ». ونقل في عون المبود عن الحافظ المنذري قال : « وقال الدارقطني: تفرُّد به نزيد وهو الدَّالاني عن قتادة . ولا يصح . وذكر ابن حيان البستي أن نزيد الدالاني كان كثير الخطأ ، فاحش الوهم ، يخالف الثقات في الرواية ، حتى إذا سمعها المبتدئ في هـــذه الصناعة علم أنها معلولة أو مقلوبة ، لا يجوز الاحتجاج بها إذا وافق الثقات ، فكيف إذا انفرد عنهم بالمعضلات ؟! وذكر أبو أحمد الكراريسي: الدالاني هذا فقال : لايتابع في بعض أحاديثه . وسئل أبو حاتم الرازي عن الدالاني هذا ؟ فقال: صدوق ثقة . وقال الامام أحمد بن حنبل : يزيد لا بأس به . وقال يحيي بن معين وأبو عبد الرحمن النسائى : ليس به بأس . وقال البيهة : فأما هذا الحديث فانه تمد أنكره على أبى خالد الدالاني جميع الحفاظ، وأنكر سماعه من قتادة أحمد بن حنبل وعهد بن إسمعيل البخاري وغيرها . ولعل الشافعي وقف على علة هـــذا الأثر حتى رجع عنه في الجديد . هذا آخر كلامه . ولو فرض استقامة حال الدالاني كان فها تقدم من الانقطاع في إسناده ، ومخالفة الثقات : ما يعضد قول من ضعفه من الأئمة رضوان الله علمهم أجمين » .والحديث الذي أشار اليه أبو داود في كلامه أنه رواه جماعة عن ابن عباس =

قال وفي الباب عن عائشةً ، وابن مسعودٍ ، وأبي هريرة .

٧٨ - مَرْشُنَا مِحْد بِنُ بَشَّارِ حدثنا يحيى بِنُ سعيد عن شُعْبَةَ عن قتادة عن أنس بِن مالك قال : « كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم : يَنَامُونَ ثُمُّ يَقُومُونَ فَيُصَلُّونَ ، وَلاَ يَتَوَضَّوْنَ وَلَا يَتَوَضَّوْنَ فَي مَا لاَنْهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم .

قال [أبو عيسى (٢)]: هذا حديثُ حسنُ صحيحٌ.

[قال : و (٢)] وسمعتُ صالح بنَ عبد الله يقولُ : سألتُ عبدَ الله بن المباركُ عَمَّن (١) نام قاعدًا مُعْتَمِدًا ؟ فَقَال (٥) : لا وُضُوءَ عليه .

قَالَ [أبو عيسى (٢)] : وقد رَوَى حديثَ ابْنِ عباس سَعيدُ بنُ أبي عرَّو بَةَ عن قتادةً عن ابن عباس قَوْلَهُ ، ولم يَذْكُرُ فيهِ أَبَا العالية ، ولم يَرْ فَعْهُ . واختلفَ العلماء في الوضوء من النوم : فَرَأَى أَكْرُهُم أَن (٧) لا يجب عليه الوضوء إذا نام قاعدًا أو قائمًا (٨) حتَّى ينامَ مُضْطَحِعاً . وبه يقولُ النَّوْرِيُّ وابنُ المبارك وأحمدُ .

⁼ ولم يذكروا فيه شيئا مما انفرد به الدالانى _ : هو مارواه أحمد ومسلم وأبو دالود عن ابن عباس قال : «بت عند خالتى ميمونة فقام النبي صلى الله عليه وسلم من الليل » وفيه «ثم اضطجع فنام حتى نفخ ، وكان إذا نام نفخ ، فأتاه بلال فا ذنه بالصلاة ، فقام فصلى ولم يتوضأ » . وهذا هو الصحيح .

⁽١) الحديث رواه مسلم وأبو داود .

⁽٢) الزيادة من ع و ه و ك .

⁽٣) الزيادة من ع و ۔ .

⁽٤) في ع «من» .

⁽٥) في ع هال ٥ .

⁽٦) الزيادة من ع

⁽V) في ه و ك «أنه».

⁽A) في ع « قائما أو قاعدا » .

[قال (١)] : وقال بعضُهم : إذا نام حتَّى غُلِبَ على عقله وجب عليه الوضوء ، و بِهِ يقولُ إسحٰقُ .

وقال الشافعيُّ : مَنْ نام قاعدا فرأًى رُوئياً أو زَالَتْ مَقْمَدَتُهُ لِوَسَنِ النومِ : فعليهِ الوضوء .

٥٨

باسب

[ماجاء في (٢)] الوضوء ممَّا غَيَّرَتِ النارُ

٧٩ - صَرَشَيْ ابنُ أَبِي عمر قال حدثنا سُفْيَانُ بن عُييْنَة (") عن محمد بن عَمْرِ وَ(فَ) عن أَبِي سَلَمَةَ عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الْوُضُوهُ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ، وَلَوْ مِنْ ثَوْرِ أَقِطٍ ("). [قال (٢)]: فقال لَهُ

⁽١) الزيادة من ب

⁽٢) الزيادة من ع .

⁽٣) فى مد « سفيان الثورى » وهو خطأ ، لأن عجد بن يميي بن أبي عمر – شيخ الترمذى ــ إنما يروى عن الثورى ، ولم يذكر فى ترجته أنه روى عن الثورى ، وأيضا فان هذا الحديث رواه ابن ماجه (١ : ٩٢) مختصرا عن مجد بن الصباح عن سفيان بن عبينة نهذا الاسناد .

⁽٤) هُو مِجْدُ بِنْ عَمْرُو بِنْ عَلَقْمَةً بِنْ وَقَاصَ اللَّبِيُّ .

⁽o) « الأقط » بفتح الهمزة وكسر الفاف : لبن مجفف يابس ، كأنه نوع من الجبن . والثور : القطعة منه .

⁽٦) الزيادة من 🗕 و هر و ك

ابنُ عَبَّاسِ: يَا أَبَا هُرَيْرَةً ، أَنتَوَضَّأُ (') مِنَ الدُّهْنِ ؟ أَنتَوَضَّ ('') مِنَ الدُّهْنِ ؟ أَنتَوَضَّ ('') مِنَ الدُّهْنِ اللهُ عَبَّ اللهُ عَنْ ('') عَنَ اللهُ مَلَا أَبُو هُرَيْرَةً : يَا أَبْنَ أَخِي ، إِذَا سَمِعْتَ حَدِيثًا عَنْ ('') رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلاَ تَضْرِبْ لَهُ مَثَلاً ('') » .

⁽١) في ــ « أتوضأ » بحذف النون من أوله .

⁽٢) « الحيم »: الماء الحار".

⁽٣) في ع «من رسول الله» وفي هر و ك «عن انسي».

⁽٤) لم أجد هذا الحديث بهذا السياق إلا عند ابن ماجه (١: ٩٢) مع شيء من الاختصار وإسناده هنا وهناك إسناد صحيح . وفي مسند أحمد حديث يشبهه في متناه ، رو ه في مسند ابن عباس (رقم ٣٤٦٤ ج ١ ص ٣٣٦) قال : « حدثنا عبد الرزاق وابن بكر قالا أخبرنا ابن جريج قال أخبرني مجد بن يوسف أن سليمان بن يسار أخبره : أنه سمع ابن عباس ورأى أبا هريرة ينوضاً ، ففال : أتدرى مما أتوضاً ؟ قال : لا ، ول: أتوضأ من أثوار أقط أكلتها . قال ابن عباس : ما أبالي مما توضأت . "نمهد لر أيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل كتف لحم ثم قام إلى الصلاة وما توضا . فال : وسليمان حاضر ذلك منهما جميعا » . وهذا إسناد صحيح ، رواته أئمة ثقات . وهو مع رواية الترمذي يدلان على أن الجدل في هذا كان شديدا بين ابن عباس و في هريرة، وأنه لم يقتنع أحدهما بحجة الآخر . ويؤيد ذلك مارواه أحمد في السند (رمم ١٠٨٦٠ ج ٢ ص ٢٩٥) والنسائي (١ : ٢٩) واللفظ له ، من طريق يحيي بن أبي كثير عن. الأُوزاعي أنه سمع المطلب بن عبد الله بن حنطب يقول : « قال ابن عباس : أنوضاً من طعام أجده في كتاب الله حلالا ، لأن النار مسته ؟! فجمع أبو هريرة حصى ففال : أشهد عدد هــذا الحصى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: توضُّو عما مست النار » . وروى البيهق في السنن الكبرى (١: ٣٥١) من طريق أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن مجد بن عمرو بن عطاء قال : « كنت مع ابن عباس في بيت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد ، فجعل يعجب ممن يزعم أن الوضوء مما مست النار ! ويضرب فيه الأمثال ، ويقول: إنا نستحم بالماء المسخن ونتوضأ به، وندهن بالدهن المطبوخ ، وذكر أشياء مما يصيب الناس مما قد مست النار ، تم قال : لفد رأيتني في هذا البيت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد توضأ ثم لبس ثيابه فجاءه المؤذن ، فخرج إلى الصلاة ، حتى إذا كان في الحجرة خارجا من البيت لفيته هدية عضو من شاة ، فأكل منها لفمة أو لفمتين ، ثم صلى وما مين ماء » . ==

[قال (١)] : وفى البابِ عن أُمِّ حَبِيبةً ، وأُمِّ سَلَمَةً ، وزيد بن ثَابِتٍ ، وأَبِي طلحةً ، وأبى أيُوب ، وأبى موسى .

قال أبو عيسى : وقد رَأَى بعضُ أهل العلم الوضوءَ مما غَــيَّرَتِ النَّارُ . وأَكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ : على تَرْكِ الوضوءِ مما غَيَّرَتِ النَّارُ .

ا ٥٩

ما جاء (٢) ۚ في تَرْكُ ِ الوضوء مما غَيَّرَتِ النارُ

⁼ وهذا حدیث صحیح . رواه مسلم (۱: ۱۰۸) عن أبی کریب عن أبی أسامة ، ولکنه لم یذکر لفظه ، بل أحال علی حدیث مختصر قبله . وسنتکلم علی نسخ ذلك فی آخر الباب الآتی ، إن شاء الله .

⁽١) الزيادة من ع و ع .

⁽٢) الزيادة من ع

⁽٣) في ع «سم جابر بن عبد الله» .

⁽٤) في ب «وحدثناه» .

⁽٥) الفناع _ بكسر الفاف _ : الطبق الذي يؤكل عليه .

فَأَكُلَ مِنْهُ، ثُمَّ تَوَضَّأَ للظُّهْرِ وَصَلَّى، ثُمَّ أَنْصَرَف، فَأَتَنَهُ بِعَلَالَةٍ مِنْ عُلَالَةِ (١) الشَّاة، فَأَكُل مُنْمَ صَلَّى الْعَصْرَ وَلَمْ يَتَوَضَّأُ (٢) ».

(۱) العلالة _ بضم العين المهملة _ : البقية ، أو ما يتعلل به شيئًا بعد شيء ، من العلل _ . بفتح الدين _ وهو الشرب بعدالشرب . وفي ع «غلالة» بالمعجمة ، وهو خطا . (۲) هذا حديث صحيح ، لبست له علة . وقد حاول بعضهم أن يعلله ، فنقل المهمة في المعرفة

(٢) هذا حديث صحيح ، ليست له علة . وقد حاول بعضهم أن يعلله ، فنقل البيهق في المعرفة عن الشافعي أنه قال : « لم يسمع ابن المنكدر هذا الحديث من جابر ، إنما سمعه من عبد الله بن على بن عقيل عن جابر » . وهو مردود برواية ابن جريم عند أحمد (رقم ٥٠٥٠ ج ٣ ص ٣٢٢) وأبي داود (١: ٥٠) قال: « أخرني عد بن المنكدر قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : قربت للنبي صلى الله عليه وسلم خبرًا ولحما فأكل ثم دعا بوضوء فتوضأ به ، ثم صلى الظهر ، ثم دعا غضل طعامه وأكل ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ » . وهـ ذا مختصر من حديث الباب . والذي دفعهم إلى هذه الشبهة في التعليل أن سفيان بن عيينة شك في سماع ابن المنكدر هذا الحديث من جابر ، كا روى أحمد (رقم ١٤٣٤٩ ج ٣ ص ٣٠٧) عن سفيان : « سمعت ابن المنكدر غير مرة يقول : عن جابر ، وكأنى سمعته مرة يقول : أخبرنى من سمع جابراً ، وظننته سمعه من ابن عقيل ، وابن المذكدر وعبد الله بن مجد بن عقيل عن جبر : أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل لحما ثم صلى ولم يتوضأ ، وأن أبا بكر أكل لبأ ثم صلى ولم يتوضأ ، وأن عمر أكل لحما ثم صلى ولم يتوضأ » . واللبأ _ بكسر اللام وفتح الباء _ : أول اللبن في النتاج . فهذا الاسناد يفهم منه أن سفيان سمعه من ابن المنكدر وابن عقيل كلاها عن جبر ، ثم شك في أن ابن المنكدر سمعه من جابر ، ولكن غيره لم يشك ، واليقين مقدم على الشك . وحديث جبر في هذا الباب روى عنــــه مختصراً ومطولاً بألفاظ مختلفة ، وبأسانيد صحيحة ، ومزالروايات المفصلة رواية الطيالسي (رقم ١٦٧٠) عن زائدة عن ابن عقيل، وهي بنجو رواية الترمذي، ورواه أحمد مطولًا عن أبي سعيد مولى بني هاشم عن زائدة (رقم٢٢٣ م ٣ ص ٣٨٧) ، ومنها رواية البيهق (١: ١٥٦) من طريق ابن وهب عن أسامة بن زيد وابن جريج عن ابن المنكدر. ومن الروايات المختصرة رواية أحمد من طريق على بن زيد عنابن المنكدر (رقم ١٤٣١٢ ج ٣ ص ٣٠٤) وعن سفيان عن ابن عقيل (رقم ١٥١٤) ج ٣ ص ٣٨١) ورواية ابن ماجه من طريق ابن عيينة عن ابن المنكدر وعمرو بن دينار وابن عقيل : ثلاثتهم عن جابر (١ : ٩٢) ومن أوضح الروايات عن جابر مارواه أحمد (برقم ٠ ١٥٠٨ ج ٣ ص ٧٤) من طريق عهد بن اسمق قال : «حدثني عبد الله بن

[قال (٢)]: وفي الباب عن أبي بكر الصديق (٣) ، وابن عباس ، وأبي هُو يرة ، وابن عباس ، وأبي هُو يرة ، وابن مسعود ، وأبي رافع ، وأمِّ الحَكَم ، وعَمرو بن أُمَيَّة ، وأمِّ عامر ، وسُو يُد بن النُّعمان ، وأمِّ سلمة (٣) .

على عنال بن أبي طالب قال : دخلت على جابر بن عبد الله الأنساري أخي بي سلمة. وممى محد بن عمرو بن حسن بن على ، وأبو الأسباط مولى لعبد الله بن جعفر كان يتبع العنم ، قال : فسألناه عن الوضوء مما مست النار من الطعام ؟ فقال : خرجت أريب رسول لله صبى الله عليه وسلم في مسجده ، فلم أجده ، فسألت عنه ، فقيل لي : هو الأسواف عند بنات سعد بن الربيع أخي بلحرث بنالحرث بن الحزرج ، يقسم بينهن مهرائهن من أبيهن ، قال : وكنَّ أول نسوة ورثن من أبيهنَّ في الاسلام ، قال : خرِ حِمَّ حِنْ جِئْتَ الأَسُوافَ ، وهو من سعد بنالربيع ، فوجدت رسول الله صلى الله عبه وسلم بی صور من نخل ، قد رش له فهو فیه ، قال : فأتی بغداء من خبز ولحم قد صم له ، و كل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكل القوم معه ، قال : ثم بال ثم نوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم للظهر ، وتوضأ القوم معه ، قال : ثم صلى بهم الظهر ، قال : ثم قعد رسول الله صبى الله عليه وسلم فى بعض مابتى من قسمته لهن ، حى حضرت الصلاة ، وفرغ من أدره منهن ، قال : فردوا على رسول الله صلى الله عنبه وسلم فضل غدائه من الحبز واللحم، فأكل وأكل القوم معه ، ثم نهض فصلي ينا العصر ، ومامس ماء ولا أحد من القوم » . وهذا حديث مفصل ، وكأنه تفصيل رو بة الترمذي ، أو هو اليقين عندي . وقوله فيه « الأسواف » آخره فاء ، وهو موضع بعبنه بالبقيم بالمدينة ، وبذلك ضبطه ياقوت وصاحب القاموس . ووقع في المسند «الأسواق» بالقاف، وهو حطأ . وقوله « في صور من نخل» الصور _ بفتح الصاد المهملة وإسكان الواو _ : الجماعة من النخل، ولا واحد له من لفظه . و سنذكر في آخر الباب حديث جبر أيضا: «كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار » .

(١) الزيادة من ع و . .

(٢) كلة «الصديق» لم تذكر في ع .

رُ ٣) من أول قوله « وابن عباس » إلى قوله « وأم سلمة » ذكر فى ع فى هـذا الموضع ، وذكر فى عائب بكر الأصول بعد قوله فيما يأتى « ولم يذكروا فيه عن أبى بكر وهذا أصح » . ثم قال: «وفى الباء عن ابن عباس » الخ، وماهنا أنسب لعادة الترمذي فى كتابه .

[قال أبو عيسى (١)] : ولا يصح حديث أبى بكر في هذا [الباب (٣) من قبل إسناده ، إنّما رواه حُسَامُ بنُ مِصَكَ (٣) عن ابن سيرينَ عن ابن عباس عن أبى بكر [الصديق (٤)] عن النبى صلى الله عليه وسلم . والصحيح إنما هو عن ابن عباس عن النبى صلى الله عليه وسلم . هكذا رَوَى الحفاظُ (٥) ، وَرُوى من غير وجه عن أبن سيرين عن أبن عباس عن النبى صلى الله عليه وسلم . ورواه عطاء بن يَسَارٍ ، وعكرمةُ ومحمدُ بن عَمْرِ و بن عطاء ، وعلى بن عبد الله بن عباس وغيرُ وَاحدٍ عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ، عباس وغيرُ وَاحدٍ عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يذكرُ وا عباس وغيرُ وَاحدٍ عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يذكرُ وا فيه : « عن أبى بكر [الصديق (٤)] » ، وهذا أصح .

قال أبو عيسى : والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وَمَنْ بَعْدَهُمْ ، مِثْلِ : سُفْيَانَ [الثَّوْرِيُ (٢)] ، وابن المبارك ، والشافعي ، وأحمد ، وَإسحٰق : رَأُوْا تَر وَكَ الوضوء مما مسَّتِ النارُ.

⁽١) الزيادة من ع .

⁽۲) الزیادة من ع و ب .

⁽٣) « مصك » بكسر الم وفتح الصاد المهملة وتشديد الكاف . وحسام بن مصك هذا ضعيف ، ضعفه عامة العاماء .

⁽٤) الزيادة من هو ك .

⁽٥) الروايات التي أشار اليها الترمذي من حديث ابن عباس كلها في مسند أحمد، وأرقامها (٨٩٨٨) و ٢٠٠٧ و ١٩٨٨؛ و ١٩٨٨؛ و ١٩٨٨؛ و ١٩٨٨ و ٢٢٨٩ و ٢٢٨٩ و ٢٢٨٩ و ٢٢٨٩ و ٢٢٨٩ و ٢٠٠٧ و ٢٢٨٩ و ٢٢٨٩ و ٢٠٠٩ و ٢٢٨٩ عن أبي الخوار، عن أبي جعفر مجلد بن على ، وعن يحيي بن يعمر ، وعن عمر بن عطاء بن أبي الخوار، كلههم عن ابن عباس ، وأرقامها (١٩٩٤ و ٢٥٢٤ و ٢٤٢٣) و ٢٤٨٩ و ٢٤٦٣) وأما رواية حسام بن مصلك التي ضعفها الترمذي فهي في مجمع الزوائد (٢٠١١) ونسبها لأبي يعلى والبزار .

⁽٦) الزيادة من ب

وَهٰذَا آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وَكَأَنَّ هذا الحديثَ نَاسِخُ للحَديث الأَوَّل: حديثِ الْوُضُوءِ ثِمَّا مَسَّتِ النَّارُ(١)

(۱) اختلف العلماء فى وجوب الوضوء مما مست النار . والذى ترجعه ونذهب يه عدم الوجوب _ إلا فى لحوم الابل _ وأن أحديث الرخصة ناسخة للأمر السابق لهما بايجاب الوضوه منه . وقد تأول بعض أصحابنا من أهل العلم أحديث الرخصة بأنها ليست نصا فى نسخ الأمر ، لاحتمال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك خصوصية له ، ويرد عليه أن الخصوصية لاتثبت إلا بدليل صريح ، وأيضا فان حديث جبر المفصل الذى نقلناه من مسند أحمد (ج ٣ ص ٣٧٤) صريح فى أن النبي صلى الله عليه وسلم « أكل وأكل الفوم معه ، ثم نهض فصلى بنا العصر ، وما مس ماء ولا أحد من القوم » . وهذا قاطع فى ننى احتمال المصوصية .

وأما الدليل على النسخ فحديثان : أولهما : رواه أحمد في المسند (رقم ٢٣٧٧ ج ١ ٢٦٤) عن يعقوب بن إبرهيم بن سعد عن أبيه عن ابن إسحق: «حدثنا مجد بن عمرو بن عطاء قال : دخلت على ابن عباس بيت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم لغد يوم الجمعة ، قال : وكانت ميمونة قد أوصت له به ، فــكان إذا صلى الجمعة بسط له ميه ثم الصرف اليه فجلس فيه للناس ، قال : مسأله رجل وأنا أسمع عن الوضوء مما مست النار من الطعام ؟ قال : قرفع ابن عباس يده إلى عينيه ، وقد كف بصره ، فقال : بصر عيناي هاتان ، رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ لصلاة الظهر في بعض حجره ، ثم دعا بلال إلى الصلاة ، فنهض خارجا ، فلما وقف على باب الحجرة لقيته هدية من خبر ولحم بعث بها اليه بعض أصحابه ، قال : فرجم رسول الله صلى الله عليه وسلم بمن معه ، ووضعت لهم في الحجرة ، قال : فأكل وأكلوا معــه ، قال : ثم نهض رسول الله صلى الله عليه وسلم بمن معه إلى الصلاة ، ومامس ولا أحد ممن كان معه ماء ، قال : ثم صلى بهم . وكان ابن عباس إنما عقل من أمر رسول الله صل الله عليه وسلم آخره» . وهذا فيه أيضا ردٌّ على زعم الخصوصية . وقال الشافعي فيما رواه عنه الزعفراني : « إنما قلنا: لايتوضأ منه ، لأنه عندنا منسوخ ، ألا ترى أن عبد الله بن عباس ، وإنما صحبه بعد الفتح : يروى عنه أنه رآه يأكل من كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ ، وهـ ذا عندنا من أبين الدلالات على أن الوضوء منه منسوخ ، أوأن أمره بالوضوء منه بالغسل للتنظيف . والثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم =

= أنه لم يتوضأ منه ، ثم أبى بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلى ، وابن عباس ، وعاص بن ربيعة ، وأبى بن كعب ، وأبى صلحة : كل هؤلاء لم يتوضؤا منه » نقله البيهقي (١:٥٠١) .

وقد روى كثير من الصحابة حديث الأمر بالوضوء مما مست النار ، وروى غـيرهم أحاديث الرخصة في ذلك ، ولـكن الذي كان يجادل منهم في المسئلة أبو هريرة وابن عباس ، فالأول يشدد في الوجوب ، والثاني يشدد في بيان الرخصة ، وكل منهما يرد على صاحبه ، ومع هـ ذا ذن أبا هريرة روى أيضا حديث الرخصة ، ورد ذلك عنــه باسناد صحيح ، فقد روى أحمد (٣٨٩ : ٢٨٩) حديثا عن عفان عن وهيب عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ، ثم قال : « وبهذا الاسناد : إسناد صحيح ، وقد روى الطيالسي أيضا حديث الرخصة هذا (برقم ٢٤١١) ورواه غيرها كذلك . فيظهر من هــذا أن أبا هريرة سمع الحديثين من غيره من الصحابة ، ولعل إصراره على النشديد في الوجوب لاضطراب الروايتين عنده وعدم يقينه برجعان السخ ، أو لعله رأى الوضوء وسمع الأمر به ، ولم يشاهد الحديث الآخر بل سمعه سماعاً فلم يطمئن قلبه إلى ترك مرآه بنمسه . وأصرح من كل هذا في النسخ حديث جابر قال : « كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار » . وهو حديث صحيح ، رواه أبو داود (١ : ٧٥) والنسائي (١ : ٠٤) وابن الجارود (ص ٢١ _ ٢٢) والبيهق (١: ١٥٥ – ١٥٦) كلهم من طريق شعيب بن أبى حمزة عن مجه بن المنكدر عن جبر . وهو حديث صحيح ، ليس في إسناده مطعن ، وليست له علة . وقد أعله بعض الحفاظ بما لايصلح تعليلا ، فقال أبو حاتم فيما رواه عنه ابنه في العلل (رقم ١٦٨) : « هذا حديث مضطرب المآن ، إنما هو : أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل كنفا ولم يتوضّ . كذا رواه الثقات عن ابن المنكدر عن جانر ، وجمتمل أن يكون شعيب حدث به من حفظه فوهم فيه». وقال أبو داود في السنن عقب روايته : « وهذا اختصار من الحديث الأول » يعني الحديث الذي رواه قبله من طريق ابن جريج عن ابن المنكدر عن جابر « قربت للنبي صنى الله عليه وسلم خبرًا ولحما فأكل ، ثم دعا بوضوء فتوضأ به ، ثم صلى الظهر ، ثم دعا بفضل طعامه فأكل، ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ ». فكأن أبا داود يريد أن يفهم الواقعة المعينة : كان عمله الأول فيها أن توضأ بعد الأكل، وعمله الثاني أن صلى ==

7.

ما جاء في (١) الوضوء من لحوم الإبل

٨١ – حَرَثُنْ هذا دُ حدثنا أبو معاوية عن الْأَعْمَشِ عن عبد الله (٢) بن

= بعد الأكل ولم يتوضأ . ومن الواضح أن هذا تأول بعيد جدا ، يخرج به الحديث عن ظاهره ، بل يحيل معناه عما يدل عليه لفظه وسياقه . ورمى الرواة الثقات الحفاظ بالوهم هذه الصفة، ونسبة التصرف الباطل في ألفاظ الحديث اليهم حتى يحيلوها عن معناها _: قد يرفع من نفوس ضعفاء العسلم الثقة بالروايات الصحيحة جملة . وشعيب بن أبي حمزة الذي رواه عن ابن المنكدر: « ثقة متفق عليه حافظ أثني عليه الأئمة » كما قال الحليلي، وعلى بن عياش الذي رواه عن شعيب : « نقة حجة » كما قال الدارقطني . ونسبة الوهم إلى مثل هذين الراويين أو إلى أحدهما : يحتاج إلى دليل صريح أقوى من روايمهما ، وهيهات أن يوجد . ولذلك قال ابن حزم فى المحلى (٢٤٣١) : « القطع بأن ذلك الحديث مختصر من هذا _ : قول بالظن ، والظن أكذب الحديث . بل هما حديثان كما وردا » . ثم إن التأول الذي ذهب اليه أبو داود باختصار حديث شعيب من الحديث الآخر ، بمعنى أن المراد من « آخر الأمرين » آخر الفعلين في الواقعة الواحدة المعينة _ : برده ما ثقلنا عن المسند (رقم ١٥٠٨٠) من طريق مجد بن إسحق عن ابن عقيل ، فان فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل هو ومن معه « ثم بال ثم توضأ للظهر » وأنه أكل بعد ذلك هو ومن معه ثم صلوا العصر ولم يتوضؤا . فهذا يدل دلالة واضحة على أن الوضوء الأول كان للحدث ، وليس من أكل مامست النار ، حتى يصح أن يسمى الفعل الثاني بأكله ثم صلاته من غير أن يتوضأ « آخر التأويل الذي ذهب الله أبو داود . والحمد لله .

⁽١) الزيادة من ع .

^{· (}٢) في ع « عبيد الله » بالتصغير ، وهو خطأ .

عبد الله [الرَّازيِّ (')] عن عبد الرحمن بن أبي لَيْلَي عن الْبَرَاءُ بَّبِن عَازِبِ قال : « سُئِلَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم (') عَنِ الْوُضُوءِ مِنْ لُدُومِ الْإِبلِ ؛ فقال ('): تَوَضُوّا مِنْهَ أَدُومِ الْغَنَمِ ؟ فقال : لاَ تَتَوَضُوّا (') مِنْهَا . وَسُئِلَ عَنِ الْوُضُوءِ مِنْ لُدُومِ الْغَنَمَ ؟ فقال : لاَ تَتَوَضُوّا (') مِنْهَا (') .

[قال (٦)] : وفي الباب عن جابر بن سَمْرَةَ ، وَأُسَيْدِ بْنِ حُضَيْر .

قال أبو عيسى : وقد رَوَى الحجَّاجُ بِن أَرْطَاةَ هذا الحديثَ عن عبدِ الله بن عبد الله عن عبد الرحمن بن أبي ليلي عن أُسَيْدِ بن حُضَيْر (٧) . والصحيحُ حديثُ عبد الرحمن بن أبي ليلي عن البَرَاءِ بن عَازِبٍ . وهو قول أحد َ و إسحَقَ.

⁽۱) الزيادة مل 🗀 .

⁽٢) في ع «سئل النبي صلى الله عليه وسلم » .

⁽۳) في ب «قال» .

⁽٤) في ع « لا توضؤا » بحذف إحدى التاءين ، وهو جائز .

⁽٥) حديث البراء رواه أحمد عن أنى معاوية (٤: ٢٨٨) وعن عبد الرزاق عن سفيان (٤: ٣٠٣) كلاهما عن الأعمش . ورواه الطيالسي عن شعبة عن الأعمش (رقم ٤٠٣) و و ٧٣٥) . ورواه أبو داود (١: ٧٧ – ٧٧) وابن ماجه (١: ٢٢) كلاها من طريق أنى معاوية عن الأعمش . ورواه ابن الجارود (ص ٢٢) من طريق محاضر الهمداني عن الأعمش . ونسبه الشوكاني أيضا لابن حبان وابن خزيمة ، وتقل عن ابن خزيمة قال : « لم أرخلافا بين علماء الحديث أن هذا الحبر صحيح من جهة النقل لعدالة ناقليه » .

⁽٦) الزيادة من ع و ـــ

⁽۷) رواية الحباج بن أرطاة هذه رواها أحمد فى المسند (٢٠٤٤): «ثنا مجد بن مقاتل المروزى أنا عباد بن العوام ثنا الحجاج عن عبد الله بن عبد الله مولى بني هاشم ، قال: وكان ثفة ، قال: وكان الحريم يأخذ عنه ، عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن أسيد بن حضير » . وعبد الله بن عبد الله مولى بني هاشم هو الرازى .

وَرَوَى عُبُيْدَةُ الضَّبِّ الْأَنْ عَن عبد الله بن عبد الله الرازِيِّ عن عبد الرحمٰن بن أَبي لَيْلَى عن ذي الْغُرَّةِ [الْجُهَنِيِّ (٢)] .

وَرَوَى حَادُ بِنْ سَلَمَةَ هذا الحديثَ عن الحجَّاجِ بِن أَرْطاَةَ ، فأخطأَ فيه ، وقال [فيه (٣)] : عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبى ليلي عن أبيه عن أسيد بن حُضيْرِ (١) .

والصحيحُ عن عبد الله بن عبد الله الرازيِّ عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلي عن البَرَاء [بن عازب (٥)] .

⁽۱) «عبيدة» مصغر ، وهو ابن معتب : بضم الميم وفتح الدين المهملة وتشديد المثناة المحسورة .

⁽۲) الزيادة من ... ورواية عبيدة هذه رواها عبد الله بن أحمد في مسند أبيه (٤: ٧٠ و ٥: ١١٢) عن عمرو الناقد ، ولكن في (٤: ٠٠) أن عبد الله رواه عن أبيه عن عمروالناقد ، وهو خطأ من النسخ أو الطبع ، فان الحديث معروف أنه من زيادات عبد الله على المسند ، كما ذكره ابن حجر في الاصابة (٢: ١٧٦ ـ ١٧٧) ونسبه أيضا للبغوى وان السكن .

⁽٣) الزيادة من ب

⁽٤) رواية حماد بن سلمة رواها أحمد فى المسند (٤: ٣٥٣) عن عفان عن حماد .

⁽٥) الزيادة من ع و ه و ك . وقال ابن أبي حتم في العلل (رقم ٣٨ ج ١ ٥٠) : « سألت أبي عن حديث رواه عبيدة الضبي عن عبد الله بن عبد الله الرازى عن عبد الرحمن بن أبي ليلي عن ذى الغرة الطائى عرالنبي صلى الله عليه وسلم في الوضوء من لحم الابل ، قال : توضؤا ، ورواه جابر الجعني عن حبيب بن أبي ثابت عن سليك الغطفاني عن النبي صلى الله عليه وسلم . وحدثنا سعدويه قال : حدثنا عاد بن العوام عن الحجاج بن أرطاة عن عبد الله عن أبي ليلي عن أسيد بن حضير عن النبي صلى الله عن الحجاج بن أرطاة عن عبد الله بن عليه وسلم . قلت لأبي : فأيهما الصحيح ؟ قال : مارواه الأعمش عن عبد الله بن عبد الله الرازى عن عبد الرحمن بن أبي ليلي عن البراء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والأعمش أحفظ » . وهذا موافق لما رجحه الترمذي .

قال إسطق : صَحَ في هذا الباب (١) حديثان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : حَديثُ البرَاءِ، وحديثُ جابر بن سَمُرَةَ (٢) .

[وهو قولُ أحمد و إسطق (") . وقد رُوى عن بعض أهلِ العلم من التابعين وغيرهم : أنهم لم يَرَوُ الوضوءَ من لحوم الإبل . وهو قولُ سفيانَ الثوريّ وأهل الكوفة (١٠) .

⁽١) في ه و ك «أصح مافي هذا الباب» .

⁽٣) وهذا القول هوالصحيح المؤيد بالأحاديث . قال النووى في شرح مسلم (٤ : ٩ ٤):

« وهذا المذهب أقوى دليلا ، و إن كان الجهور على خلافه . وقد أجاب الجهور عن هذا الحديث بحديث جابر : كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء بما مست النار . ولكن هذا الحديث عام ، وحديث الوضوء من لحوم الابل خاص ، والحاص مقدم على العام » . وقال القاضى أبو بكر بن العربي في شرح الترمذى (١ : ١١٠) : « وحديث لحم الابل صحيح مشهور ، وليس يقوى عندى ترك الوضوء منه » . وحاول بعضهم أن يتلمس حكمة لوجوب الوضوء من لحوم الابل ، ولسنا ندهب هذا المذهب ، ولكن تقول كما قال الشافعي في الأم (١ : ١٤) : « إنما الوضوء والغسل تعد » .

⁽٤) الزيادة من ع .

باب

الوضوء من مَسِّ الذَّكَرِ

٨٢ - مَرْشُ إِسحْقُ بِن منصور قال حدثنا يحيى بن سعيد القطَّانُ عن هشام بن عُرْوَةَ قال أخبرني أَبي عن بُسْرَةَ بنْتِ صَفْوَانَ أَن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « مَنْ مَسَ ذَ كَرَهُ فَلَا يُصَلِّ حَتَّى يَتُوَضَّأً (١) » .

(۱) أصل الحديث رواية مالك في الموطأ (۱ : ۲۶): « عن عبد الله بن أبي بكر بن مجل بن عمرو بن حزم : أنه سمع عروة بن الزبير يقول : دخلت على مروان بن الحكم فذا كرنا ما يكون منه الوضوء ، فقال مروان : ومن مس الذكر الوضوء ؟ فقال عروة : ماعلمت هذا ، فقال مروان بن الحكم : أخبر تني بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ » . ورواه الشافى في الأم (۱ : ۲۰) عن مالك . ورواه أبو داود (۱ : ۲۱) والنسائى

وروی أحمد (٢ : ٧ - ٤) والنسأ ئی (١ : ٢) من طریق شعیب عن الزهری قالی : « أخبرنی عبد الله بن أبی بکر بن حزم الأنصاری أنه سمع عروة بن الزبیر یقول: ذكر مروان فی إمارته علی المدینة أنه یتوضاً من مس الذكر إذا أفضی الیه الرجل بیده ، فأنكرت ذلك علیه ، فقلت : لا وضوء علی من مسه ، فقال مروان : أخبرتنی بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله صلی الله علیه وسلم یذكر مایتوضاً منسه ، فقال رسول الله علیه رسلم : ویتوضاً من مس الذكر ، قال عروة : فلم أزل أماری مروان حتی دعا رجلا من حرسه فأرسله إلی بسرة یسالها عما حدثت من فلك ؟ فأرسلت الیه بسرة بمثل الذی حدثنی عنها مروان » .

ثم أخذ عروة بن الزبير بهذا الحديث وصاريفتي به ويناظر عليه ، فروى ابن الجارود في المنتق (ص ١٩) من طريق سفيان بن حيينة : « عن عبدالله بن أبي بكر قال : تذاكر أبي وعروة ما يتوضأ منه ، فذكر عروة وذكر ، حتى ذكر الوضوء من مس

الذكر ، قال أبى : لم أسمم به ، فقال: أخبرنى مروان عن بسرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : من مس ذكره فليتوضأ ، قلنا : أرسل اليها ، فأرسل اليها حرسيا ورجلا ، فجاء الرسول بذلك » . ورواه أحمد في المسند (٢: ٢٠٦) مختصرا عن سفيان وعن إسمعيل بن علية ، كلاهما عن عبد الله بن أبي بكر بنحوه .

وبسرة هى بنت صفوان بن نوفل بن أسد بن عبد العزى ، وكانت من المبايعات المهاجرات ، وعمها ورقة بن نوفل . وهى جدة عبد الملك بن مروان. أم أمه . كما قال مالك بن أنس فيها رواه الحاكم عنه (١: ١٣٨) .

وقد أراد عروة أن يزداد تو ثقافى الحديث ، فسأل عنه بسرة ، فصدقت ما روى عنها مروان ، وصار الحديث عند عروة من روايته عن مروان عن بسرة ، ومن روايته عن بسرة نفسها ، وكان الرواة يسمعونه منه ويرويه عنهم غيره ، فنهم من يحكى الحديث تاما على وجهه ، ومنهم من يختصر القصة ويروى أصل الحديث ، فتارة يجعلونه «عن عروة عن مروان عن بسرة » وتارة يجعلونه «عن عروة عن بسرة » عبعلونه «عن عروة عن بسرة » ثم أخطأ بعض العلماء فجعل هذا الاختلاف علة يضعف بها الحديث ، وهو صحيح لا علة له كا ترى ، وزاد بعضهم أن هشام بن عروة لم يسمعه من أبيه ، وهو خطأ أيضا ، فان رواية الترمذي هنا صريحة في أن هشاما سمعه من أبيه ، ثم لو صحت هذه العلة ما أثرت ، لأن غير هشام من الثقات رواه سماعا من عروة ، كا سبق من رواية عبد الله بن أبي بكر بن حزم .

وأما سماع عروة من بسرة فقد ثبت ذلك من رواية شعيب بن إسحق الدمشق وربيعة بن عثمان ، والمنذر بن عبد الله الحزامى، وعنبسة بن عبد الواحد القرشى، وأبى الأسود حميد بن الأسود البصرى : كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن مروان عن بسرة ، وأن عروة سأل بسرة فصدقته . وهذه الروايات كلها فى مستدرك الحاكم (١٣٦:١ ١٣٦٠ - ١٣٧) وبعضها رواه البيهق (١: ١٢٩ - ١٣٠) ورواية ربيعة بن عثمان رواها ابن الجارود (ص ١٩ - ٢٠) وأوضحها كلها رواية عنبسة بن عبد الواحد عن هشام عن أبيه قال : « فأتيت بسرة فحدثتني كاحدثني مروان عنها : أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك » .

وروى أحمد فى المسند (٣ : ٣ ٠ ٤ ـ ٧ ٠ ٤) عن يحيى بن سعيد عن هشام بن عروة قال : « حدثنى أبى أن بسرة بنت صغوان أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من مس ذكره فلا يصل حتى يتوضأ ». وهو إسناد صحيح متصل بسماع هشام من أبيه ، وسماع أبيه عروة من بسرة .

[قال(١)] : وفى الباب عن أُمِّ حَبِيبَةَ ، وَأَبِي أَيُّوبَ وأَبِي هريرةَ ، وأَرْوَى الْبَاتِ (١) أَنَيْسٍ ، وعائشةَ ، وجابِرٍ ، وَزَيْدِ بنِ خَالِدٍ ، وعبد اللهِ بنِ عَمْر و .

= وهذه مناظرة جرت بين أئمة الحديث وأعلام هذا الشأن في عصرهم : فروى الحاكم في الستدرك (١: ١٣٩) من طريق رجاء بن مرجى الحافظ، وكان ثفة ثبتا إماما في علم الحديث وحفظه والمعرفة به . قال : « اجتمعنا في مسجد الخيف أنا وأحمد من حنبلُ وعلى بن المديني ، ويحبي بن معين ، فتناظروا في مس الذكر . فقال يحبي بن معين : يتوضأ منه ، وقال على من المديني بقول الكوفيين وتقلد قولهم _ يعني التزمه في المناظرة _ واحتج يحيي بن معين بحديث بسرة بنت صفوان ، واحتج على بن المديني بحديث قيس بن طلق عن أبيه ، وقال ليحي بن معين : كيف تتقلد إسناد بسرة ؟ ومروان إنما أرسل شرطيا حتى ردّ جوابها ؟! فقال يحبي : ثم لم يقنع ذلك عروة حتى أتى بسرة فسألها وشافهته بالحديث ، ثم قال يحيى : ولقـــد أكثر الناس في قيس بن طلق ، وإنه لا يحتج بحديثه . فقال أحمد بن حنيل : كلا الأدر بن على ما قلتها . فقال يحبي : مالك عن نافع عن ابن عمر : أنه توضأ من مسَّ الذكر ، فقال على : كان ابن مسعود يقول : لايتوضأ منه ، وإنما هو بضعة من جسدك . فقال يحيى : عن من ؟ فقال : عن سفيان عن أبي قيس عن هزيل عن عبد الله ، وإذا اجتمع ابن مسعود وابن عمر واختلفا فابن مسعود أولى أن يتبع . فقال له أحمد بن حنبل : نَم ، ولكن أبو قيس الأودى لا يحتج بحديثه . فنال على : حدثني أبو نعبم ثنا مسعر عن عمير بن سعيد عن عمار بن ياسر قال : ما أنالي مسسته أو أنني . فقال أحمد : عمار وابن عمر استویا ، فمن شاء أخذ بهذا، ومن شاء أخذ بهذا . فقال يحيى : « بين عمير بن سعيد وعمار مفازة» . ورواها البيهتي أيضا (١٣٦:١) .

وروى البيهق عن على بن المديني قال: « اجتمع سفيان وابن جريج . فتــذاكرا مس الذكر . فقال ابن جريج : يتوضأ منه . فقال مسفيان : لا يتوضأ منه . فقال سفيان : أرأيت لو أن رجلا أمسك بيده منيا ، ماكان عليه ؟ فقال ابن جريج : يغسل يده . قال : أيهما أكبر ؟ المني أو مس الذكر ? فقال : ما ألقاها على لسانك إلا الشطان !! » .

وفى مسائل أبى داود لأحمد بن حنبل (ص ٣٠٩) وهى مسائل سأل أبو داود عنها شيخه أحمد بن حنبل فى الفقه والحديث ، وأصلها موجود بدمشق بالمكتبة الظهرية ، وهو مكتوب فى حياة أبى داود سنة ٢٦٦ قال : « قلت لأحمد : حديث بسرة ليس بصحيح فى مس الذكر ؟ قال : بلى هو صحيح ، وذلك أن مروان حدثهم ثم جاءهم الرسول عنها بذلك » .

⁽۱) الزيادة من ع و ب

⁽۲) في س د بنت ، .

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صيح .

[قال (١)]: همكذا رواه (٢) غيرُ واحدٍ مثلَ هذا (٣) عن هشام بن عروة عن أبيه [عن أبيرة (٤)].

مر المروق المروق المروق واحد هذا الحديث عن هشام بن عروة عن أبيه (١) عن مر وان عن أبيه (١) عن مر وان عن بُسْرة عن النبي صلى الله عليه وسلم [نحوه (٥)] . حدثنا بذلك إسحاق بن منصور حدثنا أبو أسامة بهذا (١) .

٨٤ – وروَى هـــذا الحديثَ أَبُو الزِّنَادِ عن عروة عن بُسْرَةَ عن النبي صلى الله عليه وسلم . حدثنا بِذُلِكَ على بن حُجْرٍ [قال (٧)] حدثنا عبد الرحمٰن بن أَبِي الزِّنَاد عن أُبِيه عن عروة عن بُسْرَةً عن النبي صلى الله عليه وسلم (٨) تَحُوّهُ .

وَهُوَ قُولُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِن أَصِحابِ النبي (٩) صلى الله عليه وسلم والتابعين . و به يقول الأَوْزَاعِيُّ والشافعيُّ وأحمدُ و إسحٰقُ .

قال محد : [و(٥)] أصحُّ شيء في هذا الباب حديثُ بُسْرَةً.

⁽۱) الزيادة من ع و 🕳 .

⁽۲) مكذا في ع وهو أجود، وفي م و ه و ك «روى».

⁽٣) في من «مثل هذا الحديث» ، وما هنا أجود وأصح .

⁽٤) الزيادة من ع و ه و ك .

⁽٥) الزيادة من ع

⁽V) الزيادة من ل

 ⁽A) الاسناد من أول قوله «حدثنا بذلك على بن حجر » إلى هنا سقط من ع

⁽٩) في ع «رسول الله».

[و(١)] قال أبو زُرْعَةَ : حديثُ أُمِّ حَبِيبَةً في هذا الباَبِ صحيحُ (٢) ، وهو حديثُ العَلاَءِ بنِ الْحُرِثِ عن مَنْبَسَةَ بنِ أَبِي سُـفْيانَ عن أُمِّ حَبِيبَةً .

وقال محمد : لم يسمع مكحول من عَنْبَسَةَ بنِ أبي سُفْيَانَ ، وَرَوَى مكحول عن رَجُلِ عن عَنْبَسَةَ عَيْرَ هذا الحديثِ .
وَكَأَنَّهُ لَمْ يَرَ هذا الحديث صحيحاً (١) .

⁽١) الزيادة من ع و ه و ك .

⁽٢) في هر و ك «أصح»، وما هنا أجود .

⁽٣) في ع «بن» وهو خطأ .

⁽٤) حديث أم حبيبة رواه ابن ماجه (١ : ١) والبيهبق (١ : ٣٠) من طريق الهيثم بن حميد عن العلاء بن الحرث، ونسبه مجد الدين بن تيمية في المنتقي أيضا للأثرم، وتقل تصحيحه عن أحمد وأبي زرعة ، وتقل ابن حجر في التلخيص (ص ٥ ٤) أن الحاكم صححه ، وأن الحلال تقل في العلل تصحيحه عن أحمد ، وأن ابن السكن قال : « لاأعلم له علة » ورد قول من قالوا: إن مكحولا لم يسمع من عنبسة: بأن دحيا خالفهم « وهو أعرف بحديث الشاميين ، فأثبت سماع مكحول من هنبسة » .

فائدة: أشار الترمذي إلى حديث عبد الله بن عمرو في هذا الباب ، وهو حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال:قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿ أَيَّا رَجِل مَسْ فَرَجِهُ فَلْيَتُوضاً ، وأَيَّا امرأة مست فرجها فلتتوضأ » رواه ابن الجارود (س ٢٠) من حديث بقية بن الوليد قال «حدثني الزبيدي قال حدثني عمرو بن شعيب» وهذا إسناد صحيح ، لأن بقية بن الوليد ثقة ، وإنَّا يخفي من تعليسه ، وقد صرّ حانا بالسماع من عهد بن الوليد الزبيدي ، وهو ثقة حجة ، ورواه أحمد (رقم ٢٧٧٧ ج س ٢٧٣) من طريق بقية عن الزبيدي ولسكن ليس فيه التصريح بالسماع .

77

يأسب

[ما جاء في (١) مَن اللهُ الوضوء من مَسِّ اللَّهُ كُرِ

م ﴿ حَرَثُنَ هَنَّادُ حَدَثنا مُلاَزِمُ بِن عَمْرٍ و (٢) عن عبد ألله بن بَدْرٍ عن قَيْسٍ بِن طَلْقِ بِن عَلِي [هُوَ (٣)] الْحَنَفِيُّ (١) عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « وَهَلْ هُوَ إِلاَّ مُضْغَةٌ مِنْهُ ؟ أَوْ بَضْعَةٌ (٥) مِنْهُ (٣) ؟ » .

[قال(٧)] : وفي الباب عن أبي أُمَامَةً .

قال أبو عيسى : وقد رُوى عن غــير واحد من أصحاب النبيّ صلى الله

⁽١) الزيادة من ع

⁽٣) هوملازم بن عمرو بن عبدالله بن بدر السحيمي ، فهو يروى عن جده لأبيه وهما ثقتان .

⁽٣) الزيادة من ـــ

⁽٤) نسبة إلى « بني حنيفة » قبيلة من اليمامة .

⁽٥) «البضعة» بفتح الباء الموحدة وإسكان الضاد المعجمة : القطعة من اللحم ، وقد تكسير الباء أيضا في هذا المعنى ، كما في النهاية واللسان .

⁽٦) الحديث رواه النسائى (١: ٣٨) عن هناد شيخ الترمذى فيه ، وهو مطول ، ويظهر أن الترمذى اختصره ، ولفظ النسائى : «أخبرنا هناد عن ملازم قال حدثنا عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق بن على عن أبيه قال : خرجنا وفداً حتى قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبايعناه وصلينا معه ، فلما قضى الصلاة جاء رجل كأنه بدوى ، فقال : يا رسول الله ، ما ترى في رجل مس ذكره في الصلاة ؟ قال : وهل هو لا مضغة منك ، أو بضعة منك ؟! » . ورواه أبو داود (١: ٢٢) وابن الجارود (٥ - ٢٠) والبيهتي (٢ - ٢٠٤) من طريق ملازم بن عمرو بنحوه .

⁽V) الزیادة من ع و ب .

عليه وسلم و بعضِ التابعينَ : أُنَّهُمْ لم ْ يَرَوُ الوضوءَ من مَسِّ الذكر . وهو قول أهل الكوفة وابنِ المبارك .

وهذا الحديثُ أحسنُ شيء رُويَ في هذا البابِ.

وقد رَوَى هذا الحديثَ أَيُّوبُ بنُ عُتْبَةَ ومحمدُ بنُ جَابِرٍ عن قيس بن طَلْقٍ عن أبيه (١) .

وقد تَكَلَّمَ بعضُ أهلِ الحديث في محمد بن جابرٍ وَأَيُّوبَ بنِ عُتْبَةً . وحديثُ مُلاَزِم بنِ عَمْرٍ وعن عبد الله بن بَدْرٍ أَصَحُ وَأَحْسَنُ (٢) .

⁽۱) روایة أبوب بن عتبة عند الطیالسی (رقم ۱۰۹٦) وأحمد فی المسند (۱:۲۲). وروایة محد بن جابر عنده أیضا باسنادین (۲:۲۳) وعند ابن ماجه (۹۱:۱) وأبی داود وابن الجارود .

⁽٣) حدیث طلق من طریق ملازم حدیث صحیح. وقد تکلم بعض أهل الحدیث فی قیس بن طلق ، فروی الزعفر آنی عن الشافعی قال : « سألنا عن قیس فلم نجد من یعرفه بما یکون لنا قبول خبره » نقله البیهتی (۱: ۱۳۵).

ولكن عرفه غيره، فوثقه ابن معين والعجلي وابن حبان .

وقد اضطربت أقوال العلماء بين حديثى بسرة وطلق : فى ترجيح أحدها على الآخر من جهة الصحة ، وفى الجمع بينهما ، وأكثر علماء الشافعية ومن ذهب مذهبهم يضعفون حديث طلق بن على ، ولكنه حديث صحيح ، كما قلنا ، وقد صححه ابن حزم فى المحلى ، وذهب الكثير من أهل العلم بالحديث والفقه إلى أنه منسوخ بايجاب الوضوء من مس الذكر ، واستدلوا لذلك ببعض الروايات التي تدل على أن طلق بن على إغاجاء المدينة فى السنة الأولى من الهجرة ، حيا كان المسلمون يبنون مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأحسن ما رأيت فى الدلالة على نسخه ما قال ابن حزم فى المحلى (١ : ٢٣٩) : « وهذا خبر صحيح ، إلا أنهم لا حجة لهم فيه ، لوجوه : أحدها أن هذا الخبر موافق لما كان الناس عليه قبل ورودالأمر بالوضوء ==

75

ما جاء في (١) تَرُوكِ الوضوء من القُبْلَة

حمن مس الفرج ، هذا لا شك فيه ، فإذ هو كذلك فح كمه منسوخ يقينا حين أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوضوء من مس الفرج ، ولا يحل ترك ما تيقن أنه ناسخ ، والأخذ بما تيقن أنه منسوخ . وثانيها : أن كلامه عليه السلام « هل هو إلا بضعة منك » دابل بين على أنه كان قبل الأمر بالوضوء منه ، لأنه لو كان بعده لم يقل عليه السلام هذا الكلام ، بل كان يبين أن الأمر بذلك قد نسخ ، وقوله هذا يدل على أنه لم يكن سلف فبه حكم أصلا ، وأنه كسائر الأعضاء » .

- (١) الزيادة من ع .
- (۲) الزيادة مل 🕒 .
- (٣) رواه أبو داود (١ : ٧٠) عن عثمان بن أبي شيبة ، وابن ماجه (١ : ٩٣ ـ ٩٩) عن أبي عن أبي بكر بن أبي شيبة وعلى بن مجله ، والطبرى في التفسير (٥ : ٦٧) عن أبي كريب ، وأحمد في المسند (٢١٠:٦) كلهم عن وكيع عن الأعمش ، بهذا الاسناد . ورواه الدارقطني (ص٥٠) من طريق أبي هشام الرفاعي وحاجب بن سليان ويوسف بن موسى ، كلهم عن وكيع عن الأعمش ، ورواه الطبرى عن إسمعيل بن موسى السدى عن أبي بكر بن عياش عن الأعمش ، ورواه الدارقطني (ص٥١) من طريق
 السدى عن أبي بكر بن عياش عن الأعمش ، ورواه الدارقطني (ص٥١) من طريق
 السدى عن أبي بكر بن عياش عن الأعمش ، ورواه الدارقطني (ص٥١) من طريق
 السدى عن أبي بكر بن عياش عن الأعمش ، ورواه الدارقطني (ص٥١) من طريق
 السدى عن أبي بكر بن عياش عن الأعمش ، ورواه الدارقطني (ص٥١)

قال أبو عيسى : وقد رُوى نَعُو ُ هذا عن (١) غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين . وهو قولُ سفيانَ الثوري وأهل الكوفة ، قالوا ليس فى القبلة وضوي .

وقال مالك بن أنس والأوْزَاعِيُّ والشافعي وأحمد و إســحْقُ : في القبلة وضون^(۲) ، وهو قول غير واحد [من أهل العلم^(۳)] من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين .

و إِنْمَا تَرَكَ أَصَابُنَا (*) حديثَ عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا لأنه لا يَصِيحُ عندهُمْ ، لِحَالِ الإسنادِ .

قال: وسمعتُ أبا بكر العطَّارَ البصريَّ يَدْ كُرُ عن على بن المدينيِّ قال: ضَمَّفَ يحيى بنُ سعيد الْقَطَّانُ هذا الحديث [جدًّا(٥)] ، وقال: هو شِــبهُ لا شيء (٦) .

= إسمعيل بن موسى أيضا ، ورواه كذلك من طريق مجد بن الحجاج عن أبى بكر بن عياش عن الأعمش . ورواه (ص ٠٠) من طريق على بن هاشم وأبى يحبي الحماني عن الأعمش . وكل هذه الروايات لم يذكر فيها سب عروة ، إلا في رواية أحمد وابن ماجه ، فان فيهما « عن حبيب بن أبى ثابت عن عروة بن الزبير » . وهذا حديث صحيح لا علة له ، وقد علله بعضهم بما لا يطعن في صحته ، وسيأني تفصيل ذلك ان شاء الله .

- (١) في ع و ك «من» بدل «عن» .
 - (۲) في ع «الوضوء».
- (٣) الزيادة من ع و ه و ك .
 - (٤) يريد بهم أهل الحديث .
 - (٥) الزيادة من ع
- (٦) روى الدارقطني (ص ١٥) عن أبي بكر النيسابوري عن عبد الرحمن بن بشر قال:
 « سمعت يحيي بن سعيد يقول سـ وذكر له حديث الأعمش عن حبيب عن عروة ـ =

قال: وسمعتُ محمد بن إسمعيلَ يُضَعِّفُ هذا الحديثَ ، وقال: حبيبُ بن أبي ثابتٍ لم يَسْمَعُ من عروة (١) .

خفال: أما إن سفيان الثورى كان أعلم الناس بهذا ، زعم أن حبيبا لم يسم من عروة شيئاً » . ثم روى عن عد بن مخلد عن صالح بن أحمد عن على بن المديني قال : «سمعت يحيي – وذكر عنده حديثا الأعمش عن حبيب عن عروة عن عائشة : تصلى وإن قطر الدم على الحصيع ، وفي القبلة – : قال يحيي : احك عني أنهما شبه لا شئ » . وقال أبو داود في السنن : « قال يحيي بن سعيد القطان لرجل : احك عني أن هذين ب يعنى حديث الأعمش هذا عن حبيب ، وحديثه بهذا الاسناد في المستحاضة أنها تتوصأ لكل صلاة ب قال يحيي : احك عني أنهما شبه لا شي ، » .

(١) قال أبو داود : « وروى عن الثوري قال : ما حدثنا حبيب إلا عن عروة المزنى ء يمني لم يحدثهم عن عروة من الزمر شهر.» . قال أبو داود: «وقد روى حمزة الزيات عن حبيب عن عروة بن الزبير عن عائشة حديثا صحيحا » ، والحديث الذي يشير إليه أبو داود رواه الترمذي في الدعوات (٢ : ٢٦١ طبعة بولاق ، و ٢ : ١٨٦ طبعة الهند) وقال : « هذا حديث حسن غريب . قال : صمعت عجدا يقول : حبيب بن أبي أبات لم يسمع من عروة بن الزبير شيئًا ». وهذا يدل أوَّلا على أن عروة في هذا الإسناد هو عروة بن الزبير ، كما صرّح بذلك في رواية أحمد وابن ماجه ، خلافا لمن وهم فزعم أن عروة هنا هو عروة المزنى ، لما روى أبو داود من طريق عبد الرحمن بن مغراء . قال : «ثنا الأعمش قال : ثنا أصحاب لنا عن عروة المزنى عن عائشة بهذا الحديث». وهذا ضعيف لأن عبد الرحمن من مغراء وإن كان من أهل الصدق إلا أن فيه ضعفا ، وقد أنكر عليه ابن المديني أحاديث يرويها عن الأعمش لا يتابعه عليها الثقات ، وقال الحاكم أنو أحمد: «حدث بأحاديث لايتابع عليها». وقد خالفه في روايته هنا الثقات من أصاب الأعمش الحفاظ كما بينا في أسانيد الحديث، ويدل كلام أبي داود ثانیا علی أنه بری صحة روایة حبیب عن عروة ، ویؤیده أن حبیب بن أبی ثابت لم يعرف بالتدليس ، بل هو ثقة حجة ، وقد أدرك كثيرًا من الصحابة ، وسمع منهم، کابن عمر، وابن عباس، وأنس . وابن عمر مات سنة ٧٤ ، وابن عباس سنة ٦٨ ، وهما أقدم وفاة من عروة ، فقد توفى بعد التسعين ، وحبيب مات سنة ١١٩ وعمره ٧٣ سنة أو أكثر . وقال الزيلعي في نصب الراية (١ : ٣٨) : « وقد مال أبو عمر بن عبد البر إلى تصحيح هذا الحديث . فقال : صححه الكوفيون وثبتوه ، لروالة ==

الثقات من أئمة الحديث له ، وحبيب لا ينكر لفاؤه عروة ، لروايته عمن هو أكبر من عروة وأقدم موتا . وقال في موضع آخر : لا شك أنه أدرك عروة . انتهى» . وإنما صرح من صرح من العلماء بأنه لم يسمع هذا الحديث من عروة ، تقليداً لسفيان الثورى ، وموافقة للخارى في مذهبه .

وقد تبين مما مضى أن سمفيان أرسل الكلمة إرسالا من غير دليل يؤيدها ، وأن أبا داود خالفه وأثبت صحة رواية حبيب عن عروة . والبخارى شرطه فى الرواية معروف ، وهو شرط شديد ، خالفه فيه أكثر أهل العلم .

ومع كل هذا فان حبيبا لم ينفرد برواية هذا الحديث ، وقد تابعه عليه هشام بن عروة عن أبيسه عروة بن الزبير . وروى الدارقطى (ص ٠٠) : «حدثنا أبو بكر النيسابورى نا حاجب بن سليان نا وكيم عن هشام بن عروة عن أبيسه عن عائشة قالت : قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ، ثم ضحكت » قال الدارقطى : «تفرد به حاجب عن وكيع ، ووهم فيه ، والصواب عن وكيع بهذا الاسناد : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم . وحجب لم يكن له كتاب ، إنما كان يحدث من حفظه » . وهذا إسناد صحبح لا مطعن فيه . فان النيسابورى إمام مشهور ، وحاجب بن سلمان المبجى _ بفتح الميم وإسكان النون وكسر الباء الموحدة _ : ذكره ابن حبار في الثفات ، وروى عنه السائي وقال : وحم على الراوى بالحطأ من غير حجة ، فإن المعنيين مختلفا : بعض الرواة روى في قبلة المدوضى ، فهما حديثان لا يعلل أحدها بالآخر . وبعضهم روى في قبلة المدوضى ، فهما حديثان لا يعلل أحدها بالآخر .

وقد تابع أبو أويس وكيعا على روايته عن هشام عن أبيه . فروى الدارقطى عن الحسين بن إسمعيل عن على بن عبد العزيز الوراق : «نا عاصم بن على نا أبو أويس حدثى هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة : أنها بلغها قول ابن عمر : في القبلة الوضوء ... فقالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم ثم لا يتوضأ » ثم علله الدارقطني بعلة غريبة فقال : « لا أعلم حدث به عن عاصم بن على هكذا غير على بن على مكذا غير على بن عبد العزيز ! ! » .

أما على بن عبد العزيز فهو الحافظ أبو الحسن البغوى شييخ الحرم ومصنف المسند ، عاش بضعا وتسعين سنة ، ومان سنة ٢٨٦ وهو ثقة حجة ، وقال الدارة طنى : « ثقة مأمون » وانظر تذكرة الحفاظ (٢ : ١٧٨) وتمثل هذا يقبل منه ما ينفرد بروايته ، بل ينظر فيا يخالفه فيه غيره من الثقات ، فلعله يكون أحفظ منهم =

وأرجح رواية . وأما عاصم بن على بن عاصم الواسطى، فانه شيخ البخارى ، قال أحمد : «ما أصح حديثه عن شعبة والمسعودى » وقال المروزى : « قلت لأحمد : إن يحي بن معين يقول : كل عاصم و الدنيا ضعيف ؟ قال : ما أعلم في عاصم بن على إلا خيراً ، كان حديثه صحيحا » انظر مقدمة الفتح (ص ٤١٠ طبعة بولاق) وقال الذهبي في الميزان : « هو كما قال فيه المتعنت أبو حتم : صدوق » وقال أيضا : « كان من أئمة السنة قو الا بالحق ، احتج به البخارى » . ومات عاصم هذا سنة ٢٢١ ، وكان في عشرة التسعين .

وأما أبو أويس فهو عبد الله بن عبد الله بن أويس ، وهو ابن عم مالك بن أنس وزوج أخنه ، وكان ثقة صدوقا ، فى حفظه شئ . قال ابن عبد البر: « لا يحكى عنه أحد جرحة فى دبنه وأمانته ، وإنما عابوه بسو، حفظه ، وأنه يحالم فى بعض حديثه » . وهو هنا لم يخالف أحدا ، وإنما وافتى وكيعا فى رواية هذا الحديث عن هشام بن عروة عن أببه ، فرواه عنه مثله ، ووافعه أيضا فى أن الحديث عن عروة : وكيع عن حبيب بن أبى ثابت .

وقد جا الحديث باسناد آخر صحيح عن عائمة ، قال ابن البركاني في الجوهم النقي الرادي الرادي مسنده . حدثنا إسمعيل بن يعقوب بن صبيح حدثنا على بن موسى بن أعين حدثنا أبي عبد الكريم الجزرى عن عطاء عن عائمة : أبه عليه السلام كان يقبل بعض نسائه ولا يتوضاً . وعبد الكريم : روى عنه مالك في الموطأ ، وأخر جله الشبخان وغيرهما ، ووثفه ابن معين وأبو حاتم ، وأبو زرعة وغيرهم . وموسى بن أعين : مشهور ، وثفه أبو زرعة وأبو حاتم ، وأخر جله مسلم . وابنه : مشهور . روى له البخارى . وإسمعيل : روى عنه النسائى ، ووثقه أبو عوانة الاسفرائى ، وأخر جله ابن خزيمة في صحيحه ، وذكره ابن حبان في الثقات . وأخر ج الدارقطى هذا الحديث من وجه آخر عن عبد الكريم . وقال عبد الحق _ بعد ذكره لهذا الحديث من جهة البزار _ : لاأعلم له علة توجب تركه ، ولا أعلم فيه مع ما تقدم أكثر من قول ابن معين : حديث عبد الكريم عن عطاء حديث ردى ، لأبه غير محفوط ، وانفراد الثقة بالحديث لا يضره » . وانظر أيضا في السبب الرابة للزيلمي (١ : ٢٨) ، وقد نقل هذا الكلام كله نصا .

وهذا هو التحقيق الصحيح في تعليل الأحديث من غير عصبية لمذهب ، ولا تقليد لأحد .

وقدجاء تمتا بعات أخرى وشواهد لهذا الحديث بعضها صيحه و بعضها يقارب الصحيح =

وقد رُوىَ عن إبر هيمَ التَّيْمِيِّ عن عائشة: «أَنَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبَّلُهَا وَلَمَ ۚ يَتَوَضَّأُ (١)».

وهذا لا يصح أيضاً ، ولا نَعْرِفُ لإبراهيمَ التَّيْمِيِّ سماعًا من (٢) عائشة (٣).

= وأكثرها لا مطعن فيه إلا احتمال الخطأ من بعض الرواة ، أو ادعاءه عليهم . وتضافرهم ونصب الراية (١ : ٣٧ ــ ٣٩) ومن أحسنها ما رواه أحمد في المسند (٦ : ٦٢) «ثنا عد بن فضيل ثنا الحجاج عن عمرو بن شعيب عنزينب السهمية عن عائشة قالت: كان رســول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ ثم يقبل ويصلى ولا يتوضأ » . ورواه ابن ماجه (١: ٩٤) عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عجد بن فضيل. ورواه الدارقطني من طريق عباد بن العوام عن حجاج باسناده . ورواه الطبري في التفسير (٥: ٣٧) عن أبي كريب عن حفص بن غياث عن حجاج عن عمرو عن زينب مرفوعا ، ولم يذكر فيه عائشة ، والراوى قد يرسل الحديث وقد يصله ، ولمسناد أحمد وابن ملجه والدارقطني إسناد حسن . وقد أعله أبو حاتم وأبو زرعة بأن « الحجاج يدلس في حديثه عن الضعفاء ، ولا يحتج بحديثه » نقله ابن أبي حاتم في العلل (رقم ١٠٩) ، وأعله الدارقطني بأن « زينب هذه مجهولة ، ولا تقوم بها حجة» أما الحجاج بن أرطاة فأنه عندنا ثقة ، ولا نظر ح من حديثه إلا ما ثبت أنه دلسه أو أخطأ فيه . ومع هذا فانه لم ينفرد به عن عمرو بن شعيب ، فان الدارقطني رواه بنحوه من طريق الأوزاعي: « نا عمرو بن شعيب » . وأما زينب السهمية فهي: زينب بنت مجد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، نفرد عنها ابن أخيها عمرو بن شعيب ، وليس هذا بطارح روايتها بتة ، فقد قال الذهبي في آخر الميزان : « فصل في النسوة المجهولات ، وما علمت في النساء من أتهمت ولا من تركوها » كأنه يذهب إلى أن الجهالة بهن تجعلهن من المستورات المقبولات ، إذا روى عنهن ثقة. وهذا الاسناد بكل عال ليس أصل الباب ، ولكنه شاهد جيد أو متابعة حسنة لحديث حبيب بن أبي ثابت عن عروة .

(۱) حدیث ابرهیم التیمی عن عائشة رواه أحمد (۲: ۲۱۰) وأبو داود (۱: ۲۹) والدارقطنی (ص ۵۱ – ۵۲) کلهم من طریق التوری عن والنسائی (۲: ۴۹) والدارقطنی (ص ۵۱ – ۵۲) کلهم من طریق التوری عن أبی روق عن إبرهیم التیمی عن عائشة .

⁽۲) فی ع «عن» بدل «من» .

⁽٣) قال أبو داود: «هو مرسل ، وإبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة شيئاً» . وقال =

وليس يصح عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم في هذا البابِ شيء (١).

النسائى: « ليس فى هذا الباب حديث أحسن من هذا الحديث ، وإن كان مرسلا» . وقال الدارقطنى: « لم يروه عن إبرهيم التيمى غير أبى روق عطية بن الحرث ، ولا تعلم حدث به عنه غير الثورى وأبى حنيفة . واختلف فيه : فأسنده الثورى عن عائشة ، وأسنده أبو حنيفة عن حفصة ، وكلاها أرسله ، وإبرهيم التيمى لم يسمع من عائشة ولا من حفصة ، ولاأدرك زمانهما ، وقد روى هذا الحديث معاوية بن هشام عن الثورى عن أبى روق ع ، إبرهيم التيمى عن أبيه عن عائشة فوصل إسناده ، واختلف عنه فى لفظه : فقال عثمان بن أبى شيبة عنه بهذا الاسناد : إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل ولا يتوطأ » . ومن عجب أن الدارقطنى بعد هذا وصل الحديث باسنادين عن الثورى ، ثم لم يسند الرواية الى عليه إلى شيبة فى قبلة الصائم من طريق معاوية عن الثورى ، ثم لم يسند الرواية الى عليه عن « غير عثمان » عن معاوية بن هشام دى يتبين لما إسنادها ، ولعله يكون إسنادا صيحا إلى معاوية بن هشام لا فقرك عن هذا الاسناد الذي شار إليه وعلفه فلم أجده .

وأبوروق عطية بن الحرث. قال أبو حاتم: صدوق، وذكره ابن حبان فيالثقات. ومعاوية بن هشام الذي نقل الدارقطي أنه وصل الحديث _: وثقه أبو داود، وذكره ابن حبان في الثقات. ومن هذا يتبين أن رواية إبرهيم التيمي عن عائشة هنا لها أصل، ولبست من الضعيف الذي يعرض عنه.

(١) أما هذا الب « باب ترك الوضوء من القبلة » فقد صح فيه شيء ، وهو حديث عائشة من الطرق التي وضحناها وصححناها ، ومن طرق أخرى أشرنا إليها .

وأما أصل البار ومرجع الخلاف فهو : هل يجب الوضوء من مس المرأة ؟ ذهب بعض الصحابة والتابعين ومن تبعهم من الفقهاء والمحدثين إلى الوجوب ، وذهب بعض الصحابة ومن بعدهم إلى عدم الوجوب ، وهو الصحيح الراجع .

وأصل الحلاف فيه تفسير اللمس من قوله تعالى في سورة المائدة :

(يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا إِذَا أُمَّتُمُ ۚ إِلَى الصَّلَوْةِ فَا غَسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِ يَكُمْ إِلَى الْكَغْبَيْنِ، وَأَمْسَحُوا بِرُ وُسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَغْبَيْنِ، وَأَمْسَحُوا بِرُ وُسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَغْبَيْنِ، وَإِنْ كُنْتُ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَغْبَيْنِ، وَإِنْ كُنْتُ وَأَمْرُ ضَى أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْجَاءَ أَحَدُ = وَإِنْ كُنْتُ وَإِنْ كُنْتُ وَمُونَى أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْجَاءً أَحَدُ =

ح مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمْشَرُ النِّسَاءَ فَإَ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ، فَا مُشَخُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِ يَكُمْ مِنْهُ) « آية ٦ » وكذلك في قوله تعالى في سورة النساء : (أو لمستم النساء) « آية ٤٣ » .

على القراءتين في الآيتين ، فقد قرأها حمزة والكسائى وخلف : « لمستم » بغير ألف ، وقرأهما باقي الفراء العشرة : «لامستم» بالألف .

قال ابن رشد في بداية الحِتهد (٢ : ٢٩ _ ٣٠) : «وسبب اختلافهم في هذه المسئلة اشتراك اسم اللمس في كلام العرب. فإن العرب تطبقه مرة على اللمس الذي هو باليد . ومرة تكمي به عن الجماع . فذهب قوم إلى أن اللمس الموحب للطهارة في آمة الوضوء هو الجماع، في قوله تعالى: (أو لامتر الساء). وذهب آخرون إلى أنه اللمس باليد» . ثم قال : «وقد احتج من أوجب الوضوء من اللمس باليد بأن اللمس ينطلق حقيقة على اللمس باليد ، وينطلق مجازًا على الجماع ، وأنه إذا تردد اللفظ بين الحقيقة والمجاز: فالأولى أن يحمل على الحقيقة، حتى يدل الدايل على المجاز ولأرثك أن يقولوا: إن الحجاز إذ كثر استعماله كان أدل على المجاز منه على الحنيقة ، كالحال في اسم الغائط الذي هو أدل على الحدث _ الذي هو فيه مجاز _ منه على المطمئن من الأرض، الذي هو فيه حقيقة . والذي أ منفده : أن اللمس وإن كانت دلالته على المنين بالسواء أو قريبًا من السواء _ : أنه أظهر عندي في الجماع ، وإن كان مجازًا ، لأن الله تعالى قد كنى بالمباشرة والمس عن الجماع ، وهما في معنى اللمس . وعلى هذا النأويل في الآية يحتج بها في إجازة التيمم للجنب ، دون تقدير بقدم فيها ولا تأخبر، على ماسيأتي بعد، وترتفع المعارضة اتى بين الآثار والآية على التأويل الآخر _ يريد ابن رشد بالآثار هنا حديث عائشة في القبلة _ وأما من فهم من الآية اللمسين معاً فضعيف ، فان العرب إذا خاطبت بالاسم المشترك إنما تقصد به معنى واحدا من العانى التي يدل عليها الاسم ، لا جميع المعانى التي يدل عليها . وهذا بين بنفسه في كلامهم» .

وهذا الذى قاله ابن رشد تحقيق دقيق ، وبحث واضح نفيس ، فأن سياق الآيتين لا يدل إلا على أن المراد المعنى المكنى عنه فقط ، وكذلك قال الطبرى فى التفسير بعد حكاية الفولين : « وأولى القولين فى ذلك بالصواب قول من قال : عنى الله بقوله أو لامستم النساء : الجماع ، دون غيره من معانى اللهس ، لصحة الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قبل بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ ،

والقائمون على نصرة القول بأن اللمس ينقض ، وبالتعصب له والذبُّ عنه ، من=

النه الخدم و الحدثين : هم علماء الشافعية ، والشافعي نفسه ، رضى الله عنه : ذهب إلى هذا المذهب و قال به ، ولكنه _ فيما يبدو لى من كلامه _ يفسر الآية بذلك على شيء من الحذر ، وكأنه يتحرج من الجزم به ، إذ لم يصل إليه حديث صحيح في الباب ، فانه قال في الأم (١ : ١٢ _ ٣) بعد ذكر آية المائدة : « فأشبه أن يكون أوجب الوضوء من الغائط وأوجبه من الملامسة ، وإنما ذكر ها موصولة بالغائط بعد ذكر الجنابة ، فأشبهت الملامسة أن تكون اللمس بالبد ، والقبلة غير الجنابة . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال : قبلة الرجل امرأته وجسها بيده من الملامسة ، فمن قبل امرأته أو جسمها بيده فعليه الوضوء . قال الشافعي : وبلغنا عن ابن مسعود قريب من معني قول ابن عمر » . فهذا التعبير من الشافعي ، وهو دقيق العبارة ، ولا يلق الحكلام جزافا ، ولا يرسل القول إرسالا . يقول : « فأشبهت الملامسة أن تكون اللمس بالبد » : قد نفهم منه الحذر والتردد ، لأنه لم يجد عنده في الباب حديثا مرفوعا صحيحا ، وإنما وجد أثرا صحيحا عن ابن عمر ، ووجد نحوه عن البن مسعود ، ووجد الآية تحتمل معني قولهما ، فاحتاط لذلك ، وفسر الآية على ما يوافق ما لديه من الأثر عن الصحابة .

ومما يؤيد ما ذهبت إليه في معنى كلام الشافعي: أن ابن رشد بعد أن نقل حديث حبيب عن عروة عن عائشة _ المذكور في هذا الباب _ نقل عن ابن عبد البر أنه مال إلى تصحيحه وأنه قال: «وروى هذا الحديث أيضا من طريق معبد بن نباتة ، وقال الشافعي: إن ثبت حديث معبد بن نباتة في القبلة لم أر فيها ولا في اللمس وضوءاً».

وأن الحافظ ابن حجر في التلخيص (ص ٤٤) نقل نحو ذلك عن الشافعي ، فقال : «قال الشافعي : روى معبد بن نباتة عن مجد بن عمرو بن عطاء عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه كان يقبل ولا يتوضأ . وقال : لا أعرف حال معبد ، فان كان ثقة فالحجة فيما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم » .

فهذا تقل مشرق ، وقبله تقل مغربى : كلاها عن الشافى أنه لو صح عنده حديث عائشة لذهب اليه ولم يقل بنقض الوضوء من اللمس ، وهو يدل على أنه يرى أن تفسير اللمس عا فسره به ليس على سبيل الجزم والقطع . أما نحن وقد أثبتنا صحة الحديث . فلا ينبغي لنا أن نتردد في تفسير الآية التفسير الصحيح : أن اللمس كناية عن الجماع ويجب علينا أن نأخذ بالحديث الصحيح : أن القبلة _ وهي أقوى من اللمس المجرد _ لا تنقض الوضوء .

وهذا الحافظ البيهتي ، وهو ناصر مذهب الشافعي ، وهو المتعصب له حقا ... يذكر بعض أسانيد حديث عائشة، ويعللها بمايراه علة لها، ثم يقول: «والحديث الصحيح عن عائشة في قبلة الصائم ، فحمله الضعفاء من الرواة على ترك الوضوء منها ، ولو صح إسناده لفلنا به إن شاء الله تعالى» . فهو أيضا لا يقطع بأن المراد باللمس في الآية ...

78

ما جاء في (١) الوضوء من التَيْء وَالرُّعافِ

٨٧ - صَرَثْنَا أَبِو عُبَيْدَةً بِنُ أَبِي السَّفَرِ ، [وهو أحمدُ بنُ عبد الله

المعنى الحقيق للكلمة، لأنه يصرح بأنه لوصححديث عائشة لقال به ، ولوقال به لاضطره
 ذلك إلى تفسير اللمس بالمعنى الحجازى الصحيح فى تفسيرها

فائدة : ورد في الباب أيضا حديثان صحيحان :

الأول: رواه الشيخال وغيرهما من طريق مالك عن أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة قالت: «كنت أنام بين يدى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورجلاى في قبلته ، فاذا سجد غمزنى فنبضت رجلي ، وإذا قام بسطنهما قالت: والبيوت يومثذ ليس فيها مصابيح » (فتح البارى ١: ٣١٥ و ٥ ٨٤) و (مسلم ١: ١٤٥) قال الحافظ ابن حجر: «وقد استدل بقولها غمزنى على أن لمس المرأة لاينقض الوضوء. وتعقب باحتمال الحائل ، أو بالخصوصية »!!

ومن البين الواضح أن هذا التعقب لا قيمة له ، بل هو باطل. لأن الخصوصية لاتثبت إلا بدليل صريح ، واحتمال الحائل لايفكرفيه إلا متعصب!!

الحديث الثانى : رواه النسائى (١ : ٣٨) من طريق الليث بن سعد عن ابن الهاد عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت : « إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلى وإنى لمعترضة بين يديه اعتراض الجنازة ، حتى إذا أراد أن يوتر مسنى برجله » . قال الحافظ ابن حجر فى التلخيس (ص ٤٨) : «إسناده صحيح، واستدل به على أن اللمس فى الآية الجماع ، لأنه مسها فى الصلاة واستمر » . وهذا منه إنصاف بعد التعسف الذى نقلناه عنه ، رحمه الله .

قائدة أخرى : حــديث معبد بن نباتة الذى أشار إليــه الشافعي فيما نقله عنه ابن هبد البر وابن حجر : لم أجده بعد طول البحث والتتبع ، وكذلك لم أجد ترجمة لمعبد هذا ، ولعلنا نوفق إلى ذلك في موضع آخر إن شاء الله .

⁽١) الزيادة من ع

الهمداني الكوفي (١) وإسطقُ بنُ منصُور ، قال أبو عُبَيْدَة : حدثنا (٢) ، وقال إسطقُ : أخبرنا عبدُ الصمد بنُ عبد الوارث حدثني أبي (٣) عن حُسَيْنِ المعَلِم عن يحيى بنِ أبي كَثير [قال (١)] : حدثني عبدُ الرحمٰنِ بنُ عَمْروِ الْأَوْزَاعِيُ عن يعيشَ بن الوليب له الحُوْرُومِيِّ عن أبيه (٥) عن مَعْدَانَ بن أبي طَلْحَة عن عن يعيشَ بن الوليب له الحُوْرُومِيِّ عن أبيه (١) عن مَعْدَانَ بن أبي طَلْحَة عن أبي الدَّرْدَاء : « أَنَّ رسول الله (٢) صلّى الله عَلَيْهِ وَسَلَم قَاء [فَأَفْطَر (٢)] فقال : فَتَوَضَّأَ ، فَلَقيتُ ثُوْ بَانَ فِي مَسْجِد دِمِثْقَ ، فَذَ كَرُوتُ ذَلِكَ لَهُ (٨) ، فقال : صَدَقَ ، أَنَا صَبَبْتُ لَهُ وَضُوءَهُ (٩) » .

⁽١) الزيادة من ع . و «السفر» بالسين والفاء المفتوحتين .

⁽٢) كلة «حدثنا» سقطت من ع وهو خطأ .

⁽٣) أبوه : هو عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان التميمي العنبري .

⁽٤) الزيادة من ع و ه و لا .

⁽٥) أبوه: هو الوليد بن هشام بن معاوية بن هشام بن عقبة بن أبى معيط ــ بالتصغير ــ الأموى ، وهو من شبوخ الأوزاعى ، ولكن الأوزاعى روى هذا الحديث عن ابنه يعيش عنه .

⁽٦) في م «أن الني» .

⁽٧) الزيادة من ع ، ولا توجد في غيرها من نسخ الترمذي التي بيدي ، وفي مكتبة المرحوم أحمد تيمور باشا الجزء الأول من نسخة عتيقة من الترمذي مكتوبة بخط أندلسي في سنة ٥ ه وعليها سماعات لبعض الحفاظ ، وفيها : « أن النبي صلى الله عليه قاء فأفطر » وفي حاشيتها بخط آخر ما نصه : « في الأصل : قاء فتوضاً » . وسنتكلم على الخلاف في هذين الحرفين عند الـكلام على الحديث إن شاء الله .

⁽A) في ع «فذكرت له ذلك» .

-رسول الله صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر ، قال : صدق ، أنا صببت له وضوءه » . ورواه الدارمي في سننه (١٤:٢) عن عبد الصمد بن عبد الوراث نحوه . ورواه الحافظ «بحشل» بفتح الباء الموحدة وإسكان|لحاء الهملة وفتح الثين المعجمة _ واسمه « أسلم بن سهل الواسطى » وهو « ثقة ثبت إمام » كما قال الذهبي في التذكرة ، وهو صاحب كتاب «تاريخ واسط» المحفوظ منه نسخة مخطوطة عتيقة بمكتبه المرحوم أحمد باشا تيمور ، رواه بحشل في تاريخه هذا عن فضل بن داود بن سلبهان بن داود بن درهم عن عبد الصمد بن عبد لوارث عن أبيه . ورواه الطحاوي (١: ٣٤٧ ـ ٣٤٧) والحاكم (١: ٢٦٦) والدارقطني (ص ٥٧ ـ ٥٨) وابن الجارود (ص ١٥) والبيهق (١:٤٤١) كلهم من طريق عبد الصمد بن عبدالوارث عن أبيه ورواه أبو داود (۲ : ۲۸۳) و الدارقطني (ص ۵ ه و ۲۳۸) والطحاوي (١ : ٣٤٨) والبيهق (٤ : ٢٢٠) كلهم من طريق عبد الوارث عن حسين المعلم، ورواه هؤلاء أو بعضهم وكذلك أحمد في المسند (ه : ١٩٥ و ٢٧٧ و٦ : ٤٤٩) من طرق أخرى ، وكل الذين ذكرناهم رووه بلفظ « قاء فأفطر » إلا رواية أحمد في (٢: ٩٤٩) فلفظها : «ثنا عبد الرازق ثنا معمر عن يحيي بن أبي كثير عن يعيش بن الوليد عن خالد بن معدان عن أبي الدرداء قال : استقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فأفطر ، فأتى عماء فتوضأ » . وحديث الباب نقله المجد ابن تيمية في المنتقى بلفظ : «قاء فتوضأً» ونسبه لأحمد والترمذي ، ولم أجده بهذا اللفظ في مسند أحمد . واستدرك عليه الشوكانى (١: ٣٥٠) بأنه عند أحمد وأصحاب السنن الثلاثة وابن الجارود وابن حبان والدارقطني والبيهيق والطيراني وابن منــده والحاكم بلفظ: « قاء فأفطر». وهذا الذي قاله الشوكاني نقله عن الحافظ ان حجر في التلخيص(ص ١٨٨). ونقله ابن حزم في المحلي (٢٥٨:١) بدون إسناد عن الأوزاعي بلفظ «قاء فتوضأً» . ولم أجده بهذا اللفظ إلا في هذه المواضع الني ذكرتها . وقد ورد أصــل الحديث عن ثوبان من طریق أخرى ، فرواه أحممه (٥ : ٢٧٦) : «ثنا مجه من حعفر ثنا شعمة عن أبي الجودي عن بلج عن أبي شيبة المهرى ، قال : وكان قاص الباس بقسطنطينية، قال : قيل لثوبان : حدثنا عن رسول الله صرالله عليه وسلم . قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر » . وهذا إسناد صحيح : أبو الجودي الأسدى الشامي نزيل واسط وثقه أبن معين، وذكره ابن حبان في النقات . وبلج ــ بفتح الباء وإسكان اللام وآخره جم _ بن عبد الله المهرى ذكره ابن حبان فيالنقات . وأبو شيبة المهرى ذكره ابن حبان في ثقات التابعين ، ورواه أيضا الطيالسي (رقم ٩٩٣) عن شعبة ، والطحاوي (١: ٣٤٨) والبيهتي (٤: ٢٢٠) كلاهما من طريق شعبة .

[قال أبو عيسى (١)] وقال إسطُقُ بنُ منصورٍ: « مَعْدَانُ بنُ طَلْحَةً » . قال أبو عيسى : و « ابنُ أبي طَلْحَةً » أَصَحُ (٢) .

إِ قَالَ أَبُوعِيسِي (٣)] : و [قَدْ (٣)] رَأَى غيرُ واحدٍ من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم [وغيرهم من (٤)] التَّابِعِين : الوضوء من التي والزُّعَافِ . وهو قولُ سُفْيَانَ التَّوْرِيِّ وابنِ المبارَكِ وأحمدَ و إسحاق .

وقال بعضُ أهل العلم: ليس في التي والرعاف وضود . وهو قولُ مالك والشافعي "(ع) .

وقد تبين لك مما رويناه من ألفاظ حديث الباب: أن أكثر الروايات فيها: «قاء فأفطر » وفى بعضها: «قاء فأفطر » وفى نسخة من الترمذى هنا: «قاء فأفطر فتوضأ » . وأن الراجيح أن صحة الرواية: «قاء فأبطر » . وقد تمسك الشار للماركفورى بنحو ذلك فقال: «فن يروم الاستدلال بحديث الباب على أن التيء نافض للوضوء: لابد له من أن يثبت أراعظ: فتوضأ ، بعد لفظ: قاء _: محفوظ » . ويحن نوافقه على أنه غير محفوظ في اللفظ ، واكنه على كل حال ثابت في المعي ، لأن =

⁽١) الريادة من ع

⁽۲) وكذلك سماه ابن سعد في الطبقات «معدان بن أبي طنحة اليعمري» (ج ٧ ق ٢ ص ١٥٤) وهذا يخالف ما رجحه ابن معين ، عمد قال : « أهل الشأم يقولون : ابن طلحة ، وقتادة وهؤلاء يقولون : ابن أبي ضحة ، وأهل الشأم أثبت فيه». ومعدان هذا ثقة .

⁽٣) الزيادة من ع و ه و ك .

⁽٤) الزيادة من ب و ه و لا .

⁽٥) هذا هو الفول الصحيح . والفائلون بالوضوء من التي والرعاف احتجوا بأحديث عليمة وآثار عن الصحابة ، وليس في شيء من ذلك حجة . وأما حديث الباب فنه لا يدل على وجوب الوضوء من التي ، وقد كان النبي صلى الله عليمه وسلم بتوضأ الحكل صلاة طاهراً وغير طاهم . ووجوب الوضوء أو تقض الوضوء : لا يثبت بالفعل فقط ، لأن الفعل لا يدل على الوجوب ، إلا أن يفعله وبأمم الباس بفعله . أو ينص على أن هذا الفعل نقض للوضوء . وهذا واضح بديهي .

وقد جَوَّدَ حسينُ الْمُلِّمُ هذا الحديث . وحديثُ حسين أصحُّ شيء في هذا الباب .

ورَوَى مَعْمَرُ هُذَا الحديث عن يحيى بن أبى كَثير فَأَخْطَأَ فيه ، فقال : «عن يَعِيشَ بن الوليد عن خالد بن مَعْدَانَ عن أبي الدَّرْدَاء » ولم يَذْكُرُ فيه « الأَوْزَاءِيَّ » وقال : «عن خالد بن معدانَ » وإِ مَعْدَانُ فيه « الأَوْزَاءِيَّ » وقال : «عن خالد بن معدانَ » وإِ مَعْدَانُ بن أبي طلحة (۱) » .

= قول ثوبان تصديقا لأبي الدرداء : « صدق ، أنا صبيت له وضوءه » : دليل على أن الوضو مذكور في أصل الحديث، وإن اختصر في الرواية ، لأن ثوبان يؤكد الرواية بأنه هو الذي صب له الوضــو. بعد التي م والعلة الصحيحة هي ما ذكرنا أولا . وقد أشار إلى نحو ذلك الشار - فقال : «قال أبو الطيب السندى في شرح الترمذي : الفاء مدل على أن الوضوء كان مرتبا على القُّ وبسببه ، وهو المطلوب ، فتكون للسببية ، فيندفع به ما أجاب به الفائلون بعدم النقض من أنه لا دلالة في الحديث على أن التي نافض للوضوء ، لجواز أن يكون الوضوء بعد التي على وجه الاستحباب، أوعلى وحه الاتفاق . انتهى . قلت : قوله : قاء فتوضأ : ليس نصا صريحًا في أن التي ُ ناقض لاوضوء ، لاحتمال أن تكون الهاء للتعقيب من دون أن تكون للسبية . قال الطحاوي في شرح الآثار : وليس في هذين الحديثين ــ يعني حديث أبي الدرداء وثوبان بلفظ : قاء وأفطر -: دلالة على أن الق كان مفطراً له ، إنما فيه قاء فأفطر بعد ذلك . انتهى » . أقول : واو كانت الفاء للسببية لم تدل أيضا على نفض الوضوء أو الصوم بالقُّ ، لأنه قد يتوضأ الانسان بعده من أجل النظافة وإزالة القذر الذي يبتى في الفم والأنف وعلى بعض الأعضاء ، وقد يفطر لما ينوبه من الضعف والتراخي ، مما لايستطيم معه احتمال مشقة الصوم ، أو خشية الضرر والمرض . فالقُّ سبب لهما ، ولكنه سبب عادى طبيعي ، ولا يكون سببا شرعيا إلا بنص صريح من الشارع .

(۱) رواية معمل ذكرناها فيما مضى نقلا عن مسند أحمد (٦ : ٤٤٩ ٤) . ولسنا نوافق الترمــــذى فى ادعائه الحطأ على معمر ، وإنمــا هو عنــــدنا إسناد آخر للحديث . وخالد بن معدان تابمي ثقة معروف ، مات في أول القرن الثاني . روى عن كثير من الصحابة =

الب باب بالنّبيذ") الوضوء بالنّبيذ"

١٨ - حَرَثْنَ هَنَّادٌ حَدَثنا شَرِيكٌ عن أبى فَزَارَةَ عن أبى زيد عن عبد الله بن مسعود قال : « سَأَ لَنِي النبيُ صلى الله عليه وسلم : مَافِي إِدَاوَتِكَ ؟ عبد الله بن مسعود قال : « سَأَ لَنِي النبيُ صلى الله عليه وسلم : مَافِي إِدَاوَتِكَ ؟ عبد الله بن مسعود قال : مَعْرَةٌ طَيَّبَةٌ وَمَامِ طَهُو رُ . قال : فَتَوَضَّأً مِنْهُ (٣) » .

فقلتُ : نَبِيذٌ . فقال : تَمْرَةٌ طَيّبَةٌ وَمَامِ طَهُو رُ . قال : فَتَوَضَّأً مِنْهُ (٣) » .

قال أبو عيسى : و إَنْمَا رُوىَ لهذا الحديثُ عن أبى زيد عن عبد اُللهِ عن النبيّ صلى الله عليه وسلم .

وأَبو زيد رجل عنه أهل الحديث ، لاَ يُعْرَفُ لَهُ رِوَايَة عيرُ اللهُ مِوْلَ عند أهل الحديث ، لاَ يُعْرَفُ (١) لَهُ رِوَايَة عيرُ هٰذا الحديث (١)

⁻ منهم معاوية ، واختلف في سماعه من أبى الدرداء . ويعيش بن الوليد تابعي ثقة أيضا ، وقد روى عن معاوية ، ومعاوية مات سئة ٥٩ أو سنة ٦٠ ، ويعيش بن الوليد وخالد بن معدان كلاهما من أهل الشأم . فلا يبعد أن يروى أحدهما عن الآخر ، ومعمر حافظ ثفة متقن ، لا نحكم عليه بالخطأ جزافا .

⁽١) الزيادة من ع .

⁽٢) في س «من النبيذ» وهو خطأ .

⁽٣) الحديث رواه أبو داود (١ : ٣٧) وابن ماجه (١ : ٧٩) وهو حديث ضعيف کما سيأتي .

⁽٤) «تعرف» كتبت في ع بالتاء الفوقية وبالياء التحتية معا، وكلاهما صحيح. وفي هو و ك «نعرف» بالنون، وهو صواب أيضا، وتكون «رواية» بالنصب، وفي ح « لا نعرف له كبير رواية » . وزيادة « كبير » غيرجيدة ، لأن أبا زيد هذا لم يرو عنه إلا هذا الحديث الواحد .

⁽٥) أبو زيد: يقال إنه المخزومي مولى عمرو بن حريث ، ولايعرف اسمه . وقال أبوداود: =

وقد رَأَى بعضُ أهل العلم الوضوء بالنَّبيذ ، منهم: سفيانُ [الثوريُ (١)] وغيرُهُ. وقال بعضُ أهل العلم: لا يُتوضأُ بالنَّبيذِ، وهو قولُ الشافعيِّ وأحدَ و إسْحٰقَ. [و(٢)]قال إسحٰقُ : إِن ابتُلِيَ رجلُ بَهِٰذَافَتُوضاً بِالنَّبِيذِ وَتَمِمَ (٣) أَحَبُّ إِلَىَّ. قال أبوعيسي . وقولُ مَنْ يقول « لا يُتَوَضَّأُ بالنبيذ »: أقربُ إلى الكتاب وَأَشْبَهُ ، لأَن ٱللهَ تعالى قال (1): (فَلَمْ تَجِدُوا مَاءٌ فَتَيَمَّهُوا صَعِيدًا طَيِّبًا (١) .

= « كان أبو زيد نياذا بالكوفة » .

ونقل الزيامي في نصب الراية (٧٢:١) عن كتاب الضمفاء لابن حبان قال: «أبو زيد شيخ يروى عن ابن مسعود ، وليس يدرى من هو ، ولا يعرف أبوه ولا بلده ، ومن كان بهــذا النعت ثم روى خــبرا واحدا خاف فيه الــكتاب والسنة والإجماع وانقياس : استحق مجانبة ما رواه » .

ونقل عن ابن عدى عن البخاري قال : «أبو زيد الذي روى حديث ابن مسعود في الوضوء بالنبيذ : مجهول لا يعرف بصحبة عبد الله ، ولا يصح هذا الحديث عن

النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو خلاف الفرآن » .

و قل عن ابن عبد البر في الاستيعاب قال : « أبو زيد مولى عمرو بن حريث مجهول عندهم ، لا يعرف بغير رواية أبى فزارة ، وحديثه عن ابن مسعود في الوضوء بالنبيذ منكر لا أصل له ، ولا رواه من يوثق به ، ولا يثبت » .

وقال ابن أبي عاتم في العلل (رقم ١٤ ج ١ ص ١٧) : «سمعت أبا زرعة يقول : حديث أبي فزارة ليس بصحيح ، وأبو زيد مجهول » .

وقد ضعف الطحاوي في معانى الآثار أسانيد حديث ابن مسعود في هذا كلها، واختار أنه لايجوزالوضوء به في حال من الأحوال . انظر شهر حمعاني الآثار (١:٧٠ – ٥٨).

- (١) الزيادة من ع .
- (٢) الزيادة من ع و ه و ك .
- (٣) في نسخة عند ك «تيمم» بحذف واو العطف.
 - (٤) في ع «يقول».
- (٥) سورة النساء ، الآية (٤٢) . وسورة المائدة ، الآية (٦) .

77

CONTRACT OF

[في (١)] الْمَضْمَضَة من اللَّهَنِ

١٩٥ – حَرَثَنَ قَتِيبَةُ حَدَثنا اللَّيثُ عِن عُقَيلٍ عِن الزُّهْرِيِّ عِن عُبَيْدِ اللهِ اللهِ عَلَيه وسلم شَرِبَ [بنِ عبدِ اللهِ عليه وسلم شَرِبَ عبدِ اللهِ عليه وسلم شَرِبَ اللهِ عَلَيه وسلم شَرِبَ لَهُ وَلَا : إِنَّ لَهُ وَسَمَّالُ » .

[قال (°)] وفى الباب عن سَهْلِ بن سعد [السَّاعِدِيِّ (۲)]، وأُمَّ سَلَمَةَ . قال أَبُو عيسى: إو (°) هذا حديث [حسن (۲)] صحيح .

= ومن أنوى حجج من منع الوضوء بالنبيذ أن حديث ابن مسعود هذا إنما زعم رواته أنه كان ليلة الجن فى مكة ، وهى قبل الهجرة ، فلو كان الحديث صحيحا _ وهو غير صحيح _ لكان منسوخا بآيتي النساء والمائدة ، وهما مدنيتان بلا خلاف .

⁽١) الزيادة من ع .

⁽۲) الزیادة من ن و ب .

⁽۳) فی ب «فتمفرمض» .

⁽²⁾ قال الحافظ فى الفتح (١ : ٢٧٠) هذا أحد الأحاديث التى أخرجها الأئمة الحمسة ، وهم : الشيخان وأبو داود والنسائى والترمذي عن شيخ واحد ، وهو قتيبة » .

⁽٥) الزيادة من ـ .

⁽٦) الزيادة من 🗕 و ھ و ك

VF

باسب

في كَرَاهَةِ (١) رَدِّ السَّلاَمِ غَيْرَ مُتَوَضَّى ع

• ٩ - حرَّثْنَ نَصْرُ بنُ علي ومحمد بنُ بَشَّارِ قالا : حدثنا أبو أحمد [محمدُ بنُ عبد الله الزُّ بَيْرِئُ (٢)] عن سفيانَ عن الضَّحَّاكِ بن عَمَانَ عن نافع عن ابن عُمرَ : « أَنَّ رَجُلاً سَلَمَ على النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُو يَبُولُ فَلَمْ يَرُدُدَّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُو يَبُولُ فَلَمْ يَرُدُدَّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُو يَبُولُ فَلَمْ يَرُدُدَّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُو يَبُولُ فَلَمْ يَرُدُدًّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُو يَبُولُ فَلَمْ يَرُدُدًّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُو يَبُولُ فَلَمْ يَرُدُدًّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُو يَبُولُ فَلَمْ يَرُدُدً عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُو يَبُولُ فَلَمْ يَرُدُدً عَلَيْهِ وَسَلَمَ وَهُو يَبُولُ فَلَمْ يَرُدُدً عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُو يَبُولُ فَلَمْ يَرُدُدً عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُو يَبُولُ فَلَمْ يَرُدُدً عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُو يَبُولُ وَلَمْ يَرُدُدً عَلَيْهِ وَسَلَمَ وَهُو يَبُولُ فَلَمْ يَرُدُدً عَلَيْهِ وَسَلَمَ وَهُو يَبُولُ فَلَمْ يَرُدُونَا فَا يَعْمِ وَسَلَمَ وَهُو يَبُولُ فَلَمْ يَرُدُدً عَلَيْهِ وَسَلَمَ وَهُو يَبُولُ فَلَمْ يَعْمِ وَمَا يَسَالُهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ وَمُو يَبُولُ وَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ وَهُو يَنَافِعُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ وَسَلَمَ وَسَلَمُ وَسُونُ عَلَيْهُ وَسَلَمُ وَاللّهُ وَسَلّمَ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَسَلّمَ وَلَمْ يَعْمُ وَاللّهُ وَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ وَلَهُ وَلَهُ وَلَمْ يَعْمُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَمْ يَعْمُ وَلَهُ وَلَمْ يَعْمُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلّمُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَا يَعْمُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَا لَهُ وَلَا لَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَا لَهُ وَلَا لَا لَهُ يَعْمُ وَلَهُ وَلَا يَعْمُ وَلَهُ إِلَا لَهُ عَلَيْكُولُونُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَا لَهُ لِللللّهُ وَلَهُ عَلَيْهِ وَلَا يَعْمُ وَلَا لَهُ إِلَا لَهُ عَلَيْكُولُ وَلَهُ عَلَيْهِ وَلَهُ وَلَا عَلَيْهُ وَلَهُ عَلَيْهُ وَلَهُ وَلَهُ لِلْهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ لَاللّهُ عَلَيْهِ وَلَهُ وَلَهُ وَلَا عَلَا لَا لَهُ عَلَا لَهُ وَلَهُ لِلْهُ وَلَهُ عَلَهُ وَلَهُ لِهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَا عَلَهُ وَلَهُ لِلْهُ وَلَهُ وَلَهُ لَا لَهُ فَا إِلَا لَا عَلَاهُ لِلْ فَلَا عَلَا لَا عَلَالِهُ فَا

قال أبو عيسى : هٰذا حديثُ حسنُ صحيحُ .

و إنَّمَا يُكُرَّهُ هٰذا عندنا إذا كان على الغائط والبول. وقد فَسَرَ بعضُ أهل العلم ذٰلك .

وهذا (١) أحسنُ شيء رُوى في هٰذا الباب.

[قال أبوعيسى (٥)]: وفي الباب عن المُهَاجِرِ بن قُنْفُذٍ ، وعبداً لله بن حَنْظَلَة ، وَعَلَمْ الله بن حَنْظَلَة ، وَعَلْقَمَة بن الْفَغُواء (٢) ، وَجَابِر ، وَالْبَرَاءِ .

⁽۱) في ع «كراهية .

⁽٢) الزيادة من ع ـ

⁽٣) قال الشارح: « أخرجه الجاعة إلا البخارى » .

⁽٤) في ع «فهذا» .

⁽٥) الزيادة من ع و س .

 ⁽٦) «الفغواء» بفتحالفاء وإسكان الغين المعجمة . كذا ضبطه الحافظ ابن حجر فى الاصابة =

۲۸ باب

ما جاء في سُورِ الكُلْبِ

٩١ – حرَّثْنَ سَوَّارُ بِنُ عبد أَلَّهُ الْعَنْبَرِيُّ حدثنا الْعُتْمَرُ بِنُ سَلِيانَ على اللهُ الْعُنْبَرِيُّ عن أَبِي هُرَيْرَةً عن قال : همتُ أَيُّوبَ [يحدِّثُ (۱)] عن محمد بن سِيرِينَ عن أَبِي هُرَيْرَةً عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يُغْسَلُ الْإِنَاءَ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَابُ سَبْعَ النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يُغْسَلُ الْإِنَاءَ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَابُ سَبْعَ مَرَّاتٍ : أُولاَ هُنَّ ، أَوْ أُخْرَاهُنُ (٢) بِالتُّرَابِ ، وَإِذَا وَلَغَتْ فِيهِ الْمُرَّةُ عُسِلَ مَرَّةً ") .

^{= (}٤: ٢٦٦) وصاحب القاموس ، وكذلك هو في الاستيعاب (ص ٥٠٥) وأسد الفابة (٤: ٣٢) وطبقات ابن سعد (ج٤ ق٢ ص ٣٣ وج ٥ ص ٣٤) ولكنه صحف في الموضع الأول منها «القعواء» بالقاف والعين . ولكن ابن دريد سماه في الاشتقاق (ص ٢٨١) «علقمة بن الفغو» بدون المدّ ، وقال : « والفغو : أول ما يبدو من نور الشجر اذا تفتح ، يقال : فنا الشجر وأفنى ، ومنه اشتقاق الفاغية المعروفة، من النور». وأنا أظن أن أصله «الفغواء» أيضا ، وأن الناسخ أخطأ في حذف المد، لما رأى من تفسير ابن دريد لمعنى المادة التي اشتق منها الاسم ، فظنه على لفظ المصدر. وأما النسختان هو و ك فان الاسم فيهما «الشفواء» بالشين والفاء ، وهو خطأ واضح ، ولا وجه له ،

⁽١) الزيادة من ع .

⁽۲) هذا هو الصواب ، وهو الذي في كل النسخ ما عدا من فإن فيها بدله « أو قال أولهن» . وهو خطأ . لأن الحديث رواه الشافعي عن سفيان عن أيوب ، وفيه «أوأخراهن» انظر الأم (ج ١ ص ٦) ولأن الحافظ نقله في بلوغ المرام (رقم ١٢) عن الترمذي بلفظ «أخراهن» .

⁽٣) أصل الحديث _ بدون ذكر الهرة _ رواه أيضا مالك وأحمد وأصحاب الكتب الستة . =

قال أبو عيسى : هذا حديثُ حسنُ صحيحُ . وهو قولُ الشافعيِّ وأحمدَ وإسحٰقَ .

وقد رُوى هذا الحديثُ من غَيْرِ وجه عن أبى هريرة عن النبيِّ صَلِّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَــلَّهُ نَحُو هٰذا ، ولم يُذْكَرُ فِيهِ () : « إذَا وَلَغَتْ فِيهِ الْهُرَّةُ غُسِلَ مَرَّةً (٢) » .

قال (٢): وفي الباب عن عبد ألله بن مُغَفَّل (١) .

= وانظر الحلاف فی روایانه وألفاظه فی الفتح (۱: ۲۲۹ ــ ۲۲۲) والتلخیص (س ۷ ــ ۸ و ۱۶) وطرح التثریب (۲: ۱۱۹ ــ ۱۳۶) وقــد أفاض فی روایاته وفقهه .

- (١) كلة «فيه» ليست في ع .
- (۲) هذه الزيادة رواها أبو داود (۱: ۲۷) عن مسدد عن معتمر بن سليان باسناده موقوفة. وفي شرحه عون المعبود: «قال المنذري: وقال البيهق: أدرجه بعض الرواة في حديثه عن النبي صلى الله عليمه وسلم ، ووهموا فيمه ، والصحيح أنه في ولوغ السكلب مرفوع وفي ولوغ الهر موقوف. انتهى . وقال الزيلمي: قال في التنفيمع: وعلته أن مسددا رواه عن معتمر فوقفه ، رواه عنه أبو داود . قال في الإمام: والذي تلخص أنه مختلف في رفعه ، واعتمد الترمذي في تصحيحه على عدالة الرجل عنده ، ولم يلتفت لوقف من وقفه . والله أعلم » .

وهذا الذى قال العلامة ابن دقيق العيد فى الإمام: صحيح جيد، وأزيد عليه أن مسددا _ فى رواية أبى داود عنه _ روى الحديث كله موقوفا ، فى ولوغ السكلب وفى ولوغ الهر ، فلو كان هذا علة لسكان علة فى الحديث كله ، ولسكنه ليس علة ولا شبها بها ، بل الرفم من باب زيادة الثقة ، وهى مقبولة ، فما صنعه الترمذى من تصحيح الحديث هو الصواب .

- (٣) كلة «قال» ليست في هر و ك .
- (٤) رواه مسلم (١: ٢٩) بلفظ: « إذا ولغ السكلب في الإنا. فاغسلوه سبع مران ، ==

79

باسسا

ما جاء في سُؤرِ الْهِرَّةِ

٩٢ - حَرَثْنَ إِسَاحُقُ بِنُ مُوسَى الأَنصَارِيُّ حَدَثْنَا مَعْنُ حَدَثْنَا مَالكُ مُ اللّهُ بِنُ أَنسٍ (٢ عَن اللّهِ بِنَ أَنسُ اللّهِ بِنَ اللّهِ بِنَ اللّهِ بِنَ مَاللّهُ ، وَكَانَتُ عِنْدَ (٢ كَمْبُ بِنِ مَاللّهُ ، وَكَانَتُ عِنْدَ (١ كَمْبُ بِنَ مَاللّهُ ، وَكَانَتُ عِنْدَ (١ كَمْبُ بِنَ مَاللّهُ ، وَكَانَتُ عَنْدَ (١ كَمْبُ بِنَ مَاللّهُ ، وَكَانَتُ عَنْدَ (١ كَانَتُ عَنْدَ اللّهُ وَضُوءًا ، اللهُ وَسُوءًا ، قَالَة : فَسَكَبْتُ لَهُ وَضُوءًا ،

⁼ وعفروه الثامنة بالتراب » . ورواه أيضا أبوداود والنسائي وابن ماجه . وفي الشرح:
«قال النووى في شرح مسلم: وأما رواية وعفروه الثامنة بالتراب -: فذهبنا ومذهب الجماهير أن المراد اغسلوه سبعا واحدة منهن بالتراب مع الماء ، فكان التراب قائماً مقام غسلة فسميت ثامنة لهذا . انتهى . وتعقب ابن دقيق العيد على هذا الفول بأن قوله وعفروه الثامنة بالتراب _ : ظاهر في كونها غسلة مستقلة ، لكن لو وقع التعفير في أوله قبل ورود الغسلات السبع : كانت الغسلات عمانية ، ويكون إطلاق الغسلة على الترب مجازاً ، وهذا الجمم من مرجحات تعين التراب في الأولى ، انتهى» .

⁽۱) الحديث في موطأ مالك من رواية يحيي بن يحيي (۱: ٥٥ ــ ٤٦) وفي موطأ عجد بن الحسن الذي رواه عن مالك (ص ٨٣) .

⁽۲) في ه و ك «ابنة» .

⁽٣) هذا هو الصواب ، وهو الذي رواه كل رواة الموطأ عن مالك ، ما عدا يحيى ، فإنه قال : « حميدة بن أبي عبيد بن فروة » ، وهذا خطأ منه ، فانها « حميدة بنت عبيد بن رفاعة بن رافع بن مالك بن العجلان » .

⁽٤) في الموطأ: «عن خالتها كبشة» .

⁽٥) في الموطأ: «تحت» بدل «عند» والمعني واحد.

⁽٣) في ع «عند أبي قتادة» ، وهو خطأ .

قالت: فجاءت هرَّة تَشْرَبُ ()، فَأَصْغَى لَمَا الْإِنَاء () حتى شَرِبَت ، قالت كَبْشَةُ: فَرَآنِي أَنْظُرُ إليه! فقال: أَتعْجَبِينَ يا بِنْتَ أَخَى () ؟ فقلت : نَعَمْ ، قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « إنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ () ، إنَّمَا فَي مِنَ الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمُ أُو الطَّوَّافَاتِ () » .

[وقد رَوَى بعضُهم عن مالكِ : « وكانت عِنْدَ أَبِي قتادة » ، والصحيح « ابنِ أَبِي قتادة) .

قال(٧): وفي الباب عن عائشة ، وأبي هريرة .

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح .

⁽١) فى ع « لنشرب » وفى رواية يحيى : « لثشرب منه » وفى رواية عجد : « فشرت منه » .

⁽٢) يعنى: أماله لها ليسهل عليها الشرب .

⁽٣) فى الموطأين: « يا ابنة أخى».

⁽٤) بفتح الجيم ، كما ضبطه المنذرى والنووى وابن دقيق العيد وابن سيد الناس وغيرهم ، و «النجس» : النجاسة ، وهو وصف بالمصدر ، يستوى فيه المذكر والمؤنث ،

⁽٥) هكذا هو في أكثر الأصول « أو » التي للشك ، وهو الموافق لرواية يحيى ، وفي «والطوافات» بواو العطف ، وهو موافق لرواية عجد . والحديث رواه الشافعي في الأمّ عن مالك (ج١ ص٣) والدارى عن الحسكم بن المبارك عن مالك (١٨٧٠١ في الأمّ عن مالك (١٨٧٠) . ونسبه ابن حجر في التلخيص أيضا (ص ١٥) لأبي داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارة طنى والبهتي ، وتقل تصحيحه عن البخارى والدارقطني والعقيلي . ونقل في بلوغ المرام (رقم ١٠) تصحيحه أيضاً عن ابن خزيمة .

⁽٦) الزيادة من ع وهى زيادة جيدة ، ونقل السيوطى فى شرح الموطأ عن ابن عبد البر قال : «رواه ابن المبارك عن مالك فقال : امرأة أبى قتادة . قال : وهذا وهم منه ، إنما هى امرأة ابنه » . ثم نقل عن الرافعى أنه قال : « ويدل عليه أنه قال لها : يا ابنة أخى ، ولا يحسن تسمية الزوجة باسم المحارم » .

⁽V) كلة «قال» ليست في ه و ك .

وهو قولُ أَكْثَرِ العلماء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدَ هُمْ : مِثْلُ ِ الشافعيِّ وأحمدَ و إسحٰقَ : لم يَرَوْا بِسُوْرِ الهَرَّةِ بَأْساً . وَهٰذا أَحْسَنُ شِيء [رُوى (١)] في هٰذا الباب .

وقد جَوَّدَ مالكُ هذا الحديث عن إسطَق بن عبد أللهِ بْنِ أَبِي طلحةً . ولم يَأْتِ بِهِ أَحدُ أَتَمَ من مالكِ .

٧.

باب

[في (٢)] المسح على الْخُفَيْنِ

٩٣ – مَرْثَنَ هَنَادُ حدثنا وَكَيِعُ عن الأعش عن إبر هيمَ عن هَمَّامِ بن الحُرث قال: « بَالَ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ ثُمَّ توضاً ومسحَ على خُفَيْهِ . فقيلَ له : أَتَفُعْلُ هٰذا ؟ قال : وَمَا يَمْنَعُنِي ، وَقَدْ رَأَيْتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يُفْعَلُهُ . قال [إبر هيمُ (())]: وكان يُعْجِبُهُمْ حديثُ جَرِيرٍ ، لأَنَّ إسْلاَمَهُ كَانَ بَعْدَ نُرُ وَلِ اللهَ عَلَيه (كان يعجبهم) (()] .

⁽١) الزيادة من ع

⁽۲) الزیادة من ع و ب

⁽٣) الحديث رواه أصحاب الكتب الستة . وسورة المائدة من أواخر ما نزل من الفرآن ، وقيل إن جريراً أسلم سنة ١٠ ، وقيل قبل ذلك بقليل . وسورة المائدة فيها آية الوضوء . فكان أصحاب ابن مسعود يعجبهم خبر جريرهذا ، لأنه لوكان قبل نزول آية ==

قال ('): وفى الباب عن عُمَرَ ، وعلى ، وحُذَيْفَةَ ، والمُغيرَة ، وبلال ، وسعد ، وَأَبِي أَيْوِبَ ، وسَلْمَانَ ، وبُرَيْدَة ، وعَمْرِ و بن أُمَيَّة ، وأُنس ، وسَهْلِ بن سَـهْد ، وَأَبِي أُنْفِ بن مُرَّة ، وعُبادَة بن الطّامِت ، وأُسامَة بن شَريك ، وأُبارَة بن شَريك ، وأَبارَة ، و يقالُ « أَبْنُ عِمَارَة » ، و «أَبِي أُمَامَة ، و عِمَارَة ، و يقالُ « أَبْنُ عِمَارَة » ، و «أَبِي بْنُ عِمَارَة) .

قال أَوِ عَدِينَ : [و (٣) إ حديثُ جريرٍ حديثُ حسن صحيحُ . عن شَهْرِ بن حَوْشَبٍ قال : « رَأَيْتُ جَرِيرَ بنَ عبد اللهِ

الوضو ، لاحتمل أن المسج على الحفين منسوخ بالأمر بغسل الرجلين في آية المائدة ، أما فعله بعد نزولهـا فانه يدل على أنه مفسر أو مخصص لهـا .

(١) كلة «قال» ليست في هر و لا .

(٣) الزيادة من حولم تذكر في هو و لا . وي ع بدلها « وابن أبي عمارة ، ويقال : ابن عمارة » ، وهو خطأ ، والصواب ما هنا . وحديثه رواه أبو داود (١: ٩٠ – ٩٧) وابن ماجه (١: ٢٠٠) والحاكم (١: ١٧٠) وقال أبو داود : « وقد اختلف في إسناده وليس بالقوى» . وهو حديث اتفقوا على ضعف إسناده وجهالة رواته . وأبي بن عمارة ح بكسر العين ويقال بضمها ح : صحابي مشهور . « وكان قد سلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الفبلتين » كما في رواية أبي داود . وسماه بعضهم « أبي بن عبادة » بالدال بدل الراء ، والراحج الأول .

والمسح على الحفين ثابت بالتواتر الصحيح عن النبي مسلى الله عليه وسلم ، قال الزيلعى فى نصب الراية (١: ٨٤): «قال أبو عمر بن عبسد البر فى الاستذكار: روى عن البي صلى الله عليه وسلم المسح على الحفين نحو أربعين صحابيا ، وفى الإمام: قال ابن المنذر: روينا عن الحسن أنه قال: حدثى سبعون من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الحفين » . ثم أخرج بعض طرقه عن أكثر من خمسين صحابيا بأسانيدها . وذكر السيوطى فى التدريب أنه أخرجه فى كتابه فى الأحاديث المتواترة من رواية سبعين صحابيا ، وانظر بحث المتواتر فى شرحنا على ألفية السيوطى فى المصطلح (٤٦ ـ ٤٩) .

⁽٣) الزيادة من ع .

تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ . فَقُلْتُ لَهُ فَى ذَلِكَ ؟ فقل: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمْ تَوَضَّأً وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ . فَقُلْتُ له : أَقَبْلَ المَائِدَةِ أَمْ (') بَعْدَ المَائِدَةِ ؟ فقال : مَا أَسْلَمْتُ إِلاَّ بَعْدَ المَائِدَةِ » . حدثنا (') بذلك قتيبة حدثنا خالدُ بنُ زيَادٍ البَرْمِذِيُ عن مُقاتِلِ بنِ حيّانَ عن شَهْرُ بنِ حَوْشِ عن جَرِيرٍ (") .

قال (1): وَرَوَى (٥) بَقَيَّةُ عَن إبراهيم بنأَدْهَمَ عَن مُقَاتِلِ بن حَيَّانَ عَن شَهْرِ بن حَوْشَبِ عَن جَرِيرٍ (٦) .

وهذا حديثُ مُفَسَّرِ ، لأَنَّ بعضَ مَنْ أَنكرَ المستحَ على الخُفَيْنِ تَأُوَّلَ أَنَّ مستحَ النبيّ صلى الله عليه وسلم على الخُفَيْنِ (٧) كان قَبْلَ نُزُولِ المائدة ، وذَكرَ

⁽١) في ه و ك «أو».

⁽۲) في ب «قال حدثنا».

⁽٣) هذا في ع زيادة «بذلك» وهي غير جيدة . ورواية شهر هذه إسنادها صحيح . وقد تابعه عليها أبو زرعة بن عمرو بن جرير عن جده جرير بن عبد الله البجلي ، فروى أبو داود (١: ٩٥) عن أبي زرعة : «أن جريرا بال ثم توضاً فسيح على الحقين ، وقال : ما يمنعني أن أمسح وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح ! قالوا : إنما كان ذلك قبل نزول المائدة ؟ قال : ما أسلمت إلا بعد نزول المائدة . ورواه الحاكم في المستدرك (١: ١٦٩) وصححه ووافعه الذهبي . ونقل الزيامي في نصب الراية أن ابن خزيمة رواه أيضا في صحيحه .

⁽٤) كلة «قال» ليست في ع

⁽٥) في ع «ورواه»

⁽٣) رواية بقية بن الوليد رواها البيهق (١: ٣٧٣ ـ ٢٧٤) باسنادين عنه ، وقال فى أولهما: «حدثني إبراهيم بن أدهم» فارتفعت شبهة التدليس فى الرواية .

⁽۷) قوله «على الحفين» ليس فى ع

جريرٌ في حديثه أنه رأى النبيّ صلى الله عليه وسلم مَسَتَحَ على الخُفَّيْنِ بَعْدَ نُزُ ولِ المَائِدة .

باب باب المسح على الخُفَّيْنِ للمسافر والمقيم

90 - حَرَّثُنَا قُتَكَيْبَةُ حدثنا أبو عَوَانَةَ عن سَعِيد بن مَسْرُوقِ (١) عن إبراهيمَ التَّيْمِيِّ عن عَمْرو بن مَيْمُونٍ عن أبي عبد الله الْجَدَلِّي عن خُرْزَيْمَةَ بن ثَابِتٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم: «أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ المسح على الْجَفَيْنِ؟ بن ثَابِتٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم: «أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ المسح على الْجَفَيْنِ؟ فقال: المُسُافِرِ ثَلَاثَةُ ، وَاللَّهُ عَلِيه وَسَلَمَ :

وَذُكِرَ عَن يَحِيى بِنِ مَعِينٍ أَنه صَحَّحَ حَدَيثَ خُزَ يُمَةً [بِنِ ثابتٍ^(٣)] في المسح^(١) .

⁽۱) سعید هذا هو والد سفیان الثوری . والحدیث رواه أحمد فی المسند (ه ; ۲۱۶ و ۲۱۰) عن عبد الرحمن بن مهدی وأبی نعیم وعن عبد الرزاق کلهم عن سفیان الثوری عن أبیه ، ورواه ابن ماجه (۱ : ۱۰۱) من طریق و کیع عن سفیان .

⁽٢) هكذا فى ــ وفى ع « للمسافر ثلاثة أيام ، وللمقيم يوماً وليلة » وفى ه و ك « للمسافر ثلاث ، وللمقيم يوم » وفى نسخة عند ك « للمسافر ثلاثا ، والمقيم بوما » .

⁽٣) الزيادة من ع

⁽٤) الجملة كالها لم تذكر في هر و ك وإثباتها هو الصواب .

وأبو عبد ألله الجَدَلِيُّ أَسْمُهُ : « عَبْدُ بنُ عَبْدٍ » [ويقال : « عَبْدُ الرحمن بنُ عَبْدٍ » [ويقال : « عَبْدُ الرحمن بنُ عَبْدٍ » (١)] .

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح

وفى البابِ عن على ، وأبي بَكْرَةَ (٢) ، وأبي هريرة ، وصَفْوَانَ بنِ عَسَالِ (١) ، وعَوْف بن مَالِكِ ، وابنِ عُمَرَ ، وجريرٍ .

97 - مَرَثُنَ هَنَّادُ حدثنا أبو الأَحْوَصِ عن عَاصِمِ بن أبى النَّجُودِ عن زِرُ (٥) بنِ حُبَيْشٍ عن صَغُوانَ بن عَسَّالِ قال: «كَانَ رَسُولُ ٱللهِ (٢) صلى الله عن زِرُ (٥) بنِ حُبَيْشٍ عن صَغُوانَ بن عَسَّالِ قال: «كَانَ رَسُولُ ٱللهِ (٢) صلى الله عليه وسلم يَأْمُرُ نَا إِذَا كُنَّا سَفْرًا أَنْ لاَنَنْزَ عَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ عليه وسلم يَأْمُرُ نَا إِذَا كُنَّا سَفْرًا أَنْ لاَنَنْزَ عَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ اللهُ مِنْ جَنَابَةٍ ، وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ » (٧) .

= ويؤيده أن الزيامي نقل في نصب الراية (١: ٢٩٠ كلام الترمذي بعد الحديث على النص والترتيب المذكورين هنا إلى قوله «هذا حديث حسن صحيح» .

(۱) الزیادة من م و ع .
والجملة کلها من أول قوله « وأبوعبدالله الجدلی » مؤخرة فی ع عقب قوله « ولياليهن » في آخر حكاية قول الثوري ومن معه . وموضعها هنا أنسب ، وهوالثابت في نقل الزيلمي عن الترمذي كما قدمنا .

وأبو عبد الله الجدلى هذا: ثقة ، وثقه أحمد وابن معين وابن حبان ، وتكلم فيه بعضهم بما لا يقدح في صحة روايته . و «الجدلى» بالجم والدال المهملة المفتوحتين .

(Y) في ع «هذا حديث خزيمة حديث حسن صحيح» .

(٣) فی ع «وأبی بکر» وما هنا أصح، وحدیث أبی بکرة رواه البیهتی (٣: ٢٧٦. و ٣٠٠) ونسبه الزیامی (١: ٨٨) لابن خزیمة فی صحیحه والطبرانی فی معجمه .

(٤) صفوان ذكر في ع مؤخرا بعد جربر .

(٥) «زر » بكسر الزاي وتشديد الراء .

(٦) ي ع «كان الني» .

(٧) الحديث نسبه ابن حجر في التلخيص (ص ٥٥) إلى الشافي وأحمد والنسائي وابن ماجه وان خز عة وابن حبان والدارقطي والبهيق . ورواه أيضا الخطابي باسناده في معالم

قال أبو عيسى: هذا حديثُ حسنٌ صيحٌ .

وقدرَوَى الحكمُ بنُ عُتَيْبَةً (اوحَّالَا عن إبراهيمَ النَّخَعِيِّ (ا عن أبي عبداً لله الجَدَلِيِّ عن خُرَا عَن أبيتٍ . ولا يَصِحُ (اللهُ عن خُرَا عَمَةَ بن ثابِتٍ . ولا يَصِحُ (اللهُ عن خُرَا عَمَةَ بن ثابِتٍ . ولا يَصِحُ (اللهُ عن خُرَا عَمَةَ بن ثابِتٍ . ولا يَصِحُ (اللهُ عن خُرَا عَمَةَ اللهُ عن خُرَا عَمَةً اللهُ عن خُرَا عَمَةً اللهُ عن أَبِتٍ . ولا يَصِحُ (اللهُ عن اللهُ عن أبيتٍ اللهُ عن أبيتٍ اللهُ عن أبيتٍ . ولا يَصِحُ (اللهُ عن اللهُ عن أبيتٍ اللهُ عن اللهُ عن اللهُ عن أبيتٍ إلى اللهُ اللهُ عن أبيتٍ إلى اللهُ اللهُ عن أبيتٍ إلى اللهُ ال

قال على بنُ اللَّدِينِيِّ : قال يَحْيَى [بنُ سَعِيدِ (١)] قال شُعْبَةُ : لم يسمعُ إبر هيمُ النَّخَعِيُّ من (٥) أبي عبد الله الجدليِّ حديثُ المسح (٢) .

وقال زَائَدَةُ عن منصورٍ : كُنَّا في حُجْرَة ِ إبراهيمَ التَّيْمِيِّ ، وَمَعَنَا إبراهيمُ النَّخَعِيُّ ، فَدُثنا إبراهيمُ التَّيْمِيُّ عن عَمْرِهِ بن مَيْمُونٍ عن أبي عبد الله الجدليِّ

- = السنن (۱: ۱۰ ۲۰) مطولا، وشرحه شرح جيداً ، ومما قال هناك: «قوله: لكن من عائط وبول: كلة «لكن» موضوعة للاستدراك ، وذلك لأنه نقدمه ننى واستثناء ، وهو قوله: كان يأمرنا أن لا ننزع خفافنا ثلائة أيام ولياليهن إلا من جنابة . ثم قال: لكن من بول وغائط ونوم فاستدرك بلكن ليعلم أن الرخصة إنما جاءت في هذا النوع من الأحداث دون الجنابة ، فان المسائر الماسح على خفه إذا أجنب كان عليه نزع الحف وغسل الرجل مع سائر البدن . وهذا كما تقول: ما جاءنى زيد لكن عمرو ، وما رأيت زيدا لكن خالداً» .
- (۱) «عتيبة» بضم العين المهملة ، وبالتاء المثناة الفوقية والباء الموحدة المفتوحتين بينهما ياء تحتية ساكنة . وفى ب «قتيبة» وهو خطأ ونحريف .
- (٣) قى ع «عن إبرهم بن خالد» وهو خطأ غريب ، وإبرهم النخمي هو : إبرهم
 بن يزيد بن قيس بن الأسود ، وإبرهم التيمي هو : إبرهم من يزيد بن شريك .
- (۳) روایة إبرهیم النخمی رواها الطیالسی (رقم ۱۲۱۹) عن شــعبه عن الحکم وحماد ، ورواها أحمد بأسانید متعددة (٥ : ۲۱۳ ــ ۲۱۰) وأبوداود (۱ : ۲۰) والبیهتی (۱ : ۲۷۸) کلهم من طریق الح کم وحماد .
 - (٤) الزيادة من ب
 - (٥) في ع و لا «عن» بدل «من».
- (٣) فى التهذيب (١: ١٧٨): «قال أحمد عن حاد بن خالد عن شعبة: لم يسمع النخمى من أبى عبد الله الجدلى حديث خزيمة بن ثابت فى المسح . وفى العلل الكبير للترمذى:

 سمع إبرهيم النخمى حديث أبى عبد الله الجدلى من إبرهيم التيمى ، والتيمى لم
 يسمعه منه »

عن خُزَ "يَمَةً بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم في المسح على الْخُفَيْنِ (١) .
قال محمد [بنُ إسمعيل (٢)] : أَحْسَنُ شيء في هذا الباب حديثُ صَفُوانَ بْنِ عَسَّااً [المُرَادِيّ (٣)] .

قال أبو عيسى : وهو قول أكثر العلماء (١) من أسحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وَمَنْ بعدَهُمْ من الفقهاء ، مثل : سُفْيَانَ الثَّوْرِي ، وابن اللباركِ ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحق : قالوا : يمسحُ المقيمُ يومًا وليلةً ، والمسافرُ ثلاثة أيام ولياليَهُنَ .

[قال أبو عيسى (٥)]: وقد رُوى عن بعض أهلِ العلمِ: أُنَّهُم لم يُوَقِّتُوا في المسح على الخفين ، وهو قولُ مالك بن أنس . [قال أبو عيسى (١)]: [و (٧)] التَّوْقِيتُ أَصَحُ .

⁽۱) قصة زائدة بن قدامة عن منصور رواها البيهق (۱: ۲۷۷) من طريق شجاع بن الوليد عن زائدة ، ولكن فيها: «كنا في حجرة إبرهيم النخى ومعنا إبرهيم التيمى» وعن والأمر بينهما قريب. والحديث رواه أحمد أيضا باسنادين : عن أبى الصمد العبي، وعن سفيان الثورى ، كلاها عن منصور عن التيمى .

⁽٢) الزيادة من ع و س .

⁽۳) الزيادة من ع وقد نقل البيهق (۱: ۲۷٦) والزيلمي (۱: ۸۸) عن الترمذي في العلل الكبير قال: «سألت عجداً _ يعني البخاري _ قلت: وأي حديث عندك أصح في التوقيت في المسح على الحفين ؟ قال: حديث صفوان بن عسال. وحديث ابن أبي بكرة حسن » هذا لفظ البيهق. ونفل الخطابي (۱: ۲۰) عن البخاري نحوه .

⁽٤) كذا فى ــ . وفى ع « بعض العلماء » ، وفى ه و ك «وهو قول العلماء » .

⁽٥) الزيادة من ع

⁽٦) الزيادة من 🕒 .

⁽٧) الزيادة من ع و ه و ك .

وقد رُوى هذا الحديثُ عن صَغُوانَ بن عَسَّالٍ أَيْضاً (١) من غير حديث عاصم (٢) .

با ب

[ما جاء (٢)] في المسح على الخفين : أَعْلاَهُ وَأُسْفَلِهِ (١)

٩٧ - حَرَثْنَ أَبُو الوَلِيدِ الدِّمَشْقِيُّ حدثْنا الوَلِيدُ بن مُسْلِمٍ أَخبرنى ثَوْرُ بنُ يَرْيدَ عن رَجَاء بن حَيْوَةَ عن كَاتِبِ النَّيرَةِ عن النَّيرةِ بْنِ شُعْبَةً: « أَنَّ النَّيريَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ مَسَحَ أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلَهُ » .
 النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ مَسَحَ أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلَهُ » .

(۱) كلة «أيضا» لم تذكر في ع

(۲) الزیادة من ب و ع . وقد أشار الترمذی بهذا إلی الرد علی من زعم أن مدار هذا الحدیث علی عاصم بن أبی النجود وادعی انفراده به .

ونقل ابن حجر فى التاخيص (ص٥٥) عن ابن منده أنه تابع عاصما عليه عبدالوهاب بن بخت وإسمعيل بن أبى خالد وطلحة بن مصرف والمنهال بن عمرو وجهد بن سوقة وغيرهم . قال ابن حجر : « ومراده أصل الحديث ، لأنه فى الأصل طويل مشتمل على التوبة ، والمرء مع من أحب ، وغير ذلك ، ولسكن حديث طلحة عند الطبرانى باسناد لا بأس به . وقد روى الطبرانى أيضا حديث المسح من طريق عبد السكريم أبى أمية عن حبيب بن أبى ثابت عن زر ، وعبد السكريم ضعيف ، ورواه البيهتي من طريق أبى روق عن أبى الغريف عن صفوان بن عسال » .

والحديث بطوله سيأتى فى هذا الكتاب فى (أبواب الدعوات) فى «باب فضل التوبة والاستغفار» (ج٢ ص٢٦٩ من شرح المباركفورى) وقد رواه الحطابي مطولاً أيضاً كما أشرنا إله .

(٣) الزيادة من ع .

(٤) كذا في كل الأصول . قال الشارح : « أى أعلى كل واحد من الحقين وأسفله . وكان للترمذي أن يقول: أعلاها وأسفلهما ، أو يقول : على الحف أعلاه وأسفله » .

قال أبو عيسى: وهذا قول غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين [ومَنْ بعدَهم من الفقهاء (١) و به يقولُ مالك، والشافعي، و إسحق (٢). وهذا حديثُ مَعْلُولٌ، لم يُسْندُهُ عن ثَوْر بن يزيدَ غيرُ الوليد بْنِ مُسْلم . وهذا حديثُ مَعْلُولٌ، لم يُسْندُهُ عن أبازُرْعَةَ ومحمد [بن إسمعيل (١)] عن هذا وقال أبو عيسى (٣) : وسألتُ أبازُرْعَة ومحمد [بن إسمعيل (١)] عن هذا الحديث ؟ فقالا : لَيْسَ بصحيح ، لأن أبن المبارك رَوَى هذا عن ثَوْر عن رجاء [بن حَيْوة (١)] قال : حُدِّثت عن كاتب المغيرة : مُرْ سَل (١) عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم أيذ كُرُ فيه المغيرة (٥).

⁽١) الزيادة من ع .

⁽۲) فی م و ع زیادة «وأحمد» وهی زیادة غیر جیدة ، لأن الترمذی سید کر فی الباب التالی أن أحمد بمن یقول بالسح علی ظاهم الحفین ، و کذلك نقل أبو داود فی مسائل سأل عنها کتاب (مسائل الامام أحمد ص ۹) وهو کتاب ألفه أبو داود فی مسائل سأل عنها شیخه أحمد بن حنبل وجمع فیه الأسئلة والإجابات عنها ، قال : «قلت لأحمد بن حنبل المسح فی أعلی الحف وأسفله ؟ قال : أرجو أن یجزئه أعلی الحف ، قد روی فیه عن غیر واحد » . وظاهم صنیع الترمذی أن الشافی بمن یقول بوجوب المسح علی أعلی الحف وأسفله ، وهو غیر المعروف من مذهبه ، والمنصدوس علیه فی مختصر المزنی (۱ : ۰۰ - ۱ ه) أنه إن مسح علی باطن الحف و ترك الظاهم أعاد ، وإن مسح الظاهم و ترك الباطن أجزأه . و كذلك قال النووی فی المجموع (۱ : ۲۱ ه) : «إن مذهبنا استحباب مسح أسفله ، وإن الواجب أقل جزء من أعلاه » .

⁽٣) الزيادة من ع و س .

⁽٤) في نسخة عند ك «مرسلا» ، وكلاها صحيح .

⁽٥) الحديث رواه الشافعي (في مختصر الزني ١ : ٠٠) عن ابن أبي يحيي عن ثور بن يزيد، ورواه أبو داود (١ : ١٠١) وابن ماجه (١ : ١٠١) وابن الجارود (ص٤١) والدارقطني (ص٧١) والبيهتي (٢ : ٢٩٠) كلهم من طريق الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد . وقال أبو داود : « بلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء » . وقال الدارقطني : « رواه ابن المبارك عن ثور قالي : حدثت عن رجاء بن حيوة =

= عن كاثب المغيرة » وكذلك تقل البيهتي عن الدارقطني . وقال ابن حجر في التلخيص (ص ٥٨): « قال الأثرم عن أحمد : إنه كال يضعفه ويقول : ذكرته لعبد الرحمن بن مهدى فقال عن ابن المبارك عن ثور : حدثت عن رجاء عن كاتب المغيرة ، ولم يذكر المغيرة . قال أحمد : وقد كان نعيم بن حماد حدثني به عن ابن المبارك كما حدثني الوليد بن مسلم به عن ثور، فقلت له : إنما يقول هذا الوليد ، فأما ابن المبارك فيقول : حدثت عن رجاء ، ولا يذكر المغيرة ؟ فقال لى نعيم : هذا حديثي الذي أسأل عمه ، فأخر ج إلى كتابه القديم بخط عتيق فاذا فيه ملحق بين السطرين بخط ليس بالقديم : عن المغيرة ، فأوقفته عليه وأخبرته أن هذه زيادة في الاسناد لا أصل لها ، فعل يقول لذناس بعد ، وأنا أسمع : اضر بوا على هذا الحديث » .

فكلام أحمد وأبى داود والدارقطني يدل على أن العلة أن ثورا لم يسمعه من رجاء، وهو بنافى ما تقله الترمذي هنا عن البخاري وأبى زرعة : أن العلة أن رجءا لم يسمعه من كانب المغيرة . وأنا أظن أن الترمذي نسى فأخطأ فيما تقله عن البخاري وأبى زرعة. وهذة العلة التي أعل مها الحديث ليست عندي بشيء .

أَوَّلا : لأن الوليد بن مسلم كان ثقة حافظا متفنا ، ذن خالف ابن المبارك في هذه الرواية فأيما زاد أحدها عن الآخر ، وزيادة الثقة مقبولة .

وثانياً: لأن الدارقطنى والميهق روياه من طريق داود بن رشميد مه وهو الله ، ورشميد بالتصفير من الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد ثنا رج، بن حيوة » فقمد صدح ثور في هذه الرواية بالسماع من رجاء .

وثالثاً: لأن الشافعي رواه عن إبرهيم بن أبي يحيى عر ثور كرواية الوليد عن ثور، والثاً: لأن الشافعي بن أبي يحيى ضعفه عامة المحدثين لأنه كان من أهــل الأهوا،، بل رماه بعضهم بالـكذب، ولـكن الشافعي تلميذه أعرف به . فني التهذيب: «قال الربيع: سمعت الشافعي يقول : كان إبرهيم بن أبن يحيى قدريا . قيــل للربيع : فما حمل الشافعي على أن روى عنـه ؟ قال : كان يقــول : لأن يخر ابرهيم من بعــد أحب إليه من أن يكذب، وكان ثقة في الحديث » .

ونقل أيضا عن الشافعي فى كتاب اختلاف الحديث أنه قال: «ابن أبريحي أحفظ من الدراوردي » .

وليس فى حديث ثور عن رجاء ما ينافى الروايات الأخرى الآتية فى المسح على ظاهر الحقين : لأن ثبوت المسح على ظاهر الحقين : لأن ثبوت المسح على أسفلهما زيادة ثقة ، ولأنها لا تدل على وجوب ذلك ، وإيما الأمران جائزان ، والمسح على ظاهرهما فقط يجزئ ، وإن مسح أعلاهما وأسفلهما فقد أحسن .

۷۳

باسب

ماجاء(١) في المسح على الخفين: ظاهرِهما(٢)

٩٨ - صرَّتْ على بن حُجْرٍ قال حدثنا عبدُ الرحمٰن بنُ أبى الزِّنَادِ عن أبيه النِّنَادِ عن أبيه عن عُرُوةَ بن النَّبيَّ صلى الله عن عُرُوةَ بن النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَيْنِ : عَلَى ظَاهِرِهِمَا » .

قال أبو عيسى : حديثُ المغيرة حديثُ حسنُ " . وهو حديثُ عبد الرحمٰن بن أبي الزَنادِ عن أبيه عن عُرُوة عن المغيرة . ولا تَعْلَمُ أحداً يَذْ كُرُ () عن عروة عن المغيرة « عَلَى ظاَهِرِ هِمَا » : غَيْرَهُ () .

⁼ وكاتب المنبرة هو «ور"اد ـ بفتح الواو وتشديد الراء ـ أبو سعيد الثقق » وقد اشتهر بهذا اللقب حتى صار كالعلم عليـه ، وقد صرح باسمه في رواية ابن ماجه في هذا الحدث .

⁽١) الزيادة من ع .

⁽۲) في ع «على ظاهر الحقين».

⁽٣) فى م «حسن صحيح»، وزيادة «صحيح» مخالفة لسائر الأصول الصحيحة، ويؤيد ذلك أن النووى فى المجموع (١:١٧ه) وابن العربى فى شرح الترمذى (١:١١) والمنذرى فيما حكاه فى عون المعبود (١:٣٣) والمجد بن تيمية فى المنتق (١:٣٣) من نيل الأوطار): تقلوا عن الترمذي أنه قال : «حديث حسن» .

⁽٤) في ع «بذكره».

⁽٥) الحديث رواه البخارى فى التاريخ الأوسط فيما نقله عنه ابن حجر فى التلخيص (ص٥٥) ورواه أبوداود (١: ٦٣) كلاهما عن عجد بن الصباح عن عبد الرحمن بن أبى الزناد

وهو قولُ غير واحد من أهل العلم ، و به يقولُ سفيانُ الثورئُ ، وأحدُ. قال محدُ : وكان مالكُ [بنُ أنسٍ (١)] يُشِيرُ بعبد الرحمٰن بن أبي الزناد (٢).

= وعندهما كما عند الترمذي هنا: «عن عروة بن الزمير» . ورواه الطيالسي (رقم ٢٩٢) عن ابن أبرالزناد عن أبيه عن عروة بن المغيرة عن المغيرة بن شعبة: «أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على ظاهر خفيه » ورواه البيهتي (١: ٢٩١) من طريق الطيالسي . فاختلفت الرواية على ابن أبي الزناد عن أبيه كما ترى: فقال بعضهم: «عن عروة بن الزبير» وقال بعضهم: «عن عروة بن المغيرة» قال البيهتي بعد ذكر رواية الطيالسي: «كذا رواه أبو داود الطيالسي عن عبد الرحمن بن أبي الزناد ، وكذلك رواه إسمعيل بن موسى عن ابن أبي الزناد ، ورواه سليمان بن داود الهاشمي وعهد بن الصباح وعلى بن حجر عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن عروة بن الزبير عن المغيرة» فان كانت الروايتان محفوظتين ، وإلا كانت إحداهما وهما والأخرى صوابا ، ولا ضرر في ذلك، لأنه تردد بين روايين ثقتين : عروة بن الزبير وعروة بن المغيرة .

(۱) الزيادة من ع

(۲) قوله « يشير بعبد الرحمن » أى يضعفه ويتكام فيه. قال في التهذيب. « تكلم فيه مالك لروايته عن أبيه كتاب السبعة ، يعني الفقهاء ، وقال : أين كنا عن هذا ! ! » وكلام مالك فيه من كلام الأقران الذي نستخير الله في الإعراض عنه . قال الشامي : « كان ابن أبي الزناد يكاد يحاوز القصد في ذم مذهب مالك » ، فهذا كما ترى ! ومع ذلك فان موسى بن سلمة قال : « قدمت المدينة فأتيت مالك بن أنس ، فقلت له : إني قدمت إليك لأصمع العلم وأسمع ممن تأمرني به ، فقال : عليك بابن أبي الزناد » . وهذا صنيع الرجال المنصفين . وقد ضعفه غير مالك أيضاً ، والحق أنه ثقة ولا حجة لمن ضعفه . قال أحد : «أحاديثه صحاح» وقال ابن معين : « عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن الأعرج عن أبي هربرة حجة » ووثقه العجلي والترمذي ، وصحح عدة من أحاديثه ، وقال في اللباس : « ثقة حافظ » . كل ذلك تقلته من التهذيب. وكان على الترمذي إذ يصحح حديثه أن يصحح حديثه أن يصحح هذا الحديث أيضا ، فان إسناده صحيح .

48

إرب

ما جاء (١) في المسح على الجُورَ بَيْنِ والنَّعْلَيْنِ

99 - صَرَنْتُ هَنَّادٌ ومحمودُ بنُ عَيْلاَنَ قالا : حدثنا وَكَيعُ عن سُفْيَانَ عن أَبِي قَيْسٍ (٢) عن هُزَيْلِ (٣) بْنِ شُرَحْبِيلَ عن المغيرة بن شُعْبَةَ قال : « تَوَضَّأَ النبيُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَسَحَ عَلَى الجُوْرَ بَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ (٤) » . قال أبو عيسى : هذا حديثُ (٥) حسنُ صيحُ (٢) .

(١) الزيادة من ع

(۲) أبو قيس اسمه «عبد الرحمن بن ثروان الأودى» وهو ثقة ثبت .

(٣) « هزيل » بضم الهاء وفتح الزاى ، وهو ثقة من كبار التابعين ، ويقال إنه أدرك الجاهلية .

(٤) الحديث رواه أبو داود (۱ : ۲۱ – ۲۲) والنسائى فى رواية ابن الأحمر ، وهو مذكور بحاشية النسخة المطبوعة (۱ : ۳۲) وابن ماجه (۱ : ۲۸۲) كلهم من طريق طريق وكيع عن الثورى . ورواه البيهتي (۱ : ۲۸۳ – ۲۸۶) باسنادين من طريق أبى عاصم عن الثورى . ونسبه الزيلمي فى نصب الراية (۱ : ۹۱) إلى صحيح ابن حبان .

(o) فى ع « حديث المغيرة أن النبي صلى الله عليـــه وسلم مسح على الجوريين : حديث » الخ .

(٦) هكذا صحح الترمذي هذا الحديث ، وقد صححه غيره أيضا ، وهو الحق . وقد أعله بعضهم بما لا يدفع في صحته : فقال أبو داود : «كان عبد الرحمن بن مهدى لايحدث بهذا الحديث ، لأن المعروف عن المغيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الحفين». وقال النسائي : « ما نعلم أحدا تابع أبا قيس على هذه الرواية ، والصحيح عن المغيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الحفين» . ونقل البيهق عن على بن المديني قال : « حديث المغيرة في المسح رواه عن المغيرة أهل المدينة وأهل البحوقة وأهل البصرة =

وهو قولُ غير واحد من أهل العلم. و به يقولُ سفيانُ الثَّوْرِئُ، وأبنُ المبارك، والشافعيُّ ، وأحدُ ، وإسطقُ ، قالوا : يَمسحُ على الجور بين و إن لم تَكُنْ نعلين (١) ، إذا كانا ثخينَيْنِ (٢) .

= ورواه هزيل بن شرحبيل عن المغيرة، إلا أنه قال: ومسح على الجوربين، وخالف الناس».

و تقل البيهق تضعيفه أيضا عن عبد الرحمن بن مهدى وأحمد وابن معين ومسلم بن الحجاج. وغلا النووى غلوا شديدا، فقال في المجموع (١ : ٠٠٠) بعد نقل ذلك: « وهؤلاء هم أعلام أئمة الحديث ، وإن كان الترمذي قال : حديث حس ، فهؤلاء مقدمون عليه ، بل كل واحد من هؤلاء لو انفرد قدم على الترمذي بانفاق أهل المعرفة !!» .

وليس الأمركا قال هؤلاء الأنمة ، والصواب صنيع الترمذي في تصحيح هذا الحديث، وهو حديث آخر، غير حديث المسح على الحفين. وقد روى الناس عن المغيرة أحاديث المسح في الوضوء ، فنهم من روى المسح على الحفين ، ومنهم من روى المسح على العمامة ، ومنهم من روى المسح على الجوريين ، وليس شيء منها بمخالف الآخر، على العمامة ، ومنهم من روى المسح على الجوريين ، وليس شيء منها بمخالف الآخر، أذ هي أحاديث متعددة ، وروايات على حوادث مختلفة ، و لمغيرة صحب النبي صلى الله عليه وسلم نحو خمس سنين ، فمن المعقول أن يشهد من النبي وقائم متعددة في وضوئه عليه وسلم نحو خمس سنين ، فمن المعقول أن يشهد من النبي وقائم متعددة في وضوئه و يحكيها ، فيسمع بعض الرواة منه شيئا ، ويسمع غيره شيئا آخر، وهذا واضح بديهي.

(۱) كذا فى م و ع ، وفى ه و ك «يكن» بالياء ، وفى نسخة عند ك «يكونا» ونقل عن شرح الشيخ سراج أحمد أنه وقع فى بعض النسخ: «وإن لم يكونا منعلين» وكل ذلك غير جيد فى العبارة ، ماعدا الأخير، والمراد واضح.

(۲) اشتراط أن يكونا ثخينين ليس عليه دليل أصلا . وقد ثبت المسح على الجوريين من غير قيد بوصف معين، فيبتى على الأصل فى جوازه على كل جوريين، وقد اختلفوا فى ذلك اختلافا كثيرا ، وأطال الشارح الكلام عليه هنا (١ : ١٠٠ – ١٠٠) ، وانظر المحتلافا كثيرا ، وأطال الشارح الكلام عليه هنا (١ : ١٠٠ – ١٠٠) ، وانظر المحتل لابن حزم (٢ : ١٠٤ – ١٠٨) وقد صح القول به عن كثير من الصحابة ، قال أبو داود : « مسح على الجوريين على بن أبى طالب ، وابن مسعود ، والبراء بن عازب، وأنس بن مالك ، وأبو أمامة ، وسهل بن سسعد ، وعمرو بن حريث ، وروى ذلك عن عمر بن الخطاب ، وابن عباس » .

ومما صح من ذلك عن أنس ما نقله ابن حزم: «من طريق الضحاك بن مخلد عن الثورى حدثني عاصم الأحول قال: رأيت أنس بن مالك مسح على جوربيه . وعن ==

[قال^(١)] : وفي الباب عن أبي موسى .

[قال أبوعيسى: سمعتُ صالح بنَ محمد النرمذي قال: سمعتُ أبا مُقاتلِ السمر قندي يقولُ: دخلتُ على أبي حنيفة في مرضه الذي مات فيه ، فدعا بماء فتوضأ ، وعليه جَوْرَ بَانِ ، فسح عليهما ، ثم قال: فعلتُ اليومَ شيئًا لم أكن أَفْعَلُهُ : مسحتُ على الجور بين وها غيرُ مُنَهَّلَيْن (٢)] .

= حماد بن سلمة عن ثابت البنانى وعبيد الله بن أبى بكر بن أنس بن مالك قالا جميعا : كان أنس بن مالك يمسح على الجوربين والحنين والعمامة». وهذان إسنادان صحيحان. ونقل الزيلمي في نصب الراية (١: ٩٧ – ٩٨) عن عبد الرزاق في مصنفه قال :

« أخبر ما معمر عن قتادة عن أنس بن مالك : أنه كان يمسح على الجوريين » .

وروى الدولابي في الـكنى والأسماء (١ ، ١٨١) عن النسائي عن الفلاس قال : « أخبرنى سهل بن زياد أبو زياد الطحان قال : حدثنا الأزرق بن قيس قال : رأبت أنس بن مالك أحدث فغسل وجهه ويديه ، ومسح على جوريين من صوف ، فقلت: أغسح عليهما ؟ فقال: إنهما خفان ولكنهما من صوف » . وهذا إسناد جيد، سهل بن زياد : ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الذهبي : « ما ضعفوه » وأما قول الأزدى «منكر الحديث»: قانه لا يقبل منه انفراده بالجرح ، لأنه غير ثقة ، والأزرق بن قيس : تاجي ثقة مأمون .

وهذا الأثر عن أنس يدل على أنه _ وهو من أهل اللغة _ يرى أن الجوريين يطلق عليهما اسم «الحقين» أيضا ، وأن المقصود من ذلك ما يستر الرجلين ، من غير نظر إلى ما يصنع منه : حلداً أو صوفا أو غير ذلك .

(١) الزيادة من ب و ع ٠

(٣) الزيادة من ع . ويظهر أنها زيادة نادرة لم تذكر إلا فى القليل من نسخ الترمذى ، ولم يطلع عليها الحافظ الزى ، ولا الحافظ ابن حجر ، لأنهما لم يترجما «صالح بن عد الترمذى » ، وترجما « أبا مقاتل السمرقندى » فى الكنى من التهذيب، ولم يذكرا عنه شيئا .

وترجمه ابن حجر فی لسان المیزان (۲: ۳۲۲ ــ ۳۲۳) وسماه «حفس بن سلم» وقال: «وله ذکر فی العلل التی فی آخر الترمذی وأغفله المزی» ، والموضع الذی أشار الیه هو فی الترمذی (۲: ۳۴۶ طبعة بولاق) فهذا بدل أیضا علی أن ابن حجر لم یطلم علی هذه الزیادة التی هنا ، وهی فائدة لا بأس بها .

V٥

باسب

ما جاء في المسيح على العمامة (١)

- ١ - حرث عمد بنُ بَنَّارٍ حدثنا يحيى بنُ سعيد القطَّانُ عن سايانَ التَّيْمِيِّ عن بَرُ سعيد القطَّانُ عن سايانَ التَّيْمِيِّ عن بَكْرِ بن عبد الله المُزَنِيِّ عن الحسن عن ابن المغيرة بن شُعْبَة (٢) عن أبيهِ قال : « تَوَضَّأُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَيْنِ وَالْعِمامَةِ » . قال بكر ": وقد سمعت (٣) من ابن المغيرة .

⁽۱) هذا هو الصواب الموافق لما فى ع ونسخة مخطوطة عتيقة نقل عنها الشارح. وفى ح و ه و ك « فى المسح على الجوربين والعمامة » . وذكر «الجوربين» هنا لا موضع له ، ولم يذكر فى حديث الباب .

⁽۲) ابن المغيرة بن شعبة في هذا الاسناد هو « حزة » ، وللمغيرة ابنان : حزة وعروة ، وكلاها روى هذا الحديث ، والكن رواية بكر المزني إيما هي عن حزة ، كما بين ذلك في رواية النسا في والبيهتي . ورواه مسلم (۱ : ۹۰ – ۹۱) عن عجد بن عبدالله بن بزيع عن يزيد بن زريع عن حيد الطويل عن بكر المزني عن عروة بن المغيرة عن أبيه . قال النووى (۳ : ۱۷۱) : « قال الحافظ أبو على الفسأتي : قال أبو مسعود الدمشتي : هكذا يقول مسلم في حديث ابن بزيع عن يزيد بن زريع : عن عروة بن المغيرة ، وخالف الناس ، فقالوا فيه : حزة بن المغيرة ، بدل عروة . وأما أبو الحسن الدارقطني فنسب الوهم فيه إلى عجد بن عبدالله بن بزيع ، لا إلى مسلم » . والظاهم أن رأى الدارقطني أرجح ، لأن النسأتي رواه (۱ : ۳۰) عن عمرو بن على وحميد بن رأى الدارقطني أرجح ، لأن النسأتي رواه (۱ : ۳۰) من طريق حيد بن مسعدة عن يزيد بن زريع ، ورواه البهتي (۱ : ۳۰) من طريق حيد بن مسعدة أيضا و (۱ : ۸۰) من طريق مسدد عن يزيد بن زريع ، وقالوا كلهم : «عن حزة بن المغيرة » ، غالوا عد بن عبدالله بن بزيع .

⁽۳) قی ع و ه و ك «سمعته» وهو موافق لروایة النسابی ، وما هنا موافق لروایة مسلم .

قال · وذكر محمدُ بنُ بَشَّارٍ في لهذا الحديث في موضع آخرَ : « أَنهُ مَسَحَ عَلَى نَاصِيَتِهِ وَعِمَامَتِهِ (١)» .

وقد رُوى هٰذا الحديثُ من غير وجه عن المغيرة بن شعبة : ذكرَ بعضهم « المسحَ على الناصية والعمامة » ، ولم يذكر معضهم « الناصية » .

وسمعتُ أحمدَ بنَ الحسن يقولُ: سمعتُ أحمدَ بنَ حنبلٍ يقولُ: ما رأيتُ بعيني مثلَ يحيي بن سعيد الْقَطَّانِ

[قال (٣)] : وفي الباب عن عَمْرِو بن أُمَيَّةَ ، وسَـــ لمانَ ، وَتُو ْبَانَ ، وأُو بَانَ ، وأَو بَانَ ، وأَو بَانَ ،

قال أبو عيدى : حديثُ المغيرة بن شعبة حديثُ حسن صحيحُ .
وهو قولُ غير واحد من أهل العلم من أصحابِ النبي صلى الله عليه وسلم ،
منهم : أبو بكر ، وعر ُ ، وأنسُ . و به يقولُ الأوزاعيُ ، وأحمدُ، و إسحٰق، قالوا :
يمسحُ على العمامة .

وقال غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي طلى الله عليه وسلم والتابعين : لا يمسح على العمامة إلا أن يمسح برأسه مع العمامة . وهو قول سفيان الثوري ، ومالك بن أنس ، وابن المبارك ، والشافعي .

[قال أبو عيسى (٣)]: وسمّعتُ الجارُودَ بن مُعاَذِ يقول: سمعتُ وكيعَ بنَ الْجَرَّاحِ يقول: سمعتُ وكيعَ بنَ الْجَرَّاحِ يقول: إِنْ مَسَحَ على العمامة يجزئُهُ للأَثْرَ (١) .

⁽١) رواية مسلم عن مجد بن بشار وعجد بن حاتم كلاها عن يحيي القطان لفظها : « توضأ فسح بناصيته وعلى العمامة وعلى الحفين» .

⁽٢) الزيادة من ع .

⁽۳) الزيادة من ع و ب

⁽٤) كلة وكيع هذه ذكرت في م بين الحديثين (رقم١٠١و١٠) وذكرت في =

١٠١ - حَرَثُنَ هَنادُ حدثنا على بنُ مُسْهِرٍ عن الأعش عن الحكم عن عبد الرحمٰن بن أبى لَيْلَى عن كَمْبِ بن عُجْرَةَ عن بِلالٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ عَلَى الْـُكُةَ يُنِ وَالِخْمَارِ (١) » .

١٠٢ - صِرْشُنَا قُتُسِبةُ [بنُ سيميد (٢)] حدثنا بِشْرُ بنُ الْفَضَّل عن

= ه و ك عقب حكاية قول من أجز المسح على العمامة ، وقبل حكاية قول سفيان الثورى ومن معه : وقد اخترنا مكانها هنا موافقه لما في ع .

(۱) هذا حدیث صحیح . رواه مسلم (۱: ۹۱) من طریق أبی معاویة وعیسی بن یونس وعلی بن مسهر کلهم عن الأعمش ، ورواه النسائی (۱: ۲۹) من طریق أبی معاویة وعبدالله بن نمیر کلاهما عن الأعمش ، ورواه ابن ماجه (۱: ۲: ۱) من طریق عیسی بن یونس عن الأعمش ، ورواه البیهق (۲: ۱۱) من طریق أبی معاویة عن الأعمش، کلههم قال: «عن الأعمش عن الحکم عن عبد الرحم بن أبی لیلی عی کعب بن عجرة عن بلال».

قال النووى فى شرح مسلم (٣: ١٧٤): « اعلم أن هذا الاسناد الذى ذكره مسلم رحمه الله مما تكلم عليه الدارقطنى فى كتاب العلل ، وذكر الخلاف بى طريقه ، والخلاف عن الأعمش فيه ، وأد بلالا سقط منه عند بعض الرواة واقتصر على كعب بن عجرة ، وأن بعضهم عكسه فأسقط كعبا واقتصر على بلال ، وأن بعضهم زاد البراء بين بلال وابن أبى ليلى ، وأكثر من رواه رووه كما هو فى مسلم ، وقد رواه بعضهم عن على بن أبى طالب رضى الله عنه عن بلال » .

ورواية من ذكر في الاستاد «البراء بن عازب» بدل «كعب بن عجرة» عند النسائى من طريق زائدة وحفص بن غياث عن الأعمش ، ورواية من جعله « عن عبد الرحم بن أبي ليلي عن بلال » عنده أيضا من طريق وكبع عن شعبة عن الحكم. والصحيح الراجح رواية الأكثرين، كما رواه الترمذي ومسلم . والحكم في عنيبة .

[تنبيه]: في حشية لل في آخر هذا الحديث أن في نسخة « والعمامة » ولم يبين كاتبها إن كانت هذه الكامة بدل «والحار» أو زيادة في الحديث في بعض النسخ. وعلى كل فان هذه اللفظة لم أجدها في ائر الروايات من هذا الحديث .

⁽٢) الزيادة من ع و ه و ك .

عبدالرحمٰن بن إسحٰق [هو القرشي (١)] عن أبي عُبَيْدَة بن محمد بن عَمَّارِ بن يَاسِرٍ اللهُ قال: «سألتُ جابرَ بنَ عبد ألله عن المسح على الخُفَيْن ؟ فقال: الشُّنَّةُ يَا أَبْنَ أَخِي، قال: «سألتُ جابرَ بنَ عبد ألله عن المسح على العمامة ؟ فقال: أُمِسَّ الشَّعَرَ الْلَاءَ (١)».

77

السيا

ماجاء في الغُسل من الجنابة

١٠١ - صرَّتُنَا هنادٌ حدثنا وكيع عن الأعش عن سالم بن أبي الجَعْدِ

(۱) الزيادة من ع وهو : عبد الرحمن بن إسحق بن عبدالله بن الحارث بن كنانة العادري القرشي ، وهو ثقة ، وثقه البخاري وابن معين وأبو داود وغيرهم .

⁽٢) أبو عبيدة بن عد بن عمار هذا : اختلفوا فيه ، فبعضهم قال إنه هو «سسلمة بن عد بن عمار » وخالفهم البخارى وغيره . وقال عبد الله بن أحمد في مسند أبيه (رقسم ممار » وخالفهم البخارى وغيره . وأبو عبيدة هذا اسمه عد : ثقة ، وأخوه سلمة بن عمد بن عمار : لم يرو عنه إلا على بن زيد ولا تعلم خبره » . وأبو عبيدة وثقه أيضا ابن معبن وغيره .

⁽٣) الزيادة من ع .

⁽٤) «أمس» أمر من الفعل الرباعي ، يقال «أمسته الماء» . وما هنا هو الموافق لما في ع و ب ونسخة بحاشية ه . وفي ه و ك : «مس الشعر» بحذف الهمزة في آوله وحذف كلة «الماء» وهو أمر من «مس» فعل ثلاثي ، من بابي «فهم» و «رد» . ولذلك تعدى لفعول واحد فقط .

عن كُريْبٍ عن ابن عَبَّاسِ عن خَالَتهِ مَيْمُونَةَ قالت: « وَضَعْتُ للنَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَى يَعِينِهِ ، عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَسُلًا (١) ، قَاعْتَسَلَ مِنَ الجُنابَةِ : فَأَ كُفَأَ الْإِنَاءَ بِشَمَا لِهِ عَلَى يَعِينِهِ ، فَعَسَلَ كَفَيَّهُ ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ (٢) فِي الْإِنَاءِ فَأَفَاضَ عَلَى فَرْجِهِ ، ثُمَّ دَلَكَ فَعَسَلَ كَفَيْهُ ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ (٢) فِي الْإِنَاءِ فَأَفَاضَ عَلَى فَرْجِهِ ، ثُمَّ دَلَكَ بِيدِهِ الخَافِطَ، أَو الأَرْضَ ، ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ ، ثُمَّ بَيْدِهِ الخَافِطَ، أَو الأَرْضَ ، ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ ، ثُمَّ تَنَحَى بِيدِهِ الخَافِطَ، أَو الأَرْضَ ، ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ ، ثُمَّ تَنَحَى أَفَاضَ عَلَى سَائِرٍ جَسَدِهِ ، ثُمَّ تَنَحَى فَعَسَلَ رِجْلَيْهِ (٥) » .

قال أبو عيسى: هذا حديثُ حسنُ صحيحُ .

وفى الباب عن أُمِّ سَلَمَةَ ، وجابرٍ ، وأبى سَعيدٍ وجُبَيْرِ بن مُطْعِمٍ ، وأبى هُرَيْرَةَ .

عن الله على الله عن عائشة قالت : « كَانَ رَسُـولُ الله صلى الله على الله عليه وسلم إذا أَرَادَ أَنْ يَغْتَسِلَ مِنَ الْجَنَابَةِ بَدَأَ فَعَسَلَ يَدَيْهِ (٧) قَبْلُ أَنْ يُدْخِلَهُمَا عليه وسلم إذا أَرَادَ أَنْ يَغْتَسِلَ مِنَ الْجَنَابَةِ بَدَأَ فَعَسَلَ يَدَيْهِ (٧) قَبْلُ أَنْ يُدُخِلَهُمَا

⁼ عن المسح على العمامة ؟ فقال : لا ، حتى يمسح الشعر بالماء» ، ورواه عد في موطئه (ص ٧٠) بلفظ «حتى يمس الشعر الماء» .

[[]تنبيه]: هذا الحديث ذكر في ه و ك بعد كلة وكيع بن الجراح، وختم الباب فيهما بالحديث (رقم ١٠١) حديث بلال .

⁽١) «الغسل» بضم الغين وإسكان السين: الماء الذي يغتسل به ، كالأكل لما يؤكل ، قاله في النهاية .

⁽۲) فی نسخة بحاشیة ب «یدیه» .

⁽٣) في هـ و كـ «فأفأض». وفي نسخة بحاشية ـ ـ «ثم أفاض المـاء» .

⁽٤) كلة «ثلاثا» لم تذكر في ع .

⁽٥) الحديث رواه أحمد وأصحاب الكتب الستة .

⁽٣) الزيادة من ع و ب .

⁽V) في ه و ك «بدأ بغسل يديه» .

الْإِنَاءَ ، ثُمَّ غَسَلَ (ا) فَرْجَهُ ، وَيَتَوَضَّأُ وُضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ، ثُمَّ يُشَرِّبُ (٢) شَعْرَهُ اللَّاء ، ثُمَّ يَحْثِي عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ (٢) » .

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح

وهو الذي أخْتَارَهُ أهلُ العلم في الغُسْلِ من الجنابة : أَنَّهُ يَتَوَضَّأُ وضوءَهُ لِلصَّلاَةِ ، ثُم يُفْرِغُ على رأسه ثلاث مراتٍ ، ثم يُفيضُ الماءَ على سائر جَسَدِهِ ، ثم يغسلُ قَدَمَيْهِ .

والعملُ على هٰذا عندَ أهلِ العلم. وقالوا: إِنِ ٱنْغُمَسَ الجنبُ في الماء ولم يتوضأ أَجْزَأَهُ. وهو قولُ الشافعيِّ ، وأحمدَ و إسطقَى .

۷V

باسب

هَلْ تَنْقُضُ المرأةُ شَعْرَها عِنْدَ الغُسْلِ ؟

٥٠١ - صرَنْتُ ابن أبي عُمَرَ حدثنا سفيان عن أَيُّوبَ بن موسى عن

⁽۱) في هو و ك «ثم يغسل» وما هنا في هذا الموضع وفي الموضع الذي قبله هو الموادق لسائر الأصول ولنسخة خطية صحيحة نفل عنها الشارح .

⁽۲) بتشدید الراه المکسورة، من التشریب، و یجوز تحقیفها مع اسکان الشین من الإشراب. وقد جاه ذلك مفسراً عند مسلم (۹:۱) من روایة أبی معاویة عن هشام بن عروة: «ثم یأخذ الماه فیدخل أصابعه فی أصول الشعر ، حتی إذا رأی أن قد استبرأ حفن علی وأسه ثلاث حفنات ، ثم أفاض علی سائر حسده ، ثم غسل رجلیه ».

⁽٣) «حثّا يحثو حثواً» و «حثى يحتى حثياً» واوى ويانى. قال فى اللسان : « والياء أعلى » وهو الرمى . « وثلاث حثيات » : أى ثلاث غرف بيديه ، واحدها حثية ، قاله فى النهاية واللسان . والحديث رواه أيضا البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى .

[سعيد (١)] المقبري عن عبد الله بن رافع عن أُمِّ سَلَمَةَ قالت: « قُلْتُ : يا رسولَ ٱلله ، إِنِّي ٱمْرَأَةُ أَشُدُ ضَفْرَ (٣) رَأْسِي ، أَ فَأَنْقُضُهُ لِغُسْلِ الجِنا بَةِ ؟ قال: لا ، إنَّمَا يَكْفِيكِ أَنْ تَحْشِينَ (٣) عَلَى رَأْسِكِ ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ مِنْ مَاء ، ثُمَّ لا ، إنَّمَا يَكْفِيكِ أَنْ تَحْشِينَ (٣) عَلَى رَأْسِكِ ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ مِنْ مَاء ، ثُمَّ

(۲) «ضفر» بفتح الضاد المعجمة وإسكان الفاء : إما مصدر ، وهو نسج الشعر أو غيره ، والتضفير مثله . وإما أن يكون اسما ، قال في اللسان : «ويقال للذؤابة ضفيرة ، وكل خصلة من خصل شعر المرأة تضفر على حدتها ضفيرة ، وجمعها ضغائر. قال ابن سيده: والضفر كل خصلة من الشعر على حدتها » ثم قال : «والضفيرة كالضفر» .

ومن هـذا يتبين خطأ القاضى أبى بكر بن العربى فى قوله فى شرح هذا الحرف:
« يقرؤه الناس باسكان الفاء ، وإنما هو بفتحها ، لأنه مسكن مصـدر ضفر رأسه
يضفره ضفرا ، وبالفتح هو الشىء المضفور » : لأنا أثبتنا أن الحرف بالاسكان يكون
عمنى المصدر ، ويكون اسما للمضفور ، ومعى الـكلام يستقيم عليهما .

وقال النووى في شرح مسلم (٤: ١١): «هو بفتح الضاد وإسكان الفاء .

هـذا هو المشهور المعروف في رواية الحديث ، والمستفيض عند المحدثين والفقهاء وغيرهم ، ومعناه : أحكم فتل شد عرى . وقال الإمام ابن برّى في الجزء الذي صنفه في لحن الفقهاء : من ذلك قولهم في حديث أم سلمة : أشد صفر رأسي ، يقولونه بفتح الضاد وإسكان الفاء ، وصوابه بضم الضاد والفاء ، جمع صفيرة ، كسفينة وسفن . وهذا الذي أنكره رحمه الله ليس كا زعمه ، بل الصواب جواز الأمرين ، ولكل منهما معني صحيح ، ولكن يترجح ما قدمناه لكونه المروى المسموع في الروايات الثابتة المتصلة » .

(٣) فى ع و ه و ك «أن تحتى» بحذف النون على إعمال «أن» الناصبة، على الجادة ، وما هنا صواب ، وله وجه فى العربية ، وهو ثابت فى بعض نسخ النسأى (١: ٤٨) قال شارحه السندى : «وكأنه على إهمال أن، تشبيها لها بـا المصدرية» وقد ورد مثل ذلك فى الحديث كثيرا ، قال العلامة ابن مالك فى كتاب (شواهد التوضيح والتصحيح لمسكلات الجامع الصحيح طبع الهند ص١١٧ ـ ١١٨٠): «وفى: قامواقياما حتى يرونه قد سجد: إشكال ، لأن حتى فيه بمعنى إلى أن، والفعل مستقبل =

⁽١) الزيادة من ع و ب .

تُفيضين (١) عَلَى سَأْمِرِ جَسَدِكِ الماء فَتَطَهْرُ بِنَ (٢) . أَوْ قال : فَإِذَا أَنْتِ قَدْ تَطَهَّرُ بِنَ (٢) . أَوْ قال : فَإِذَا أَنْتِ قَدْ تَطَهَّرُ بِنَ (٢) » .

قال أبوعيسى لهذا حديث حسن صيخ .

والعمل على هذا عند أهل العلم: أنَّ المرأة إِذَا أُغَسَّلَتْ مِن الجِنَابِة فلمِ (1) تَنْقُضْ شَعْرَهَا أَن ذُلك يُجْزُنُهَا بَعْدَ أَنْ تَفْيضَ الماء على رأسها .

النسبة إلى القبام ، فحفه أن يكون بلا نون ، لاستحقاقه النصب ، لكنه جاء على لغة من يرفع الفعل بعد أن حملا على أختها ، كقراءة مجاهد ، لمن أراد أن يتم الرضاعة ، بضم الميم ، وكقول الشاعر :

أَنْ تقرآن على أسماء ويحكما منى السلام وأن لاتشعرا أحدا

أبى علماء الناس أن يخبروننى بناطقة خرساء مسواكها حجر وإذا جز ترك إعمالها ظاهرة فترك إعمالها مضمرة أولى بالجواز . وقوله : خشيت أن أخرجكم فتمشون : على تفسدير : فأننم تمشون ، ويجوز أن يكون معطوفا على أن أخرجكم ، وترك نصبه على اللغة التي ذكرتها ، فيكون الجمع بين اللغتين في كلام واحد بمنزلة تولك : ما ريد قائما ولا عمرو منطلق ، فيجمع في كلام واحد بين اللغة الحجازية واللعة التميمية . وقد اجتم الإهمال والإعمال في البيت المبدوء بأن تقرآن .

والـكلام على : فيعصبونه : كالـكلام على : فتمشون . وفي حديث الغار : فاذا وجدتهما رافدين فقمت على رءوسهما حتى يستيقظان متى استيقظا ، وهو مثل : حتى يرونه سجد » .

وبير الألفية في ذلك مشهور :

ومضهم أهمل أن حملا على ما أختها حيث استحقت عملا

وقال الأشمولى فى شرحه: « ظامر كلام المصنف أن إهمالهــا مقيس » . وانظر شرح ابن يعيش عبى المفصل (٧: ٩ و ١٥) .

(۱) فى ه و ك «ثم تفيضى» بحذف النون ، وهى ثابتة فى ع و ب ونفل السندى إثباتها فى بعض نسخ النسائى ، وقال : «وكأنه على الاستثناف» . والوجه ما حكينا لك من قبل .

(٣) النون هنا ثابتة في كل الأصول ، قال الشارح « أي فأنت تطهرين » ولا داعي لذلك مع إثبات النون في كل ما قبله .

(٣) آلحدیث رواه مسلم وأبو داود والنسائی وابن ماجه .

(٤) في س «ولم»

۷۸

بأسب

ما جاء أنَّ تحت كُلِّ شَعْرَةٍ جَناَبَةً

١٠٦ – مَرَثْنَ نَصْرُ بِن على حدثنا الحَرِثُ بِنُ وَجِيهِ قال حدثنا مالكُ بِنُ دينار عن محمد بِنِ سِيرِينَ عن أَبِي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنا بَةٌ ، فَاغْسِهُوا الذَّمَرَ وَأَنْقُوا الْبَشَرَ (١) ».

[قال(٢)]: وفي الباب عن على ، وأُنَسٍ .

قال أبو عيسى : حديثُ الحرث بنِ وَحِيهِ حديثُ غريبٌ ، لا نعرفهُ إِلاَّ مِنْ حديثُ غريبٌ ، لا نعرفهُ إِلاَّ مِنْ حديثه .

وهو شيخُ (٣) لَيْسَ بِذَاكَ (١) . وقد رَوَى عنه غيرُ واحمد من الأَعَة . وقد تَفَرَّدَ بَهٰذا الحديث عن مالك بن دينارٍ . ويقالُ « الحرِثُ بنُ وَجيهِ » ويقالُ « اُبْنُ وَجْبَةَ » (٥) .

⁽۱) فى ى «البشرة» وهـو مخالف لسائر الأصول ، ولأكثر الروايات ، ولكنه يوافق رواية ابن ماجه (۱: ۱۰۷) . والحديث رواه أيضا أبو داود (۱: ۲۰۲) والبيهتي (۱: ۱۷۵) .

⁽٢) الزيادة من ٥ .

⁽٣) فى م « وهو حديث » وهو خطأ مخالف لسائر الأصول ، ومخالف لما نقله العلماء فى كتب الرّجل وغيرها عن الترمذي .

⁽٤) في ك « نذلك» .

⁽٥) « وجيه » بكسر الجيم وبعدها ياء تحتية مثناة ، و «وجبة» باسكان الجيم وفتح الباء=

4

باسب

ما جاء (١) في (٢) الوضوء بعد الغُسل

المعيلُ بنُ موسى حدثنا شَرِيكُ عن أَبِي إسطَقَ عن الله عن الأَسُودِ عن عائشةَ : « أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ لاَ يَتَوَضَّأُ بَعْدَ النَّهُ عليه وسلم كَانَ لاَ يَتَوَضَّأُ بَعْدًا لَوْ النَّهُ عليه وسلم كَانَ لاَ يَتَوَضَّأُ بَعْدًا لِنَّهُ عليه وسلم كَانَ لاَ يَتُوطَى اللهُ عليه وسلم كَانَ لاَ يَتُوطَى اللهُ عليه وسلم كَانَ لاَ يَتُولَى اللهُ عليه وسلم كانَ لاَ يَتُولَى اللهُ عليه وسلم كانَ لاَ يَتُولَى اللهُ عليه وسلم كَانَ لاَ يَتُولَى اللهُ عليه وسلم كانَ لاَ يَتُولَى اللهُ عليه وسلم كانَ لاَ يُتُولِ اللهُ عليه وسلم كَانَ لاَ يَتُولَى اللهُ عليه وسلم كانَ لاَ يَتُولَى اللهُ عليه وسلم كانَ لاَ يَتُولَى اللهُ عليه وسلم كانَ لاَ يُعْدِي اللهُ عليه وسلم كانَ اللهُ على اللهُ عليه وسلم كانَ اللهُ على اللهُ عليه وسلم كانَ اللهُ عليه وسلم كانَ اللهُ على اللهُ اللهُ على اللهُ على اللهُ على اللهُ اللهُ على اللهُ على اللهُ على اللهُ عل

الموحدة . والحرث هـذا هو أبو عهد الراسبي ، ليس له في الكتب الستة إلا هـذا الحديث . قال أبو داود : « الحرث بن وجيه حديثه منكر وهو ضعيف » . وقال ابن حجر في التلخيص (ص ٢٥) : « قال الدارقطي في العلل : إنما يروي هذا عن مالك بن دينار عن الحسن مرسلا ، ورواه سعيد بن منصور عن هشيم عن يونس عن الحسن قال : نبئت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكره . ورواه أبان العطار عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة قوله . وقال الشانعي : هذا الحديث ليس بثابت . وقال البيهق : أنكره أهل العلم بالحديث : البخاري وأبو داود وغيرهما » .

والحديث الصحيح في هذا الباب حديث على الذي أشار اليه الترمذي ، رواه أبو داود (١٠٣:١) وابن ماجه (١٠٧:١٠٠) عن على قال : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من ترك موضع شعرة من جابة لم ينسلها فعل بها كذا وكذا من النار . قال على " : فن ثم عاديت رأسي ، فن ثم عاديت رأسي . وكان يجزشعره رضى الله عنه » . قال ابن حجر في التلخيص : «إسناده صحيح ، فانه من رواية عطاء بن السائب ، وقد سمع منه حماد بن سلمة قبل الاختلاط . لكن قبل : إن الصواب وقفه على على " » . وهذا التعليل الأخير الذي أشار اليه ابن حجر ليس بشيء ، وسياق الحديث ينافيه ، كما هو ظاهم .

⁽١) الزيادة مي ع

⁽٢) كلة « في » سقطت من ه و ك

⁽٣) الحديث رواه أيضا أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

[قال أبو عيسى (١)]: هذا (٢) حديثُ حسنُ صحيحُ (٢) . قال أبو عيسى : وهذا (١) قولُ غير واحدٍ من [أهل العلم: (١)] أصحاب النبي

صلى الله عليه وسلم والتابعين: أَنْ لاَ يَتُوَضَّأُ بعد النُسْلِ (٥).

۸.

إب

ما جاء: إذا الْتَقَى الْجِتَانَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ

١٠٨ - حرَّثَ أبو موسى محمدُ بنُ الْمُثَنَّى حدثنا الوَلِيدُ بنُ مُسْلِمٍ عن الأُوْزَاعِيِّ عن عبد الرحمٰنِ بنِ القاسم عن أبيه عن عائشةَ قالت: « إذَا جَاوَزَ

⁽١) الزيادة من ع

⁽۲) نی ب «وهو».

⁽٣) فى ه و ك لم يذكر كلام الترمذى على الحديث. ونقل الشارح عن الشوكانى كلام الترمذى هذا ثم قال: « ليس فى النسخ الموجودة عندنا قول الترمذى » . وهذا اختلاف قديم فى النسخ ، قال الشوكانى (١ : ٣١٠) : « قال ابن سيد الناس : انها نختلف نسخ الترمذى فى تصحيحه ، وأخرجه البيهتى بأسانيد جيدة ، تنبيه : كلام الترمذى على الحديث مؤخر فى ع إلى آخر الباب بعد حكاية أقوال العلماء .

⁽٤) في ع «وهو».

⁽٥) الجُملة كلها من أول قوله « قال أبو عيسى » سقطت من ك خطأ في الطبع فقط . لأن الشارح تكلم عليها، فقال : « بل لم يختلف فيه العلماء ، كما صرح به ابن العربي. »

الْخِتَانُ الْخِتَانَ [فَقَدُ (١)] وَجَبَ الْفُسْلُ ، فَعَلْتُهُ أَنَا وَرَسُــولُ الله صلى الله عليه وسلم فَاغْتَسَلْنَا (٢) » .

[قال (٣)]: وفي البابِ عن أبي هريرة ، وعبد ألله بنِ عَمْرٍ و ، ورافع بن خَدِيجٍ .

وقوله : « إذا جاوز الحتان الحتان » موقوف على عائشة في هذا الإسناد ، وسيأتى مرفوعا في الإسناد بعده ، وجاء مرفوعا بأسانيد أخرى صحاح، سنشير اليها إن شاء الله .

⁽۱) الزيادة من عنفط. وهي ثابتة أيضا في رواية أحمد في السند، وفي رواية ابن ماجه وغيرهما .

⁽٢) هـ فدا حديث صحيح ، وقل ابن حجر في التلخيص (ص ٤٩) أنه صححه ابن حبان وابن الفطان . وسيأتى تصحيح الترمذي لحديث عائشة بعد ذكر الاسناد الآخر له ، والظاهر أنه تريد صحة الحديث بالاسنادين، وأنهما عنه صحيحان. والحديث من طريق الأوزاعي رواه الشافعي في اختلاف الحديث (المطبوع مهامش الأم ج ٧ ص ٩٠٠ _ ٩١) : « أخبرنا الثقة عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ، أو عن يحي بن سعيد عن القاسم عن عائشة » . ورواه المزنى في مختصره (المطبوع بهامش الأم ج ١ ص ٢٠ _ ٢١) عن الشافعي : « أخبرنا النقة هو الوايد بن مسلم عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن الفاسم عن أبيه عن عائشة » . ثم رواه المزنى : « حدثنا موسى بن عامر الدمشق وغيره قالوا : حدثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي في هــــــــــذا الحديث مثله » . ورواه أيضا أحمد في المسند (٦ : ١٦١) عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، كرواية الترمذي هنا، ورواه ابن ماحه (١٠٩:١) عن على بن عجد الطنافسي وعبد الرحمن بن إبرهم الدمشق ، كلاها عن الوليد بن مسلم . وقال ابن حجر في التلخيس: « أعله البخاري بأن الأوزاعي أخطأ فيه ، ورواه غيره عن عبد الرحمن بن القاسم مرسلا . واستدل على ذلك بأن أبا الزناد قال : سألت القاسم بن عهد : سمعت في هذا الباب شينًا ؟ فقال : لا . وأجاب من صححه بأنه يحتمل أن يكون القاسم كان نسبه ثم تذكر فحدث به ابنه ، أو كان حدث به ابنه ثم نسى . ولا يخلو الجواب عن نطر » . والجواب صحيح، لأن الأوزاعي إمام حجة . ونسيان القاسم محتمل، وقد تأيد حفظ الأوزامي برواية غيره له ، والله أعلم .

⁽٣) الزيادة من ع و ب

١٠٩ - حَرَثْنَ هَنَّادٌ حدثنا وكيع عن سفيان (١) عن على بن زَيد (٢) عن سفيا بن زَيد (٢) عن سعيد بن السُيَّبِ عن عائشة قالت : قال النبي (٣) صلى الله عليه وسلم « إذا جاوزَ الخِتانُ الْخِتانَ وَجَبَ الْغُسْلُ (١) » .

- (۱) سفیان هنا هو الثوری ، والحدیث رواه أیضا سفیان بن عیبنة عن علی بن زید ، کما سنذکره .
- (۲) على بن زيد بن جدعان ، بضم الجيم وإسكان الدال وفتح العين المهملتين ، وجدعان جده الأعلى ، واشتهر بالنسبة اليه ، وعلى هذا ثقة ، تكام فيه بعضهم بغير حجة .
 - (٣) في ه و ك «رسول الله».
- (٤) الحديث رواه الشافعي في اختلاف الحديث (٧:٧) عن إسمعيل بن إبرهيم عن على بن زيد باسناده ، ورواه أيضا فيه وفي الأم (١ : ٣١ ، عن سفياں بن عيينة عن على بن زيد عن سعيد بن المسيب: « أن أبا موسى الأشعرى سأل عائشة عن التقاء الحُتانين ؟ فقالت عائشة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا التقي الحنانان أومسُّ الحتان الحتان فقد وجب الغسل » . ورواه أحمد في المسند (٦ : ٧ ؛ و ٩٧ و ١١٢ و ١٣٥) من طريق على بن زبد ، وفي بعض طرقه ذكر سؤال أبي موسى لعائشة . ورواه أيضا أحمد (٦: ١٢٣ و ٢٢٧ و ٢٠٩) بأسانيد من طريق حماد بن سلمة عن أابت البناني عن عبد الله بن رباح عن عبد العزيز بن النعمان عن عائشة مرفوعاً : « إذا التقي الختانان اغتسل » وفي الرواية الأخيرة « وجب الغسل » وهذه أسانيد صحاح ، لأن عبدالله بن رباح تابعي ثقة جليل ، وعبد العزيز بنالنعمان وثمه ابن حبان. وقال البخارى : « لا يعرف له سماع من عائشة » . وهذا غير جرح كما هو معروف ، والمعاصرة تكنى ، ومع ذلك فان عبد الله بن رباح سمم الحديث من عائشة أيضا . فقد روى أحمد (٣ : ٢٦٥) من طريق فتادة عن عبد الله بن رباح : ﴿ أَنَّهُ دَخُلُ عَلَىٰ عائشة فقال : إنى أريد أن أسألك عن شيء ، وإنى أستحيبك ؟ فقالت : سل مابدا لك ، فإن أمك . فقلت : يا أم المؤمنين ، مايوجب الفسل ؟ فقالت : إذا اختلف الحتانين وجبت الجنابة . فـكان قتادة يتبـم هذا الحديث:أن عائشة قالت : قد فعلت أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتسننا . فلا أدرى أشيُّ في هذا الحديث ؟ أم كان قتادة يقوله ° » . يريد الراوى أن قتادة كان يذكر المرفوع بعد الموقوف ، وأنه لا يدرى : أهو بالاسناد عن عبد الله بن رباح عن عائشة ؟ أم هو مرسل رواه قتادة ولم يذكر اسناده ؟! ويظهر من كل هذا أن عبد الله بن رباح سمماللفظ موقوفا من=

قال أبو عيسى : حديثُ عائشةَ حديثُ حسنُ صحيحُ .

[قال (١٦] : وقد رُوىَ هذا الحديثُ عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مِنْ غَيْر وَجْهِ : « إذَا جَاوَزَ الْحِتَانُ الْحِتَانَ [فقد (٣] وَجَبَ الْغُسْلُ » .

وهو قولُ أَكْثَرِ أهلِ العلم من أصحاب النّبِيِّ" صلى الله عليه وسلم ، منهم: أبو بكر ، وعمرُ ، وعثمانُ ، وعلى ، وعائشةُ _ : والفقها عمن التابعين وَمَنْ بَعْدَهُمْ ، مثل : سفيانَ الثوريّ ، والشافعيّ ، وأحمدَ ، و إسطقَ . قالوا : إذَا التّقَى الخِتَانَانِ وَجَبَ الْفُسْلُ .

11

باب

ماجاء: أنَّ الماء من الماء⁽¹⁾

١١٠ - مَرْشُنْ أَحَدُ بنُ مَنِيعٍ حدثنا عبدُ ألله بنُ المبارِكُ أخبرنا

⁼ عائشة ، وسمعه مرفوعا من عبد العزيز عنها . وأما سؤال أبى موسى لعائشة فانه ثابت في صحيح مسلم (١٠٦ - ١٠٦) من رواية أبى بردة بن أبى موسى عن أبيه ، وفيه قالت عائشة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا جلس بين شعبها الأربم ومس الحتان الحتان : فقد وجب الغسل » .

⁽١) الزيادة من ع و ه و ك .

⁽٢) الزيادة من ع

⁽٣) في ه و ك «رسول الله».

⁽٤) قال الشارح : مقصود الترمذي من عقد هذا الباب أن حديث «الماء من الماء» : =

يونسُ بنُ يزيدَ عن الزُّهْرِئِ عن سَهْلِ بنِ سَعْدِ عن أَبِيَّ بنِ كَعْبِ قال : « إِنَّمَا كَانِ المَاءِ مِنَ المَاءِ رُخْصَةً في أَوَّل الإسلام ِ ، ثُمَّ نُهِي عَنْهَا » . « إِنَّمَا كان الماءِ مِنَ المَاء رُخْصَةً في أَوَّل الإسلام ِ ، ثُمَّ نُهِي عَنْهَا » . الماركِ مَرْتَنُ أَحْدُ بنُ مَنِيعٍ حدثنا [عبدُ الله (١)] بنُ المباركِ أخبرنا مَعْمَرُ عن الزُّهْرِئَ ، بهذا الإسنادِ مِثْلَهُ (٢) .

= منسوخ . وهـ ذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبر سعيد الحدرى قال :

« خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين إلى قباء ، حتى إذا كنا في
بني سالم وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم على باب عتبان ، فصرخ به ، فخرج يجر
إزاره ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أعجلنا الرجل ، فقال عتبان : أرأيت
الرجل يعجل عن امرأته ولم يمن ، ماذا عليه ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم 1
إغا الماء من الماء » . والمراد بالماء الأول ماء الغسل ، وبالثاني المني ، وفيه جناس
تام . اه .

(١) الزيادة من ع

(۲) الحديث رواه أيضا أحمد (٥: ١١٥ - ١١٥) بأسانيد متعددة عن الزهرى عن سهل بن سعد، ورواه ابن ماجه (١٠٩٠) من طريق الزهرى أيضا، ورواه أحمد من طريق رشدين بن سعد، وأبو داود (١: ٨٦) من طريق ابن وهب، كلاهما عن عمرو بن الحرث عن الزهرى: «حدثنى بعض من أرضى عن سهل بن سعد: أن أبيا حدثه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعلها رخصة للمؤمنين لقلة ثيابهم، ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها بعد، يعنى قولهم: الماء من الماء» هذا لفظ المسند. قال ابن حجر فى التلخيص (ص٤٤): «وجزم موسى بن هرون والدارقطنى بأن الزهرى لم يسمعه من سهل. وقال ابن خزيمة: هذا الرجل الذى لم يسمه الزهرى هو أبوحازم، ثم ساقه من طريق أبى حازم عن سهل عن أبى: النقيا التى كانوا يفتون أن الماء من الماء - : كانت رخصة رخصها رسول الله عليه وسلم فى بدء الاسلام ثم أمر بالاغتسال بعد. وقد وقع فى رواية لابن خزيمة من طريق معمر عن الزهرى: أخبرتى سهل، فهذا يدفع قول من جزم بأنه لم يسمعه منه ، لكن قال ابن خزيمة: أهاب أن تكون هذه اللفظة غلطا من عهد بن جعفر الراوى له عن معمر . قلت: أحاديث أهل البصرة عن معمر يقع فيها الوهم، بعمفر الراوى له عن معمر . قلت: أحاديث أهل البصرة عن معمر يقع فيها الوهم، كسمفور عن ابن المبارك عن يونس عن حد

قال أبوعيسى: لهذا حديث حسن صيح .

و إنَّ عَاكان الماء من الماء في أوّل الإسلام ، ثُمَّ نُسِخ بَعْدَ ذلك .
وهكذا رَوَى غيرُ واحد من أصاب النبي (١) صلى الله عليه وسلم ، منهُم :
أبَيُّ بنُ كَعْبٍ ، ورَافِعُ بنُ خَدِيجٍ .

والعملُ على هٰذا عند أكثر أهل العلم: عَلَى أنه إذا جامعَ الرجل أمرأتَهُ في الغرج وجب عليهما الغُسْل ، و إِنْ لم 'ينْزِلاَ .

= الزهرى : حدثني سهن ، وكذا أخرجه بقّ بن مخلد في مسنده عن أبي كريب عن ابن المبارك . وقال ابن حبان : يحتمل أن يكون الزهري سمعه من رجل عن سهل ثم لقي سهلا فحدثه ، أو سمعه من سهل ثم ثبته فيه أبو حزم . ورواه ابن أبي شبية من طريق شعبة عن سيف بن وهب عن أبي حرب بن أبي الأسود عن عميرة بن يثربي عن أبي " بن كعب نحوه » . والاسناد الأخير الذي رواه ابن أبي شبية إسناد حسن لابأس به : سيف بن وهب التيمي أبووهب البصري: ذكره الله حيان فيالثقات، وقال أبوعاصم: كان حسن الحديث . وضعفه يحبي بن سعيد والنسائي . وعميرة ــ بفتح العين وكسر الميم ــ بن يثربي : ذكر البخاري في التاريخ الصغير (س ٥ ٤) أنه كان قاضي عمر بن الخطاب، وترجم له ابن سعد في الطبقات (ج ٧ ق ١ ص ١٠٨) وقال : «كان على قضاء البصرة عد كعب بن سور الأزدى ، وكان معروفا قليل الحديث » . ومثل هذا أقل أحواله أن يكون مستوراً مقبول الرواية ، إذ هو من كبار النابعين . وقد جاء الحديث من طريق أخرى صحيحة عن سهل بن سعد ، فروى أبو داود (١ : ١ ٨) : حدثنا عد بن مهران البزار ارازي قال: ثنا مبشر الحلبي عن محد أبي غسان عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال: حدثي أني بن كعب: إن الفتيا التي كانوا يفتون أن الماء من الماء ... : كانت رخصة رخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم في بدء الاسلام ، ثم أصر بالاغتسال بعد » . ورواه الدارمي (١ : ١٩٤) عن عهد من مير ان، ورواه البيهتي (١: ١٦٥ ــ ١٦٦) من طريق أبي داود ومن طريق موسى بن هرون عن مجد بن مهران ، ووصفه بأنه إسناد موصول صحيح ، وتسبه الزيلمي في نصب الرابة (٤٣:٠) إلى ان حيان في صحيحه .

⁽۱) في ه و ك «رسول الله».

المجاف (١٠٠ حرر شن على بن حُجْو أخبرنا شَريك عن أبى المجحّاف (١٠٠ عن عَرْمةَ عن ابنِ عَبّاسٍ قال : « إَنَّمَا الماء من الماء في الأحتلام (٢٠) » .
 قال أبو عيسى : سمعتُ الجارُودَ يقول : سمعتُ وكيماً يقول : لم نَجِدْ هذا الحديثَ إلاَّ عِنْدَ شَمَ يك .

[قال أبو عيسى (""] : [و(")] أبو الجَحَّافِ أسمه «دَاوُدُ بنُ أَبِي عَوْفٍ». وَ يُوْوَى (٥) عن سفيان الثَّوْرِيِّ [قال (٦)] : حدثنا أبو الجحَّافِ وَكَان مَرْ ضِيًّا .

[قال أبو عيسى (٧)] : وفى الباب (٨) عن عثمانَ بنِ عَفَّانَ ، وعلى بنِ أبي أبي أبي الله أبي طَالِبٍ ، والرُّ بَيْرِ ، وطلْحَةَ ، وأبى أَيُّوبَ ، وأبى سَعِيدٍ : عن النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم [أَنهُ (٣)] قال : « الماء من الماء (٩) » .

⁽١) « أبو الجعاف » بفتح الجيم وتشديد الحاء المهملة وآخره فاء .

وفي حاشية م أن في بعض النسخ « أبي الحجان » وهو تصحيف سخيف .

⁽٣) هذا رأى لابن عباس ، يتأول به الحديث ، ولعله لم يبلغه التفصيل الذى فى الأحاديث الأخرى ، كحديث أبى سعيد الذى تقلناه عن صحيح مسلم فى أول الباب ، فانه صريح فى ننى هذا التأويل .

⁽٣) الزيادة من ' و ع

⁽٤) الزيادة من هـ و ك .

⁽o) في ه و ك «وروى».

⁽٦) الزيادة من ع و ه و ك .

⁽٧) الزيادة من ب و ع .

⁽A) من هنا الى آخر الباب مقدم في ه و ك قبل قوله « وأبو الحجاف » الخ .

⁽٩) لم يرد عنهم جميعا الحديث بهذا اللفظ ، وإنما أراد الترمذي أنهم رووا هذا المعنى=

أو ما يقاربه عن النبي صلى الله عليه وسلم. فروى البخاري في صحيحه (١ : ٣٣٨ ــ • ٣٤ فتح) عن يحيي بن أبى كثير قال : « أخبرنى أبو سلمة أن عطاء بن يسار أخبره أنه سأل عَمَّان بن عَمَان ، فقال : أرأيت إذا جمع الرجل امرأته فلم يمن ؟ قال عَمَّان : يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره . قال عثمان : سمعته من رسول الله صلى الله عليه و الم . مسألت عن ذلك على بن أبي صااب والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وأبيٌّ بن كعب ؟ فأمروه بذلك . قال يحبي : وأخبرني أبو سلمة أن عروة بن الزبير أخبره أن أبا أبوب أخبره أنه سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ». ثم روى البخاري عن يحيي عن هشام بن عروة قال : « أخبر في أبي قال : أخبر في أبو أبوب قال : أخبرني أبيُّ بن كعب أنه قال : يارسول الله ، إذا جمع الرجل المرأة فلم ينزل ؟ قال : يغسل مامس َّ المرأة منه ثم يتوضأ ويصلي» . وروى أحمد فىالمسند (٥: ١١٥) عن بحي بن آدم عن زهير وعبد الله بن إدريس عن مجل بن إسحق : « عن يزيد بن أبي حيب عن معمر بن أبي حية عن عبيد بن رفاعة بن رافع عن أبيه رفاعة بن رافع ، وكان عقبيا بدريا ، قال : كنت عند عمر فقيل له : إن زيد بن ثابت يفتى الناس في المسجد برأيه في الذي يحامع ولا ينزل ، فقال : اعجل به ، فأتى به فقال : ياعدو تنسه . أو قد بلغت أن تفتى الناس في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم برأيك ؟ ! قال : مافعلت ، ولـكن حدثني عمومتي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال : أيّ عمومتك ؟ قال : أنَّ بن كعب وأبو أبوب ورفاعة بن رامع . فالتفت إلى : مايقول هذا الفتي ؟ فقات : كنا نعمل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : فسألتم عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : كنا نفعله على عهده فلم نغتسل . قال : فجمع الناس ، وانفق الناس على أنالماء لا يكون إلا من الماء ... : إلارجلين : على بن أبي طالب، ومعاذ بن حبل، قالا : إذا جوز الحتان الحتان فقد وجب الغسل. قال : فقال على : يا أمير المؤمنين ، إن أعلم الناس بهذا أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأرسل الىحفصة ، فقالت : لا علم لى . فأرسل الى عائشة ، فقالت : إذا جاوز الحنان الحتان وجب الغسل. قال: فتحطم عمر، يعني تغيظ، ثم قال: لايبلغني أن أحداً فعله ولا يغسل إلا أنهكته عقوبة » ورواه عبد الله بن أحمد عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن ابن إسحق . ورواه الطحاوى في معانى الآثار (٢٠:١ - ٣٦) من طريق عبد الله بن إدريس وعبد الأعلى بن عبد الأعلى كلاها عن ابن إسحق . ورواه أيضا من طريق ابن لهيعة عن يزيد بن أبى حبيب ، ولكن=

= ذكر أن الذى حضر مجلس عمر هو عبيد بن رفاعة، واستدل به ابن حجر فى الاصابة على أن عبيداً ولد فى عهد النبي صلى الله عليه وسلم . وأنا أرجح أن هذا خطأ من بعض الرواة ، وأن الصواب ماذكره ابن إسحق أنه «عن عبيد بن رفاعة عن أبيه رفاعة». وروى الطحاوى أيضا نحو هذه الفصة من طريق الليث بن سعد عن معمر بن أبى حبيبة عن عبيد الله بن عدى بن الحيار – بكسر الحاء المعجمة وتخفيف الياء التحتية –

وهذه أسانيد كلها صحاح: معمر بن أبي حبيبة: ثقة ، وثقه ابن معين وغيره . وعبيد بن رفاعة: مدنى تابيي ثقة . وذكره بعضهم في الصحابة . وعبيدالله بن عدى بن الحيار: تابعي ثقة من كبار التابعين ، وذكره بعضهم في الصحابة أيضا . وابن إسحق وابن لهيعة: ثقتان عندنا وعند كثير من أهل العلم بالحديث ، وليس في واحد منهما مطعن مقبول . وقد كان الحلاف في هسده المسئلة بين الصحابة كما ترى ، ثم استمر بين العلماء بعدهم إلى عصر المؤلفين من الأعة ، حتى قال البخارى في صحيحه بعد الحديثين اللذين بقلنا عنه: « قال أبو عبد الله : الفسل أحوط ، وذاك الأخير ، إيما بينا لاختلافهم » . وكأن البخارى عيل بهذا إلى أنه لم يثبت عنده النسخ ، ولكنه يرى أن الفسل أحوط فقط . وقد شنع القاضى أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي على البخارى ، زعما منه أن الاجماع انعقد على وجوب الفسل في ذلك ، فقال : « وانعقد الاجماع على وجوب الفسل بالتقاء الحتانين وإن لم ينزل ، وما خالف في ذلك إلا داود ، ولا يعبأ به ، فأنه لولا الحلاف ماعرف ! وإيما الأمر الصعب خلاف البخارى في ذلك ، وحكمه أن الفسل مستحب ! وهو أحد أثمة الدين وأجل علماء المسلمين معرفة وعدلا ، وما بهذه المسألة خفا ، فال الصحابة اختلفوا فيها ، ثم رجعوا عنها ، واتفقوا على وجوب الفسل بالتقاء المنات على وإن لم يكن إنزال » .

ودءوى الاجماع لاينفك عنها كثير من العلماء على غير وجهها ، ويشنعون بها على خصومهم إذا أعوزتهم الحجة . وقد بينا خطالها وخطأها في كتابنا (نظام الطلاق في الاسلام) بيانا : افيا . ولله الحمد .

والعجيب حقا أن الحافظ ابن حجر ينقل عن القاضى أبى بكر د وى الاجماع فى هذه المسئلة محتجا بكلامه ولا يتعقبه ، فى كتابه التلخيص الحبير (ص ٤٩) ، ثم بنقل ذلك عنه ويردّ عليه ردّا جيدا ر الفتح دفاعاً عن البخارى !! والله الهادى إلى سواء السبيل . ولاعبرة بما قال الفاصى أبوبكر بن العربى عن داود الظاهرى ، ذان عداوته للظاهرية معروفة مشهورة ، ولا يقبل مثل هذا عند أهل العنم .

ومما بردّ دعوى الاجماع أن الشافعي قالم في احتسلاف الحديث (٩١: ٧): «وحديث الماء من الماء: ثابت الاسناد ، وهو عندنا مسوخ بما حكيت ، فيجب

۸۲

باسب

[ماجاء (١)] فيمن يستيقظُ فَيرى (٢) بَلَلاً ، ولا (٢) يَذْكُرُ احتلامًا

ما ١١ - مَرَنْنَ أَحمد بنُ مَنيع حدثنا حَمَّادُ بنُ خالدِ الخَيَّاطُ عن عَبدُ اللهِ بنِ عَمدِ عن عَبدُ اللهِ بنِ عَمرَ عن القاسم بنِ محدِ عن عَبدُ اللهِ بنِ عُمرَ عن القاسم بنِ محدِ عن

الغسل من الماء، وبجب إذا غيب الرجل ذكره في فرج المرأة حتى يوارى حشفته » ثم قال : « فالفنا بعض أصحاب الحديث ، من أهل ناحيتنا وغيرهم ، فقالوا : لا يجب على الرجل إذا بلغ من امرأته ماشاء : الفسل ، حتى يأتى منه الماء الدافق ، واحتج بحديث أن تعب وغيره بما يونقه ، وقال : أماقول عائشة : فعلته أنا ورسول الله فاغتسلنا . : مقد يكون تطوعا منهما بالغسل ، ولم تقل إن النبي عليه السلام قال عليه الفسل ، قال الشافمي : فقلت له : الأغلب أن عائشة لا تقول إذا مس الختان الختان أو جاوز الختان الختان الختان الختان الختان الختان الختان أو جور الغسل ، وتقول فعلته أنا ورسول الله فاغتسلنا .. : إلا خبراً عن رسول الله بوجوب الغسل منه ، قال : فيحتمل أن تكون لما رأت النبي صلى الله عليه وسلم إيجابه ؟ عليه وسلم اغتسل اغتسلت ورأته واجبا ولم تسمع من النبي صلى الله عليه وسلم إيجابه ؟ فلت : الأغلب أنه فقلت: نعم ، قال : فليس هذا خبرا عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قلت : الأغلب أنه خبر عنه » .

إذن نقد كان الحلاف ثابتا في المسئلة في عصر الشافعي ، وهيهات أن يثبت بعد ذلك ادّعاء الاجاع ، وقد انتشر العلماء في أقطار الأرض .

وأما النسخ فانه ثابت بالأحاديث الصحاح التي ذكرناها وأشرنا اليها . وحديث عائشة قد ثبت من طرق صحيحة أنها روته مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم تكنهذه الطرق قد وصلت الشافعي ، فلذلك قال لمناظره : «الأغلب أنه خبر عنه» .

⁽١) الزيادة من ع .

⁽۲) في ه و ك «ويرى».

⁽٣) ني ع « ولم » .

عائشةَ قالت : « سُئلِ رسول الله (١) صلى الله عليه وسلم عن الرَّجُلِ يَجِدُ الْبَلَلَ وَلَمْ يَذْ كُرُ اُحْتِلاَمًا ؟ قال : يَغْتَسِلُ . وعن الرَّجُلِ يَرَى (٢) أَنَّهُ قد اُحْتَلَمَ ولم يَخِدْ بَلَلاً ؟ قال : لاَ غُسْلَ عليه . قالتْ أَمُّ سَلَمَةَ : يا رسولَ اُللهِ ، هَنْ على المرأق تَرَى ذَٰلِكَ غُسُلُ ؟ قال : نَعَمْ ، إِنَّ النِّسَاءَ شَقَائِقُ الرِّجَالِ (٣) » .

قال أبو عيسى: و إنما رَوَى لهذا الْحَدِيثُ عَبْدُ ٱللهِ بِنُ عُمَرَ عِن عُبَيْدِ ٱللهِ بِنُ عُمَرَ عِن عُبَيْدِ ٱللهِ بِنُ عُمَرَ عِن عُبَيْدِ ٱللهِ بِن عُمَرَ : حَدِيثَ عَائِشَةَ فِي الرَّجُلِ يَجِدُ البَلَلَ وَلا يَذْ كُرُ ٱخْتِلاًماً . وعبدُ ٱللهِ بِن عُمرَ : حَدِيثَ عَائِشَةَ فِي الرَّجُلِ يَجِدُ البَلَلَ وَلا يَذْ كُرُ ٱخْتِلاًماً . وعبدُ ٱللهِ [بنُ عر (3)] مَعَقَفَهُ يحيى بنُ سعيدٍ مِن قبلِ حِفْظِهِ [في الحديث (3)] .

⁽١) في هر و ك « النبي » .

 ⁽۲) فى تا « وعن الرجل أنه برى » وزيادة « أنه » ليست جيدة ، ولا توجد فى سائر
 الأصول ، ولا فى الروايات الأخرى للحديث .

 ⁽٣) قال الخطابي في المسالم (١: ٧٩): «أى ظائرهم وأمثالهم في الحلق والطباع ،
 فكامن شققن من الرجال ».

والحديث رواه أحمد فى المسند (٢ : ٢٥٦) عن حماد بن خالد ، ورواه أبو داود (١ : ٥٩ ـ ٢٩) عن قتيبة بن سعيد عن حماد بن خالد ، ولفظهما فى آخره : « إنما النساء شقائق الرجال » . ورواه الدارمى (١ : ١٩٥ ـ ١٩٠) عن يحيى بن موسى عن عبد الرزاق عن عبد الله العمرى مختصرا . ورواه ابن ماجه (١ : ١١٠) عن أبى بكر بن أبى شيبة عن حماد بن خالد مختصرا أيضا .

⁽٤) الزيادة من ع .

⁽٥) الزيادة من ع و ه و ك . أما عبد الله وعبيد الله فهما ابنا عمر من حفس بن عاصم بن عمر بن الخطاب . وكلاهما من علماء المدينة ، عبيد الله : اسمه مصغر ، وهو الأكبر في العلم والسن ، وهو أحد الفقهاء السبعة مات سنة ١٤٧ . وعبد الله : اسمه مكبر ، وهو أصغر من أخيه سنا ، وشاركه في كثير من شيوخه ، وروى عنه أيضا . قال أحمد : «يروى عبد الله عن أخيه عبيد الله ، ولم يرو عبيد الله عن أخيه عبد الله شيئا . كان عبد الله يسأل عن الحديث في حياة أخيه فيقول : أما وأبو عثمان حي فلا» . ومات عبد الله سنة ١٧١، أو سنة ١٧٧، والحق أنه ثقة ، وإن كان في حفظه شيء . وي عثمان الدارمي عن ابن معين أنه قال فيه : «صالح ثقة » . فهذا إسناد صحيح . =

= وقال الشوكانى فى نيل الأوطار (٢٨١:١): « وقد تفرّ د به المذكور _ يريدالعمرى _ عند من ذكره المصنف من المخرّ جين له ، ولم نجده عن غيره ، وهكذا رواه أحمـ د وابن أبى شيبة من طريقه ، فالحديث معلول بعلتين : الأولى العمرى المذكور، والثانية

التفرد وعدم المتابعات ، فقصر عن درجة الحسن والصحة » .

ولم يفعل الشوكاني شيئا فيما قال ، فإن العمرى أفل حاله أن يكون حديثه حسنا ، وأما زعم التعليل بالتفرد فإنه غير صواب ، لأن العبرة في ذلك بمخالفة الراوى غيره من الرواة ، ممن يكون مشله أو أوثق منه ، وهناك ينظر في الجمع أو الترجيح ، وأما الانفراد وحده فليس بعلة .ومع ذلك فإن العمرى لم ينمرد بأصل العصة ، وهي معروفة في الصحيحين وغيرهما من حديث أمسلمة : « جاءت أمسلم إلى السي صلى الله عليه وسلم فقالت : يارسول الله ، إن الله لايستحيى من الحق ، فهل على الرأة من غسل إذا احتامت؟ » الحديث (انظر صحيح مسلم ١ : ٩٨) وسيأتي في الترمذي برقم (١٢٢) و نحوه من حديث أنس عند حديث عائشة في مسلم أيضا وأبي داود (١٠ : ٩١ – ٩٧) ومن حديث أنس عند مسلم أيضا .

وقدجاء ذلك من حديث أم سلم بنت ملحان ، وهي أمأنس بن مالك ، وهي التي سألت عن ذلك ، كما ثبت في أكثر الروايات : فروى أحمد في المسند (٣٧٧) : « ثنا أبو المغيرة _ أبو المفـيرة هو عبد القدوس بن الحجاج الحولاني ، ووقع في المسند : المغيرة ، وهو خطأ منالناسخ أو المصحح ، فليس في شيوخ أحمد ولا في تلاميذ الأوزاعي من يسمى المغيرة _ قال : ثنا الأوزاعي قال : حدثني إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري عن جدته أم سليم ، قالت : كانت مجاورة أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، فكانت تدخل عليها ، فدخل النبي صلى الله عليه وسلم . فقالت أم سليم : يارسول الله ، أرأيت إذا رأت المرأة أن زوجها يجامعها في المنام ، أتغتسل ؟ فقالت أم سلمة : تربت يداك ياأم سلم ، فضحت النساء عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ! فقالت أم سليم : إن الله لايستحي من الحق ، وإنا أن نسأل النبي صلى الله عليه وسلم عما أشكل علينا خير لنا من أن نكون منه على عمياء . فقال النبي صلى الله عليه وسلم لأم سلمة : بل أنت تربت يداك ، نعم ياأم سلم ، عليها الغسل إذا وحدث الما. . فقالت أم سلمة : يارسول الله ، وهل للمرأة ماء ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : فأنى يشبهها ولدها ؟ ! هنَّ شقائق الرجال » . وهـ ذا إسناد صحيح ، ولـكن أعله الحافظ الهيثمي في مجمم الزوائد (٢ : ٢٦٧ _ ٢٦٨) فقال : « وهو في الصحيح باختصار ، وإسحق لم يسمع من أم سليم » . ثم وجـــدت أن الدارمي رواه في سننه (۱ : ۱۹۰) موصولا ، وجعله من مسند أنس فقال : « أخبرنا مجد بن كثير عن =

وهو قولُ غيرِ واحدٍ من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعينَ : إذا أستيقظَ الرجلُ فَرَأَى بِلَةً (١) أَنَّهُ يغتسِلُ . وهو قولُ سغيانَ [الثورى (٢)] وأحمد .

وقال بعضُ أهل العلم من التابعينَ : إنما يجبُ عليه الغسلُ إذاكانت البِلَّةُ بِلَّةَ نُطْفَةٍ . وهو قولُ الشافيِّ و إسطقَ . وإذا رأى احتلامًا ولم يَرَ بِلَّةً فلا غُسْلَ عليه عندَ عَامَّةِ أهل العلم .

الأوزاعي عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس قال : دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم أم سلم ، وعنده أم سلمة ، فغالت : المرأة ترى في منامها مايرى الرجل ؟ فغالت أم سلمة : تربت بداك يا أم سلم ، فضحت النساء ! فقال النبي صلى الله عليه وسلم منتصراً لأم سلم : بل أنت تربت يداك ، إن خيركن التي تسأل عما يعنيها ، إذا رأت الماء فلتغتسل قالت أم سسلمة : وللنساء ماء يارسول الله ؟ قال : فعم عأن يشبههن الولد ؟ ! إنما هن شقائق الرجال » . وهسذا إسناد موصول ، ومن المعروف أن أنسا سمم هسذه الفصة من أمه أم سلم ، ورويت عنه محتصرة ، كا في المعروف أن أنسا سمم هسذه الفصة من طريق قتادة عن أنس ، ورويت عنه مطولة كا في صحيح مسلم (١ : ٩٨) وغيره من طريق قتادة عن أنس ، ورويت عنه مطولة كا في رواية الدارمي التي تقلناها . وإسناد الدارمي إسناد صحيح ، رجاله ثقات ، إلا شيخه معد وغيرهما ، وهذا الاسناد يقو ي رواية أحمد التي لم يذكر فيها أنس ، ومهما يكون سعد وغيرهما ، وهذا الاسناد يقو ي رواية أحمد التي لم يذكر فيها أنس ، ومهما يكون الحديث صحيحا ثابتا عن أم سلم ، ويكون شاهداً قويا لحديث عائشة من رواية العمرى . وهو لحن .

٠(٢) الزيادة من ع

/ Tan

ما جاء في الَّذِيِّ والَّذِي (١)

الجُوْفِيُّ عَنْ الْمُوْلِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَن اللهُ عَن اللهُ عَن اللهُ عَن اللهُ عَن اللهُ عَن اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيه وَسَلَمُ عَن اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَيه وَسَلَمُ عَن اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَيه وَسَلَمُ عَن اللّهُ عَلَيه وَسَلَمُ عَنْ اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَيه وَسَلَمُ عَنْ اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَمُ عَنْ اللّهُ عَلَيْهُ وَسَلَمُ عَنْ اللّهُ عَلَيْهُ وَسَلَمُ عَنْ اللّهُ عَلَيْهُ وَسَلَمُ عَنْ اللّهُ عَلَيْهُ وَسَلّمُ عَلَيْهُ وَسَلّمُ عَنْ اللّهُ عَلَيْهُ وَسَلّمُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ وَسَلّمُ عَنْ اللّهُ عَلَيْهُ وَسَلّمُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْهُ وَسَلّمُ عَنْ اللّهُ عَلَيْهُ عَنْ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ عَنْ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَنْ عَلَيْهُ وَسَلّمُ عَلَيْهُ عَنْ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ عَنْ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ عَلْ عَلَيْهُ عَنْ عَلَى اللّهُ عَلْمُ عَلّمُ عَلَيْهُ عَلْمُ عَلَا عَلَى اللّهُ عَلْمُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ عَلّمُ عَلَيْهُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ عَلَيْهُ عَلْمُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ عَلّمُ عَلّمُ عَلّمُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ عَلّمُ عَلَى عَلْمُ عَلّمُ عَلَى عَلْمُ عَلَى اللّهُ عَلَى عَلَى عَلْمُ عَلّمُ عَالْمُ عَلّمُ عَلّمُ عَلَى عَلَى عَلْمُ عَلَيْكُ عَلَى عَلَى عَلَيْكُمْ عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلَى عَلَمُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَمُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَمُ عَلَى عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَمْ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَمُ عَلَمُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَمُ عَلَى عَلَمْ عَلَمُ عَلَى عَلَ

⁽۱) قال ابن حجر فى الفتح (۱: ۳۲۰): « فى المذى لغات: أفصحها بفتح الميم وكون الذال المعجمة وتخفيف الياء ، ثم بكسر الذال وتشديد الياء ـ أى بوزن: منى ـ وهو ماء أبيض رقيق لزج يخرج عند الملاعبـة أو تذكر الجماع أو إرادته ، وقد لا يحس بحروجه » .

⁽٢) الزيادة من ع .

⁽٣) في ع « الحسين بن على الجمنى » .

⁽٤) الحديث رواه أحمد عن خلف بن أبى جعفر الرازى وخاله الطحان (رقم ٢٦٦٣ ج ١٥٧٨) وعن عبيدة بن حميد (رقم ٢٦٩ ص ٢٠٩ ص ١١٠) وعن إسحق بن إسمميل عن عبد بن فضيل (رقم ٢٩٠) وعن وهب بن بقية الواسطى عن خالد (رقم ٢٩٨ ص ١١١ ص ١١١ ورقم ٢٧٧ ص وعن شيبان عن عبد العزيز بن مسلم (رقم ٢٩٣ ص ٢١١ ص ١١١ ورقم ٢٧٧ ص ١٢١) كلهم عن يزيد بن أبى زياد . ورواه ابن ماجه (٢ : ٤٤) عن أبى بكر بن أبى شيبة عن هشيم عن يزيد .

[قال (١)] : وَفِي الباب عن المقدّادِ بنِ الأَسْوَدِ ، وأُبَيِّ بنِ كَعْبِ (٢) . قال أُبو عيسى : هٰذا حديث حسنُ صحيحُ (٣) .

(١) الزيادة من ع و ۔ .

(۲) حدیث المقداد رواه أبو داود والنسا بی وابن ماجه ، وحدیث آبی بن کعب قال الشارح:
 « أخرجه ابن أبی شیبة وغیره » وقد وجدته أیضا عند ابن ماجه (۱ : ۹٤) .

وفي الباب أيضًا عن عبد الله من سعد ، روى أحميد في المسند (٤ : ٣٤٢) : « حدثنا عبـــد الرحمن بن مهدى عن معاوية ، يعنى ابن صالح ، عن العلاء ، يعنى ابن الحرث ، عن حرام بن حكيم عن عمه عبد الله بن سعد : أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عما يوجب النسل ؟ وعن الماء يكون بعد الماء ؟ وعن الصلة في ببتي ؟ وعن الصِّلة في السجد؟ وعن مؤاكلة الحائض؟ فقال: إن الله لايستحي من الحق، أما أنا فاذا فعلت كذا وكذا ، فذكر الغسل ، قال : أتوضأ وضو في للصـلاة أغسل فرجي ، ثم ذكر الغسل . وأما الما م يكون بعد الماء فذلك المدى ، وكل فحل عذى ، فأغسل من ذلك فرجى وأتوضأ . وأما الصلاة في المسجد والصـــلاة في بيتي فقد ترى ما أقرب بيتي من المسجد، ولأن أصلي في بيتي أحب اليّ من أن أصل في المسجد، إلا أن تكون صلاة مكتولة. وأما مؤاكلة الحائض لا كالها ». ورواه أيضا الن سعد في الطبقات (ج ٧ ق٢ص١٩٣) . وهذا إسناد صحيح . عبد الله تنسعد لأنصاري: صحابىممروف سكن دمشق . وابن أخيه حرام _ بفتحالحاء وتخفيف الراء _ بن حكم: ذكره ابن حبان في الثقات ، ووثقه الدارقطني ، وضعفه ابن حزم في المحلي في المسئلة (رقم ٣٦٠) بغير مستند ، ووقع اسمه في بعض الروايات « حرام بن معاوية » فظنهما البخاري رحلين، قال الخطيب: «وهم البخاري في فصله بين حرام بن حكيم وبين حرام بن معاوية ، لأنه رجل واحد ، اختلف على معاوية بن صالح فى اسم أبيه » .

أقول: والاختلاف ليس على معاوية بن صالح ، بل هو على عبد الرحمن بن مهدى، لأن أحمد سماه فى روايته عن ابن مهدى « حرام بن حكيم » وابن سعد سماه فى روايته عنه آيضا « حرام بن معاوية » . والعلاء بن الحرث : ثقة معروف .

وهذا الحديث روى الترمذى قطعة منه فى مؤاكلة الحائض (١ : ٢٨ ــ ٢٩ طبعة بولاق و ١ : ١٠٥ شرح المباركفورى) وستأتى برقم (١٣٣) ورواها ابن ماجه (١١٦١) وروى ابن ماجه أيضا قطعة منه فى الصلاة فى البيت (١ : ١١٤ـ-٢١٥) كل ذلك من طريق عبد الرحمن بن مهدى . وروى أبو داود (١٥٥١) وابن الجارود (ص ١٤) قطعة منه فى المذى ، من طريق عبد الله بن وهب عن معاوية بن صالح .

(٣) قال الشوكاتي في نيل الأوطار (١: ٢٧٥): «في إسناد الحديث الذي صححه الترمذي ==

وقد رُويَ عن على بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم من غَيْرِ

يزيد بن أبى زياد ، قال على ويحبي : ضعيف لايحتج به ، وقال ابن المبارك : ارم به ، وقال أبوحاتم الرازى : ضعيف الحديث، كل أحاديثه موضوعة وباطلة . وقال البخارى: منكر الحديث ذاهب ، وقال النسائى : متروك الحديث ، وقال ابن حبان : صدوق إلا أنه لما كبر ساء حفظه و تغير ، وكان يتلقن مالفن ، فوقعت المناكير في حديث ، فسماع من سمع منه قبل الغير صحيح . والترمذى قد صحح حديث يزيد المذكور في مواضع هذا أحدها ، وفي حديث : ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم ، وفي حديث : ان العباس دخل على النبي صلى الله عليه وسلم ، فضبا ، وقد حسن أيضا حديثه في حديث انها أدخلت العمرة في الحج ، فلعل التصحيح والتحسين بمشاركة الأمور الحارجة عن الها أدخلت العمرة في الحج ، فلعل التصحيح والتحسين بمشاركة الأمور الحارجة عن الصحيح ؟ ! وأيضا : الحديث من رواية ابن أبي ايلي عن على ، وقد قيدل إنه لم يسمع منه » .

وقد أخطأ الشوكاني خطأ شديداً فيما قال ، فان عبد الرحمن بن أبي ليلي سمم من على ، كما صرح به ابن معين فيما نقله في التهذيب ، وأيضا ذن في رواية أحمد في المسند (رقم ٨٩٠) التي أشرنا اليها فيها مضى : «عن عبد الرحمن بن أبي لبلي قال : سمعت عليا رضى الله عنه يقول » الخ . وابن أبي ليلي ولد قبل وفاة عمر بست سنين ، كما ثقله ابن أبي حاتم في المراسيل باسناده (ص ٤٧) وعمر قتل سنة ٢٣ فيكون ابن أبي ليلي ولد سنة ١٧ تقريباً . وعلى قتل سنة ٤٠ فكانت سنَّ ان أبي ليل إذ ذاك نحو ٢٣ سنة . وأما مانقله الشوكاني في الطعن في يزيد بن أبي زياد فان أكثره لم نجده في كتب الرجال ، وأظن أنه اشتبه عليه الأمر فنقل كلام بعضهم في « يزيد بن رياد ، ويقال : من أبي زياد الفرشي الدمشق » وهو خطأ ، فإن الذي معنا « تزيد بن أبي زياد الفرشي الهاشمي أبو عبد الله الكوفي» ويزيد هذا ضعفه بعضهم من قبل أنه شيعي، ومن قبل أنه اختلط في آخر حياته ، والحق أنه ثقة ، قال ابن شاهين في الثقات : ﴿ قَالَ أَحْمَدُ بن صالح المصرى : يزيد بن أبى زياد ثقة ، ولا يعجبني قول من تكام فيــه » . وقال ان سعد في الطبقات (٢ : ٣٣٧) : « وكان ثقة في نفسه ، إلا أنه اختلط في آخر عمره فجاء بالعجائب » . ونقل الذهبي في الميزان عن شعبة أنه قال : « كان يزيد بنأ بي زياد رفاعا » . ونقل عنه أيضا أنه قال : «ما أبالي إذا كتبت عن نزىد من أبي زياد أن لا أكتب عن أحد » وهــذا نهاية التوثيق من شعبة ، وهو إمام الجرح والتعديل ، والثقة إذا خالف غيره نظرنا في أمره ، ولم يخالف يزيد أحداً في هذا الحديث ، بل رواه غيره كروايته ع كما سيأتي ، فقد أصاب الترمذي في تصحيحه ، وأخطأ الشوكاني فها صنع.

وَجْهِ : « مِنَ اللَّذِي الْوُضُوءِ ، وَمِنَ النَّيِّ النُّسُلُ (١) » .

(۱) روی أحمد فی المسند (رقم ۱۹۸۸ ج ۱ ص ۱۰۹) «ثنا عبیدة بن حمید التیمی أبو عبد الرحمن حدثنی رکین عن حصین بن قبیصة عن علی بن أبی طالب رضی الله عنه قال : کنت رجلا مذاء ، فجعلت أغتسل فی الشتاء حتی تشقق ظهری . قال : فذکرت ذلك للنبی صلی الله علیه وسلم ، أو ذکر له ، قال : فقال : لاتفعل ، إذا رأیت الذی فاغسل ذکرك و توضاً وضوءك للصلاة ، فاذا فضخت الماء فغتسل » وهمذا إسناد صحیح . و « عبیدة » بفتح العین المهملة ، وفی آخره ها . وأبوه «حمید» بالتصغیر ، ووقع فی المسند « عبیدة بن عبید » وهوخطاً . و «الرکین» ضم الراء وفتح الکاف، وهو « ابن الربیع الفزاری » . و « حصین » بضم الحاء وفتح الصاد المهملتین . و « قبیصة » بفتح القاف . وفوله « فضخت » هو بالضاد والخاء المعجمتین : أی دفقت الماء ، والفضیخ : الدفق

وهــذا الحديث رواه أيضا أبو داود (١ : ٣ ٨ ـ ٨٤) عن قتيبة ، ورواه النسائى (١ : ٤١) عن قتيبة وعلى بن حجر ، كلاهما عن عبيدة بن حميد . ورواه النسائى عن عبيدالله الطيالسي (رقم ١٤٥) عن زائدة عن الركين بن نربيع . ورواه النسائى عن عبيدالله بن سعيد عن عبد الرحمن ، ورواه أيضا عن إسحق بن إبراهيم عن أفي الوليــد ، كلاهما عن زائدة .

ورواه أحمد أيضا (رقم ٧٤٧ ج ١ ص ١٠٧) عن أبى أحمد الزبيرى عن رزام _ بكسر الراء _ بن سعيد التيمى عن جو اب انتيمى عن يزيد بن شريك التمى عن على . وهو إسناد صحيح ، لأن جواب _ بتشديد الواو _ بن عميد الله التيمى ثقة ، تكلم فيه بعضهم بالنشيم والارجاء ، وهذا لا يؤثر في صدق روايته على التحقيق .

ورواه أحمد أيضا (رقم ٥٩٦ ج ١ ص ١٠٨) عن أسود بن عام، عن إسرائيل عن أبى إسحق عن هانئ بن هانئ عن على . وهو إسناد جيد أيضا . هانئ الهمدانى ذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال النسائى : « ليس به بأس » .

فائدة : ورد فى الصحيحين وغيرهما من حديث على أنه أص المقداد بن الأسود بسؤال النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، لاستحيائه أن يسأله بنفسه لمكان فاطمة منه . وفى رواية للنسائى أنه أص عمار بن ياسر بذلك . وقال الحافظ فى الفتح (١ : ٣٢٦) « جمع ابن حبان بين هذا الاختلاف بأن عليا أص عماراً أن يسأل ، ثم أص المقداد بذلك ثم سأل بنفسه . وهو جم جيد إلا بالنسبة إلى آخره ، لكونه مغايراً لقوله إنه استحيا عن السؤال بنفسه لأجل قاطمة ، فيتعين حمله على الحجاز بأن بعض الرواة أطلق أنه سأل =

وهو قولُ عامَّة أهل العلم من (١) أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين [ومَن بَمْدهم (٢)] و به يقولُ سفيانُ ، والشافعيُّ : وأحمدُ ، و إسحٰقُ .

18

-

ما جاء (٢) في المذي يُصيبُ الثَّوْب

مَن اللَّذِي شِدَّةً وَعَناءً ، فَكُنْتُ أَكْثُرُ مِنْهُ الْغُسْلَ . فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَرسول الله مِن اللّه عليه وسلم وَسَأَلْتُهُ عنه ؟ فقال : إنَّ عَن أَبِيه عن سَهْلُ بِن حُنَيْفِ قال : «كُنْتُ أَلْقَىٰ مِن اللّه عليه وسلم وَسَأَلْتُهُ عنه ؟ فقال : إنَّ عَا يُجُوْ نُكَ مِنْ ذَلِكَ الْوَضُوء . فقلتُ : يا رسول الله ، كَيْفَ عَمَا يُصِيبُ ثَوْ فِي مِنْهُ ؟ قال : يَكْفِيكَ أَنْ تَأْخُذُ

⁼ لكونه الآمر بذلك ، وبهذا جزم الاسمه يلى ثم النووى . وبؤيد أنه أمر كلا من المقداد وعمار السؤال عن ذلك : ما رواه عبد الرزاق من طريق عائش بن أنس قال : تذاكر على والمقداد وعمار المذى ، فقال على : إنى رجل مذاء ، فاسألا عن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، فسأله أحد الرجلين . وصحح ابن بشكوال أن الذى تولى السؤال عن فلك هو المقداد . وعلى هذا فنسبة عمار إلى أنه سأل عن ذلك محولة على المجاز أيضا ، لكونه قصده ، لكن تولى القداد الخطاب دونه » .

⁽١) في م «عن» بدل «من» وهو خطأ .

⁽٢) الزيادة من ع .

⁽٣) بفتح السين المهملة وتشديد الباء الموحدة .

كَفَّا مِنْ مَاء فَتَنْضَحَ به ثَوْ بَكَ حَيْثُ تُرَى (١) أَنَّهُ أَصابَ مِنْهُ (٢) . .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صيح ، [و (")] لا نعرفه إلا من حديث محمد بن إسطق في المذى مثل هذا (الله عنه الله عنه الله

وقد اختلفَ أهلُ العلم فى المذى يصيبُ الثوبَ. فقال بعضهم : لا يُجْزِئُ (٥) إلاَّ الغَسْلُ ، وهو قولُ الشافعيِّ ، و إسحٰقَ . وقال بعضهم : يَجْزِئُهُ النَّضْحُ . وقال أحمدُ : أَرْجُو أَنْ يُجزئَهُ النَّضحُ بالماء .

10

* _____

[ما جاء (") في المنيِّ يصيبُ الثوب

١١٦ – صَرَتُنَا هَنَّادٌ حدثنا أبو معاويةً عن الأَعْمَشِ عن إبراهيمَ

- (۱) فى ت و ع «حتى» بدل «حيث» وهو خطأ ، وما هنا هو الصواب ، وهو الموافق لسائر الأصول ولجميع روايات الحديث التى سنشير اليها بعد . وقوله «ترى» بضم التاء بمعنى تظن ، وبفتحها بمعنى تبصر .
- (۲) رواه أحمد (۳: ۵۸۵) والدارمی (۱: ۱۸۵) وأبو داود (۱: ۸۵ ـ ۵۵) وابن ماجه (۱: ۹۶) وفی کل هذه الروایات ـ ماعدا الدارمی ـ صرح ابن إسحق بساعه من سعید بن عبید .
 - (٣) الزيادة من ع
- (٤) في هـ و ك « ولا نعرف مثل هذا إلا من حديث مجد بن إسحق في المذي
 مثل هذا » وهو تكرار غير جيد .
 - (٥) في ع «لايجزئه».
- * تنبيه : من أول هذا الباب وقعت لنا نسخة مخطوطة منالترمذي ، لابأس بهـا=

عن هَمَّامِ بِنِ الحُرِثُ قال : « ضَافَ عائشةَ ضَيْفُ () ، فَأَمَرَتُ له بِمِلْحَفَةً مِ مَغُرّاء ، فَنَامَ فِيهَا ، فَاحْتَلَمَ ، فَاسْتَحْيَا أَنْ يُرْسِل بِهَا () وَبِهَا أَثَرُ الأَحْتِلاَمِ ، فَعَمَسَهَا فَى اللّه عَلَيْنَا ثَوْ بَنَا ؟ إِنَّمَا فَعَمَسَهَا فَى اللّه عَلَيْنَا ثَوْ بَنَا ؟ إِنَّمَا كَانَ يَكُونِ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ ٱلله صلى الله كَانَ يَكُونِ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ ٱلله صلى الله عليه وسلم بِأَصَابِعِي . ورُبَّمَا فَرَكْتُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ ٱلله صلى الله عليه وسلم بِأَصَابِعِي () » .

قال أبو عيسى: لهذا حديث حسن صحيح .

وهو قول عير واحد من أصحاب النبيّ صلى الله عليه وسلم [والتابعين (٥)

⁼ وليست بالعتيقة ، ويغلب على الظن أنها مكتوبة بعد الفرن العاشر ، وهي ناقصة كراسة واحدة في أواخر (أبواب الحج) وثلاث ورقات في آخر السكتاب . ونرمن اليها من الآن بحرف (عم) .

⁽۱) أى نزل بها وصار لها ضيفا . وفى نسخة بهامش ك « ضافت عائشة ضيفا » وهو غير جيد إلا على تأوّل ، لأن الفعل الشالاتى هنا يكون أيضا بمعنى : طلبت منه الضيافة . والاستعال الصحيح فى مثل هذا أن يكون من الرباعى « أضاف » بالهمزة ، لأنهم يقولون « أضفته وضيفته » بالهمزة وبالتضعيف : أى أنزلته ضيفا على وقربته ، وهذا الضيف هو عبد الله بن شهاب الخولانى ، فقد روى مسلم عنه (١ : ٩٤) أنه نزل على عائشة فاحتلم فى ثوبه الخ . ولكن فى رواية أبى داود (١ : ٣٤١) من طريق شعبة عن الحبكم عن ابرهيم عن هام بن الحرث « أنه كان عند عائشة فاحتلم » الخ فالظاهر أنهما حادثتان .

⁽٢) في و ك «أن يرسل إليها» . وفي ن «أن يرسلها إليها» وما هنا أصح .

⁽٣) سيأتي تخريجه في آخر الباب .

⁽٤) فى ع «حديث عائشة فى فرك المنى هذا حديث حسن صحيح » . وهذه الزيادة غير جيدة . وفى هامش مايفيد أن فى بعض النسخ هنا زيادة « وفى الباب عن ابن عباس » .

⁽٥) الزبادة من ع .

وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِن الفقهاء (١) ، مِثْلِ سفيانَ [الثورى مِّ ، وانشافعي] (٢) ، وأحمدَ ، وإسطق . قالوا في المني يصيبُ الثَّوْبَ : يُـ نُزِئُهُ الفَرْ لُـ و إِن لم يُغْسَلُ (٣)

وهَكذَا رُوىَ عن منصور عن إبراهيمَ عن هَمَّام ِبنِ الحُرِثِ عن عائشة: مِثْلَ رِوَايَةِ الأَعْمَشِ .

وَرَوَى أَبُو مَعْشَرٍ هٰذَا الحديثَ عن إِبرَ هيمَ عن الأُسَوَدِ عن عائشة . وحديثُ الأُعْمَشِ أَصَحُ (؛) .

والحديث رواه مسلم (۱ : ۹۶) والسائل (۱ : ۲ ه) من طريق الأعمش ومنصور عن إبرهم عن همام بن الحرث عن عائشة . ورواه ابن ماجه (۱ : ۹۶) من طريق الأعمش عن إبرهم عن همام . ورواه ابن الجارود (ص ۷۱ ـ ۷۲) من طريق منصور عن إبرهم عن همام . ورواه أبو داود (۱ : ۳۲) والنسائر من طريق شعبة عن الحسم عن إبرهم على همام . ورواه مسلم أيضا من طريق أبي معمس عن إبرهم عن علقمة والأسود ، كلاهما عن عائشة . ورواه أيضا من طريق أبي معمس ومغيرة وواصل الأحدب ومنصور ، كلهم عن إبرهم عن الأسود عن عائشة . ورواه النسائل وابن الجارود من طريق أبى معمس عن إبرهم عن الأسود . ورواه أيضا النسائل وابن ماجه من طريق مغيرة عن إبرهم عن الأسود ، ورواه أبو داود وابن الجارود من طريق مغيرة عن البرهم عن الأسود ، ورواه أبو داود وابن الجارود من طريق مغيرة عن المرهم عن الأسود ، ورواه أبو داود وابن الجارود من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سلمان عن إبرهم عن الأسود . =

⁽۱) في مع و ه و ك «وهو قول غير واحد من الفقهاء » الخ .

⁽٣) الزيادة من نسخة بهامش ب

⁽۳) فی دم و ه و ك «وإن لم يغسله».

⁽٤) هكذا قال الترمذى ، وهو خطأ منه . فان الحديث ثابت من رواية همام بن الحرث عن عائشة ، ومن رواية الأسود عن عائشة وأبو معشر : هو زياد بن كايب التميمى الحنظلي الكوفى ، وهو ثقة ، قال ابن حبان : «كان من الحفاظ المتفنين » ومع ذلك فانه لم ينفرد برواية الحديث عن إبرهيم عن الأسود ، بل تابعه عليه غيره ، ومنهم الأعمش نهسه كما سترى ، فليس من الصواب ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى ، فانهما ـ كاتبهما ـ روايتار صحيحة ن .

17

-

عَسْلِ المنيِّ من الثَّوْبِ](١)

١١٧ - مَرْشُنِ أَحمد بِنْ مَنْيِع قال حدثنا أبو مماوية (٢) عن عَمْرِ و بنِ مَيْمُونِ بِنِ مِهْرَانَ (٢) عن سليمانَ بنِ يَسَارِ (٤) عن عائشة : « أَنْهَا غَسَلَتْ مَنْ مَيْمُونِ بِنِ مِهْرَانَ (٣) عن سليمانَ بنِ يَسَارٍ (٤) عن عائشة : « أَنْهَا غَسَلَتْ مَنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم » (٥) .
قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

[وفي الباب عن ابن عَبَّاسٍ] (١)

وحديثُ عائشةَ : « أُمَّا غَسَلَت مَنيًّا مِنْ ثَوْب رَسُـولِ ٱللهِ صلى الله

وقال أبو دارد: « وافقه خدية وأبو معشر وواصل » يبى أنهم وافقو حماد بن أن سليان في روايته عن إبرهيم عن الأسود. وهدنه الروايات بعضها مطول و بعضها مختص .

فهؤلاء: مغيرة وواصل الأحدب وحدد بن أبى سليمان والأعمش ومنصور ، كلهم وافقوا أبا معشر على روايته أن الحديث رواه إبرهيم عن الأسود عن عائشة ، وهو عند بعضهم أيضاً عن إبرهيم عن همام عن عائشة . فالروايتان صحيحتان ثابتتان والحمد لله .

- (١) الزيادة من ب و ع .
- (٢) في الله «أبو عوانة » وهو خطأ .
 - (٣) « مهران » بكسر المج .
- (٤) في ع « عن سليان بن يسار عن يسار » وهذه الزيادة غلط .
 - (٥) الحديث أخرجه الأعة الستة .

عليه وسلم »: ليس بِمُخَالِفٍ لحديثِ الفركِ ، لأنه و إنْ كان الفركُ يجْزِئُ : فقد يُسْتَحَبُّ للرجُلِ أَن لاَ يُرَى على ثوبه أَثَرُهُ. قال ابن عباسٍ : المنيُّ بمنزلة المُخَاطِ ، فَأَمِطْهُ عَنْكَ ولو يَإِذْ خِرَةً (') .

۸۷

باسب

[ماجاء (٢)] فِي الْجُنْبِ يَنَامُ قَبْلَ أَنْ يَعْتَسِلَ

١١٨ - حَرَثْثُ هَنَّادُ حدثنا أَبُو بَكُرِ بِنُ عَيَّاشِ عن الأَعْمَشِ عن أَبِي إِسَحْقَ عن الأَعْمَشِ عن أَبِي إِسَحْقَ عن الأَسْوَدِ عن عائشةَ قالَتْ: «كَان رسَّوْلُ اللهِ (٣) صلى اللهُ عليه وسلم يَنَامُ وَهُوَ جُنُبُ [وَ (٤)] لا يَمَسُّ مَاءٍ » .

١١٩ – مرشن هَنَّادٌ حدثنا وَكِيعٌ عن سفيانَ عن أبي إسحٰق :
 نَحْوَهُ (٥) .

⁽۱) الإماطة: الازالة، و « الإذخر » بكسر الهمزة وإسكان لذال وكسر الخاء المعجمتين: حشيش طيب الربح، وقد جمع الخطابي في معالم السنن (۱: ۱۱۵) بين الحديثين بذلك أيضا فقال: « هذا لا يخالف حديث الفرك، وإنما هذا استحباب واستظهار بالنظافة ، كما قد يغسل الثوب من النخامة والمخاط و محوه، والحديثان إذا أمكن استعالها لم يجز أن يحملاعلي التناقض » .

⁽٢) الزيادة من ع .

⁽٣) في ه و له و دم «كان النبي».

⁽٤) الزيادة من ع و ه و ك و دم.

⁽٥) لحديث رواه الطيالسي (رقم ١٣٩٧) عن سفيان عن أبي إسحق. و. واه أحمد=

قال أبو عيسى : وهذا قولُ سعيد بن المُسَيَّبِ وغيرِه (') . وقد رَوَى غيرُ واحد عن الأَسْوَدِ عن عائشة عن النبيّ صلى الله عليه وسلم: (أَنَّهُ كَانَ يَتَوَضَّأُ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ » (') .

وهذا أصح من حديث أبي إسحٰقَ عن الأسود

وقد رَوَى عن أَبِي إِسْحٰقَ هـــذا الحديثَ شُعْبَةُ والثَّوْرِيُّ وغيرُ واحِدٍ. وَيَرَوْنَ أَنَّ هذا غَلَطُ (٣) من أَبِي إِسَحْقَ (١) .

^{= (} ۱ : ۳ : ۳) عن أبى بكر بن عياش عن الأعمش . ورواه أيضا (۱ : ۱۷) عن هشيم عن إسمعيل بن أبى خالد عن أبى إسحق . ورواه أبو داود (۱ : ۹۰) من طريق الأعمش طريق الثورى عن أبى إسحق . ورواه ابن ماجه (۱ : ۱۰۳) من طريق الأعمش وأبى الأحوص والثورى ، كلهم عن أبى إسحق .

⁽¹⁾ كلة « وغيره » لم تذكر في ع وهي ثابتة في سائر الأصول .

⁽۲) رواه الطيالسي (رقم ۱۳۸٤) عن شعبة عن الحسكم عن إبرهيم عن الأسود عن عائشة قالت: « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كانجنبا أراد أن ينام أوياً كل توضأ » . ورواه البيهتي (١ : ٢٠٧) من طريق الطيالسي عن شعبة . ورواه مسلم (١ : ٧٧) وأبو داود (١ : ٢٠٨) والنسائي (١ : ٥٠) من طرق عن شعبة . ووردمثل ذلك من غير رواية الأسودعن عائشة عند البخاري ومسلم وغيرهما .

⁽۳٪ في على « ويرون هذا غلطا » . وما في سائر الأصول هو الأصح ، لأنه موافق الما تقله ابن حجر في التلخيص (ص ۲ ه) عن الترمذي .

⁽٤) روی ابن أبی حاتم فی العال (رقم ۱۱۰ ج ۱ ص ٤٩) عن أبیه قال : « سمعت نصر بن علی یقول : قال أبی : قال شعبة : قد سمعت حدیث أبی إسحق أن النبی صلی الله علیه وسلم كان ینام جنبا — : ولكنی أتفیه » . وقال أبو داود : «ثنا الحسن بن علی الواسطی قال سمعت بزید بن هرون یقول : هذا الحدیث وهم ، یعنی حدیث أبی إسحق » . و نقل الحافظ فی التلخیص عن أحمد أنه قال : « إنه لیس بصحبح» ثم قال الحافظ (ص ۱ ه) : « وأخر ج مسلم الحدیث دون قوله : ولم یحس ماء ، وكأنه حذفها عمداً، لأنه عللها فی كتاب التمییز، وقال عن أحمد بن صالح : لایحل أن یروی هذا الحدیث . وفی علل الأثرم : لو لم یخالف أبا إسحق فی هـ ذا إلا إبرهيم وحده لكنی ، فكیف وقد وافقه عد الرحمن بن الأسود ، وكذلك روی، وة وأبوسلمة —

= عن عائشة . وقال ابن مفوز : أجمع المحدثون على أنه خطأ من أبي إسحق . كذا قال، وتساهل في تقل الاجماع ! فقد صححه البيهقي ، وقال : إن أبا إسحق قد بين سماعه من الأسود في رواية عنه . وجمع بينهما ابن سريج على ماحكاه الحاكم عن أبي الوليد الفقيه عنه . وقال الدارقطني في العلل: يشبه أن يكون الحبران صحيحين ، قاله بعض أهل العلم » . ثم قال الحافظ (ص ٢ ٥) : « ويؤيده مارواه هشيم عن عبد الملك عن عطاء عن عائشة مشل رواية أبي إسحق عن الأسود ، وما رواه ابن حزيمة وابن حبان في صحيحيهما عن ابن عمر : أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم : أينام أحدنا وهو جنب ؟ قال : نعم ، ويتوضأ إن شاء . وأصاه في الصحيحين دون قوله إن شاء » .

هكذا قال العاماء في تعليل الحديث ، وأغرب الفاضي أبو بكر بن المربى في شرح الترمذي (١:١٨١ ـ ١٨٢) فزعم أن وجه الخطأ من أبي إسحق أنه اختصر الحديث، وتبعه فرذلك المباركفوري في شرحه أيضا (١: ١١٥: والشوكاني في نيل الأوطار (١: ٢٧٣ ــ ٢٨٤) قال ابن العربي · « تفسير غلط أبي إسحق هو أن هذا الحديث الذي رواه أبو إسحق ههنا مختسراً اقتطعه من حديث طه يا، فأخطأ في اختصاره إياه . ونص الحديث الطوير مارواه أبو غسان : حدثنا زهير بن حرب حدثنا أبو إسحق قال: أتيت الأسود من نزيد، وكن لي أخا وصديقا، فنلت: ياأيا عمرو، قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسر ينام أول الليل ويحبي آخره ثم إن كانت له حاجة قضى حاجته ثم ينام قبل أن يمس ماء ، فإذا كان عند النــداء الأول وثب ، وربما قالت : قام ، فأفاض عليه الماء . وما قالت اغتسل . وأنا أعلم ماتر بد ، وإن نام جنبا توضأ وضوء الرجل للصلاة . فهذا الحديث الطويل فيه : وإن نام وهو حنب توضأ وضوءه للصلاة . فهذا يدلك على أن قوله : فان كانت له حاجة قضي حاجته ثم ينام قبل أن يمس ماء _ : أنه محتمل أحد وجهين : إما أن تربد الحاجة حاجة الانسان من البول والغائط ، فيقضيها ثم يستنجي ولا يمس ماء وينام . فإن ودلئ توضأ ، كما في آخر الحديث ، ويحتمل أن يريد بالحاجة عنجة الوطء ، وبقوله : ثمينام ولا يمسرماء يعني الاغتسال ، ومتى لم يحمل الحديث على أحد هذين الوجهين تناقض أوله وآخره ، فتوهم أبو إسحق أن الحاج، هي حاجة الوط، ، فنقل الحديث على معني ما فهم » .

والذي دوله الفاضي أنوبكر رحمه الله مقوض بشيء واحد ، وهو أن الرواية التي=

= وقعت نامل هذا الحديث المطول محرفة ، فشبه عليه ، ولم يتبين له تحريفها ، فتأول الخطأ على أبي إسحق بما ترى !!

والصواب في رواية الحديث مارواه البيهتي (١ : ٢٠١ – ٢٠١) من حريق يحي بن يحيي وأحمد بن يونس وعمرو بن خالد ، ثلاثتهم عن زهير بن معاوية عن أبى إسحق قال : «سألت الأسود بن يزيد ، وكان لى جراً وصديفا ، عما حدثته عائشة عن صلاة رسول الله صبى الله عليه وسلم ؟ فقال قالت : كان ينام أول اللبل ويحيي آخره ، ثم إن كانت له إلى أهله حجة قضى حاجته ، ثم ينام قبل أن يمس ماء ، فاذا كان عند النداء الأول. قالت : وثب ، فلا والله ماقالت قام ، وأحد الماء ، ولا والله ماقالت اغنسل ، وأنا أعلم مانريد ، وإن لم بكن له حاجة توضأ وضوء الرجل للصلاة ، مم صلى الركمتين » .

ورواه أحمد (٢٠ : ٢٠) من طريقين عن زهير بنحوه . ورواه الطيالسي (رقم ١٣٨٦) : «حدثنا شعبة عن أبي إسحق قال : سمعت الأسود يقول : سألت عائشة عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل ؟ فقالت : كار ينام أول الليل، فذا كان السحر أوتر ، ثم يأتى فراشه ، فان كان له حاجة إلى أهله ألم بهم ثم ينام، فذا سم الندا ، ورا قالت الأذان ، ونب ، وما قالت قام ، فان كان جنبا أقاض عليه الماء ، وما قالت اغتسل ، وإلى لم يكر جنبا توضأ ثم خرج إلى الصلاة » . وقد حذف شعبة أيضا أو الطيالسي كلة « ولم يمس ،اء » وهذا لا يؤثر في ثبوتها وصحتها .

قال البيه ق : « أخرجه مسلم في اصحيح على يحيى بن يحيى وأحمد بن يونس دون قوله : قبل أن يمس ماء _ هو في صحيح مسلم (٢٠٥١) _ وذلك لأت الحفاظ طعنوا في هـذه اللفظة ، وتوهموها مأخوذة عن غير الأسود ، وأن أبا إسحق ربحا دلس ، فرأوها من تدليساته ، واستجوا على ذلك برواية إبرهيم النخمى وعبد الرحمن من الأسود عن الأسود بخلاف رواية أبى إسحق » .

ثم قال البيهق: « وحديث أبى إسحق السبيمي صحيح من جهة الرواية ، وذلك أن أبا إسحق بين سماعه من الأسود في روابة زهير بن معاونة عنه ، والمدلس إذا بين سماعه ممن روى عنه وكان ثفة: فلا وجه لرده » . ثم نقل عن أبى العباس بن سريج أنه جمع بين هـذا الحديث وحديث عمر في إثبات الوضوء للجنب إذا أراد النوم: بأن عائشة إنما 'رادت أنه كان لا يمس ماء للغسل ، وأن حديث عمر مفسر ذكر فيه عائشة إنما 'رادت أنه كان لا يمس ماء للغسل ، وأن حديث عمر مفسر ذكر فيه

۸۸

باسب

ما جاء (١) في الوضوء للجُنْبِ إذا أراد أن ينام

١٢٠ - حَرَثَنَ عَمْدَ بِنُ الْمُثَنَّى حَدَثنا يحيى بِنُ سَعِيدٍ عِن عُبَيْدِ اللهِ بِنِ سُعِيدٍ عِن عُبَيْدِ اللهِ بِنِ عُمْرَ عِن نَافِعِ عِن اُبْنِ عُرَ عِن عُمْرَ ﴿ أَنَّهُ سَأَلَ النبيَّ صَلَى الله عليه وسلم: أَيْنَامُ أَحَدُنا وَهُوَ جُنُبُ ؟ قال: نَعَمْ ، إِذَا تَوَضَّأَ (٢) ».

الوضوء . وتعقبه ابن التركاني في الجوهر النقي بأن هذا الجم مخالف لمذهب الشافعي ، لأن الوضوء عنده مستحب ، قال : « وكان يكنه الجمع على وجه لا خالف مذهب إمامه ، وهو : أن يحمل الأمر بالوضوء على الاستحباب ، وفعله عليه السلام على الجوار ، فلا تعارض . ويؤيد ذلك ماوردفي صحيح ابن حبان عرعر : أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم: أينام أحدنا وهو جنب ؟ فقال: نعم ويتوضأ إن شاء » . وهدذا الجمع هو الصواب ، وإليه ذهب ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث (ص ٣٠٦) قال : « إن هدا كله جئز : فمن شاء أن يتوضأ وضوءه للصلاة بعد الجماع ثم ينام ، ومن شاء غسل يده وذكره ونام ، ومن شاء نام من غدير أن يمس ماء ، غدير أن الوضوء أفضل ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ه ذا مرة ليدل على الفضيلة ، وهدذا مرة ليدل على الرخصة ، ويستعمل الباس ذلك ، فمن أحب أن يأخذ بالرخصة أخذ » .

والروايات التي ذكر ناها في حديث أبى إسحق تدل على صحنه كما قال البيهتي ، لأنه ذكر ألفاظ الحديث وتثبت منها ، ولم يستعمل في بعضها الرواية بالمعنى ، ثم هو قد صرح بالسماع من الأسود في رواية زهير وشعبة عنه ، وتابعه على روايته هشيم على عبد الملك عن عطاء عن عائشة كما نقل ابن حجر ، فارتفعت شبهة الغلط ، وصح الحديثان جميعا : بالوضوء وبتركه ، وأن الأمم على التخيير ، والوضوء أفضل .

⁽١) الزيادة من ع

 ⁽۲) الحديث رواه أحمد وأصحاب الكتب الستة . وقد تقلنا في الباب السابق عن اينحجر =

قال: وفى البابِ عن عَمَّارٍ ، وعائشة ، وجابرٍ ، وأبي سعيدٍ ، وأمِّ سَلَمَة . قال أبو عيسى : حديثُ عمر أحسنُ شيء في هذا البابِ وأصح قال أبو عيسى : حديثُ عمر أحسنُ شيء في هذا البابِ وأصح وهو قولُ غيرِ واحدٍ من أصحاب النبيِّ صلى الله عليه وسلم والتابعين ، و به يقولُ سفيانُ الثوريُّ ، وابنُ المباركِ ، والشافعيُّ ، وأحدُ ، وإسحقُ ، قالوا : إذا يقولُ سفيانُ الثوريُّ ، وابنُ المباركِ ، والشافعيُّ ، وأحدُ ، وإسحقُ ، قالوا : إذا أراد الجنبُ أن ينامَ توضاً قبل أن ينامَ .

19

باسب

ما جاء في مُصَافَحَةِ الجنب

ا ۱۲۱ - مَرَثْنَا إِسْحُقُ بِنُ منصورٍ حدثنا يحيى بِنُ سعيدٍ القَطَّانُ حدثنا مُحَيْدُ الطَّوِيلُ عن بَكْرِ بِنِ عبد اللهِ المُزَنِيِّ عن أَبِي رافع عن أَبِي هر يرةَ: « أَنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم لَقيهَ وَهُوَ جُنبُ ، قالَ: [فانْبَجَسْتُ أَىْ (١)]

^{في التلخيص أنه نقل هذا الحديث عن ابن عمر بزيادة « إن شاء » في آخره ، ونسبه لصحيحي ابن خزيمة وابن حبان ، ونقلنا عن ابن التركماني في الجوهر النتي أنه نقله عن عمر بهذه الزيادة ونسبه لصحيح ابن حبان . والذي أظنه أن الرواية عند ابن خزيمة وابن حبان بهذه الزيادة إيما هي من حديث عمر ، وأن مافي التلخيص خطأ من النسخ أو الطبع ، بل هذا هو الراجح عندي ، لأن الحديث معروف أنه حديث عمر ، وإن جاء في بعض الأسانيد مايفهم منه أنه من حديث ابن عمر ، وانظر فتح الباري (١: ٣٣٥ ـ ٣٣٠) .}

⁽١) الزيادة من ع . وإنما رجعنا إثباتها في الأصل لأن الحافظ ذكر في الفتح =

فَانْخَنَسْتُ فَاغْتَسَلْتُ ، ثُمَّ جِئْتُ ، فقال : أَيْنَ كُنْتَ ؟ أَوْ أَيْنَ ذَهَبْتَ ؟ قلتُ: إِنِّي كُنْتُ جُنُباً . قالَ: إِنَّ الْمُنْلِحِ (١) لاَ يَنْجُسُ » .

قال وَفِي الباب عن حُذَيفَةً ، [وابن عباس (٢)] .

قال: أبو عيسى : [و(")] حديثُ أبى هريرة [أنه لَـقى النبيُّ صلى الله عليه وسلم وهو جنب]: حديث حسن صيح .

وقد رَخْصَ غيرُ واحدٍ من أهل العلم في مصافحة الجُنْبِ ، ولم يَرَوْا بِعَرَق الجنب والحائض بأسًا .

وَمَعْنَى قُولُهِ ﴿ فَأَنْخَلَسْتُ ﴾ يعنى: تَنْجَيْتُ عَنْهُ] .

= (٣٣٠: ١ - ٣٣٣) أنه ثبت رواية الترمذي أنه بلفظ «فانبجست» بالنون ثم الباء الموحدة ثم الجبم، ولأن القاضي أبا بكر بن العربي شرحها فقال: « وقوله: فانبجست بالنون ثم الباء المعجمة بواحدة ، يمعني الدممت منه ، من قوله تعالى : فانبجست منـــه اثنتا عشرة عينا ، أي تفجرت والدفعت » .

وهـــذه الــكلمة اختلفت أنفاظها إلى روايات هذا الحديث ، ومعناها متقارب: ففي رواية عند البخاري « فأنخنست » بالنون ثم الخاء المعجمة ثم النون ، والمعني : مضيت عنه مستخفياً ، ولذلك وصف الشيطان بالحناس . وفي أخرى عنده « فانسللت » وفي أُخْرِي أَيْضًا « فانتجست » بنون ثم تاء مثناة فوقية ثم جيم ، أي ا تقدت نفسي نج<mark>ساً</mark> بالاضافة إلى طهارته وجلالته . وفي رواية أبي داود (٢ : ١) « فاختنست » بالحاء المعجمة ثم التاء الثناة ثم النون ثم السين ، والمعنى : تأخرت وتوار ت .

(۱) في مه و ه و ك «إن المؤمن » ، وهو موافق لرواية البخاري (۱ : ۳۳۳ ـ ۳۳۴) ومسلم (۱ : ۱۱۱) . والحديث رواه أيضا أبو داو<mark>د</mark> والنسائي وابن ماجه .

(٣) الزيادة من ع ونسخة بهامش ب

۱ (۳) الزيادة من ع

، ولكن الجملة كلها مقدمة في ع عقب قوله (٤) الزيادة من ب و ع « حدیث حسن صحیح »

9.

ما جاء في المرأة تركى في المنام مثل مثل ما يركى الرجل

١٢٢ - حَرَثُنَا ابن أَبِي عَمَرَ حدثنا سفيانُ بِنُ عُيَيْنَةَ عن هشام بن عُرُوّةَ عن أُبيه عن زينب بنت أبي سَلَمَةَ عن أُمِّ سَلَمَةَ قالت : « جاءَتْ أُمُّ سُلَمْ وَنَا بَنِهُ عن أَبيه عن زينب بنت أبي سَلَمَةَ عن أُمِّ سَلَمَةَ قالت : يا رسول الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، سُلَيْم بِنْتُ (٢) مِلْحَانَ (١) إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، أنَّ الله لاَيْسَتُحْيِي مِنَ الحق ، فهل (١) عَلَى الْمَرْأَةِ _ تَعْنِي غُسْلاً (١) _ إِذَا هِي رَأَتُ الماء فَلْتَغْتَسِلْ . فَل المَنام مِثْلَ مَا يَرَى الرَّجُلُ ؟ قال : نَعَمْ ، إِذَا هِي رَأَتِ الماء فَلْتَغْتَسِلْ . قالت أُمُّ سَلَمَة : قُلْتُ لُما : فَضَحْتِ النَسَاءَ يَا أُمَّ سُلَيْم (١) !!» .

⁽١) كلة « مثل » لم تذكر في مر

⁽۲) فی ه و ای و در « اینه » .

⁽٣) « ملحان » بكسر الميم وإسكان الام وبالحاء المهملة . وأم سليم هي أم أنس بن مالك بن النضر ، فتل مالك مشركا ، فأسلمت هي بعدده ، وخطمها أبو طلحة فأبت أن تتزوجه إلا أن يسلم ، فأسلم وتزوجها .

⁽٤) في م « هل » بدون أنفاء ، وهو مخالف لسائر الأصول .

⁽o) في ع « الغسل » وكان أصل السكنمة فيها « غسلا » ثم صححت « الغسل » .

قال أبو عيسى : هذا حديثُ حسنُ صحيحُ .
وهو قولُ عَامَّة الفقهاء : أن المرأة إذا رَأَتْ في المنامِ (١) مِثْلَ ما يَرَى الرجلُ فأَنْزَلَتْ : أن عليها الغسلَ . و به يقول سفيانُ الثَّوْرِيُّ ، والشافعيُّ .
[قال (٢)] : وفي الباب عن أُمِّ سُكَيْمٍ ، وخَوْلَةَ ، وعائشةَ ، وأَنسٍ .

91

باسب

[ما جاء الله عنه الرجل يَسْتَدُفِي الله أَوْ بَعْدَ الغُسْل

١٢٣ – مَرْثُنَا هَنَّادُ حدثنا وكيعُ عن خُرَيْثِ (١) عن الشَّعْبِيِّ عن

⁽۱) فى م « إذا رأت الماء في المنام » وزيادة كله « الماء » خطأ ، ولا وجه لها ، وهى مخالفة لسائر الأصول .

⁽۲) الزيادة من ع و ب

⁽٣) الزيادة من ع .

⁽٤) «حریث » بالحاء المهملة المضمومة وفتح الراء وآخره ثاء مثنة . وفی ع «حریث بن أبی مطر » بالم والطاء «حریث بن أبی مطر » بالم والطاء المهملة والراء ، وأبوه أبو مطر اسمه « عمرو » . وحریث هذا هوالفزاری الحناط بالحاء المهملة والنون ـ الكوفی ، وكنيته « أبو عمرو » ، وقد ضعفه أكثر العلماء ، وقال البخاری : « فیه نظر » وقال مرة أخری : « لیس بالقوی عندهم» .

مَسْرُ وَقِ عَن عَائِشَةَ قَالَت : « رُبَّمَا أَغْتَسَلَ النبيُّ صَلَى الله عليه وسلم مِن الله عَليه وسلم مِن الله عَليه وسلم مِن الله عَنَا جَاءَ فَاسْتَدُ فَأَ بِي (١) فَضَمَمْتُهُ إِلَى ٓ وَكُمْ وَأَغْتَسِلُ (٣) » . قَالُ أَبِو عِيسَى : هٰذَا حَدِيثُ لِيسَ بِإِسْنَادِه بَأْسُ (٣) .

وهو قولُ غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين: أنَّ الرجل إذا أغتسل فلا بأسَ بأن () يَسْتَدُفِعَ بأُمرأته وينام معها قبل أن تَغْتَسِلَ المرأةُ وبه يقول سفيانُ الثوريُّ ، والشافعيُّ ، وأحمدُ ، وإسحٰقُ .

95

باس

إما عاء في السَّيْمُ لِلْجُنْبِ إِذَا لَم يَجِدِ الماء

١٢٤ - مَرْشَنَا محدُ بن بَشَّارٍ ومحودُ بنُ غَيْلُانَ قالا : حدثنا

⁽۱) هــذا هو الصواب ، وفي ب و مه « فاستدفأني » بالنون . وفي رواية ابن ماجه « ثم يسندفي بي قبل أن أغتسل » .

⁽٢) رواه ابن ماجه (١: ١٠٥) عن أبي بكر بن أبي شيبة عن شريك عن حريث .

⁽۳) قال القاضى أبو بكر بن العربي فى شرحه (۱:۱۱): «حديث لم يصح ولم يستقم ، فلا يثبت به شىء » و قل المباركفورى فى شرحه (۱:۷۱۱) أن القارئ قال فى المرقاة : « سنده حسن » .

⁽٤) في ب «أن».

⁽٥) الريادة من ع .

أَبُو أَحْدَ الرُّ بَيْرِيُّ حَدَثنا سُغْيَانُ () عن خالد الحَذَّاءِ () عن أَبِي قِلاَ بَهَ () عن عَمْرِ و بنِ بُجْدَانَ () عن أَبِي ذَرِ أَنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال : (إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورُ اللَّهُ لِمَ وَإِنْ لَمَ ۚ يَجِدِ اللَّاءَ عَشْرَ سِنِينَ ، فَإِذَا () وَإِنْ لَمَ ۚ يَجِدِ اللَّاءَ عَشْرَ سِنِينَ ، فَإِذَا () وَجَدَ اللَّاءَ عَشْرَ سِنِينَ ، فَإِذَا () وَجَدَ اللَّاءَ فَلْيُمِسَّةُ بَشَرَتَهُ ، فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرُ آ » .

وقال محمودٌ فِي حديثه: « إِنَّ الصَّعِيدَ الطُّلِّبَ وَضُوءَ الْمُثْلِمِ » .

[قال(٧)] : وفي الباب عن أبي هريرة ، وعبد ألله بن عَمْرٍ و ، وعِمْرَ انَ

بن خُصَيْن .

قال أَ و عيدى : وه كذا رَوَى غيرُ واحد عن خالد الحذَّاء عن أبي قلاً بَهَ عن عَمْرِ و بنِ بُجْدَانَ عن أبي ذَر م

و [قد (٨)] رَوَى هٰذَا الحديثَ أَيُّوبُ عن أَبِي قِلاَ بَهَ عن رجلٍ من بَنِي

⁽١) سفيان: هو الثورى .

⁽٢) « الحذاء » بفتح الحاء المهملة ونشديد الذال المعجمة وهو خالد بن مهران _ بكسر الميم _ قال ابن سعد في الطبقات (ج ٧ ق ٢ ص ٢٣) : « لم يكن مجذاء ، ولكن كان يجلس اليهم ، وقال فهد بن حيان القيسي : لم يحذ خالد قط ، وإنما كان يقول : احذوا على هذا النحو ، ولقب الحذاء » .

⁽٣) « قلامة » بكسر القاف وتخفيف اللام .

⁽٤) « بجدان » بضم الباء الموحدة وإسكان الجم و الدال المهملة وآخره نون . وفى ع « نجدان » بالنون في أوله ، وفي مه « مجدان » بالميم ، وكلاها خطأ وتحريف .

⁽٥) فى حدد وضوء المسلم » وهو مخالف لسائر الأصول ، وهو خطأ أيضا ، لأن الترمذى سيذكر عقب هــذا أن لفظ « وضوء المسلم » فى رواية محود بن غيلان ، فهذا يدل على أن رواية مجد بن بشار تخالف ذلك فى اللفظ .

⁽٢) في ع « وإذا » وما هنا هو الموافق لسائر الأصول .

⁽V) الزيادة من ع و ...

⁽٨) الزيادة من هر و ك و مم .

عَامِرٍ عَن أَبِي ذَرٍّ ، ولم يُسَمِّهِ .

[قال(١)]: وهذا حديثُ حسنُ [صَحِيحُ (٢)].

- (١) الزيادة من ع .
- (۲) الزيادة من ع و ب و مه وإثباتها هو الصواب ، لأن المجد بن تيمية تقله في المنتق و تقل عن الترمذي تصحيحه (۱: ۲۳۷ نيل الأوطار) ، وكذلك المنذري في اختصاره لسنن أبي داود فياحكاه عنه في عون المعبود (۱: ۱۳۱) ، وكذلك غيرهم مما ستراه في السكلام على الحديث .

وهــذا الحديث رواه أحمد في المسند (ه: ١٨٠) عن أبى أحمد الزبيرى بهذا الإسناد، وفيه « وضوء المسلم » كرواية محمود بن غيلان .

ورواه أبو داود (۱ : ۱۲۹–۱۳۰) والحاكم (۱ : ۱۷۱–۱۷۷) والبيهق (را : ۱۷۱–۱۷۷) والبيهق (را : ۲۰۰) من طريق خالد الحداء . ورواه الدارقطني (ص ۲۸) والبيهني (۱ : ۲۰۲ و ۲۲۰) من طريق يزيد بن زريع عن خالد الحداء ، كلهم يقول : « عن خالد الحداء عن أبي قلابة عن عمرو بن بجدان عن أبي ذر » كرواية الترمذي . ورواية أبي داود والحاكم والبيهتي أطول من هذه الرواية .

ورواه السائى (١ : ٦١) عن مرو بن هشام عن مخلد بن يزيد عن الثورى عن أيوب السختيانى عن أبى قلابة عن عمرو بن بحدان عن أبى ذر . ورواه الدارقطنى (ص ٦٨) من طريق عبد الحميد بن مجه بن المستام ـ بضم الميم وإسكان السين المهملة وفتح التاء المثناة العوقيـة ، وهو ثغة ، ورواه البيهةى (١ : ٢١٢) من طريق عمرو بن هشام وأحمد بن بكار ، ثلاثتهم عن مخلد بن يزيد عن الثورى عن أيوب السختيانى وخالد الحمداء معاً عن أبى قلابة عن ممرو بن بحدان عن أبى ذر .

وقال البيهتى: « تفرّد به مخلد مكذا ، وغيره يرويه عن الثورى عن أيوب عن أبى قلابة عن عمرو بن بجدان عنأ بى ذر ، كما رواه سائر الناس » .

والروايات التي يشير اليها البيهق منها مارواه أحمد في المسند (ه: ١٥٥): «حدثنا عبد الرزاق أخبرنا سفيان عن أيوب السختياني وخالد الحذاء عن أبي قلابة، كلاهما ذكره: خالد عن عمرو بن بجدان، وأيوب عن رجل عن أبي ذر». وتفسير هذا: أن عبدالرزاق رواه عن الثوري عن رجلين: هما أيوب وخالد، وأنهما كلاهما =

- روياه عن أبى قلابة ، ولكن اختلفا فى شيخ أبى قلابة ، فذكر خالد اسمه ، وقال :

« عن عمرو من بجدان » وأبهمه أيوب فلم يذكر اسمه ، وقال : ، عن رجل » .

ولكن رواية مخلد بن يزيد عن الثورى _ التي ذكر ناها _ دلت على أن أيوب

يعرف اسم هـ ذا الرجل المبهم ، وأنه هو عمرو بن بجدان الذي ذكره خالد الحذاء .

فاظاهر أن أيوب كان يعرف اسم هذا الشيخ ، وينساه فى بعض أحيانه ، فتارة يسميه

وتارة يبهمه . ومخلد بن يزيد ثقة ، وتسمبته لشيخ أبى تلابة زيادة منه مقبولة ، وقد

تأيدت صحة هذه الزيادة برواية خالد الحذاء .

وأما لرواية اتى أشار الترمذيّ إلى أن أبوب رواها «عن أبي قلابة عن رجل من بني عامر » فهي روا بة مطوَّلة ، رواها أحمد في المسند (٥ : ١:٦) عن إسمعيل بن علمة : « ثنا أبوب عن أن قلالة عن رحل من بني عامر ، قال : كنت كافراً فهداني الله للإسلام، وكنت أعزب عن الماء ومعى أهلى، فتصيبي الجنابة، فوقع ذلك في نفسي ، وقد نعت لي أبو ذر ، فججت فدخلت مسجد مني ، فعرفته بالنعت ، فاذا شيخ معروق آدم ، عليه حلة قطري ، نذهبت حتى قت إلى جنبه وهو يصلي ، فسلمت عليه فلم يردُّ على "، ثم صبى صلاة ، أتمها وأحسنها وأطولها ، فلما فرغ ردٌّ على "، قلت : أنت أبو ذرٌّ ؟ قال : إنأهلي ايزعمون ذلك ! قال : كنت كافرًا فهداني الله الله سلام، وأهمني ديبي ، وكربت أعزب عن المياء ومهي أهلي ، فتصيبني الجنابة ، فوقع ذلك في نفسي ؟ قال : هل تعرف أبا ذرّ ؟ ! قات . نعم ، قال : فأني اجتويت المدينة ، قال أيوب : أو كلة محوها ، فأمر لى رسول الله صلى الله عليه وسلم بذود من إبل وغنم ، فكنت أكون فيها ، فكنت أعزب عن الماء ومعى أهلى ، فنصيبني الجنابة ، فوتع في نفسي أني قد هلكت ، فقعدت على بعير منها ، فانتهيت إلى رسول الله صلى الله عليه وسنم نصف النهار ، وهو جالس في ظل المسجد في نفر من أصحابه ، فنزلت عن البعير ، وقات : يارسول الله ، هلكت ! قال : وما أهلكك ؟ فحدثته ، فضحك ، فدعا إنسانه من أهله ، فجاءت جارية سوداء بعس فيــه ماء ، ماهو عملاًن ، إنه ليتخضخض ، فاستترت بالبعير ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من القوم فسترني، فاغتسلت، ثم أتيته ، فقال: إن الصعيد الطيب طهور مالم تجد الماء، ولو إلى عشر حجج ، فاذا وجدت الماء فأمسَّ بشرتك » . قوله «شييخ معروق » : هو بالقاف ، أي قليل اللحم ، ووقع في المسند « معروف » بالفاء ، وهو خطأ . وقوله « قطري » هو بكسر القاف وإسكان الطاء المهملة ، وهو : ضرب من البرودفيه=

= حمرة ولهما أعلام فيها بعض الخشونة ، وقيل : حلل جياد تحمل من البحرين ، قاله في النهاية .

وهـذه انقصة المطولة رواها أحمد أيضا بنحو ذلك (ه: ١٤٦ ـ ١٤٦) عن عد بن جعفر عن سعيد بن أبى عروبة عن أيوب عن أبى قلابة عن رجل من بنى قشير عن أبى ذر ، وهــذا الرجل هو الأول نفسه ، لأن بنى قشير من بنى عامى ، كما فى الاشتفاق لابن دريد (ص ١٠١) وهو عمر و من بجدان نفسه .

ورواها أبو داود فى سننه (١ : ١٣١) بشىء من الاختصار ، من طريق حماد بن سلمة عن أبوب عن أبى فلابة عن رجل من بنى عامر.

وقد صحح الحاكم في المستدرك هـذا الحديث من رواية خالد الحذاء ، كا صححه الترمذي ، ووافقه الذهبي على تصحيحه ، ومن العجب أن الذهبي يوافق الحاكم على تصحيحه ، وهو يقول في الميزان (٢: ٢٨٢) في ترجمة عمرو بن بجدان في الكلام على هذا الحديث نفسه: «حسنه الترمذي ، ولم يرقه إلى الصحة للجهالة بحال عمرو ، روى عنه أبو قلابة وما قال سمعت ، ورواء أيوب عن أبى قلابة عن رجل من بني عامر ، ومرة جه عن أيوب عن أبى قلابة عن رجل من بني قشير ، وقيل غير ذلك ، وقد وثق عمرو مع جهالته »!! ونقل الذهبي عن انترمذي أنه لم يصححه يخالفه الثابت في نقل غيره عن انترمذي تصحيحه ، ويناقض الذهبي نفسه في إقرار هذا مع إقراره تصحيح الحاكم إياه !!

ونفل الزيامي في نصب الراية ١٠: ٧٧ _ ٧٨) أن ابن حبان رواه أيضا في صحيحه ، ثم قال :

« وضعف ابن الفطان في كتابه الوغ والإيهام هذا الحديث ، فقال : وهذا حديث ضعيف بلا شك ، إذ لابد فيه من عمرو بن بجدان ، وعمرو بن بجدان لايعرف له حل ، وإعاروى عنه أبو قلابة ، واختلف عنه : فقال خالد الحذاء عنه : عن عمرو بن بجدان ، ولم يختلف على خالد في ذلك ، وأما أبوب فانه رواه عن أبى قلابة ، واختلف عليه : فنهم من يقول عنه عن أبى قلابة : عن رجل من بي قلابة _ كذا في الأصل ، ولعله تحريف ، صوابه : من بني عاص ، كما سبق مرارا ومنهم من يقول: عن رجل ، فقط ، ومنهم من يقول : عن عمرو بن بجدان ، كقول خالد ، ومنهم من يقول : عن عمرو بن بجدان ، كقول خالد ، ومنهم من يقول : عن أبى الهلب ، ومنهم من لا يجعل بينهما أحدا ، فيجعله عن أبى قلابة . عن أبى قلابة . عن أبى قلابة . عن أبى قلابة أذر جلا من بنى قشير قال : ياني الله . .

وهو قولُ عامَّةِ الفقهاء : أنَّ الجنبَ والحائضَ إذا لم يَجِدَا (١) الماءَ تيماً وصلَّياً .

ويُرْ ْوَى (٢) عن أبنِ مسمود: أنه كان لا يركى التيمم للجنبِ ، و إن لم يجد الماء .

و يُر وَى عنه : أنهُ رَجَعَ عن قوله ، فقال : يتيممُ إذا لم يجد الماء .

= هذا كا اختلاف على أيوب فى روايته عن أبى قلابة ، وجميعه فى سنن الدارقطنى وعلله ، انتهى . قال الشيخ تتى الدين _ يعنى ابن دقيق العيد _ فى الإمام : ومن العجب كون ابن العطان لم يكتف بتصحيح الترمذى فى معرفة حل عمرو بن مجدان مع تفرده بالحديث، وهو قد نقل كلامه : هذا حديث حسن صحيح ! وأى فرق بين أن يقول : هو ثقة ، أو يصحح له حديثا انفرد به ؟! وإن كان توقف عن ذلك لكونه لم يرو عنه إلا أبو قلابة ، فليس هذا بمقتضى مذهبه ، فنه لا يلتفت إلى كثرة الرواة فى ننى جهالة الحال ، فكذلك لا يوجب جهالة الحال بانفراد راو واحد عنه بعد وجود ما يقتضى تعديله ، وهو تصحيح الترمذى . وأما الاختلاف الذى ذكره من كتاب الدارقطى فينبنى على طريفته وطريقة الفقه أن ينظر فى ذلك ، إذ لا تعارض بين قولنا : عن رجل ، وبين قولنا : عن رجل من بنى عامى ، وبين قولنا : عن عمرو بن بجدان ، وأما من أسقط ذكر هذا الرجل فيؤخذ بالزيادة ويحكم بها ، وأما من قال : عن أبى الهلب : فان كان ذكر هذا الرجل من بنى قشير قال يانبي الله : فهى من قال : عن أبى الهلب : فان كان من قال : إن رجل من بنى قشير قال يانبي الله : فهى من قال : إن رجل من بنى قشير قال يانبي الله : فهى من قال : إن رجل من بن قشير قال يانبي الله : فهى من قال : إن رجلا من بنى قشير قال يانبي الله : فهى من قال : إن رجلا من بنى قشير قال يانبي الله : فهى من قال : إن رجلا من بنى قشير قال يانبي الله : فهى من قال : إن رجلا من بنى قشير قال يانبي الله : فهى كلامه » .

أقول: وهــذا الذي حققه ابن دقيق العيد بديع ممتم ، وهو الصواب الطابق لأصول هــذا الفن . وأنا أهل أن رواية من قال : إن رجلا من بني قشير قال يانبي الله _ : فيها خطأ ، وأن أصلها ماذ كرته من رواية ابن أبي عروبة عند أحمد في المسند « عن رجل من بني قشر » قذ كر القصة في أنه أتى أبا ذر وسأله وأجابه ، وأن يكون سقط من بعض الرواة ذكر أبي ذر خطأ فقط .

⁽١) في هو ك « لم يحد » بالإفراد، وهو خطأ .

⁽۲) فی ع «وروی».

و به يقولُ سفيانُ [الثوريُّ (١)] ومالكُ ، والشافعيُّ ، وأحمدُ ، و إسحٰقُ .

95

- L

ما جاء (٢) في المُسْتَحَاضَةِ

النبي عَرُووَةَ عِن أَبِيهِ عِن عَائِشَةَ قَالَتْ: «جَاءَتْ فَاطَهَةُ بِنْتُ (٣) أَبِي حُبِيشٍ (١) إلى عُرُووَةَ عِن أَبِيهِ عِن عَائِشَةَ قَالَتْ: «جَاءَتْ فَاطَهَةُ بِنْتُ (٣) أَبِي حُبِيشٍ (١) إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله ، إلى أُمْرَأَةٌ أَسْتَحْاضُ فَلَا أَطْهُرُ ، أَنَّ اللهِ عليه وسلم فقالت: يا رسول الله ، إلى أُمْرَأَةٌ أَسْتَحْاضُ فَلَا أَطْهُرُ ، وَلَيْسَتْ بِالْحُيْضَةِ (٣) ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ فَاغْسِلِي عَنْكُ الدَّمَ وَصَلِّي » . وَأَنْ الدَّمَ وَصَلِّي » . أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَدَعِي الصَّلَاةَ ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ فَاغْسِلِي عَنْكُ الدَّمَ وَصَلِّي » .

⁽۱) الزيادة من ه و لا و مه .

⁽٢) الزيادة من غ

⁽۳) في ه و ك و در «اينة».

⁽٤) « حبيش » بضم الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة وآخره شين معجمة .

⁽٥) بكسر العين وإسكان الراء .

⁽٦) قال الحافظ فى الفتح (١: ٣٤٨): « بفتح الحاء ، كما تقله الحطابى عن أكثر المحدثين أو كلهم ، وإن كان قد اختار الكسر على إرادة الحالة ، لـكن الفتح هنا أظهر . وقال النووى : وهو متعين أو قريب من المتعين ، لأنه صلى الله عليه وسلم أراد إثبات الاستحاضة ونني الحيض . وأما قوله : فإذا أقبات الحيضة : فيجوز فيه الوجهان معا جوازاً حسنا . انتهى كلامه . والذى في روايتنا بفتح الحاء في الموضعين ، وكذلك هو بفتح الحاء في الموضعين رواية واحدة بدون خلاف في النسخة اليونينية من البخارى (١: ١٥ - ٢٩) .

قال أبو معاوية فى حديثه: « وقال: تَوَضَّنَى () لِكُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى يَجِيءَ ذَلِكِ الْوَقْتُ () .

- (۱) فی ۔ و ع «قال أبومعاویة فی حدیثه: توضی » الخ، وماهنا هو الموافق لما فی ۔ و ع و لا و مه ، و إنها رجعناه لأن الریلمی نقل ذلك عن الترمذی بهذا اللفظ ی نصب الرایة (۱:۰۰۰ ۱۰۰۷) و ابن حجر نقل العبارة فی التلخیص (ص ۲۲) بما یوافق مافی ۔ و ع ، ولكن المعروف بالنتبع أن الزیلمی یحرص علی النقل بالنص الكامل، و ابن حجر یختصر فی بعض الأحیان.
- (۲) الحديث رواه مالك في الموطأ (۱: ۲۰ × ۱۰) والبخاري من طريق مالك (۱: ۲۰ ٪) . ورواه ابن سعد (۱: ۲۰ ٪) عن وكيع بن الجراح ، والداري (۱: ۲۰ ٪) عن جعفر بن عون . ورواه البخاري أيضا من طريق ابن عيبنة وأبي أسامة وزهير بن ماوية (۱: ۲۰ ٪ ۳۰ ٪ و ۳۲ ٪) : كلهم عن هشام بن عروة . ورواه مسلم بأسانيد من طريق هشام (۱: ۳۰ ٪) . ورواه أبو داود (۱: ۱۱۳ ٪) ـ عن طريق زهير ومالك عن هشام . ورواه النسأي (۱: ۵ ؛ وه ت) عن إسحق بن إبرهيم عن عبدة ووكيم وأبي معاوية ، كما رواه الترمذي ، ورواه أيضا في الموضعين بأسانيد أخرى من طريق هشام . ورواه ابن ماجه (۱: ۱۱۱) من طريق حماد بن ز. ووكيم والداري (۱: ۱۹۹) من طريق حماد بن سامة . وابن في الجارود (ص ۹ ۵ ـ ۲۰ ٪) من طريق جمفر بن عون : كلهم سرهشام ، ورواه أحمد في المسند (۳: ۱۹۶) من طريق جمفر بن عون : كلهم سرهشام ، وراد أخمد في المسند (۳: ۱۹۶) من طريق ي بن سعيد القطان ووكيم عن هشام ، وزاد في آخره : « قال يحبي : قلت دشام : أغسل واحد، تغلسل ، وتوضأ عند كل صلاة ؟ قال : نعم » .

والزيادة التي زادها أبو معاوية في روايته رواها البخاري أيضا (١ : ٢٨٦) إذ روى الحديث من طريق أبي معاوية عن هشام عن أبيه ، وقال في آخره : « قال : وقال أبي : ثم توضئي لكن صلاة حتى يحي ذلك الوقت » . فلقائل « قال » هو هشام ، وأبوه هو عروة بن الزبير . وصنيع البخاري هذا أوهم بعض الناس أن هلذا القول معلق ، وليس موصولا بالاسناد ، منهم ، الزيلعي في نصب الراية (١ : ١٠١ - ١٠١) ، وهو خطأ . قال الحافظ في الفتح : « وادعى بعضهم أن هذا معلق ، وليس بصواب ، بل هو بالاسناد الذكور عي عهد عن أبي معاوية عن هشام ، وقد بين ذلك الترمذي في روايته » .

وادعى آخرون أدهذا القول من كلام عروة ، وليسمن الحديث المرفوع ، وأنه =

[قال(١)] وفي الباب عن أمِّ سَلَمة .

قال أبو عيسى : حديثُ عائشةَ [: « جاءتْ فاطمةُ (٢) »] حديثُ حسنُ صحيحُ .

وهو قولُ غير واحدٍ من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين .

مدرج فيه . قال الحافظ: « وفيه نظر ، لأنه لوكان كلامه لقال : ثم تتوضأ : بصيغة الاينجار ، فلما أتى به بصيغة الأمر شاكله الأمر لذى فى المرفوع ، وهو قوله : فاغسلى » .

ورواه النسائى (١: ٥٤) من ضريق حماد بن زيد عن هشام ، وقال فيه : « وإذا أدبرت فاغسلى عنك أثر الدم وتوضئى ، فأهما ذلك عرق وليست بالحيضة . قيل له : فالغسل ؟ قال : ذلك لا يشك ميه أحد » . ثم قال النسائى : « لا أعلم أحداً ذكر في هذا الحديث : وتوضئى : غير حماد بن زيد ، وقد روى غير واحد عن هشام ولم يذكر فيه : وتوضئى » وصنع مسلم في صحيحه نحوً ا من هذا تعليلا لهذه المحلمة، فروى الحديث من طريق حماد بن زيد ، ولم يذكرها ، وقال : « وفي حديث حماد بن زيد ، ولم يذكرها ، وقال : « وفي حديث حماد بن زيد ، ولم يذكرها ، وقال : « وفي حديث حماد بن زيد ، ولم يذكرها ، وقال : « وفي حديث حماد بن زيد ، ولم يذكرها ، وقال : « وفي حديث حماد بن زيد ، ولم يذكرها ، وقال : « وفي حديث حماد بن زيد ، ولم يذكرها ، وقال : « وفي حديث حماد بن زيد ، ولم يذكرها ، وقال : « وفي حديث حماد بن زيد ، ولم يذكرها ، وقال : « وفي حديث حماد بن زيد ، ولم يذكرها ، وقال : « وفي حديث حماد بن زيد ، ولم يذكرها ، وقال : « وفي حديث حماد بن زيد و يك بن و يك بن و يك بن زيد و يك بن و يك بن و يك بن زيد و يك بن زيد و يك بن زيد و يك بن زيد و يك بن يك بن و ي

وهذا النعليل من مسلم رالنسائي لهذ الحرف في رواية حماد بن زيد _ : ليس بجيد ، لأن أبا معاوية تدعه -نيه كما ترى عند الترمذي والبخاري .

وأيضا ففد تابعهما عليه حماد بن سلمة ، فرواه الدارمي (١ : ١٩٩) من طريق حماد بن سلمة عن هشام ، وقال فيه : «فإذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وتوضئي وصلى . قال هشام : فكان أبى يتمول : تغتسل غسل الأول ، ثم مايكون بعد ذلك فنها نطهر وتصلى » .

وأيضا فقد تاعهم عليه أبو حمزة السكرى ، فذكر الزيامي فى نصب الراية (1 : ٢٠) أن ابن حبان رواه فى صحيحه من حديث مجد بن على بن الحسن بن شقيق : سمعت أبى يقول : ثنا أبو حمزة عن هشام بن عروة الخ ، وقال فيه : « فاذا أدبرت فاغتسلى ، وتوضئى لكل صلاة » .

وانظر تلخيص الحبير (ص ٦٢) .

- (١) الزيادة من ٥ .
 - (۲) الزيادة من ع

و به يقولُ سفيانُ الثوريُّ ، ومالكُ ، وابنُ المبارك ، والشافعيُّ : أنَّ المستحاضة إذا جاوزتْ أيام أَقْرَائِهَا ٱغْتَسَلَتْ وَتَوَضَّأَتْ لكلِّ صلاةٍ

98

باس

ماجاء أن المستحاصة تتوضأ لكل صلاة

١٣٦ - حَرِّنْنُ اللهُ عَدْنَا شَرِيكُ عِن أَبِي اليَقْظَانِ عِن عَدِّي عَلَي اللهُ عليه وسلم أنه قال في المستحاضة: « تَدَعُ الصَّلاَة أَيَامَ أَقْرَائِهَا اللهِ كَانَتْ تَحْيِضُ فِيها ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلاَةٍ ، وَتَصُومُ وَتُصَلِّى » .

المماهُ الله على الله على الله على الله المحدود المحدث المحدث المحدود المحدود

⁽۱) الحديث رواه الدارمي (۱ : ۲۰۲) عن مجد بن عيسى . وأبو داود (۱ : ۱۱۹ ـ ۱۰۰ ـ ۱۲۰) عن مجد بن جعفر بن زياد وعثمال بن أبي شيبة . وابن ماجه (۱ : ۱۱۱) عن أبي بكر بن أبي شيبة وإسمعيل بن موسى : كلهم عن شريك ، وهو شريك بن عبد الله النخعي قاضي الكوفة .

⁽٢) الزيادة من ي و ع .

⁽٣) فى م « وذكر » بالبناء للمفعول .

لمحمد قول يحيى بن مَعِين : أن اسمه « دينار " » فلم يَعْبَأُ به (١) .
وقال أحمد و إسحاق في المستحاضة : إِن أغْتَسَلَتْ لكل صلاة هو أحوط في المستحاضة : إِن أغْتَسَلَتْ لكل صلاة هو أحوط في الما ، و إِنْ تَعَمَّتْ تَبْنَ الصَّلاتين (٣) في أَجْزَأُها ، و إِنْ تَجَعَتْ تَبْنَ الصَّلاتين (٣) بغُسُل [واحد (٣)] أُجْزَأُها .

90

باسب

[ما جاء ()] في المستحاضة: أنَّهَا تَجُمْعُ بين الصلاتين بفُسْلِ واحِد

المَعْدُ عَن عبد الله بن محد بن عَقيل عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عَمِّهِ

⁽۱) الحديث ضعفه أبو داود أيضا . وأبو اليقظان اسمه « عثمان بن عمير » بالتصغير ، وهو ضعيف جدا ، قال أبو حاتم : «ضعيف الحديث ، منكر الحديث ، كان شعبة لايرضاه، وذكر أنه حضره فروى عن شيخ ، فقال له شعبة : كم سنك ؟ فقال : كذا ، فاذا قد مات الشيح وهو ابن سنتين » .

وجدّ عدى بن ثابت لم يعرف ، وتضارت فيه الأقوال جدا ، وانظر تفصيل ذلك في المهذب في ترجمة ثابت الأنصاري (٢: ١٩ ـ ٢٠) .

⁽۲) فی ع « بین صلاتین » .

⁽٣) الزيادة من ع **و د**ه .

⁽٤) الزيادة من ع

⁽٥) « العقدي » بالعين المهملة والفاف المفتوحتين . وأبوعامر اسمه : عبد الملك بن عمر و.

عِمْرَ انَ بِنِ طَلْحَةَ عِن أُمِّهِ حَمْنَةَ بِنْتِ (١) جَحْشِ (٣) قالت : ((كُنْتُ أَسْتَحَاضُ عَمْرَ انَ بِنِ طَلْحَةَ عِن أُمِّهِ حَمْنَةَ بِنْتِ (١) جَحْشِ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ ٱللهِ ، إِنِّى فَوَجَدْتُهُ فِي بَيْتِ أُخْتِي زَيْنَبَ بِنْتِ (١) جَحْشِ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ ٱللهِ ، إِنِّى فَوَجَدْتُهُ فِي بَيْتِ أُخْتِي زَيْنَبَ بِنْتِ (١) جَحْشِ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ ٱللهِ ، إِنِّى فَوَجَدْتُهُ فِي بَيْتِ أُخْتِي زَيْنَبَ بِنْتِ (١) جَحْشٍ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ ٱللهِ ، إِنِّى أَسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً (٣) شَديدةً ، فَمَا تَأْمُرُ نِي فِيهَا ، قَدْ (٥) مَنَمْ نِي السَّيْحَ السَّيْحَ اللهُ وَالصَّلَاةَ ؟ قال : أَنْعَتُ لَكِ الْكُرْسُفَ ، فَإِنَّهُ يُذْهِبُ اللّهَ مَنْ ذَلِكَ ؟ السَّيْحَ وَالصَّلَاةَ ؟ قال : فَتَلَجَّمِي (٧) . قالت : هُوَ أَكْثُرُ مِنْ ذَلِكَ ؟ قال : فَتَلَجَّمِي (٧) . قالت : هُوَ أَكْثُرُ مِنْ ذَلِكَ ؟ قال : فَتَلَجَّمِي (٧) . قالت : هُو أَكْثُرُ مِنْ ذَلِكَ ؟ قال : فَتَلَجَّمِي (٧) . قالت : هُو أَكْثُرُ مِنْ ذَلِكَ ؟ قال : فَتَلَجَّمِي (٩) . قالت : هُو أَكْثُرُ مِنْ ذَلِكَ ؟ قال : فَتَلَجَّمِي (١) . قالت : هُو أَكْثُرُ مِنْ ذَلِكَ ؟ قال : فَتَلَجَّمِي (١) . قالْتُ : هُو أَكْثُرُ مِنْ ذَلِكَ ؟ قال : فَتَلَجَّمِي (١) . قالْتُ : هُو أَكْثُرُ مِنْ ذَلِكَ ؟ إِنْهُ اللّهَ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُ مِنْ ذَلِكَ ؟ إِنَّهُ اللّه عَلَى اللّه عَلْمُ اللّه عَلْمُ اللّه عَلَى اللّه عَلْمَ اللّه عَلْمُ اللّه عَلْمُ اللّه عَلْهُ أَلْكُ اللّه عَلَالَهُ عَلَى اللّه عَلْمَ اللّه عَلَيْتُ اللّه عَلَى اللّه عَلْمُ اللّه عَلَى اللّه عَلَى اللّه عَلْمُ عَلْمُ اللّه عَلَى اللّه عَلَمْ اللّه عَلْمُ اللّه عَلْمَ اللّهُ عَلَى اللّه عَلَى اللّه عَلْمُ اللّه عَلَى اللّه عَلْمُ اللّه عَلْمَ اللّه عَلْمُ اللّه عَلَى اللّه عَلَيْهِ اللّه عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّه عَلَى اللّه عَلَى اللّه عَلَى اللّه اللّه عَلَى اللّه عَلَى اللّه عَلْمُ اللّه عَلَيْكُ اللّه اللّه عَلْمُ اللّه عَلَى اللّهُ اللّه عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّه عَلَى اللّهُ عَلَى اللّه عَلَى اللّهُ عَلَى اللّه عَلَى اللّه عَلَى اللّهُ عَلَى اللّه عَلَى اللّه عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى

⁽۱) في ع و ه و ك «ابة».

⁽٣) « حمنة » بفتح الحاء المهملة وإسكان الميم وفتح النون ، وحمنة بنت جمش هي أخت زينب بنت جمش أم المؤمنين رضي الله عنها ، وهي زوجة طلحة بن عبيد الله أحد العشرة المبشرين بالجنة .

⁽٣) « كثيرة » بالثاء المثلة . وفي نسخة عند هر و ك « كبيرة » بالباء الموحدة . ونقل الشارح عن ملاعلى القارى قال : « كثيرة في الكمية ، شديدة في الكيفية » . والمراد واضح بكل حال .

⁽٤) في ع «ابنة».

⁽٥) في هو ك « نقد» .

⁽٦) « الكرسف » بضم الكاف وإسكان الراء وضم السين المهملة وآخره فاء ، وهو الفطن . كأنه ينعته لهما لتحتشي به فيمنع نزول الدم ثم يقطعه .

⁽V) قال القاضى أبو بكر العربى: «قوله: تلجمى: كلة غريبة ، لم يقع لى تفسيرها فى كتاب ، وإنما أخذتها استقراء . قال الحبيل : اللجام معروف . أخذناه من هذا ، كأن معناه : افعلى فعلا يمنع سيلانه واسترساله ، كما ينع اللجام استرسال الدابة » . وقال ابن الأثير فى النهابة : « أى اجعلى موضع خروج الدم عصابة تمنع الدم ، تشبيها بوضع اللجام فى فم الدابة » .

⁽٨) يعني أن تجعل ثوبا تحت اللجام، مبالغة في الاحتياط من خروج الدم .

⁽٩) « الثج » بالثاء المنئة والجيم : صب الدم وسيلانه بشدة .

النبي صلى الله عليه وسلم: سآءُ لُكِ بِأَمْرَيْنِ: أَيَّهُمَا (ا) صَنَعْتِ أَجْزَأَ عَنْكِ ، فَإِنْ وَيَتِ عَلَيْهِمَا الله عليه وسلم: سآءُ لُكِ بِأَمْرَيْنِ: أَيَّهُمَا (اللهِ عَلَيْهُمَا وَأَنْتِ أَعْلَىٰ (اللهِ عَلَيْهُمَا وَاللهِ عَلَيْهُمَا وَاللهِ عَلَيْهُمَا وَاللهِ عَلَيْهُمَا وَاللهِ عَلَيْهُمَا وَاللهِ عَلَيْهُمَا وَاللهِ عَلَيْهُمُ اعْتَسِلِي ، فَإِذَا رَأَيْتِ فَتَحَيَّضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبِعْةَ أَيَّامٍ (اللهِ عَلَيْ اللهِ ، ثُمُ اعْتَسِلِي ، فَإِذَا رَأَيْتِ

- (۲) قال الخطابي في المعالم (۱ : ۸۹ ۹۰) : « أصل الركس الضرب بالرجل والإصابة بها . يريد به الإضرار والإنساد ، كا تركس الدابة وتصيب برجلها . ومداه و والله أعلم : أن الشيطان قد وجد بذلك طريقا إلى التلبيس عليها في أمر دينها ، ووقت طهرها وصلاتها ، حتى أنساها ذلك ، فصار في التقدير كأنه ركضة نالتها من ركضاته . وإضافة النسيان في هذا إلى فعل الشيطان كهو في نوله سبانه : فأنساه الشيطان ذكر ربه . وكقول النبي صلى الله عليه وسلم : إن نساني الشيطان شيئا من صلاتي فسجوا . أو كما قال ، أي : إن لبس على " » .
- (٣) قال في النهاية: «تحيضت المرأة: إذا قعدت أيام حيضها تنتظر انقطاعه. أراد: عدى نفسك حلّضا وافعلى ماتفعل الحائض. وإنما خصّ الستّ والسبع لأنهما الغالب على. أيام الحيض »

وقال الحطابي في المعالم: « إنما هي امرأة مبتدأة ، لم يتقدم لها أيام ، ولا هي مميزة لدمها ، وقد استمر بها الدم حتى غلبها ، فرد رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها إلى العرف الظاهر والأمر الغالب من أحوال النساء ، كا حمل أمرها في تحيضها كل شهر مرة واحدة على الغالب من عاداتهن . ويدل على ذلك قوله : كا تحيض النساء ويطهرن من ميقات حيضهن وطهرهن . وهذا أصل في قياس أمر النساء بعضهن على بعض في باب الحيض والحمل والبلوغ ، وما أشبه هذا من أمورهن . ويشبه أن يكون بعض في باب الحيض والحمل والبلوغ ، وما أشبه هذا من أمورهن . ويشبه أن يكون التخير بين السنة والسبعة : لكن على معنى اعتبار حالها بحال من هي مثلها وفي مثل سنها من نساء أهل بيتها ، فان كانت عادة مثلها منهن أن تقعد ستاً قعدت ستاً ، وإن سبعاً فسبعاً » .

وهذا الذي قال أبو سليان الحطاني جيد ، إلا فيما جزم به أن حمنة كانت مبتدأة لا تميز دميا : فان هذا لم أجد نصا فيه من قبل الرواية ، والحبر بمثل هذا عن غير نقل صحيح لايقبل . وإنما يرمى بهدذا إلى مايقول الفقهاء من النفرقة بين المبتدأة وبين غيرها ، وإلى الجمع بين الأحاديث ، والواقع والصحيح أن مرق الأمر في هذا إلى عادات النساء وما يعرفن من حيضهن وطهرهن ، وإلى قياس من ليست لها عادة =

⁽١) بالنصب ، مفعول مقدم .

أَنْكِ قَدْ طَهَرُوْتِ وَأُسْتَنَقَأْتِ (١) فَصَلِّى أَرْبَعاً وَعِشْرِينَ لَيْلَةً ، أَوْ ثَلَاثاً وَعِشْرِينَ لَيْلَةً (٢) وَأُيَّامَهَا، وَصُومِي وَصَلِّى (٣)، فَإِنْ ذَلِكِ يُجْزِئُكِ، وَكَذَلِكِ فَا فَعَلِي ، كَا

= معروفة ، أو كانت لها ونسيتها : على الغالب من أحوال النساء ممن هن في مثل سنها ومثل حالها وصحتها وسقمها . ولا يقاس على الأمر النادر والشاذ من أحوال النساء ، وهن أعرف بهذا كله من الرجال .

(۱) قال الشارح (۱: ۱۲): «قال أبو البقاء: كذا وقع في هذه الرواية بالألف، والصواب: استقيت ، لأنه من: نتى الشيء وأهيته: إذا نظفته ، ولا وجه فيه للألف ولا للهمزة ، انتهى ، وقال القارى في المرقاة: قال في المغرب: الاستنقاء مبالغة في تنقية البدن ، قياس ، ومنه قوله: إذا رأيت أنك طهرت واستنقيت ، والهمزة فيه خطأ ، انتهى . قال: وهو في النسح كلها ، يعني تسخ المشكاة ، بالهمز ، مضبوط، فيه خطأ ، انتهى . قال: وهو في النسح كلها ، يعني تسخ المشكاة ، بالهمز ، مضبوط، فيكون جرأة عظيمة من صاحب المغرب بالنسبة إلى العدول الضابطين الحافظين ، مع إمكار حمله على الشذوذ ، إذ الباء من حروف الإبدال ، وقد جاء : شئمة ، مهموز مدل من : شيمة ، شاذا ، على مافي الشافية »

أقول: والذى قاله العلامة ملاعلى القارى فى شرح المشكاة جيد وصواب ، إلا فى على هذا الحرف على الشذوذ ، فإنه ليس شاذا ، بل هو استعمال جئز ومسموع ، إذ أن همز ماليس بمهموز كثير فى كلام العرب ، قال يونس : « أهل مكة يخالفون غيرهم من العرب ، فيهمزون النبي ، والبريئة والذريئة والحابئة » تقله السيوطى فى المزهر (ج ٢ ص ١٣٢) . وقال الجوهرى فى الصحاح (مادة رثى ى) : « ابن المكيت : قالت امرأة من العرب : رثأت زوجى بأبيات ، وهمزت ، قال الفراء : ربا خرجت بهم فصاحتهم إلى أن يهمزوا ما ليس بمهموز ، قالوا : رثأت الميت ، ولمأت السويقي تحتمة وإنا هو من الحلاوة » .

وهذا الحرف « استنقأت » لم أره فى شىء من روايات هذا الحديث مرويا بالياء ،
إلا فى رواية الدارقطنى . وأما أبو داود والترمذى والحاكم فانه مروى عندهم بالهمزة ،
وكذلك هو بالهمزة فى نسخة مخطوطة صحيحة عتيقة من التحقيق لابن الجوزى ، رواه
فيه باسناده من طريق مسند أحمد بن حنبل ، وكذلك فى نسخة مخطوطة صحيحة قديمة
من المنتقى الهجد بن تيمية .

(٢) كذا في ع وهو الصواب، وفي سائر الأصول « أربعة وعشرين ليلة او ثلاثة وعشرين ليلة » .

⁽۳) فی ب « فصلی وصومی » .

تَحيِضُ النِّسَاءُ وَكَمَا يَطْهُرُنَ ، لِيقات حَيْضِهِن وَطُهُرْ هِن ، فَإِنْ قُويتِ عَلَى أَنْ تُحيضُ النِّسَاءِ وَكَمَ النَّهُ وَتُعَجِّلِي الْعَصْرَ (١) ، ثُمُ تَعْتَسلينَ حِينَ تَطْهُرِينَ (٢) ، وَتُصَلِّينَ الْعَشَاءَ ، ثُمُ تَعْتَسلينَ ، وَتُصَلِّينَ الْعَشَاءَ ، ثُمُ تَعْتَسلينَ ، وَالْعَصْرَ جَمِيماً ، ثُمُ تُوَخِّرِينَ (١) الْمَعْربَ، وَتُعَجِّلِينَ الْعَشَاءَ ، ثُمُ تَعْتَسلينَ ، وَالْعَصْر جَمِيماً ، ثُمُ تَوْخِرِينَ (١) الْمَعْربَ، وَتُعَجِّلِينَ الْعَشَاءَ ، ثُمُ تَعْتَسلينَ ، وَكُذَلِكِ وَتَعْتَسلينَ مَعَ الصَّبْحِ وَتُصَلِّينَ (١) ، وَكَذَلِكِ فَا فُعْمَى ذَلِك ، وَتَعْتَسلينَ مَعَ الصَّبْحِ وَتُصَلِّينَ (١) ، وَكَذَلِك فَا فُعْمَى ذَلِك . فَقَالَ رسول الله صلى الله عليه وسلم : وَا أَعْبَ اللهُ عَليه وسلم : [و] (٥) هُو أَخْبَ الْأُمْرَيْنِ إِلَى (٢) » .

قال أَبُو عِيسَى عذا حديثُ حسنٌ صحيحٌ .

ورواه عُبَيْدُ ٱللهِ (٧) بنُ عَمْرٍ و الرَّقَّ ، وأَبْنُ جُرَجْجٍ ، وشَرِيكُ : عن عبد الله

⁽۱) فى نسخة التحقيق لابن الجوزى _ التى أشرنا إليها آنفا _ : « على أن تؤخرين الظهر و تمجلين العصر » باهمال « أن » الناصبة ، وهو شاهد آخر لما قلناه فى شرح الحديث (رقم ٥٠٠)

⁽٢) في م «حتى تطهرين » وهو خطأ .

⁽٣) في ع «وتؤخرين».

⁽٤) كلة «وتصلين » لم تذكر في ع

⁽٥) الواو لم تذكر في 🕒 .

⁽٣) الحديث رواه الشافعي في الأم (١:١٥ - ٢٠٠) عن إبرهيم بن مجل بن أبي يحيي _ وهو ثقة عند الشافعي _ عن عبد الله بن عجل بن عقيل . ورواه أحمد في المسند (٢: ٣٨١ – ٣٨١ و ٣٣٩ – ٤٤٠) من طريق شريك بن عبد الله، و (٩: ٣٤٥) من طريق زهير أيضا ، وأبو داود (١: ١١٦ – ١١٧) من طريق زهير أيضا ، وابن ماجه (١: ١١١) من طريق ابن جريج ، والدارقطني (ص ٧٩) من طريق زهير أيضا ومن طريق عبيد الله بن عمرو الرقى : كلهم عن عبد الله بن عمرو الرقى : كلهم عن عبد الله بن عمد بن عقيل ، ورواه البيهتي (١: ٣٣٨ – ٣٣٨) من طريق أبي داود ، وبعض هـذه الروايات مطول وبعضها مختصر .

⁽٧) « عبيد الله » بالتصغير ، وفى ع و لا والمستدرك « عبد الله » بالتكبير ، وهو خطأ .

بنِ محمدِ بنِ عَقيل عن إبراهيم بنِ محمدِ بن طلحةَ عن عَمهِ عِمرانَ عن أُمّهِ عَمْدَ بن طَلْحَةَ » ، والصحيح «عِمْدَ انُ طَلْحَةَ » ، والصحيح «عِمْدَ انُ طَلْحَةَ » ، والصحيح «عِمْدَ انُ طَلْحَةَ » ، والصحيح » بنُ طَلْحَةَ (۱) » .

[قال] (٢): وسَأَلْتُ محمداً عن هذا الحديث ؟ فقال: هو حديثُ حسنُ . [صحيحُ] (٣).

[و](١) هكذا قال أُحمَدُ بن حنبل : هو حديثٌ حسنٌ صحيح (٥).

وقال ابن أبى حاتم فى العلل (وقم ١٢٣ ج ١ ص ٥١) : « سألت أبى عن حديث رواه ابن عقيل عن إبرهيم بن مجد عن عمران بن طلحة عن أمه حمنة بثت جحش فى الحيض ؟ فوهنه ولم يقو إسناده .

وقال الخطابي في معانم السنن (١ : ٨٩) وقد ترك بعض العلماء القول بهذا الحبر ، لأن ابن عقيل راويه لبس بذلك » .

وقال البيهق : « بلغني عن أبى عيسى الترمذى أنه سمع مجد بن إسمعيل البخارى يقول : حديث حمنة بنت جحش فى المستحاضة هو حديث حسن ، إلا أن إبرهم بن مجد بن طلحة هو قديم ، لا أدرى سمع منه عبد الله بن مجد بن عقبل أم لا ؟ وكان أحمد بن حنبل يقول هو حديث صحيح » .

أما ابن عقبل فقد قدمنا أنه ثقة صحيح الحديث ، ولا حجة لمن تسكام فيه .

وأما العلة الأخرى التي نقلها البيهتي عن الترمذي عن البخاري في الشك في سماع ابن عقيل من إبرهيم بن مجد بن طلحة: فانها علة لا تقوم لهما قائمة ، لأن ابن عقيل تابى سمع كثيراً من الصحابة ، ومات بين سنتي ١٤٠ و ١٤٥ ويقال سنة ١٤٢ ==

⁽١) رواية ابن جريج عند ابن ماجه كما ذكرنا آنفا .

⁽٢) الزيادة من ع .

⁽٣) الزيادة من ي و ع .

⁽٤) الزيادة من ع و هر و ك و دم .

⁽٥) اختلفت أقوالهم فى هذا الحديث ، فقال أبو داود فى السنن : « سمعت أحمد يقول : حديث ابن عقيل فى نفسى منه شىء » . وهـــذا يخالف مانقله الترمذى عنه هنا من تصحيحه ، ولعله يريد إلى أن فى نفسه شيئا من جهة الفقه والاستنباط والجمع بينه وبين الأحديث الأخرى ، وإن كان صحيحا ثابتا عنده من جهة الاسناد .

وقال أحمدُ و إسحٰق في المستحاضة : إذا كانتْ تَعْرِفُ حَيْضَهَا بِإِقْبَالِ اللهَّمُ وَإِدَبَارِهِ ، و إِدَبَارُهُ أَنْ يَتَغَيَّرَ إِلَى الصُّغْرَة (٢) ... و إِدَبَارِهِ ، و إِدَبَارُهُ أَنْ يَتَغَيَّرَ إِلَى الصُّغْرَة (٢) ... فَالْمُ كُمُ مُمَا ٢) على حديث فاطمة بنت أبي حُبيش ، و إِنْ كانتِ المستحاضة فالْمُ كُمْ لَمَا أَيَام معروفة قَبْل أَنْ تُسْتَحَاضَ : فإنها تَدَعُ الصلاة أيام أَقْرَائها ثم تغتسل وتتوضأ لِكُلِّ صلاةٍ وتصلّى ، و إذا أَسْتَمَرَّ بِهَا الدم ولم يكن لها أيام معروفة ولم تَمْرُف الحَيْضَ بِإِقْبَالِ الدَّم و إِذَا أَسْتَمَرَّ بِهَا الدم ولم يكن لها أيام معروفة ولم تَمْرُف الحَيْضَ بِإِقْبَالِ الدَّم و إِذَا أَسْتَمَرَ بِهَا الدم ولم يكن لها أيام حديث حَمْنة بنت جَحْش .

[وكذلك قال أبو عُبُيد](١)

= وإبرهيم بن مجد بن طلحة مات سنة ١١٠ فهما متعاصران ، وابن عقيل سمع بمن هم أقدم موتا من إبرهيم هذا .

والحديث كما قال أحمد بن حنبل والترمذي : حديث حسن صحيح .

وقوله فى آخر الحديث: « وهُو أَعجب الأمرين إلى " »: هو مرفوع من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، كما هو ظاهر واضح . وقال أبو داود بعد روايته: « رواه عمرو بن ثابت عن ابن عقيل فقال: قالت حمنة: هذا أنجب الأمرين إلى " . : لم يجعله قول النبي صلى الله عليه وسلم ، جعله كلام حمنة . قال أبو داود: كان عمرو بن ثابت رافضيا ، وذكره عن يميي بن معين » .

يسى أن أبا داود ذكر عن يحي بن معين الطعن في عمرو بأنه كان رافضيا .

وهذه العبارة نقلها ابن حجر فى التهذيب (١٠ : ١٠) بزيادة عما فى نسخة السنن قال : « وقال أبو داود فى السنن إثر حديث فى الاستحاضة : ورواه عمرو بن ثابت عن ابن عقيل وهو رافضى خبيث ، وكان رجل سوء ، زاد فى رواية ابن الأعرابى : ولكنه كان صدوقا فى الحديث » .

وعمرو هذا ضعفه أكثر أهل العلم ، وقال ابن حبان : « يروى الموضوعات عن الأثبات » . وأحسن أمره أن يكون صدوقا فى الرواية كما روى ابن الأعرابى عن أبى داود ، فان قبل حديثه فى ذاته : فلا يقبل ما يخالف فيه الثقات الحافظين المعروفين.

- (١) في ه و ك « فاقباله » .
 - (٢) في ع « إلى صفرة » .
- (٣) ني ه و ك « فالحم نيها » .
 - (٤) الزيادة من ع

وقال الشافعيُّ: المستحاضةُ (١) إذا استمرَّ بها الدم في أُوَّل ما رأَتْ فَدَامَتُ (٢) على ذلك : فإنها تَدَعُ الصلاة ما بَيْنَهَا وَ بَيْنَ خَسةَ عشر يومًا ، فإذا طَهُرُتُ في خَسة عشر يومًا أو قَبْل ذلك : فإنها أَيَّامُ حَيْضٍ ، فإذا رأت الدمَ أكثر من خمسة عشر يومًا : فإنها تَقْضِي صلاة أر بعة عشر يومًا ، ثم تَدَعُ (٣) الصلاة بَعْدُ ذلك أقلَ ما تحيض النساء (١) ، وهو يوم وليلة .

قال أَبُوعِيسَى: واختلف (٥) أهلُ العلم في أَقَلِّ الحيضِ وَأَكْثَرَهِ: فقال بعضُ أهل العلم: أَقَلُ الحيضِ ثلاثة (٢) ، وَأَكْثَرُهُ مُ عَشَرَةٌ. وهو قولُ سفيانَ الثورى وأهلِ الكوفة ، وبه يأْخُذُ (٧) أبنُ المباركِ. ورُوى عنه خلاف مُذا.

وقال بعضُ أهلِ العلم ، منهم عَطَاء بنُ أبي رَبَاحٍ: أَقَلُ الحيض يومُ وليلةُ (^^)، وأَ كَثره خمسةَ عَشَرَ [يومًا] (٩) .

وهو قول مالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ، وإسطق ، وأبي عُبيَد (١٠) .

⁽١) في ع « وقال الشافعي في المستحاضة » الح .

⁽۲) فی اله « ودامت » .

⁽٣) في ع «وتدع».

⁽٤) في نسخة عند ك « يحيض النساء » .

⁽٥) في ه و ك « فاختلف» .

⁽٦) في ه و ك «ثلاث» .

⁽Y) في ب «وبه أخذ» .

⁽٨) كلة « وليلة » محذونة في مم ونسخة في ك

⁽٩) الزيادة من مى ونسخة فى ك

⁽١٠) كلة «وأبي عبيد» محذوفة في اله ونسخة في الا

97

باسب

ما جاء في المستحاضة :

أُنَّهَا تَفْتَسِلُ عند كُلِّ صلاة

١٢٩ - حرَشَ قَتَبْهَ أَمْهَ الله صلى الله عن عروة عن عائشة أنها قالت : « اُسْتَفَتْتُ أَمُّ حَبِيبَة ابنة بُحْشُون رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت : إنِّى أَسْتَحَاضُ فلا أَطْهُرُ ، أَ فَأَدَعُ الصَّلاَة ؟ فقال (٢٠) : لاَ ، عليه وسلم ، فقالت : إنِّى أَسْتَحَاضُ فلا أَطْهُرُ ، أَ فَأَدَعُ الصَّلاَة ؟ فقال (٢٠) : لاَ ، الله على ذلك عرق ، فَاغْتَسلِي ثُمُ صلّى . فَكَانَت تَغْتَسلُ لِكُلِّ صَلاَة ٥ . فَكَانَت تَغْتَسلُ لِكُلِّ صَلاَة ٥ . فَكَانَت تَغْتَسلُ لِكُلِّ صَلاَة ٥ . فَكَانَت قَعْتُسلُ الله صلى الله على الله على الله على الله عليه وسلم أَمْرَ أُمَّ حَبِيبَة أَن تغتسلَ عند كل صلاة (٣) ، وَاكنه شيء فَعَلَتُهُ هِي (١) .

⁽۱) فى م «بنت جحش» . قال الأمير الصنعانى فى سبل السلام (۱،۹۰۱) : «أم حبيبة كانت تحت عبد الرحمن بن عوف ، وبنات جحش ثلاث : زينب أم المؤمنين ، وحمنة ، وأم حبيبة ، قبل لمنهن كن مستحاضات كلهن ، وقد ذكر البخارى ما يدل على أن بعض أمهات المؤمنين كانت مستحاضة ، فان صح أن الثلاث مستحاضات فهى زينب ، وقد عد العلماء المستحاضات فى عصره صلى الله عليه وسلم فباغن عشر نسوة».

⁽٢) في ع «قال» .

⁽٣) في ع « لكل صلاة» .

قَالَ أَبُو عِيسَى : ويُر وَى هذا الحديثُ عن الزُّهرِيِّ عن عَمْرَة عن عائشَةَ قالَ أَبُو عِيسَى : ويُر وَى هذا الحديثُ عن الزُّهرِيِّ عن عَمْرَة عن عائشَةَ قالت : « ٱسْتَغْتَتْ أُمُّ حَبِيبةً بنْتُ جَحْشِ [رسولَ الله صلى الله عليه وسلم] (۱) » وقد قال بعضُ أهل العلم : المستحاضةُ تغتسلُ عند كل صلاةٍ . ورَوَى (۲) الأو زاعيُّ عن الزهريِّ عن عُرْوَةَ وَعَمْرَةَ عن عائشةَ (۳) » .

والحدیث رواه مسلم (۱۰۳:۱) والنسائی (۱: ؛؛ و ۲۰) عن قیبة باسناده کما هنا .

ورواه البخاری (۱: ۳۶۱ ـ ۳۶۲) وأحمد (۱: ۱: ۱) من طریق ابن أبی ذئب ، ومسلم وأبو داود (۱: ۱۱۱) والنسائی (۱: ٤٤) من طریق عمرو بن الحرث ، والداری (۱: ۱۹۳) وابن ماجه (۱: ۱۱۱) من طریق الأوزای ، والنسائی (۱: ۳۱ ـ ٤٤) من طریق النعمان والأوزای وأبی معید ، وأحمد فی المسند (۲: ۳۱) من طریق اللیث : کل هؤلاء عن الزهری عن عروة بن الزبیر وعمرة بنت عبد الرحمن ، کلاها عن عائشة .

ورواه الشافعي في الأم (۱: ۳۰) عن إبرهم بن سعد وسفيان ، وأحمد في المسند (۱: ۱۰۷) ومسلم (۱: ۳۰۱) من طريق إبرهيم بن سعد ، والنسائي (۱: ۳۰) من طريق سفيان : کلهم عن الزهري عن عرة عن عائشة .

ورواه الدارمی (۱: ۱۹۸ و ۲۰۰) من طریق ابن إسحق ، و (۱: ۱۹۹) من طریق الأوزاعی : کلاهما عن الزهری عن عروة عن عائشة .

وهذه أسانيد البتة صحيحة ، لامطعن في شيء منها ، والحمد لله .

* فائدة : ذكر القاضى أبو بكر بن العربى فى شرحه هنا تقسيم أحوال الساء فى الحيض والاستحاضة ، ولخص أقوال الفقهاء والعلماء فى ذلك تلخيصا جيداً ، وقد أحببنا أن نقل كلامه بشىء من التصرف البسيط ، لتحريف النسخة المطبوعة ، ونصححه على قدر الإمكان ، التماساً للفائدة فيا نقل ، على أننا لا نلتزم شيئا مما اختاره هو أو ذهب الله . قال رضى الله عنه :

⁽١) الزيادة لم تذكر في ه و ك .

⁽۲) في الم « ورواه » .

⁽٣) ليس ماذكر أبو عيسى نعليلا للحديث ولا اختلافاً بين الرواة ، وإنما الزهرى سمعه من عروة بن الزبير ومن عمرة كلاهما عن عائشة ، فسكان مرة يرويه عنهما ، ومرة يذكر هذا ، ومرة يذكر تلك ، وكل صحيح ثابت .

=النساء على ضربين : طاهر وحائض . والحيض شيء كتبه الله سبحانه على بنات آدم ، والتقصير في علومه ومسائله أمر لم يزل يتقادم ، وقد كنا جمعنا فيه نحواً من خسمائة ورقة، أحاديثه نحو من مائة ، وطرقها نحومن مائة وحمسين ، ومسائله بتفريعها ودليلها مثلها ، إلا أنه أمر يأكل الكبد ، وبهيض الكتد ، ولاينهض به منك أحد . فنشير إلى الأصح نحو مقصد أبي عيسي ، إذ لم يذكر منه إلا رموزاً ، فنقول : إذا كان الحيض شيئا كتبه الله على بات آدم ولزمهن ذلك بقضاء الله سبحانه : صار عادة مستمرة ، وقضية مستقرة ، اكن النساء لسن فيه على باب واحد ، ولا في صفة مفردة ، بل تختلف فيــه أحوالهن باختلاف البلدان ، والأسنان ، والأهوية ، والأزمان ، وترخى الرحم الدم إرخاء مختلفاً بحسب ذلك ، فيكثر تارة ويقلُّ أخرى . فلذلك اختلف فيه فتوى العلماء بحسب عادة مارأوا وسمعوا ، وعلموا أن ذلك أس ميناه على العادة : فسكان مالك يقول: أقله دفعة ، وكان الشافعي يقول: أقله يوم وليلة، وكان أبوحنيفة يقول : أقله ثلاثة أيام، وكان ابن الماجشون يقول : أقله خمسة أيام . وكل يحيل على الوجود ، وربما تعلق بظاهم من ألفاط النبي صلى الله عليه وسلم لا أصل لبعضها ، ولا حجة فيما صبح منها . وكذلك منهم من يفول : أكثر الحيض عشرة أيام ، وهو أبو حنيفة ، ومنهم من يقول : خمسة عشر يوما ، قاله الثافعي ، ومنهم من يقول : سبعة عشر يوما ، قاله مالك ، وقد كن نساء ابن الماجشون يحضن سبعة عشر يوما ، ومنهم من يقول : ثمانية عشر يوما ، قاله ابن نافع ، وكل منهم إعا أيال على عادة رآها أو سمعها .

فاذا ثبت أن ذلك يختلف باختلاف الماني ، كما قدمناه : ركبت المسائل على ذلك ، وردت معانى الآثار المختلفة اليه . فنقول :

الحائض على ضربين : مبتدأة ومعتادة ، فأما المبتدأة فان حاضت حيض لداتها ، العنى : أهل سنها ، وقيل أقرائها _ : حكم لهما بحكم الحيض ، وإن زادت عليه فقيل المستظهر بثلاث ، وهو ضعيف ، فإن الاستظهار في الحديث إنما جاء في المعتادة ، وليست المبتدأة في معناه وقيل أكثر الحيض ، وقيل أيام لداتها خاصة . والأوسط من الأقوال أوسط .

وأما المعتادة ففيها خمسة أقوال: الأول: تقيم خمسة عشر يوما ثم هى مستحاضة . الثانى: عادتها خاصة . الثانى: عادتها خاصة . الثالث: تستظهر بثلاثة أيام، وعليه ظاهر الحديث، وإن كان ضعيفاً لكنه حسن ، وعليه ثبت مالك . الرابع: تفتسل عند الزيادة على العادة ، ثم تصوم وتصلى ، ولا يأتيها زوجها ، ثم تنظر إلى حلف : فال كان انتقالا لم يضرها امتناع الوط ، وإن كانت استحاضة كانت قد احتاطت ، قاله المغيرة وأبو مصعب ، =

= فان حق الزوج أولى أن يثبت من حق الله سبحانه ، لحاجة الزوج وافقتاره ، وغنى الله سبحانه عن ذلك كله . الحامس : مثله ، ويصيبها زوجها ، قاله ابن القاسم فى كتاب عجد .

إذا ثبت هذا فاذا تمادى بها الدم وحكمنا أنها مستحاضة على أى هـذه الأقوال حلت وجرت أحكامها ــ: قلنا : الستحاضة على قسمين : مبتدأة ومعتادة ، وهما على قسمين : مميزة وغــير مميزة . فهى إذن على أربعة أقسام : الأولى : مبتدأة مميزة ، الثالثة : معتادة من غير عميز ، الرابعة : معتادة بتمييز .

فأما الأولى فحيضها مدة تمييزها ، بشرط أن لايزيد على أكثر الحيض ، فأن زاد على أكثره لم يكن حيضاً . والأصل في اعتبار التمييز حديث لا بأس به يرويه العلماء عن فاطمة بنت أبي حبيش : « إن دم الحيض أسود يعرف » وقد خرجناه من طريق . حسنة لها مدخل في الصحة ، يعضده قوله في الصحيح حسب ماقدمناه _ لها : « إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة » وفي هذا الحديث عندى نظر عظيم ، والأول أقرب إلى الحجة وأسلم ، واضح المحجة .

وأما النانية ، وهي مبتدأة من غير تمييز : وقد تقدم المذهب فيها ، فالصحيح جلوسها خمسة عشر يوما ، ثم يحكم لهما بالاستحاضة .

وأما الثالثة ، وهي المعتادة من غير تمييز : فانها على أربعة أقوال : أحدها : تقعد عادتها ، قاله المغيرة وأبو مصعب وابن القاسم ، على تفصيل متقدم ، وهو الصحيح ، وعليه يدل حديث أم سلمة المتقدم . الثاني : تبلغ خمسة عشر يوما . الثاني : سبعة عشر يوما . الرابع : ثمانية عشر يوما ، وهو أصحها عندي ، اعتباراً بالوجود الذي عليه معول القول في الحين .

وأما الرابعة ، وهي المعتادة بتمييز : فالرد إلى العادة يدل عليه حديث أم سلمة ، والرد إلى التمييز يدل عليه حديث فاطمة : « إذا أقبلت الحيضة فدى الصلاة » وقد اختلف العلماء في ذلك على قولين ، ومذهب مالك اعتبار التمييز ، لأنه جمع بين الحديثين ، ولأن التمييز أولى ، لأن العادة قد تختلف ، والتمييز لا يختلف ، ولأن النظر إلى العادة تقليد ، والاجتهاد أولى من التقليد .

خاتمة : إذا ثبت هــذا القول فى التأصيل والبناء ، فان القول فى التفريع على هذه الأصول ــ لتعارضها ودخول بعضها على بعض ــ لا تحتمله هذه العارضة ، وفى هذا القدر كفاية ، لـكن لابد من التعرض لتراجم قصدها أبو عيسى، لئلا نكون بمن تكلم لسبب ثم أغفل ذلك السبب .

= وهي أربعة مسائل : الأولى: حقيقة المستحاضة ، وقد تقدم بيانها . الثانية : هل تتوضأ المستحاضة لكل صلاة ؟ وعندنا لا تتوضأ إلا استحباباً ، وقال الشافعي وأحمد : تتوضأ ، لأن قوله « تتوضأ لكل صلاة » إنما هو من قول عروة ، لامن قول النبي صلى الله عليه وسلم ، ولأن حكم حدث الحيض قد سقط فلا يوجب طهارة . الثالثة : متى تغتسل المستحاضة ؟ فعندنا إن كانت مميزة من طهر إلى طهر ، وإن لم تكن مميزة فغسلها عند الحسكم بالاستحاضة يجزيها ، وقال أحمد : يستحب لهـا أن تغنسل لـكل صلاة ، وقال ابن المسيب : تغتسل المستحاضة من طهر إلى طهر ، واختلف في روايته: فنهم من رواه بالطاء المهملة ، ومنهم من رواه بالظاء المعجمة ، وكلا الروايتين عن مالك ، واستبعد الخطابي أن يكون « من طهر إلى طهر » بالظاء المعجمة ، وقال : وأي معنى له؟ ! وإنما علق الغسل على الطهر بالتمييز أو العادة . والذي استبعد صحيح، لأنه إذا سقط لأجل المشقة عنها الاغتسال الكل صلاة فلا أقل من الاغتسال مرة في كل يوم عند الظهر في دفُّ النهار ، وذلك للتنظيف . والصحيح سقوط الاغتسال يسقوط الحريج بأنه حدث . الرابعة : هل تجمع المستحاضة بغسل واحد مين صلاتين ؟ روى ذلك كما تقدم في حديث عمران عن حمنة ، وذلك صحيح كما بيناه ، فينبني أن يكون مستحباً ، وذلك أولى من قول ابن المسيب من رأيه . انتهى كلام الفاضي أبي بكر ىن العربي .

وقوله في أول كلامه : « ويهيض الكند » بفتح الياء ، من قولهم « هاض العظم يهيضه هيضا فانهاض » وهو فعل ثلاثي : أى كسره بعد ما كاد ينجبر ، فهو « مهيض » و « الكند » بفتح الناء المثناة وبكسرها : مجتمع الكنفين . فكأنه يريد أن هذا الحمل ينوء به سامعه ، ويكاد يكسر عظامه من ثقله ، ووقع في النسخة المطبوعة « عيض » بالم بدل الهاء ، وهو تصحيف وتحريف.

97

إ

ما جاء في الحائض:

أنَّهَا لا تقضى العلاة

• ١٣٠ - مَرْثَنَ قُتُعَبْبَةُ حدثنا حَمَّادُ بِنُ زِيدٍ عِن أَيُّوبَ عِن أَبِي قِلاَبِة عِن مُعَاذَةَ (٢٠) : أَتَقْضِي إِخْدَاناً صَلاَتَها عِن مُعَاذَةَ (٢٠) : أَتَقْضِي إِخْدَاناً صَلاَتَها عَن مُعَاذَةً (٢٠) : قَدْ كَانَتْ إِخْدَاناً تَحِيضُ أَيَّامَ مَحِيضِها (٣٠) ؟ فقالت أَخَرُورِ يَّةٌ أَنْتِ (٢٠) ؟ ! قَدْ كَانَتْ إِخْدَاناً تَحِيضُ

⁽۱) « معاذة » بضم الم وتخفيف العين المهملة وفتح الذال المعجمة ، وهي معاذة بنت عبد الله العدوية ، وهي معدودة في فقهاء التابعين .

⁽٣) في مد « أيام حيضها » .

⁽٤) قال في الفتح (١: ٥٠٨) : « الحرورى : منسوب إلى حروراء ، بفتح الحاء وضم الراء الهملتين و بعد الواو الساكنة راء أيضا : على مياين من السكوفة ، والأشهر أنها بلد . قال المبرد : النسبة اليها حروراوى ، وكذا كل ماكان في آخره ألف تأنيت مدودة ، ولكن قيل الحرورى بحذف الزوائد . ويقال لمن يعتقد مذهب الخوارج : حرورى : لأن أول فرقة منهم خرجوا على على بالبلدة المذكورة ، فاشتهروا بالنسبة اليها ، وهم فرق كثيرة ، لكن من أصولهم المتفق عليها بينهم الأخذ بما دل عليه الفرآن ورد مازاد عليه من الحديث مطلقا ، ولهذا استفهمت عائشة معاذة استفهام الفرآن ورد مازاد عليه من الحديث مطلقا ، ولهذا استفهمت عائشة معاذة استفهام النكار . وزاد مسلم في رواية عاصم عن معاذة : فقات لا ، ولكني أسأل . أي سؤالا مجرداً لطلب العلم لا للتعنت ، وفهمت عائشة عنها طلب الدليل ، فاقتصرت في الجواب عليه دون التعليل . والذي ذكره العلماء في الفرق بين الصلاة والصيام : أن الحائض الصلاة تلكرر ، فلم يجب قضاؤها ، للحرج ، بخلاف الصيام ، ولمن يقول بأن الحائض مخاطبة بالصيام أن يفرق بأنها لم تخاطب بالصلاة أصلا . وقال ابن دقيق الهيد : =

فَلاَ تُوْعَرُ بِقَضَاءً (١) . .

قَالَ أَبُو عِيمَى: هٰذَا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

وقد رُوىَ عن عائشةَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ أَنَّ الحائضَ لا تَقْضِى الصَّلاةَ .
وهو قولُ عَامَّةِ الفقهاءِ ، لا أختلافَ بينهم [في] أن الحائضَ تَقْضِى الصَّوْمَ وَلا تَقْضِى الصَّلاةَ ") .

= اكتفاء عائشة في الاستدلال على إسقاط القضاء بكونها لم تؤمريه : يحتمل وجهين: أحدهما : أنها أخذت إسقاط القضاء من إسقاط الأداء ، فيتمسك به حتى يوجد المعارض ، وهو الأمر بالفضاء ، كا في الصوم . ثانيهما – قال وهو أقرب – : أن الحاجة داعية إلى بيان هذا الحكم لتسكرر الحيض منهن عنده صلى الله عليه وسلم ، وحيث لم يبين دل على عدم الوجوب ، لاسيا وقد اقترن بذلك الأمر بقضاء الصوم ، كا في رواية عاصم عن معاذة عند مسلم » .

أقول: وأمر الحائض بقضاء الصوم وترك أمرها بقضاء الصلاة إيما هو تعبد صرف ، لا يتوقف على معرفة حكمته ، فأن أدركناها فذاك ، والا فالأمر على العين والرأس ، وكذلك الشأن في جميع أمور الشريعة ، لا كما يفعل الخوارج ، ولا كما يفعل كثيرمن أهل هذا العصر: يريدون أن يحكموا عقولهم في كل شأن من شؤون الدين، فما قبلته قبلوه ، وما عجزت عن فهمه وإدراكه أنكروه وأعرضوا عنه ، وشاعت هذه الآراء المنكرة بين الناس ، وخاصة المتعلمين منهم ، حتى ليكاد أكثرهم يعرض عن كثير من العبادات ، وينكر أكثر أحكام الشريعة في المعاملات ، اتباعاً للهوى ، ويزعمون أن هدذا هو مايسمونه روح النشريع أو حكمة النشريع . وإنه ليخشي على من يذهبه هذا المذهب الردىء أن يخرج به من ساحة الاسلام المنيرة إلى ظلام الكفر والردة . والعباذ بالله من ذلك ، ونسأله أن يعصمنا باتباع الكتاب والسنة ، والاهتداء بهديهما .

- (۱) الحديث رواه أصحاب السكتب الستة ، ورواه أيضا الدارمي (۱: ۲۳۳) وابن الجارود (ص ٥٦).
 - (۲) الزیادة من ع و ه و ك و م
- (٣) قال فى الفتح (١:٧٥٧): « نقل ابن المنذر وغــيره إجماع أهل العلم على ذلك. وروى عبد الرزاق عن معمر: أنه سأل الزهرى عنه ؟ فقال اجتمع الناس عليه . وحكى ابن عبد البر عن طائفة من الخوارج أنهم كانوا يوجبونه . وعن سمرة بن جندب

91

باسب

ما جاء في الجُنْب والحائض: أنهما لا يَقْرُ آن القُرُ آنَ()

الله حدثنا على بن حُجْرٍ والحسنُ بن عَرَفَةَ قالا : حدثنا إسلمعيلُ بن عَرَفَةَ قالا : حدثنا إسلمعيلُ بن عَيَّاشِ عن موسى بن عُقْبَةَ عن نافع عن ابن عَرَ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لاَ تَقْرَ إِ^(٣) الحَاثِضُ ، وَلاَ الجَنْبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ » . عليه وسلم قال : « لاَ تَقْرَ إِ^(٣) الحَاثِضُ ، وَلاَ الجَنْبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ » . [قال] قال] : وَفِي البابِ عن على (١٠) .

قَالَ أَبُو عِيسَى : حديثُ ابنِ عَرَ حديثُ لا نعرفُهُ إلاَّ من حديث إسمميل بن عَيَّاشٍ عن موسى بنِ عُقْبَةً عن نافع عن ابْنِ عرَ عن النبيّ صلى الله عليه وسلم قال : « لاَ يَقْرَإِ الجنبُ ولا الحائضُ » .

وهو قولُ أَكْثرِ أهلِ العلمِ من أصحابِ النبي صلى الله عليه وسلم والتَّابِعِين ومَنْ بَعْدَهُمْ ، مِثْلِ : سفيانَ [الثوريِّ](٥) ، وابْنِ المباركِ ، والشافعيِّ ، وأحمدَ ،

⁼ أنه كان يأمر به ، فأنكرت عليه أم سلمة . لكن استقر الاجماع على عدم الوجوب ، كا قاله الزهري وغيره » .

⁽١) في مه « باب الجنب لايقرأ القرآن » وهو عير جيد ، ومخالف لسائر الأصول .

⁽٣) بكسر الهمزة للنخلص من التفاء الساكنين ، وهو نهى ، وضبط بذلك فى ع . وإن قرئ بضم الهمزة : كان نفياً ، ومعناه النهى أيضا .

⁽٣) الزيادة من 🗕 و ع .

⁽٤) حديث على سيأتي في الباب (رقم ١١١) إن شاء الله .

⁽٥) الزيادة من هر و ك و دم .

وإسطق ، قالوا : لا تقر إِ الحائضُ [ولا] (١) الجنبُ من القرآنِ شيئاً ، إلاَّ طَرَفَ الآبَةِ وَالحَرُفُ (٢) وَنَحُو ذَٰلِكَ ، وَرَخَّصُوا للجنبِ والحائض في التَّسْبيح والتَّهْ ليل .

قال: وسمعْتُ محمدَ بنَ إسمعيلَ يقولُ: إِنَّ إسمعيلَ بنَ عَيَّاشٍ بَرُوى عن أهل الحجازِ وأهل العرَاقِ أحاديثَ مَنا كَيرَ (٢) . كَأَنَّهُ ضَمَّفَ روايتَهُ عنهم عن أهل الحجازِ وأهل العرَاقِ أحاديثُ مَنا كَيرَ (٢) . كَأَنَّهُ ضَمَّفَ روايتَهُ عنهم فيما يَنْفُرَ دُ بِهِ (٤) . وقال : إنَّ مَا حديثُ إسمعيلَ بن عَيَّاشٍ عَن أهلِ الشأم . وقال أحمدُ بنُ حنبل : إسمعيلُ بنُ عَيَّاشٍ أَصْلَحُ من بَقِيَّةً ، و لِبقِيَّةً أَحاديثُ مَنا كَيرُ عن (٥) النَّقَاتِ (٢) .

قَالَ أَبُو عِيسَى : حدثنى (٧) أحدُ بنُ الحسنِ قال : سمعْتُ أحمدَ بنَ حَنْبَلِ يقول ذٰلكَ (٨) » .

⁽١) كلة « لا » سقطت من ب ، وهو خطأ ، ومخالف لسائر الأصول .

⁽٢) « والحرف» بالنصب معطوف على «طرف» وضبط فى ك بالجر ، وهو غير جيد .

⁽٣) كلة « أحاديث مناكر » سقطت من ع ، وهو خطأ ، ومخالف لسائر الأصول.

⁽٤) في هو و ك «يتفرد» بالتاء المثناة بدل النون .

⁽o) بي ه و لا «من» بدل «عن» وهو خطأ .

⁽٣) هنا في مه زيادة حديث على «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ القرآن على كل حل مالم يكن جنبا » وهى زيادة وإن كانت مناسبة للباب ، إلا أنها زيادة غير جيدة ، لأن هذا الحديث سيأتى في الباب (رقم ١١١) في نجيع الأصول بما فيها نسخة مه ، ثم إن زيادة هذا الحديث هنا فيها غرابة ، لأنه وضع بين كلة أحمد بن حنبل وبين إسناد الترمذي الذي رواها به .

⁽V) في ع «أخبرني» .

⁽A) فى ع و رد «سمعت أحمد بن حنبل بذلك» ، وهو مخالف لسائر الأصول . وإسمعيل بن عياش ثقة ، وما تـكام فيه آحد بحجة ، وأكثر مازعموا أنه يخطئ في روايته عن أهل الحجاز والعراق ، ولا بأس بذلك ، فاذا علمنا خطأه في حديث احترزنا منه ، وكل الرواة يخطئون ، فنهم المكثر ومنهم المقل . قال ابن المدين : « رجلان هما صاحبا حديث بلدهما : إسمعيل بن عياش وعبد الله بن لهيعة » ، وقال

= يعقوب بن سفيان: تكلم قوم في إسمعيل، وإسمعيل نقة عدل، أعلم الناس بحديث الشأم. وأكثر ماقالوا: يغرب عن ثقات المدنبين والمكين»، وقال يزيد بن هرون: « مارأيت أحفظ من إسمعيل بن عياش، ما أدرى ماسفيان الثورى ؟!» وهذه الشمادة من يزيد بن هرون غاية في التوثيق، إذ فضله على سفيان الثورى في الحفظ،

وقد وثقه يحيى بن معين فيما رواه عنه أبو داود وعباس . والحديث رواه ابن ماجه (١٠٧:١) والدارقطى (ص٤٣) والبيهق (١: ٨٩) كلهم من طريق إسمعيل بن عياش عن موسى بن عقبة ، ورواه الدارقطى أيضا من طريق إسمعيل بن عياش عن موسى بن عقبة وعبيد الله بن عمر: كلاهما عن نافم .

وقد سأل عبد انة بن أحداً باه عن هذا الحديث فقال : « هذا باطل » كما قله الذهبي في الميزان وابن حجر في التهذيب . و نقل ابن أبي حام في العلل (رقم ١١٦ ج ١ ص ٤٤) عن أبيه قال : « هـذا خطأ ، إنما هو عن ابن عمر قوله » . يعني أن الصواب وقفه على ابن عمر ، ولكن أين الدليل ؟! .

ورواه الدارقطى أيضا من طريق عبد الملك بن مسامة : «حدثني المفيرة بن عبد الرحمن عن موسى بن عقبة عن نامع عن ابن تمر قال : قال رسول ان صلى الله عليه وسلم: لايقرإ الجنب شيئا من القرآن » وهذا الاسناد متابعة جيدة لرواية إسمميل بن عياش ، وهو إسناد صحيح ، فان المغيرة بن عبد الرحمن الحزاى ثقة ، وعبد الملك بن مسلمة وثفه الدارقطني . فقد قال بعد ذكر الحديث : «عبد الملك هذا كان بمصر ، وهد ثقة » . والتوثيق هنا من الدارقطني وهدذا غريب عن مغيرة بن عبد الرحمن ، وهو ثقة » . والتوثيق هنا من الدارقطني واضح أنه يريد به عبد الملك ، ولذلك صحح ابن سيد الناس هذا الاسناد كا حكاه عنه ابن حجر في التلخيص (ص ١٥) ثم عقب عليه بأنه أخطأ في ذلك ، لأن عبد الملك بن مسلمة ضعيف «فلو سلم منه لصح إسناده » ، ولم أجد لعبد الملك هذا ترجة إلا في بن مسلمة ضعيف «فلو سلم منه لصح إسناده » ، ولم أجد لعبد الملك هذا ترجة إلا في الميزان ، وتقل عن ابن يونس أنه قال فيه : « منكر الحديث » وعن ابن حبان قال : «يروى مناكير كثيرة عن أهل المدينة » . تقل ذلك في لسان الميزان ولم يزد عليه ، ويعارض هذا توثيق الدارقطني وتصحيح ابن سيد الناس ، وأكثر ما في رواية بن عياش خوف الغلط منه ، فتابعة مثل عبد الملك بن مسلمة له ترفع احمال الخطأ ، وتؤيد صحة الحديث .

99

ياس

ما جاء في مُباشرة الحائض (١)

١٣٢ - حرَّث بُنْدَارُ (٣) حدثنا عبدُ الرَّحْنِ بِنُ مَهْدِي عن سفيانَ عن منصورِ عن إبرُ هيمَ عن الأَسْوَدِ عن عائشةَ قالت : «كَانَ رسولُ ٱلله عليه وسلم إذَا حِضْتُ يَأْمُرُ نِي أَنْ أُتَوْ رَ ، ثم يُباشِرُ نِي (٣) » .
قال (١) : وَفِي البابِ عن أُمِّ سَلَمة ، ومَيْمُو نَهَ .
قال أَبُو عِبسَى : حديثُ عائشةَ حديثُ حسنُ صحيحُ .
وهو قولُ غير واحدٍ من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعينَ ، و به يقولُ الشافعيُّ ، وأحمدُ ، و إسْطَقُ .

⁽١) من أول هذا الباب تبدأ نسخة دار الكتبالمصرية ، التي رمز اليها بحرف م

⁽۲) فی ع «حدثنا محد بن بشار » وهو نفسه ، و « بندار » لقب له ، وأصلها كلة أنجمية ، تطلق على « من يكون مكثراً من شيء ، يشترى منسه من هو أسفل منسه وأخف حالا وأقل مالا منه ، ثم يبيع مايشترى منسه من غيره » كا قال السمعاني في الأنساب. وإنما لقب محد بن بشار بذلك لأنه كان بنداراً في الحديث ، جم حديث بلده .

⁽٣) الحديث رواه الشيخان وغيرها .

⁽٤) «قال كلة » سقطت من ه و لا و در.

۱۰۰ باب

ما جاء في مُوَّا كُلَّةِ الحائض وسُونْ رِها (١)

الاسمان العناريُّ ومحدُ بنُ عبد الأُعلَى قالا حدثنا عباسُ العنابرِیُّ ومحدُ بنُ عبد الأَعلَى قالا حدثنا عبدُ الرحمٰنِ بنُ مَهْدِی حدثنا معاویة بنُ صالح عن القلاء بن الحرث عن حَرَام بن معاویة که عن عمّهِ عبد الله بن سعد قال : «سأَ لْتُ النبی صلی الله علیه وسلم عَنْ مُوا كَلَة الحائض ؟ فقال : وَا كِلْهَا الله بن علیه وسلم عَنْ مُوا كَلَة الحائض ؟ فقال : وَا كِلْهَا الله بن قال الله بن سعد حدیث حسن غریب و الله بن سعد حدیث حدیث حسن غریب و الله بن سعد حدیث حدیث حدیث حدیث عبد الله بن سعد حدیث حدیث حدیث عبد الله بن سعد حدیث حدیث حدیث عبد الله بن سعد عدیث حدیث حدیث عبد الله بن سعد حدیث حدیث حدیث عبد الله بن سعد عدیث حدیث عبد الله بن سعد عدیث حدیث حدیث عبد الله بن سعد عدیث عبد الله بن سعد عدیث حدیث عبد الله بن سعد عدیث حدیث عبد الله بن سعد عدیث حدیث عبد الله بن سعد عدیث عبد الله بن سعد عبد الله بن سعد عدیث عبد الله بن سعد عدیث عبد الله بن سعد عدیث عبد الله بن سعد عب

⁽۲) هكذا سمى فى هذا الاسناد فى جميع الأصول « حرام بن معاوية » . ويظهرأنه هكذا فى رواية الترمذى ، وفى نسخة عند الشارح « حرام بن حكيم » وهى مخالفة لسائر الأصول ، وإن كان هدذا هو الراجح فى نسبه ، فانه «حرام بن حكيم بن خالد بن سعد بن الحكم الأنصارى » وسماه بعض الرواة « حرام بن معاوية » وظنهما البخارى شخصين ففصل بينهما ، والصحيح أنه هوهو . وقد وثقه العجلى والدارقطنى وغيرهما ، وضعفه بعضهم بغير مستند . وله ترجمة فى تاريخ ابن عساكر (٤:٤٠٥) .

 ⁽٣) فى ٥٠ « واكلوها » وهو خطأ مخالف لسائر الأصول .
 والحديث سبق المكلام عليه فى التعليق على الحديث رقم (١١٤ ص ١٩٤) تفصيلا .

⁽٤) الزيادة من م و س .

⁽٥) بل هو حديث صحيح، كما قلنا آنفا .

وهو قولُ عامة أهل العلم: لم يَرَوْا بَمُواكلة (١) الحائضِ بأساً . واختلفوا في فضل وَضُوئِهَا (٢) : فَرَخَصَ في ذلك بعضهم ، وَكَرِهَ بعضهم فَضْلَ طَهُورِها .

1.1

ما جاء في الحائض تتناولُ الشيء من المسجد

الاعشِ عن الاعشِ عن العاسم بن محمد قال : قالت [لي (٣)] عائشــ أن : « قال لي البتِ بنِ عَبَيْدٍ عن القاسم بن محمد قال : قالت [لي (٣)] عائشــ أن : « قالت : قُلت : وسولُ الله صلى الله عليه وسلم : ناوليني الْخُمْرَة (١) مِنَ المشْجِدِ . قالت : قُلت :

⁽۱) كلة « مواكلة » ذكرت هنا وفيها مضى من العنوان والحديث بلفظ « مؤاكلة » بالهمز ، في النسخ المطبوعة ، وذكرت في الأصول المخطوطة بدون الهمز ، وكلاهما حِثْر ، ولـكما رجحنا عدم الهمز لمناسبة ذكرالمادة بالواو في اللفظ النبوى ، في قوله « واكلها » ولم يقل « آكلها » .

⁽٣) الزيادة من م .

⁽٤) الحَمْرة: بضم الحَمَّاء المعجمة وإسكان الميم، قال ابن الأثير فىالنهاية: « هى مقدار مايضع الرجل عليه وجهه فى سجوده، من حصير أونسيجة خوس، وتحوه من النبات، =

إِنِّى حَائِضُ . قال : إِنَّ حَيْضَتَكُ (١) لَيْسَتْ فَى يَدِكِ » . [قال (٣)] : وفي الباب عن ابن عُمر ، وَأَبِي هُرَيْرَة . قال أبو عيسى : حديثُ عائشة حديثُ حسنُ [صحيح (٣)] . وهو قولُ عامَّة أهل العلم ، لا نَعْلَمُ بينهم أُخْتِلَافًا في ذلك : بِأَنْ لاَ بَأْسَ أَنْ تَتَنَاوِل الحَائِضُ شيئًا من السجد .

١٠٢

ما جاء في كراهية إنيان الحائض

١٣٥ – حَرَثُنَا بُنْدَارُ حدثنا يحييٰ بنْ سعيدٍ وعبد الرحن بنُ

ولا تكون خرة إلاق هذا المقدار، وسميت خرة لأنخيوطها مستورة بسعفها ... هكذا فسرت ، وقد جو في سنن أبى داود عن ابن عباس قال : جوت فأرة فأخذت تجر الفتيلة فجاءت بها فألقتها بين يدى رسول الله صلى الله وسلم على الخرة التي كان قاعدا عليها فأحرقت منها مثل موضع درهم . وهذا صر نح في إطلاق الخرة على الحكبير من نوعها » .

(۱) بفتح الحاء المهملة ، كما ثبت فى الأصول الصحيحة ، قال القاضى عياس فى مشارق الأنوار (۱، ۲۱۷): «كذا ضبطه الرواة والفقهاء بفتح الحاء ، وزعم أبو سليان الخطابي أن صوابه بكسر الحاء ، كالقعدة والجلسة ، يريد حالة الحيض أو الاسم . قال القاضى رحمه الله : والذى عندى أن الصواب ماعند الجماعة ، لأن النبي صلى الله عليه و - لم إنحا ننى عن يدها الحيض الذى هو الدم والنجاسة التي يجب تجنبها واستقذارها ، فأما حكم الحيض وحاتها التي تتصف بها المرأة فلازم ليدها وجميعها ، وإنما جاءت الفعاة في هيئات الأفعال كالقعدة والجلسة ، لا في الأحكام والأحوال » .

(۲) كلية «قال » ليست في مم و ه و ك .

(٣) الزيادة من م و ه و ك . وهى زيادة جيدة ، لأن الحديث صحيح ، رواه مسلم (١ : ٩٦) وأصحاب السننه وغيرهم .

مَهْدَى وَ بَهْنُ بِنُ أَسَدٍ قَالُوا : حدثنا حمادُ بِنُ سَلَمَة عن حَكِيمِ الْأَثْرَمِ عن أَبِي تَمِيمَةَ الْمُجَيْمِيِّ عن أَبِي هريرَةَ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ أَتَى حَائِضًا أَو اُمْرَأَةً فِي دُبُرِ هَا أَوْ كَاهِناً : فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْوَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ » حَائِضًا أَو اُمْرَأَةً فِي دُبُرِ هَا أَوْ كَاهِناً : فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْوَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ » [صلى الله عليه وسلم (۱)] .

قال أبو عيسى لا نَعْرُفُ هذا الحديثَ إلاّ من حديثِ حكيم الأثرم عن أبي تميمةَ [الهُجَيْمِيِّ (٢)] عن أبي هريرة .

و إنما معنَى هذا عند أهل العلم على التَّغليظ .

وقد زوى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « مَنْ أَنَى حَائْضاً فَلْيَتَصَدَّقْ بِدِينَارِ (٣) » .

فلو كان إِتيانُ الحائض كُفرًا لم يُؤْمَرُ فيه بالكفارة . وضَعَفَ محدُ هذا الحديث من قبل إسناده . وأبو تَميمة المُجَيْمي اسمه « طَريفُ بنُ مُجَالِدٍ (١) » .

⁽۱) الصلاة نم تدكر فى م و هر و ك . وهى زيادة من الناسخين فى باقى الأصول، وليست من اللفظ النبوى كما هو واضح .

⁽٢) الزيادة من ع و مه و ه و ك .

⁽۳) فی سه «بنصف دینار» وهو خطأ ، و کذلك فی م ولكن كتب بحاشیتها «بدینار» وعلیه علامة اتصحیح . وهو الصواب الوافق لمائر الأصول ، ویؤیده أن السندی فی عشیته علی ابن ماجه (۱: ۱۱٤) تقل کلام الترمذی بلفظ «بدینار» .

⁽٤) « أبو تممة » بفتح التاء المثناه الفوقية ، و « الهجيمي » بضم الهماء وفتح الجيم . و « طريف » بفتح الطاء المهملة . و « مجالد » بضم الميم وبالجيم . والحديث رواه أحمد في المسند عن عفان وعن وكيع كلاهم عن حاد بن سلمة ==

۱۰۴

ما جاء في الكَفَّارَة فِي ذلك

١٣٦ - مَرَثْنَا على بنُ خُجْرٍ أخبرنا شَرِيكُ عن خُصَيْفٍ (١) عن

= (رقم ۹۲۷۹ و ۱۰۱۷۰ ج ۲ ص ۴۰۸ و ۴۷۹) ورواه أيضا الداري (۱ : ه ، ۲۵) وأبو داود (٤ : ۲۱ – ۲۲) وابن ماجه (۱ : ۱۱٤) وابن الجارود (ص ۵ ه) : كلهم من طريق حماد بن سلمة ، وكلهم يذكر في الكاهن « أو كاهنا فصدقه عما يقول » ، ولعل الترمذي اختصره .

ونسبه في عون المعبود أيضا للحاكم . ونقل عن المنذرى قال : « وأخرجه البخارى في تاريخه الحبير عن موسى بن إسمعيل عن حاد بن سلمة عنأبي تميمة ، وقال : هذا حديث لم يتابع عليه ، ولا يعرف لأبي تميمة سماع من أبي هريرة . وقال الدارقطني : تفرد به حكيم الأثرم عن أبي تميمة ، وتفرد به حاد بن سلمة عنه ، عني عن حكيم وقال عهد بن يحيي النيسابورى : قت لعلى بن المديني : حكيم الأثرم من هو ؟ قال : أعمانا هذا ! » .

مكذا نقل النيسابورى عن ابن المدينى ، وقال ابن أبى شيبة : « سألت عنه ابن المدينى ؟ فقال : ثفة عندنا » . نقله في التهذيب ، ونقل أيضا توثيقه عن أبى داود وابن حبان . فهذا يرد تضعيف الحديث ، ويجعل إسناده صحيحا .

وقد روى أحمد فى المسند بعض هـ ذا الحديث باسناد آخر (رقم ٢٥٥٢ ج ٢ ص ٤٢٩) قال . « ثنا يحي بن سعيد عن عوف قال : ثنا خلاس عن أبى هريرة والحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من أتى كاهنا أو عراة فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على عجد » .

وهذا إسناد صحيح متصل من حديث أبى هريرة: خلاس ـ بكسر الخاء المعجمة وتخفيف اللام وأخره سين مهملة ـ بن عمرو: تابعى ثقة ، اختلفوا فى سماعه من أبى هريرة ، وهو معاصر له بكل حال ، وهوكاف فى اتصال الاسناد كما هومعروف . وحديث الحسن مرسل اعتضد بالموصول ، وكلاها متابعة جيدة لحديث حكيم الأثرم في بعض روايته ، وتؤيد أنه حديث صحيح .

(۱) « خصيف » بضم الخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة ، وهو ابن عبد الرحمن الجزرى =

مِقْسَمِ (١) عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم: « في الرَّجُلِ يَقَعُ عَلَى أَمْرَأُتِهِ وَهْيَ حَأْيُضْ ، قال : يَتَصَدَّقُ بنصف دينار (٢) » .

١٣٧ - حَرَثُنَ الْحُسِينِ بِن حُرَيْثُ أَخْبِرِنَا (٣) الفَصْلُ بِن موسى عن أَبِي حَمْزَةَ الشَّكَرِيم (١٠٥ عن عبد الكريم (٥) عن عبد الكريم (١٠٥ عن عبد الكريم الله عليه وسلم قال: ﴿إِذَا كَانَ دَمًّا أَحْمَرَ فَلَا يِنَارُ ، وَإِذَا كَانَ ٢٠ مَّا أَصْفَرَ فَنَصْفُ دِينَارُ ، وَإِذَا كَانَ ٢٠٠ .

قال أبو عيسى : حديثُ الكَفَّارةِ في إِنْيانِ الحائضِ قد رُوىَ عن ابن عماس موقوفًا ومرفوعًا (٨) .

= الحضرى _ بكسر الحاء وإسكان الضاد المعجمتين ، نسبة إلى قرية من قرى البمامة _ فنعفه بعضهم من قبل حفظه ، ووثقه ابن معين وأبو زرعة وابن سعد وغيرهم .

- (۱) « مقسم » بكسر الميم وإسكان الفاف وفتح السين المهملة ، وهو ابن بجرة أو نجدة . ويقال له : مقسم مولى ابن عباس ، للزومه له . وإنما هو مولى عبد الله بن الحارث بن نوفس . وقد ضعفه بعضهم بغير حجة ، قال أحمد بن صالح المصرى : « ثقة ثبت لا شك بيه » ، وقال العجلى : « مكى تا بمى ثقة » ووثفه أيضا يعقوب بن سفيان والدار قطى وغيره .
 - (٢ سيأتى الـكارم على طرق الحديث وألفاظه وتعليله .
 - (۳) فی ع «حدثنا».
- (٤) « السكرى » بضم السين المهملة وتشديد السكاف المفتوحة ، قال الدورى : « لم يكن يبيع السكر ، وإنما سمى السكرى لحلاوة كلامه » وأبو حمزة هسذا اسمه « عهد بن ميمون المروزى » .
- (٥) عبد الكريم هنا هو «عبد الكريم بن مالك الجزرى الحضرى أبو سعيد » وهو ابن عم خصيف . وليس بان أبى المخارق ، لأن عبد الكريم بن أبى المخارق أبا أمية لم يذكر في الرواة عن مقسم ، ولا في شيوخ أبي حزة السكرى .
 - (٣) في ع و ه و لا «وإن كان».
 - (V) سيأتى الكارم عليه أيضا .
- (A) فی به «قدروی عن ابن عباس مرفوعا » وهو خطأ واضح . وفی ع «قدروی عن ابن عباس موقوفا » .وفی م مثل ذلك ، الاأن كلة «موقوف » =

وهو قولُ بعضِ أهلِ العلم . و به يقول أحمدُ ، و إسحٰقُ .

= رسمت مكذا بدون ألف ، على قاعدة من يكتب المنصوب بغير الألف ، وكتب فوقها «كذا » .

وحديث ابن عباس هذا فى كفارة إتيان الحائض قد روى بأسانيد كثيرة ، وبألفاظ مختلفة ، واضطربت فيه أقوال العلماء جدا . وسنحاول أن نبين وجه الصواب فيه ، وتصحيح الصحيح من رواياته .

وقد وجدت له نحواً من خمسين طريفا أو أكثر ، وذكرها مفصلة يطول به الأمر كثيراً . وسأشبر إليها وإلى مواضعها بالإيجاز مع الدقة فى التعليل والترجيح ، إن شاء الله تعالى .

ومداره فى أكثر الأسانيد على مقسم مولى ابن عباس عن ابن عباس . وهو الجادة فى روايته . ورواه بعضهم من طريق عَارمة عن ابن عباس ، وليس بالثبت ، لضعف رواته عن عكرمة ، وقد يكون هذا شاهداً فقط لحديث مقسم ، كما سيجى ،

وقد ذكر الترمذي من طرقه إسنادين . هما صحيحان في أصل رواية الحديث :

أولهما: رواية شريك عن خصيف عن مقسم ، وقد رواه بنحوه الدارمى (١: ٢٥٨) وأبو داود (١: ١٠٩) وأحمد فى المسند (رقم ٨ : ٢ ج ١ ص ٢٧٢) والبيهق (١: ٣١٦): كلهم من طريق شريك عن خصيف عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً .

ورواه أيضا الدارمي (١:٤٥٢) من طريق الثوري عن خصيف، نحو رواية يه لك .

ورواه أحمد في المسند (رقم ٢٩٩٧ ج ١ ص ٣٢٥) من طريق الثورى عن خصيف ، ورواه البيهق (١: ٣١٦) من طريق الثورى عن حصيف وعلى بن بذيمة كلاهما عن مقسم عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يذكر فيه ابن عباس عندهما ، ولحرن قال أحمد عقب روايته : « وقال شريك : عن ابن عباس » ، ورواية الدارمي له من طريق سفيان الثورى موصولا تدل على أن سفيان كان يرويه «رسلا وموصولا ، فارساله لا يضر " ، إذ ثبت أنه موصول عنده .

الاسناد الثانی: روایة أبی حمزة السكری عن عبد السكریم عن مقسم. وقد رواه بنحوه الدارمی (۱: ۰۰۵) والدارقطنی (ص ٤١٠ ــ ٤١١ كالاها من طریق أبی جعفر الرازی عن عبد السكریم عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً.

وقال ابنُ المباركِ : يستغفرُ ربَّه ، ولا كفارةَ عليه .

= وعبد الكريم في هذه الأسانيد - عندنا _ هوالثقة عبد الكريم بن مالك الجزرى. ورواه الدارى (1: 307) من طريق الثورى عن ابن جريج عن عبد السكريم عن رجل عن ابن عباس موقوفا: ورواه أحمد (رقم ٣٤٧٣ ج ١ ص ٣٦٧) عن عبدالرزاق عن ابن جريج عن عبد الكريم وغيره عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً. ورواه البيهق (1: ٢١٦) من طريق نافع بن يزيد عن ابن جريج عن عبد الكريم عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً أيضا، ولكن فيه التصريح بأن عبد الكريم هو أبو أمية البصرى، وأخشى أن يكون التصريح بأنه أبو أمية خطأ من أبى الأسود النضر بن عبد الجبار الذي رواه عن نافع بن يزيد، فان أبا الأسود ثقة وليس بالحافظ. وها تان الروايتان، رواية عبد الرزاق ونافع بن يزيد: فيهما بيان المبهم الذى في رواية الثورى، وفيهما زيادة رفع الحديث، وهما زيادتان من ثقتين، وهما مقبولتان. ورواه الدارقطني (ص ٤١١) من طريق ابن لهيعة عن ابن جريج عرعبد الكريم البصرى « أنه أخبره أن مقسما مولى ابن عباس حدثه أنه سمع ابن عباس» فذكره وفوعاً.

وهذا إسناد جيد ، ولعل ابن جريج سمعه من عبد الكريم بن مالك الجزرى ومن عبد الكريم بن أبى المخارق الـصرى . والله أعلم بصواب ذلك .

ورواه البيهق (١ : ٣١٧) من طريق هشام الدستوائى عن عبد الكريم عن مفسم عن ابن عباس موقوفا ، وصرح بأن عبد الكريم هو أبو أمية ، يعني البصرى . ورواه الدارقطني (ص ٤١٠) من طريق عبد الله بن محرر، ومن طريق عبد الله بن يزيد بن الصلت : كلاهما عن عبد الكريم وخصيف وعلى بن بذيمه بفتح الباء المبرحدة وكسر الذال المعجمة ب : ثلاثتهم عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً ، بلفظين مختلفين ، وصرح في رواية ابن محرر بأن عبد الكريم هو ابن مالك ، يعني الجزرى ، وهذان إسنادار ضعيفان حدا ، لضعف ابن محرر وابن الصلت.

والحديث رواه عن مقسم أيضًا ثقات آخرون . منهم . نتادة :

فرواه أحمد (رقم ۲۱۲۱ و ۲۱۲۰ و ۲۸۶۶ و ۱۳۱۵ ج ۱ ص ۲۳۷ و ۴۱۲ و ۱۳۲۶ و قادة عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً ، وقال أحمد عقب الحديث ۲۱۲۲) : « ورواه عبد الكرم أبو أمنة مثله باسناده » .

وقد زعم البيهق أن قتادة لم يسمعه من مقسم، وسنتكلم على ذلك قريبا إن شاء الله. ومنهم : يعقوب بن عطاء بن أبي رباح ، وهو مقبول الحديث ، ضعفه أحمد وابن =

= معين وغيرهما ، وقال ابن عدى : «له أحديث صالحة ، وهو ممن يكنب حديثه ، وعنده غرائب » وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : « مات سنة ه ه ١ ، وكان له يوم مات ٨٦ سنة ، ربحا أخطأ ، يعتبر حدثه من غير رواية زمعة عنه ، فن المعتبر الذا اعتبر حديثه الذي بين السماع فيه ، ولم يرو عنه إلا ثقة : لم يحد إلا الاستقامة » . وقال ابن التركاني في الجوهر المق (١: ٨١٨) : « أخر ج له ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرك ، وذكر ابن عدى أنه ممن يكنب حديثه ، وقي أحواله أن يتابع بروايته مانقدم » :

فرواه البيهق ١: ٣١٨) والدارقطي (ص ١٠٤) كلاهما من طريق أبي بكر بن عياش عن مفسم عر ابن عباس مرفوعاً . وأبو بكر بن عياش ثقه .

ومنهم: أبو لحس الجزري الشامى قال ابن المديبي ، مجهول » وقال الحاكم فى المستدرك (۱: ۱۷۲): « أبو الحس عبد الحميد بن عبد الرحمن الجررى ثقة مأمون» ولم يتعقبه الذهبي في مختصره:

فرواه أبو داود (۱ : ۱۰۹ و ۲ : ۱۷ ، والحاكم ۱ : ۱۷۲) والبيهتى (۱ : ۴۱۸) من طريق على بن الحسكم عن أبى الحسن الجزرى عن مقسم عن ابن عياس موقوفا .

قال الحاكم : « قد أرسل هـذا الحديث وأوقف أيضا ، ونحن على أصلما الذي أصلناه : أن القول قول الذي يسند ويصل ، إذا كان ثقة » ، وواففه الذهبي .

وممن رواه من مقسم أيضا : عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الحفاب المدنى ، وهو ثقة مأمون ، وكان و إيا على الكوفة لعمر بن عبد العزيز ، ومن طريقه جاءت الأسانيد الصحاح في هذا الحيث ، بل هي أصح أسانيده وأوثقها :

فروى أبو داود فى سمنه (١ ١٠٨ _ ٩٠٠) قال : «حدثنا مسدد حدثنا مدد حدثنا مدد حدثنا ميد يحيى عن شعبة قال حدثنى الحسيم عن ابن عبد المهيد بن عبد الرحمن عن مقسم عن ابن عباس عن النبى صلى الله عليه وسلم فى الذي يأتى امرأته وهى حدّن ، قال : يتصدق بدينار أو نصف دينار . قال أبو داود : هكذا الرواية الصحيحة ، قال : دينار أو نصف دينار . ورعما لم يرفعه شعبة » .

والحسكم هو ابن عتيبة _ بضم العين المهملة وفتح الناء المثناة الفوقية وإسكان الياء التحتية وفتح الباء الموحدة _ الكندى . وهو إمام تابعي مشهور ، وكان ثقة ثبتا فقيها علما رفيعا كثير الحديث . وكان معاصراً لمقسم ، ذن مقسما مات سنة ١٠١ والحسكم مات مابين سنق ١٠١ و ١٠١، ومع ذلك فان العلماء اختلفوا في سماعه من =

= مقسم ، وجزم أحمد بن حنبل ويحيى القطان بأنه لم يسمع منه إلا خمسة أحاديث ، ذكرها في التهذيب ، ومنها هذا الحديث في إتيان الحائض ، وهذا يرد على أبى حاتم ماجزم به من أن الحسكم لم يسمعه من مقسم . (انظر علل ابن أبى حاتم رقم ١٢١ج ١ س ٥٠ - ١٥) . ولكن أكثر الروايات التي سنذكرها رواه فيها الحسكم عن عبد الحميد عن مقسم ، فيظهر أنه سمعه من مقسم ومن عبد الحميد عن مقسم ، فيكان يرويه على الوجهين .

ورواه النسائي (١: ٥٥ و ٦٦) عن عمرو بن على عن يمي ، ورواه ابن ماجه (١: ١١٤) عن عهد بن بشار عن يمي بن سعيد وعهد بن جعفر وابن أبي عدى ، ورواه أحمد (رقم ٢٠٢٢ ج ١ ص ٢٢٩ – ٢٣٠) عن يمي بهد بن جعفر ، و(رقم ٥٩ - ١٠ ص ٢٠٢١) عن يمي بهد بن جعفر ، ورواه ابن الجارود (ص ٥٩ – ٩٥) عن عمد بن يمي عن وهب بن جوير ، وعر أحمد بن عهد الشافعي عن الحسن بن على الحلواني عن سعيد بن عامر ، ورواه الحاكم في المستدرك (١٠١١ - ١٧١) من طريق الفضل بن من طريق مسدد عن يمي ، ورواه البيمهي (١: ٢١٤ ، ، ن طريق الفضل بن عبد الجبار عن النضر بن شميل : كل هؤلاء عن شعبة عن الحكم عن عبد الحميد عن مقسم عن ابن عباس مرفوعا .

ورواه البيهني (١ : ٢١٥) من طيق إبرهيم بن طهمان عن مطر الوراق عن الحسيم عن ابن عباس مرفوعا ، ومُ يذكر فيه عبد الحميد .

وقال البهبي: « هكذا رواه جماعة عن الحركم بن عتيبة عن مقسم . وفي رواية شعبة عن الحركم بن عبد الحيد شعبة عن الحركم بن عبد الحيد بن عبد الرحمن بن زيد بن الحطاب عن مقسم » .

هكذا قال البيهق ! وليس ذلك بحيد بعد أن صرح أحمد ويحي بأن هذا الحديث مما سمع الحسكم من مقسم . ولا مانع أن يرويه عنه مباشرة ويرويه عنسه بواسطة إذ كان سمعه منهما معاً .

وقد اختلف فى رفي هذا الحديث ووقفه من طريق الحسكم. وحكى شعبة هسذا الاختلاف بألهاظ متعددة ، وكان يرويه موقوفا فى بعض أحيانه ، ولسكن رواية مطر الوراق تؤيد رفعه ، خصوصا وأن شعبة واثق من رفعه وموقن، ولسكن رواية غيره بالوقف جهلنه يتردد فى بعض أحيانه فيرويه موقوفا ، وفى بعضها يرويه مرفوعا ، كا حكاه عنه أبو داود فيا مضى .

وىمن رواه موقوفا: الأعمش . فروى الدارمي (١: ٥٥٥) عن عبد الله بن علم عن حفص بن غياث عن الأعمش عن الح. كم عن مقسم عن ابن عباس موقوفا . =

= ومنهم: ابن أنى ليلى : رواه عن مقسم وعن عطاء كلاهما عن ابن عباس موقوف ، وقد رواه الدارمى (١: ٥٥٠ ـ ٢٥٦) عن عبيد الله بن موسى عن ابن أبى ليلى عن مقسم ، وعنه عن ابن أبى ليلى عن عطاء ، كلاهما عن ابن عباس ، وعن عمرو بن عون عن خالد بن عبد الله عن عطاء عن ابن عباس .

ههذا الاختلاف في الرفع والوقف كان له أثره عنه شعبة ، ولكن القاعدة الصحيحة أن الرفع إذا كان من ثفة فانه زيادة مقبولة ، ولا يعلل المرفوع بالمو ثموف ، إلا أن يكون الرفع ممن لا تقبل زيادته .

وهذه كلمات شعبة التي وجدتها منقولة عنه في الـكلام على رفعه ووقفه ، لينبين أن الحق ماقلناه من ترحيح الرفع :

نقل ابن أبى حاتم فى العلل (رقم ١٢١ ج ١ ص ٥٠ – ١٥) عن أبيه قال : « اختلفت الرواية : فمنهم من بروى عن مقسم عن ابن عباس موقوفا ، ومنهم من بروى عن مقسم عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا . وأما من حديث شعبة فان يحيى بن سعيد أسنده ، وحكى أن ـ عبة أسنده وقال أسنده لى الحسكم مرة ووقفه مرة » .

ورواه الدارى (1: ٢٥٤) عن أبى الوليد عن شعبة موقوفا ، وعن سعيد بن عامر عن شعبة موقوفا أيضا ، وقال : « قال شعبة : أما حفظى فهو مرفوع ، وأما فلان وفلان فقالا غير مرفوع . قال بعض القوم : حدثنا بحفظك ودع ماقال فلان وفلان ! فقال : والله ما أحب أنى عمرت فى الدنيا عمر نوح وأنى حدثت بهذا أو سكت عن هذا ! » .

وقد ذكرنا فيما مضى رواية ابن الجارود من طريق سعيد بن عاص عن شعبة ، وفيها الحديث مرفوع . وقد حكى عقبها عن شعبة مثل ماحكاه الدارمي هنا .

ثم رواه ابن الجارود (ص ٥ ه) على مجد بن زكريا الجوهرى عن بندار عن عبد الرحمن بن مهدى على بندار عن عبد الرحمن بن مهدى على شعبة وقوفا، ثم قال: «قال عبد الرحمن: فقال رجل لشعبة : إنك كمنت ترفعه ؟ قال : كمنت مجنونا فصححت !! » .

و تقل البيهة تحو هذا عن شعبة (١: ٢١٥) من طريق أحمد بن حنبل عن عبد الرحمن بن مهدى ، ولم أجمده في مسند أحمد ، ولسكن أشار إلى ذلك في المسند عقب روايته عن يحيى وجهد بن جعفر عن شعبة مرفوعا (رقم ٢٠٣٢) فقال: « ولم يرفعه عبد الرحمن ولا يهز » .

فهذه الروايات عن شعبة نفهم منها أنه كان وانقا من حفظه وموقنا برفعه ، ثم تردد واضطرب حين رأى غـــيره يخالفه فيرويه موقوف أثم جعل هو يرويه موقوف أيضا . وهذا عندنا لايؤثر في يقينه الأول برفعه ، وقد تابعه فيه غيره .

= وقد ظهر من كل ماذكرنا أن الحديث فى أصله صحيح ، وأن الاختلاف بين الرفع والوقف ، وبين الاحتلاف بين الرفع الوقف ، وبين الاحرسال والوصل . لا يؤثر فى صحته ، وأن القول قول من زاد الرف والوصل .

وقد ذكرنا ويما مضى أيضا رواية أحمد والبيهق من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن مفسم عن ابن عباس مرفوعا ، وأشرنا إلى تعليل البيهق لها ، فقد قال (١ : ٢١٥ ـ ٢١٠) : « لم يسمعه قتادة من مفسم » ، ثم رواه من طريق موسى بن الحسن بن عادة عن عبد الله بن بكر عن سعيد عن قتادة عن عبد الحميد عن مقسم عن ابن عباس مرفوعا ، ثم قال : « ولم يسمعه أيضا من عبد الحميد » ، ثم رواه من طريق هدبة بن خالد : «حدثنا حما . بن الجعد حدثنا قتادة حدثى الحكم بن عتيدة أن عبد الحميد بن عبد الرحمي حدثه أن مفسما حدثه عن ابن عباس » فذكر الحديث مرفوعا .

ولست أدرى ما قيمة هذا التعليل ؟! فانه إن صح ماذكره كان الحديث موصولا معروف المخرج في وصله . وإن لم يصح كان إسناده الأول على الوصل . وقتادة تابمي ثقة . مات سنة ١١٧ أو ١١٨ ، وكان معاصراً لمفسم ، وسمع ممن هم أددم منه ، فلا يبعد سماعه منه .

والاسنادان اللذان ذكر البيهني في الأول منهما «موسى بن الحسن بن عبادة» لأأدرى من هو ؟ ولم أجد له ترجمة ، وفي الثاني منهما « حماد بن الجعد » متكلم هيه ، فضعفه ابن معين والنسائي وغيرهما ، وقال ابن حبان « منكر الحديث » . وأنا أرجح أنه ثقة ، لأن أبا داود الطيالسي تلهمذه قال : « كان إمامنا أربين سنة ، مارأينا إلا خيراً » . والنفس تطمئن إلى شهادة من عرفه أربعين سنة وروى عنه .

وقد رواه أيضا عكرمة عن ابن عباس ، وإن كانت الأسانيد إليه غير صحيحة ، واكنها قد تصلح متابعة أو شاهداً :

= بن أبى عروبة عن عبد الكريم أبى أمية عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا . وقد سبق أن ذكرنا أن سعداً رواه عن عبد الكريم على مقسم ، ورواه عن قتادة عن مقسم ، فأن كان عبد الكريم هو أبوأميه : كان له شيخان : مقسم وعكرمة، وإن كان هو الجزرى : كان لكل منهما شيخ فيه ، وكل ذلك محتمل ، ولا يؤثر في أصل صحة الحديث ، إ: أنه قد ثبت من طرق أخرى .

هذا عن أسانيد الحديث وتعليلها وتصحيح الصحيح منها . وقد اختلفت الروايات أيضا في متنه ، فروى بألف ظ متعددة :

فنهم من رواه « بتصدق بدينار أو نصف دينار » ومنهم من رواه « بدينار » ومنهم من رواه « بدينار الله ومنهم من رواه على التفصيل « بدينار فان لم يجد فنصف دينار » ومنهم من جعل شفصيل موقنا بوقت الدم ، إن كان في أول الحيض أو في حمرة الدم فنصف دينار .

وهذه الروايات ــ عما نرى والمه أعلم ــ من تصرف الرواة وخطتهم فى الحفظ . وأصحها عندتا رواية من قال : « بدينار أو نصف دينار » وهى التي صحح لفظها أبو داود بقوله : « هكدا الرواية الصحيحة ، قال : بدينار أو نصم دينار » .

وهذه الرواية هى اللفظ فى جميع الروايات الى ذكرناها عن الحكم بن عتيبة ، وتابعه عليها تتادة وبعقوب بن عطاء عمر مفسم ، وكذلك عبد الكربم عن ممسم فى بعض الروايات عنه ، وغيرهم .

وقد روى الدارمى فى رواية أبى الوليد عن شعبة عن الحكم ـ موقوفا « بدينار أو نصف دينار » أن شعبة قال : «شك الحكم » . وقد يا ون هذا صوابا لو انفرد الحكم بهذا اللفظ ، أما وقد ثبت من غير طريقه عن مقسم : فانه يدل على أنه ليس الترديد بين الدينار ونصف الدينار شكا من الحكم

والذي أرجعه أن الروايات التي فيها الاقتصار على الدينار وحده ، والتي فيها الاقتصار على نصف الدينار ــ : إنما هي اختصار من الرواة أو سهو .

وأما التفصيل بين حلى الدم أووقتيه: فانه تفسير من الرواة قطعا . ثم دخل على بعض الرواة عنهم فظمه من متن الحديث ، فنقلوه كذلك ، وقد حفظ لنا سعيد بن أبي عروبة الدلين الصريح على أن النفسير أو التقصيل إنما هو من بعض الرواة ، فني رواية البيهق (١ : ٣١٥) من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد عن قتادة عن مقسم عن ابن عباس مرفوعا بدينار أو نصف دينار : « فقسره قتادة قال : إن كان واجداً فدينار ، وإن لم يجد فنصف دينار » . وفي رواية أيضا (١ : ٣١٧) =

من طريق عبد الوهاب عن سعيد عن عبد الكريم عن مقسم عن بن عباس مرفوعا : « وفسر ذلك مقسم ، فقال : إن عشيها في الدم قدينار ، وإلى غشيها بعد انقطاع الدم قبل أن تغتسل فنصف دينار » وفي رواية أيضا من طريق روح بن عبادة عن سعيد عن عبد الكريم أبى أمية عن عكرمة عن ابن عباس ، فذكر نحوهذا، ونسب التفسير إلى مقسم أيضا ، مع أنه ليس في هذا الاسناد .

وتقل الحطابي في المعالم (١: ٤٤) أن أحمد بن حنبل كان يقول: «هو مخير بين الدينار وانصف دينار». وهذا يدل على أن أحمد كان يرى أن أصل اللفظ في الحديث على تخير، لا على الشك كما نقل عن شعبة، ولا على التفصيل كما رواه بعض الرواة. وإذ ثبت أن أصل الحديث الأمر، بالتخيير بين الدينار وبين نصف الدينار: فاني أرى أن الأمر، فيه ليس للوجوب، وإنما هو للدب، لأن الأسل في الأمر، أن يكون للوجوب على الحقيقة، ولا يكون للندب إلا مجازا، والحجاز لا بدله من قرينة عند إرادة المعنى الحقيق، والقرينة هنا في نفس اللفظ، لأن التخيير في المأمور به بين أن يكون قليلا أو شيراً من نوع واحد: يدل على أن الرائد عن القليل ليس واجباً، لأن الدينار الواحد له نصفان، وقد أمر، مخيرا بين أدائه كله وبين أداء نصف من نصفيه، ونا أدى النصف كان آتيا بالمأمور به في أحد شتى الأمر، ولم يأن إلا ببعضه في الشتى الآخر، وبرئت ذمته بما أناه من المأمور به ، فكان الذي لم يأت به غير واحت عليه، بنفس دلالة اللفظ، فدل لفظ الأمر، على أن بعض مدلوله ابس مراداً به الوجوب، خرج بذلك عن الحقيقة إلى الحجاز، وإذا خرج في بعض مدلوله عن الحقيقة على المجاز، وإذا خرج في بعض مدلوله عن الحقيقة ملك الذه القرينة القاطعة: خرج في كل مدلوله ، لامتناع استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه معاً، وتحقيق ذلك في موضعه من علم الأصول.

واپس هذا من باب الواجب المخير ــ المعروف فى الفقه والأصول ــ لأن الواجب المخير إنما يكون فى التخيير بين القليل والـكثير من نوع واحد ، وهذا ثابت بالتتبع ، وواضح بالبديهة .

وبعد : فانا لم ننفرد بتصحيح هذا الحديث ، وإن انفردنا بتحقيقه على هـــذا الوجه الذي لم نسبق إليه فيما رأينا ممــا بين أيدينا من الــكتب ، والحمد لله على التوفيق .

وقد صححه كثير من العلماء السابقين . قال ابن التركاني في الجوهم النقي (١: « أخرجه أبو دارد والنسائي و بن ماجه ، ومقسم أخرج له البخارى . وعبد الحميد أخرج له الشيخان ، وكل من في الإسنادين قبله من رجل الصحيحين ، فلهذا أخرجه الحاكم في مستدركه وصححه ، وصححه أيضا ابن القطان ،

وقد رُوى نحوُ (۱) قولِ ابنِ لمبارك عن بعض التابعين ، منهم : سعيدُ بن جُبَيرٍ ، و إبراهيمُ [النَّخَفِي . وهو قولُ عامّة علماءُ الأَمْصَارِ (۲)] .

1.8

باسب

ما جاء في غَسْل دم الحَيْض من الثوب

١٢٨ - صَرَفْتُ ابنُ أَبِي عُمَر حدثنا سفيانُ [بنْ غَييَنة ۖ] عن

= وذكر احلال عن أحمد قال : ما أحسن حديث عبد الحمد ، يعني هذا الحديث ، قيل له: تذهب إليه ؟ قال : نعم ، إنما هو كفارة » .

وقال الحافظ في الناخيس (ص ٢٦): « والاضطراب في إسناد هذا الحديث ومننه كثير جدّا » ثم قال: « وقد أمعن ابن القطان القول في تصحيح هسذا لحديث ، والجواب عن طرق الطعن فيه بما يراحع منسه ، وأقرّ ابن دقيق العيد تصحيح ابن الفطان وقو ه في الإمام ، وهو الصواب ، فكم من حديث قد احتجوا به فيسه من الاختلاف أكثر مما في هسذا ، كحديث بئر نضاعة وحديث الفاتين ونحوهما ، وفي ذلك مايرد على النووى في دعواه في شرح المهذب والتنقيع والحلاصة أن الأعة كانهم خالفوا الحاكم في تصحيحه ، وأن الحق أنه ضعيف بانفاقهم ، وتبع النووى في بعض دلك ابن الصلاح » .

فهولاء: أحمد بن حنبل ، والحاكم ، وابن القطان ، وابن دقيق العيد ، والذهبي فى تلخيص المستدرك ، وابن حجر : كلهم ذهبوا إلى صحة هذا الحديث ، وهو الذى ذهبنا إليه ورجعناه ، بتطبيق الفواءد الصحيحة ، م. الانصاف والننزه عن العصبية . والحمد بلة رب العالمين .

- (١) في ه و ك «مثل».
- (۲) الزیادة من م و ع و ب ، ماعدا کلیة «عامة » فانها زیادة من م وحدها .
 - (۳) الزيادة من م و س .

هشام بن عُرْوة عن فاطمة بنت النُذرِ عن أسماء بنت الله عليه وسلم عَن الله عليه وسلم عَن التَّوْبِ يُصِيبُهُ الدَّمُ مِنَ الحَيْضَة ؟ فقال ستاً لَت النبي صلى الله عليه وسلم عَن الثَّوْبِ يُصِيبُهُ الدَّمُ مِنَ الحَيْضَة ؟ فقال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : حُتيه (٢) ، ثُمَّ اقْرُصِيهِ بالماء (٣) ، ثم رُشِيه ، وصلى فيه » .

[قال (1)] : وفي الباب عن أبي هريرة . وأمِّ قَيْسِ بنت مِحْصَنِ قال أبو عيسى : حديثُ أسماء في غَسْل الدم حديثُ حسنُ صحيح و (٥) . وقد اختلف أهلُ العلم في الدم يكون على الثوب فيصلى فيه قبل أن يغسله : قال (٦) بعضُ أهل العلم من التابعين : إذا كان الدمُ مقدارَ الدِّرْهَم فلم يَغْسُلُهُ وصلَى فيه أعاد الصلاة .

وقال بعضُهم: إذا كان [الدَّمُ (٧)] أكثر (١) من قَدْرِ الدرهم (٩) أعاد الصلاة . وهو قولُ سفيانَ الثوريّ وابن المباركِ .

⁽۱) في ع و ه «ابنة».

⁽٢) « حتيه » بالحاء المهملة والتاء المثناة الهوقية ، قال في النهابة : « الحلك والحت والقشر : سواء » .

⁽٣) قال فى انهاية « القرس : الدلك بأطراف الأصابع والأظفار مع صبّ الماء عليه حتى يذهب أثره ، والتقريس مثله ، يقال : قرصته وقرّصته . وهو أبلغ فى غسل الدم من غسله بحميع اليد » .

⁽٤) الزيادة من م و ع و ب و الم

⁽٥) الحديث رواه الشيخان وغيرهما .

⁽۲) في ع و ه و ك «فقال».

⁽V) الزيادة من ع و ه و ك .

⁽٨) « اكبر » رسمت في م و ع بدون نفط، فيمكن أن تقرأ « أكبر » بالثا المثلثة في سائر الأصول .

۹۰ فی ع «من درم».

ولم يُوجِبْ بعضُ أهلِ العلم من التابعين وغيرِهم عليه الإعادة و إن كان أكثر (١) من قدرِ الدرهم. و به يقول أحمدُ و إسطقُ .

وقال الشافعى : يجبُ عليه الغَسْـــلُ و إِنْ كان أقلَّ من قدر الدرهم . وشدَّدَ في ذلك .

1.0

باسب

ما جاء في كم تَعْكُنْ النَّفْسَاء ؟

١٣٩ - مَرْثُنَا نَصْرُ بِنُ عِلَى [الجَهْضَمِيُ] حدثنا شُجَاعُ بِنُ الوَلِيدِ أَبُو بَدُر أَ عِن عَلَى بِنَ عَبِد الأَعْلَىٰ عِن أَبِي سَهُلْ عِن مُسَّةَ أَنَ الأَرْدِ آيةِ الوَلِيدِ أَبُو بَدُر عَن عَلَى بِن عَبِد الأَعْلَىٰ عِن أَبِي سَهُلْ عِن مُسَّةً أَنَ الأَرْدِ آيةِ عِن أُمِّ سَلَمَةً قَالَتْ: «كَانَتِ النُّهُ سَلَى آهُ عَلَى عَهْدِ رسولِ الله صلى الله عن أُمِّ سَلَمَةً قَالَتْ: «كَانَتِ النُّهُ سَلَى آهُ عَلَى عَهْدِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم أَرْبَعِينَ يَوْمًا ، فَكُنَا (٥ نَطْلِي وُجُوهَنا بِالْوَرْسِ مِنَ الكَلَفِ (٢)».

⁽۱) « اكبر » رسمت فى ع بدون نقط ، وفى ب بالموحدة ، وفى سائر الأصول بالثاثة .

⁽۲) الزیادة من م و ع و ب .

 ⁽٣) فى م « أبو بور » بدون نقط ، كأنه يريدها « أبو ثور » بالثاء المثلثة والواو ،
 وهو خطأ ، صوابه « أبو بدر » بالباء الموحدة والدال المهملة .

⁽٤) «مسة » بضم الميم وتشديد السين المهملة المفتوحة ، وكنيتها « أم بسة » بهذا الوزن ، ولكن بالباء الموحدة فى أوله بدل الميم .

⁽o) في ع و مه و ه و كنا».

⁽٦) « الورس » بفتح الواو وإسكان الراء ، وهو نبت أصفر يصبغ به ، كما فى النهاية . و « الكلف » بالكاف واللام المفتوحتين : حرة كدرة تعلو الوجه ، أو هو لون بين السواد والحرة . كما فى اللسان .

قال أبو عيسى : هـــذا حديث [غريب (١)] لا نعرفه إلا من حديث أبى سهل عن مُسَّة [الأزديَّة (٢)] عن أم سلمة .
واسمُ أبى سهل «كثيرُ بنُ زيَاد (٣) » .
قال محمد بنُ إسلمعيل : على بنُ عبد الأعلى ثقة ، وأبو سهل ثقة .
ولم يَعْرِف محمد هذا الحديث إلاَّ من حديث أبى سهل (١) .

(١) الزيادة من م

(٢) الزيادة من مه و ه و ك .

(٣) هو البرسانى ، بضم الباء الموحدة وإسكان الراء وبالسين المهملة وبعد الألف نون ،
 وهو من أكابر أصحاب الحسن ، ووثقه أيضا ابن معين وأبوحاتم والنسائى .

(٤) الحديث رواه أبو داود (١:٣٢١) والحاكم (١:٥٧١) والدارقطي (ص ٨٢) والدارقطي (ص ٨٢) والبيهقي (١:٣٤١) : كلهم من طريق زهير عن على بن عبد الأعلى ، ورواه ابن ماجه (١:١٥١) عن على بن نصر الجهضمي شيخ الترمذي هذا باسناده . ورواه البيهي أيضا من طريق أبي بدر الكندي ، والدارقطي من طريق يعقوب بن إبرهيم : كلاهما عن شجاع بن الوليد .

ورواه أيضا أبو داود والحاكم والبيهق من طريق عبد الله بن المبارك عن يونس بن نافع عن كثير بن زياد قال: «حدثتي الأزدية يعني مسة قالت: حججت فدخلت على أم سلمة ، فقلت: يا أم المؤمنين ، إن سمرة بن جندب يأمر النساء يقضين صلاة المحيض؟ فقالت: لا يقضين ، كانت المرأة من نساء النبي صلى الله عليه وسلم تقعد في النفاس أربعين ليلة لا يأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بقضاء صلاة النفاس » ، هذا لفظ أد داود .

والراد بنساء النبي صلى الله عليه وسلم فى هــذا الحديث غير أزواجه من سرية أو بنت أو قريبة له ، كما هو ظاهر ، لأن نساء الرجل أعم من زوجاته ، لدخول البنات وسائر الفرابات تحت ذلك .

ورواه أيضا الدارقطني من طريق عبد الرحمن بن مجد العرزى _ بتقديم الراء على الزاى _ عن أبيه عن الحكم بن عتيبة عن مسة عن أم سلمة ، مرفوعا مختصرا .

وهذا إسناد ضعيف، لضعف مجد بن عبيد الله العرزى .

أما الاسنادان الأولان فصحيحان ، أحدهما أثنى عليه البخارى ، وهو طريق على بن عبدالأعلى ، والآخر صححه الحاكم وقال : «هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ==

وقد أجمع أهلُ العلم من أصحاب النبيِّ صلى الله عليه وسلم والتابعين ومَن بعدهم على أن النفساء تَدَعُ الصلاة أر بعين يومًا ، إلاَّ أن تَرَك الطُّهْرَ قبل ذلك ، فإنها تغتسلُ وتصلِّى (١) .

فإذا رأتِ الدمَ بعدَ الأربعين : فإن أكثرَ أهل العلم قالوا : لا تَدَعُ الصلاة بعد الأربعين ، وهو قولُ أكثرِ الفقهاء .

و به يقول سفيانُ [الثورىُ (٢)] ، وابنُ المباركِ ، والشافعيُّ ، وأحمدُ وَإِسطَٰقُ .

ويرُ وَى عن الحسنِ البصرى أنه قال: إنها تَدَعُ الصلاة خمسين يومًا إذا لم تر الطهر (٣) .

وقال فى التلخيص (ص ٦٣): «أم بسة مسة : مجهولة الحال ، وقال الدارقطنى: لا يقوم بها حجة . وقال ابن الفطان : لا يدرف حالها ، وأغرب ابن حبان فضعفه بكثير بن زياد ! فلم يصب . وقال النووى : قول جماعة من مصنفى الفقهاء : إن هذا الحديث ضعيف _ : مردود عليهم » .

و « مسة » هذه قال عنها ابن حجر فى التقريب : « مقبولة » . ونقل صاحب عون المعبود (١ : ١٢٣) عن البدر المنبر الإجابة عن قول من ضعفها بجهالة حالها وعينها فقال : « لا نسلم جهالة عينها ، وجهالة حالها مرتفعة ، فانه روى عنها جماعة : كثير بن زياد والحركم بن عتيبة وزيد بن على بن الحسين ، ورواه مجه بن عبيد الله العرزى عن الحسن عن مسة أيضا ، فهؤلاء رووا عنها، وقد أثنى على حديثها البخارى، وصحح الحاكم إسناده ، فأقل أحواله أن يكون حسنا » .

(۱) هذا هو الصحيح الموافق للحديث ، وقد زعم ابن حزم فى المحلى (۲:۳:۲) أن أكثر النفاس سبعة أيام فقط ، وقاس ذلك على أيام الحيض ، وإن لم يعترف بأنه قياس، بل أغرب فزعم أن دم النفاس دم حيض !! وهــذا الذى قاله لم نجد مناه عن أحد من العامـاء .

(٢) الزيادة من مه و ه و ك .

(٣): في . ه و ك . « إذا لم تطهر » .

و يروَى عن عطاء بنِ أبي رَبَاحٍ والشُّعْبِيِّ: ستين يومَّا(١) .

1.7

باسب

ما جاء في الرجل يَطُونُ على نسائه بغُسْلِ واحدٍ

• ١٤ - حَرَثَنَا بُنْدَارُ [محمد بنُ بشَّارِ (٢) حدثنا أبو أحمد (٢) حدثنا أبو أحمد (٣) حدثنا سفيانُ (١) عن مَعْمَرِ عن قَتَادَةَ عن أنسِ (٥) : « أن النبيَّ صلى الله عليه وسلم كانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ في غُسْلِ وَاحِدِ (٢) » .

ويؤيد صحة نسبة الترمذى الفول بالأربعين إلى الشافعي أن النووى قال فى المجموع (٢: ٢٠٥) « وحكى أبو عيسى الترمذى فى جامعه عن الشافعي أنه قال : أكثره أربعون ، وهذا عجيب ، والمعروف في المذهب ماسبق » أي ستون .

ويظهر لى أن بعض الشافعية زاد هذه الزيادة فى بعض النسخ لما يعرفه من مذهبه ، ونسى أن الترمذي نسب له غير ذلك .

- (۲) الزیادة من م و ب .
- (٣) هو عد بن عبد الله بن الزبير الزبيري الـكوفي .
 - (٤) هو : الثورى .
 - (٥) في عم «عن أنس بن مالك».
 - (٦) في ه و ك «رسول الله».
- (٧) الحديث نسبه المجد بن تيمية في المنتقي للجماعة إلا البخارى ، وتعقبه الشوكاني في نيل الأوطار (١: ٧٨٩) فقال: « الحديث أخرجه البخارى أيضا من حديث قتادة عن أنس بلفظ: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدور على نسائه في الساعة الواحدة

[قال(١)] : وفي البابِ عن أبي رافع (٢) .

قال أبو عيسى : حديثُ أُنسٍ حديثُ حسنُ صحيحُ [أَنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم كان يطوفُ على نسائه بغسلٍ واحد (٣)] .

وهو قولُ غير واحدٍ من أهلِ العلمِ ، منهم الحسن البصريُّ : أن لا بأسَ أن يَعُودَ قبلَ أن يتوضأ .

وقد رَوى محمد بنُ يوسفَ هذا عن سفيانَ فقال عن أبي عُرْوَة (١) عن أبي الخَطَّابِ عن أنسٍ .

[قال أبو عيسى : ورواه بعضُهم عن محمد بن يوسفَ عن سفيانَ عن ابن أبي عروة (١) عن أبي الخطّاب .

⁼ من الليل والنهار، وهن إحدى عشرة . قال : قلت لأنس بن مالك : أو كان يطيقه ؟ قال : كنا نتحدث أنه أعطى قوة ثلاثين » .

⁽١) الزيادة من م و ع و ب .

⁽٣) حديث أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه أبو داود (١: ٨٨):
« أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف ذات يوم على نسائه ، ينتسل عند هـذه وعند
هذه ، قال : ففلت له : يارسول الله ، ألا تجعله غسلا واحداً ؟ قال : هـذا أزكى
وأطيب وأطهر » .

ورواه أيضا ابن ماجه (١:٧٠١) ونسبه الشوكانى فى نيل الأوطار (١: ٢٨٩) للترمذى ، وهو خطأ ، تبع فيه الحافظ ابن حجر فى التلخيص (ص٢٥) إذ نسبه لأصحاب السنن، ولم أجده فى سنن النسائى أيضا ، ولعله فى السنن الـكبرى له.

⁽٣) الزيادة من ع .

⁽٤) فى م « عن أبى عروبة » وكتب بحاشيتها بنفس الخط مانصه : « صوابه : أبو عروة ، واسمه معمر بن راشد » .

^{(•) «} دعامة » بكسر الدال المهملة .

 ⁽٦) في م « عن أبي عروة » وهو خطأ من الناسخ قطعا في هذا الموضع ، لأن = .

وهو خطأ ، والصحيح : عن أبي عروة (١)] .

1.1

باسب

ما جاء [في الجنب (٢)] إذا أراد أن يَعُودَ تَوَضَّأُ

الما الما عام الما عن أبي سمعيد الخُدْرِيِّ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم قال: « إِذَا أَتِي أَحِدُ كُو أَهْلَهُ ثُمُ الله عَلَيه وسلم قال: « إِذَا أَتِي أَحَدُ كُو أَهْلَهُ ثُمُ الله عَن عَمَرَ (٥) . (قال (١)]: وفي الباب عن عُمرَ (٥) . الله عليه وسلم عن عُمرَ (٥) .

قال أبو عيسى : حديثُ أبي سعيد حديثُ حسنُ صحيحٌ .

⁼ الترمذي يحكي ما أخطأ فيه بعضهم ، وأنه جعل اسم الراوي « ابن أبي عروة » وأن الصحيح فيه « عن أبي عروة » .

⁽١) الزيادة من م و ع .

⁽۲) الزيادة من ع .

⁽٣) الحديث رواه الجماعة إلا البخارى ، كما قال المجد فى المنتق. وقال الشوكانى(٢٧١:١): « ورواه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ورادوا: فانه أنشط للعود » .

⁽٤) الزيادة من م و ع و ب

⁽٥) كذا في ع و ه و ك و سه . وفي م و سه ه عن ابن عمر » ولم يمكن الترجيح بينهما أيهما الصحيح ، فاني لم أجد حديثا في هذا الباب عن عمر ، ولا عن ابن عمر . وقال الشوكاني (٢٠٢١) : «قد روى عن عمر وابن عمر باسنادين ضعيفين » وقال الشارح المباركفوري (٢:١٣١) : « لم أقف على من أخرج حديثهما »

وهو قولُ عمرَ بن الخطابِ .

وقال به غيرُ واحد من أهل العلم ، قالوا : إذا جامع الرجل أمرأته ثم أراد أن يعود فليتوضأ قبل أن يعود .

وأَبُو الْمُتَوَكِّلِ اسمه « عَلِيٌّ بنُ دَاوُدَ (`` » .

وأبو سعيد الخدريُّ اسمه « سَعْدُ بنُ مالك بنِ سِنانِ » .

1.4

اب

ماجاء إذا أُقِيمَت الصلاةُ وَوَجَدَ أحدُكُم الخلاء فَلْيَبْدَأُ بالخلاء

١٤٢ - حَرَثْنَ هَنَّادُ [بنُ السَّرِيِّ (٢) حدثنا أبومُعَاوِيَةَ عن هشام بنِ عُرْوَةَ عن أبيه عن عبد الله بنِ الْأَرْقَمِ قال (٣): أقيمَتِ الصلاةُ قَأَخَذَ بيدِ رَجُلٍ فقدَّمَهُ ، وكان إِمَامَ قَوْمِهِ (١٤)، وقال: سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم

⁽۱) فى م « دؤاد » بضم الدال المهملة فى أوله وبعدها همزة مضمومة ثم ألف لينة وآخره دال مهملة أيضا . ولا يمكن الترجيح بين الروايتين ، لأن هذا الاسم مختلف فيه بهذين القولين : « داود » و « دؤاد » كما فى التهذيب والتقريب والمشتبه للذهبى .

⁽۲) الزيادة من ع

⁽٣) القائل « قال » هو عروة بن الزبير ، كما هو واضح ، لاعبد الله بن الأرقم ، إذ هو المحكى عنه . ويبين هــذا رواية مالك في الموطأ (١ ، ١٧٤) عن هشام بن عروة عن أبيه : أن عبد الله بن الأرقم كان يؤم أصحابه ، فخصرت الصلاة يوما ، فذهب لحاجته ، ثم رجع فقال : إنى ممعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إذا أراد أحدكم الغائط فليبدأ به قبل الصلاة » .

⁽٤) في ع و ه و ك « وكان إمام القوم » .

يقول: « إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلاَّةُ وَوَجَدَ أَحَدُ كُمُ الخلاء فَلْيَبْدَأْ بِالخلاء (١) ».

قال (٢) : وفي الباب عن عائشة ، وأبي هريرة ، وثَوْ بَانَ ، وأبي أُمَامَةً .

قال أبو عيسى : حديثُ عبد الله بنِ الأَرْقَم حديثُ حسنُ صحيحٌ

هَكذا (٣) رَوَى مالك ُ بنُ أنسٍ و يحيىٰ بنُ سميدِ القَطَّانُ (١) وغيرُ واحدٍ من الحُفَّاظِ عن هشام بن عُرُوةَ عن أبيه عن عبد الله بنِ الأَرقَمِ .

ورَوَى وُهَيْبُ (٥) وغــيرُه عن هشام بن عروة عن أبيه عن رَجُلٍ عن عبد الله بن الأرقم (٦) .

(٢) كُلَّة « قال » لم تذكر في ه و ك . وفي مه «قال أبو عيسي » .

(۳) فی ع « وهکذا » .

(٤) كلية «القطان» لم تذكر في ب

(٣) من أول قوله « وروى وهيب » إلى هنا سقط خطأ من م . وأما ب غطؤها أفحش ، فان ميما « هكذا : روى مالك بن أنس ويحيي بن سعيد وغير واحد من الحفاظ عن هشام بن عروة عن أبيه عن رجل عن عبد الله بن الأرقم » فحذف ماحكي عن وهيب ، وجعله هو رواية مالك ومن معه ، وهو خطأ صرف .

و لذى حكاه الترمذى حكى نحوه أبو داود ، قال : « روى وهيب بن خالد وشعيب بن إسحق وأبو ضمرة هذا الحديث عن هشام بن عروة عن أبيه عن رجل حدثه عن عبد الله بن الأرقم ، والأكثر الذين رووه عن هشام قالوا كما قال زهير ».

وقال الزرقاني في شرح الموطأ (١: ٢٨٨): «قال ابن عبد البر: لم يختلف على مالك في هذا الاسناد ، وتابعه زهير بن معاوية وسفيان بن عيبنة وحفص بن غياث وجد بن إسحق وشجاع بن الوليد وحماد بن زيد ووكيد، وأبو معاوية والمفضل بن فضالة ومجد بن كنانة : كالهم رووه عن هشام كا رواه مالك . ورواه وهيب بن خالد وأنس بن عياض وشعيب بن إسحق عن هشام بن عروة عن أبيه عن رجل =

⁽۱) الحديث رواه أيضا أحمد في المسند (۳: ۲۸۳ و ٤: ۳۰) وأبو داود (۱: ۳۳) و الدارى (۱: ۳۳۲) والحاكم (۱: ۱۲۸) وقال « صحيح على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي .

⁽٥) في ع « زهير » وهو خطأ ، لأن زهيراً رواه عنـــد أبى داود كرواية مالك ومن معه .

وهو قولُ غيرِ واحدٍ من أصحابِ النبيّ صلى الله عليه وسلم والتابعين .
و به يقولُ أحمدُ و إسحٰقُ ، قالا : لا يقومُ إلى الصلاةِ وهو يَجِدُ شَيْئًا من الغائطِ وَالبَولِ . وقالاً : إن دخل في الصلاةِ فوجد شيئًا من ذلك فلا يَنْصَرِفُ مالم يَشْغَلُهُ

وقال بعضُ أهل العلم : لاَ بأسَ أن يصلِّى و به غائطُ أو بولُ ، ما لم يشغله ذلك عن الصلاة .

1.9

باسب

ما جاء في الوضوءِ من المَوْطَإِ(١)

حدثه عن عبد الله بن الأرقم ، فأدخلوا بين عروة وبين عبد الله بن الأرقم رجلا . ورواه عبد الرزاق عن ابن جرب عن أبوب بن موسى عن هشام بن عروة [عن أبيه] قال : خرجنا في حج أو عمرة مع عبد الله بن الأرقم الزهرى ، فأقام الصلاة ، ثم قال : صلوا ، وذهب لحاجته ، فلما رجم قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا أقيمت الصلاة وأراد أحدكم الفائط فليبدأ بالفائط ، فهذا الاسناد يشهد بأن رواية مالك ومن تاحه متصلة ، لتصريحه بأن عروة سمعه من عبد الله بن الأرقم ، وابن جرب وأيوب ثقتال حافظال » .

وقد سقط من نسخة الزرقاني في إسناد روابة عبد الرزاق كلة « عن أبيه » وزدناها بين قوسين كما ترى ، لأن ذلك ضرورى في الاسناد ، والواضح أنه سهو من الناسخين ، وقد احتج الزرقاني بهذه الرواية على سماع عروة ، فلو كان قوله « عن أبيه » غير موجود لجعله من سماع هشام بن عروة .

(۱) هذا الحرف اختلفت نسخ الترمذي جدا في ضبطه ، هنا وفي حديث ابن مسعود الذي سيأتى في الباب .

فرسم فى ب « الموطا » حكذا بدون همز ، ولم يضبط ، وقد ضبطناه فى نسختنا « المَوْطَا ٍ » أى بفتح المم وإسكان الواؤ وفتحالطاء المهملة وكسر الهمزة ، =

= وهو الصواب كما سنذكره بعد . ورسم في ه و ك و م «الموطئ» وضبطه الشارح بفتح الميم وكسر الطاء ، ورسم في ع «المُوطَئ» بضم الميم مع فتح الطاء ، وأما م فانه كتب فيها في عنوان الباب «المُوطَاء» وكتب فوقه علامة التصحيح « صح » وكتب بحاشيته نسختان مكذا «المُوطُوء» و «المَوْطيء» وفي الحديث الآني كتب فيها «المَوْطيء» وكتب بحاشيتها «المُوطَاء» وعليه علامة التصحيح أيضا .

وكل هذه الأوجه في تتابته غير جيدة ، إلا الوجه الذي اخترناه « الْمَوْطَإِ » فانه هو الصواب ، وبدلك ضبط في النهاية با قلم . ولكنه لم يضبط بالحروف، وكذلك في اسان العرب .

قال فى الفاموس مع شرحه للزبيدى : « والوطأة موضع الفدم « كَالْمُوْطَإِ » بالفتح شاذ « وَالْمَوْطِي ـ » بالكسر على انقياس ، وهذه عن الليث ، يقال : هدذا موطئ قدمك » .

ونقل صاحب اللسان عن الليث قال : «المَوْطِئُ الموضع ، وكلّ شيء يكون الفعل منه على فَعَ يَفْعَلُ فالمَفْعَلُ منه مفتوح الهين ، إلا ما كان من بنات الواو على بناء وَطِئ يَطَأُ وطأً ، و إنما ذَهبت الواوُ من يَطأُ فلم تُثبت كما تَثبت كما تَثبت في وَجِل يَوْجَلُ : لأن وَطِئ يَطأُ نبني على توهم فَعَل يَفْعَل ، مثل : وَرِمَ يَرِمُ ، غير وَجِل يَوْجَلُ : لأن وَطِئ يَطأُ نبني على توهم فَعِل يَفْعَل ، مثل : وَرِمَ يَرِمُ ، غير أن الحرف الذي يكون في موضع اللام من يَفْعَل في هـذا الحد إذا كان من حروف الحلق السـتة : فإن أكثر ذلك عند العرب مفتوح ، ومنه ما يُقرُ على أصل تأسيسه ، مثل وَرم يَرمُ ، وأما وَسِع يَسَعُ : ففتحت لتلك العلة » .

وقد نقل شارح الفاموس كلام الليث مختصراً ، ثم تعقبه فقال : «قال فى المشوف : وكأن الليث نظر إلى أن الأصل هوالكسر ، كما قال سيبويه ، فيكون كالموعد ، =

= لـكن هذا أصل مرفوض فلا يعتد به ، وإنما يعتبر اللفظ المستعمل ، فلذلك كان الفتح هو الفياس » .

وقال الفاضى أبو بكر بن العربى فى شرح الترمذى (١ : ٢٣٧) : « الموطئ : مفعل ، بكسر العين ، من وطئ ، وهو اسم للموضع ، فيكون معناه : الوضوء من الموضع القذر ، ويكون بفتحها ، والمعنى واحد . وفيه كلام كثير » .

وقد عرف مافيه مما مضى ، والظاهر من هذا كله أن فتح الطاء أعلى وأرحح من كسرها .

- (١) الزيادة من ب
- (٢) في م «قال» وهو خطأ واضح .
- (٣) الحديث في موطأ مالك من رواية يحيى (١:٧١) ومن رواية على بن الحسن (ص١٦٣) . ورواه أيضاً الدا مى (١:٧١) وأبو داود (١:٧١) وابن ماجه (١:٩٨) : ثلاثتهم من طريق مالك . وعندهم جميعاً «عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف » كما سيصححه الترمذي في آخر الباب ، وهو الصواب .

والحديث سكت عنه أبو داود والمذرى . وقال القاضى أبو بكر بن العربى : « هذا الحديث مما رواه مالك فصح ، وإن كان غيره لم يره صحيحاً » .

والعلة فيه جهالة أم الولد هذه . وقال الذهبي في الميزان : حميدة : سألت أم سامة ، هي أم ولد لابرهم بن عبد الرحمن بن عوف ، تفرد عنها عبد بن إبرهم التيمي » . وأما ابن حجر في التهذيب فائه لم يجزم بأن حميدة هي أم الولد ، بل جو ز ذلك فقط ، وقال في التقريب إنها مقبولة . وهدذا هو الراجح ، فان جهالة الحال في مثل هذه التابعية لايضر ، وخصوصا مع اختيار مالك حديثها وإخراجه في موطئه ، وهو أعرف الناس بأهل المدينة ، وأشده احتياطا في الرواية عنهم .

قال (١): وفى الباب عن عبد الله بن مَسْعُودٍ قال: «كُنَّا مع رسولِ الله (٢) صلى الله عليه وسلم لا نتوضأ من المَوْطَاإِ (٣) » .

قال أبو عيسى: وهو قول غير واحد من أهل العلم ، قالوا: إذا وَطِئَ الرجلُ على المكان القدر أنه (٤) لا يجبُ عليه غسْلُ القدم ، إلا أن يكونَ رطباً فيغسلَ ما أصابهُ .

[قال أبو عيسى (٥)] : ورَوَى عبد الله بنُ المبارك هذا الحديث عن مالك بن أنسٍ عن محد بنِ عُمَارَةَ عن محد بنِ إبراهيم «عن أُمِّ وَلَدٍ لِمُودِ بنِ عبد الرحمن بن عوف عن أم سلمة » .

والحديث رواه أيضا أبو داود (١: ٨٢ ــ ٨٣) ولفظه: « قال عبد الله: كنا لانتوضاً من موطئ ، ولانكف شعرا ولا ثوبا » . ورواه ابن ماجه (١: ١٦٧) ولفظه: « عن عبد الله قال: أمرنا أن لا نكف شعرا ولا ثوبا ولا نتوضاً من موطئ » .

قال الخطابى فى المعالم (١ : ٧٧) « وإنما أراد بذلك أنهم كانوا لا يعيدون الوضوء للأذى إذا أصاب أرجلهم ، لاأنهم كانوا لا ينسلون أرجلهم ولا ينظفونها من الأذى إذا أصابها » .

وبنحو هذا قال صاحب النهاية ومن تبعه من أهل اللغة ، كاللسان والقاموس . ولكن يظهر أن الترمذي لم يفهمه على هذا النحو ، وإنما تأوله على أنه لا يغسل قدمه إذا وطئ على قذر يابس ، وإنما يغسلها إذا كان القذر رطباً ، وقد نقل ذلك عن غير واحد من أهل العلم .

⁽١) كلة «قال » لم تذكر في ه و ك .

⁽۲) في م « مع النبي » .

⁽٣) فى ع و ه و ك و مه « كنا نصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولانتوضاً من الموطأ » مع الاختلاف السابق ذكره فى رسم كلة « الموطأ » وهذا اللفظ موافق لرواية الحاكم (١ : ١٣٩) .

⁽٤) في ع و ه و ك «أن».

⁽٥) الزيادة من م و ع و قد و ۔ .

وهو وَهَمْ ، [وايس لعبد الرحمٰن بن عوف أبن يقال له « هُودُ (١) »] .
و إنما هو « عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمٰن بن عوف عن أم سلمة » .
وهذا الصحيح (٢) .

باب

ما جاء في التيمم

الله على الفلاس حدثنا يزيد الوحف عَمْرُو بنُ على الفلاس على الفلاس حدثنا يزيد بن عبد الرحمن بنُ زُرَيْع حدثنا سعيد بن عبد الرحمن بن زُرَيْع حدثنا سعيد بن عبد الرحمن بن أَبْزَى (٢) عن أبيسه عن عَمَّارِ بنِ يَاسِرٍ : « أَن النبيَّ صلى الله عليه وسلم بنِ أَبْزَى (٢) عن أبيسه عن عَمَّارِ بنِ يَاسِرٍ : « أَن النبيَّ صلى الله عليه وسلم

(۱) الزیادة من م و ع و ب واظر أسماء أولاد عبد الرحمن بن عوف وأسماء أمهاتهم فی طبقات ابن سعد (ج ۳ ق ۱ ص ۹۰) .

⁽٢) فى عه « وهو الصحيح » . وتختلف نسخ الترمذي بالتقديم والتأخير بين كلمات الترمذي في هذا الباب ، من أول قوله « وفي الباب » إلى هنا ، مما لم نرحجة إلى بيانه ، تفادياً من الإطالة .

⁽۳) «عمرو» بفتح العین ، و « الفلاس » بالفاء . وفی ب «عمر » و « الغلاس » وهو تحریف .

⁽٤) هو سعيد بن أبي عروبة .

⁽٥) «عزرة » بفتح العين المهملة وإسكان الزاى وفتح الراء ، وفى م و مه و مه و س «عروة » وهو خطأ . وعزرة هو ابن عبد الرحمن بن زرارة الحزاعى الكوفى ، وهو ثقة ، وثقه ابن معين وابن المديني وابن حبان وغيرهم .

⁽٦) « أبزى » بفتح الهمزة وإسكان الباء الموحدة وفتح الزاى ، مقصور ، وعبد الرحمن =

أُمرَهُ بِالتَّيَمُّمِ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ (١) » .

[قال (٢)] : وفي الباب عن عائشة ، وابن عباس .

قال أبو عيسى : حديثُ عَمَّارٍ حديثُ حسنُ صحيحُ . وقد رُوىَ عن عَمَّارٍ من غير وجه ٍ .

وهو قولُ غير واحدٍ من أهل العلم من أصاب النبي صلى الله عليه وسلم ، منهم : على "، وعمَّار "، وابنُ عباسٍ ، وغيرِ واحد من التابعين ، منهم : الشَّعْبِيُّ ، وعطاك ، ومكحول "، قالوا : التَّيَمَّمُ ضَرْ بة الوَجِهِ والسَكفَيْنِ .

و به يقول أحمدُ ، و إسحٰقُ .

وقال بعضُ أهل العلم، مِنهم ابنُ عُمَرَ ، وجابِرْ م ، و إبراهيمُ ، والحسنُ ،

بن أبزى صحابى ، ولى مكة فى عهد عمر ، فنى صحييح مسلم أن عمر قال لنافع بن الحرث الحزاعى : من استعملت على مكة ؟ قال : عبد الرحمن بن أبزى ، قال : استعملت عليهم مولى ؟ قال : إنه قارئ لكتاب الله عالم بالفرائض . نقله الحافظ فى الإصابة . وابنه سعيد وثقه النسائى وغيره .

(۱) الحديث رواه الدارمی (۱: ۱۹۰) وأحمد فی المسند (٤: ۲۹۳) وأبو داود (۱: ۱۲۸) وابن الجارود (ص ۲۷) والبيهتی (۲۱۰:۱): کلهم من طريق قتادة . قال الدارمی بعد روايته : « صح إسناده » .

وقد روى البخارى ومسلم وغيرها من حديث عبد الرحمن بن أبزى قال : « جاء رجل إلى عمر بن الخطاب فقال : إنى أجنبت فلم أصب الماء فقال عمار بن ياسر لعمر بن الخطاب : أماتذكر أناكنا فى سفره أنا وأنت ، فأما أنت فلم تصل ، وأما أنا فتمعكت فصليت ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : فصليت كفيك هكذا : وضرب النبي صلى الله عليه وسلم بكفيه الأرض ونفخ فيهما عمد بهما وجهه وكفيه » . اللفظ للبخارى ، وانظر فتح البارى (١: ٣٧٧) .

(Y) الزيادة من ع ، وفي عم « قال أبو عيسي » .

قالوا(١): التيمم ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المر فَقَاين .

و به يقول سفيانُ [الثورى (٢)] ، ومالك ، وأبْنُ المبارَكِ ، والشافعيُ . وقد رُوى هيانُ [الثورى (٢) عن عمارٍ في التيمم ِ أنه قال : « للوجه والكنّينِ (٢) » من غير وجه .

وقد رُوىَ عن عمَّارٍ أنه قال: « تَيَمَّمْنَا مع النبيِّ صلى الله عليه وسلم إلى اللهَ عليه وسلم إلى اللهَ عليه وسلم إلى اللهَ كب والآباطِ^(ه) » .

فَضَعَّفَ بعضُ أهل العلم حديثَ عمارٍ عن النبيِّ صلى الله عليه وســــلم فى التيمم للوجه والكفين لَـ لَـ رُوى عنه حديثُ المناكب والآباط .

قال إسطَّقُ بن إبراهيمَ [بنِ مَخْلَدِ الْحَنْظَلَىُ (٢)] حديثُ عمارٍ في التيممِ للوجهِ والكفينِ : هو (٧) حديثُ [حسنُ (٨)] صيحُ . وحديثُ عمارٍ « تَيَمَّمْنَا

⁽۱) كلة « قالوا » لم تذكر في ه و ك .

⁽۲) الزیادة من مه و ه و ك

 ⁽٣) في هـ و ك « هذا الوجه » وهو غير جيد ، قال الشارح: « وفي نسخة ,...
 قانية صيخة: وقد روى هذا الحديث عن عمار ، وهو الظاهر » .

⁽٤) فى م و ه و ك « الوجه والكفين » بدون حرف الجر ، قال الشار ح : « بالجر على الحسكاية » .

⁽٥) رواية التيمم إلى المناكب والآباط عند أبى داود والنسائى وابن ماجه . وانظر نصب الراية (١ : ١ ٨) .

⁽٦) الزيادة من ع . وهو المعروف باسحق بن راهويه . وفي هامش الحلاصة نقلا عن تهذيب المزى : « قال أبو الفضل أحمد بن سلمة : سمعت إسحق بن إبرهيم يقول : قال لى عبد الله بن طاهر : لم قيل لك ابن راهويه ، وما معنى هذا ، وهل تكره أن يقال لك هذا ؟ قال : اعلم أيها الأمير أن أبى ولد في طريق مكة ، فقالت المراوزة : راهويه ، بأنه ولد في الطريق ، وكان أبى يكره هذا ، وأما أنا فلست أكرهه » .

⁽V) في ع « وهو » وزيادة الواو هنا غير جيدة .

⁽٨) الزيادة من م و س .

[قال: وسممتُ أبا زُرْعَةَ عُبيدَ الله بنَ عبدِ الكريم يقول: لم أَرَ بالبصرة أَحْفَظَ من هؤلاءِ الثلاثةِ : على "بن المدينيِّ ، وابنِ الشَّاذَ كُونِي (٢٠) ، وعَمْرو بن عَلَيْ الفَلاَسِ (٢٠) .

⁽۱) كلة « هو » لم تذكر في هو و ك .

 ⁽۲) فى م « مخالف » وضبط بالرفع ، وهو خطأ .

⁽٣) فى ع و مه و ب ﴿ فعلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا » وما هنا هو الموافق لما فى م و ه و ك .

⁽٤) الزيادة من ع .

⁽ه، في هر و ك «دلالة على أنه».

⁽٦) « الشاذ كونى » بفتح الشين والذال المعجمتين وبينهما ألف وبضم السكاف وفي آخره نون . قال السمعانى في الأنساب (ورقة ٢٢٤) : « هذه النسبة إلى شاذ كونه . قال أبو بكر بن مردويه الحافظ الأصهالى في تاريخه : إنما قيل له الشاذ كونى لأن أباه كان يتجر إلى اليمن ، وكان يبيع هذه المضربات السكبار ، وتسمى شاذ كونه ، فنسب إليها . والمشهور بهذه النسبة : أبو أيوب سليمان بن داود بن بشر بن زياد المنقرى البصرى ، المعروف بابن الشاذ كونى ، من أهل البصرة ، كان حافظا مكثرا ، جالس الأعمة والحفاظ ببغداد ، ثم خرج إلى إصبهان فسكنها ، وانتشر حديثه بها » . وله ترجة في الميزان ولسان الميزان ، وقد تكلم فيه بعض العلماء وضعفوه من جهة صدقه ، ت

[قال أبو زُرْعة : ورَوَى عَفَّانُ بنُ مسلم عِن عَمْرو بن على حديثاً (١)] .

180 - حرَشن يحيى بنُ موسى (٢) حدثنا سعيدُ بنُ سلمانَ حدثنا هُمَّنَيْ عن عمد بنِ خالد القُرَشِيِّ عن داود بن حُصَيْنِ عن عكرمة عن ابن عباس : « أنه سُئلِ عن التيمم ؟ فقل : إنَّ الله قال في كتابه حينَ ذَكرَ ابن عباس : « أنه سُئلِ عن التيمم ؟ فقل : إنَّ الله قال في كتابه حينَ ذَكرَ الوضوء : (فَا غَسْلُوا و جُوهَ كُمْ وَأَيْد يَكُمْ إِلَى المَرَافِق) ، وقال في التيمم : أنه مُنافِوا و جُوه كُمْ وَأَيْد يَكُمْ إِلَى المَرَافِق) ، وقال في التيمم : أين مُنافِوا بو جُوه كُمْ وَأَيْد يَكُمْ إِلَى المَرَافِق) ، وقال في التيمم : أين مُنافِوا بو جُوه كُمْ وَأَيْد يَكُمْ إِلَى الْمَرَافِق) ، وقال في التيمم : أين مُنافِوا بو جُوه كُمْ وَأَيْد يَكُمْ اللّهُ فَيْنِ ، إِنَّهَا هُوَ الْوَجْهُ وَالْكَفّانِ (٣) ، أَيْدَيَهُمَ أَنْ اللّهُ فَي النّقِطْعِ الْكَفّيْنِ ، إِنَّهَا هُوَ الْوَجْهُ وَالْكَفّانِ (٣) ، أَيْدَيَهُمَ أَنْ اللّهُ فَي النّقَطْعِ الْكَفّيْنِ ، إِنّهَا هُوَ الْوَجْهُ وَالْكَفّانِ (٣) ، أَيْدَيهُمَ أَنْ اللّهُ فَي الْقَطْعِ الْكَفّيْنِ ، إِنّهَا هُوَ الْوَجْهُ وَالْكَفّانِ ٣) .

ودافع عنه بعضهم ، ومات سنة ٢٣٤ ، وله ترجمة أيضًا فى تاريخ إصبهان لأبى نعيم (١: ٣٣٣ ـ ٣٣٤) وتذكرة الحفاظ للذهبي (٢: ٦٥ ـ ٦٦).

⁽۱) الزيادة من ع . ويؤيد صحة ثبوتها هنا أن الحافظ نقلها في التهذيب عن الترمذي باختصار في ترجمة الفلاس (۸:۸) ، ثم وجدتها هي والزيادة التي قبلها ثابتتان في م في الباب (رقم ۱۱٤) بعد قول البخاري في الكلام على الحديث (رقم ۱۰۱) « أخطأ فيه عجد بن عضيل » . ولا موضع لهما هناك ولا مناسبة ، بل موضعهما الناسب هنا .

⁽٢) في له « يحي بن مجد » وهو خطأ ، فإنه « يحي بن موسى البلخي » .

⁽٣) فى م و ه و لا « والكمين » بالجر . قال الشارح : « والظاهر أن يقول : الكفان : لأنه خبر لهو بطريق العدف ، إلا أن يقال : إنه بحذف المضاف وإبقاء جر المضاف إليه على حاله ، أى : إنما هو مسح الوجه والكفين ، وهو قليل، لكمه و رد ، كفراءة ابن جماز (والله يريد الآخرة) بجر الآخرة ، أى : عرض الآخرة ، أى متاعها . قاله أبو الطيب السندى » .

⁽٤) هذا الحديث منالنوادر التي تستفاد من كتاب الترمذي وحده ، فأني لم أجده مرويا في شيء من كتب السنة التي بين بديّ، ومنها مسند أحمد على سعته ، ولم أجد أحداً من العلماء نقله أو تكلم عليه ، وهو حديث مرفوع حكما ، لقول ابن عباس : « فكانت السنة » ، والصحيح عند علماء الحديث أن قول الصحابي « من السنة كذا » : من المرفوع. وانظر تدريب الراوي (ص ٣٢) و شرحنا على ألفية السيوطي (ص٣٧). ا

قال أبو عيسى : هٰذَا حديثُ حسنُ غريبُ صحيحُ (١)

۱۱۱ سال

[ما جاء (٢)] في الرجل يَقْرَأُ القرآنَ على كُلِّ حَالٍ ما لم يَكَنْ جُنْبًا (٣)

١٤٦ - حَرَثُنَ أَبُو سعيه [عَبْدُ اللهِ بن سعيد (٥)] الأَشَخُ حدثنا

= وفيه من الفوائد أنه نقل للسنة في التيمم ، واحتجاج لها باستنباط دقيق من الفرآن أ، وقد حكى القاضى أبو بكر بن العربي في شرحه (١ : ٢٤١ – ٢٤١) عمن سماه « بعض الجهلة » أنه اعترض على هذا الاسننباط بقوله : « كيف نحمل عبادة على عقوبة ؟ ! » قال القاضى : « فبجهله نظر إلى ظاهر الحال ، وخنى عليه في ذلك وجه التبحر في العلم !! » ثم قال : « فهذه إشارة حبر الأمة وترجمان القرآن : ان الله حدد الوضوء إلى المرفقين ، فوقفنا عند تحديده ، وأطلق القول في اليدين [في التيمم] ، الوضوء إلى المرفقين ، فوقفنا عند تحديده ، وأطاق القول في اليدين [في التيمم] ، فملناه على ظاهر مطلق اسم اليد ، وهو الكفان ، كا نعلنا في السرقة ، فهذا أخذ بالظاهر ، لا قياس للعبادة على العقوبة » .

وقد روى ابن جرير فى تفسيره (٥ : ٧٠) عن مكحول نحو هذا الاستنباط فى التيمم ، ولم يذكر حديث ابن عباس .

- (۱) فى ه و ك «حسن صحيح غريب» وفى ع و مه «حسن صحيح» وفى م «حسن صحيح» وكتب بالهامش «غريب» وفوقها علامة التصحيح (صح).
 - (٢) الزيادة من ب
 - (٣) لم يذكر من العنوان إلا كلة « باب » في مه و ه و ك
 - (٤) في م « أخبرنا » .
 - (٥) الزيادة من م و ب

حَفْصُ بِنُ غِيَاتٍ وَعُقْبَةُ بِنُ خَالَدٍ قَالاً: حَدَثنا الأَعْمَشُ وَابِنُ أَبِي لِيلَى عَن عَمْرِ و بنِ مُرَّةَ عَن عبد الله بن سَلِمَةَ (١) عن على قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُقُرْ ئُنا (٢) القُرْآنَ على كُلِّ حَالٍ ما لَمْ يَكُنْ (٣) جُنباً (١) ». قال أبو عيسى: حديثُ على [هذا (٥)] حديثُ حسنُ صحيحُ (١)

- (١) « سلمة » هنا بفتح السين المهملة وكسر اللام .
 - (Y) في ع «يقرأ با» وهو خطأ .
- (٣) في م « نكن » بالنون في أوله ، وهو خطأ أيضا .
- (٤) الحدیث رواه أحمد فی المسند (رقم ۲۲۷ و ۳۳۹ و ۶۰۰ و ۱۰۱۱ و ۱۱۲۳ ج ۱ ص ۸۳ و ۸۶ و ۷ ۱ و ۱۲۶ و ۱۳۶) وأبو داود (۱:۰۰ – ۹۱) والنسائی (۱:۲۰) [وابن ماجه (۱:۲۰) وابن الجارود (ص ۵۲ – ۵۳) والحاکم (۱:۲۰۷).
 - (٥ الزيادة من ع و م .
- (٣) الحديث صححه الحاكم أيضاً ووافقه الذهبي ، وقال ابن الجارود بعد أن رواه من طريق بحيي بن سعيد عن شعبة عن عمرو بن مرة : « قال يحيي : وكان شعبة يقول في هذا الحديث : نعرف و ذكر . يعني : أن عبد انة بن سلمة كان كبر حيث أدركه عمرو » .

ويقل في عون المعبود عن الحافظ المذرى قال : « ذكر أبو بكر البزار أنه لا يروى عن على إلا من حديث عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة . وحكى البخارى عن عمرو بن مرة : كان عبد الله يعنى بن سلمة يحدثنا فنعرف وننكر . وكان قد كبر ، لا يتابع في حديثه . وذكر الإمام الشافعي رض الله عنه هذا الحديث وقال : لم يكن أهل الحديث يثبتونه . قال البيهق : وإنما توقف الشافعي في ثبوت هذا الحديث لأن مداره على عبد الله بن سلمة الكرة ، وكان قد كبر وأنكر من حديثه وعقله بعض النكرة ، وإنما روى هذا الحديث بعد ماكبر . قاله شعبة . هذا آخر كلامه . وذكر الحطابي أن الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه كان يوهن حديث على هذا ، ويضعف أم عبد الله بن سلمة » .

وعبد الله بن سلمة هذا قال العجلى: « تابعى ثقة » وقال يعقوب بن شيبة : « ثقة ، يعد فى الطبقةالأولى من فقهاء الكوفة بعد الصحابة » . وقد توبع عبد الله ==

و به قال غيرُ واحد من أهل العلم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين. قالوا : يَقْرُأُ الرجلُ القرآنَ على غير وضوء ، ولا يقرأُ في المُصْحَفِ إلاَّ وهو طاهر .

و به يقول سفيانُ الثوريُّ ، والشافعيُّ ، وأحمدُ . و إسحٰقُ .

117

The same of the sa

ما جاء في البول يُصِيبُ الأرضَ

١٤٧ - حَرْثُ ابْ أَبِي عُمْرَ وَسَعِيدُ بِنْ عبد الرحْمٰنِ اللَّغْزُ وَمِيُّ قالا:

= بن سلمة في معنى حديثه هذا عن على ، فارتفعت شبهة الحطأ عن روايته ، إذا كان سيُ الحفظ في كبره كما قالوا .

فقد روى أحمد في المسند (رقم ۲۷۲ ج ۱ ص ۱۱۰): « حدثناعائذ بن حبيب حدثني عاص بن السمط عن أبي الريف قال : أتى على رضى الله عنه بوضوء ، فضمض واستنشق ثلاثا ، وغسل وجهه ثلاثا ، وغسل يديه وذراعيه ثلاثا ، ثم مسح برأسه ، ثم غسل رجليه ، ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ، ثم قرأ شيئا من القرآن ، ثم قال : هذا لمن ليس بجنب ، فأما الجنب فلا ، ولا آية » .

وهذا إسناد صحيح جيد . عائد بن حببب أبو أحمد العبسى شيخ الامام أحمد: ثقة ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الأثرم : « سمعت أحمد ذكره فأحسن الثناء عليه ، وقال : كان شيخا جليلا عاقلا » . ورماه ابن معين بالزندقة . ورد عليه أبو زرعة بأنه صدوق في الحديث . وعاص بن السمط ـ بكسر السين المهملة وإسكان الميم ـ : وثقه يحي بن سعيد والنسائل وغيرهما . وأبو الغريف ـ بقتح النين المعجمة وكسر الراء وآخره فاء ـ : اسمه « عبيد الله بن خليفة الهمداني المرادى » ذكره ابن حبان في ـ

حدثنا سفيانُ بنُ عُييْنَةَ عن الزهرى عن سعيد بنِ الْسَيَّبِ عن أبي هرُيرةَ قال : « دَخَلَ أَعْرَابِيُّ السَّجِد ، والنبيُّ صلى الله عليه وسلم جالِسْ ، فَصَلَّى (١) ، فَلَمَّ فَرَغَ قال : اللَّهُمَّ اُرْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا وَلاَتَر ْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا ، فَالْتَفَتَ إليه النبيُّ صلى الله عليه وسلم فقال : لقَدْ تحَجَّر ْتَ وَاسِعاً ، فَلَ ° يَلْبَث أَنْ بَالَ فِي السَّجِد ، فَأَسْرَعَ إليه النبي الله عليه وسلم : أهريقُوا (٢) عَلَيْهِ سَجْلاً (٣) فَأَسْرَعَ إليه النبي صلى الله عليه وسلم : أهريقُوا (٢) عَلَيْهِ سَجْلاً (٣) مِنْ مِنا ، أَوْ دَلُوا مِن مَاء ، ثُمَّ قال : إنَّ مَا بُعُنْتُم مُ مُسَلِّرِينَ وَلَمْ مَنْ مُا مُعَمِّر بِنْ) .

⁼ الثقات ، وكان على شرطة على ، وأقل أحواله أن يكون حسن الحديث ، تقبل متابعته لغيره .

⁽١) كلة « فصلى » لم تذكر فى م وهو خطأ ظاهر.

⁽٢) فى النهاية : « الهاء فى : هراق : بدل من همزة : أراق ، يقال : أراق الماء يريقه ، وهراقه يهريقه ، بفتح الهماء ، هراقة . ويقال فيه : أهرقت الماء أهرقه إهراقا ، فيجمع بين البدل والمبدل » . وفى ذلك كلام طويل . ينظر فى شرح القاموس مادة (ه ر ق) .

⁽٣) السجل _ بفتح السين المهملة وإسكان الجيم _ : الدلو الملائى ماء ، ويجمع على سجال، بكسر السين . قاله فى النهاية . وقال الفاضى أبو بكر بن العربى : « الدلو مؤتثة ، والسجل يذكر ، فان لم يكن فيها ماء فليست بسجل ، كما أن الفدح لا يقال له كأس إلا إذا كان فيه ماء » .

⁽٤) الحديث رواه أحمد في المسند (رقم ٤ ٥ ٢ ٧ ج ٢ ص ٢٣٩) عن سفيان بن عيينة عن الزهرى . ونسبه في المنتتي (١ : ١ ٥ من نيل الأوطار) للجماعة إلا مسلما .

⁽٥) حديث أنس رواه الشيخان وغيرهما ، وانظر نيل الأوطار (٢:١) .

[قال (١)]: وفي الباب عن عبد ألله بن مسعود ، وابن عباس ، ووا ثِلَةَ (٢) بن الأَسْقَع .

قال أبو عيسى : [و(")] هذا حديث [حسن (")] صيخ .
والعمل على هذا عند بعض (") أهل العلم . وهو قول أحمد ، وإسحق .
وقد رَوَى يونسُ هذا الحديث عن الزهريّ عن عُبَيْدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ عن أبي هريرة (") .

[آخر عتاب الوضوء (٧)

(١) الزيادة من ع

- (٣) « واثلة » بالثاء المثلثة ، وفي بعض الطبعات جعل بالهمزة بدل الثاء ، وهو تصحيف شنيع .
 - (٣) الزيادة من م و ب .
 - (٤) الزيادة من ع و مه و ه و ك .
 - (o) كلة « بعض » لم تذكر في ع .
- (٦) رواه أحمد (رقم ٧٧٨٦ و ٧٧٨٧ ج ٢ ص ٢٨٧) من طريق معمر ومن طريق يونس كلاهما عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة.
 - (V) الزيادة من ب

en Main

أبواب الصلاة

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم(١)

115

The same of the sa

ما جاء في مَوَ اقِيتِ الصلاة عن النبي صلى الله عليه وسلم (٢)

١٤٩ - حرَّثَنْ هَنَّادُ [بنُ السَّهِ يُّ (٣)] حدثناعبدُ الرحمٰن بن أبي الزِّ نَادِ عن عبدالرحمٰن بن أبي الزِّ نَادِ عن عبدالرحمٰن بن الحرث بنِ عَيَّاشِ بنِ أَبِي رَبِيعة عن حَكيم بنِ حَكيم ، وَهُو (١٤)

⁽۱) كذا فى ع ولم تذكر البسملة والعنوان فى ـ وإنما ذكرا بهامشها نقلا عن بعض النسخ . وفى مه و ه و ك ذكر العنوان أولا والبسملة ثانيا . وفى م لم تذكر البسملة وكتب العنوان «كتاب الصلاة » .

 ⁽۲) الزیادة من ع و ه و ك ، وفی مه « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم» .

 ⁽٣) الزيادة من ع و دم و ه ك .

⁽٤) كلة « وهو » لم تذكر في ع .

ابنُ عَبَّادِ بِنِ حُنَيْفِ (۱) ، أخبرنِي نافع بُ بنُ جُبَيْ بِنِ مُطْعِم (۲) قال: أخبرني أبنُ عَبَّاسٍ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « أَمَنِي جِبْرِيلُ [عليه السلام (۳)] عِنْدَ الْبَيْتِ مَرَّ تَيْنِ ، فَصَـلَى الظَّهْرَ فِي الْأُولَى مِنْهُما حين كانَ الْفَيْءُ مِثْلَ الشِّرَ الثِينَ مَنْ الْفَيْءُ مِثْلَ الشِّرَ الثِينَ كُلُّ شَيْءً مِثْلَ طَلِّهِ (۱) ، ثُمَّ صَلَى الْعَشَاء حين الشَّرَ الشَّامُ ، ثُمُّ صَلَى الْعَشَاء حين عَلَى المَّامِ مَنْ الطَّعامُ عَلَى الصَّامِ عَلَى الصَّامِ عَلَى الصَّامِ مَنْ الشَّرِبِ حِينَ وَجَبَتِ الشَّهِ مِنْ بَرَقَ الْفَجْرُ وَحَرُمُ الطَّعامُ عَلَى الصَّامِ . عَلَى الصَّامِ مَنْ اللَّهُ وَصَلَى الْمُولِبَ مَنْكُ أَلَوْ اللَّهُ مَنْ مَنْكُ أَلَيْ اللَّهُ مَنْ مَنْكُ أَلَا اللَّهُ مَنْ مَنْكُ الْعُولِبَ وَصَلَى الْمُولِبَ عَلَى الطَّعامُ عَلَى الطَّعامُ عَلَى الطَّعامُ عَلَى الطَّعَامِ وَصَلَى الْمُولِبَ وَصَلَى الْمُولِبَ وَمَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ عَلَى الْعَصْرِ حِينَ كَانَ طَلُّ كُلِّ شَيْء مِثْلَيْهِ ، ثُمُّ صَلَى الْعُولِبَ وَصَلَى الْمُولِبَ وَقَتِ الْعَصْرِ حِينَ كَانَ طَلُّ كُلِّ شَيْء مِثْلَيْهِ ، ثُمُّ صَلَى الْعُرْبِ وَمِنَ اللَّهُ الْعُرْبِ وَصَلَى الْمُولِبَ وَلَيْ الْمُولِ ، ثُمُّ صَلَى الْعُشَاء الآخِرَة وَ أَلْ حَيْنَ ذَهِبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ ، ثُمُّ صَلَى الْعُشَاء الآخِرَة وَ أَلْ وَقِيْ وَلَى الْمُؤْلِ ، ثُمُ صَلَى الْعُشَاء الآخِرَة وَ أَلْ حَيْنَ ذَهِبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ ، ثُمُ صَلَى الْعُشَاء الآخِرَة وَ أَلْ حَيْنَ ذَهُبَ ثُلُكُ اللَّيْلِ ، ثُمُ صَلَى الْعُشَاء الآخِرَة وَ أَنْ أَلْدُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْرَبِ السَّعْمُ مَنْ الْمُعْمَالِ الْمَرْبِ الْمُعْلَى الْمُ الْمُ الْمُؤْلِ اللْمُعْرِ الْمُ الْمُؤْلِ اللهِ الْمُؤْلِ اللهُ اللْمُ اللَّهُ الْمُؤْلِ اللهُ الْمُؤْلِ اللهُ اللَّهُ الْمُؤْلِ اللْمُ اللَّهُ الْمُؤْلِ اللْمُ الْمُؤْلِ اللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِ اللْمُؤْلِ اللْمُؤْلِ اللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِ اللَّهُ اللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّه

(۱) «عباد» بفتح العين المهملة وتشدي الباء الموحدة ، و «حنيف» بضم الحاء المهملة . وحكم بن مكم هــ ذا ثقة . وثقه العملي . وذكره ابن حبان في الثقات ، وصحح له أيضا المرمذي وابن زيمة وغيرهما .

١٣ « حبير » بضم الجيم ، و « مطعم » بضم اليم وكسر العين المهملة .

(٣) الزيادة من م و ب

(٤) الني : ظل الشمس بعد الزوال ، سمى بذلك لأنه يني الى يرجع من جانب الغرب إلى جنب الشرق . والشراك : قل بن الأثير في النهاية : « أحد سيور النعل التي تكون على وجهها ، وقدره ههنا أيس على معنى التحديد ، ولكن زول الشمس لا يبن إلا بأقل مايرى من الظل ، وكان حبنئذ بمكة هذا القدر . والظل بختف باختلاف الأزمنة والأمكنة ، وإنما يتبين ذلك في مثل مكة من الملاد التي يقل فيها الظل ، فاذا كان أطول النهار واستوت الشمس فوق الكعبة : • ير لشئ من جوانبها ظل ، فكل بلد يكون أقرب إلى خط الاستواء ومعدل النهار يكون الظل فيه أقصر ، وكل مايعد عنهما إلى حهة الشمال يكون الظل أطول » .

(o) فی ۔ «حین کان ظل کل شیء مثل ظله» وکذلك فی م والکہ فیما «صار» بدل «کان».

(٦) أصل الوجوب : السقوط والوقوع . ومنه « وجبت الشمس وجبا _ بفتح الواو وإسكان الجيم _ ووجوبا » أى غابت ، كأنها تسقط مع الغيب

(V) کلة « کل » سقطت من ع خطأ .

(A) في ع و مه «الأخيرة».

الصَّيْحَ حِينَ أَسْفَرَتِ الْأَرْضُ ، ثُمَّ الْتَفَتَ إِلَىَّ جِبْرِيلُ فقال : يَا مُحَمَّدُ ، هٰذَا وَقُتُ اللَّهُ عَلَىٰ الْوَقْتُ اللَّانْدِياءِ مِنْ قِبْلِكَ () ، وَالْوَقْتُ فَيَا بَيْنَ هٰذَيْنِ () الْوَقْتَيْنِ ()» .

- (۱) قال القاضى أبو بكر بن العربى فى العارضة (۱: ۲۰۷ ـ ۲۰۸): «قوله: هذا وقت الأنبياء قبلك: يفتقر إلى بيان المراد به ، قان ظاهره يوهم أن هذه الصلوات فى هذه الأوقات كانت مصروعة لمن قبله من الأنبياء ، فهل الأمر كذلك أم لا ؟ والوجه فيه أن تقول والله الوقق: ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن جبريل قال له ذلك، والمعنى فيه: هذا وقتك المصروع لك ، يهنى الوقت الموسم المحدود بطرفين: الأول والآخر ، وقوله: ووقت الأنبياء قبلك: يعنى ومثله وقت الأنبياء قبلك ، أى كانت صلاتهم واسعة الوقت وذات طرفين مثل هذا ، وإلا فلم تكن هذه الصلوات على هذا الميقات إلا لهذه الأمة خاصة . وإن كان غيرهم قد شاركهم فى بعضها » .
 - (۲) کلة « هذين ، لم تذكر في ع .
- (۳) الحديث رواه أحمد في المسند عن عبد الرزاق وعن أبي نعم: كلاهما عن سفيان عن عبد الرحمن بن الحرث بن عياش (رقم ۲۰۲۱ ج ۱ ص ۲۰۵۳ ج ۱ ص ۱۳۳۳) ، ورواه أبو داود مختصرا عن وكيع عن سفيان (رقم ۲۳۲۲ ج ۱ ص ۲۰۵۶) . ورواه أبو داود (۱ : ۰۰ ۱ ۱۰۵۱) عن مسدد عن يحيي عن سفيان . ورواه ابن الجارود اص ۷۷ ۷۷) عن أحمد بن يوسف عن عبد الرزاق عن سفيان ، وعن مجد بن يحيي عن أبي نعيم ومجه بن يوسف كلاهما عن سفيان . ورواه الحاكم أيضا (۱: ۱۹۳۱) من طريق سفيان ومن طريق عبد العزيز بن مجه كلاهما عن عبد الرحم بن الحرث . وسفيان في هذه الأسانيد هوالثوري ، وعبد العزيز في إسناد الحاكم هو الدراوردي. ويسبه في التلخيص (ص ۲۶) للشافعي وابن خزيمة والدارقطني ، ونقل تصحيحه عن ونسبه في التلخيص (ص ۲۶) للشافعي وابن خزيمة والدارقطني ، ونقل تصحيحه عن ابن عبد البر . وصححه القاضي أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي (۱: ۲۰۰ ۲۰ مديث ابن عباس هذا كلهم ثقات مشاهير ، لاسيما وأصل الحديث صحيح في صلاة حديث ابن عباس هذا كلهم ثقات مشاهير ، لاسيما وأصل الحديث صحيح في صلاة حبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما هذه الرواية تفسير مجمل وإيضاح مشكل » . وقال الزيلعي في نصب الراية (۱: ۱۱۳) : « وعبد الرحمن بن الحرث هذا وقال الزيلعي في نصب الراية (۱: ۱۱۳) : « وعبد الرحمن بن الحرث هذا

وقال الزيلمي في نصب الراية (١ : ١١٦) : « وعبد الرحمن بن الحرث هـذا _يمنى ابن عياش بن أبرربيمة _ تكلم فيه أحمد، وقال : متروك الحديث ، هكذا حكاه ابن الجوزى في الضعفاء ، ولبنه النسائي وابن ممين وأبو حاتم الرازى ، ووثقه ابن سعد وابن حبان . قال في الامام : ورواه أبو بكر بن خزيمة في صحيحه . وقال ابن عبد البرفي التهيد : وقد تكلم بعض الناس في حديث ابن عباس هذا بكلام لاوجه له ، ورواته =

قال أبو عيسى : وفى الباب عن أبى هريرة ، وبُرَيْدَةَ ، وأبى موسى ، وأبى موسى ، وأبى مَسْعُودٍ [الأنصاريِّ (١)] وأبى سعيدٍ ، وجابرٍ ، وعَمْرِ و بنِ حَزْمٍ ، والبَرَاءِ ، وأنس .

• ١٥٠ - ﴿ أَخبرنِي (٢) ﴾ أحدُ بنُ محدِ بنِ موسى أخبرنا عبدُ الله بنُ المباركِ أَخبرنا عن جابرِ بنِ أخبرنا (٣) حسين أخبرني وَهْبُ بنُ كَيْسَانَ عن جابرِ بنِ عبدِ الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ﴿ أُمَّنِي جِبْرِيلُ ﴾ فَذَ كَرَ عبد الله عديث أبنِ عباسٍ بمعناهُ (٥) . ولم يَذْ كُرُ فيه ﴿ لَوَ قَتِ الْعَصْرِ بِالْأَمْسِ (٢) ».

کلهم مشهورون بالعلم ، وقد أخرجه عبد الرزاق عن الله رى وابن أبى سبرة عن عبد الرحل بن الحرث باسناده ، وأحرجه أيضا عن العمرى عن عمر بن الحم بن جبير بن مطعم عن أبيه عن ابن عباس نحوه . قال الشيخ : وكأنه اكتفى بشهرة العلم مع عدم الجرح الثابت . وأكد هذه الرواية بمتابعة ابن أبى سبرة على عبد الرحمن ، ومتابعة العمرى عن عمر بن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه ، وهي متابعة حسنة . انتهى كلامه » . وتقل الزيلمي أيضا أن ابن حبان رواه في صحيحه .

- (١) الزيادة من
- (۲) فی ع و مه و ه و ك «حدثنا» بدل «أخبرنی».
 - (٣) في ع و مه و ه و ك «أخبرني».
- (٤) فى ع « الحسين » . وحسين هذا هو ابن زين العابدين على بن الحسين بن على بن أبى طالب ، ويقال له « حسين الأصغر » وثقه النسائى وابن حبان .
- (٥) في ع « فذكر نحو هذا حديث ابن عباس بمعناه » وزيادة كلة « هــذا » غير حدة .
- (٣) حديث وهب بن كيسان عن جبر رواه أحمد فى المسند (رقم ٩٠ه ١٤٥٩ ج ٣ ص ٣٣٠ - ٣٣١) عن يحيى بن آدم . ورواه النسائى (٩١:١ من صويد بن نصر .
 والحاكم (١: ١٩٥٠ – ١٩٦) من طريق عبدان بن عثمان : كالهم عن عبد الله
 بن المبارك .

ولفظه فى مسند أحمد: « عن جابر بن عبدالله ، وهو الأنصارى: أن النبي صلى الله عليه وسلم جاءه جبريل، فقال : قم فصله ، فصلى الظهر حين زالت الشمس ، ثم جاءه =

قال أبو عيسى: [هذا حديث حسن صيخ غريب (١) .
[و(٢)] حديث أبنِ عباسٍ حديث حسن [صيح (٣)] .
وقال محمد : أَصَحُ شيء في المواقيتِ حديث حابر عن النبي صلى الله عليه وسلم.

العصر ، فقال : قم فصله . فصلى العصر حين صار ظل كل شي مثله ، أو قال : صار ظله مثله ، ثم حه المغرب ، فقال : قم فصله ، فصلى حين وجبت الشمس ، ثم جاءه العشاء . فقل : قم فصله ، فصلى حين عاب الشفق ، ثم جاء العجر ، فقال : قم فصله فقال : فصلى حين برق الفجر ، أو قال : حين سطع الفجر ، ثم جاءه من الغد للظهر ، فقال : قم فصله ، فصلى الظهر حين صار ظل كل شيء مثله ، ثم جاءه للعصر ، فقال : قم فصله ، فصلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله ، ثم جاءه للمفرب وقتا واحداً لم فصله ، فصلى العشاء ، في حاءه للفجر حين أسفر جدًا ، فقال : قم فصلى العجر ، ثم قال : مابين ثم جاءه للفجر حين أسفر جدًا ، فقال : قم فصلى العجر ، ثم قال : مابين هذين وقت » .

قال الحاكم : « هـــذا حديث صحيح مشهور من حديث عبد الله بن المبارك ، والشيخان لم يخر جاه لفلة حديث الحسين بن على الأصغر » ووافقه الذهبي .

- (۱) الزيادة من ع . وهي زيادة حيدة ، لأن حذفها إسقاط لفائدة السكارم على حديث وهب بن كيسان عن جبر ، وهو حديث صحيح ، كما صححه الحاكم والذهبي ، وفي وصف الترمذي له بأنه « غريب » : نظر ، لأنه سيذكر من رواه عن جبر غير وهب ، وبذلك لا يكون غريا .
 - (٢) الزيادة من ع
- (٣) الزيادة من ع ومن نسخة بهامش م . وهي زيادة جيدة أيضا ، إذ هي تدل على تصحيح الترمدي لحديث ابن عباس ، وإن خالف في ذلك بعضهم . نعم قد نقل الحبد بن تيمية في المنتق في المكلام عليه أن الترمذي قال : « هذا حديث حسن » . انظر نيل الأوطار (١ : ٢٨١) وكذلك في نسخة عتيقة مخطوطة من المنتق ، ولكن يعارضه أن الزيلمي نقل في نصب الراية (١ : ١١٦) أن الترمذي قال : « حديث حسن صحيح » .

فيظهر أن النسخ القديمه من الترمذي فيها اختلاف : بعضها فيـــه التحسين فقط ، وبعصها فيه التحسين والتصحيح . والحديث صحيح بكل حال .

قال: وحديثُ جابرٍ في الموقيتِ قد رواه عطاء بنُ أَبِي رَبَاحٍ وعَمْرُ و بنُ دينارٍ وأَبُو اللهُ عليه وسلم نَحُوَ حديثِ وأَبُو اللهُ عليه وسلم نَحُوَ حديثِ وَهُبِ بنِ كَيْسَانَ عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم (١) .

اها – مَرْشُ هَنَّادٌ حدثنا محدُ بنُ فُضَيْلٍ " عن الأَعْمَشِ عن أَبِي صالح عن أَبِي صالح عن أَبِي هر يرةَ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ صَلاَةِ الظَّهْرِ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ ، وآخِرَ لِيصَّلاَةِ أُوَّلُ وَقْتِ صَلاَةِ الظَّهْرِ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ ، وآخِرَ وَقْتِ صَلاَةِ الظَّهْرِ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ ، وآخِرَ وَقْتِ مَلاَةٍ الظَّهْرِ حِينَ يَدُخُلُ وَقْتُ الْمَصْرِ حِينَ يَدْخُلُ وَقْتُ الْمَصْرِ حِينَ يَدْخُلُ

⁽۱) لم أجد من هذه الروايات إلا رواية عطاء بن أبى رباح ، فرواه أحمد فى المسند (رقم ٢٤٨٤ ج ٣ ص ٣٥١ ـ ٣٥٠) من طريق سليمان بن موسى عن عطاء . ورواه النسائى (١: ٨٩١) من طريق قدامة بن شهاب . والحاكم (١: ١٩٦١) والبيه فى النسائى (١: ٣٦٨ ـ ٣٦٩) من طريق عمرو بن بشر الحارثى : كلاها عن برد بن سنان عن عطاء .

⁽۲) العنوان زیادة می ع و فه و لا .

⁽٣) « فضيل » بالتصغير، وفي م و ـ « مجد بن الفضل » وهو خطأ ، بل هو مجد بن فضيل بن غزوان الضبي .

⁽٤) كلة « صلاة » لم تذكر في ع .

وَقَتْهَا ، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ تَصْفَرُ الشَّمْسُ ، وَ إِن أُوّلَ وَقْتِ اللَّوْبِ حِينَ تَغْرُبُ الشَّمْسُ ، وَ إِن أُوّلَ وَقْتِ الغِشَاءِ تَغْرُبُ الشَّمْسُ ، وَإِنَّ أُوَّلَ وَقْتِ العِشَاءِ لَغُرْبُ الشَّمْسُ ، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِها حِينَ يَنْتَصِفُ اللَّيْلُ ، وَإِنَّ أُوَّلَ الْآخِرَ وَقْتِها حِينَ يَنْتَصِفُ اللَّيْلُ ، وَإِنَّ أُوَّلَ الْآخِرَ وَقْتِها حِينَ يَنْتَصِفُ اللَّيْلُ ، وَإِنَّ أُوَّلَ وَقْتِ الفَجْرِ حِينَ يَعْلِمُ اللَّهُ الفَجْرُ ، وَ إِنَّ آخِرَ وَقْتِها حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ (٣) » .

[قال (١)] : وفي الباب عن عبد ألله بن عَمْرٍ و .

قال أبو عيسى (°): [و(٢)] سمعتُ محمدًا يقولُ: حديثُ الأُعْمَشِ عن مجاهدٍ في المُواقيتِ: أصحُ من حديثِ محمد بنِ فُضَيْلٍ عن الأَعْمَشِ، وحديثُ محمد بنِ فُضَيْلٍ عن الأَعْمَشِ، وحديثُ محمد بنِ فُضَيْلٍ (٧).

حرَّثْ عَنَّادُ حدثنا أبو أسامةً عن [أبى إسحٰقَ (^^) الفزَارِيِّ عن الأعشِ عن مجاهدٍ قال : كان يُقَالُ : إنَّ لِلصلاة أُوَّلًا وآخِراً ؛ فَذَ كَرَ نحو حديث محمد بن فُضَيْلٍ عن الأعش ، نحوَهُ بمعناهُ (^) .

⁽۱) كذا فى م و م و ص ، ووضع فوقه فى م علامة الصحة (صح) وهو الموافق لما فى مسند أحمد وسنن البيهتى . وفى ع و ه و ك « الشفق » والمراد واحد .

⁽٢) في ع « الشفق » وما هنا هو الذي في سائر الأصول .

⁽٣) سيأتى الكلام عليه قريباً .

⁽٤) الزيادة من م و ــ .

⁽٥) قوله « قال أبو عيسى » لم يذكر في مه .

⁽٦) الزيادة من م و مه و ۔ .

⁽V) في فه و فا « الفضيل » بزيادة « أل » .

⁽A) الزیادة من ع و مه و ه و ك .

⁽٩) حدیث مجد بن فضیل عن الأعمش رواه أیضا أحمد نی المسند (رقم ۷۱۷۲ ج ۲ س ۲۳۲) عن مجد بن فضیل باسناده . ورواه البیهتی فی السنن (۱ : ۳۷۵ ـ ۳۷۳) وابن حزم فی المحلی (۳ : ۱٦۸) من طریق ابن فضیل .

= وأراد الترمذي برواية أثر مجاهد أن يذكر إسناده ليدل على الرواية التي رآها البخاري صوابا وهي أن هذا الحديث موقوف من كلام مجاهد .

وكذلك فعل البيهة ، فقد روى هذا الأثر باسناده من طريق زائدة عن الأعمش عن مجاهد ، ثم قال : « وكذلك رواه أبو إنسحق إبرهيم بن عجد الفزارى وأبو زبيد عيثر بن القاسم عن الأعمش عن مجاهد » .

ولم ينفرد البخارى بتعليل حديث ابن فضيل المرفوع بأثر مجاهد الموقوف ، فقد تقل ابن أبي حاتم فى العلل (رقم ٢٧٣ ج ١ ص ١٠١) عن أبيه أنه قال : « هذا خطأ ، وهم فيه ابن فضيل ، يرويه أصحاب الأعمش عن الأعمش عن مجاهد ، قوله » .

ونقل البيهني عن العباس بن مجد الدورى قال : «سمعت يحيى بن معين يضعف حديث عجد بن فضيل عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة ، أحسب يحيى يريد : إن للصلاة أولا وآخراً ، وقال : إنما يروى عن الأعمش عن مجاهد » .

وهذا التعليل منهم خطأ ، لأن عجد بن فضيل ثقة حافظ ، قال ابن المديني : «كان ثقة ثبتا في الحديث » ولم يطعن فيه أحد إلا برميه بالنشيم ، وليست هذه التهمة مما يؤثر في حفظه وتثبته .

وقد رد ابن حزم هـ ذا التعليل وقال : « وما يضر إسناد من أسند إيقاف من أوقف » .

ونقل الزيلمي في نصب الراية (١ : ١٢٠ – ١٢١) عن ابن الجوزي أنه قال في التحقيق : « ابن فضيل ثقة ، يجوز أن يكون الأعمش سمعه من مجاهد مرسلا ومن أبي صالح مسندا » .

و تقل أيضا عن ابن الفطان قال : « ولا يبعد أن يكون عنـــد الأعمش طريقان : إحداهما مرسلة ، والأخرى مرفوعة ، والذى رفعه صدوق من أهل العلم ، وثقه ابن معين ، وهو مجد بن فضيل » .

والذى أختاره أن الرواية الرسلة أو الموقوفة تؤيد الرواية المتصلة المرفوعة ، ولا تكون تعليلا لهــا أصلا .

المَّرُ بنُ مَحَد بنِ موسى، المعنى واحد ، قالوا: حدثنا إسحق بن يوسف الأذرق وأحمد بن موسى، المعنى واحد ، قالوا: حدثنا إسحق بن يوسف الأذرق عن سفيان [التَّوريِّ:) عن عَلْقَمَة بنِ مَرْ ثَدِ عن سليان بن برَيْدَة (٥) عن سفيان [التَّوريِّ:) عن عَلْقَمَة بنِ مَرْ ثَدِ عن سليان بن برَيْدة (٥) عن أبيه قال : « أَتَى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فسأله عن مَواقيت الصَّلاة ؟ فقال : أقم مَعَنَا إنْ شَاءَ الله ، فأمر بلالاً فأقام حين طَلَعَ الْفَجْر ، ثُمَّ أَمَرَه فَاقَام حين زالت الشَّمْس فَصَلَى الظُهْر ، ثُمَّ أَمْرَه فَاقَام فَصَلَى المُحمّر وَالشَّمْس فَصَلَى الفَهْر ، ثُمَّ أَمْرَه بيضاء مُر تفعة أَمَر م بالمُعْر ب حين وقع حاجب الشَّد مس ، ثُمَّ أَمَره بيضاء مُر تفعة أمر فأنه أمرة أمرة أمرة بالفَحر ، ثُمَّ أَمَره أمرة بالفَحْر ، ثُمَّ أَمَرة أَمْرة بالفَحْر وأَلْقَم وَالشَّمْس آخرة بالفَحْر وأَلْقَمْ وَالشَّمْس آخرة بالفَحْر وأَلْق مَا كانت ، ثُمَّ أَمَره وأَمَّ أَمْرة بالفَحْر والفَحْر وأَلْقَام والشَّد فَنُوْر وأَلْقُمْ وَالشَّمْس آخرة وأَقْرَا فَوْق مَا كانت ، ثُمَّ أَمَره وأَخَر المَوْر بالهَ قُبيل أَنْ يَعْيب الشَّفَق ، وقَعْ مَا كانت ، ثُمَّ أَمَره وأَخْر المَوْر بالهَ قُبيل أَنْ يَعْيب الشَّفَق ، وقَعْ مَا كانت ، ثُمَّ أَمَره و قَعْ مَا المَّد والمَّد بي الشَّفَق ، وقَعْ مَا كانت ، ثُمَّ أَمَره وأَخْر المَوْر باله قُبيل أَنْ يَعْيب الشَّفَق ،

⁽١) العنوان زيادة من م

 ⁽۲) « منيع » بفتح اليم .

 ⁽۳) « الصباح » بتشدید الباء الموحدة وآخره حاء مهملة . وفي هو و ك
 « صباح » بدون « أل » و « البزار » نزاى ثم راء .

⁽٤) الزيادة من م و مه و ب

⁽٥) « بريدة » بالباء الموحدة والتصغير ، وهو صحابى معروف ، وهو ابن الحصيب ــ بالحاء والصاد المهملتين مصغراً ــ الأسلمى .

⁽٦) « أنعم » : أى أفضل وزاد ، قال فى النهاية : « أى أطال الإبراد وأخر الصلاة ، ومنه قولهم : أنعم النظر فى الشيء : إذا أطال التفكر فيه » .

ثُمُّ أَمَرَهُ بِالْمِشَاءِ فَأَقَامَ حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ ثُمُّ قَالَ : أَيْنَ السَّائِلُ عَنْ مَوَاقِيتُ الصَّلَةِ كَا نَيْنَ مَوَاقِيتُ الصَّلَةِ كَا نَيْنَ هَوَاقِيتُ الصَّلَةِ فَقَالَ الرجلُ : أَنَا ، فقال : مَوَاقِيتُ الصَّلَةِ كَا نَيْنَ هَوَاقِيتُ الصَّلَةِ فَيَالَ الرجلُ : أَنَا ، فقال : مَوَاقِيتُ الصَّلَةِ فَيَالَ الرَّجلُ : أَنَا ، فقال : مَوَاقِيتُ الصَّلِقَ عَلَى السَّائِلُ عَنْ السَّائِلُ عَلَيْ السَّائِلُ عَلَيْنَ السَّائِلُ عَنْ السَّائِلُ عَلَى السَّائِلُ عَلَا السَّائِلُ عَنْ السَّائِلُ عَلَيْلِ السَّائِلُ عَلَى السَّائِلُ عَلَى السَّائِلُ عَلَيْنَ السَّائِلُ عَلَيْنَ السَّائِقُ عَلَى السَّائِقُ عَلَى السَّائِقُ عَلَى السَّائِقُ عَلَى السَّائِقُ عَلَى السَّائِقُ عَلَى السَّائِقُ عَلْ عَلَيْنَ السَّائِقُ عَلْمَ السَّائِقُ عَلْ عَلَيْنَ السَّائِقُ عَلَى السَّائِقُ عَلْ عَلَالَ عَلَالَ عَلَى السَّائِقُ عَلَى السَّائِقُ عَلَى السَّائِقُ عَلَى السَّائِقُ عَلْ عَلَى السَّائِقُ عَلَى السَائِقُ عَلَى السَّائِقُ عَلَى السَائِقُ عَلَى السَائِقُ عَلَى السَّائِقُ عَلَى السَّائِقُ عَلَى السَائِقُ عَلَى السَائِقُ عَلَى السَائِقُ عَلَى السَائِقُ عَلَى السَائِقُ عَلَى السَائِ

قال أبو عيسى : هٰذَا حديثُ حسنُ غريبُ (١) صحيحُ . [قال (٢)] : وقد رواهُ شعبةُ عن عَلْقَمَةَ بنِ مَرْ ثَلَدٍ أيضاً (٣) .

۱۱۶ باب

ما جاء في التَّذْليسِ (١) بالفجر

الأنصاريُّ حدثنا مَمْنُ حدثنا مالكُ (٢) عن يحيى بن سعيد عن عَمْرَةَ عن عائشةَ

⁽١) قوله «غريب» لم ذكر و م .

 ⁽۲) الزیادة من م و دم و بـ

⁽۳) الحديث رواه أحمد في المسند (٥: ٣٤٩) عن إسحق بن يوسف الأزرق. وروه مسلم (١: ١٧١) وابن الجارود (ص ٧٩ ـ ٨٠) كلاها من طريق الأزرق أيضا. ورواه النسائل (١: ١٠) من طريق مخلد بن يزيد عن الثورى. ورواه ابن ماجه (١: ١١٨) من طريق الأزرق ومخلد معاً.

وأمارواية شعبة التي أشار اليها الترمذي فنها في صحيح مسلم (١٠١٠) .

⁽٤) فى ع « بالتغليس » وهو خطأ . والتغليس : التبكير فى الغلس ــ بالغين المعجمة واللام المفتوحتين ــ وهو ظلمة آخر الليل إذا اختلطت بضوء الصباح .

⁽٥) هنا في ه و ك زيادة حرف ح إشارة إلى تحويل السند .

⁽٦) في ع «مالك بن أنس» .

قالت: « إِنْ كَانَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم لَيُصَلِّى الصَّبْحَ فَيَنْصَرِفُ (١) النساء ، قال الأنصاريُ : فَيَمُرُ (٢) النِّسَاء مُتَلَفِّنَاتٍ عِمُرُوطِهِنَّ مَا يُعْرَفْنَ مِنَ النِّسَاء مُتَلَفِّنَاتٍ عِمُرُوطِهِنَّ مَا يُعْرَفْنَ مِنَ النَّسَاء مُتَلَفِّنَاتٍ عَمُرُوطِهِنَّ مَا يُعْرَفْنَ مِنَ النَّسَاء مُتَلَفِّنَاتٍ (٣) النِّسَاء مُتَلَفِّنَاتٍ (٣) » .

[قال (*)]: وفى البابِ عن ابنِ عُمَرَ ، وأنسٍ، وَقَيْلَةَ بِنْتِ (*) مَخْرَمَةَ (*). قال أبو عيسى: حديثُ عائشةَ حديثُ حسنُ صحيحُ .

ورواية الموطأ «متلمعات» بالعين. وقال السيوطى فى شرحه: «قال ابن عبدالبر: رواية يحيى بفاءين، وتبعه جماعة، ورواه كثير منهم بفاء ثم عين مهملة. وعزاه الفاضى عياض لأكثر رواة الموطأ».

والحديث فى الموطأ (١: ٢٠ _ ٢٠). وأخرجه أحمد وأصحاب الكتب الستة . كما فى المنتق (١: ٢٠٤ من نيل الأوطار) .

- (٤) الزيادة من م و . .
- (o) في هو لا «ابنة».
- (٦) «قيلة » بفتح القاف واللام وبينهما ياء تحتية مثناة ساكنة ، و « مخرمة » بفتح الميم والراء وبينهما خاء معجمة ساكنة. وقيلة هذه صحابية تميمية من بني العنبر، لها ترجمة في التهذيب والاصابة (٨: ١٧١ ـ ١٧٣) وطبقات ابن سعد (٨: ٢٢٨) . وحديثها في قصة طويلة ، ذكرها ابن حجر في الاصابة، وتسبها للطبراني وابن منده ، وتقل عن ابن عبد البرقال : « هو حديث طويل فصيح حسن ، وقد شرحه أهل العلم بالغريب » .

وموضع الشاهد منه قولها في حكاية رحلتها إلى المدينة : «حتى قدمنا على رسولاته صلى الله عليه وسلم وهو يصلى بالناس صلاة النداة ، قد أقيمت حين شق ==

⁽١) في الله « فتنصرف » . وما هنا هو الذي في الموطأ .

⁽۲) فی ع و در و ه و ك «فتمر».

⁽٣) المروط: جمع مرط، بكسر الميم وإسكان الراء، وهو كساء يكون من صوف أوخز، و « متلفعات » بفاء مدها عين مهملة: هو بمعنى «متلففات» بفاءين. قال ابن الأثير: « أى متلففات بأكسيتهن ، واللفاع ثوب يجلل به الجسد كله ، كساء كان أو غيره ، وتلفم بالثوب: إذا اشتمل به » .

[وقد رواهُ الزُّهريُّ عنعُروَةَ عنعائشة نحوَهُ (١)

وهو الذي اختارهُ غيرُ و احد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، منهم : أبو بكرٍ ، وعمرُ ، ومن بعدهم من التابعين .

و به يقولُ الشافعيُ ، وأحمدُ ، و إسحٰقُ : يَسْتَحِبُّونَ التَّغْليسَ بصلاة الفجر.

۱۱۷ باب

ما جاء في الإسْفار بالفجر

عن محمد بن إسطق عن عاصم بن عُمَر بن قتادة عن محمود بن أبيد عن رافع بن خد يج (") قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « أَسْفَرُوا بالْفَجْرِ ، وَإِنَّهُ أَعْظَمُ اللَّهُ عَلَى اللهُ عَلَيه وسلم يقول : « أَسْفَرُوا بالْفَجْرِ ، وَإِنَّهُ أَعْظَمُ اللَّهُ عَلَى اللهُ عَلَيه وسلم يقول .

⁼ الفجر ، والنجوم شاكِة في السماء ، والرجل لا تكاد تعارف مع ظامة الليل ، فصففت مع الرجال ، وأنا امرأة حديثة عهد بالجاهلية ، فقال لى الرجل الذي يليني من الصف : امرأة أنت أم رجل ؟ فقلت : لا ، بل امرأة ، فقال : إنك كدت تفتنيني ، فصلي وراءك في النساء » إلى آخر الحديث .

⁽۱) الزيادة من ع . وهى زيادة جيدة ، ورواية الزهرى عن عروة فى الصحيحين وغيرهما . فقد رواه الزهرى عن عروة وعن عمرة كلاهما عن عائشة . والروايتان صحيحتان .

⁽٢) الزيادة من م و م . وفى ع «عبدة بن سليمان» .

⁽٣) « خديج » بفتح الحاء المعجمة وكسر الدال المهملة وآخره جيم .

[قال (۱)] : وقد رَوَى شعبةُ والثورئُ هذا الحديثَ عن محمد بنِ إسحٰقَ.
[قال (۱)] ورواه محمد بنُ تَحُلانَ أيضاً عن عاصم بنِ عُمَرَ بنِ قَتَادَةَ (۲) .
[قال (۳)] : وفي الباب عن أبي بَرْزَةَ (١) [الأَسْلَمَيْ (٥)] ،
وجابر ، و بلال الله .

قال أبو عَيسى : حديثُ رافع بن خَدِ يج حديثُ حسنُ [صحيح (٢٠)] .
وقد رأًى (٧٠) غيرُ واحد من أهل العلم من أسحاب النبيِّ صلى الله عليه وسلم
والتابعين الإسفارَ بصلاة ِ الفجر .

و به يقول سفيانُ الثوريُ .

١٠) الزيادة من م و ب .

- (٣) يمى أن عبدة لم ينفرد بروايته عن ابن إسحق ، بل نابعه شعبة والثورى ، وأن ابن إسحق لم ينفرد بروايته عن عاصم بن عمر بن قتادة ، بل تابعه ابن عجلاد ، والحديث رواه الطيالسي (رقم ٥٥٩) والدارمي (١:٧٧١) وأحمد (٣:٥٠؛ و٤:٠٠ و٤:٠٠) والسائي (١:٤٩) وابو داود (١ ١٦٢ ١٦٣) والسائي (١:٤٩) وابن ماجه (١:١٠٩) والبيهتي (١:٧٧٧) والطحاوى في معاني الآثار وابن ماجه (١:١٠٠) من هذه الطرق اتى ذكرها الترمذي ، ومن غيرها، ونسبه الحافظ في التلخيص (ص ٦٨) للطبراني وابن حبان .
 - (۳) الريادة مى م و ب ، وفي مه «قال أبو عيسى » .
- (٤) « برزة » بفتح الـاء الموحدة وإسكان الراء وفتح الزاى . وفى م « بردة » وهو خطأ .
 - (٥) الزيادة من ع
- (٦) الزيادة من ع و م و مه و ه و ك . وهى زيادة صحيحة ثابتة ، فان كل من حكى كلام الترمذي في هــذا الحديث حكاه هكذا ، منهم المجد بن تيمية في المنتق (١:٢٠٤) والزيلمي في نصب الراية (١:٣٠١) وابن التركاني في الجوهري التي (١:٨٥٤ من سنن البيهتي) والمنذري فيما حكاه عنه في عون المعبود (١:٣٠١) .
 - (V) في م «روى» وهو خطأ .

وقال الشافعيُّ وأحمدُ و إسحٰقُ : معنى الإسفارِ : أَن يَضِحَ (١) الفجرُ فلا يُشَكَّ فيه ، ولم يَرَوْا أَنَّ معنى الإسفارِ تأُخيرُ الصلاةِ (٣) .

- (۱) « يضح » بفتح اليا، وكسر الضاد المعجمة وآخره ما، مهملة : مضارع « وضح » يقال : وضح الفجر يضح : إذا أضاء ، وفى مد « يضىء » وهو خطأ مخالف لسائر الأصول ، وقد نقل ان حجر فى التلخيص (ص ٦٨) عبارة الترمذي كما هنا ، وشرح الكلمة بما شرحناها به .
- (٢) قد حول بعض العلماء تضعيف حديث رافع بن خديج. لظنهمأنه يعارض الأصر بالاسفار، فلم يحسنو في ذلك ، إذ هو حديث صحيح ، وحول بعضهم الجمع ببنهما ، كما نقل الترمذي هنا عن هؤلاء الأئمة الثلاثة ، وكما فعل الخطابي في المعالم . ١ : ١٣٣) .

ونقل الشارح هنا بعض أفوال العلماء فى التأول للجمع بين الحديثين ، ثم قال (١: ٥) :

« أسلم الأجوبة وأولاها ماقال الحافظ ابن الفيم في إعلام الموفعين . بعد ذكر حديث رافع بن خديج مالفظه : وهدنا بعد ثبوته إنما المراد به الإسفار دواماً ، لا ابتداء ، فيدخل فيها مغلساً ، ويخرج مسفراً ، كما كان يفعله صلى الله عليه وسلم ، فقوله موافق لفعله ، لا مناقض به ، وكيف يظن به المواظبة على فعن ما الأجر الأعظم في خلافه ؟ انتهى كلام ابن الفيم . وهذا هو الذي اختاره الطحاوي في شرح الآثار ، وقد بسط السكلام فيه ، وقال في آخره : فالذي ينبغي الدخول في الفجر في وقت التغليس ، والحروج منها في وقت الإسفار ، على موافقة ماروينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف وعهد بن الحسن .

111

باس

ما جاء في التعجيل بالظُّهر (١)

من حَكيم بن جُبَيْرٍ عَنْ إِبْرُ هِيمَ عن الأَسْوَدِ عن عائشة قالت : « مَا رَأَيْتُ أَحَدًا كَانَ أَشَدَّ تَعْجِيلًا للظّهْرِ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلّى اللهُ عَليهِ وَسَلّمَ وَلاَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ وَلاَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ وَلاَ مِنْ عُمَرَ (*) » .

[قال (٥٠]: وفي الباب عن جابر [بن عبد الله (٢٠)]، وخَبَّابٍ، وأبي بَر وزّة، وابن مسمودٍ، وزيد بن ثابتٍ، وأنسٍ، وجابر بن سَمُرَةً.
قال أبو عيسى: حديثُ عائشةً حديثٌ حسنُ (٧٠)

⁽۱) فى عوم ذكر فى أول الباب الحديث الآتى (رقم ١٥٦)، ثم كرر فى عدمة أخرى فى آخر الباب. وقد انبعنا هنا سائر الأصول.

⁽٢) الزيادة من م و . .

⁽٣) سفيان: هو الثوري .

⁽٤) قال يحيى بن آدم : « لا يحتاج مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قول ، وإنما كان يقال : سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبى بكر وعمر ... : ليعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم مات وهو عليها » . نقله الخطابى فى معالم السنن (١ : ١٣٢ – ١٣٣) .

⁽٥) الزيادة من م و دم و ب

⁽٦) الزيادة من م و دم و ه ك ونسخة في ع .

⁽۷) الحدیث رواه أیضا أحمد فی المسند (٦: ١٣٥) عن وکیع ، ورواه الطحاوی فی معانی الآثار (١: ١٠٩) من طریقین عن سفیان الثوری عن حکیم بن جبیر=

وهو الذي اختاره أهل العلم من أصحاب النبيِّ صلى الله عليه وسلم ومَنْ بعدهم .

قال على" [بنُ الَدِيني (١٠)] : قال يحيى بنُ سعيدٍ : وقد تَكَلَّمَ شعبةُ في

= عن إبرهيم ، ورواه أيضا البيهةي في السنن (١ : ٣٦ ٤) من طريق سفيان أيضا عن حكيم .

وهو حديث صحيح ، وإنما حسنه الترمذي فقط لمكان حكيم بن جبير فيه وتوهم أنه انفرد به ، وسيأتن الكلام على حكيم ، ومع ذلك فإنه لم ينفرد به ، فقد قال البيهق: « هكذا رواه الجماعة عن سفيان الثوري، ورواه إسحق الأزرق عن سفيان عن منصور عن إبرهيم » . ثم رواه بإسناده من طريق أبى عبد الرحمن الأذرى – بفتح الهمرة وإسكان الذال المعجمة وفتح الراء وبعدها ميم – عن إسحق بن يوسف الأزرق وقال : « فذكره بنحوه دون قوله : مااستثنت أباها ولا عمر ، وهو وهم و على الصواب روابه الجماعة ، قاله ابن حنبل وغيره ، وقد رواه إسسحق مره على الصواب) .

ورواية إستحق التي يشعر إليها البيهني رواها أحمد في المسند (٢ : ٢١٥ - ٢١٦) عن إسحق عن سفيان عن حكيم بن جبير . ويريد البيهق بذلك أن يعلل الرواية الأخرى التي رواها إستحق عن الثورى عن منصور عن إبرهيم . وأيس ذلك بعلة ، لأن إسحق بن يوسف الأزرق ثقة مأمون . فروايته الحديث على الوجهين : مرة عن سفيان عن حكيم بن جبير عن إبرهيم ، ومرة عن سفيان عن منصور عن إبرهيم ـ : دليل على أن الحديث عنده عن سفيان عن الراويين ، وبذلك يرتفع توهم الحطأ من حكيم بن جبير ، ونوقن بصحة الحديث .

فائدة: لفظ الحديث في المسند من رواية وكيع: « ما رأيت أحداً كان أشد تعجيلا للظهر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أبى بكر ولا عمر » وهو مقارب لما رواه الترمذي هنا وموافق له في المعنى . وافظه عند البيهتي والطحاوى: « ما استثنت أباها ولا عمر » . والذي أرجعه هو رواية أحمد والترمذي ، لأنها من رواية وكيم ، وناهيك به في الحفظ والتثبت .

⁽۱) الزیادة من م و ع و ب .

حَكِيم ِ بنِ جُبَيْرٍ مِن أَجِلِ حَدَيْثَهُ الذَّى رَوَى (١) عن ابن مسعودٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم : « مَنْ سَأَلَ النَّاسَ وَلَهُ مَا يُغْنيهِ (٢) » .

قال يحيى : ورَوَى له سفيانُ وزائدة ، ولم يَرَ يحيي بحديثه بأساً .

فال محمد : وقد رُوى عن حكيم بنِ جُبَيْرٍ عن سعيد بنِ جُبَيْرٍ عن عائشةَ عنِ النبيّ صلى الله عليه وسلم فى تَعْدِيلِ الظُّهْرِ (٣) .

١٥٦ - حرّش الحسنُ بنُ على الْحُلُوْانِيُّ أخبرنا عبد الرَّزَّاقِ أخبرنا عبد الرَّزَّاقِ أخبرنا معمرَ أَن معمرَ من الله على ا

⁽۱) فی ع «رواه».

 ⁽۲) سیأتی هذا الحدیث فی الترمذی فی « باب من تحل له الزکاة » (ج ۱ ص ۱۲۲ من طبعة بولاق ، و ج ۲ ص ۱۹ من شرح المبارکفوری) .

⁽٣) أما حكيم من جبير فنستخبر الله في توثيقه ، وإن ضعفه شعبة وغيره ، وإنما تكلم فيه شعبة وترك الرواية عنه من أجل حديث ابن مسعود في سؤال الناس ، وقد قال الترمذي هناك (١:١٦٠ طبعة بولاق): « وقد تكلم شعبة في حكيم بن جبير من أجل هذا الحديث » ثم رواه عن مجود بن غيلان عن يحبي بن آدم: «حدثنا سفيان عن حكيم بن جبير بهذا الحديث ، فقال له عبدالله بن عثمان صاحب شعبة ؛ لوغير حكيم حدث بهذا الحديث ؟ فقال له سفيان : وما لحكيم ؟ ! لا يحدث عنه شعبة ؟ قال : فهذا سفيان : صمعت زبيدا يحدث بهذا عن عهد بن عبد الرحن بن يزيد » . فهذا سفيان الثوري ينكر على شعبة تركه لحديث حكيم ، ويؤكد إنكاره بأن زبيدا وي الحديث كروايته ، فلم ير في ذلك وجها لترك الرواية عن حكيم . وقد وثقه أيضا أبو زرعة ، فقل في التهذيب عن ابن أبي حاتم قال : « سألت أبا زرعة عنه ؟ فقال : في رأيه شيء ، قلت : مامحله ؟ قال : الصدق إن شاء الله » . ورأيه الذي يشير الميه أبو زرعة : أنه كان شيعيا ، وليس هذا سببا للجر ح إذا كان الراوي من أهل الصدق .

[قال أبو عيسى (١)]: هذا حديثُ صحيحُ (٢) . [وهو أحسنُ حديثٍ في هذا الباب (٢)] [وفي الباب عن جابرِ (١)] .

119

باسب

ما جاء في تأخير الظُّهْرِ في شدَّة ِ الحرِّ

١٥٧ - حَرَثُنَ قُتَيْبَةُ حدثنا اللَّيْثُ عن ابن شِهاَب عن سعيد بن الْسَيَّبِ وأبي سَلَمَةَ عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذَا اشْتَدَّ الحَرُّ فَأَبْرِ دُوا عن الصَّلَاةُ (٥) فَإِنَّ شِدَّةَ الحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَمَ (٦)».

⁽۱) الزيادة من ع . وفي م « قال : وهذا » .

⁽۲) في دم «حسن صحيح».

⁽٣) الزيادة من ع

⁽٤) الزيادة من م و ع . وهي زيادة لا لزوم لهما بعد أن ذكر فيما مضي من روى عنهم في الباب ، ولولا أنها في نسختين صحيحتين لمما أثبتناها . وحديث أنس هذا قالم الشارح : « أخرجه البخاري بلفظ : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج حين زاغت الشمس فصلى الظهر . الحديث » .

⁽٥) فى مه «بالظهر» بدل «عن الصلاة» وهو مخالف لسائر الأصول ، ولجميع الروايات في هذا الحديث ، وإن كان المراد بهذه الصلاة الظهر ، كما هو واضح ، وكما ورد فى حديث أبى سعيد عند البخارى بلفظ « أبردوا بالظهر » .

 ⁽٦) الحديث نسبه المجد بن تيمية في المنتقى لأحمد وأصحاب الكتب الستة . وانظر نيل
 الأوطار (٢:١٠) .

قال: الخطابي في المعالم (١: ١٢٨ ـ ١٢٩): «معنى الإبراد في هذا=

[قال (١)]: وفي الباب عن أبي سعيدٍ ، وأبي ذَرِ ، وابن عُمَر ، والمغيرة ، والقاسم بن صَفْوَانَ عن أبيه (٢) ، وأبي موسى ، وابن عباس ، وأنس . [قال (٣)]: ورُوى عن عُمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في لهذا ، ولا يَصِحُ (١).

قال أبو عيسى : حديثُ أبى هريرةَ حديثُ حسنُ صحيحُ . وقد اختار قومُ من أهل العلم تأخيرَ صلاة الظهر في شدة الحرِ . وهو قولُ أبنِ المباركِ ، وأحمدَ ، وَإسحٰقَ .

قال (٥) الشافعيُّ : إِنَّمَا الإبرادُ بصلاة الظهر إذا كان مسجداً (٢) ينتابُ

المغرب انكسار شدة حر الظهيرة . وقال عهد بن كعب الفرظى : نحن كرن فى السفر ، فإذا فاءت الأفياء ، وهبت الأرواح قالوا : أبردتم فالرواح . . . وقوله عليه الصلاة والسلام : فيح جهنم ، معناه : سطوع حرها وانتشاره ، وأصله فى كلامهم : السعة والانتشار، ومنه قولهم مكان أفيح ، أى واسع ، وأرض فيحاء ، أى واسعة . ومعنى الكلام يحتمل وجهين : أحدهما : أن شدة الحر فى الصيف من واسعة . ومعنى الكلام يحتمل وجهين : أحدهما : أن شدة الحر فى الصيف من الحقيقة ، وروى : إن الله تعالى أذن لجهنم فى نفسين ، نفس فى الصيف ونفس فى الشتاء ، فأشد ماتجدونه من الحر فى الصيف فهو من نفسها ، وأشد ماترونه من البرد فى الشناء فهو منها . والوجه الآخر : أن هذا الكلام إنما خرج التثبيه والتقريب ، أى كأنه نار جهنم ، فاحذروها واجتنبوا ضروها .

(١) الزيادة من م و ع و ب .

(٣) أبوه هو صفوان بن مخرمة القرشى الزهرى ، وحديثه نسبه ابن حجر فى الاصابة (٣: ٢٤٩) لأحمد والحاكم ، ونسبه الهيثمى فى جمع الزوائد (١: ٢٠٦) الطبرانى فى الكبير .

(٣) الزيادة من ع

(٤) ماروی عن عمر ذکره الهیثمی فی المجمع (۱: ۳۰٦) و نسبه إلى أبی یعلی والبزار ،
 وقال: « فیه مجه بن الحسن بن زبالة ، نسب إلى وضع الحدیث» .

(٥) في دم و ه و ك «وقال».

(٣) في م « المسجد » .

أُهلُه من البُعْدِ ، فأمَّا المصلِّى وحدَهُ والذي يصلِّى في مسجدِ قومه : فالذي أُحِبُّ له أَنْ لا يُؤخِّرَ الصلاةَ في شدَّة الحرِّ(١) .

قال أبو عيسى : وَمَعْنَى مَنْ ذَهَبَ إلى تأخيرِ الظهرِ في شدة ِ الحَرِّ هُوَ أَوْلَى وأَشْبَهُ بِالاتِّبَاعِ .

وأُمَّا ما ذهب إليه الشافعيُّ أَنَّ الرخصةَ لِمَنْ يَنْتَابُ مِن البُعْدِ والمَشَقَّةِ ٣٠ على الناس _ : فإنَّ في حديث أبى ذَرِّ ما يَدُلُّ على خلافِ ما قال الشافعيُّ .

قال أبو ذَرِّ : « كُنَّنَا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سَفَرٍ فَأَذَّنَ بِلِاَلْ وَسِلْمَ فَي سَفَرٍ فَأَذَّنَ بِلِاَلْ وَسِلْمَ الله عليه وسلم : يَا بِلاَلُ أَبْرِ دْ ثُمَّ أَبْرِ دْ » .

فلوكان الأمرُ على ما ذهب إليه الشافعيُّ : لم يكن للإِبرادِ في ذلكَ الوقتِ مَعْنَى ، لاجتماعهم في السفر ، وكانوا لا يحتاجونَ أَنْ يَنْتَابُوا مِن البُعْدِ .

الطيالسيُّ عمودُ بن غَيْلاَنَ حدثنا أبو داودَ [الطيالسيُّ (") على الله عن أبى ذَرِّ : قال : أَنبأنا شعبةُ عن مُهاجِرٍ أبى الحَسَنِ (") عن زَيْدِ بن وَهْبِ عن أبى ذَرِّ : « أَنَّ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم كان (") في سَفَرَ وَمَعَهُ بِلاَلْ ، فَأَرَادَ (") ، فَأَرَادَ (") ،

⁽١) انظر الأم للشافعي (٦٣:١) .

⁽۲) فى ه و ك و مه «وللمشقة» ، والمعنى فيهما واحـــد ، لأن قوله « المشقة » معطوف على قوله « من ينتاب » .

⁽۳) الزیادة من م و ع .

⁽٤) كتبت فى ع « أبى الجيش » وهو خطأ ، ثم صححت فيها تصحيحا غير واضح . ومهاحر هذا هو أبو الحسن التيمى الكوفى الصائغ مولى بنى تيم الله ، وهو تابعى ثفة . ووقع اسمه فى مسند الطيالسى فى هــذا الحديث (رقم ٤٤٥) «مهاجر بن الحسن » وهو خطأ .

⁽o) كلة « كان » سقطت من ع خطأ .

⁽٦) فى عد فأراد بلال » ، وهدنه الزيادة لم تذكر فى سائر الأصول ، ولا فى مسند الطيالسي .

أَنْ 'يَقِيمَ ، فقال : أَبْرِ دْ ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ 'يَقِيمَ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) : أَبْرِ دْ فِي الظُّهْرِ ، قال (٢) : حَتَى رَأَيْنَا فَيْءَ التَّلُولِ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنَّ شدَّةَ الحَرِّ مِنْ فَيْحِ حِهَنَمَ ، فَأْبُرِ دُوا عَنِ الصلاة (٣) » .

قال أبو عيسى: هذا حديثُ حسنُ صيحُ.

باب

ما جاء في تَمْجِيل المصر

١٥٩ – حَرْثُنَا قَتَيْبَةُ حدثنا اللَّيْثُ عن أَبْنِ شِهاَبِ عن عُرْوَةَ عن عائشةَ أنها قالت : « صلَّى رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم العَصْرَ وَالشَّمْسُ فَ حُجْرِتَها ، لمَ عَظْهَرِ الغَيْ مِنْ حُجْرَتِها (٤) » .

⁽١) في ع « فقال : أبرد » وفي م « فقال رسول الله : أبرد » .

⁽٢) كلة « قال » لم تذكر في م .

⁽٣) الحديث رواه أيضاً أحمد والبخارى ومسلم وأبو داود .

⁽٤) الحديث رواه البخارى (٢ : ٢ ، منفتح البارى) والنسائى (١ : ٨٨) كلاهما عن قتيبة بن سعيد بهذا الاسناد ، وقالا فيه أيضا : « لم يظهر النيَّ من حجرتها » . ورواه أحمد . في المسند (٣ : ٣٧) عن سفيان بن عيينة عن الزهرى ، وفيه : « لم يظهر النيَّ بعد » . ورواه البخارى (٢ : ٢٠) ومسلم (١ : ١٧٠) وابن ماجه (١ : ١٠٠) من طريق ابن عيينة بنحوه . ورواه مسلم أيضا من طريق =

= یونس عن الزهری ، وفیه: « لم یظهر النی ، فی حجرتها » . ورواه أحمد (۲ :
۲۰۶) عن وکیع عن هشام بن عروة عن أبیه عن عائشة قالت: « کان رسول الله صلی الله علیه وسلم یصلی العصر والشمس واقعة فی حجرتی » . ورواه مسلم کذلك من طریق وکیع . ورواه أحمد أیضا (۲ : ۱۵ ه) عن محمد بن مصعب عن الأوزای عن الزهری ، بلفظ: « یصلی العصر وإن الشمس لطالعة فی حجرتی » ، و (۲ : ۱۹۹) عن عمد الرزاق عن معمر عن الزهری ، بلفظ: « یصلی العصر قبل أن تخرج الشمس من حجرتی طالعة » . ورواه البخاری أیضا من طریق أنس بن عیاض عن هشام عن أبیه بلفظ: « یصلی العصر والشمس لم تخرج من حجرتها » وقال البخاری : « وقال أبو أسامة عن هشام : من قعر حجرتها » .

ورواه مالك فى الموطأ (١ : ١٩) عن الزهرى عن عروة قال : « ولقد حدثتنى عائشة زوج النبى صلى الله عليه وسه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلى المصر والشمس فى حجرتها قبل أن تظهر » ورواه البخارى (٢ : ٦) ومسلم (١ : ١) وأبو داود (١ : ١) من طريق مالك مهذا اللفظ .

فنى لفظ مالك من الزهرى: أن الشمس لم تظهر، وفى لفظ الليث وابن عيينة ويونس عن الزهرى: أن النيء لم يظهر .

قال الحطابى فى المعالم (١: ١٣) شرحاً للفظ مالك: « معى الظهور ههنا الصعود ، يقال: ظهرت على الشيء: إذا علوته ، ومنه قول الله تعالى: ومعارج عليها يظهرون. قلت: وحجرة عائشة ضيقة الرقعة ، والشمس تقلص عنها سريعا ، فلا يكون مصليا العصر قبل أن تصعد الشمس عنها إلا وقد بكر بها » .

وقال البخارى بعد روايتي الليث وابن عيينة عن الزهرى : « وقال مالك ويحيي بن سعيد وشعيب واتن أبى حفصة : والشمس قبل أن تظهر » .

قال الحافظ فى الفتح (٢ : ٢٠ _ ٢١) : « وقوله : لم يظهر النيء : أى فى الموضع الذى كانت الشمس فيه ، وقد تقدم فى أول المواقيت من طريق ماك عن الزهرى بلفظ : والشمس فى حجرتها قبل أن تظهر ، أى ترتفع . فهذا الظهور غير ذلك الظهور . ومحصله : أن المراد بظهور الشمس خروجها من الحجرة ، وبظهور الفىء انبساطه فى الحجرة ، وليس بين الروايتين اختلاف ، لأن انبساط النيء لا يكون إلا بعد خروج الشمس » . ثم قال « والمستفاد من هذا الحديث تعجيل صلاة العصر =

[قال^(۱)]: وفى الباب عن أنسٍ ، وأبى أَرْوَىٰ ، وجابرٍ ، ورافع بن خَدِيج .

[قال^(٣)] : ويُرْوَى عن رافع أيضاً عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم فى تأخير العصر ، ولا يصحُّ^(١) .

قال أبو عيسى : حديثُ عائشة حديثُ حسنُ صحيحُ .

وهو الذي اخْتَارَهُ بعض [أهلِ العلمِ مِنْ () أصحابِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم ، منهم : عُمَرُ ، وعبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ ، وعائشةُ ، وأنسُ ، وغيرُ واحدٍ من التابعين : تَعْجِيلُ () صلاة العصر ، وكرهوا تأخيرَها () .

و به يقولُ عبدُ ألله بنُ المباركِ ، والشافعيُّ ، وأحمدُ ، و إسحٰقُ .

- فأول وقتها ، وهذا هوالذي فهمته عائشة ، وكذا الراوي عنها عروة، واحتج به على عمر بن عبد العزيز في تأخيره صلاة العصر ، كما تقدم »
 - (۱) الزيادة من م و . وفي مد «قال أبو عيسي » .
 - (٣) «أروى » بفتح الهمزة وإسكان الراء وفتح الواو .
 - (۳) الزیادة من م و مه و ب
- (٤) في مه «ولا يصح هــذا» وكلة «هــذا» ليست في سائر الأصول ، وما أظنها ثابتة .

وهذا الذي ضعفه الترمذي نسبه الزيلمي في نصب الراية (١ : ١٢٨) للدارقطني والبيهةي والبخاري في التاريخ الـكبير ، ونقل تضعيفه أيضًا عن هؤلاء الثلاثة .

والحديث الصحيح عن رافع بن خديج مارواه أحمد والبخارى ومسلم قال : «كنا نصلى العصر مع رسول انه صلى الله عليه وسلم ثم ننحر الجزور فتقسم عشر قسم ، ثم نطبخ فناً كل لحم، نضيجا قبل مغيب الشمس » وانظر نيل الأوطار (٢ : ٣٩٢)

- (٥) الزيادة من ع و مه و ه و ك .
- (٦) في ع «في تعجيل» وفي عم «رأوا تعجيل».
 - (V) في ع « تأخيره » .

• ١٦٠ - حَرَّثُ عَلَى ثُنَ حُجْرٍ حدثنا إسمعيلُ بنُ جعفرٍ عن العَلاَء بن عبد الرحمٰن : « أَنَّه دخلَ على أنس بن مالك في داره بالبصرة حين أنصَرَفَ مِنَ الظَّهْرِ ، وَدَارُهُ بِجَنْبِ المَسْجِدِ (') ، فقال : قُومُوا فَصَلُّوا العَصْرَ ، قال : قَمُنا فَصَلَّنا ، فَلَمَّ انْصَرَفْنا قال : سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقولُ : تلك صَلاةُ المُنافِقِ ، يَجْلِسُ يَرْ قُبُ الشَّمْسَ ، حتى إذا كَانَتْ بيْنَ قَرْ نَي الشَّيْطَانِ ('')

وقال ابن قتيبة فى تأويل مختلف الحديث (ص ١٥٤ ــ ١٥٦) فى الرد على من أنكر الأحاديث التى فيها النهى عن الصلاة عند طلوع الشمس لطلوعها بين قرئى الشيطان: « فكره لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصلى فى الوقت الذى يسجد فيه عبدة الشمس لاشمس ، وأعلمنا أن الشياطين حينتذ ، أو أن إبليس فى ذلك الوقت فى جهة مطلع الشمس، فهم يسجدون له بسجودهم للشمس ، ولم يرد بالفرن ماتصوروه ...

⁽١) في م « تحت المسجد » وهو مخالف لسائر الأصول ولسائر الروايات .

⁽٢) قال الخطابي في المعالم (١: ١٣٠ ـ ١٣١) : « اختلفوا في تأويله على وجوه : فقال قائل : معناه مقارنة الشيطان للشمس عند دنوها للغروب ، على معنى ماروى : إن الشيطان يقارنها إذا طلعت ، فإذا ارتفعت فارقها ، فإذا استوت قارنها ، فإذا زالت فارقها ، فإذا دنت للغروب قارنها ، فإذا غربت فارقها . فحرمت الصلاة في هذه الأوقات الثلاثة لذلك . وقيل : معنى قرن الشيطان : قوته ، من قولك : أنا مقرن لهذا الأمر ، أي مطيق له قوى عليه ، وذلك لأن الشيطان إنما يقوى أمره في هذه الأوقات ، لأنه يسوَّل لعبدة الشمس أن يسجدوا لهما في هذه الأزمان الثلاثة . وقبل: قرنه حزبه وأصحابه الذين يعبدون الشمس، يقال: هؤلاء قرن، أي نشء جاءوا بعد قرن مضى . وقيل : إن هذا تمثيل وتشبيه ، وذلك أن تأخير الصلاة إنما هو من تسويل الشيطان لهم ، وتزيينه ذلك في قلوبهم ، وذوات القرون إنما تعالج الأشياء وتدفعها بقرونها ، فكأنهم لما دافعوا الصلاة وأخروها عن أوقاتها بتسويل الشيطان لهم حتى اصفرت الشمس ــ : صار ذلك منه بمنزلة ماتعالجه ذوات القرون بقرونها وتدفعه بأرواقها . وفيه وجه خامس، قاله بعض أهل العلم، وهو : أن الشيطان يقابل الشمس حين طلوعها ، وينتصب دونها ، حتى يكون طلوعها بين قرنيه ، وهما جانيا رأســه ، فينقلب سجود الكفار للشمس عبادة له . وقرنا الرأس فوداه وجانباه» .

قَامَ فَنَقَرَ أَرْبَعًا لَا يَذْ كُرُ ٱللهَ فِيهَا إِلاَّ قَلْيِلاً '' » . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

باب ما جاء في تأخير (صلاة (٢)) العصر

١٣١ -- مَرْشَنِهَا عَلَىٰ بَنُ حُجْرٍ حَدَثْنَا إِسْمُعِيلُ بَنُ عُلَيَّةً عَنِ أَيُوبَ

= بى أنفسهم من قرون البقر وقرون الشاء ، وإنما القرن ههذا حرف الرأس ولارأس فردن ، أى حرفن وجندان ، ولا أرى انقرن الذي يطلع فى ذلك الموضع سمى قرنا : إلا باسم موضعه ، كا تسمى العرب الشيء باسم ما كان له موضعا أو سبباً ، فيقولون : رفع عقيرته ، يريدون صوته ، لأن رجلا قطعت رجله واستغاث من أجلها، فقيل لمن رفع صوته : رفع عقيرته . ومثل هذا كثير فى كلام العرب . وكذلك قوله في المشرق : من ههذا يطلع قرن الشيطان ... والفرون أيضاً قرون البقر ، وإنما يريد : من ههذا يطنع رأس الشيطان . . والفرون أيضاً خصل الشعر ، كل خصلة قرن ، ولذلك قيل للروم : ذات القرون ، يراد أنهم يطولون الشعر ، فأراد صلى الله عليه وسلم أن يعلمنا أن الشيطان فى وقت صلوع الشمس وعند سجود عبدتها لها : ماثل مع الشمس ، فالشمس تجرى من قبل رأسه ، فأمرنا أن لانصلى في هذا الوقت الذي يكفر فيه هؤلاء ويصلون للشمس وللشيطان ؟ وهذا أمر مغيب عنا ، لانعلم منه إلا ماعلمنا . والذي أخبرتك به شي يحتمله التأويل». وما قاله ابن قتيبة واضح وصحيح .

(۱) الحديث رواه أيضاً مسلم (۱: ۱۷۳) عن يحيى بن أيوب ومجد بن الصباح وقتيبة وعلى بن حجر: كلهم عن إسمعيل بن جعفر ، ورواه النسائي (۱: ۸۹) عن العلاء عن على بن حجر وحده: ورواه أيضاً مالك في الموطأ (۲۲۱) عن العلاء بن عبد الرحمن ، ورواه أبو داود (۱: ۱۹۹ ـ ۱۳۰) من طريق مالك .

(٢) الزيادة من ع و ه و ك .

عن ابن أبي مُلَيْكَةَ عن أُمِّ سلمة أَنها قالت : «كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم أَشَدَّ تَعْجِيلاً للعصر مِنهُ » .

قال أبو عيسى : وقد رُوىَ هذا الحديثُ [عن إسمميلَ بنِ عليَّةُ () عن ابن جُرَيْج عن ابن أبى مُلَيْكة عن أُمِّ سلمةَ نَحُورَهُ .

١٦٢ – [ووجدتُ في كتابي : أخبرني عليُّ بن حُجْر عن إسمعيلَ بن إبر هيمَ عن ابنِ جُريجٍ].

المحيلُ بنُ عُلَيّةً حدثنا إسمعيلُ بنُ عُمَاذٍ البصرى قال : حدثنا إسمعيلُ بنُ عُلَيّةً عن ابن جُريج بهذا الإسناد نحوه] . [وهذا أُصَحُ (٢)] .

(۱) الزيادة من ع . وفي نسخة بهامش - «عن ابن عليه » .

(٣) هذه الزيادات ، من أول قوله « ووجدت فى كتابى » : من ع . وهى زيادات حيدة ، زاد لنا بها إسنادان لهذا الحديث .

وأراد الترمذى بكل هذا أن إسمعيل بن إبرهيم المعروف بابن علية روى عنه هذا الحديث من طريقين : أحدهما عن ابن جريج ، والآخر عن أيوب ، ورجح الترمذى أن الأصح أن ابن علية رواه عن ابن جريج عن ابن أبى مليكة .

وهــذا الترجيح عندنا تحكم لا دليل عليه ، لأن على بن حجر رواه عن ابن علية على الوجهين كما ترى ، وعلى بن حجر ثقة حافظ متقن ، فلا نرميه بالوهم فى روايته عن ابن علية عن أيوب إلا لدليل صحيح قوى ، ولم يوجد .

وأما رواية بشر بن معاذ وغميره للحديث عن ابن علية عن ابن جريج : فأعما تكون تأييداً لرواية ابن حجر الثانية ، وإثباتاً لأن ابن جريج حفظه عن ابن علية من الطريق الأخرى .

والحديث رواه أيضا أحمد فى المسند مرتين (٦ : ٢٨٩ و ٣١٠) عن إسمعيل بن علية عن ابن جريج عن ابن أبى مليكة .

177

باسب

ما جاء في وقت المغرب

١٦٤ - مَرْشَنَ قُتَيْبَةُ (١) حدثنا حَآيَمُ بنُ إسمليل عن يزيدَ بنِ أبي عُبيْدٍ عن سَلَمَةَ بْنِ اللَّهُ عليه وسلم يُصَلِّى أبي عُبيْدٍ عن سَلَمَةَ بْنِ اللَّهُ عليه وسلم يُصَلِّى الله عليه وسلم يُصَلِّى المغربَ إذا غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَتَوَارَتْ بِالْحِجَابِ (٢) » .

[قال (٣)] : وفى الباب عن جابر ، [والصُّنَابِحِيِّ (١)] ، وزيد بن خالد ، وأنس ، ورافع بن خَدِ يج ، وأبى أيوب ، وأمِّ حَبِيبَةً ، وعباس بن عبد المطَّلِب، وابنِ عباسٍ (٥)] .

وهذان الاسنادان للحديث صحيحان . ولم أجده فى شىء من الكتب الستة وغيرها
 إلا فى الترمذى ومسند أحمد .

(١) فى عه «حدثنا قتيبة قال نا على بن حجر نا حاتم بن إسمعيل » وزيادة «على بن حجر » فى الاسناد هنا خطأ ، ومخالفة لسائر الأصول .

(۲) الحديث رواه البخارى (۲: ۳۲) عن المسكى بن إبرهيم عن يزيد بن أبى عبيد عن سلمة قال: « كنا نصلى مع النبى صلى الله عليه وسلم المغرب إذا توارت بالحجاب » هكذا رواه مختصرا، وهو من ثلاثياته . أي التى يرويها وبينه وبين النبى صلى الله عليه وسلم ثلاثة شيوخ فقط . ورواه مسلم (۱: ۱۷۲) عن قتيبة ، كرواية الترمذي هنا . ورواه أيضا أحمد وأبو داود وابن ماجه .

(٣) الزيادة من م و م . وفي عم « قال أبو عيسي » .

(٤) الزيادة من ع ونسخة بهامش م . وهى زيادة جيدة ، لأن حديث الصنابحى رواه الطبرانى فى الكبير ورجاله ثقات ، كما نقل ذلك الحافظ الهيثمى فى مجمع الزوائد (٢ : ٢١١) .

(٥) الزيادة من م وكتب فوقها « خ » علامة أنها نسخة ، وهي زيادة جيدة ، لأن=

وحديثُ العباسِ قد رُوىَ موقوفاً عنه ، وهو أصحُّ (١) . [والصُّناَ بِحِيُّ لَم يَسْمَعُ من النبيِّ صلى الله عليه وسلم . وهو صاحبُ أبى بكرٍ رضى الله عنه (٢)] .

قال أبو عيسى : حديثُ سَلَمَةً بنِ الْأَكُوعِ حديثُ حسنُ صحيحُ .

وهو قولُ [أكثرِ (٣)] أَهْلِ العلم من أصحابِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم ومن بعدَهم مِنَ التابعينَ : اُخْتَارُوا تعجيلَ صلاةِ المغرِب ، وكرهوا تأخيرَها ، حتَّى قال بعضُ أهلِ العلم : ليس لصلاة المغرب إلاَّ وَقتُ واحدُ ، وذَهَبُوا إلى حديث النبيِّ صلى الله عليه وسلم حَيْثُ صلى به جبريلُ (١) .

وهو قولُ أبنِ المباركِ ، والشافعيِّ .

= حديث ابن عباس فى المواقيت مضى برقم (١٤٩) وفيـــه « ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس » وفيه فى المرة الثانية « ثم صلى المغرب لوقته الأول » .

أصل أبيه ، فاذا الحديث فيه » .

⁽۱) حديث العباس رواه ابن ماجه (۱:۱۲۱) عن على بن يحيى عن إبرهيم بن موسى عن عباد بن العوام عن عمر بن إبرهيم عن قتادة عن الحسن عن الأحنف بن قيس عن العباس بن عبد المطلب مرفوعا: « لا تزال أمتى على الفطرة مالم يؤخروا المغرب حتى تشتبك النجوم » . و نقل شارحه السندى عن الزوائد أنه قال: « إسناده حسن » . وقال ابن ماجه: « سمعت عهد بن يحيى يقول: اضطرب الناس في هذا الحديث ببغداد . فذهبت أنا ، وأبو بكر الأعين إلى العوام بن عباد بن العوام ، فأخرج إلينا

 ⁽۲) الزيادة من ع . وقد مضى الـكلام على الصنابحي في الباب (رقم ۲ س۷ – ۸)

⁽٣) الزيادة من ع و ه و ك .

⁽٤) كما مضى في حديث ابن عباس (رقم ١٤٩).

175

باسب

ما جاء في وقت صلاة العشاء الآخرة

الله حدثنا حدثنا عدا بن عبد اللك بن أبي الشّــوارِبِ حدثنا أبو عوانة عن أبي بن سالم عن النّعمان أبو عوانة عن أبي بشر عن بشير بن ثابت عن حبيب بن سالم عن النّعمان بن بشير قال: «أَنَا أَعْلَمُ النّاس بو قت هذه الصّلة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُصَلّمها السّقُوطِ القَمَرِ الثالثة (١) » .

قال أبو عيسى : رَوَى (٣) هٰذَا الحَديثَ هُشَيْمٌ عَن أَبِي بِشْرٍ عَن حبيبِ بِن سَالُم عِن النَّعْمَانِ بِن بَشِيرٍ . ولم يَذْ كُرُ فيه هشيم ﴿ « عَن بَشِيرٍ بِن ثَابِتٍ » . وحديثُ أبي عوانةً أَصَحُ عندنا ، لأَنَّ يزيدَ بِن هُرونَ رَوَى عَن شُعبةً عن أبي بِشْرٍ نحو رواية أبي عوانة (١) .

⁽١) سيأتي الكلام على الحديث في آخر الياب.

 ⁽۲) هذا الاسناد مؤخر في م و م في آخر الباب، ومكانه هنا أنسب، وهو الذي في سائر الأصول.

⁽۳) فی س « وروی » .

⁽٤) قال القاضى أبو بكر بن العربي فى العارضة (١: ٢٧٧): « حديث النعمان حديث صيح » وإذ لم يخرجه الإمامان ، فان أبا داود خرجه عن مسدد، والترمذي عن

ابن أبى الشوارب ، كلاهما عن أبى عوانة عن أبى بفسر جعفر بن أبى وحشية عن بشير بن ثابت عن حبيب بن سالم مولى النعمان بن بشير : فقال بشير بن ثابت : فقال يحيي بن معين : إنه ثقة ، فلا كلام أبو حاتم : هو ثقة ، وأما بشير بن ثابت : فقال يحيي بن معين : إنه ثقة ، فلا كلام فيمن دونهما ، وإن كان هشيم قد رواه عن أبى بشير عن حبيب بن سالم باسقاط بشير ، وما ذكرناه أصح ، وكذلك رواه شعبة وغيره . وخطأ من أخطأ في الحديث لا يخرجه عن الصحة » .

والحديث رواه أحمد (£ : ٢٧٤) عن عفان وسريج ، ورواه الدارمي (١ : ٢٧٥) عن يحيي بن حماد ، ورواه أبو داود (١ : ١٦١) عن مسدد ، ورواه النسائي (: ٢٩٠ / عن عثمان بن عبد الله عن عفان ، ورواه الحاكم (١ : ١٩٤ ـ النسائي (. : ١٩٤ / عن عثمان مجه بن الفضل ، ورواه البيهتي (١ : ١٩٤ ـ - ١٩٥) من طريق أبي النعمان مجه بن الفضل ، ورواه البيهتي (١ : ١٩٤ ـ - ٤٤٩) من طريق مسدد : كلهم عن أبي عوانة ، بهذا الاسناد ونحوه .

ورواه أحمد (٤: ٢٧٢) عن يزيد بن هرون ، والحاكم (١٩٤:١) من طريق يزيد بن هرون عن شعبة عن أبى بشر ، نحو رواية أبي عوانة .

ورواه أيضا أحمد (٤:٠٧٠) وأبو داود الطيالسي (رقم ٧٩٧) كلاهما عن هشيم ، ورواه الحاكم (١٠:١١) من طريق عمرو بن عون عن هشيم : عن أبي بشر عن حبيب بن سالم ، ولم يذكر في الاسناد « بشير بن ثابت » .

قال الحاكم: « تابعه رقبة بن مصقلة عن أبى بشر . هكذا اتفق رقبة وهشيم على رواية هذا الحديث عن أبى بشر عن حبيب بن سالم ، وهو إسناد صحيح . وخالفهما شعبة وأبو عوانة ، فقالا : عن أبى بشر عن بشير بن ثابت عن حبيب بن سالم » .

ورقبة بن مصقلة الذى أشار الحاكم إلى روايته : ثقة . و « رقبة » بالراء والثاف والباء الموحدة المفتوحات ، و « مصقلة » بفتح الميم وإسكان الصاد المهملة وفتح القاف واللام ، ويقال فيه « مسقلة » بالسين المهملة بدل الصاد .

وروايته عنـــد النسائى (١ : ١ ؟) عن عجد بن قدامة عن جرير بن عبد الحميد عن رقبة .

فقد اختلفت الرواية عن أبى بشركما ترى الا فبعضهم رواه عنه عن حبيب بن سالم مباشرة ، وبعضهم رواه عنسه عن بشير بن ثابت عن حبيب . وقد رجح الترمذى وتابعه ابن العربى رواية من زاد « عن بشير بن ثابت » وصرح ابن العربى بأن هشيا أخطأ فى روايته ، ولكن متابعة رقبة بن مصقلة له تبعد احتمال الخطأ ، والظاهر أن أبابشر سمعه من حبيب ، فكان يرويه مرة هكذا =

= ومرة مكذا ، كما نراه كثيرا في صنيع الرواة ، والاسناد صحيح في الحالين .

ثم إن في الحديث شيئا من الاختصار هنا عنـــد الترمذي ، فان في سائر الروايات في كل بيان « هذه الصلاة » أنها « صلاة العشاء الآخرة » وإن كان ذلك مفهوما فيه من عنوان الباب .

وأيضا فان شعبة كان يشك فى الليلة التى حكاها النعمان فيقول : « كان يصليها مقدار مايغيب الفمر ليلة ثالثة أو رابعة » هذا لفظ روايته فى مسند أحمد ، ونحوه فى المستدرك ، وصرح بأن الثلك من شعبة .

والروايات الأخرى كلها ليس فيها هذا الشك ، فالصحيح أن الوقت الليلة الثالثة . والمراد بقوله «لسقوط الفمر لثالثة» : وقت مغيب الفمر في الليلة الثالثة من الشهر وقد استدل بعض علماء الشافعية بهذا الحديث على استحباب تعجيل العشاء ، (انظر المجموع للنووى (٣:٥٥ – ٥٥) وتعقبهم ابن التركاني في الجوهم النقي (١:٠٥٤) فقال : « إن القمر في الليلة الثالثة يسقط بعد مضى ساعتين ونصف ساعة ونصف سبع ساعة من ساعات تلك الليلة المجزأة على ثنتي عشرة ساعة ، والشفق الأحر يغيب قبل ذلك بزمن كثير ، فليس في ذلك دليل على التعجيل عند الشافعية ومن يقول بقولهم » .

وقد يظهر همذا النقد صحيحا دقيقا في بادى الرأى ، وهو صحيح من جهة أن الحديث لا يدل على تعجيل العشاء ، وخطأ من جهة حساب غروب القمر ، فلعل ابن التركماني راقب غروب القمر في ليلة ثالثة من بعض الشهور ، ثم ظن أن موعد غروبه متعد في كل ليلة ثالثة من كل شهر .

وليس الأمر كذلك ، كما يظهر لك من الجدول الآتى لوقت غروب القمر في الليلة الثالثة من كل شهر من شهور العام الهجرى الحاضر، وهوعام ١٣٤٥ وقد استخرجناه من التقويم الرسمى للحكومة المصرية ، المسمى « نتيجة الجيب » وقد ذكرنا فيه وقت العشاء ووقت الفجر ووقت غروب القمر ، بالساعة التي تسمى في اصطلاح أهل العصر الحاضر الساعة العربية ، بتقسيم اليوم والليلة إلى ٢٤ ساعة ، واحتساب مبدئها من غروب الشمس .

ومنه يظهر خطأ ابن التركاني، فإنك إذا قسمت الوقت بين غروب الشمس وبين طلوع الفجر إلى اثنى عصر قسما _ سماها ابن التركاني ساعات _ : وحدت أن الفمر يغرب في بعض الليالي الثالثة قبل الوقت الذي ذكر ، وفي بعض الليالي بعده .

صومنه يظهر أيضا أن النعمان بن بشير لم يستقر أوقات صلاة النبي صلى الله عليه وسلم العشاء استقراء تاما ، ولعله صلاها في بعض المراث في ذلك الوقت ، فظن النعمان أن مدا الوقت وافق غروب القمر لثالثة دائما .

ومما يؤيد ذلك أن رسول الله لم يكن يلتزم وقتا معينا في صلاتها ، كا قال جابر بن عبد الله في ذكر أوقات صلاة النبي صلى الله عليه وسلم : « والعشاء أحيانا يؤخرها وأحيانا يعجل : إذا رآهم اجتمعوا عجل ، وإذا رآهم أبطؤا أخر » . وهو حديث صحيح ، رواه أحمد والبخارى ومسلم وأبو داود والنسائي .

وها هو الجدول الذي وعدنا به فيما مضى ، ولقد رجعت أيضا إلى تقاويم لسنين أخرى غير هذه السنة ، فوجدت أن ماذكرته من اختلاف وقت غروب القدر صحيح، ولولا خشية الاطالة لذكرت في الجدول بضم سنين .

جدول أوقات غروب القمر

فى الليالى الثالثة من شهور سنة ١٣٤٥ عما بعساب مدينة الفاهرة المعزية

القمر	غروب	ر	اغج	_اء	العش	11
	ق	س	ق	س	ق	اليـــوم
1	٥٧	A	۲١	N	4.4	الثلاثاء ٣ محرم ١٦ يوليوسنة ١٩٢٦
•	40	4	٣	١	70	الأربعاء ٣ صفر ١١ أغسطس
1	44	١.		١	14	الجمعة ٣ ربيع الأول ١٠ سبتمبر
1	٤٧	٠.	70	١	۱۷	الأحد ٣ ﴿ الثاني ١٠ أكتوبر
1	٣١	\ \ \	۲ 3	١.	19	الاثنين ٣ جمادي الأولى ٨ نوفمبر
۲	7	14	11	١.	44	الأربعاء ٣ جمادي الثانية ٨ ديسمبر
*	٥١	17	٧.	N	74	الجمعة ٣ رجب ٧ يناير سنة ١٩٢٧
۲	Y £	1.1	٤٠	1	19	السبت ۳ شعبان ه فبرایر
٣	٤	١.	۲٥	\	١٧	الاثنين ٣ رمضان ٧ مارس
۲	,٣٩	٩.	70	\	11	الثلاثاء ۳ شوال ٥ أبريل
٣	7.1	٨	٥٩	`	Y 0	الخيس ۳ ذي القعدة ٥ مايو
== ٢	٤٦	٨	1.4	١	Y 79	الجعة ٣ ذي الحجة ٣ يونيه

۱۲٤ باب

ما جاء في تأخير صلاة العشاء الآخرة

١٦٧ – حَرَثُنَا هَنَّادُ حدثنا عَبْدَةُ عن عُبُيْدِ اللهِ بن عُمَرَ عن سعيدٍ اللهُ بن عُمَرَ عن سعيدٍ الله الله عليه وسلم : «لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ اللهُ عليه وسلم : «لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ

= تنبیه : هذا البحث كتبته فى سنة ١٣٤٥ فى شرحى على كتاب التحقیق لابن الجوزى ، ولكنه لم يطبع ، ولذلك نقلته هنا .

وزيادة فى تأييد ماقلته أنفل جدولا آخر بهسذه المواقيت عن السنة الحاضرة سنة ٢ ه.٠٠ :

القمر	غروب	<u></u>	الفج	-اء	المش	1
	ق	س	ق	س	ق	اليـــوم
٣	٣	١.	40	\	۱۷	الثلاثاء ٣ محرم ١٦ مارسسنة ١٩٣٧
	20	٩	٣٨	١.	۲.	الأربعاء ٣ صفر ١٤ أبريل
	١٧		20	١.	Y V	الحنيس ٣ ربيع الأول ١٣ مايو
۲	۳.	٨	1.1	١.	4 5	السبت ٣ ربيع الثاني ١٢ يونيه
١.	٤٢	٨	19	١.	4.4	الأحد ٣ جمادي الأولى ١١ يوليو
١	71	٩	١	١	Y 0	الثلاثاء ٣ جادي الثانية ١٠ أغسطس
\	17	4	70	١.	۱۹	الأربعاء ٣ رجب ٨ سبتمبر
٨	٤١	١.	٥٢	١.	١٧	الجمعة ٣ شعبان ٨ أكتوبر
Y	**	11	44	١	1 3	السبت ۳ رمضان ۲ نوفبر
۲	٩	١٢	١.	١.	74	الاثنين ۳ شوال ٦ ديسمبر
۲	**	17	١٢	\	44	الأربعاء ٣ ذي القعدة ٥ ينايرسنة ١٩٣٨
۸.	٥٥	11	٤٣	١	۲.	الخيس ٣ ذي الحجة ٣ فبراير

⁽۱) فی ع «رسول الله».

عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْ تُهُمْ أَنْ يُؤَخِّرُوا العِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ ٱللَّيْلِ أَوْ نِصْفِهِ (١) » .

(۱) فى عم «أو إلى نصفه». والحديث رواه أحمد فى المسند (رقم ٢٥٠٦ و ٢٥٠ من طريق عبيد الله عن سعيد بن أبى سعيد المقبرى عن أبى هريرة . ورواه أيضا ابن ماجه (١٢١١) من طريق عبيد الله عن سعيد عن أبى هريرة . وفى هذه الروايات الشك فى ثلث الليل أو نصفه . ورواه الحاكم (١٤٦:١) من طريق عبد الرحمن السراج عن سعيد عن أبى هريرة ، وفيه « إلى نصف الليل » بغير شك .

ورواه أحمد أيضا باسناد آخر (رقم ١٠٦٢ ج ٢ ص ٥٠٥) قالى : حدثنا ابن أبى عدى عن مجد بن إسحق عن سعيد بن أن سعيد المقبرى عن عطاء مولى أم صفية _ قال أحمد : وقال يعقوب : صبية ، وهو الصواب _ عن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ، ولأخرت صلاة العشاء الآخرة إلى ثلث الليل الأول ، فإنه إذا مضى ثلث الليل الأول هبط إلى السماء الدنيا إلى طلوع الفجر ؟ يقول قائل : ألاداع يجاب ، ألا سائل يعطيه ، ألا مذنب يستغفر فيغفر له » .

و « صبية » بضم الصاد المهملة وفتح الباء الموحدة ، وهو الصواب ، ومن قال « أم صفية » فقد أخطأ وصحف .

وسعيد بن أبى سعيد المقبرى سمع من أبى هريرة ، ومن غيره من الصحابة ، فلا يبعد أن يكون سمع هسذا الحديث من أبى هريرة ومن عطاء مولى أم صبية عن أبى هريرة ولم يسمعه منه ، والأص قريب بكل حال ، لأن عطاءاً مولى أم صبية ثقة .

ويظهر من هذه الروايات أن الشك في ثلث الليل أو نصغه إنما هو من سعيد المفهري أو من الرواة عنه .

وقد رواه أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة بلفظ « إلى ثلث الليل » من غير شك . قال أحمد فى المسند (رقم ٢٥٠ ج ٢ ص ٢٥٨ — ٢٥٩) : «حدثنا أبو عبيدة الحداد ، كوفى ثقة ، عن عجد بن عمرو عن أبى سلمة عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم عند كل صلاة بوضو ، أو مع كل وضو ، سواك ، ولأخرت عشاء الآخرة إلى ثلث الليل » وهذا إسناد صحيح .

[قال(۱)]: وفى الباب عن جابر بن سَمْرَةً ، وجابر بن عبد أَللهِ ، وأبى معبد أَللهِ ، وأبى معبد [الخُدْرِيِّ (۲)] ، وزيد بنِ خالدٍ ، وأبى معبد وأبنِ عُمَرَ .

قال أبو عيسى : حديثُ أبي هريرة حديثُ حسنُ صحيحُ .

وهو الذي اختارهُ أكثرُ أهلِ العلمِ من أصحاب النبيِّ صلى الله عليه وسلم والتابعينَ [وغيرِهم (٢)]: رأوا(١) تأخيرَ صلاة (٥) العشاء الآخرة . و به يقولُ أحمدُ ، و إسطَقُ .

140

باسب

ما جاء في كراهِيَة ِ النوم ِ قبل العِشَاءِ والسَّمَرِ بَعْدَها

١٦٨ - حَرْثُ أَحِدُ بِنُ مَنِيعٍ حدثنا هُشَيْمٌ أَخبرنا عَوْفُ (٦٠).

⁽١) الزيادة من م و ..

⁽٢) الزيادة من ه و ك .

⁽٣) الزيادة من م

⁽٤) كلة «رأوا» لم تذكر في مه .

⁽٥) كلة «صلاة» لم تذكر في ع .

 ⁽٦) فى ع «عون» وهو خطأ، وإنما هو «عوف» بالفاء فى آخره، وهو
 ابن أبى جميلة _ بفتح الجيم _ المعروف به « الأعرابي » .

قال أحمدُ : وحدثنا عَبَّادُ [بنُ عَبَّادٍ (١)] [هو الْهَلَّبِيُّ (١)] وإسمليلُ بنُ عُلَيَّةَ : جَمِيعاً عن عَوْفٍ (٣) عن سَيَّارِ بن سَلاَمَةَ [هو أبو النَّهالِ الرِّيَاحِيُّ (١) عن سَيَّارِ بن سَلاَمَةَ [هو أبو النَّهالِ الرِّيَاحِيُّ (١) عن النبيُّ صلى الله عليه وسلم : يَكُرَهُ النَّوْمَ عَن أَبِي بَرُوزَةَ (١) قال : «كان النبيُّ صلى الله عليه وسلم : يَكُرَهُ النَّوْمَ قَبْلَ العِشَاءِ (١) والحَدِيثَ بَعْدَهَا (١) » .

- (۱) الزیادة من م و ع و مم و ب
- (۲) الزیادة من ع و ه و ك ، وق ب «والمهلې» بواو العطف ،
 وهو خطأ . وهو عباد بن عباد بن حبیب بن المهلب بن أبی صفرة الأزدی المتكی ،
 بالمین المهملة والتاء المثناة المفتوحتین .
- (٣) في هو و ك «عون». وقال ك : «كذا في النسخ المطبوعة بالنون، والظاهر أنه تصحيف من السكاتب، والصحيح: عوف، بالفاء، وهو ابن أبي جيلة الأعراب، والله أعلم، ومقصود الترمذي بهدذا: أن لأحمد بن منيم ثلاثة شيوخ: هشيم، وعباد بن عباد، وإسمعيل بن علية: فروى هشيم هذا الحديث عن عوف بلفظ: أخبرنا، ورواه عباد بن عباد وإسمعيل بن علية عن عوف بلفظ: عن ،
- (٤) الزيادة من م و ـ و « سيار » بفتح السين المهـملة وتشديد الياء المثناة التحتية و «الرياحي» بكسرالراء وتخفيف الياء المثناة التحتية وكسرالحاء المهملة ، والذي يفهم من كلام الذهبي في المشتبه (ص ٢١٣) أنه نسبة إلى «رياح بن يربوع، بطن من يحم » .
- (٥) « برزة » بفتح الباء الموحدة وإسكان الراء وفتح الزاى . وأبو برزة اسمه : نضلة بن عبيد الأسلمي ، وهو صحابي معروف ، و « نضلة » بفتح النون وإسكان الضاد المعجمة ، و « عبيد » بالتصغير .
 - (٦) في ع « قبل صلاة العشاء » .
- (٧) الحديث رواه أحمد (٤: ٣٧٤) قال: «حدثنا مجد بن جعفر ثنا عوف عن أبى النهال قال: قال لى أبى: انطلق إلى أبى برزة الأسلمى ، فانطلقت معه حتى دخلنا عليه فى داره ، وهو قاعد فى ظل علو من قصب ، فبلسنا إليه فى يوم شديد الحر ، فسأله أبى: حدثنى كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى المكتوبة ؟ قال: كان يصلى الهجير التى تدعونها الأولى حين تدحض الشمس ، وكان يصلى العصر ثم يرجع أحدثا إلى رحله فى أقصى المدينة والشمس حية ، قال: ونسيت ماقال فى المغرب ، قال: وكان يستحب أن يؤخر العشاء التى تدعونها العتمة ، قال: وكان =

[قال(۱)] وفي الباب عن عائشة ، وعبد ألله بن مسعود ، وأنس .
قال أبو عيسى : حديثُ أبي بَرْزَةَ حديثُ حسنُ صحيحُ .
وقد كَرِهَ أكثرُ أهل العلم النومَ قبلَ صلاة العشاء (۲) [والحديث بعدَها(۱)] ورَخَّصَ في ذلك بعضهم .
وقال (۱) عبدُ الله بنُ المبارك : أَ كُثرُ الأحاديث على الكراهِيَةِ (۱) .
ووَال (۱) عبدُ الله بنُ المبارك : أَ كُثرُ الأحاديث على الكراهِيَةِ (۱) .

[وسَيَّارُ بنُ سلامةَ : هو أبو الْمنْهَالِ الرِّيَاحِيُّ (٧)] .

= يكره النوم قبلها والحديث بعدها ، قال : وكان ينفتل من صلاة الغداة حين يعرف أحدثا جليسه ، وكان يقرأ بالستين إلى المائة » . ورواه أيضا (؛ : ٢٥) عن حجاج عن شعبة عن سيار ، وقال فيه : « وكان يقرأ فيها مابين الستين إلى المائة ، قال سيار : لا أدرى في إحدى الركعتين أو في كلتيهما » .

ولم يرو الترمذي في كتابه من هذا الحديث إلا القطعة التي هنا ، اختصره اختصاراً ، ورواه أحمد أيضا (٤: ٢٠٤ و ٤٢٤) عضراً ، ورواه الطيالسي عن شعبة (رقم ٢٠٠) مطولا ، ورواه البخاري (٢: ٥٥ ـ ورواه الطيالسي عن شعبة (رقم ٢٠٠) مطولا ، ورواه البخاري (٢: ٥٠ ـ ٢٩٧) والداري (٢: ٢٩٧ ـ ٢٩٨) وأبو داود (٢: ٥٠٥) والنسائي (٢: ٢٠١ و ٢٠) مطولا ، ورواه أيضا البخاري (٢: ٤١) وابن ماجه (٢: ٣٣١) وعهد بن نصر المروزي في قيام الليل (٠٠ ـ ١٥١) قطعة منه ، وابن ماجه (١: ١٥٠) قطعة منه ، وابن ماجه (١: ١٥١) قطعة منه ، وابن ماجه (١: ١٥١) قطعة منه ، وابن ماجه (١: ١٥١)

- (۱) الزيادة من م و ع و ب ، وفى مه « قال أبو عيسى » .
 - (۲) في عم « العشاء الآخرة » .
 - (٣) الزيادة من ع و مه و ب ونسخة بهامش م .
 - (٤) في عم « فقال » وهو غير جيد .
- (٥) وضع عليها في م علامة الصحة «صح» . وفي ه و ك « الكراهة» .
 - (٦) في عام «العشاء الآخرة» .
 - (٧) الزيادة من ع وهي مناسبة عنده ، لأنه لم يذكر ذلك في أثناء الإسناد .

۱۲۹ باب

ما جاء من الرخصة في السَّمَرِ بعدَ العشاء

ابراهم عن عَلْقَمَةَ عن عر بن الخطاب قال: « كان رسولُ الله صلى الله على الله وسلم يَسْمُرُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ فِي الْأَمْرِ منْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ وَأَنَا مَعَهُماً » . وفي الباب عن عبد الله بن عمرو() ، وأوس بن حُذَيْفة ، [وعمران بن حُدَيْفة ، [وعمران بن حَدَيْفة ، [وعران بن حَدَ

قال أبو عيسى : حديثُ مُحَمَرَ حديثُ حسنُ .

وقد رَوَى هٰذَا الحديثَ الحسنُ بنُ عُبَيْدِ ٱللهِ عن إبراهيمَ عن علقمةَ عن رَجُلٍ [مِنْ ") جُعْفِي " (*) يقال له « قَيْسُ » أَو « أَبنُ قَيْسٍ » عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم : هٰذَا الحديث في قصّة طويلَة (*) .

⁽۱) هذا هو الصواب ، وحديث عبد الله بن عمرو نسبه الشارح إلى أبى داود وصحبح ابن خزيمة ، وفى ب و فه « عبد الله بن عمر » وهو خطأ .

⁽۲) الزيادة من م و ع و ١٥ و ه و ك .

⁽٣) كلة « من » لم تذكر في ع .

⁽٤) في م «جعف».

⁽٥) في ع و م «عن النبي صلى الله عليـه وسلم نحوه ، وفي الحديث قصة طويلة » .

ثم إن من أول قوله «وقد روى هذا الحديث الحسن» إلى هنا: مقدم فى م و م قبل قوله «وفى الباب» وما هنا هو الذى فى باقى الأصول، وهو أجود وأنسب فى ترتيب الكلام.

= والحديث نسبه الشوكانى (١ : ١١٧) للنسائى ورواه عجد بن نصر المروزى ، في قيام الليل (ص ٤٦) : «حدثنا أبو معاوية حدثنا الأعمش عن إبرهيم عن علممة عن عمر بن الحطاب قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لايزال يسمر عند أبى بكر الليلة كذاك فى الأمر من أمور المسلمين ، وإنه سمر عنده ذات ليلة وأنا معه ، وذكر الحديث » .

ورواه أحمد فی المسند مطولا (رقم ۱۷۰ ج ۱ ص ۱۰) قال : ه حدثنا أبو معاوية حدثنا الأجمش عن إبرهيم عن علقمة قال : جاء رجل إلى عمر رضي الله عنسه وهو بعرفة ، قال [أبو] معاونة : وحدثنا الأعمش عن خيثمة عن قيس بن مروان : أنه أتى عمر رضى الله عنه فقال : حثت يا أمير المؤمنين من الـكوفة ، وتركت بها رجلا يملي المصاحف عن ظهر قلبه ، فغضب وانتفخ ، حتى كاد يملأ مابين شعبتي الرحل! فقال: ومن هو ويحك؟! قال: عبد الله من مسعود ، فميا زال يطفأ ويسرى عنه الغضب ، حتى عاد إلى حاله التي كان علمها ، ثم قال : ويحك ! والله ما أعلمه بق من النباس أحد هو أحق بذلك منه ، وسأحدثك عن ذلك : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال يسمر عند أبي بكر رضي الله عنه الليلة كذاك في الأمر من أمر المسلمين ، وإنه سمر عنده ذات ليلة وأنا معه ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وخرجنا معه ، فإذا رجل قائم يصلي في المسجد ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يستمع قراءته ، فلما كدنا أن نعرفه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من سره أن يقرأ القرآن رطبا كما أنزل فليقرأه على قراءة ان أم عبد ، قال : ثم جلس الرجل يدعو فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول له : سل تعطه ، سل تعطه ، فقال عمر رضي الله عنه . قلت : والله لأغدون إليه فلا بشرنه ، قال : فغدوت إليه لأبشره ، فوجدت أبا بكر رضي الله عنه قد سبقني إليه فبشره ، ولا والله ماسبقته إلى خير قط إلا وسبقني إليه ، .

ورواه أيضا ابن أبى داود فى كتاب المصاحف (ص ١٣٧) من طريق أحمد بن سنان ، ورواه البيهتى (١٠٠٤) من طريق أحمد بن عبد الجبار : كلاهما عن أبى معاوية ، ولكن لم يذكر البيهتى رواية الأعمش عن خيثمة ، وإنما أشار البها تعليقا .

تنبيه : جاءت كلة « الرحل » في المسند وكتاب المصاحف والبيهتي « الرجل » بالجيم ، وهو تصحيف ، وصوابه بالحاء المهملة الساكنة .

وروى البيهق قطعة من أوله (١٠: ٥٣) من طريق أبى نعيم عن الأعمش=

= عن إبرهيم عن علقمة ، ثم قال : « وفى آخره : قال عجد بن العطار للأعمش : أليس قال خيثمة إن اسم الرجل قيس بن مروان ؟ قال : نعم » .

وهــذان الاسنادان للحديث _ إسناد إبرهيم عن علقمة ، وإسناد خيثمة عن قيس بن مروان ، كلاهما عن عمر ـ . إسنادان صحيحان . وسنتكلم على إسناد علقمة قريبا . وأما الاسناد الآخر : فان خيثمة هو ابن عبد الرحمن بن أبي سبرة ، ثقة من غير خلاف ، قال المجلى : « كوفي تابعي ثقة ، وكان رجلا صالحا ، وكان سخيا ، ولم ينج من فتنة ابن الأشعث إلا هو وإبرهيم النخمي » . وقيس بن مروان ، وهو قيس بن أبي قيس الجعني : تابعي ثقة ، ذكره ابن حبان في الثقات .

وأما إسناد إبرهيم عن علقمة : فقد أشار الترمذى إلى تعليله بأن علقمة لم يسمعه من عمر ، وإنما رواه « عن رجل من جعنى يقال له قيس أو ابن قيس عن عمر » ونسب ذلك لرواية الحسن بن عبيدالله عن إبرهيم عن علقمة .

وقد أخطأ الترمذى فى هذا فى موضعين ، أحدهما : أن الحسن بن عبيد الله إنحا رواه عن إبرهيم عن علقمة عن الفرثع _ بفتح الفاف وإسكان الراء وفتح الثاء المثلثة وآخره عين مهملة _ عن قيس أو ابن قيس عن عمر ، وثانيهما : أنه لم يذكر فى روايته قصة السمر ، وهذا نص رواية الحسن بن عبيد الله :

قال أحمد في المسند (رقم ٢٦٥ ج ١ ص ٣٨): « حدثنا عفان حدثنا عبدالواحد بن زياد حدثنا الحسن بن عبيد الله حدثنا إبرهيم عن علقمة عن الفرثع عن قيس أو ابن قيس ، رجل من جعني ، عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : ص رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا معه وأبو بكر رضى الله عنه على عبد الله بن مسعود وهو يقرأ ، فقام فسمع قراءته ، ثم ركع عبد الله وسجد ، قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم : سل تعطه ، سل تعطه ، قال : ثم مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : من سره أن يقرأ الفرآن غضاكما أنزل فليقرأه من ابن أم عبد . قال : فأدلجت إلى عبد الله بن مسعود لأبشره بما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فلما ضربت الباب ، أو قال : لما سمع صوتى قال : ماجاء بك هذه الساعة ؟ قلت : جئت فريت الباب ، أو قال : لما سمع صوتى قال : ماجاء بك هذه الساعة ؟ قلت : جئت رضى الله عنه . قلت : إن يفعل فانه سباق بالخيرات ، ما استبقنا خيراً قط إلا سبقنا إليها أبو بكر » .

وقد أشار البيهق إلى ذلك (١: ٣٥٤) فقال: «وهذا الحديث لم يسمعه علقمة ==

وقد اختلف أهلُ العلم من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعد بعد على السّمَرِ بعد [صلاة (١)] العشاء الآخرة: فكره قومٌ منهم السمر بعد صلاة العشاء، ورَخَّصَ بعضُهم إذا كان في مَعْنَى العلم وما لا بُدَّ منه (٢) من الحوائج. وأ كثرُ الحديث على الرُّخْصَةِ .

من قيس عن عمر ، إنما رواه عن القرثع عن قيس عن عمر » ثم أسنده من طريق عفان عن عبد الواحد بن زياد ، فذكر أوله ثم قال : « فذكر القصة بمعناه ، إلا أنه لم يذكر قصة السمر » .

وأخطأ الحافظ ابن التركماني في تعقبه على البيهتي هنا إذ قال : « علقمة سمع منه عمر حديث الأعمال بالنيات ، خرجه الجاعة من روايته عنه ، فيحمل على أنه سمع منه حديث السمر بلا واسطة مرة وبواسطة مرة أخرى ، ويدل على ذلك أن الترمذي خرج الحديث من طريق علقمة عن عمر وحسنه ، فدل على أنه متصل عنده » - : فإن علقمة راوى هـ ذا الحديث : هو علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك النخمي الكوفى ، وأما علقمه راوى حديث الأعمال بالنيات : فهو علقمة بن وقاص بن محصن الليثي ، وكلاهما من المخضر مين اللذين ولدوا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، وعلقمة بن قيس اختلفوا في تاريخ وفاته ما بين سنتي ٦٦ و ٧٧ ومات وله ٠٠ سنة ، وقد سمع من عمر ومن غيره من كبار الصحابة ، ويحتمل - كما قال ابن التركماني - أن يكون سمع هـ ذا الحديث من عمر مباشرة وسمعه عنه بالواسطة . والإسناد صحيح بكل حال .

والحسن بن بن عبيد الله _ الذي روى الزيادة في الإسناد _ : كوفى ثقة ، ونسب البخارى الاضطراب إلى عامة رواياته ، وعلى كل الحالات فإن الأعمش أوثق منه وأحفظ ، فلا يعلل مايرويه الأعمش بمايرويه الحسن ، وقال الحافظ في التهذيب : « ضعفه الدارقطني بالنسبة للاعمش ، فقال في العلل بعد أن ذكر حديثا للحسن خالفه فيه الأعمش . . : الحسن ليس بالقوى ، ولايقاس بالأعمش » .

وقد روى الحاكم من هـــذا الحديث قوله : « من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد » من طريق سفيان عن الأعمش عن إبرهيم عن علقمة عن عمر (٣ : ٣١٨) وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي .

⁽١) الزيادة من ع

⁽۲) کلة «منه» لم تذکر فی ع و دم

وقد وُوِى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « لاَ سَمَرَ إِلاَّ لِمُصَلِّ أَوْ مُسَافِرٍ (١) ».

177

اسب

ما جاء في الوقت الأول من الفضل

١٧٠ -- حرّث أبو عَمّارٍ الحسينُ بنُ حُرَيْثٍ حدثنا الفضلُ بنُ موسى عن عبد الله بنْ عمر العُمَرِيِّ عن القاسم بن غَنّام عن عَمَّته أمِّ فَرْوَةَ ، وكانت عن عبد الله بن عمر العُمَرِيِّ عن القاسم بن غَنّام عن عَمَّته أمِّ فَرْوَةَ ، وكانت

(۱) رواه أحمد في المسند (رقم ۳ ۳ ۳ ج ۱ ص ۳۷۹) عن جرير عن منصور عن خيشة عن رجل من قومه عن عبد الله بن مسعود ، بلفظ: « لاسمر بعد الصلاة ، يعني العشاء الآخرة ، إلا لأحد رجلين: مصل أو مسافر » . ورواه أيضا عن يحيي عن سفيان عن منصور مختصراً (رقم ٤٢٤٤ ج ١ ص ٤٤٤) . ورواه عن عفان وعن محد بن جعفر: كلاهما عن شسعبة عن منصور عن خيشمة عن عبد الله مرفوعا (رقم ٣٩١٧ و ٣٤١٤ ج ١ ص ٢١٤ و ٣٦٤) ورواه الطيالسي (رقم ٣٦٥) عن شعبة عن منصور عن خيشمة عن عبد الله بن مسعود . ورواه البيهتي (رقم ٣٦٥) عن شعبة عن منصور عن خيشمة عن عبد الله بن مسعود . ورواه البيهتي (رقم ٣٦٥) عن شعبة عن منصور عن خيشمة عن عبد الله بن مسعود . ورواه البيهتي اللهم .

وقال الحافظ الهيشمى فى مجمع الزوائد (١: ٣١٤ ـ ٣١٥): « رواه أحمد وأبو يعلى فقالا: عن خيشهة وأبو يعلى فقالا: عن خيشهة عن رجل عن ابن مسعود ، وقال الطبرانى: عن خيشهة عن زياد بن حدير ، ورجال الجميع ثقات ، وعند أحمد فى رواية: عن خيشه عن عبد الله ، باسقاط الرجل » .

وذکر الشوکانی فی نیل الأوطار هذا الحدیث (۱: ۱۱۶) و نسبه للترمذی ، وهو سهو منه ، فان الترمذی لم یخرجه ، و إنما ذکره معلقا کمایری . مِمَّنْ بايعتِ (١) النبيَّ صلى الله عليه وسلم قالت: « سُيْلَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ ؟ قال: الصلاةُ لِأَوَّلِ وَقْتِمِ آ) » .

١٧١ - مَرْشُنَ قُتَيْبَةُ قال (٣) حدثنا عبدُ الله بنُ وَهْبِ عن سَعيد بن عبد الله الجُهنِيِّ عن محمد بن عُمَرَ بن على بن أبي طالب عن أبيه عن على بن أبي طالب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: «يا على ، ثلاث (١٤) لا تُوَّخَر ها: الصَّلاَةُ إِذَا آنَت (٥) ، وَالجُنازَةُ إِذَا حَضَرَتْ ، وَالْأَيِّمُ (٢) إِذَا وَجَدْتَ لَمَا كُفُوًا (٧) » .

(۵) «آنت» مثل «حانت» وزنا ومعنی. وفی م و مه « أنت » بتاه ین من الإتیان. وهماروایتان معروفتان فی نسخ الترمذی: قال الفاضی أبو بكر بن العربی فی العارضة (۱ : ۲۸٤) : « كذا رویت بناء ین كل واحدة منهما معجمة باثنتین من فوقها ، وروی : إذا آنت ، بنون و تاء معجمة باثنتین من فوقها ، بمعنی حانت ، تقول : آن الشیء بثین أینا ، أی : حان یجین حینا » .

وتقل الشارح المباركفورى (١:٥٥٠) عن المرقاة لملاعلى القارى قال: «قال التوربشتى: في أكثر النسخ المقروءة: أتت ، بالتاءين ، وكذا عنــد أكثر المحدثين ، وهو تصحيف ، والمحفوظ من ذوى الاتقان: آنت على وزن حانت ، ذكره الطبيى » .

والصحيح أنهما روايتان صحيحتان ، ومعناهما متقارب .

⁽۱) فى ـ و ه و لا «بايع» وماهنا هو الذى فى النسخ الخطوطة م و ع و مه .

⁽Y) سيأتي الكلام على هذا الحديث عند كلام الترمذي عليه .

⁽٣) كلة « قال » لم تذكر في م و مه .

⁽٤) في ع «ثلاثة».

⁽٦) « الأيم » بفتح الهمزة وكسر الياء المسددة : هي التي لازوج لهما ، بكراً كانت أو ثيبا ، مطلقة كانت أو متوفى عنها .

⁽۷) الحدیث رواه أیضا أحمد فی المسند (رقم ۸۲۸ ج ۱ س ۱۰۰) عن هرون بن معروف عن ابن وهب. ونسبه ابن حجر فی التلخیص (ص ۲۹) والسیوطی=

[قال أبو عيسى: هذا حديث غريب حسن (١)].

المحد الله بن عمرَ عن نافع عن ابن عمرَ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الوَقْتُ الأَوْلُ مِنَ الصَّلاَةِ رِضُو ان الله عليه والوَقْتُ الآخِرُ عَمْوُ الله () . « الوَقْتُ الآخِرُ عَمْوُ الله () . .

وهذا الحديث إسناده صحيح، ورواته ثقات .

وقد نقله الريلمي في نصب الراية (١:١٢٨) عن الترمذي ، ونقل أنه قال: «حديث غريب وما أرى إسناده بمتصل » وهكذا نقل الحافظ في التلخيس أيضا (ص ٢٩) عن الترمذي ، وليس في شيء من النسخ التي معي من الترمذي عبارة «وما أرى إسناده بمتصل » وكذلك قال الشار ح المبار كفوري (١:٥٥١) إن هذه العبارة لبست في النسخ المطبوعه والفامية الموجودة عنده . وأنا أظن أن الحافظ الربلمي انتقل نظره حين الكمابة إلى كلام الترمذي على حديث عائشة الآني برقم (١٧٤) وأن الحافظ ابن حجر نقل منه تقليداً له فقط .

(۲) هذا الحديث مقدم في م و ه و ك عقب الحديث (رقم ۱۷۰).

(٣) الحديث رواه الحاكم (١:١٨١) بلفظ: «خبر الأعمال الصلاة في أول وقتها » وقال: «يعقوب بن الوليد هـذا شيخ من أهل المدينة ، سكن بغداد ، وليس من شرط هذا الكتاب إلا أنه شاهد » وتعقبه الذهبي فقال: « يعقوب: كذاب » .

ورواه الدارقطني (س ٩٢) باسنادين باللفظين: لفظ الترمذي ولفظ الحاكم. ورواه البيهتي (١: ٤٣٥) من طريق أحمد بن منيم شييخ الترمذي. ونفل عن أبي أحمد بن عدى الحافظ أنه قال: « هـذا الحديث بهذا الاسناد باطل » . ثم قال البيهتي: « هـذا حديث يعرف بيعقوب بن الوليد المدنى ، ويعقوب منكر الحديث ، ضعفه يحيى بن معين وكذبه أحمد بن حنبل وسائر الحفاظ ، ونسبوه إلى الوضع ، نعوذ بالله من الحذلان » .

⁼ فى الجامع الصغير لمستدرك الحاكم ، ولم أجده فيــه ، ويحتاج إلى بحث عنــه . وروى ابن ماجه منــه النهى عن تأخير الجنازة فقط (١: ٣٣٣) عن حرملة بن يحيى عن ابن وهب .

⁽۱) الزيادة من ـ و ع ونسخة فى م . ولـكن قوله « قال أبو عيسى » لم يذكر فى ع .

[قال أبو عيسى : هذا حديثُ غريبُ (١)] . [وقد رَوَى ابنُ عباسٍ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم نحوَه (٢)] . [قال (٣)] : وفي الباب عن علي م وأبنِ عُمَرَ ، وعائشةَ ، وأبنِ مسعودٍ .

= وقال الزيلعى فى نصب الراية (١ : ١٦٧) : « قال ابن حبان : يعقوب بن الوليد كان يضع الحديث على الثقات ، لا يصح كتب حديثه إلا على سبيل التعجب ، ومارواه إلا هو ، انتهى ، وقال أحمد : كان من الكذابين الكبار ، وقال أبو داود : ليس بثقة ، وقال النسائى : متروك الحديث ، وقال البيهتى فى المعرفة : حديث الصلاة فى أول الوقت رضوان الله : إنما يعرف بيعقوب بن الوليد ، وقد كذبه أحمد بن حنبل وسائر الحفاظ ، قال : وقد روى هذا الحديث بأسانيد كلها ضعيفة ، وإنما يروى عن أبى جعفر على بن على من قوله ، انتهى ، وأنكر ابن القطان على أبى عجد عبدالحق عن أبى جعفر على بن على من قوله ، انتهى ، وأنكر ابن القطان على أبى عجد عبدالحق أحمد قال فيه : كان من المكذابين الكبار وكان يضع الحديث ، وقال أبو حاتم : أحمد قال فيه : كان من المكذابين الكبار وكان يضع الحديث ، وقال أبو حاتم : كان يكذب والحديث الذي رواه موضوع ، وابن عدى إنما أعله به وفي بابه ذكره . نتهى كلامه » .

وتما لا أزال أعجب منه أن الشافه ي رحمه الله يذكر هذا الحديث محتجابه بدون إسناد ، وهو حديث غير صحيح ، بل هو حديث باطل ، كما نص عليه العلماء الحفاظ فيما نقلناه عنهم !! فان الشافعي ذكره في كتاب اختلاف الحديث (ص ٢٠٩ من هامش الجزء السابع من الأم) فقال : « وقال رسول الله : أول الوقت رضوان الله » وذكره مرة أخرى (ص ٢١٠) فقال : « وأثبت الحجيج وأولاها ماذكرنا منأمم الله بالمحافظة على الصلوات ، ثم قول رسول الله : أول الوقت رضوان الله » .

وكذلك احتج به فى الرسالة من غير أن يذكر إسناده (ص ٤١ طبعة بولاق) وانظر أيضا الأم (ج ١ ص ٦٨) .

(١) الزيادة من م و ع و س .

(۲) الزیادة من ع و م و ب ، الا . أن فی م و ب « رواه » بدل « روی » وفی ب لم تذکر کلة « نحوه » .

وحدیث ابن عباس هذا الذی أشار إلیه الترمذی: نسبه ابن حجر فی التلخیص (ص ۲۷) إلى البیهق فی الحلافیات ، أوقال: « فیه نافع ، أبو هرمز ، وهو متروك » .

(٣) الزيادة من ع

قال أبو عيسى : حديثُ أُمِّ فَرْوَةَ لا يُرْوَى إلا من حديث عبد الله [بن عُمر َ (۱)] العُمرَى وليس [هو (۲)] بالقوى عند أهل الحديث واضطر بوا (۳) عنه (۱) في هذا الحديث [وهو صدوق ، وقد تكلم فيه يحيى بن سعيد من قبل حفظه (۱) .

- (۱) الزيادة من م و ع و قم و ه و لا
- (٣) الزيادة من ع و ه و ك . وفى س و ب «وهو ليس بالقوى » .
 - (۳) فی ع « فاضطربوا » ·
 - (٤) الزيادة من ع ونسخة في م .
- (٥) الزيادة من م و ع و ب . ولكن قوله « وهو صدوق » مؤخر في ع بعد كلام يميي بن سعيد .

وهذا الحديث مضطرب الاسناد ، كما قال الترمذى ، ولسكن ليس اضطرابه من قبل عبد الله بن عمر العمرى ، بل من قبل شيخه القاسم بن غنام الأنصارى البياضى ، وقد ذكره ابن حبان فى الثقات ، وذكره العقيلى فى الضعفاء ، وقال : « فى حديثه اضطراب » . والذى يظهر لى أنه روى هذا الحديث عن امرأة من أهله ، هى جدته العليا ، أو هى جدته العليا : أم فروة ، الدنيا ، أو هى جدته أم أبيه ، كما بين فى بعض الروايات ، عن جدته العليا : أم فروة ، فصار يرويه تارة فيذكر الواسطة المبهمة ، ويروبه أخرى فيحذفها ويقول : « عن أم فروة » .

وقد وصف جدته أم فروة فى بعض الروايات بأنها ، كانت ممن بايىم تحت الشجرة ، وبأنها كانت من المهاجرات الأول (الحاكم ١ : ١٨٩ والدار قطنى ص ٩٢) .

وأم فروة هذه اختلف فيها: فرجح الطيبي . أنها أنصارية ، أخذ ذلك من ظاهم بعض الروايات أنها جدة القاسم بن غنام الأنصارى ، وتبعه غيره من العلماء ، وجزم الفاضى أبو بكر بن العربى في العارضة (١ : ٢٨٢) بأنها : « هي بنت أبي قحافة » أخت أبي بكر الصديق لأبيه ، زوجها أبو بكر الأشعث بن قيس ، فولدت له عهد بن الأشعث وغيره ، وقد قال فيه بعضهم : إنها أنصارية ، وهو غلط » . وقال المنذرى _ فيه هل صاحب عون المعبود (١ : ١٦٣) _ : « أم فروة هذه هي أخت أبي بكر الصديق لأبيه ، ومن قال فيها : أم فروة الأنصارية فقد وهم » .

أمه أو أم أبيه . وقد صرح في بعض الروايات بأنها من المهاجران الأول ، فهذا يدل على غلط من ظن أنها أنصارية .

وعبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ثقة ، وليس ضعف هذا الحديث من قبله ، إنما ضعفه من إبهام الواسطة بين القاسم بن غنام و ببن جدته العميا الصحابية .

وقد وهم الترمذي في جزمه بأد هذا الحديث « لا يروى إلا من حديث عبد الله بن عمر العمري » لأنه رواه غيره ، كما سيظهر من الروايات الآتية :

والحديث رواه عن القاسم غنام ثلاثة : عبد الله بن عمر العمرى ، وأخوه عبيد الله بن عمر العمرى ، والضحاك بن عثمان الأسدى الحزامى ــ بكسر الحاء المهملة ، وفتح الزاى ــ المدنى الفرشى .

أما رواية الضحاك بن عثمان فند رواها الدارقطني (ص ۹۲) من طريق ابن أبي فديك : « أخبرني ، الضحائ بن عثمان عن القاسم بن غنام البياصي عن امرأة من المبايعات » ونسبها ابن حجر في الاصابة للطبراني (٨ : ٢٦٦) .

وأما رواية عبد الله بالتكبير فرواها أبو داود عن مجد بن عبد الله بن عثمان الحزامى وعبد الله بن مسلمة (١ : ١٦٣) ، ورواها ابن سعد في الطبقات عن يزبد بن هرون والفضل بن دكين (٨ : ٢٢٢) ، ورواها أحمد في المسند عن أبي عاصم وعن منصور بن سلمة الحزامى وعن يونس عن الليث بن سعد وعن يزيد بن هرون (٦ : ٣٧٤ ــ ٣٧٥ و ٤٤٠) ، ورواها الدارقطي من طريق الوليد بن مسلم ومن طريق إسحق بن سلمان ومن طريق الليث بن سعد (ص ٩٢) : كلهم عن عمد الله بن عمر العمرى .

وأما رواية . عبيد الله _ بالتصغير _ فرواها الحاكم من طريق منصور بن سلمة الحزاعى ومن طريق الليث بن سعد : كلاهما عن عبيد الله . وأنا أخشى أن يكون ذكر در . .لله _ بالتصغير _ في المستدرك : خطأ من الناسخين أو من الطبع ، لأن لحاكم قال بعد رواية هذين الاسنادين : «سمعت أبا العباس عجد بن يعقوب يقول : سمعت العباس بن مجد الدورى يقول : سمعت يحيى بن معين يقول : قد روى عبد الله بن عمر عن الفاسم بن غنام ، ولم يرو عنه أخوه عبيد الله بن عمر » ولكني لم أجزم بن عمر عن الفاسم بن غنام ، ولم يرو عنه أخوه عبيد الله بن عمر » ولكني لم أجزم بأن هذا غلط في نسخة المستدرك لأن الحافظ ابن حجر ذكر في الاصابة (٨ : ٢٦٦) أنالحاكم رواه « من طريق عبيدالله المصفر أيضا » وذكر في التهذيب (٨ : ٣٢٨) =

الله حدثنا مروانُ بنُ معاويةَ الفزاريُّ عن أبي عَمْرٍ و الشَّيْبَانيُّ (٢) : «أَنَّ ابِي تَعْفُورٍ (١) عن الوليدِ بنِ العَيْزَارِ (٢) عن أبي عَمْرٍ و الشَّيْبَانيُّ (٣) : «أَنَّ

= الرواة عن الفاسم بن غنام: « الضحاك بن عثمان الحزامى وعبيد الله بن عمر العمرى وأخوه عبد الله بن عمر » . ولعل الحاكم نقل كلام ابن معين ليظهر خطأه فيما جزم به . ورواه الدارقطني أيضا (ص ٩٢) من طريق معتمر بن سليمان ومن طريق عهد بن بشر العبدى ، ومن طريق قزعة بن سويد: ثلاثتهم عن عبيد الله _ بالتصغير _ عن القاسم .

وهذه الروايات اضطربت عن الفاسم بن غنام: فني بعضها « عن أم فروة » بدون واسطة ، وفي بعضها « عن بعض أمهاته » وفي بعضها « عن أهل بيته » وفي بعضها « عن عماته » وفي بعضها « عن بعض أهاه » : كل هؤلاء عن أم فروة ، وأوضح الروايات روايتا الحاكم : فني الأولى منهما : « عن القاسم بن غنام عن جدته الدنيا عن جدته أم فروة ، وكانت ممن بايعت النبي صلى الله عليه وسلم ، وكانت من المهاجرات الأولى : أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم : وسئل عن بعض الأعمال من المهاجرات الأولى وقتها » . وفي الثانية : « عن القاسم بن غنام الأنصاري عن جدته أم أبيه الدنيا عن أم فروة جدته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحوه » . ولعلنا قد نفهم من هذا الاسناد أن الضمير في « جدته » عائد إلى « أبيه » فتكون أم فروة جدة أبيه ، ويكون القاسم قد رواه عن جدته أم أبيه عن أمها جدة أبيه . ولسنا نرضي الجزم بشيء من هذا .

والحديث ضعيف بكل حال ، لجهل الواسطة بين القاسم بن غنام وبين أم فروة .

(۱) « يعفور » بفتح الباء المثناة التحتية وإسكان العين المهملة وضم الفاء وآخره راء . ونقل الشارح المباركفورى (۱:۲۰۱) أنه وقع فى بعض سنخ الترمذى « أبى يعقوب » قال : « وهو غلط » وهو كما قال .

وأبو يعفور هذا هو : عبد الرحمن بن عبيد ــ بالتصغير ــ بن نسطاس ، بكسر النون وإسكان السين المهملة ، الثعلبي ، بالثاء المثلثة ، وهو ثقة .

- (۲) « العيزار » بفتح العين المهملة وإسكان الياء التحتية وفتح الزاى وآخره راء ، والوليد هذا عبدي كوفي ثقة .
- (٣) « الشيبانى » بالشين المعجمة ، وأبو عمرو هذا اسمه « سعد بن إياس » وهو ثقة بجمع على توثيقه ، وهو من المخضرمين ، عاش ١٢٠ سنة ومات سنة ٩٥ أو ٩٦ وشهد القادسية وعمره نحو ٤٠ سنة . وقد ذكره بعضهم في الصحابة .

رَجُلاً قال لِابنِ مسعودٍ : أَيُّ العَمَلِ أَفْضَلُ ؟ قال : سَأَلْتُ عنه (() رسولَ الله ؟ صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : الصَّلاَةُ عَلَى مَوَ اقبِيتِهَا قُلْتُ : وماذا يا رسولَ الله ؟ قال : و برُّ الوَ الدَيْنِ . قلتُ : وماذا يا رسولَ الله ؟ قال : [و(())] الجُهادُ في سَبِيلِ الله ؟ قال : [و(())] الجُهادُ في سَبِيلِ الله » .

قال أبو عيسى : ولهذا حديث حسن صحيح .

وقد رَوَى المسعوديُ وشعبةُ و [سليهانُ (٣)] [هو أبو إسحقَ (١) الشَّيْبَانِيُّ وغيرُ واحدٍ عن الوليدِ بنِ العَيْزَ ارِ : هٰذا الحديثَ (٥) .

وقوله « الصلاة لمية على مية انها » اختلفت فيه ألفاظ الرواة ، وسيأن في الترمذي بلفظ « الصلاة لمية اتها » . وفي لفظ شعبه عند الخارى « الصلاة على وقتها » . قال الحافظ في الفتح (٢ : ٨) : « اتفق أصحاب شعبة على اللفظ المذكور في الباب ، وهو قوله : على وقتها ، وخالفهم على بن حفص ، وهو شيخ صدوق من رجال مسلم، فقال : الصلاة في أول وقتها ، أخرجه الحاكم والدارقطي والبيهتي من طريقه ، قال الدارقطي : ماأحسه حفظه ، لأنه كبر وتغير حفظه . قلت : ورواه الحسن بن على الدارقطي : تفرد به المعمري ، فقد رواه أصحاب أبي موسى عنه بلفظ : على وقتها ، الدارقطي عن الدارقطي عن المعمري ، فقد رواه أصحاب أبي موسى عنه بلفظ : على وقتها ، أخرجه الدارقطي عن المعمري ، فقد رواه أصحاب أبي موسى عنه بلفظ : على وقتها ، أخرجه الدارقطي عن المعمري وهم فيه ، لأنه كان يجدث من حفظه . وقد أطلق الووي في شرح المهذب : أن رواية في أول وقتها ضعيفة اه لكن لها طريق أطلق الووي في شرح المهذب : أن رواية في أول وقتها ضعيفة اه لكن لها طريق أخرى أخرجها ان خزعة في صحيحه والحاكم وغيرهما من طريق عثمان بن عمر عن اخرى أخرحها ان خزعة في صحيحه والحاكم وغيرهما من طريق عثمان بن عمر عن الخرى أخرحها ان خزعة في صحيحه والحاكم وغيرهما من طريق عثمان بن عمر عن الخرية بالمناه المن خزعة في صحيحه والحاكم وغيرهما من طريق عثمان بن عمر عن الحديث أخر حها ان خزعة في صحيحه والحاكم وغيرهما من طريق عثمان بن عمر عن الخرد كالمناه المن خزعة في صحيحه والحاكم وغيرهما من طريق عثمان بن عمر عن الخروية المناه المن خزعة في صحيحه والحاكم وغيرهما من طريق عثمان بن عمر عن المناه المناه المناه المناه المن خروية المناه خروية المنا

⁽١) كلة «عنه» لم تذكر في ع .

⁽۲) الزيادة من م و . .

⁽٣) الزيادة من م و ع .

⁽٤) الزيادة من ع . وأبو إسحق الشيباني هو « سليمان بن أبي سليمان » .

⁽٥) الحديث رواه الطيالسي والدارمي والبخاري ومسلم والنسائي ، ورواه أيضا الترمذي فيما سيأنى في أبواب البر والصلة (١:٣٤٦ مي طبعة بولاق و ٣:٣١٦ من شرح المبار كفوري) .

= مالك بن مغول عن الوليد ، وتفرد عثمان بذلك ، والمعروف عن مالك بن مغول كرواية الجاعة ، كذا أخرجه المصنف _ يعنى البخارى _ وغيره . وكأن من رواها كذلك ظن أن المعى واحد ، ويمكن أن يكون أخذه من لفظة : على : لأنها تقتضى الاستعلاء على جميع الوقت ، فينعين أوله . قال الفرطبي وغيره : قوله : لوقتها : اللام للاستقبال ، مثل قوله تعالى : فطلقوهن لعدتهن ، أى مستقبلات عدتهن ، وقيل : للابتداء ، كفوله تعالى : أقم الصلاة لدلوك الشمس ، وقيل : بمعنى فى : أى فى وقتها . وقوله : على وفتها : قيل على بمعنى اللام ، ففيه ماتقدم ، وقيل لا رادة الاستعلاء على الوقت ، وفائدته تحقق دخول الوقت ليقع الأداء فيه » .

والروايات التي فيها « في أول وقتها » رواها الحاكم (١ : ١٨٨ ـ ١٨٩) من طريق الحسن بن مكرم وبندار كلاهما عن عثمان بن عمر عن مالك بن مغول عن الوليد بن العيزار ، وقال : « هذا حديث يعرف بهذا اللفظ بمحمد بن بشار بندار عن عثمان بن عمر ، وبندار من الحفاظ المتقنين الأثبات » . ثم قال : « فقد صحت هذه اللفظة باتفاق الثفتين : بندار بن بشار والحسن بن مكرم : على روايتها عن عثمان بن عمر . وهو صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه » ووافقه الذهبي على ذلك .

ثم رواه من طريق حجاج بن الشاعر عن على بن حفص المدائني عن شعبة عن الوليد كذلك ، وقال : « قد روى هذا الحديث جماعة عن شعبة ، ولم يذكر هـذه اللفظة غير حجاج بن الشاعر عن على بن حفص ، وحجاج حافظ ثقة ، وقد احتج مسلم بعلى بن حفس »

ثم رواه من طريق مجل بن المشى: « حدثنا مجل بن جعفر حدثنا شعبة أخبر فى عبيد المسكت قال : سمعت أبا عمر و الشيبانى يحدث عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أى الأعمال أفضل ؟ قال : الصلاة فى أول وقتها ، قال الحاكم : « الرجل هو عبد الله بن مسعود ، لاجماع الرواة فيه على أبى عمر و الشيبانى » .

و « المسكتب » بضم الميم وإسكان السكاف وكسر التاء ، وقد يضبط بفتح السكاف وتشديد التاء مع كسرها أيضا ، وهو : عبيد بن مهران السكوفي ، وهو ثقة . فهذا إسناد صحيح أيضا ، وجهالة الصحابى لا تضر ، ومع ذلك فقد عرف أنه ابن مسعود كما قال الحاكم .

وانظر أيضا نصب الراية (١:١٦٦) والدارقطني (ص ٩١) .

الله عليه وسلم صَلاَة لُو تَدْمِهَا الله عَن عائشة قالت: « مَاصَلَّى رسولُ الله عن عائشة قالت: « مَاصَلَّى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم صَلاَة لُو تَدْمِ الله عَليه وسلم صَلاَة لُو تَدْمِ الله عَليه وسلم صَلاَة لُو تَدْمِ الله عَليه وسلم صَلاَة لُو تَدْمِ الله عليه وسلم صَلاَة لُو تَدْمِ الله عليه وسلم صَلاَة لُو تُدْمِ الله عليه وسلم صَلاَة لُو تَدْمِ الله عَليه وسلم صَلاَة لَو تَدْمِ الله عليه وسلم صَلاَة لَو تَدْمِ الله عليه وسلم صَلاَة لُو تَدْمِ الله عليه وسلم صَلاَة الله عليه وسلم سلم الله عليه وسلم صَلاَة الله عليه وسلم سلم الله عليه وسلم صَلاَة الله عليه وسلم صَلاَة الله عليه وسلم سلم سلم الله وسلم سلم الله عليه وسلم سلم الله وسلم سلم الله الله عليه وسلم سلم الله وسلم الله الله وسلم اله وسلم الله وسلم الله وسلم الله وسلم الله وسلم الله وسلم الله وسل

قال أبو عيسى : هذا حديثُ [حسنُ ﴿ عَسَلُ ﴾] غريبُ ، وليس إسنادُهُ بِمُتَّصِلٍ ﴿ ﴾ .

(۱) هو الجمعى _ بضم الجيم وفتح الميم وبالحاء المهملة _ المصرى ، وهو ثقة ، من رجل الكتب الستة .

(۲) سعید بن أبی هلال اللیثی المصری : ثقة معروف ، وهو من شیوخ اللیث بن سعد . لکنه روی عنه هنا بالواسطة . ووقع اسمه فی المستدرك « سعید بن هلال » وهو خطأ مطبعی فیما أری .

(٣) في الله « عن أبي إسحق بن عمر » وهو خطأ .

(٤) اختلفت نسخ الترمذي في هذه الجملة اختلافا كثيرا: فما هنا هو الذي في س و و ك وهو الموافق لرواية الحاكم من طريق قتيبة ، ولرواية البيهتي عن الحاكم . وفي م بحذف كلة «مرتين» وهو خطأ من الناسخ فيما أظن . وفي م «لوقتها الآخر إلا مرتين» بزيادة « إلا » وهو يوافق مانقله الزيلمي في نصب الراية (١ : ٢٠) كلاهما عن الترمذي . وفي ع « لوقتها الآخر إلا مرتين من عذرين » وزيادة « من عذرين » لم أجد لها ما يؤيدها .

الزیادة من م و ع و ب . ولم یذ کرها الزیلمی فی نصب الرایة ولا
 ابن حجر فی التهذیب فی ترجمة إسحق بن عمر عند مانقلا کلام الترمذی .

(٣) الحديث رواه الحاكم (١ : ١٩٠) من طريق مجمد بن شاذان عن قتيبة ، ورواه البيهق (١ : ٣٥) عن الحاكم ، ورواه الدارقطني (ص ٩٢) من طريق هرون بن عبد الله عن قتيبة . قال البيهق : «هذا مرسل ، إسحق بن عمر لم يدرك عائشة » . قال الزيلمي (١ : ١٢٧) : « وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : إسحق بن عمر روى عن موسى بن وردان ، روى عنـه سعيد بن أبي هلال : مجهول ، انتهى . وكذلك قال ابن القطان في كتابه : إنه منقطع ، وإسحق بن عمر مجهول ، انتهى . ولم يعزه الشيخ تتي الدين في الإمام إلا للدارقطني فقط ، ونقل عن ابن عبد البر أنه =

قال الشافعيُّ: والوقتُ الأولُ من الصلاة ِ أفضلُ . ومَمَّا يَدُلُ على فضلِ أولِ الوقتِ على آخرهِ : أختيارُ النبيِّ صلى الله عليه وسلم وأبى بكرٍ وعمر ، فلم يكونوا يَخْتَارُونَ إِلاَّ ما هو أفضلُ ، ولم يكونوا يَدَعُونَ الفضل ، وكانوا يُصَلُّونَ في أول الوقت .

= قال : إسحق بن عمر أحد المجاهيل ، روى عنه سعيد بن أبى هلال ، انتهى . وأخرجه الدارقطني أيضا عنء رة عنائشة نحوه ، وفي سنده : معلى بن عبدالرحم ، قال ابن أبى حاتم : سأات أبى عنه ؟ فقال : متروك الحديث . وأخرجه أيضا عن أبى سلمة عن عائشة نحوه ، وفيه الواقدى ، وهو معروف عندهم » .

وقد ترك الزيامي أصع إسناد لهذا الحديث: فقد روى الحاكم (١ : ١٩٠) من طريق أبي النضر هاشم بن الفاسم قال : « حدثنا الليث بن سعد عن أبي النضر عن عمرة عن عائشة قالت : ماصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة لوقتها الآخر حتى قبضه الله » . قال الحاكم : « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي . ورواه البيهق (١ : ٢٥ ؛) عن الحاكم .

وأبو النضر _ شيخ الليث _ هو سالم أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله ، وهو جمع على توثيقه .

وهذا الحديث هو الذي أشار الزيلمي إلى أن الدارقطني رواه من طريق معلى بن عبد الرحمن عن الليث ، وهو في سنن الدارقطيي (ص ٩٢) ، وقد أشار البيهق إلى رواية معلى ، ومعلى هذا ليس بثقة ، كان يضع الحديث ، ولكن الرواية صحت برواية أبى النضر هاشم بن القاسم عن الليث .

قال الحاكم: « وله شاهد آخر من حديث الواقدى ، وليس من شرط هذا الكتاب » ثم رواه من طريق محد بن على الأزرق عن محد بن عمر الواقدى عن ربيعة بن عثمان عن عمران بن أبى أنس عن أبى سلمة عن عائشة . وكذلك رواه الدارقطنى (ص ٩٢) من طريق إسحق بن أبى إسحق الصفار ، عن الواقدى عن ربيعة ، وعن الواقدى عن عبد الرحمن بن عثمان بن وثاب عن أبى النضر عن أبى سلمة عن عائشة . وقد صرح الواقدى بالسماع من ربيعة بن عثمان ، ومن عبد الرحمن بن عثمان بن وثاب .

وهذان الاسنادان من طريق الواقدي شاهدان جيدان بعد صحة الاسناد الأول.

[قال(١)]: حدثنا بذلك أبو الوليدِ المكِّيُّ عن الشافعيِّ (٢).

171

إرب

ما جاء في السَّهُو عن وقت صلاة العصر

١٧٥ - صَّرْشُ قُتَيْبَةُ حدثنا اللَّيْثُ [بنُ سعد ٢٠] عن نافع عن

(١) الزيادة من _ .

(۲) لم أجد هذا الذي رواه الترمذي عن الشافعي في شيء من كتب الشافعي المطبوعة وقال القاضي أبو بكر بن العربي في العارضة (۱ : ۲۸۵ – ۲۸۵) : « اتفق أكثر الفقهاء على أن الصلاة في أول الوقت أفضل ، ولم يختلف أبو حنيفة وأصحابه في أن تأخيرها أفضل ، وهذا يبني على خلاف في مسئلة أخرى ، وهي : أن الصلاة هل تجب في أول الوقت أم لا ؟ ولوشاء ربك لم يختلف أحد في مثل هذا مع ظهوره ، ولحكن القلوب والحواطر بيد مالك النواصي ، يصرف الحكل كيف يشاء . وصورة المنشاله حدا موسعا يربي على صورة الفعل . وأبو حنيفة قد وافقنا على الواجب الواسع الوقت ، كالمحدا موسعا يربي على صورة الفعل . وأبو حنيفة قد وافقنا على الواجب الواسع تعلى : أقم المسلاة لدلوك الشمس . وأياما كان الدلوك : الزوال أو الغروب _ : فهو وقد بيناها في كتاب المحصول . وإذا ثبت هذا فالبادرة إلى امتثال الأمم ، والمسارعة وقد بيناها في كتاب المحصول . وإذا ثبت هذا فالبادرة إلى امتثال الأمم ، والمسارعة تقديم الصلاة ، لاعتفادهم أن الصلاة تجب في آخر الوقت ، فقالوا : إن وقت الوجوب أفضل ، وقد بينا فساده . والمة أعلى » .

والذي نقله القاضي أبو بكر عن أبى حنيفة وأصحابه ليس معروفا عندهم ، وهو يخالف المتصوص عليه في كتبهم .

⁽٣) الزيادة من ع .

ابن عُمَرَ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم قال: « الَّذِي تَفُوتُهُ صَلاَةُ العَصْرِ وَلَا اللهُ عليه وسلم قال: « الَّذِي تَفُوتُهُ صَلاَةُ العَصْرِ وَكَا اللهُ عَلَيْهُ وَمَا لَهُ (١) ».

وفى البابِ عن برُ يَدَةَ ، وَنَوْ فَلِ بنِ مُعَاوِيَةً . قال أبو عيسى : حديثُ أبنِ عمر حديثٌ حسن صحيح .

(۱) الحديث رواه . مالك في الموطأ (۱: ۲۹ – ۳۱) عن نافع عن ابن عمر ، ورواه البخارى (۲: ۲۶) ومسلم (۱: ۲۷٪) وأبو داود (۱: ۲۰٪) والنسائى (۱: ۲۸٪) ومسلم (۱: ۲۸٪) ومسلم (۱: ۲۸٪) : كلهم من طريق مالك . ورواه أيضا الدارى (۲: ۲۸٪) ومسلم والنسائى وابن ماجه (۱: ۲۲۰) من طريق الزهرى عن سالم . ورواه الدارمى أيضا من طريق عبيد الله عن نافع .

وقوله « أهله وماله » : قال الحافظ فى الفتح : « هو بالنصب عند الجمهور ، على أنه مفعول ثان لوتر ، وأضمر فى وتر مفعول لم يسم فاعله ، وهو عائد على الذى فاتته. فالمعنى : أصيب بأهله وماله ، وهومتعد إلى مفعولين ... وقيل : وتر هنا بمعنى نقص ، فعلى هـذا يجوز نصبه ورفعه ، لأن من ردّ النفس إلى الرجل نصب وأضمر مايقوم مقام الفاعل ، ومن ردّه إلى الأهل رفعه . وقال الفرطبي : يروى بالنصب ، على أن وتر بمعنى أخذ ، فيكون وتر بمعنى أخذ ، فيكون أهله : هو المفعول الذى لم يسم فاعله » .

ثم قال الحافظ: * وبو ب الترمذي على حديث الباب: ماجاء في السهو عن وقت العصر . فحمله على الساهي ، وعلى هذا فالمراد بالحديث: أنه يلحقه من الأسف عند معاينة الثواب لمن صلى _ : مايلحق من ذهب منه أهله وماله . . . ويؤخذ منه التنبيه على أن أسف العامد أشد ، لاجتماع فقد الثواب وحصول الاثم . قال ابن عبد البر: في هذا الحديث إشارة إلى تحقير الدنيا ، وأن قليل العمل خير من كثير منها . وقال ابن بطال : لا يوجد حديث يقوم مقام هذا الحديث ، لأن الله تعالى قال : حافظوا على الصاوات . وقال : لا يوجد حديث فيه تكييف المحافظة غير هذا الحديث » .

وقال الخطابى فى المعالم (١ : ١٣١) : « معنى وتر : أى نفس أو سلب ، فبق وتراً فرداً ، بلا أهل ولا مال . يريد : فليكن حذره من فوتها كحذره من ذهاب أهله وماله » . وقد (۱) رواهُ الزهريُّ [أيضاً (۲)] عن سالٍم عن أبيه [ابنِ عمرَ (۳)] عن النبي صلى الله عليه وسلم.

149

·

ما جاء في تمجيل الصلاة إذا أُخَّر ها الإمامُ

١٧٦ - صَرَثَنَ عَمد بن موسى البصرى مد ثنا جعفر بن سليان الصَّبَعيُ (١) عن أبي غِرَانَ الجَوْنِيَ عن عبد الله بن الصَّامِتِ (٥) عن أبي ذر فال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «يَاأَ بَا ذَر مَّ ، أُمَرَاهُ يَكُونُونَ بَعْدي يُمِيتُونَ الصَّلاَةَ (٢)،

وقال الحافظ في الفتح (٢: ١١): « قال المهلب: المراد بتضييعها تأخيرها عن وقتها المستحب ، لا أنهم أخرجوها عن الوقت . كذا قال ، وتبعه جماعة. وهو ==

⁽۱) في م «قد» بسون الواو.

⁽۲) انزیادة من ع و مه و ه و لا .

⁽۳) الزيادة من ع .

⁽٤) « الضبعي » بضم الضاد المعجمة وفتح الباء الموحدة وبالعين المهملة ، نسبة إلى « بني ضبيعة ــ بوزن جهينة ــ بن قيس » وهم بطن من بكر بن وائل . وكان جعفر بن سليمان ينزل في بني ضبيعة فنسب إليهم ، وهو مولى بني الحريش .

 ⁽٥) عبد الله بن الصامت : هو الففارى _ بكسر الفين المعجمة واتخفيف الفاء _ البصرى ،
 وهو ابن أخى أبى ذر ، سمم من عمه ، وهو "نابعى "نفة .

⁽٣) قال النووى في شرح مسلم (٥: ١٤٧): « معي يميتون الصلاة: وُخرونها فيجعلونها كالميت الذي خرجت روحه ، والمراد بتأخيرها عن وقتها: أي وقتها المختار ، لا عن جميع وقتها ، فإن المنقول عن الأمراء المتقدمين والمتأخرين إنما هو تأخيرها عن وقتها المختار ، ولم يؤخرها أحد منهم عن جميع وقتها ، فوجب حمل هذه الأخبار على ماهو الواقم » .

فَصَلِّ الصَّلاَةَ لِهِ قَتِهَا ، فإِنْ صُلِّيَتُ (١) لِو قَتِها كَانَتْ اَكَ نَا فِلَةً ، وَإِلاَّ كُنْتَ قَدُ أَحْرَرْتَ صَلاَتَكَ » .

وفى الباب عن عبد الله بن مَسْعُودٍ ، وعُبادَةً بنِ الصَّامِتِ .
قال أبو عيسى : حديثُ أبى ذَرِ حديثُ حسنُ (٣) .
وهو قولُ غيرِ واحدٍ من أهل العلم : يَسْتَحِبُّونَ أَن يُصَلِّى الرجلُ الصلاة للمِيقَاتِهَا (٣) إذا أُخَرَهَا الإمامُ ، ثم يُصَلِّى مع الإمام ، والصلاة الأولى هى للميقاتِها (٣) إذا أُخَرَهَا الإمام ، ثم يُصَلِّى مع الإمام ، والصلاة الأولى هى للمكتوبة عند أكثر أهل العلم .
وأبو عَمْرَانَ الجَوْنِيُّ اسمه «عبدُ الملك بنُ حَبيبٍ (٤) » .

= تخالف للواقع: فقد صح أن الحجاح وأميره الوليد وغيرهما .. كانوا يؤخرون الصلاة عن وقتها ، والآثار في ذلك مشهورة ، منها: مارواه عبدالرازق عن ابن جريج عن عطاء قال: أخر الوليد الجمعة حتى أمسى ، فجئت فصليت الظهر قبل أن أجلس ، ثم صليت العصر وأنا جاس إيساء وهو يخطب . وإنما فعل ذلك عطاء خوفا على نفسه من القتل . ومنها: مارواء أبو نعيم شيخ البخارى في كتاب الصلاة من طريق أبى بكر بن عتبة قال: صبيت إلى جنب أبى جحيفة ، فحسى الحجاج بالصلاة ، فقام أبو جعيفة فصلى . ومن طريق ابن عمر: أنه كان يصلى مع الحجاج ، فلما أخر الصلاة ترك أن يشهدها معه . ومن طريق عجد بن أبى إسمعيل قال: كنت بمنى وصحف تقرأ للوليد ، فأخروا الصلاة ، فنظرت إلى سعيد بن جبير وعطاء يومئان إيماء ، وها قاعدان » .

- (۱) « صليت » بالبناء للمجهول ، أى : إن صلى الأمراء صلاتهم فى وقنها وصليتها أنت معهم : كانت صلاتك معهم نافلة ، وإن أخروها فلم يصلوها فى الوقت : كنت قد احتطت لصلاتك وحصلتها وصنتها .
- (۲) بل هو حدیث صحیح . رواه مسلم (۱:۱۷۹ ـ ۱۸۰) وأبو داود (۱:۱،۱) و اود (۲:۱،۱) و الدارمی (۱:۲۷۹) . و نسبه المنذری أیضا للنسائی وابن ماجه .
 - (٣) في مه « لوقتها » .
- (٤) « الجونى » بفتح الجيم وإسكان الواو وبالنون : نسبة إلى «جون » بطن من الأزد . =

14.

باسب

ما جاء في النَّوْم عن الصَّلاة

الله عن رَبَاح [الأنصاري (١)] عن أبي قَتَادَة قال: ﴿ وَ كَرُوا لَلنَّهِي صَلَّى الله عن عن عن عبد الله بن رَبَاح [الأنصاري (١)] عن أبي قَتَادَة قال: ﴿ وَ كَرُوا لَلنَّهِي صَلَّى الله عبد الله بن رَبَاح [الأنصاري (١)] عن أبي قَتَادَة قال: ﴿ وَ لَا يَمْ اللَّهُ عَنِ الصَّلاة ؟ فقال: إنَّهُ اَيْسَ فِي النَّوْمِ تَفْرِيطُ ، إنَّمَا التَّفْرِيطُ فِي النَّوْمُ عَنْهَا فَلَيْصَلِّهَا التَّفْرِيطُ فِي اليَقَظَة ، فَإِذَا نَسِي أَحَدُ كُو صَلاّةً أَوْ نَامَ عَنْهَا فَلَيْصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا (٢) ».

وفى الباب عن ابن مسعود، وأبى مَرْيَمَ، وعِمْرَانَ بن حُصَيْنِ، وجُبَيْرِ بن مُطْعِمٍ، وأبى جُعَرْو بن أُمَيَّةَ الضَّمْرِيِّ ، وجُبَيْرِ بن مُطْعِمٍ، وأبى جُعَيْفَةَ، [وأبى سعيد (٢)]، وعَمْرِ و بن أُمَيَّةَ الضَّمْرِيِّ قَلَ، وذى مِغْبَرِ [ويقال: ذى مِغْمَرِ (٥)] وهو ابنُ أخى النَّجَاشِيِّ .

⁼ وهم بنو الجون بن أنمار بن عوف بن خزيمة بن مالك بن الأزد. وانظر الأنساب للسمعاني (١٤٢ ب) والاشتقاق لابن دريد (ص ٢٩١) .

⁽۱) الزيادة من مه و ه و ك .

⁽۲) الحديث فيه قصة طويلة رواها أحمد في المسند (٥: ٢٩٨ و ٣٠٣ و ٣٠٧) ومسلم (١: ١٩٨ – ١٩٩) بروايات بعضها مطول وبعضها مختصر ، ورواه النسائي مختصراً (١: ١٠٠ – ١٠١) وابن ماجه (١: ١٠٢) .

⁽٣) الزيادة من م و ع و 🗕 .

⁽٤) بفتح الضاد المعجمة وإسكان الميم ، نسبة إلى « بني ضمرة بن بكر » .

 ⁽٥) الزيادة من ع و فه . و «مخبر» بكسر الميم وإسكان الخاء المعجمة وفتح=

قال أبو عيسى: وحديثُ أبى قتادةَ حديثُ حسنُ صحيحُ .
وقد اختلف أهلُ العلم فى الرجل يَنامُ عن الصلاة أو ينساها فيستيقطُ أو يَذْ كُرُ وهو فى غير وقت صَلاة (١) ، عند طلوع الشمس أو عند غروبها :
فقال بعضهم : يُصلها إذا استيقظ أو ذكر (٢) ، و إن كان عند طلوع الشمس أو عند غروبها . وهو قولُ أحمد ، و إسحٰق ، والشافعي ، ومالك (٣) . وقال بعضهم : لايُصَلِّل حتى تطلع الشمسُ أو تغرُب .

171

باسب

ما جاء في الرجل ينسَى الصلاة

الله حراث الله عن الله عليه وسلم : قدادة عن أنس [بن مالك (١٤)] قال : قال رسولُ ألله صلى الله عليه وسلم :

⁼ الباء الموحدة ، ويقال بدل الباء ميم . وفى التهذيب أن الأوزاعىكان لايقوله إلا بالميم . وقال ابن سعد فى الطبقات (ج ٧ ق ٢ ص ١٤١): « ونخر أصوب وأكثر » .

⁽١) في ع « الصلاة » وهو غير جيد .

⁽۲) في ه و ك «وذكر».

⁽۳) لم یذکر فی م و ب « والشافعی و مالك » ولم یذکر فی ع و مه. « ومالك » .

⁽٤) الزيادة من م و ع و ب .

« مَنْ نَسِيَ صَلاَةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا (١) ».

وفى الباب عن سَمُرَةً، وأبي قَتَادَةً .

قال أبو عيسى : حديثُ أنس حديثُ حسنُ صحيحُ .

و يُرْ ْوَى عن على ِّ بن أبي طالب : أنه قال فى الرجل يَنْسَى الصلاة [قال (٢)] : يُصَلِّمها مَتَى [مَا (٣)] ذَ كَرَهَا فِي وَقْتٍ أُو فى غير وقتٍ . وهو قولُ [الشافعي ، و (١)] أحمد [بنِ حنبلِ (٥)] ، وإسطق .

و يُرْ ْوَى عَنْ أَبِى بَكْرَةَ : أَنه نام عن صلاة العصر ، فاستيقظَ عند غروب الشمس ، فلم يُصَلِّ حتى غَرَبَتِ الشمس (٦)

وقد ذهب قومٌ من أهل الكوفة إلى هٰذا .

وأما أصحابُنا (٧) فذهبوا إلى قول على بن أبي طالب [رضي ألله عنه (٨)].

⁽۱) قال الشارح « رواه الجماعة » يعنى أحمد وأصحاب السكتب الستة . ورواه أيضا الدارمي (۱) . . . ۲۸) وابن الجارود (ص ۱۲۵) .

⁽۲) الزيادة من م و ع و ب

⁽٣) الزيادة من م و ع و دم و ب

⁽٤) الزيادة من م و ع ونسخة بهامش ـ .

⁽٥) الزيادة من سم

⁽٣) لم يقف الشارح على من أخرج أثرى على وأبى بكرة اللذين علقهما الترمذي ، وأنا لم أحدهما أيضاً .

⁽V) يعنى أهل الحديث .

⁽۸) الزیادة من ع و مه و ب

144

باسب

ما جاء في الرجل تَفُوتُهُ الصلواتُ بِأَ يُتِهِنَّ يَبْدَأُ

١٧٩ - حرّثن هَنّادُ حدثنا هُشَيْمُ عن أبي الزبير عن نافع بن جُبَيْرِ بن مُطْعِم عن أبي عَبَيْدَةً بن عبد الله [بن مسعود (١)] قال : قال عبد الله [بن مسعود (١)] قال : قال عبد الله عن [بن مسعود (٢)] : « إِنَّ المُشْرِكِينَ شَغَلُوا رسولَ الله صلى الله عليه وسلم عن أَرْبَع صَلَوَات يومَ الخَنْدَق حَتَّى ذَهَبَ من اللّيْلِ مَا شَاءَ الله مُ ، فَأَمَرَ بِلاَلاً فَاذَن ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَى الظهر ، ثم أقام فصلى العصر ، ثم أقام فصلى الغرب ، ثم أقام فصلى العشاء» .

قال (٢): وفي الباب عن أبي سعيدٍ ، وجابرِ (١).

⁽١) الزيادة من ع و 🗤 .

⁽٢) الزيادة من ع

⁽٣) كلة « قال » لم تذكر في مم

⁽٤) أما حديث جابر فسيأتى . وأما حديث أبى سعيد فرواه الشافعى فى الأم (١٥٠٧):

« أخبرنى ابن أبى فديك عن ابن أبى ذئب عن المقبرى عن عبد الرحمن بن أبى سعيد عن أبى سعيد الحدرى قال : حبسنا يوم الحندق عن الصلاة ، حتى كان بعد المغرب بهوى من الليل حتى كفينا . وذلك قول الله عن وجل : وكنى الله المؤمنين القتال وكان الله قويا عزيزا . فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا ، فأمره فأقام الظهر فصلها في وقتها ، ثم أقام المعصر فصلها في وقتها ، ثم أقام المعصر فصلها كذلك ، ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ، ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ، ثم أقام المغرب فصلاها كذلك أيضا . قال : =

قال أَبُو عيسى : حديثُ عبدِ ٱللهِ ليس بإِسناده كَأْسُ ، إِلاَّ أَنَّ أَبَا عبيدةً لم يسمع منْ عبد ٱللهِ (١) .

وهو الذي اختارهُ بعضُ أهل العلم في الفوائتِ : أن يُقيمَ الرجلُ لكلِّ صلاة إذا قضاها . وإن لم يُقيمْ أجزأه . وهو قولُ الشافعيِّ^(٢) .

١٨٠ - [و] حرثن (٣) محمدُ بنُ بَشَّارٍ [بُنْدَارُ (٤)] حدثنا مُعاَدُ بنُ هشام حدثنی (٥) أبی عن يحيي بن أبی كثير حدثنا أبو سَلَمَةَ بنُ عبد الرحمٰن عن جابر بن عبد الله : « أَنَّ عمر بن الخطابِ قال يومَ الخنْدَقِ ، وجَعَلَ يَسُبُ عن جابر بن عبد الله : « أَنَّ عمر بن الخطابِ قال يومَ الخنْدَقِ ، وجَعَلَ يَسُبُ

وذلك قبل أن ينزل الله تعالى فى صلاة الحوف: فرجالا أو ركبانا ». ونقل الشوكانى
 (۲: ۸) عن إبن سيد الناس أنه قال: « هذا إسناد صحيح جليل » وهو كما قال. ورواه أيضا الطيالسى فى مسنده مختصراً ، برقم (۲۲۳۱): «حدثنا ابن أبى ذئب عن سعيد بن أبى سعيد عن أبيه ».
 ورواه أيضا أحمد فى المسند من طريق ابن أبى ذئب (رقم ۲۱۲۱ و ۱۱۲۱۷ و ۱۱۲۱۷).

ورواه النسائى (١ : ٧ - ١) والبيهتى (١ : ٢ - ٤) كلاهما من طريق ابن أبى ذئب ونسبه ابن حجر فى التلخيص أيضا (ص ٧٣) لابن خزيمة وابن حبان فى صحيحيهما ، وقال : « وصححه ابن السكن » .

- (۱) حدیث ابن مسعود رواه أیضا أحمد فی المسند (رقم ۵۵۵ و ۲۰۱۳ ج ۱ ص ۵۳۷ و ۲۲۳) والنسائی (۱:۷۰۱) کلاهما من طریق أبی الزبیر . وهو منقطم ، کما قال الثرمذی ، ولسکنه یعتضد بجدیث أبی سعید الحدری، وقد ذکرناه و صححناه آنفا.
- (۲) من أول قوله « قال أبو عيسى : حديث عبد الله » إلى هنا : مؤخر فى ع فى آخر الباب بعد حديث جابر .
- (٣) فى م « وحدثنا » وهذا الحديث ذكر فى م فى أول الباب الآتى ، وهو
 وضع غير جيد ، لأنه لا مناسبة له به .
 - (٤) الزيادة من ع
 - (٥) في م و ب « حدثنا » .

كُفَّارَ قُرَيْش ، قال : يَا رَسُولَ الله ! مَا كَدْتُ أُصَلِّى العصر حتى تَغْرُب (١) الشمس ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وَالله إِنْ صَلَّيْتُهَا (٢) . قال : فَنَزَلْنا بُطْحَانَ (٣) ، فَتَوَضَأْنا ، فصلى رسول الله عليه وسلم وتوضَأْنا ، فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وتوضَأْنا ، فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر بعد ما غَرَبَتِ الشمس ، ثم صلى بعدها المغرب (١) » . قال أبو عيسى (٥)] : هذا حديث حسن صحيح .

۱۳۳ بار

ما جاء في صلاةِ الوُسطَى (٢) أُنَّهَا العصرُ وقد قيلَ : إنها الظهرُ (٧)

١٨١ – صرَّثن (١) محمود بن غَيْلاَنَ حدثنا أبو داودَ الطيالسِيُّ

⁽۱) فى ع «غربت» وكذلك فى حاشية م على أنها نسخة ، ووضع فيها فوق « الميعة « صح » .

⁽۲) أى : ماصليتها ، و « إن » نافية .

⁽٣) « بطحان » بضم الباء الموحدة وإسكان الطاء وفتح الحاء المهملتين وآخره نون ، قال ياقوت في معجم البلدان : « كذا يقوله المحدثون أجمعون . وحكى أهل اللغة بطحان بفتح أوله وكسر ثانيه ، وكذا قيده أبو على القالى في كتاب البارع وأبو حاتم والبكرى ، وقال : لا يجوز غبيره . وقرأت بخط أبى الطيب أحمد ابن أخى عهد الشافعي ، وخطه حجة : بطحان بفتح أوله وسكون ثانيه . وهو : واد بالمدينة ، وهو أحد أو ديتها الثلاثة ، وهي : العقيق ، وبطحان . وقناة » .

⁽٤) الحديث رواه أيضا أحمد والبخاري ومسلم والنسائي . وانظر الفتح (٢:٥٥ ــ ٥٧).

⁽٥) الزيادة من م و ١٨ و ٢٠ .

⁽٦) في مم و هو ك «الصلاة الوسطى».

⁽V) الزيادة من م· و ع و ب .

⁽٨) هذا الحديث وتصحيح الترمذي له : لم يوجد في م وهو في ه و ك =

وأبو النَّضْرِ عن محمد بن طلحةً بن مُصَرِّ فِ (')عن زُبَيْدِ (''عن مُرَّةَ الْهَمْدَانِيُّ ('') عن عبد ألله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « صَلاَةُ الوُسْطَى صَلاَةُ العَصْرِ ('') ».

قال أبو عيسى : لهذا حديثُ [حسنُ مَا صحيحُ .

المحسن (١٨٢ – صرَّثُ هَنَّادُ حدثنا عَبْدَةُ عَنْ سعيدِ (١) عن قتادة عن المحسن (٢) عن سَمُرَة بنِ جُنْدَبُ (٨) عن النبي طلى الله عليه وسلم أنه قال :

مؤخر بعد الحديث الآتى (رقم ١٨٧) وإثباته فى النسخ هو الصواب ، لأنه قد ذكره المجد بن تيمية فى المنتقى (١: ٣٩٧ من نيل الأوطار) ونسبه للترمذى ، وكذلك السيوطى فى الدر المنثور (١: ٣٠٣) وغيرهما .

⁽١) «مصرف» بضم الميم وفتح الصاد المهملة وكسر الراء المشددة .

⁽۲) « زبید » بالتصغیر ، وهو بالزای والباء الموحدة ، وهو ابن الحارث بن عبد الـــکریم وهو ثقة .

 ⁽٣) «مرة» بضم الميم ، وهو ابن شراحيل ــ بفتح الثاين المعجمة ــ ويلقب «مرة الطيب»
 و « مرة الحاير » : لعبادته . وهو تابعي ثقة .

⁽٤) الحدیث رواه أبو داود الطیالسی . فی مسنده (رقم ٣٦٦) بهذا الاسناد مطولا ، ولفظه : « شغلونا عن الصلاة الوسطی صلاة العصر ، ملا الله بیوتهم وقبورهم ناراً » . ورواه أحمد فی المسند (٣٩٦ ج ١ ص ٣٩٢) عن یزید عن محل بن طلحة . ورواه مسلم (١ : ١٧٤) عن عون بن سلام عن محل بن طلحة . ورواه غیرهم . وسیأتی الحدیث بهذا الاسناد فی الترمذی فی کتاب « التفسیر » (ج ٢ ص ١٦٣ طبعة بولاق و ج ٤ ص ٧٧ من شرح المباركفوری) .

⁽٥) الزيادة من ع وهي زيادة صحيحة ، فانها توافق ما تفله المجد بن تيمية في المنتقى عن الترمذي .

 ⁽٦) « سعید » هو این أبی عروبة ، وزعم الشار ح المبارکفوری آنه سعید بن المسیب »
 وهو خطأ .

⁽V) « الحسن » هو البصرى .

⁽٨) « سمرة » بفتح السين المهملة وضم الميم وفتح الراء . و «جندب» بضم الجيم ولمسكان النون وضم الدال المهملة ويجوز فتحها أيضا .

« صلاةُ الوُسْطَى (١) صلاةُ العصر (٢) ».

[قال (٢)] : وفى الباب عن على ، [وعبد ألله بن مسعود (١)] ، [وزيد بن ثابت (٥)] ، وعائشة ، وحفصة ، وأبى هريرة ، وأبى هاشم بن عُتْبَةَ (١) . قال أبو عيسى : قال محمد : قال على بن عبد الله : حديث الحسن عن

- (۱) في ع و ه و ك « أنه قال في صلاة الوسطى » . وفي عم « في الصلاة الوسطى » وما هنا موافق لباقي الروايات ولما سيأتي في كتاب التفسير .
- (۲) الحدیث رواه أیضا أحمد فی المسند (ج ۰ ص ۷ و ۱۲ و ۱۳) . ورواه أیضا الترمذی فیما سیأتی فی کتاب التفسیر (۱ : ۱۹۳ طبعة بولاق) .
 - (٣) الزيادة من م و ۔ .
- (٤) الزيادة من م و ع و م . وهي زيادة لا بأس بها ، ولكن حديث ابن مسعود مضى قبل هذا .
- (٥) الزيادة من م و ع و سه . وهي زيادة جيدة ، لأن الترمذي ذكر ذلك فيما سيأتي في كتاب التفسير . وكأنه يريد بذكر زيد بن ثابت أن له حديثا في أن الصلاة الوسطى هي الظهر ، وحديثه هذا رواه أحمد وأبو داود وغيرهما . وانظر نيل الأوطار (١ : ٢٠١) والدر المنثور (٢ : ٢٠١) .
- (٣) هو أبوها من بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس الفرشي ، وهوخال معاوية بن أبي سفيان ، وأسلم يوم الفتح . وحديثه هذا ذكره ابن حجر في الاصابة (٧ : ١٩٨) قال : «من طريق كهيل بن حرملة قال : قدم أبو هريرة دمشق ، فنزل على أبي كلثوم الدوسى ، فأتيناه ، فتذاكر نا الصلاة الوسطى ، فاختلفنا فيها ، فقال أبو هريرة : اختلفنا فيها كا اختلفتم ، ونحن بفناء بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفينا الرجل الصالح : أبو هاشم بن عتبة ، فقام فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان جريئا عليه ، مُ خرج إلينا فأخبرنا أنها العصر » وذكره السيوطى في الدر المنثور بنحوه المهاء ، ونسبه البن حجر لأبي داود والترمذي والنسائي والبنوى والحاكم أبي أحمد ، ونسبه السيوطى لابن سعد والبزار وابن جرير والطبراني والبغوى . وقد بحثت عنه في أبي داود والترمذي والنسائي فلم أجده . ويؤيد ذلك أن الحافظ الهيشي ذكره في مجمع الزوائد (١ : ٢٠٩) وقال : « رواه الطبراني في الكبير والبزار ، وقال : لا تعلم روى أبو هاشم بن عتبة عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا هذا الحديث وحديثا آخر . قلت : ورجاله موثقون » فلو كان مرويا في أحد الكتب الستة ، كا وحديثا آخر . قلت : ورجاله موثقون » فلو كان مرويا في أحد الكتب الستة ، كا وحديثا آخر . قلت الم وروي أبو هاشم بن عتبة عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا هذا الحديث وحديثا آخر . قلت : ورجاله موثقون » فلو كان مرويا في أحد الكتب الستة ، كا و

سَمُرَة [بنِ جُندُ بُ () عديثُ صحيح () وقد سَمِعَ منه () .

وقال أبو عيسى : حديثُ سَمُرة في صلاة الوسطى حديثُ حسنُ () .

وهو قولُ أكثر العلماء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيره .

وقال زيدُ بنُ ثابت وعائشة : صلاة الوسطى صلاة الظهر .

وقال أبنُ عباسٍ وأبنُ عر () : صلاة الوسطى صلاة الصبح .

حرّث أبو موسى محمد بن المُثنَى حدثنا قُركَيْشُ بنُ أَنسٍ عن حبيب بن الشَّهيد قال : قال لى محمد بن المُثنَى حدثنا قُركَيْشُ بنُ أَنسٍ عن حيب بن الشَّهيد قال : قال لى محمد بن سيرين : سل الحسن : عَمَّنْ سَمِعَ حديث العقيقة ؟ فسألته من سَمُرة بنُ سِمِعَ من سَمُرة بن جُندُ بن المَقيقة ؟ فسألته من مَعْد من سَمُرة بن جُندُ بن المُعتب من المُعتب من سَمُرة الله المحمد الله الله المحمد الله الله المحمد المحم

قال أبو عيسى : وأخبرنى محمد بن إسمعيلَ حدثنا (٧٠) على بنُ عبد الله [بن الكديني (٨٠)] عن قُرَيْشِ بن أنسِ بهذا الحديث .

⁼ زعم الحافظ ابن حجر: لما ذكره الهيشمى في الزوائد. وأيضا: فانه لم يذكره العلامة عبد الغنى النابلسى فى ذخائر المواريث ، وهو أطراف الكتب الستة والموطأ ، فلوكان في واحد منها لبينه . وكذلك لم أجده فى طبقات ابن سعد . وقد رواه أيضا الحاكم أبو عبد الله فى المستدرك (٣: ٣٣٨) .

⁽١) الزيادة من م و دم و ب

⁽۲) فی مه و ه و ك «حدیث حسن». والذی هنا هو الصواب ، لــا سیأتی من إعادة نحو هذا الـــکلام عن ابن المدینی .

 ⁽٣) في ١٨ ﴿ وقد سمع من سمرة » . وفي هـ و ك « وقد سمع عنه »
 وهو غير جيد .

⁽٤) هذه العبارة كلها لم تذكر فى عمر . وحديث سمرة هـــذا حديث صحيح ، الصحة السناده ، وليست له علة ، وقد صححه الترمذي فيما سيأتي في كتاب التفسير .

⁽٥) فى ع زيادة « وغيره » ، ولو صحت لكان الأحسن أن يقول « وغيرها »

⁽۲) في مه و ه و ك « قال » .

⁽Y) فی ع « قال حدثنی » وفی مه و ه و ك « عن » .

⁽۸) الزيادة من م و ع و س .

قال محمد أن قال على أن وسماعُ الحسن من سَمُرَةَ صحيح . واحْتَجَ بهذا الحديث (١) .

371

باب

ماجاء في كراهية الصلاة بعد العصر وبعد الفجر

ابنُ زَاذَانَ (٢) عن قَتَادَةَ [قال (٣)] : أخبرنا (١) أبو العالِيَةِ (٥) عن أبنِ عَبَّاس أبنُ زَاذَانَ (١) عن قَتَادَةَ [قال (٣)] : أخبرنا (١) أبو العالِيَةِ (٥) عن أبنِ عَبَّاس قال : سمعتُ غيرَ واحد من أصحاب النبيِّ صلى الله عليه وسلم : منهم عمرُ بنُ الخطَّابِ ، وكان مِنْ أَحَبِّم إلى : « أَنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم بنُ الخطَّابِ ، وكان مِنْ أَحَبِّم إلى : « أَنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم

(۱) فى سماع الحسن من سمرة خلاف طويل قديم ، والصحيح أنه سمع منه ، كما رجعه ابن المديني والبخارى والترمذي والحاكم وغيرهم ، قال الحاكم فى المستدرك بعد رواية حديث عن الحسن عن سمرة : « وحديث سمرة لا يتوهم متوهم أن الحسن لم يسمع من سمرة ، فانه قد سمع منه » .

وانظر تفصيل الكلام فى ذلك فى التهذيب فى ترجمة الحسن (٢ : ٢٦٣ ــ ٢٧٠) ونصب الراية (١ : ٤٦ ــ ٤٨) .

وأما الخلاف في تفسير الصلاة الوسطى ، فأنه خلاف معروف في كتب التفسير والحديث ، والقول فيه يطول جدا ، والصحيح الذي تدل عليه الأحاديث الثابتة الراجحة هو أنها صلاة العصر .

- (۲) « زاذان » بالزای ثم الذال المجمتین .
 - (٣) الزيادة من ع و مه .
 - (ع) في الله «أخبرني».
- (٥) أبو العالية: اسمه «رفيع بن مهران الرياحي» ورفيع: بالتصغير ، ومهران: بكسر=

نَهْى عن الصَّلاَة بعدَ الفجرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وعن الصَّلاَة بَعْدَ العَصْرِ حَتَّى تَعْرُبَ الشَّمْسُ الصَّلاَة بَعْدَ العَصْرِ حَتَّى تَعْرُبَ الشَّمْسُ السَّمَسُ » .

[قال(٣)] : وفى الباب عن على ، وأبن مسعود ، وعُقْبَةَ بن عام ، وأبى هريرة ، وأبن عمر ، وصُعَاد وأبى هريرة ، وأبن عمر ، وَسَمُرَةً بْنِ جُنْدَب ، وعبد الله بن عَمْر و ، ومُعَاذ بن عَفْرَاء ، وَالصَّنَا بحِيِّ [ولم يَسْمَعُ من النبيِّ صَلَى الله عليه وسلم ٣)] ، وَسَلَمَةً بن اللَّ كُوع ، وزيد بن ثابت ، وعائشة ، وَكَمْب بن مُرَّة ، وأبى أَمَامَة ، وعَمْر و بن عَبْسَة (١) ، [ويَعْلَى بن أُمَيَّة ، ومعاوية (٥)] .

قال أبو عيسى : حديثُ ابن عباسٍ عن عُمَرَ حديثُ حسنُ صحيحٌ .

وهو قولُ أكثر الفقهاء من أصحاب النبيّ صلى الله عليه وسلم ومَنْ بَعْدَهُمْ : أنهم كرهوا الصلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلُع الشمسُ ، و بعد [صلاة العصر حتى تغرُب الشمسُ . وأما (٧) الصاوَاتُ الفوائتُ فلا بَأْسَ أَنْ تُقْضَى بعد العصر و بعد الصبح .

قال على بن المديني : قال يحيى بن سعيد ين قال شعبة : لم يسمع قتادة من

الميم وإسكان الهاء ، والرياحى : بكسر الراء وتخفيف الياء المثناة التحتية ، وكسر
 الحاء المهملة .

⁽۱) الحديث رواه أيضا أحمد والبخارى ومسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه .

⁽٢) الزيادة من م و ع و ب .

⁽٣) الزيادة من م و ع و دم و ه و ك .

 ⁽٤) « عبسة » بالعين المهملة والباء الموحدة والسين المهملة المفتوحات .

⁽٥) الزيادة من هو و ك . وفيهما وفى ع مخالفة لما هنا فىالتقديم والتأخير في أسماء هؤلاء الصحابة .

⁽٦) الزيادة من ع و دم .

⁽Y) في ع و . فد « فأما » .

أبى العالية إلا ثلاثة أشياء : حديث عُمَر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نَهَى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرُب الشمس ، و بعد الصبح حتى تطلع الشمس » وحديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يَنْبَعْنِي لِأَحَد أَنْ وَحَديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يَنْبَعْنِي لِأَحَد أَنْ يَقُول أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِمَتَى (١) » وحديث على إن القُضَاة ألا ثَلَاثَة (٢) » .

150

باسب

ما جاء في الصلاة بعد العصر

١٨٤ - حَرِّنْ قُتَيْبَةُ حدثنا جَرِير عن عَطَاء بنِ السَّائِبِ عن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ عن السَّائِبِ عن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ عن ابنِ عباسِ قال : « إِنَّمَا صَلَّى النبيُ (١) صلى الله عليه وسلم الرَّ حُبَيْرٍ عن ابنِ عباسِ قال : « إِنَّمَا صَلَّى النبيُ (١) عن الرَّ كُمْتَيْنِ بعد العصر ، ثُمَّ لَمُ قَالُ فَشَعَلَهُ (١) عن الرَّ كُمْتَيْنِ بعد العصر ، ثُمَّ لَمُ يَعُدُ كُمُا (١) » .

وفي البابِ عن عائشة ، وأُمِّ سَلَمَة ، ومَيْمُونَة ، وأَبي موسَى .

⁽۱) رواه البخاري (٦: ٣٢٤ و ١٣ : ٤٢٩) .

⁽٢) في م « القضاء » وهو خطأ .

 ⁽٣) حدیث علی هـــذا لم أجده مع كثرة البحث عنه ، ولــكن فی معناه جدیث بریدة ،
 وسیأتی فی الترمذی إن شاء الله (۱: ۲٤۸ طبعة بولاق) .

⁽٤) في ه و ك «رسول الله».

⁽o) فی ع «شغله» بدون الفاء .

⁽٦) سيأتي السكلام على الحديث قريبا إن شاء الله .

قال أبو عيسى : حديثُ أبن عباس (۱) حديثُ حسنُ (۲) .
وقد رَوَى غيرُ واحدٍ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم (۳) : «أَنَّهُ صَلَى بعدَ العصر ركعتينِ » .

وَهٰذَا خَلافُ مَا رُوِى [عنه (*)]: ﴿ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بِعَدَ العصرِ حَتَى تَغَرُبَ الشَّمْسُ ﴾ .

وحديثُ أبنِ عباسِ أَصَحُ (٥) حيثُ قال « لَمَ ۚ يَعُدُ لَمُمَا (١) » . وقد رُوى عن زيدِ بنِ ثابتٍ نحو ُ حديث أبن عباسٍ (٧) .

⁽۱) قوله « حدیث ابن عباس » لم یذکر فی مه

⁽۲) الحديث نسبه ابن حجر فی التلخيص (ص ۷۱) لابن حبان أيضا . وقال فی الفتح (۲:۲) : « هو من رواية جرير عن عطاء ، وقد سمم منه بعد اختلاطه » .

 ⁽٣) فى عد « وقد روى غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم » .

⁽٤) الزيادة من ع و عم و ه و ك

⁽o) فى ى « أصح حديث حيث قال » وزيادة كلة « حديث » خطأ صرف . ومخالفة لسائر الأصول .

⁽٦) في دم « ثم لم يعد لمما » .

⁽٧) فى ع « صفوان » بدل « ابن عباس » وهو خطأ . وحديث زيد بن ثابت فى مسند أحمد (٥ : ١٨٥) ونصه : « حدثنا حسن بن موسى حدثنا ابن لهيمة حدثنا عبد الله بن هبيرة قال : سمعت قبيصة بن ذؤيب يقول : إن عائشة أخبرت آل الزبير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى عندها ركعتين بعد العصر، فكانوا يصلونها، قال قبيصة : فقال زيد بن ثابت : ينفر الله لعائشة ! نحن أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم من عائشة ! إنما كان ذلك ، لأن أناساً من الأعراب أنوا رسول الله صلى الله عليه وسلم من عائشة ! إنما كان ذلك ، لأن أناساً من الأعراب أنوا رسول الله ملى الله عليه وسلم حتى صلى الظهر ولم يصل ركعتين، ثم قعد يفتيهم حتى صلى الظهر ولم يصل بعد الظهر شيئا ، فصلاهما بعد العصر ، فافصرف إلى بيته ، فذكر أنه لم يصل بعد الظهر على الله عليه وسلم عن الصلاة بعدالعصر » . عليه وسلم من عائشة ! نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة بعدالعصر » . وهذا الحديث ليس فى السكتب السنة ، وإسناده عند أحمد إسناد صحيح .

وقد رُويَ عن عائشةَ في هذا الباب رواياتٌ:

رُوىَ عنها: « أَنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم ما دَخَلَ عَلَيْهَا بعدَ العصرِ الله صلّى ركعتينِ (١)».

ورُويَ عنها عن أُمِّ سلمةَ (٢) عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم (٣): « أَنَّهُ نَهْى

- (۱) حدیث عائشة بهذا رواه البخاری (۲:۲۰ ـ ۳۰) بمناه بألفاظ مختلفة ، وكذلك مسلم (۲:۰۲) ورواه أیضا أحمد وغیره .
- (٣) قُوله «عن أم سلمة » ثابت فى جميع الأصول ، إلا أن فى م وضع عليه علامة الإلغاء : وضعت كلة « لا » فوق المين من «عن » وكلة « إلى » فوق الهاء من « سلمة » . وسيأتى الـكلام على رواية أم سلمة فى هذه المسألة .
- (٣) في هذا الموضع في ع زيادة نصها: و هذا . وروى عنها عن النبيّ صلى الله عليه وسلم » وهذه الزيادة محل نظر ، لأن معنى إثباتها أن يكون المروى عن عائشة عن أم سلمة المواظبة على الركعتين بعد العصر ، وأن عائشة روى عنها النهى . وأما على حذفها فالمعنى أن عائشة روى عنها أنها روت النهى عن أم سلمة . وهذا هو الذي وجدته أو قريبا منه في الروايات التي رأيتها ، ولم أجد في شيء منها أن أم سلمة روت المواظبة على هاتين الركعتين . وعن هذا رجعت حذف هذه الزيادة .

ولبيان ذلك أذكر هنا الروايات التي وجدتها عن أم سلمة في هــذا الباب ويكون لعائشة فيها كلام أو رواية ، وأذكر حديثا لعائشة يوافق رواية أم سلمة :

قال أحمد في المسند (٦ : ١٨٣ - ١٨٤) : « حدثنا على بن عاصم قال أخبرنا حنظلة السدوسي عن عبد الله بن الحرث بن نوفل قال : صلى معاوية بالناس المصر ، فالتفت فاذا أناس يصلون بعد العصر ، فدخل ودخل عليه ابن عباس وأنا معه ، فأوسع له معاوية على السرير ، فجلس معه ، قال : ماهذه الصلاة التي رأيت الناس يصلونها ، ولم أر النبي صلى الله عليه وسلم يصليها ولا أمر بذلك ؟ قال : ذاك مايفتهم ابن الزبير . فدخل ابن الزبير فسلم فجلس ، فقال معاوية : يا ابن الزبير ! ماهذه الصلاة التي تأمر الناس يصلونها ، لم نر رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاها ولا أمر بها ؟ قال : حدثتني عائشة أم المؤمنين : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاها عندها في بيتها . قال : فأمر ني معاوية ورجلا آخر أن تأتي عائشة فنسألها عن ذلك . قال : فدخلت عليها ، فسألتها عن ذلك ، قال : فدخلت عليها ، فسألتها عن ذلك ، فأخرتها بما أخبر ابن الزبير عنها . فقالت : لم يحفظ ابن الزبير ، إنما حدثته : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى هاتين الركعتين بعد

عن الصلاة بعد العصر حتى تغربَ الشمسُ ، و بعدَ الصبح حتى تطلُع الشمسُ » .

العصر عندى ، فسألته ، قلت : إنك صليت ركمتين لم تكن تصليهما ؟ قال : إنه كان أتانى شيء فشغلت في قسمته عن الركمتين بعد الظهر ، وأتانى بلال فنادانى بالصلاة ، فكرهت أن أحبس الناس ، فصليتهما . قال : فرجعت فأخبرت معاوية . قال : قال ابن الزبير: أليس قد صلاهما ؟! فلا ندعهما . فقال له معاوية : لا تزال مخالفا أبداً ! ». وهذا إسناد حسن لابأس به ، عبد الله بن الحرث بن نوفل تابي ثقة معروف ،

وهذا إسناد حسن لاباًس به ، عبد الله بن الحرث بن نوفل تابي ثقة معروف ، وهو ابن أخت معاوية ، وحنظلة السدوسي ضعفه بعضهم من أجل اختلاط روايته بعد ماكبر ، ولكنه صدوق وقد روى عنه شعبة ، وهو لا يروى إلا عن ثقة ، وحسن له الترمذي حديثا آخر .

وقد رواه أحمد باسناد آخر مختصراً (٣ : ٣١١) قال : « حدثنا عهد بن جعفر قال : حدثنا شعبة عن يزيد بن أبي زياد قال : سألت عبد الله بن الحرث عن الركمتين بعد العصر ؟ فقال : كنا عند معاوية فحدث ابن الزبير عن عائشة : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصليهما ، فأرسل معاوية إلى عائشة وأنا فيهم ، فسألناها ؟ فقالت : لم أسمه من النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن حدثتني أم سلمة . فسألتها ؟ فحدثت أم سلمة : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر ، ثم أنى بشيء فجمل يقسمه حتى خضرت صلاة العصو ، فقام فصلى العصر ، ثم صلى بعدها ركمتين ، فلما صلاهما قال : هاتان الركمتان كنت أصليهما بعدالظهر . فقالت أم سلمة : ولقد حدثتها أن رسول الله عليه وسلم نهي عنهما . قال : فأتيت معاوية فأخبرته بذلك ، فقال ابن الزبير : أليس قد صلاهما ، لا أزال أصليهما ؟ ! فقال له معاوية : إنك لمخالف ، لا تزال تحب الحلاف مابقيت ! » . ورواه أحمد أيضا (٣٠٣٠) عن عبيدة عن يزيد بن أبي زياد مدوق، تكلموا فيه من قبل حفظه فقط ، وقد تابعه على روايته هذه حنظلة السدوسي ، فرواية كل منهما تقوى حفظه فقط ، وقد تابعه على روايته هذه حنظلة السدوسي ، فرواية كل منهما تقوى حفظه فقط ، وقد تابعه على روايته هذه حنظلة السدوسي ، فرواية كل منهما تقوى

وروى الدارى (١: ٣٣٤) عن كريب مولى ابن عباس: « أن عبد الله بن عباس وعبد الرحمن بن الأزهر والمسور بن مخرمة أرسلوه إلى عائشة زوج النبيّ صلى الله عليه وسلم ، فقالوا: اقرأ عليها السلام منا جميعا ، وسلها عن الركعتين بعد العصر ، وقل: إنا أخبرنا أنك تصليفهما ، وقد بلغنا أن النبيّ صلى الله عليه وسلم نهى عنهما ؟ قال ابن عباس : وكنت أضرب مع عمر بن الخطاب الناس عليهما ، قال كريب : فدخلت عليها ، وبلغتها ما أرسلوني به ، فقالت : سل أم سلمة ، فرجت إليهم =

= فأخبرتهم بقولها ، فردونى إلى أم سلمة بمثل ما أرسلونى إلى عائشة ، فقالت أم سلمة : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عنهما ، ثم رأيته يصليهما ، أما حين صلاهما : فأنه صلى العصر ثم دخل وعندى نسوة من بنى حرام من الأنصار فصلاهما ، فأرسلت اليه الجارية ، فقلت : قوى بجنبه فقولى : أم سلمة تقول : يارسول الله ، ألم أصمعك تنهى عن هاتين الركعتين وأراك تصليهما ؟ فان أشار بيده فاستأخرى عنه ، قالت : ففعلت الجارية ، وأشار بيده فاستأخرت عنه ، فلما انصرف قال : يا ابنة أبى أمية ، سألت عن الركعتين بعد العصر ، إنه أتانى ناس من عبد الفيس بالاسلام من قومهم ، فشغلونى عن الركعتين اللتين بعد الظهر ، فهما هاتان » .

وهذا حدیث صحیح . رواه البخاری فی أواخر (أبواب العمل فی الصلاة ج ۳ ص ۸۶ من الفتح) وفی (أبواب المغازی ج ۸ ص ۲۷) وروی قطعة منه بغیر إسناد فی أبواب المواقیت (ج ۲ ص ۲ ه) ویظهر أن الحافظ الزیلمی لم یعثر علیه فی البخاری فقد نقل فی نصب الرایة (۱:۱۳۱۱) أن البخاری علقه ، ثم قال : « وینظر البخاری ، فی المغازی فکأنه وصله فیه » . ورواه أیضا مسلم فی صحیحه (۱ : ۲۲۹) .

وروی أحمد فی المسند (؟ : ٢٢٩ _ ٣٠٠) قال : « حدثنا مجه بن عبد الله أبو أحمد الزبيری قال : حدثنا عبيد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الرحمن بن الحرث يعنى عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب، قال : حدثنى أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام قال : أجمع أبی علی العمرة ، فلما حضر خروجه قال : أی بنی ! لو دخلنا علی الأمير فودعناه ، قلت : ماشئت ، قال : فدخلنا علی وروان وعنده نفر ، فيهم عبد الله بن الزبير ، فذكروا الركهتير اللتين يصليهما ابن الزبير بعد العصر ، فقال له مروان : ممن أخذتهما ياابن الزبير ؟ قال : أخبرتی بهما أبو هريرة عن عائشة . فأرسل مروان إلى عائشة : ماركعتان يذكرهما ابن الزبير أن أبا هريرة أخبره عنك أن رسول الله صلی الله عليه وسلم كان يصليهما بعد العصر ؟ فأرسلت إليه : أخبرتني أم سلمة . فأرسل إلى أم سلمة : ماركعتان زعمت عائشة أنك أخبرتيها أن رسول الله صلی الله عليه وسلم كان يصليهما بعد العصر ؟ فأرسلت إليه : أخبرتنی علی غير موضعه : صلی رسول الله صلی الله عليه وسلم الظهر وقد أتی بمال ، فقعد فركع ركمتين خفيفتين ، فقلت: ما هاتان الركعتان يارسول الله ، أمرت بهما ؟ قال : فركع ركمتين خفيفتين ، فقلت: ما هاتان الركعتان يارسول الله ، أمرت بهما ؟ قال : فركع ركمتين خفيفتين ، فقلت: ما هاتان الركعتان يارسول الله ، أمرت بهما ؟ قال : فركم ركمتين خفيفتين ، فقلت: ما هاتان الركعتان يارسول الله ، أمرت بهما ؟ قال : فركع ركمتين خفيفتين ، فقلت: ما هاتان الركعتان يارسول الله ، أمرت بهما ؟ قال :

والذي اجتمع (۱) عليه أكثر أهل العلم: على كراهية الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، و بعد الصبح حتى تطلع الشمس ، إلا ما أستُثني من ذلك ، مِثْلُ الصلاة بمكة بعد العصر (٣) حتى تغرب الشمس ، و بعد الصبح حتى تغرب الشمس ، و بعد الصبح حتى تطلع الشمس بعد (١) الطواف ، فقد (٥) روى عن النبي صلى الله عليه وسلم رُخْصَة في ذلك (١) .

المؤذن بالعصر ، فـكرهت أن أدعهما ، فقال ابن الزبير : الله أكبر ، أليس قد صلاهما مرة واحدة ! والله لا أدعهما أبداً ! ! قالت أم سلمة : ما رأيته صلاهما قبلها ولا بعدها » . وهذا إسناد صحيح .

وقال أحمد أيضا (٣٠٩: ٣٠٩): «حدثنا ابن غير قال: حدثنا طلحة بن يحيى قال زعم لى عبيد الله بن عبد الله بن عتبة: أن معاوية أرسل إلى عائشة يسألها: هل صلى النبي سلى الله عليه وسلم بعد العصر شيئا ؟ قالت: أما عندى فلاء ولكن أم سلمة أخبرتنى أنه فعل ذلك ، فأرسل إليها فاسألها . فأرسل إلى أم سلمة ، فقالت: نعم ، دخل على بعد العصر فصلى سجدتين ، قلت : يانبي الله ، أنزل عليك في هاتين السجدتين ؟ قال: لا ، ولكن صليت الظهر فشغلت ، فاستدركتهما بعد العصر » . وهذا إسناد صحيح أيضا . وروى البيهق (٢ : ٤٥٧) حديثا مختصرا بهذا المعنى عن ذكوان عن عائشة عن أم سلمة .

- (۱) في م «أجم».
- (۲) من أول قوله « والذى اجتمع عليه » إلى هنا سقط من ب وهو خطأ واضح ، وإثباته هو الصواب ، لاتفاق سائر الأصول عليه ، وفى ب خطأ أغرب ! لأنه ذكر بدل هذا النقص كله كلة « بعد الطواف » وليس لها أى معنى في هذا المقام .
 - (٣) قوله « بعد العصر » سقط من ب وثبت في سائر الأصول .
 - (٤) كلة « بعد » سقطت من ع خطأ .
 - (۵) في ع و م «وقد».
- (٦) يشير به إلى حديث جبير بن مطعم: « أنالنبي صلى الله عليه وسلم قال: يابني عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار ». وهو حديث صحيح ، سيأتى في هذا الكتاب ، إن شاءالله ، في أبواب الحج (ج ١ ص ١٦٤ ـ =

وقد قال به قوم من أهل العلم من أصحاب النبي طلى الله عليه وسلم ومَن بعدهم .

و به يقولُ الشافعيُّ ، وأحمدُ ، و إسحٰقُ .

وقد كَرِه قوم من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومَنْ بعدهم الصلاة بمكة أيضاً بعد العصر و بعد الصبح .

و به يقولُ سفيانُ الثوريُّ ، ومالكُ بن أَنسٍ ، و بعضُ أَهل الكوفة .

127

باسب

ما جاء في الصلاة قبلَ المفرب

عن الحَسَنِ الحَسَنِ عَنَّادُ حدثنا وكيعُ عن كَهْسَ بنِ الحَسَنِ عن عن عبد الله بن بُرَيْدَةَ عن عبد الله بن مُغَفَّلِ (٢) عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (٣) : « رَبْنَ كُلِّ أَذَا نَبْنِ صَلاَةٌ ، لِمَنْ شَاء (١) » .

⁼ ١٦٥ من طبعة بولاق و ج ٢ ص ٩٤ ـ ه ٩ من شرح المباركفورى) وانظر نيل الأوطار (٣ : ١١٥ ـ ١١٦) .

⁽۱) فى عم و ه و ك «كهمس بن الحسين» وقال الشارح: «كذا فى النسخ الحاضرة بالتصغير» وهو خطأ ، والصواب « الحسن» بالتكبير ، كا فى سائر الأصول وكتب الرجال . و «كهمس» بفتح السكاف وإسكان الهاء وفتح الميم وآخره سين مهملة .

⁽٢) « مغفل » بضم المبم وفتح الغين المعجمة وفتح الفاء المشددة .

⁽٣) في عم «أنه قال» .

 ⁽٤) هذا مختصر، رواه مسلم (١: ٣٠٠) بلفظ «بين كل أذانين صلاة ، قالها ثلاثا ،=

وفي البابِ عن عبد ألله بن الزُّ يَيْرِ (١).

قال أبو عيسى: حديثُ عبد ألله بن مُغَفَّلٍ (٢) حديثُ حسنُ صحيحُ .

وقد اختلَفَ أصحابُ النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة قبل المغرب:

فلم يَرَ بعضهم الصلاة قبل المغرب.

و [قد^(٣)] رُوى عن غير واحد من أصحاب النبي طلى الله عليه وسلم : أنهم كانوا يصلون قبل صلاة المغرب ركمتين ، بين الأذان والإقامة (١) .

وقال أحمدُ و إسحٰقُ : إنْ صلاهما فحسنٌ. وهذا عندهما (٥) على الاستحباب (٦).

وفى الباب عن أنس بن مالك عند البخارى (٢ : ٨٩) قال : « كان المؤذن إذا أذن قام ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يبتدرون السوارى حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم وهم كذلك ، يصلون الركعتين قبل المغرب ، ولم يكن بينهما شيء ». ورواه مشلم أيضا بنحوه .

وفيه أيضا عن عقبة بن عاص. روى البخارى (٣: ٣) عن مرثد بن عبد الله اليزنى قال : « أنيت عقبة بن عاصر الجهنى فقلت : ألا أعجبك من أبى تميم ? يركع ركعتبن قبل صلاة المغرب! فقال عقبة : إنا كنا نفعله على عهد النبي صلى الله عليه وسلم . فقلت : فما يمنعك الآن ؟ قال : الشغل » .

 ⁼ قال فی الثالثة: لمن شاه».ورواه أیضا نحوه وقال فیه: هقال فی الرابعة: لمن شاه».
 ورواه البخاری (۲: ۸۸ – ۸۹ و ۹۱) ولیس فیه ذکر الرابعة. ورواه غیرها.

⁽۱) حدیث عبد الله بن الزبیر رواه مجد بن نصرالمروزی فی قیام اللیل (ص ۲۹) ولفظه: « ما من صلاة مفروضة إلا وبین پدیها سجدتان » . ونسبه الزیلمی فی نصب الرایة (۱: ۲۸۸) لصحیح ابن حبان .

⁽٢) في ع « المغفل » بزيادة حرف التعريف .

⁽٣) الزيادة من ع و فع و ك

⁽٤) الروايات عنهم كثيرة ، قد روى بعضها مجد بن نصر المروزي في قيام الليل .

⁽٥) في ع «عندنا» وهو غير جيد .

⁽٦) قال القاضي أبو بكر بن العربي في العارضة في هذا الباب (١:٠٠٠): « الحديث=

141

ياسب

ما جاء فيمن أَدْرَكَ رَكَعةً من العصرِ قبل أن تغربَ الشمسُ

الأنصاريُّ حدثنا مَمْنُ من أنسٍ عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار وعن بُسْر بن سعيدٍ وعن الأعرج يُحدِّثونه عن أبي هريرة: أن (٢) النبيُّ صلى الله عليه وسلم قال: « مَنْ أَدْرَكَ من الصَّبْح رَكْعَة (٢) قبل أن تطلع الشمسُ فقد أدرك الصبح ، ومن أدرك من العصر ركمة قبل أن تغرب الشمسُ فقد أدرك العصر (١٠٠) » .

ية فيه صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم في كل صحيح ومسند . واختلف فيه الصحابة ، ولم يفعله بعدهم أحد . وأظن الذي منع منه المبادرة بالاقبال على صلاة المغرب » . وهذا تعليل غريب لمخالفة الأحاديث الصحاح ، وهو يعترف بصحتها ، وصدق يحيى بن آدم : « لا يحتاج مع قول رسول الله إلى قول » .

وقال الحافظ في الفتح (٢ : ٠٠) : « وأما قول أبي بكر بن العربي : اختلف فيها الصحابة ولم يفعلها أحد بعدهم ... : فردود بقول محد بن نصر : وقد روينا عن جاعة من الصحابة والتابعين أنهم كانوا يصلون الركعتين قبل المغرب . ثم أخرج ذلك بأسانيد متعددة عن عبد الرحمن بن أبي ليلي ، وعبد الله بن بريدة ، ويحيي بن عقيل ، والأعرج ، وعاص بن عبد الله بن الزبير ، وعراك بن مالك . ومن طريق الحسن البصري أنه سئل عنهما فقال : حسنتين والله لمن أراد الله بهما . وعن سعيد بن السيب أنه كان يقول : حق على كل مؤمن إذا أذن المؤذن أن يركم ركعتين » .

⁽۱) الزيادة من م و ع و ب .

⁽۲) في مم و هو و ك «عن» بدل «أن».

^{· (}٣) في أن « ركعة من الصبح » .

[﴿]٤) الحديث نسبه المجد في المنتقى لأحمد وأضحاب الكتب السَّنة. وانظر نيل الأوطار (١: ==

۲۳ – سنن الترمذي – ۲

وفى الباب عن عائشة (١) .

قال أبو عيسى : حديثُ أبى هريرة حديثُ حسنُ صحيحُ .

وبه يقول أصحابنا(٢) [و(٣)] الشافعيُّ ، وأحمدُ ، وإسحٰقُ .

ومعنى هذا الحديث عندهم لصاحب العذر ، مِثْلُ ِ الرجلِ ينامُ عن الصلاة (١٠) أو ينساها فيستيقظُ وكِذْ كُرُ (٥) عند طلوع الشمس وعند (٦) غرو بها (٧) .

171

ما جاء في الجمع بينَ الصلا تَبْنِ فِي الْحَصَرِ (١)

١٨٧ – صَرَّتُ هَنَّادٌ حدثنا أبو معاوية عن الأعشِ عن حَبيبِ

⁼ ٤٢٤ ـ ٢٢٦). والحديث فى الموطأ رواية يحيى (١ : ٢٧ ـ ٣٣) ورواية مجد من الحسن (ص ١٢٨) .

⁽١) حديث عائشة نسبه الشارح (١: ١٦٥) لأحمد ومسلم والنسائى وابن ماجه .

⁽Y) كلة «أصابنا» لم تذكر في دم .

⁽٣) الزيادة من ع و م .

⁽٤) في ع «عن صلاته».

⁽ه) نی ع «نید کر».

⁽٣) في ع «أوعند».

 ⁽٧) قال الحافظ في الفتح (٢ : ٢٤): « تقل بعضهم الاتفاق على أنه لا يجوز لمن ليس له عذر تأخير الصلاة حتى لا يبق منها إلا هذا القدر » .

⁽人) الزيادة من م و ع و فع ونسخة بهامش ـــ

بنِ أَبِي ثَابِتٍ عن سعيد بن جُبَيْرٍ عن أبن عباسٍ قال : « جَمَعَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بَيْنَ الظهرِ والعصرِ ، و بين المغربِ والعشاء بالمدينة ، من غير خو ف ولا مَطَر قال : فقيل لابن عباسٍ : ما أراد بذلك ؟ قال (١) : أراد أن لا يُحرُ ج أُمَّتَهُ (٢) .

وفي الباب عن أبي هريرة .

قال أبو عيسى : حديثُ أبن عباس قد رُوى عنه من غير وجه ي : رَوَاهُ (١٠) جابرُ بن زيد وسعيد بن جُبَيْرٍ وعبد الله بن شَقيق العُقَيْلِيُّ .

والترمذي لم يبين درجة هذا الحديث من الصحة . وهو حديث صحيح ، رواه مالك. وأحمد وأصحاب الكتب الستة وغيرهم .

أما الروايات التي أشار اليها: فان رواية جابر بن زيد، وهو أبو الشعثاء ، رواها البخارى ومسلم وغيرهما . وأما رواية سعيد بن جبير فانها هنا في الترمذي وفي صحيح مسلم وغيرهما . وأما رواية عبد الله بن شقيق فانها عنسد نسلم (١:١٩٧): «عن عبد الله بن شقيق قال : خطبنا ابن عباس يوما بعد العصر حتى غربت الشمس وبدت النجوم ، وجعل الناس يقولون : الصلاة ، الصلاة ! قال : فجاءه رجل من بني تحيم، لا يفتر ولا ينثني : الصلاة ، الصلاة !! فقال ابن عباس : أتعلمني بالسنة لا أم لك ؟! ثم قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء . قال عبد الله بن شقيق : فحالة في صدرى من ذلك شيء ، فأتيت أبا هريرة فسألته ؟ فصدق مقالته ».

⁽۱) في الم الا فقال » .

⁽Y) « يحرج » بضم الياء المثناة التحتية ، مضارع « أحرج » و « أمته » بالنعمب مفعول . وبذلك ضبط فى م . وتقل الشارح عن ابن سيد الناس أنه يجوز فيه أيضا « تحرج » بفتح التاء الفوقية وفتح الراء وبرفع « أمته » على أنه فاعل . والمعنى صحيح فى كليهما .

⁽۳) في الم. « وقد رواه » .

وقد رُوىَ عن أبن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم غيرُ لهذا:

١٨٨ - حرّر أبو سَلَمَةَ يحيى بن خَلَفٍ البَصْرِيُّ حدثنا المُعْتَمِرُ بن سليانَ عن أبيه عن حَنَشٍ عن عكرمة عن أبن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « مَنْ جمع بين الصلاتين من غيرِ عُذْرٍ فقد أَتَى بَابًا من أبوابِ الكبائر (١٠) » .

قَالَ أَبُو عَيْسَى: وَحَنَشُ^(؟) لهذا هو: « أَبُو عَلَى َّ الرَّحَبِيُّ » وهو « حُسَيْنُ بِن قَيْسِ » وهو ضعيف مند أهل الحديث ، ضَعَّفَهُ أحمد وغيره (٣) .

= ورواية سعيد بن جبير رواها أيضا مالك فى الموطأ (١: ١٦١): « مالك عن أبى الزبير المسكى عن سعيد بن جبير عن عبد الله بن عباس أنه قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعا ، والمغرب والعشاء جميعا : فى غير خوف ولا سفر . قال مالك : أرى ذلك كان فى مطر » .

هــذا نص الموطأ . فقد جاء فى بعض الروايات : « من غير خوف ولا مطر » ، وفى بعضها : « غير خوف ولاسفر » . ومالك صمم الثانية ولم يسمع الأولى فتأول الحديث على عذر المطر . قال ابن حجر فى الفتح (٢ : ١٩) : « لـكن رواه مسلم وأصحاب السنن من طريق حبيب بن أبى ثابت عن سعيد بن جبير بلفظ : من غير خوف ولامطر . فانتنى أن يكون الجمع المذكور للخوف أو السفر أو المطر » .

ونقل الشوكاني في نيل الأوطار (٣: ٢٦٤) عن ابن حجر أنه قال " «واعلم أنه لم يقع بجموعا بالثلاثة في شيء من كتب الحديث ، بل المشهور " من غير خوف ولاسفر » . ولم أجد هذا الذي نسبه إليه ، لافي الفتح ولا في التلخيص ، فالله أعلم . ولأن كان الحافظ قال ذلك فانه مردود عليه بأن رواية مسلم وأصحاب السنن : «بالمدينة من غير خوف ولامطر » : تجمع الثلاثة ، إلا إن كان يريد لفظ « سفر » بحروفه فقط لا عمناه ! .

(١) تقل الثَّارح عن المناوى أن الحاكم رواه فى المستدرك وصححه ، وأن الذهبى ردّ ذلك عليه . ولم أجده فى المستدرك .

(۲) «حنش » بالحاء المهملة والنون المفتوحتين والشين المعجمة ، وهو لقب له ، واسمه «حسين بن قيس الرحبي » بالراء والحاء المهملة المفتوحتين والباء الموحدة ، نسسبة إلى « رحبة بن زرعـة » . وفي هو له « وهو حنش بن قيس » ، وفي نسخة بهامش م « وهو حنين بن قيس » وهذا الأخير خطأ .

: (٣) حنش هذا ضعيف جدا ، قال البخارى : « أحاديثه منكرة ، ولايكتب حديثه » • ==

والعمل على هذا عند أهل العلم: أن لا يَجْمَعَ بين الصلاتين إلاً في السَّفرِ

ورَخَّصَ بعضُ أهل العلم من التابعين في الجمع بين الصلاتين للمريض . و به يقول أحمد ، و إسطق .

وقال بعض أهل العلم: يَجُمْعُ بين الصلاتين في المطر. و به يقول الشافعيُ ، وأحمد ، و إسحٰق . ولم يَرَ الشافعيُ المريض أن يجمع بين الصلاتين (١) .

= وقال العقيلى : « فى حديثه : من جمع بين صلاتين فقد أتى بابا من الكبائر ... : لايتابع عليه ، ولايعرف إلا به ، ولا أصل له ، وقد صح عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر ، الحديث » .

(١) هكذا حكى الترمذي الأقوال هنا ، وقد قال في آخر كتابه ، في أول (العلل) (٢: ٣٣١ ـ و ٤:٤٨٣ ك): «جميع ما في هـ ف الكتاب من الحديث فهو معمول به ، وقد أخذ به بعض أهل العلم ، ماخلا حديثين : حديث ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بالمدينـــة والمغرب والعشاء من غير خوف ولاسفر ولامطر . وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : إذا شرب الخر فاحلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه . وقد بينا علة الحديثين جميعا في الكتاب » . وهو هنا لم يبين علة لحديث ابن عباس ، بل ذكر حديثا يعارضه من طريق حنش وضعفه منأجله ، وإنما احتج بالعمل فقط ، ونقل أقوال بعض الفقهاء . وقد ردّ النووى على الترمذي في شرح مسلم (٥ : ٢١٨) فقال : « وهذا الذي قاله الترمذي في حديث شارب الخر هو كما قاله ، فهو حديث منسوخ ، دل الاجاع على نسخه . وأما حديث ابن عباس فلم يجمعوا على ترك العمل به ، بل لهم الكبار المتقدمين ، وهو ضعيف بالرواية الأخرى : من غير خوف ولامطر ، ومنهم من تأوله على أنه كان في غيم فصلى الظهر ثم انكشف الغيم وبإن أن وقت العصر دخل فصلاها ، وهذا أيضا باطل ، لأنه وإن كان فيمه أدنى احتمال في الظهر والعصر ـ : لا احمال فيه في جرب والعشاء . ومنهم من تأوله على تأخير الأولى إلى آخر وقتها =

149

باس

ماجاء في بَدْءِ الأَذَالِ

١٨٩ - حَرْثُ سعيدُ بنُ يحيى بن سعيدِ الْأُمَوِيُّ حدثنا أبي حدثنا محد بن

= فصلاها فيه ، فلما فرغ منها دخلت الثانية فصلاها ، فصارت صلاته صورة جمع ، وهذا أيضا ضعيف أو باطل ، لأنه مخالف للظاهر مخالفة لاتحتيل ، وفعل ابن عباس الذي ذكرناه حين خطب ، واستدلاله بالحديث لتصويب فعله ، وتصديق أبي هريرة له ، وعدم إنكاره - : صريح في ردّ هذا التأويل . ومنهم من قال : هو محمول على الجمع بعذر المرض ، أو نحوه مما في معناه من الأعذار ، وهدا قول أحمد بن حنبل والفاضي حسين من أصحابنا ، واختاره الخطابي والمتولى والروياني من أصحابنا ، وهو المختار في تأويله ، لظاهر الحديث ، ولفعل ابن عباس وموافقة أبي هريرة ، ولأن المشقة فيه أشد من المطر . وذهب جماعة من الأئمة إلى جوار الجمع في الحضر للحاجة ، المشقة فيه أشد من المطر . وذهب جماعة من الأئمة إلى جوار الجمع في الحضر للحاجة ، لن لايتخذه عادة ، وهو قول ابن سيرين وأشهب من أصحاب مالك ، وحكاه الحطابي عن القفال عن أبي إسحق المروزي عن جماعة من أصحاب الحديث ، واختاره ابن المنذر ، ويؤيده ظاهر قول ابن عباس : أراد أن لايحرج أمته ، فلم يعلله عرض ولاغيره » .

وكلام الخطابي في المعالم (١، ٥٠٥) نصه : ه هذا حديث لايقول به أكثر الفقهاء ، وإسناده جيد ، إلا ماتكلموا فيه من أصر حبيب ، وكان ابن المنذر يقول [به] ويحكيه عن غير واحد من أصحاب الحديث . وسمعت أبا بكر الففال يحكيه عن أبى إسحق المروزى . قال ابن المنذر : ولامعى لحمل الأصر فيسه على عذر من الأعذار ، لأن ابن عباس ، د أخبر بالعلة فيسه ، وهو قوله : أراد أن لاتحرج أمته . وحكى عن ابن سيرين أنه كان لايرى بأسا أن يجمع بين الصلاتين إذا كانت حاجة أو شيء ، ما لم يتخذه عادة » .

وهذا هو الصحيح الذي يؤخــذ من الحديث ، وأما النأول بالرض أو العــذر أو غيره فانه تكلف لادليل عليه ، وفي الأخذ بهذا رفع كثير من الحرج عن أناس

إسطق عن محمد بن إبر هيم [بن الحرث (١)] التَّيْمِيِّ عن محمد بن عبدالله بن زيد عن أبيه قال: « لَمَّ أَصْبَحْنَا أَتَيْنَا (٣) رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فَأَخْبَرْتَهُ عن أبيه قال: إنَّ هذه لَرُوْتًا حق ، فَقَمْ مع بلال، فإنّه أُ نْدَى (٣) وَأَمَدُ (٤) موال الله عليه وسلم ، فإنّه أَ نْدَى (٣) وَأَمَدُ (٤) موتاً منك، فألق عليه ماقيل لك، وَلْيُناد بذلك، قال (٥): فلمَّ اسمع عمر بن الحطاب نداء بلال بالصلاة خرَج إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو يَجُرُ إِزَارَهُ ، وهو بقول : يَا رَسُولَ الله عليه والله عن أبن عُمر (١١) وفي الباب عن أبن عُمر (١٠) وفي الباب عن أبن عُمر (١٠) عن أبن عُمر عن عديث عبد الله بن زيد [حديث (١١)] حسن صحيح . والله بن زيد [حديث الله بن زيد [حديث عسن صحيح . والله بن زيد [حديث الله بن زيد [حديث اله بن زيد [حديث الله بن زيد [حديث اله بن زيد [حديث اله بن زيد [حديث الله بن ز

⁽۱) الزيادة من م و ـ -

⁽Y) في ع و a «أتيت».

⁽۳) « أندى » قال فى النهاية : « أى أرفع وأعلى ، وقيل : أحسن وأعذب ، وقيل : أبعد » . و «أمد» أى أطول .

⁽٤) في م و ب «أوأ.د"».

⁽o) كلة «قال» لم تذكر في ما .

⁽٣) في الم « مثل الذي رأى » .

⁽V) الزيادة من م و ه و ك .

⁽A) سيأتى الكلام على الحديث قريبا .

⁽٩) الزيادة من م و س .

⁽۱۱) الزیادة من ع و م و دم و ه و ك .

وقد رَوَى هٰذَا الحديثَ إبرُهيمُ بنُ سعد عن محمد بن إسطَق أَتَمَ من هٰذَا الحديث وأَطوَلَ ، وذَكرَ فيه قصةَ الأذان مَثْنَى مَثْنَى وَالإِقامَةِ مَرَّةً [مرّةً (١٠].

(۱) الزيادة من ع و 🗷 و 🥝 و لا

ورواية إبرهم بن سعد الى أشار إليها الترمذى رواها أحمد فى السند (؛ : ٣٤) عن يعقوب بن إبرهم بن سعد عن أبيه عن ابن إسحق ، ورواها أبو داود (! : ١٨٧ – ١٨٩) عن على بن منصور الطوسى عن يعقوب . والحديث رواه أيضا ابن ماجه (! : ١٢٤) عن أبى عبيد محد بن عبيد بن ميمون عن محل بن سلمة الحرانى عن ابن إسحق ، وفى كل هذه الروايات صرح ابن إسحق بسماعه من محل بن إبرهم . ورواه أيضا البيهق فى السنن الكبرى (! : ٣٩١ – ٣٩١) بأسانيد من طريق إبرهم بن سعد ، ثم روى عن عمد بن يحيى الذهلى قال : « ليس فى أخبار عبد الله بن زيد فى قصة الأذان خبر أصح من هدنا ، يعنى حديث محل بن إسحق عن عمد بن إبرهم التيمى عن عمد بن عبد الله بن زيد ، لأن محداً سمم من أبيه ، وابن أبى ليلى لم يسمع من عبد الله بن زيد » . ثم نقل عن كتاب العلل من أبيه ، وابن أبى ليلى لم يسمع من عبد الله بن زيد » . ثم نقل عن كتاب العلل الكبير المترمذى قال : « سألت محد بن إسماعيل البخارى عن هذا الحديث ؟ فقال : هوعندى حديث صحيح » .

وأصل الحديث مروى في سيرة ابن إسحق التي هذبها ابن هشام وعرفت باسمه (ص ٣٤٦ – ٣٤٧ طبعة أوروبا و ٢ : ١٢٨ – ١٢٩ طبعة التجارية) و نصه « قال ابن إسحق : فلما اطمأن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة واجتمع إليه إخوانه من المهاجرين ، واجتمع أمر الأنصار – : استحكم أمر الإسلام ، فقامت الصلاة ، و فرضت الزكاة والصيام ، وقامت الحدود ، و فرض الحلال والحرام ، و تبوأ الاسلام بين أظهرهم . وقد كان رسول الله صلى الله وسلم حين قدمها إنما يجتمع الناس إليه للصلاة لحين مواقيتها بغير دعوة ، فهم وسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجعل بوقا كبوق يهود ، الذي يدعون به لصلاتهم ، ثم كرهه ، ثم أمر بالناقوس أن يجعل بوقا كبوق يهود ، الذي يدعون به لصلاتهم ، ثم كرهه ، ثم أمر بالناقوس فنعت ليضرب به للمسلمين للصلاة ، فبيناهم على ذلك رأى عبد الله بن زيد بن ثعلبة فنعت ليضرب به للمسلمين للصلاة ، فبيناهم على ذلك رأى عبد الله بن زيد بن ثعلبة فنعد بن عبد ربه أخو بلحرث بن الحزرج النداء ، فأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له : يا رسول الله ، إنه طاف بي هذه الليلة طائف ، مربي رجل عليمه ثوبان أخضران يحمل ناقوساً في يده ، فقلت : يا عبد الله ، أنبيع هذا الناقوس ؟ قال : أخضران يحمل ناقوساً في يده ، فقلت : يا عبد الله ، أنها أدلك على خير من أخضران يحمل ناقوساً في يده ، فقلت : يا عبد الله ، أنها أدلك على خير من ذلك ؟ قال : قلت : وما هو ؟ قال : تقول : الله أكبر الله أكبر ، الله أكبر اله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر ا

وعبد الله بنُ زيد هو أبنُ عبد رَبِّهِ ، [ويقال أبن عبد رب (()] . ولا نَعْرُ فُ له عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم شيئًا يَصِحُ إِلاَّ هَذَا الحديث الواحد في الأَذَانِ (٢) » .

= أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن عجداً رسول الله ، حق على الصلاة ، حق على الصلاة ، حق على الصلاة ، حق على الضلاة ، حق على الفلاح ، حق على الفلاح ، الله أكبر ، لا إله إلا الله . فلما أخبر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إنها لرؤبا حق إن شاء الله ، فقم مع بلال فألقها عليه ، فليؤذن بها ، فانه أندى صوتا منك . فلما أذن بها بلال سمعها عمر بن الخطاب وهو في بيته ، بها ، فأنه أندى صوتا منك . فلما أذن بها بلال سمعها عمر بن الخطاب وهو في بيته ، خرج إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو يجر رداءه ، وهو يقول : يا نبى الله ، والذى بعثك بالحق لقد رأيت مثل الذى رأى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فلله الحمد » .

والظاهر أن هذه الرواية رواية فيها شيء من التصرف من ابن إسحاق ، ليناسب سياق السيرة ، وأن أول الحديث قوله « وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدمها » .

وقال ابن إسحق بعد روايته: « حدثني بهذا الحديث عجد بن إبرهيم بن الحرث عن عبد بن عبد الله بن زيد بن ثعلية بن عبد ربه عن أبيه » .

- (۱) الزيادة من ع و د ه و ه ك . وهذا الفول لم أجده في موضع آخر ، وإنما اختلف في نسب عبد الله بن زيد : فقال ابن إسحق مانقلناه سابقا ، وسافه ابن سعد في الطبقات (ج ٣ ق ٢ ص ٨٧) هكذا : « عبد الله بن زيد بن عبد ربه بن ثعلبة بن زيد بن الحرث بن الخزرج » . ثم قال : « وقال عبد الله بن عبد ربه بن عبد ربه بن عبد ربه أخو زيد وعم عبد الله بن زيد بن عبد ربه بن زيد بن الحارث ، وثعلبة بن عبد ربه أخو زيد وعم عبد الله ، فأدخلوه في نسبه ، وهذا خطأ » . والنسب الذي ساقه ابن سعد هو الصحيح ، وكذلك ساقه الحاكم في الستدرك (٣ : ٣٣٥) .
- (۲) نقل ابن حجر فی الاصابة (٤: ۲۷) کلام الترمذی هـذا ، ثم قال : « وقال ابن عدی : ولا نعرف له شیئاً یصح غیره . وأطلق غیر واحد أنه لیس له غیره . وهو خطأ ، فقد جاءت عنه عدة أحادیث ، ستة أو سبعة ، جمتها فی جزء » . ثم نقل أن له فی سنن النسائی حدیثا ، وهو فی المستدرك للحاكم (٣: ٣٣٦) . وذكر حدیثا آخر عن التاریخ الكبیر للبخاری ، وهو فی طبقات ابن سعد (ج ٣ ق ٢ ص ٨٧) والمسند (٤ ٢ : ٤ ٢) .

وعبدُ الله بن زيد بن عاصم المازنِيُّ له أحاديثُ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم ، وهو عَمُّ عَبَّادِ بن تَميم .

١٩٠ – حَرَثُنْ (١) أَبُو بَكُر [بنُ النَّضْرِ (٢)] بن أبى النَّضْرِ حدثنا حدثنا حجَّاجُ (٣) بنُ محمد قال : قال أبن جُرَيْجٍ : أخبرنا نافعُ عن أبن عُمَرَ قال :

= فائدة : حدیث عبد الله بن زید فی الأذان رواه أیضا مجد بن إسحق عن الزهری عن سعید بن السیب عن عبد الله بن زید . وهو فی مسند أحمد (٤: ٢٤ – ٤٢) رواه عن یعقوب بن إبرهیم بن سعد عن أبیسه عن ابن إسحق ، وقد وهم الحافظ ابن حجر فی التلخیص (ص ٧٣ – ٤٧) فاسبه للحاکم ، ثم تقل کلام الحاکم علیه ، ولم أجده فی المستدرك ، ولکن تکلم علیه فی ترجمة عبد الله بن زید (٣: ٣٣٦) فقال : « وهو الذی أری الأذان الذی تداوله فقها ، الاسلام بالقبول ، ولم یخر ج فی الصحیحین لاختلاف الناقلین فی أسانیده . وأمثل الروایات فیه روایة سعید بن المسیب السیب علی و بین عثمان فی التوسط ، وایما توفی عبد الله بن زید ، ولیس کذلك ، فان سعید بن المسیب کان فیمن یدخل بین علی و بین عثمان فی التوسط ، وایما توفی عبد الله بن زید فی أواخر خلافة عثمان ، وحدیث الزهری عن سعید بن المسیب مشهور ، بن زید فی أواخر خلافة عثمان ، وحدیث الزهری عن سعید بن المسیب مشهور ، وغیرهم » . وقد تبع الشوکانی فی نیل الأوطار (۲ : ۲۱) ابن حجر فی الوهم وغیرهم » . وقد تبع الشوکانی فی نیل الأوطار (۲ : ۲۱) ابن حجر فی الوهم فی نسبته للحاکم . وأما الزیلمی فی نصب الرایة (۱ : ۲۳۱) فائه لم ینسبه له ، وأعا نقل کلامه فقط .

- (۱) هذا الحدیث والکلام علیه إلی آخر قوله « من حدیث ابن عمر » مذکور فی ع و م و م بین حدیث عبد الله بن زید وبین الکلام علی إسناده ، فنی م و م بعد قوله « حسن صحیح غریب من حدیث ابن عمر » : « وحدیث عبد الله بن زید حدیث حسن صحیح ، وقد روی إبرهیم بن سعد » الخ وفی ع مثل ذلك ، ولكن مع زیادة « قال أبو عیسی » قبل قوله « حدیث عبد الله بن زید » . وهذا ترتیب غیر جید ، والذی اخترناه أنسب ، وهو الذی فی مه و ك .
- (۲) الزیادة من م قال فی التهذیب : « أبو بكر بن النضر بن أبی النضر هاشم بن القاسم البغدادی ، وأكثر ماینسب إلى جده » .
 - (۳) في دم و ه و ك «الحباج».

«كان المسلمون حين قدمُوا المدينة يَجْتَمعُونَ فَيتَحَيَّنُونَ الصَّلُواتِ ، وَلَيْسَ يُنادِي بِهَا أَحَدُ ، فَتَكَلَمُوا يوماً فَى ذٰلك ، فقال بعضهم: أَخَذُوا نَاقُوساً مثلَ ناقوس النصارَى ، وقال بعضهم : أَنْخِذُوا "كَوْ نَا مثلَ قَرْنِ البهود " ، قال ان فقال النصارَى ، وقال بعضهم : أَنْخِذُوا " قَرْ نَا مثلَ قَرْنِ البهود " ، قال ناقوس عمر [بن الخطاب (٥٠] : أَوَ لاَ تَبْعَثُونَ (١٠ وجلا يُنادِي بالصلاة ؟! قال : (١٠ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا بلال ، قُمْ فَناد بالصَّلاة (٧٠ » . وليت قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح من غريب من حديث ابن عُمر (٨) .

⁽۱) قال في الفتح (۲: ۲۰): « بحاء مهملة بعدها مثناة تحتانية ثم نون. أي يقدرون أحيانها ليأتوا إليها ، والحين: الوقت والزمان » .

کلة « اتخذوا » لم تذکر فی ع .

⁽٣) فى رواية البخارى « يوقا مثل قرن اليهود » . قال فى الفتح : « ووقع فى بعض النسخ : قرنا ، وهى رواية مسلم والنسائى ، والبوق والقرن معروفان ، والمراد أنه ينفخ فيه فيجتمعون عند سماع صوته ، وهو من شعار اليهود ، ويسمى أيضاً : الشبور ، بالشين المعجمة المفتوحة والموحدة المضمومة الثفيلة » .

⁽٤) كلة «قال» لم تذكر ى ع .

⁽٥) الزيادة من ع

⁽٣) هكذا في م و ه و ك ، وهو موافق لرواية البخارى وغيره . قال في الفتح : « الهمزة للاستفهام ، والواو للعطف على مقدر ، كما في نظائره . قال الطبي : الهمزة إنكار للجملة الأولى ، أى المقدرة ، وتقرير للجملة الثانية » . وفي م « أولاتبعثوا » وفي م « ألاتبعثوا » وفي م « ألا

⁽V) في ع «قم يا بلال فأذن بالصلاة » .

⁽۸) حدیث ابن عمر رواه أیضاً البخاری (۲: ۲۰ – ۲۳) ومسلم (۱: ۱۱۲) و النسائی (۱: ۲۰۱–۱۰۲) و أحمد في المسند (رقم ۲۳۵۷ ج ۲ ص ۱۶۸) . و النسائی (ان القاضی أبا بكر بن العربی نسی أن هذا الحدیث فی الصحیحین ، فاعترض علی تصحیح الترمذی إیاه ، فقال (۱: ۳۰۷) : « و عجب لأبی عیسی یقول :

حديث ابن عمر صحيح! وفيه: أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالأذان لفول عمر ، وإنما أمر به لفول عبد الله بن زيد ، وإنما جاء عمر بعد ذلك حين سمعه!! » . قال الحافظ في الفتح (٢:٢٦): « قوله: فناد بالصلاة . في رواية الاسماعيلي: فأذن بالصلاة . قال عياض: المراد الإعلام المحض بحضور وقتها ، لاخصوص الأذان المشروع . وأغرب الفاضي أبو بكر بن العربي فحل قوله: أذن : على الأذان المشروع ، وطعن في صحة حديث ابن عمر ، وقال : عجبا لأبي عيسي كيف صححه والمعروف أن شرع الأذان إنماكان برؤيا عبد الله بن زيد! انتهى . ولا تدفع الأحاديث الصحيحة بمثل هدنا مع إمكان الجلم ، كما قدمنا . وقد قال ابن منده في حديث ابن عمر : إنه مجمع على صحته » .

والجمع بينهما الذي أشار إليــه الحافظ قوله قبل ذلك (٢: ٦٥ ـ ٦٦) : « قال الفرطي : يحتمل أن يكون عبــد الله من زبد لمـا أخبر برؤياه وصدقه النبي صلى الله عليه وسلم بادر عمر فقال : أولا تبعثون رجلا ينادى : أى يؤذن ، للرؤيا المذكورة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : قم يا بلال ، فعلى هـــذا فالفاء في سياق النبي صلى الله عليه وسلم فقص عليه فصدقه فقال عمر . قلت : وسياق حديث عبد الله بن زيد يخالف ذلك ، فان فيه : أنه لماقص رؤياه على النبي صلى الله عليـــه وسلم فقال له : ألقها على بلال فليؤذن بها ، قال : فسمع عمر الصوت فخرج فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : لفد رأيت مثل الذي رأى . فدل على أن عمر لم يكن حاضراً لما قس عبد الله بن زيد رؤياه . والظاهر أن إشارة عمر باررسال رجل ينادى للصلاة كانت عقب المشاورة فيما يفعلونه ، وأن رؤيا عبد الله بن زيد كانت بعد ذلك ، والله أعلم . وقد أخرج أبو داود بسند صحيح إلى أبى عمير بن أنس عن عمومته من الأنصار قالوا : اهتم النبي صلى الله عليــه وسلم للصلاة كيف يجمع النــاس لهــا ، فقيل : انصب راية عند حضور وقت الصلاة فاذا رأوها آذن بعضهم بعضا ، فلم يعجبه ، الحديث ، وفيــه : ذكروا الفنع ، بضم القاف وسكون النون ، يعني البوق ، وذكروا الناقوس ، فانصرف غبــد الله بن زيد وهو مهتم ، فأرى الأذان فغدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : وكان عمر رآه قبل ذلك ، فكتمه عشرين يوما ، ثم أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : ما منعك أن تخبرنا ؟ قال : سبقني عبد الله بن زيد فاستحييت ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا بلال قم فانظر ما يأمرك به عبـــد الله بن زيد فافعله . ترجم له أبو داود : بدء الأذان. =

= وقال أبو عمر بن عبد البر: روى قصة عبد الله بن زيد جماعة من الصحابة بألفاظ لايخالف ماتفدم أن عبد الله بن زيد لما قص منامه فسمع عمر الأذان فجاء فقال قد رأيت ــ : لأنه يحمل على أنه لم يخبر بذلك عقب إخبار عبد الله ، بل متراخيا عنه ، لقوله : مامنعك أن تخبرنا ؟ أي عقب إخبار عبد الله ، فاعتذر بالاستحباء ، فدل على أنه لم يخبر بذلك على الفور ، وليس في حديث أبي عمير التصريح بأن عمر كان حاضراً عند قص عبد الله رؤياه ، بخلاف ماوقع في روايته التي ذكرتها : فسمع عمر الصوت فخرج فقال _ : فإنه صريح في أنه لم يكن حاضراً عند قص عبد الله ، والله أعلم». أقول : والذي جمع به الحافظ بين الروايات ظاهر وجيد ، والرواة يختصرون في الروايات ، وبعضهم يذكر مالايذكر الآخر ، ولا نضرب بعضها ببعض . وقد جاء من حديث ابن عمر رواية أخرى فيها شيء من التفصيل : فروى ابن سـعد في الطبقات (ج ١ ق ٢ ص ٨) من طريق الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن يجعل شيئاً يجمع به الناس للصلاة ، فذكر عنده البوق وأهله ، فكرهه ، وذكر الناقوس وأهله ، فكرهه ، حتى أرى رجل من الأنصار يقال له عبد الله بن زيد الأذان ، وأريه عمر بن الخطاب ثلك الليلة ، فأما عمر فقال : إذا أصبحت أخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأما الأنصاري فطرق رسول الله صلى الله عليه وسلم من الليل ، فأخبره ، وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فأذن بالصلاة ، وذكر أذان النياس اليوم ، قال : فزاد بلال في الصبح : الصلاة خير من النوم ، فأقرُّ ما رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليست فيما أرى الأنصاري ، . ورواه ابن ماجه (١٢٤:١ _ ١٢٥) بنحوه مع شيء من الاختصار ، وزاد في آخره : «قال عمر : يارسول الله، قد رأيت

وفی إسنادی ابن سے وابن ماجه إلی الزهری شیء من الضعف ، ولکن اختلاف مخرج الاسنادین یجعل لهذه الروایة أصلا ، مع مایؤیدها من سائر الأحادیث فی حکایة بدء الأذان .

مثل الذي رأى ، ولكنه سبقني » .

18.

ما جاء في التُرْجيع في الأذان (١)

١٩١ - حرَّثُنَ بِشُرُ بِنُ مُعَاذِ [البصرى (٣)] حدثنا إبر هيم بنُ عبدالعزيز بن عبد الملك بن أبي عَفْذُورَة [قال (٣)]: أخبرني أبي وجَدِّى جميعاً عن أبي عَفْذُورَة : « أَنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم أَقْعَدَهُ وأَلْقَى عليهِ الأذانَ حرفاً حرفاً. قال إبر هيم : مِثْلَ أَذَانِناً. قال بشر : فقلت له : أعِدْ عَلَى ، فَوَصَفَ الأذانَ بالتَّرْجيع »

قال أبو عيسى : حديثُ أبى عَمْذُورَةَ فى الأذانِ حديثُ صحيحُ . وقد . رُوىَ عنه من غير وجه .

وعليه العملُ بمكة ، وهو قولُ الشافعي (١) .

ثم قال الشافعي : « وأدركت إبرهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي محذورة يؤذن كما حكى ابن محيريز . قال الشافعي : وسمعته يحسدث عن أبيه عن ابن محيريز =

⁽١) الترجيع : إعادة الصهادتين بصوب عال بعد ذكرهما بصوت منخفض .

⁽۲) الزيادة من م و س .

⁽٣) الزيادة من ع و مه و ه و ك .

⁽٤) حدیث أبی محذورة رواه الترمذی هنا مختصراً ، اكتفاء بما علم من ألفاظ الأذان بالتواتر العملی ، وهو مروی مفصلا أیضا فی كتب السنة . وبمن رواه مفصلا الشافی فی الأم (١ : ٧٧) عن مسلم بن خالد عن ابن جریج عن عبد العزیز بن عبد الملك بن أبی محذورة عن عبد الله بن محیریز _ وكان یتیا فی حجر أبی محذورة _ عن أبی محذورة ، وقال ابن جریج فی آخره : « فأخبرنی ذلك من أدركت من آل أبی محذورة علی نحو مما أخبرنی ابن محیریز » .

= عن أبى محذورة عن النبي صلى الله عليه وسلم : معنى ماحكى ابن جريج . قال الشافعى : وسمعته يقيم ــ وحكى الشافعى الاقامة مفصلة ــ وحسبتنى سمعته يحكى الاقامة خبراً كما يحكى الأذان . قال الشافعى : والأذان والاقامة كما حكيت عن آل أبى محذورة ، فمن نقص منهما شيئاً أو قدم مؤخراً أعاد ، حتى يأتى بما نقص ، وكل شى، منه في موضعه » .

والحديث رواه أيضا الدارقطني (ص ٨٦) والبيهتي (١: ٣٩٣) من طريق الشافعي عن مسلم بن خالد ، ورواه الطحاوي في معاني الآثار (١: ٨٧) والدارقطني (٨٦) وابن عبد البر في الاستيعاب (ص ٦٨٠) من طريق روح بن عبادة ، ورواه أبو داود (١: ١٠٢) وابن ماجه (١: ١٠٥) من طريق أبي عاصم ، ورواه النسائي (١: ٣٠١) والدارقطني (ص ٨٦) من طريق حرواه النسائي (١: ٣٠١) والدارقطني (ص ٨٦) من طريق حبحاج : كانهم عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي محذورة عن عبد الله بن عبد الله بن أبي محذورة عن عبد الله بن عبديز عن أبي محذورة ، ورواه أحمد في المسند (٣: ٤٠٩) عن روح بن عبادة وعجد بن بكر كلاهما عن ابن جريج ، ورواه أيضا أحمد وأبو داود والنسائي والدارقطني والطحاوي والبيهتي وابن عبد البر من طريق ابن جريج عن عثمان والنسائب عن أبيه السائب مولى أبي محذورة وعن أم عبد الملك بن أبي محذورة : أنهما سمعاه من أبي محذورة ، فذكر الحديث .

- (۱) الزيادة من م و س .
- (۲) الحديث رواه الطيالسي مختصراً (رقم ١٣٥٤) ورواه أيضا أحمد (٣: ٩٠٥) و أبو داود و ٢: ١٠٠١) والدارمي (١: ٢٧١) ومسلم (١: ١٠١١) وأبو داود (١: ١٠١ ١٩٠١) والنسائل (١: ٣٠١) وابن ماجه (١: ١٠٠٠ ١٢٥) وابن الجارود (ص ٥٠ ٨٦) كلهم من طريق عاص الأحول . وفي كثير من هذه الروايات ذكر ألفاظ الأذان وإلا قامة تفصيلا .

وأبو كَحْذُورَةَ اسمه « سَمُرَةُ بنُ مِعْيَرِ (١) » . وقد ذَهب بعضُ أهل العلم إلى هذا فى الأَذان . وقد رُوىَ عن أبى محذورة : أنه كان يُفْرِدُ الإقامة (٢) .

- (۱) « معير » بكسر الميم وإسكان العين المهملة وفتح الياء المثناة التحتية وآخره راء ، بوزن « منبر » كما ضبط في المستبة والتقريب والقاموس وغيرها . وفي م « مغير » وفي ع « معيرة » وكلاها تصحيف . واختلف في اسم أبي محذورة ، فقيل « سمرة » وقيل « أوس » وهذا القول الأخير اختاره ابن سعد في الطبقات (ه : ٣٣٧) فقال : « أوس بن مغير بن لوذان بن ربيعة بن عويج بن سعد بن جمح . قال : وسمعت من ينسب أبا محذورة فيقول : اسمه سمرة بن عمير بن لوذان بن وهب بن سعد بن جمح . وكان له أخ من أبيه وأمه اسمه أوس ، قتل يوم بدر كافراً ، وأسلم أبو محذورة يوم فتح مكة ، وأقام بمكة ولم يهاجر » . ثم نقل عن الواقدى قال : « فتوارث الأذان بعد بمكة : ولده ولده إلى اليوم في المسجد الحرام ، وتوفي أبو محذورة بمكة سنة ٥ » .
- (۲) قال النووى في شرح مسلم (٤: ١٨): « وفي هذا الحديث حجة بينة ودلالة واضحة لذهب مالك والشافى وأحمد وجهور العلماء: أن الترجيع في الأذان ثابت مشروع ، وهو العود إلى المهادتين مرتين برفع الصوت بعد قولها مرتين بخفض الصوت. وقال أبو حنيفة والكوفيون: لايشرع الترجيع ، عملا بحديث عبد الله بن زيد ، فانه ليس فيه ترجيع ، وحجة الجمهور هذا الحديث الصحيح ، والزيادة مقدمة ، مع أن حديث أبي محذورة هذا متأخر عن حديث عبد الله بن زيد ، فان حديث أبي محذورة سنة ثمان من الهجرة ، بعد حنين ، وحديث ابن زيد في أول الأمن ، واضم إلى هذا كله عمل أهل مكة والمدينة وسائر الأمصار، وبالله التوفيق، واختلف أصحابنا في الترجيع: هل هو ركن لا يصبح الأذان إلا" به ، أم هو سنة ليس ركنا ، حتى لوتركه صح الأذان مع فوات كال الفضيلة ؟ : على وجهين ، والأصح عندهم أنه سنة ، وقد ذهب جماعة من المحدثين وغيرهم إلى التخيير بين فعل الترجيع ، وتركه ، والصواب إثباته » .

وقد يكون الراجع عند علماء الشافعية أنه سنة وليس ركنا في الأذان ، فهم المعلم بما يرجعه الدليل لديهم ، ولكن لا يكون هذا قول الشافعي ورأيه ، فان =

۱٤۱ باس

ما جاء في إفراد الإقامة

١٩٣ – صَرَفْتُ اقْتَيْبَةُ حدثنا عبد الوهابِ الثَّقَفِيُّ ويزيد بن زُرَيْعٍ

كلامه الذي نقلاً آرمًا صريح في أنه ركن في الأذان عنده ، إذ يقول : « فمن نقص منها شيئاً أو قدم مؤخاً : أعاد ، حتى يأتي بما نقص ، وكل شيء في موضعه » . . . وفي الموطأ (١ : ٩١) : « سئل مالك عن تثنية الأذان والاقامة ؟ ... ففال : لم يبلغني في النداء والاقامة إلا ما أدركت الناس عليه ، فأما الاقامة فانها لاتثني ، وذلك الذي لم يزل عليه أهل العدلم ببلدنا » . ومعني هذا تواتر الأذان بالترجيع وبافراد الإقامة في المدينة كما تواتر في مكة . وانظر شرح الباجي على الموطأ بالترجيع وبافراد الإقامة في المدينة كما تواتر في مكة . وانظر شرح الباجي على الموطأ (١ : ١٣٤ ـ ١٣٠) .

وفى المدونة (١: ٧٥ – ٥٥) حكى ابن الفاسم ألفاظ الأذان والاقامة عن مالك ثم قال : « قال ابن وهب : قال ابن جريج : قال عطاء : ما علمت تأذين من مضى يخالف تأذينهم اليوم ، وماعلمت تأذين أبى محذورة يخالف تأذينهم اليوم ، وكان أبو محذورة يؤذن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم حتى أدركه عطاء وهو يؤذن . ابن وهب : وقاله الليث ومالك » .

وقال البيهق في السن الكبرى (١: ١٩٤): وفي رواية الحسن بن مجد بن الصباح الزعفراني عن الشافعي، في مسئلة كيفية الأذان والاقامة ، قال الشافعي: «الرواية في الأذان تكلُّفُ !! الأذان حمسُ مراتٍ في اليوم وألليلة، في المسجدين ،على رؤس الأنصار والمهاجرين، ومؤذنو مكة آلُ أبي محذورة ، وقد أذّن أبو محذورة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلمه الأذان ثم =

عن خالد الحذَّاءِ عن أبى قِلاَ بَهَ عن أنس بن مالك قال: « أُمِرَ بِلاَلْ أَن يَشْفَعَ الأَذَانَ و يُوتِرَ الإقامة (١) » .

وفى الباب عن أبن عمرً .

قال أبو عيسى : [و^(۲)] حديثُ أنسٍ حديثُ حسنُ صحيحُ . وهو قول بعضِ أهلِ العلم من أصحاب النبيِّ صلى الله عليه وسلم والتابعين . و به يقول مالك ، والشافعيُّ ، وأحمدُ ، وإسطقُ .

731

باسب

ما جاء أن الإقامة مَثْنَى مَثْنَى

١٩٤ - حَرَثُنَ أَبُوسِمِيدٍ الأَشَجُّ حدثنا عُقْبَةُ بن خالد عن أَبن أَبي ليلَى

= ولاه بمكة ، وأذن آلُ سَعْدِ القَرَظِ منذُ زَمَنِ رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة ، وزمن أبى بكر رضى الله عنه : كلُّهم يحكون الأذان والإقامة والتثويب وقت الفجر كما قلنا ، فإن جاز أن يكون هذا غلطاً من جماعتهم، والناسُ بحضرتهم، ويأتينا من طَرَفِ الأرض من يُعلّمنا . : جاز له أن يسألنا عن عرفة وعن منى ثم يخالفنا !! ولو خالفنا في المواقيت كان أُجُوزَ له في خلافنا من هذا الأمر الظاهر المعمول به » .

وهذا كله من أقوى الحجج على إثبات الترجيع في الأذان والإفراد في الاقامة .

(١) الحديث رواه أحمد وأصحاب الكتب الـــــة .

⁽٢) الزيادة من م

عن عَمْر و بن مُرَّةً عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلَى عن عبد الله بن زيد قال : «كان أذانُ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم شَفْعاً شَفْعاً : في الأذانِ والإقامة (١١)».

قال أبو عيسى : حديثُ عبد الله بن زيد رواه وكيع عن الأعمِس عن عَمْرو بن مُرَّةَ عن عبد الرحمٰن بن أبى ليلى [قال: حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم (٢٠) : « أن عبد الله بن زيدٍ رأى الأذان في المنامِ » .

وقال شميعبةُ عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلَي (٢٠ : « أن عبد الله بن زيد رأى الأذان في المنام » .

وهذا أصحُ من حديث أبن أبي ليلي (١) .

(۱) الحديث رواه الدارقطني (ص ۸۹) عن أحمد بن إسحق بن بهلول عن أبي سعيد الأشج ، بهذا الاسناد .

- (٢) الزيادة من ع و م وهي زيادة ضرورية هنا ، وسنبين وجه ذلك فيما يأتى قريباً إن شاء الله .
- (٣) فى ه و ك و دم فى هــذا الموضع زيادة « قال : حدثنا أصحاب رسول الله صلى الله عليــه وسلم » مع حذف الزيادة السابقة من رواية الأعمش ، وهذا خطأ صرف ، سنقيم الدليل عليه إن شاء الله .
- (٤) خلاصة هذا : أن الرواية اضطربت عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلي ، فبعضهم رواها عنه « عن عبد الله بن زيد » أو « أن عبد الله بن زيد » وهذه رواية مرسلة ، لأنه لم يدركه ، وهذه هي التي رجحها الترمذي ، وبعضهم رواها عنه « قال : حدثنا أصحاب عبد صلى الله عليه وسلم » وهذه رواية متصلة ، لأن جهالة الصحابي لانضر ، وعبد الرحمن بن أبي ليلي أدرك نحو مائة وعشرين من الصحابة . وهذه الرواية نقلها الزيلمي في نصب الراية (١ : ١٤٠) عن مصنف ابن أبي شيبة قال فيه : «حدثنا وكيع حدثنا الأعمش عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلي قال فيه : حدثنا أصحاب عبد صلى الله عليه وسلم : أن عبد الله بن زيد الأنصاري جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يارسول الله ، وأيت في المنام كأن رجلا قام وعليه بردان أخضران ، فقام على حائط ، فأذن مني منني ، وأقام منى منني » . قال الزيلمي : «وأخرجه البيهتي في سننه عن وكيع به . قال في الإمام : وهذا رجال الصحيح ،

وعبدُ الرَّ حمٰنِ بنُ أبى ليلي لم يسمع من عبد الله بن زيد .
وقال (۱) بعضُ أهلِ العِلْمِ: الأَذَانُ مَثْنَى مَثْنَى ، والإقامةُ مَثْنَى مَثْنَى مَثْنَى .
و به يقول سفيان [الثورى (۲۰۰) ، وأبنُ المبارك ، وأهلُ الكوفة .
[قال أبو عيسى : أبنُ أبى ليلي هو « محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلي » كان قاضى الكوفة ، ولم (۳) يسمع من أبيه شيئاً ، إلا أنه يروى عن رجل عن أبيه شيئاً ، إلا أنه يروى عن رجل عن أبيه شيئاً ، إلا أنه يروى عن رجل

وهو متصل على مذهب الجماعة فى عدالة الصحابة ، وأن جهالة أسمائهم لاتضر » . وهو فى سنن البيهنى كما قال الزيلمي (١ : ٢٠٠) وقال البيهنى : « هكذا رواه جماعة عن عمرو بن مرة ، وقبل عنه عن عبد الرحمن بن أبى ليسلى عن معاذ » . ورواية عبد الرحمن عن معاذ فيها كلام ، لأنه لم بدركه أيضاً .

وهذه الرواية التي ذكرنا عن وكيع تدل على أن ماأثبتناه من الزيادة في رواية وكيع عن نسختي ع و م هو الصواب، وأن حذفها خطأ، لأنه لايجعل فرقا بينها وبين رواية شعبة، وأن إثباتها في رواية شعبة ـ كما في ه و لا و فه ـ : أشد خطأ.

ويما يؤيده أيضا قول الدارقطني بعد روايته من طريق أبي سعيد الأشج باسناده هنا ... : « ابن أبي ليلي هو الفاضي مجد بن عبدالرحمن ، ضعيف الحديث سيء الحفظ، وابن أبي ليلي ... يعني عبد الرحمن ... لايثبت سماعه من عبد الله بن زبد . وقال الأعمش والمسعودي : عن عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلي عن معاذ بن جبل ، ولا يثبت ، والمسواب ما رواه الثوري وشحبة عن عمرو بن مرة وحسين بن عبد الرحمن عن ابن أبي ليلي ، مرسلا » .

- (۱) في ه و ك «قال» بدون الواو .
- (۲) الزیادة من ع و مه و ه و ك
 - (٣) في م « لم» بدون الواو .
 - (٤) الزيادة من م و ع و ب

۱٤۳ باب ما جاء فی التَّرَسُّل فی الأذان^(۱)

190 — مَرَثُنَ أَحَد بِنِ الحَسنِ حَدَثنا اللَّهَ ... لَيْ أَسَدٍ حَدَثنا عِبِهِ بِنِ مُسْلِمٍ عِنِ الْحَسنِ عبد المنعم ، هو (٢) صاحبُ السَّقاَءِ (٤) ، قال : حدثنا يحيى بِن مُسْلِمٍ عِن الحَسنِ وعطاءً عِن جابر [بن عبد الله (٥)] أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٦) قال الملال : « يا بلال ، إذا أَذَنْتَ فَتَرَسَّلْ فِي أَذَانِكَ ، وإذا أَقَمْتَ فاحْدُرُ (٧) . وأجعلُ بين أَذَانِكَ وإقامتكَ قَدْرَ مَا يَفُرُ عُ الآكِلُ مِن أَكُلِهِ ، والشَّارِبُ وأَجعلُ بين أَذَانِكَ وإقامتكَ قَدْرَ مَا يَفُرُ عُ الآكِلُ مِن أَكُلِهِ ، والشَّارِبُ

- (۱) يقال : ترسل الرجل في كلامه ومشيه : إذا لم يعجل ، والترسل والترسيل بمعني ، وهو التحقيق بلا مجلة . قال القاضي أبو بكر بن العربي في العارضة (۱ : ۳۱۳) : « والسنة في الأذان الترسل والترفق ، لأنه يكون لإسماع جميع المصلين ، وعنده يحصل الإعلام » .
 - (۲) فی ع « معلی » بدون حرف التعریف .
 - (۳) في مه و ه و لا «وهو».
- (٤) فى ع ونسخة بهامش ـ « السقيا » : وهو مخالف اكر ما فى كتب الرجال .
 - (٥) الزيادة من ٧٨ .
 - (٦) في ع « أن النبي صلى الله عليه وسلم » .
- (V) « احدر » باسكان الحاء وضم الدال المهملتين ، أمر من الفعل الثلاثي ، يقال : حدر يحدر حدوراً ، أى أسرع ، من باب « نصر » . قال القاضي أبو بكر بن العربي : « يسرع في الإقامة لأنها افتتاح الصلاة وتقدمتها ، لإعلام من حضر في المعلى ، فلذلك قال : فاحدر ، يعني أسرع » .

من شُرْيِهِ ، والمُعْتَصِرُ إذا دَخَلَ لِقضاءِ حاجتِهِ (١) ، ولاتقوموا حتى تَرَوْنِي » . 197 - حَرَثُنَا عَبْدُ بِن مُحَيْدٍ حدثنا يونسُ بن محمدٍ عن عبد المنعم ِ نحوَه (٢) .

قال أبو عيسى : حديثُ جابرٍ هذا حديثُ لا نعرفه إلاَّ من هذا الوجه، من حديث عبد المنعم، وهو إسنادُ مجهولُ .

[وعبدُ المنعم شيخُ بصرى ُ (٣)] .

(۱) «المعتصر» بضم الميم وإسكان العين المهملة : هو الذي يحتاج إلى الغائط ليتأهب للصلاة قبل دخول وقتها، وهو من العصر أومن العصر _ الأول باسكان الصاد والثانى بفتحها مع فتح العين فيهما _ وهو الملجأ والمستخفى . قاله فى النهاية .

(٣) هنا في ع زيادة « قال أبو عيسى : عبد المنعم شيخ بصرى » وستأتى هذه الجلة في آخر الباب من بعض النسخ الأخرى ، وموضعها هناك أنسب .

(٣) الزيادة من م ونسخه بهامش ـ .

وعبد المنعم هــذا هو أبن نعيم ــ بالتصغير ــ الأسوارى صاحب السقاء ، وهو ضعيف ، قال البخارى وأبو حاتم: « منكر الحديث » وقال النسائى: « ليس بثقة ». وليس له فى الـكتب الستة إلا هذا الحديث عند الترمذى وحده .

وشيخه « يحيى بن مسلم » هو يحيى البكاء . بفتح الموحدة وتشديد الكاف ، وهو ضعيف أيضا ، قال أحمد والنسائل : « ليس بثقة » وضمفه أيضا أبو داود وابن حبان والدار فطنى ، وقال ابن سعد : « كان ثقة إن شاء الله » ومدار هذا الحديث عليه ، وقد رواه عنه راو آخر ضعيف ، فرواه الحاكم في المستدرك (١ : ٤٠٢) من طريق عمرو بن فائد الأسواري « ثنا يحيى بن مسلم عن الحسن وعطاء عن جبر » فذكره ، وقال : هذا حديث ليس في إسناده مطعون فيه غير عمرو بن فائد، والباقون شيوخ البصرة ، وهذه سنة غريبة ، لا أعرف لهما إسنادا غير هذا ، ولم يخرجاه » وتعقبه الذهبي فقال : « قال الدارقطني : عمرو بن فائد متروك » .

ومن الطريف فيه أن له إسنادين ضعيفين عرف الترمذي أحدهما ولم يعرف الآخر وعرف الحاكم الثاني ولم يعرف الأول .

188

باسب

ماجاء في إدخال الإصبع [في ١١] الأُذُن عند الأذان

١٩٧ - حَرَثْنَ مِحُودُ بِن غَيْلاَنَ حدثنا عبد الرَّزَّاقِ أخبرنا سفيانُ [الثَّوْرِيُّ (٢) عن عَوْنِ بِنِ أَبِي جُحَيْفَةَ (٣) عن أبيه قال: « رأيتُ بلالاً يُؤَذِّنُ ويَدُورُ ، و يُتْبِعُ فاهُ هاهنا وهاهنا (١٤) ، و إصْبَعَاهُ في أُذُنَيْهِ ، ورسولُ الله صلى الله عليه وسلم في قُبَّةٍ لَهُ حَمْرًاء ، أَرَاهُ قال: مِنْ أَدَم (٥) ، فخرجَ بلال ين يديه بالعَبَرَة (١) فرَ كَنَ هَا (١) بالبطْعاء (٨) ، فَصَلَّى إِليها رسولُ الله صلى الله عليه ألله عليه ألله عليه ألله عليه المَّانَة فَرَ كَنَ هَا (١) بالبطْعاء (٨) ، فَصَلَّى إِليها رسولُ الله صلى الله على الله عليه ألله عليه الله على الله على الله عليه الله عليه الله على اله على الله على اله على الله على الله على اله على الله على الله على

⁽۱) الزيادة من م و ع و مه .

⁽٢) الزيادة من م و ع و مه و ه و ك .

⁽٣) بضم الجيم وفتح الحاء المهملة .

⁽٤) « يتبع » من الإتباع ، بمعنى يدير فاه ههنا وههنا ، يمينا وشمالا ، وفي رواية وكيع عن الثورى عند أحمد « فكنت أنتبع فاه هكذا وهكذا : يعنى يمينا وشمالا » وزاد في روايته عند مسلم « يقول: حي على الصلاة ، حي على الفلاح ». وسنذكر مواضع هذه الروايات ، قال الحافظ في الفتح (٢ : ٤٤) : « والحاصل أن بلالا كان يتبع بغيه الناحيتين ، وكان أبو جعيفة ينظر اليه ، فكل منهما متتبع باعتبار » .

⁽٥) « الأدم » بالهمزة والدال المهملة الفتوحتين ، وهو جمع « أديم » وقبل اسم جمع ، والأديم : الجلد ماكان ، وقبل : الأحمر . وقبل : هو المدبوغ .

⁽٣) فى مه « بالعنزة بين يديه » وهو مخالف لسائر الأصول فى التقديم والتأخير . و « العنزة » بالعين المهملة والنون والزاى المفتوحات — : هى عصا مثل نصف الرمح أو أكبر شيئا ، وفيها سنان مثل سنان الرمح ، والعكازة قريب منها . قاله فى النهاية .

⁽V) في ع « فوكزها » بالواو بدل الراء ، وهو خطأ . ومعنى ركزها : غرزها .

 ⁽A) فى ـ «فى البطحاء» وما هنا هو الموافق لسائر الأصول ولنسخة بهامش ـ =

عليه وسلم ، يَمُزُّ بين يديهِ الكَاْبُ والحَارُ ، وعليه حُلَّةٌ حمراه (١) ، كَأَنِّي (٢) أنظرُ الله بَرِيقِ ساَقَيْهِ ، قال سفيانُ : نُرَاهُ حِبَرَةً (٣) » .

- = ولرواية أحمد فى المسند عن عبد الرزاق عن سفيان (؛ : ٣٠٨) . والبطحاء : يعنى بطحاء مكة ، وهو الذي يقال له : الأبطح ، ويقال له أيضا : المحصد .
- (١) قال فى النهاية: « الحلة ، واحدة الحلل ، وهى : برود اليمن ، ولا تسمى حلة إلا أن تكون ثوبين من جنس واحد » .
 - (٢) فى م « فلكأنى» وهو مخالف لسائر الأصول .
- (٣) * الحبرة » بكسر الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة وفتح الراه : نوع من برود اليمن يكون موشى مخططا . وقول سفيان هذا معناه أن شيخه حين حدثه وصف الحلة بأنها حراء ثم رجح سفيان أنه وصفها بأنها «حبرة » أى من هذا النوع ، إذ يكون فيه لون أحمر . وقوله « نراه » بضم النون في أوله ، وفي ع و سم « تراه » بالتاء المثناة بدل النون ، وهو غير جيد ، وما هنا هو الموافق لسائر الأصول وسائر الروايات .

والحديث رواه الشيخان ، إلا أنهما لم يذكرا فيه إدخال الاصبعين في الأذنين ولا الاستدارة ، كذا قال الشارح . وقال الحافظ في التلخيص (ص ٧٦) : « ورواه النسائي بافظ : فجعل يفول في أذانه حمكذا ، ينحرف يمينا وشهالاً . ورواه ابن ماجه وعنده : فرأيته يدور في أذانه ، لكن في إسناده حجاج بن أرطاة . ورواه الحاكم من حديث أبي جحيفة بألفاظ زائدة ، وقال : قد أخرجاه إلا أنهما لم يذكرا فيه إدخال الإصبعين في الأذنين والاستدارة ، وهو صحيح على شرطهما . ورواه من ابن خزعة بلفظ : رأيت بلالاً يؤذن يتبع بفيه يميل رأسه يمينا وشهالا . ورواه من طريق أخرى وفيه وضع الاصبعين في الأذنين ، وكذا رواه أبو عوانة في صحيحه . ورواه أبو نعيم في مستخرجه وعنده : رأى بلالا يؤذن ويدور وإصبعاه في أذنيه . وكذا رواه البزار . وقال البيهتي : الاستدارة لم ترد من طريق صحيحة ، لأن مدارها على سفيان الأورى ، وهو لم يسمعه من عون ، إنما رواه عن رجل عنه ، والرجل يتوهم أنه الحجاج ، والحجاج غير محتج به . قال:ووهم عبد الرزاق في إدراجه ، من ين ذلك بما أوضحته في المدرج ، وتعقبه ابن دقيق العيد في الإيمام بما يراجع منه ، فين ذلك بما أوضحته في المدرج ، وتعقبه ابن دقيق العيد في الإيمام بما يراجع منه ، سفيان من عون ، وإنما يريد البيهتي أن الاستدارة في الأذان هي الذي أوهم أن الحديث لم يسمعها والذي تقاه الحافظ عن البيهتي قيه شيء من التصرف الذي أوهم أن الحديث لم يسمعها سفيان من عون ، وإنما يريد البيهتي أن الاستدارة في الأذان هي التي لم يسمعها سفيان من عون ، وإنما يريد البيهتي أن الاستدارة في الأذان هي التي لم يسمعها

سفيان . ونص كلامه في السنن الكبرى (٢ : ٣٩٦) : « وقد رواه إحازة 💳

قال أبو عيسى : حديثُ أبى جُعَيْفة حديثُ حسنُ صحيحُ .
وعليه العملُ عند أهل العلم : يَسْتَحِبُّونَ أَن يُدْخِلَ المؤذنُ إصْبَعيه في أذنيه في الأذان .

وقال بعض أهل العلم : وفى الإقامة أيضاً ، يُدخِلُ إصْبَعيه فى أذنيه . وهو قولُ الأوزاعيِّ .

وقد تعقبه ابن التركاني في الجوهم الذي بأن الحديث رواه الترمذي والحاكم وصححاه، ثم قال : « وهذه حكاية فعل ، حكاه أبو جحيفة عن بلال ، فلا أدرى مامعني قول البيهني مدرج في الحديث ؟! وقد وقعت لهذه الرواية متابعة : فأخرجه أبو عوانة الاسفرائيني في صحيحه من حديث مؤمل عن سفيان عن عون عن أبيه . وروى أبو نعيم الحافظ في مستخرجه على كتاب البخاري من حديث عبد الرزاق عن سفيان عن عون عن أبيه قال : رأيت بلالا يؤذن . ثم قال : وحدثنا أبو أحمد حدثنا المطرز حدثنا بندار ويعقوب قالا حدثنا عبد الرحن بن مهدى حدثنا سدفيان عن عون عن أسامة رأى بلالا يؤذن ويدور ، إلى آخره » ثم تعقب احتجاج البيهني برواية العدني بأن العدني هو عبد الله بن الوليد ، وأنه ضعيف جداً ، ضعفه على بن المديني .

أقول: وعبد الله بن الوليد مختلف في ضعفه ، وقد وثقه الدارقطي ، وغيره ، ولحكن روايته لاتعال الروايات الأخرى ، وقد صرح الثورى بسباع الحديث من عون في رواية وكيم عن الثورى عند مسلم (١٤٢١) وعند أحمد (٤: ٣٠٨ في رواية وكيم عن الثورى عند مسلم «فأذن بلال فجعلت أتابع فه هها وهها ، يقول : عينا وشمالا ، يقول : حي على الصلاة ، حي على الفلاح » . وهذا معنى الاستدارة . وأما رواية عبد الرزاق التي رواها الترمذي فإنها عند أحمد أيضاً (٤: ٣٠٨) عن عبد الرزاق . ولا تعلل الأحاديث عثل هذه التعليلات الواهية التي صنع البيهتي رحمه الله . وانظر نصب الراية (١: ١٤٥) .

وأبو جُحَيْفَةَ أسمه « وَهُبُ [بن عبد الله (١)] السُّوَ أَنَى (٢) » .

180

ما جاء في التَّنُويبِ في الفجرِ (٣)

الم المرائيل عن الحكم عن عبد الرحمان بن منيع حدثنا أبو أحمد الزُّ مَيْرِيُّ حدثنا أبو إحمد الزُّ مَيْرِيُّ حدثنا أبو إسرائيل عن الحكم عن عبد الرحمان بن أبى ليلى عن بلال قال: قال [لى(١)] رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: « لا تُشَوِّبَنَ في شيء من الصَّلُواتِ إلاَّ في صلاة الفجر (١٠) » .

[قال(ع)]: وفي الباب عن أبي مَحْذُورَةَ (٦)

- (١) الزيادة من م و ع و ٠ .
- (٢) «السوائى» يضم السين المهملة وفتح الواو المحففة . وبالهمزة ، نسبة إلى « بني سواهة بن عامر بن صعصعة » من هوازن . كما ضبط في الأنساب والقاموس وعيرهما .
 - (٣) في العجر» . وهو مخالف اسائر الأصول ، وغير جيد أيضاً .
 - (٤) سيأتى الكارم عليه قريباً إن شاء الله .
 - (o) الزيادة من ع و م و ب ، وفي عم «قال أبو عيسي » .
- (٦) قال الشارح (١: ١٧٧): « أخرجه أبو داود ، قال: قلت: يارسول الله ، علمنى سنة الأذان ، الحديث ، وفي آخره : فان كان صلاة الصبح قلت : الصلاة خير من النوم ، الصلاء خير من النوم ، الله أكبر ، لا إله إلا الله . ورواه ابن حبان في صحيحه . وفي الباب عن أنس قال : من السنة إذا قال المؤذن في أذان الفجر حي على الصلاة حي على الفلاح : الصلاة خير من النوم . أخرجه ابن خزيمة في صحيحه والدار قطني ثم البيهق في سننهما ، وقال البيهق : إسناده صحيح . كذا في نصب الراية » =

قال أبو عيسى : حديثُ بلالٍ لا نعرفه إلاَّ من حديث أبي إسرا ئيلَ الْلاَئِيِّ (١) .

وأَبُو إِسرا ئيل (٢) لم يسمع هذا الحديث من الحكم [بن عُتَيْبَةَ (٣) قال : إنما رواه عن الحسن بنِ عُمَارة عن الحكم [بن عُتَيْبة (٣)] .

وأبو إسرائيل أسمه «إسمعيل بن أبي إسطق » وليس [هو (١)] بذاك (١) القوى عند أهل الحديث (٦)

وقال الحافظ فی التلخیص (ص ٥٧): « رواه أبو داود وابن حبان مطولا من حدیثه ، وفیه عده الزیادة ، وفیه عدب بن عبدالملك بن أبی محذورة ، وهو غیر معروف الحال ، والحرث بن عبید ، وفیه مقال . وذكره أبو داود من طرق أخرى عن أبی محدورة ، منها ماهو مختصر . وصححه ابن خزیمة من طریق ابن جریج قال: أخبر نی عثمان بن السائب أخبر نی أبی وأم عبد الملك بن أبی محذورة عن أبی محذورة . وقال بق بن مخلد : حدثنا يمي بن عبد الحمید حدثنا أبو بکر بن عیاش حدثی عبدالعزیز بن رفیع سمعت أبا محذورة قال : كنت غلاما صیتا فأذنت بین یدی رسول الله صلی الله علیه وسلم الفجر یوم حنین ، فلما انتهبت إلی سی علی الفلاح قال : ألحق فیها : الصلاة خیر من النوم . ورواه النسائی من وجه آخر عن أبی جعفر عن أبی جعفر عن أبی سلمان عن أبی محذورة ، وصححه این حزم » .

والروايات الثلاث التي أشار اليها الحافظ، وهي : رواية عثمان بن السائب، ورواية أبي سلمان ، ورواية عجد بن عبد الملك _ : رواها أحمد في المسند (بأرقام ١٥٤٤ م و ١٠٤٤ م و ١٠٤٤ م و ١٠٤٤ م و ١٥٤٤ م و ١٠٤٤ م و المولم و ١٤٤٤ م و المولم و ١٤٤٤ م و المولم و

- (۱) « الملائى » بضم الميم وتخفيف اللام وكسر الهمزة . وضطه فى الأنساب بفتح الميم ، وهو خطأ ، ثم قال : « هذه النسبة إلى الملاء ، والملاء هو المرط الذى تستتر به المرأة إذا خرجت ، وظبى أن هذه النسبة إلى بيعه » .
- (۲) قوله « وأبو إسرائيل لم يسمع » إلى آخره ــ : مؤخر في ع عقب قوله فيما يأتى « وليس هو بالقوى عند أهل الحديث » .
 - (٣) الزيادة من ع و مه و ه و ك .
 - (٤) الزيادة من م و ع و ب .
 - (0) في ع و ه و ك «بذاك».
- (٦) يظهر لى أن ضعفه أكثره من سوء حفظه ، فقد قال ابن معين : « صالح الحديث » =

وقد أُختَلَفَ أَهِلُ العلمِ في تفسير التَّنْوِيبِ :

فقال بعضهم : التَّنُويْبُ أَن يقول في أُذَان الغجر : « الصلاة ُ خير من النوم » وهو قول أبن المبارك وأحمد .

وقال (۱) إسطق في التثويب غير هذا ، قال : [التثويب المكروه (۳)] هو شيء أحدثه الناس بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، إذا أذَّن المؤذن فاستبطأ القومَ قال بين الأذان والإقامة : « قد قامت الصلاة ، حَيَّ على الصلاة ، حيّ على الفلاح » .

[قال^(٣)] : وهذا الذي قال إسطقُّ : هو التثويبُ ألذي [قد^(٣)] كرهه أهل العلم ، وألذي أَحْدَثُوهُ بعد النبيِّ صلى الله عليه وسلم .

وقال الفلاس: « ايس من أهل الـكذب » وقال أبو حاتم: « حسن الحديث جيد اللقاء ، لوله أغاليط ، لا يحتبج بحديثه ، ويكتب حديثه ، وهو سيء الحفظ ». وقال ابن المبارك: « لقد من الله على المسلمين بسوء حفظ أبي إسرائيل » وقال ابن سعد: « يقولون: إنه صدوق » وقال حسين الجمني: « كان طويل اللحية أحمق » .

وقد أخطأ الحافظ ابن حجر ، فى كنيته فى التاخيص (ص ٧٥) فقال عن هذا الحديث : « فيه أبو إسمعيل الملائى » والخطأ أصلى فى الكتاب وليس من الخطأ المطبمى، لأن الشوكانى ثقله عن التلخيص هكذا (٢:٧١) .

والحديث رواه أيضاً ابن ماجه (١ : ١٢٦) والبيه في (١ : ٢٤) كلاها من طريق أبى إسرئيل عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن بلال . قال البيه في : « وهذا أيضاً مرسل ، فان عبد الرحمن بن أبى ليلى لم يلق بلالا » .

وهذا الحديث وإن كان ضعيف الأرسناد. فان معناه صحيح ، لأن قول المؤذن « الصلاة خير من النوم » لم يرد فى الأحادبث إلا فى أذان الفجر . وهو موضعه المناسب له ، إذ أن وقت الفجر وقت غفلة ونوم ، وأما الأوقات الأخرى فهى على. غير ذلك .

- (۱) في ع «قال» بدون الواو.
- (۲) الزیادة من م و ع و ب
 - (٣) الزيادة من م و ب .

والذي فَسَرَ ابنُ المبارك وأحمدُ : أَنَّ التثويب أن يقولَ المؤذنُ في أذانِ (١) الفجر : « الصلاةُ خيرٌ من النومِ » .

وهو قول (۲) صحيح ، ويقال له « التثويب (۳) أيضاً » .

وهو الذي اختارَهُ أهلُ العلم ورأُوهُ .

ورُوىَ عن عبد ألله بن عمر أنه كان يقول في صلاة الفجر « الصلاة عير من النوم » .

وَرُوى عَن مُجَاهِدٍ قال : دخلتُ مع عبد الله [بن عُمَرَ (١٠)] مسجداً وقد (١٠) أذِّنَ [فيه (١٠)] ، فَتُوَّبَ المؤذنُ ، فخرج أذِّنَ [فيه (١٠)] ، فَتُوَّبَ المؤذنُ ، فخرج

⁽۱) كذا فى م و ع وهو أجود، وفى ـ و ه و لا «صلاة» بدل « أذان » وفى نسخة بهامش ـ « فى أذان صلاة الفجر » وكأنه من بعض الناسخين ، جم بين نسختين .

⁽٢) في م و ه و ك « فهو قول » وما هنا أجود وأصح .

⁽٣) فی ب و ه و ی « التّثوّب » بالتاء المثناة ، والثاء المثلة الفتوحتین مع ضم الواو المشددة ، وهو خطأ صرف ، لأن « التّفَعّل » إنما يكون مصدر « تَفَعّل » ولا معني هنا لفعل « تَمُوّب » . ويظهر أنه تحريف من الناسخين ، إذ لم يفهموا كلام انترمذي ، وظنوا أنه حين الله تفسير ابن المبارك وأحمد لمعني « التثويب » أراد أن يذكر أن لهذا المعني لفظا آخر ، وهو « التثوب » وليس هذا مراد الترمذي ، بل مراده : أن « التثويب » يطلق على المعنى الذي فسره إسحق بن راهويه ، ويطلق أيضاً على المعنى الذي فسره أحمد وابن المبارك ، فهو يريد أن بن راهويه ، ويطلق أيضاً على المعنى الأخير يدل عليه لفظان . ويؤيده استدلاله عقب ذلك بفعل ابن عمر ، إذ صنع التثويب المستحب ، وأنكر على المبتدع التثويب الذي أحدثه الناس .

⁽٤) الزيادة من م و مه و ي

⁽o) في مم «قد» بدون الواو.

⁽٦) الزيادة من م و ع و مه و ه و ك .

عبد الله بن عمر من المسجد ، وقال : أُخْرُجُ بنامن عندِ هذا الْمُبْتَدِ عِ اولم يُصَلِّ (١) فيه (٢) .

[قال (٢)] و إنما كَرِهَ (١) عبدُ الله النثويبَ الذي (٥) أَحْدَتُهُ الناسُ مَدُ (٦) .

⁽۱) في ع « نصل » بالنون .

⁽٣) أثر ابن عمر رواه أبو داود بلفظ آخر (١ : ٢١١ ـ ٢١٢) : « عن مجاهد قال : كنت مع ابن عمر فثوب رجل فى الظهر ، أو العصر قال " : [اخر ج بنا ، فإن هذه بدعة » . وهذا لفظ مختصر وسواء أكان الذى كرهه ابن عمر أن المثوّب فعل ذلك فى الظهر أو العصر ، أم أنه ثوب بلفظ غير الوارد فى السنة _ : فان عمله فى الحالين بدعة ومكروه ، لأنه تجاوز الحد المأذون به .

⁽٣) الزيادة من م و ع و ۔ .

⁽٤) في نسخة مهامش ع « إن الذي كره » الخ .

⁽٥) فى ع « لما رأى » بدل « الذى » وهو خطأ ، لأن التركيب به يكون ناقصاً غير صحيح .

⁽٦) قال فى لسان العرب: «يقال: تُوَّبَ الداعى تشويباً: إذا عاد مرة بعد أخرى. ومنه تشويب المؤذن إذا نادى بالأذان للناس إلى الصلاة ثم نادى بعد التأذين فقال: الصلاة رحم الله الصلاة ، يدعو إليها عوداً بعد بدء. والتشويب: هو الدعاء للصلاة وغيرها. وأصله: أن الرجل إذا جاء مُسْتَصْرِخًا لوَّح بثو به ليُرَى ويَشْتَهِرَ ، فكان ذلك كالدعاء ، فسُمّى الدعاء تثويباً لذلك ، وكل داع مُثَوِّب . وقيل: إنما سُمّى الدعاء تثويباً دن من ثاب يَثُوب إذا رجع ، فهو رجوع إلى الأمر بالمبادرة إلى الصلاة ، فإن المؤذن إذا قال حي على الصلاة فقد دعاهم إليها ، فإذا قال بعدذلك: الصلاة مُؤتِ المياه المبادرة إلى الماه بعدذلك: الصلاة حير من النوم: فقد رجع إلى كلام معناه المبادرة إليها». =

باب ما جاء أنَّ مَن أذَّنَ فهو 'يقيم'

199 - مَرَثُنَ هَنَّادُ حدثنا عَبْدَةُ وَيَعْلَى [بنُ عُبَيْدُ (١) عن عبد الرحمٰن بن زِيَاد بن أَنْهُم (٢) الإفريق عن زياد بن أَنْهُم (٣) الحَضْرَمِي عن زياد بن أَنْهُم (٣) الحَضْرَمِي عن زياد بن الحُرِث الصُّدَائِي (٩) قال : « أُمْرَنَى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن زياد بن الحُرِث الصُّدَائِي (٩) قال : « أُمْرَنَى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم

= وقد ظهر من كل ماتقدم أن التثويب المسنون الوارد هو قول المؤذن في أذان الفجر خاصة « الصلاة خـير من النوم » مرتبن ، وأن ماعداه بدعة ، وقد افتن الناس في الابتداع في ذلك بألوان متعددة. كما مضى بما حكاه الترمذي، وبما نقله صاحب اللسان، وقال القاضى أبو بكر بن العربي في العارضة (١ – ٣١٣ – ٣١٤): « وقد شاهدت فنا من التثويب ، في دار السلام ، وهو أن يأتي المؤذن إلى دار الحليفة فيقول : السلام عليك يأمير المؤمنين ، ورحمة الله وبركاته ، حي على الصلاة ، مرتين ، حي على الفلاح ، مرتين ، ورأيت الناس في مساجدهم في بلاد إذا قامت الصلاة يخرج إلى باب المسجد من ينادى : الصلاة رحمكم الله . وهذا كله تثويب مبتدع ، وإغا الأذان مشروع للإعلام بنادى : الصلاة رحمكم الله . وهذا كله تثويب مبتدع ، وإغا الأذان مشروع للإعلام بناوقت لمن بعد ، والإقامة لإعلام من حضر ، حتى لا تأتي العبادة على غفلة » .

- (١) الزيادة من م
- (٢) « أنعم » بفتح الهمزة وإسكان النون وضم العين المهملة .
- (٣) « نعيم » بالتصغير وبالعين المهملة ، وفى م « أنعم » وهو خطأ صرف . وزياد هذا هو ابن ربيعة بن نعيم بن ربيعة بن عمرو الحضرمي ، نسب هنا إلى جده ، وهو تابعي ثقة .

أَنْ أُوَّذِّنَ (') فِي صلاة الفجر ، فَأَذَّنْتُ ، فأراد بلال أن يُقِيمَ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن أخا صُدَاء قد أَذَنَ ، ومَنْ ('') أَذَّنَ فهو يُقيمُ ('') » . [قال (')] : وفي الباب عن أبن عُمَرَ .

قال أبو عيسى : وحديثُ (٥) زيادٍ إِنَّمَا نعرفه من حديث الإفريقيِّ . و [الإفريقيُّ (٦)] هو ضعيفُ عند أهل الحديث ، ضَعَّفَهُ يحيى بنُ سعيدٍ القَطَّانُ وغيرُهُ ، قال أحمد : لا أكتب حديث الإفريقيِّ .

[قال (٧)] : ورأيتُ محمدَ بنَ إسماعيلَ 'يَقَوِّى أَمْرَهُ ، ويقول : هو مُقارَبُ الحديثِ (٨) .

النسبة إليه « صدائی » كا ضبطناه ، وكا هو في كتب الحديث والفاموس ، وقال في لسان العرب (١٩٠ : ١٨٩) : « والنسب إليه صداوى على عير قياس » .
 وقال ابن سعد في الطبقات (ج ٧ ق ٢ ص ١٩٥) : « ونزل زياد بن الحرث مصر ، وروى عنه المصرون » .

- (١) في له «أذن» فعل أمر .
- (۲) فی م و ب «فن».
- (٣) سيأتي السكارم عليه قريباً إن شاء الله .
- (٤) الزيادة من م و ع و ۔ .
 - (0) في م «حديث» مدون الواو.
- (٦) الزيادة من ع و دم و و ه و ك .
- (V) الزيادة من م و ع و ـ و ه و ك .
- (A) عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريني سبق لنا الكلام في توثيقه مفصلا ، في شرح الحديث رقم (١٥) وبينا هناك أنه ثقة ، وأن من ضعفه فقد أخطأ .

وكان عبد الرحمن هذا من كبار الرجل: شجاعة وقوة يقين ، نقل ياقوت في معجم البلدان عنه (١ : ٤٠٠ – ٣٠٥) قال: «كنت أطلب العلم مع أبي جعفر أمير المؤمنين قبل الحلافة ، فأدخلني يوماً منزله ، فقدم إلى طعاماً ومريقة من حبوب ، ليس فيها لحم ، ثم قدم إلى زبيبا ، ثم قال: ياجارية ! عندك حلواء ؟ قالت: لا ، قال ولا التمر ؟ قالت: ولا التمر ! فاستلق ثم قرأ هذه الآية: [عسى ربكم أن يهلك =

والعملُ على لهذا عند [أكثر^(۱)] أهل العلم : [أَنَّ ^(۲)] مَن أَذَّنَ فهو يقيم ^(۲) .

= عدو م ويستخلف كم في الأرض فينظر كيف تعملون] قال : فلما ولى المنصور الحلافة أرسل إلى ، فقدمت عليه ، فدخلت والربيع قائم على رأسه ، فاستدنانى ، وقال : ياعبد الرحمن ! بلغني أنك كنت تفد إلى بني أمية ؟ قلت : أجل ، قال : فكيف رأيت سلطانى من سلطانى من سلطانهم ؟ وكيف مامررت به من أعمالنا حتى وصلت إلينا؟ قال : فقلت : يا أمير المؤمنين ! رأيت أعمالا سيئة ، وظاما فاشياً ، ووالله _ يا أمير المؤمنين _ مارأيت في سلطانهم شيئا من الجور والظلم إلا ورأيته في سلطانك ، وكنت ظنفته لبعد البلاد منك ، فجعلت كلما دنوت كان الأمن أعظم ، أثذ كر _ يا أمير المؤمنين _ يوم أدخلتنى منزلك فقدمت إلى طعاماً ومريقة من حبوب لم يكن فيها لحم ثم قدمت زبيبا ثم قلت ياجرية عندك حلواء ؟ قالت لا قلت ولا التمر قالت ولا التمر فاستلقيت ثم تلوت إ عسى ربح أن يهلك عدوك ويستخلف في الأرض ، ماتعمل ؟! قال : فنكس رأسه طويلا ، ثم رفع رأسه إلى ، وقال : كيف لى بلوجل ؟ قلت : أليس عمر بن عبد العزيز كان رفع رأسه إلى ، وقال : كيف لى بلوجل ؟ قلت : أليس عمر بن عبد العزيز كان يقول : إن الوالى بمنزلة السوق : يجاب إليها ماينهق فيها ، فار كان براً أنوه ببره ، وإن كان فاجراً أنوه بفجوره !! فأطرق طويلا ، فأوماً إلى الربيع : أن اخر ج ، فرجت وما عدن إليه » .

- (١) الزيادة من م و ع و ـ و ه و ك .
 - (۲) الزیادة من م و ع و مه و ب
- (۳) حدیث زیاد بن الحرث الصدائی فیه قصة طویلة ، قد اختصرالتر مذی منه مارواه هنا ، ورواه أبو داود (۱ : ۲۰۱) من طریق عبد الله بن عمر بن غانم ، وابن ماجه (۱ : ۲۲۹) من طریق سفیان الثوری : ۲۲۹) من طریق سفیان الثوری : کلهم عن عبد الرحمن بن زیاد بن أنهم ، رووه مختصراً کا هنا .

ورواه أحمد في المسند (£ : ١٦٩) عن وكيع عن الثورى عن عبد الرحمن بن زياد ، ورواه أيضا عن مجد بن يزيد الكلاعي الواسطى عن عبد الرحمن . ولكن وقع في نسخة المسند المطبوعة خطأ في الاسناد الأخير ، لأنه فيه « حدثنا مجد بن يزيد الواسطى الإفريق عن زياد بن نعيم الحضرى » وهذ خطأ صوابه « عن الافريق » أو « حدثنا الافريق » •

وقد ذكر الحافظ ابن حجر فى الاصابة (١٨:٣) أن أحمد أخرج الحديث بطوله ، ولسكنى لم أجده فيه مطولا ، فلا أدرى هل سقط من نسخة السند التى طبع عنها ؟ أوسها الحافظ فظن أنه فى المسند وليس فيه ؟

وقد روى البيهتي في السنن (۱ : ۳۸۱) قطعة مطولة منسه من طريق أبي بكر القطيمي عن الحافظ بشر بن موسى الأسدى عن عبد الله بن يزيد المقرئ عن عبد الرحمن بن زياد .

ورواه الحافظ المزى بطوله فى تهذيب الكمال باسناده إلى القطيعي عن بشر بن موسى ، وطبع متن الحديث بحاشية (تهذيب التهذيب) للحافظ ابن حجر بدون الإسناد .

ورواه عبد الرحمٰن بن عبد الله بن عبد الحسكم فى كتاب فتوح مصر (ص ٣١٢ ـــ ٣١٣ طبعة ليدن) عن عبد الله يزيد المقرئ عن عبد الرحمٰن بن زياد .

وقد رأينا نقله بنصه هنا من رواية ابن عبد الحسكم ، لمما فيه من فوائد كثيرة ، ولأنه حديث صحيح ، رواته ثقات ، ولم يتكاموا فيه إلا من أجل الافريق، وقد رجعنا أنه ثقة :

قال زياد بن الحرث الصُّدائي: «أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعته على الإسلام، فأخبر ث أنه قد بعث جَيْشًا إلى قومي، فقات يا رسول الله، أرْدُد الجيش وأنا لك بإسلام قومي وطاعتهم، فقال أذهب فردهم، فقلت يا رسول الله، إن راحلتي قد كلَّت، ولكن ابعث إليهم رجلًا، قال : فبعث إليهم رسولُ الله صلى الله عليه وسلم رجلًا، وكتبتُ معه إليهم، فردهم ،قال الصدائي : فقدم وفد م بإسلامهم، فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا أخا صُدَاء ، إنك لمُطاع في قومك ، قلت : بل الله هداهم للإسلام، فقال رسول الله صلى الله هداهم للإسلام، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا أخا صُدَاء ، إنك لمُطاع في قومك ، قلت : بل الله هداهم للإسلام ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يكن ، فكتب لى كتابًا بذلك ، عليه وسلم : بلي ، فكتب لى كتابًا بذلك ، عليه وسلم : أفكر أو مَرِ لكَ عليهم ؟ قلت : بلي ، فكتب لى كتابًا بذلك ، ت

= فقلت : يا رسول الله ، مُر الى بشىء من صدقاتهم ، فكتب لى كتاباً آخر بذلك ، وكان ذلك في بعض أسفاره ، فنزَلَ رسول الله صلى الله عليه وسلم منزلاً ، فأتَى أهلُ ذلك المنزل يَشْكُونُ عاملَهم ، يقولون : أُخَذَنَا بشيء كان بيننا وبينه في الجاهلية ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أَوَ فَعَلَ ؟ قالوا : نعم ، فالتفت إلى أصحابه وأنا فيهم فقال : لا خير في الإمارة لرجل مؤمن ، قال الصدأبي : فدخل قوله في نفسي ، قال: ثم أتاه آخر ، فقال : يا رسول الله ، أعطني ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من سألَ الناسَ عن ظَهْرِ غِنَّى فهو صُداعُ في الرأس وداي في البطن ، فقال السائل : فأعطني من الصدقة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الله لم يَر ْضَ بحكم نبيِّ ولا غيره [في الصدقات] حتى حكم هو فيها ، كَفِزَّأُها ثمانيةَ أجزاء ، فإن كنتَ من تلك الأجزاء أعطيتُك _ أو أعطيناك _ حقك، قال الصدائي : فدخل ذلك في نفسي، لأنى سألتُه من الصدقات وأنا غنيٌّ ، ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعْتَشَى من أول الليل ، فلزمتُه ، وكنتُ قويًّا ، وكان أصحابه ينقطعون عنه و يستأخرون ، حتى لم يَبْقَ معه أحدُ غيرى ، فلما كان أوانُ صلاة الصبح أمرني فأذَّنْتُ ، وجعلتُ أقول : أُقيمُ يا رسول الله ؟ فينظر إلى ناحية المشرق ويقول: لا ،حتى إذا طلع الفجر ُ نزل فتبر ّز ، ثم انصرف إلى وقد تلاحق أصحابُه ، فقال : هل من ماء يا أخا صُدَاء ؟ فقلت : لا، إلاَّشيء قليل لا يكفيك ، فقال: اجعله في إناء ثم ائتني به ، ففعلتُ ، =

= فوضع كفه في الإناء ، فرأيت بين كل إصبعين من أصابعه عيناً تَفُورُ ، فقال : لولا أنى أستحيى من ربى _ يا أخا صُداء _ لَسَقَيْنَا واستقينا ، نادِ في الناس: مَنْ له حاجة أفي الماء ، فناديتُ فيهم ، فأخذ من أراد منهم ، ثم جاء بلال فأراد أن يقيم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إِن أَخَا صُدَاءُ أَذَنَ ، ومن أَذَّن فهو يُقيمُ ، قال الصدائي : فأقمتُ ، فلما قَضَى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاتَه أُتيتُه بالكتابَيْن ، فقلت : يا رسول الله ، أَعْفِنِي من هٰذين ، فقال : وما بَدَا لك ؟ فقلت : إنى سمعتُك تقولُ : لاخير في الإمارة لرجل مؤمن، وأناأ ومنُ بالله ورسوله، وسمعتُك تقول للسائل: من سأل عن ظهر غنى فهو صداعٌ في الرأس ودا إفي البطن، وقد سألتك وأنا غني أنه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هو ذاكَ ، إِن شئتَ فَاقْبَلُ وَإِنْ شِئْتَ فَدَعْ [فقلت:أَدَعُ] فقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم: فَدُ آنِي على رجل أُوَّمَّرُهُ عليهم، فدلاته على رجل من الوفدالذين قدموا عليه ، فأمَّرَه علينا، ثم قلنا: يا رسول الله ، إن لنا بئراً إذا كان الشتاء وَسِمَناً ماؤُها فاجتمعنا عليها ، وإذا كان الصيفُ قُلُّ ماؤها فتفرقنا على مياه حوانا ، وقد أسلمنا ، وكلُّ من حولنا لنا عدوُّ ، فادْعُ اللهَ لنا في بئرنا أن يسَمَناً ماؤها فنجمتع عليها ولا نتفرق ، قال: فدعا بسبع حَصَيات ، فعركهن في يده ودعا فيهن ، ثم قال : اذهبوا بهذه الحصيات ، فإذا أتيتم البئر كَأَلقوها واحدةً واحدةً واذكروا أسمَ الله ، قال =

181

باسب

ما جاء في كراهية الأذان بغير وُضُوء

بن يحيى [الصَّدَفِيِّ (١)] عن الزُّهْرِيِّ عن أبي هريرةَ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم والله عليه وسلم قال (٢) : « لا يُؤَذِّنُ إِلاَّ مُتَوَضِّيُ » .

=الصدائي: ففعلنا [ما قال لنا] ، فما استطعنا بعد ذلك أن ننظر في قَعْرها ، يَعْني البئر »

هذا لفظ ابن عبد الحرك ، وقد صحنا بعن أحرف فيه وزدنا بعض أحرف ، من رواية المزى المطبوعة بحاشية التهذيب ، وما زدناه كتبناه بين قوسين هكذا [] . وقوله في الحديث « اعتشى من أول الليل » : قال في النهاية : « أي سار وقت العشاء ، كا يقال : استحر وابتكر » .

(۱) الزيادة من ع . و « الصدقى » بفتح الصاد والدال المهملتين وبالفاء ، نسبة إلى « الصدف » بفتح الصاد وكسر الدال ، وهى قبيلة من حير نزلت مصر . ومعاوية بن يحيى هذا ضعيف جداً ، قال ابن حبان : « كان يشترى الكتب ، ويحدث بها » ثم تغير حفظه فكان يحدث بالوهم » . وقال الساجى : « كان اشترى كتابا للزهرى من السوق فروى عن الزهرى » .

والإسناد فى ى فيه زيادة غريبة فى هذا الموضع ، هى خطأ صرف ، و نصه : « جدثنا على بن حجر حدثنا الوليد بن مسلم عن معاوية بن يحيى [عن الوليد حدثنا ابن مسلم عن معاوية بن يحيى] عن الزهرى » .

(٢) فى عام « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال » وفى ع : « عن أبي عريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم » .

٢٠١ – حَرْثُنَا يحيى بن موسى حدثنا عبد الله بن وَهْبٍ عن يونسَ
 عن أبن شهابٍ قال : قال أبو هريرة : لا يُنادري بالصلاة إلاَّ متوضى .

[قال أبو عيسى (١)]: وهذا أصحُّ من الحديثِ الأولِ

[قال أبو عيسى(٢)]: وحديثُ أبى هريرة لم يَرَ ْفَعَهُ ابنُ وهب ، وهو

أصحُّ من حديث الوليد بن مسلم .

والزهري لم يسمع من أبي هريرة (٣) .

واختلَفَ أهلُ العلم في الأذان على غير وضوء:

فكرهه بعضُ أهل العلم ، و به يقولُ الشافعيُّ ، و إسحٰقُ .

ورَخَّصَ فى ذلك بعض أهل العلم ، و به يقول سفيانُ [الثورى (١)] ، وابن المبارك ، وأحمدُ .

⁽۱) الزيادة من ع و مه و ه و ك .

⁽۲) الزيادة من م و ...

⁽٣) الحديث لم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة إلا الترمذي . ورواه البيهق (١: ٧٧) من طريق هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم عن معاوية بن يحيي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعا . ثم قال البيهق : « هكذا رواه معاوية بن يحيي الصدفي ، وهو ضعيف ، والصحيح رواية يونس بن يزيد الأيلي وغيره عن الزهري قال : قال أبوهريرة : لاينادي بالصلاة إلا متوضى - » .

وهو حديث ضعيف على كل حال ، للانقطاع بين الزهرى وأبى هريرة ، ورواية معاوية بن يحيى التى هنا ، ضعيفة بذلك وبضعف راويها ، ورواية البيهتى ضعيفة بمعاوية هذا أيضاً .

⁽٤) الزيادة من ع و دم

181

باسب

ما جاء : أنَّ الإِمام (١) أحقُّ بالإِقامة

۲۰۲ - حرّث یعیی بن موسی حدثنا عبد الرزاق أخبرنا إسرائیل أخبرنا إسرائیل أخبرنی سِمَاكُ بن حَرْبِ سمع جابِر َ بنَ سُمْرَة یقول (۲): «كان مُوَّذِّنُ رسول ٱلله صلی الله صلی الله علیه وسلم 'یُمْوِلُ فلا 'یقیم'، حتی إذا رأی (۳) رسول الله صلی الله علیه وسلم (۵) قد خرج أقامَ الصلاة حین یَرَاهُ » .

وحديثُ [إسرائيلَ عن (٧)] سِمَاكِ لا نعرفه إلاَّ من لهذا الوجه (٨) .

⁽١) في الله «في أن الإمام».

⁽٢) كلة «يقول» لم تذكر في مه .

⁽۳) فی مه «حتی بری» و هو غیر جید .

⁽٤) الصلاة على النبي لم تذكر في م .

⁽٥) كلة « هو » لم تذكر في اله .

 ⁽٦) الزيادة من عمر وهى زيادة مفيدة ، لأن الحديث صحيح ، رواه مسلم كما سيأتى .

⁽V) الزيادة من ع و ب

⁽٨) الحديث رواه مسلم (١: ١٦٨) من طريق زهيد عن سماك بن حرب عن جابر بن سمرة قال : « كان بلال يؤذن إذا دحضت ، فلا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم ، فاذا خرج أقام الصلاة حين يراه » . ونسبه في المنتقى أيضا لأحمد وأبي داود والنسائي : (٢: ٣١ من نيل الأوطار) .

وهكذا قال بعض أهل العلم : إِنَّ المؤذِّنَ أَمْلَكُ بالأذانِ ، والإمامُ أَملكُ بالإقامةِ (١) .

۱٤٩ باب ما جاء في الأذان بالليل

٢٠٣ - حرَّثْنَ قُتَيْبَةُ حدثنا الليثُ عن أَبْن شهابِ عن سالم عن أبن شهابِ عن سالم عن أبيه أن النبي (٢) صلى الله عليه وسلم قال: « إِنَّ بلاَلاً يُؤُذِّنُ بِلْيْلِ ، فَكُلُوا واشر بُوا حتى تَسْمُهُوا تَأْذِينَ أَبْنِ أُمِّ مَكْتُوم (٣) ».

(۱) هــذا لفظ حديث عن أبى هريرة مرفوعا: « المؤذن أملك بالأذان ، والامام أملك بالاقامة » ذكره الحافظ فى بلوغ المرام (رقم ۲۱۳) وقال : « رواه ابن عدى وضعفه » .

قال القاضى أبو بكر بن العربى فى العارضة (ج ٢ ص ٣): « إن الاقامة حتى الامام ، لاتفام إلا بأمره . وقد شاهدت جنازة فى المسجد ، فأقام المؤذن الصلاة ، وهو يمتقد أن الامام قد حضر ، فاذا به قد وهم ، فلما طلبوا الامام فلم يوجد قد موا غيره ، فقلت لهم : أعيدوا الاقامة ، فأعادوها ، وأنكر ذلك جميع أهل المسجد بجهلهم » .

(Y) فی ع «أن رسول الله» .

(٣) ابن أم مكنوم: اختلف في اسمه ، قال ابن سعد في الطبقات (ج ٤ ق ١ ص ١٥٠):

«أما أهل المدينة فيقولون: اسمه عبد الله ، وأما أهل العراق وهشام بن عهد بن السائب
فيقولون: اسمه عمرو ، ثم اجتمعوا على نسبه ، فقالوا: ابن قيس بن زائدة بن الأصم »

الخ . ثم قال : « وأمه عائكة ، وهي أم مكنوم بنت عبد الله بن عنكثة بن عامر=

قال [أبو عيسى (١)] : وفي الباب عن ابن مسعود ، وعائشـــة ، وأنيشة (٢) ، وأنس ، وأبي ذَر ، وسَمُرَة .

قال أبو عيسى (٣) : حديثُ ابن عمر حديثٌ حسنُ صحيحٌ .

وقد اختلف أهل ُ العلم في الأذان بالليل:

فقال بعضُ أهل العلم : إذا أَذَنَ المؤذنُ بالليل أَجزأه ولا يُعيدُ () . وهو قولُ مالك ، وابن المبارك ، والشافعيّ ، وأحمدَ ، وإسحٰقَ .

وقال بعض أهل العلم: إذا أَذَّنَ بِلَيْلٍ (٥) أعادَ . وبه يقولُ سفيانُ الثوريُّ .

والحديث رواه أيضا البخاري ومسلم وغيرهما .

⁼ بن مخزوم بن يفظة » . وابن أم مكتوم هو الأعمى الذى عاتب الله نبيه صلى الله عليه وسلم فى شأنه .

⁽١) الزيادة من مه و ه و ك .

⁽٣) « أنيسة » بالتصنير ، وهي بنت خبيب ، بالخاء المعجمة والتصنير أيضا . روى عنها ابن أخيها خبيب بن عبد الرحمن بن خبيب . وحديثها رواه أبو داود الطيالسي في مسنده (رقم ١٩٦١) قال : « حدثنا شعبة عن خبيب بن عبد الرحمن قال : حدثتني عبى أنيسة قالت : كان بلال وابن أم مكتوم يؤذنان للني صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن بلالا يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، فكنا نحبس ابن أم مكتوم عن الأذان ، فنقول: كما أنت حتى نتسحر !! ولم يكن بين أذانيهما إلا أن ينزل هذا ويصعد هذا » . وهذا إسناد صحيح جدا ، ورواه أيضا ابن سعد في الطبقات (١٠٥ ٣٦) عن أبي داود وأبي الوليد الطيالسيين . ورواه أحد في المسند (٣ : ٣٣٤) عن عفان عن شعبة ، وعن عهد بن جعفر عن شعبة ، ورواه أيضا عن هشيم عن منصور بن زاذان عن خبيب ، ولكن فيسه أن شعبة ، ورواه أيضا عن هميم عن منصور بن زاذان عن خبيب ، ولكن فيسه أن بعض الرواة . والحديث ذكره ابن حجر في الاصابة (٨ : ٢٢) ونسبه أيضا للنسائي. وابن خزيمة ، ونسبه الشار ح المبار كفوري (١٠ ١٨٠) تقلا عن الدراية لابن حبان .

⁽٣) قوله « قال أبو عيسى » لم يذكر في مه .

⁽٤) في ع « ولا يعيده » .

⁽a) في ع و الا الذا أذن بالليل » وفي الله إذا أذن المؤذن. بالليل » .

ورَوَى حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ عن أيوبَ عن نافع عن ابن عرر: « أَنَّ بلالاً أَذَّنَ (١) بِلَيْلٍ ، فَأَمَرَهُ النبيُّ صلى الله عليه وسلم أَنْ يُنَادِى : إِنَّ العبدَ نَامَ (٢) » .
قال أبو عيسى : هذا حديث غيرُ مَحْفُوظٍ .

والصحيحُ ما رَوَى عُبَيْدُ ٱللهِ بنُ عمر وغيرُه عن نافع عن أبن عمر أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم قال: « إِنَّ بلالاً يُؤَذِّنُ بليلٍ ، فَكُنُوا وأشر بوا حتى يُؤَذِّنَ ابنُ أُمِّ مَكْنُوم (٣) » .

[قال ('')] : ورَوَى عبد العزيز بنُ أبي رَوَّادٍ عن نافع : أن مؤذناً لَعُمَرَ أَبِي رَوَّادٍ عن نافع : أن مؤذناً لَعُمَرَ أَذَنَ بليل ، فأمره مُ عروه أن يُعِيدَ الأذان (٦) .

ورواية ابن أبرو اد رواها أبوداود بعد حديث حماد بن سلمة (١: ٢١٠) قال:
« حدثنا أيوب بن منصور حدثنا شعيب بن حرب عن عبد العزيز بن أبي رو اد أخبرنا
الفع عن مؤذن لعمر يقال له مسروح أذن قبل الصبح ، فأمره عمر ، فذكر نحوه .
قال أبو داود : وقد رواه حماد بن زيد عن عبيد الله بن عمر عن نافع أو غيره :=

⁽۲) في مه « يؤذن » وهو خطأ .

⁽۲) روایة حماد بن سلمة رواها أبو داود (۱: ۲۰۹ ــ ۲۰۰) قال: «حدثنا موسی بن اسمعیل وداود بن شبیب ، المعنی ، قالا: حدثنا حماد عن أیوب عن نافع عن ابن عمر: أن بلالا أذن قبل طلوع الفجر ، فأمره النبی صلی الله علیه وسلم أن برجم فینادی: ألا إن العبد نام ، ألا إن العبد نام ، زاد موسی فرجم فنادی: ألا إن العبد نام ، قال أبو داود: وهذا الحدیث لم بروه عن أیوب إلا حماد بن سلمه » .

⁽٣) حديث عبيد الله بن عمر رواه مسلم (١: ١ ، ٣) قال: «حدثنا ابن تمير حدثنا أبي حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال: كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذنان: بلال وابن أم مكتوم الأعمى، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن بلالا يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم . قال: ولم يكن بينهما إلا أن ينزل هذا ويرقى هذا » . ثم رواه بنفس الاسناد عن عبيد الله عن القاسم عن عائشة . ورواه أيضا البخارى (٢: ٨٧) .

⁽٤) الزيادة من م و . .

⁽o) افظ «عمر» لم يذكر في مه .

⁽٦) قوله « فأمره عمر أن يعيد الأذان » لم يذكر في م

ولهذا لا يصحُّ [أيضاً (١)]، لأنهُ عن نافع عن عمر: مُنْقَطِعُ . ولهلَّ حمادَ بنَ سلمةَ أراد لهذا الحديث (٢).

والصحيحُ روايةُ عُبَيْدِ أَللهِ وغيرِ واحدٍ عن نافع عن ابن عمر، والزهرى عن سالم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « إِنَّ بلالاً يُوَّذِنَ بليلٍ » . قال أبو عيسى : ولو كان حديثُ حمّادٍ صحيحاً لم يكُنْ لهذا الحديث مَعْنَى ، إذْ قال رسول ألله صلى ألله عليه وسلم : « إِنَّ بلالاً يُوَّذِنُ بليلٍ » فإ أَمَلَ أَمْره بإعادة أَمَرَهُمُ فيما يُسْتَقَبَلُ ، فقال : « إِن بلالا يؤذن بليلٍ » ولو أَنَّهُ أمره بإعادة الأذان حين أذَن قبل طلوع الفجر : لم يَقُلْ : « إِن بلالاً يؤذن بليلٍ » . قال على من المدنى : حديثُ حماد من سلمة عن أبوب عر في نافع عن قال على من المدنى : حديثُ حماد من سلمة عن أبوب عر في نافع عن قال على من المدنى : حديثُ حماد من سلمة عن أبوب عر في نافع عن

قال على بن اللَدِينِي : حديثُ حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم : [هو (١٤)] غيرُ مَحْفُوطِ ، وأخطأً فيه حمادُ بنُ سلمة (٥٠) .

⁼ أن مؤذنا لعمر يقال له مسروح . قال أبو داود : ورواه الدراوردى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال : كان لعمر مؤذن يقال له مسعود ، وذكر تحوه . وهذا أصح من ذاك » .

⁽١) الزيادة من ع

⁽٢) يمنى: لعل حماد بن سلمة سمع حديث ابن أبى روّاد فى حادثة مؤذن لعمر ، فخانه حفظه فأخطأ فى التحديث ، ظنا منه ووهماً : أن الحادثة لبلال ، وأن الآمر بالإعادة هو النبيّ صلى الله عليه وسلم .

۰(۳) في مه «وإنما».

⁽٤) الزيادة من ع و ه و ك

⁽٥) قال الزيلمي في نصب الراية (١: ١٤٩): «قال البيهتي في الحلافيات ، بعد إخراجه حديث حماد هذا _ : وحماد بن سلمة أحد أئمة المسلمين ، قال أحمد بن حنبل : إذا رأيت الرجل يغمز حماد بن سلمة فاتهمه على الإسلام ، إلا أنه لما طعن في السن ساء حفظه ، فلذلك ترك البخاري الاحتجاج بحديثه ، وأما مسلم فانه اجتهد في أمره ، =

= وأخرج من أحاديثه عن ثابت ماسمع منه قبل تغيره ، وما سوى حديثه عن ثابت فلا يبلغ أكثر من اثنى عشر حديثا ، أخرجها فى الشواهد دون الاحتجاج ، وإذا كان الأمركذلك فالاحتياط أن لا يحتج بما يخالف فيه الثقات، وهذا الحديث من جملها». وانظر أيضا العلل لابن أبى حاتم (رقم ٣٠٨ ج ١ ص ١١٤) .

وأقول: أما أن يكون حماد أخطأ في هذا الحديث فليس الخطأ بمستبعد على إنسان غسير نبي ، ولكن أين الدلبل على خطئه هنا ؟ وهذا حديث غير الحديث الأول ، ووقوع حادثة لمؤذن عمر لا يمنع حدوث مثلها لبلال ، والجمع بين الروايات ممكن ظاهر، إذ الغالب أن بلالا أذن قبل الفجر بوقت طويل ، على غير ما كان يؤذن عادة ، فان المفهوم من الأحاديث أنه كان يؤذن ثم ينزل فيصعد ابن أم مكنوم .

وقد جم الحطابي في المعالم بينهما باحتمالين آخرين ، فقال (١ : ١٥٧ – ١٥٨):

« ويشبه أن يكون هذا فيما تقدم من أول زمان الهجرة ، فإن الثابت عن بلال أنه
كان في آخر أيام رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤذن بليل ثم يؤذن بعده ابن أم مكتوم
مم الفجر ، وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : إن بلالا يؤذن بليل ، فكلوا
واشر بواحتي يؤذن ابن أم مكتوم » . ثم قال : « وذهب بعض أصحاب الحديث إلى
أن ذلك جئز إذا كان للمسجد مؤذنان كما كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم ،
فأما إذا لم يؤذن فيه إلا واحد : فإنه لا يجوز أن يفعله إلا بعد دخول الوقت . فيحتمل
غلى هذا أنه لم يكن لمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الوقت الذي نهى فيه
بلالا _ : إلا مؤذن واحد ، وهو بلال ، ثم أجازه حين أقام ابن أم مكتوم مؤذنا ،
بلالا _ : إلا مؤذن واحد ، وهو بلال ، ثم أجازه حين أقام ابن أم مكتوم مؤذنا ،

ولو ذهبنا إلى ماقالوا هنا من تعارض الروايتين كان معنى هـــذا أن عمر يمنع الأذان قبيل الفجر ، وهويعرف أن بلالا كان يفعل ذلك على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ومانظن عمر ينكر عملا ظاهر، سنل هذا .

وأما كلامهم في حماد بن سلمة فليس فيه شيء من النصفة ، بل هو ثقة حجة . ويكفى أن يقول عبد الرحمن بن مهدى : « حماد بن سلمة صحيح السماع ، حسن اللتى ، أدرك الناس ، لم يتهم بلون من الألوان ، ولم يلتبس بشيء ، أحسن ملكة نفسه ولسانه ، ولم يطلقه على أحد ، فسلم حتى مات » . أوقد ردّ ابن حبان على البخارى في تجنبه حديثه فقال : « ولم ينصف من جانب حديثه واحتج في كتابه بأبي بكر بن عياش، فان كان تركه إياه لما كان يخطئ " . فغيره من أقرانه، مثل الثورى وشعبة : كانوا يخطئون ، فان زعم أن خطأه قد كثر حتى تغير : فقد كان ذلك في أبي بكر ح

10.

باسب

[ماجاء(١)] في كراهية الخروج من المسجد بعد الأذان

٢٠٤ – مَرَشَنَ هَنَّادٌ حدثنا وَكَيع عن سفيان عن إبر هيم بن المُهَاجر (٣) عن أبي الشَّعْثَاء قال: « خرج رجل من المسجد بعد ما أُذِّنَ فيه بالعصر (٣)، فقال أبو هريرة: أَمَّاهٰذا فقد عَصَى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم (٩)».
 قال [أبو عيسى (٥)]: وفي الباب عن عثمان .
 قال أبوعيسي (٢)]: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح (٢).

بن عياش موجوداً ، ولم يكن من أفران حاد بن سلمة بالبصرة مثله في الفضل والدين والنسك والعلم والكتب والجمع والصلامة في السنة والقمع لأهل البدع » . وقال ابن حزم في المحلى (٦: ٢١) رداً على ابن معين إذ خطأ رواية لحماد بن سلمة ... « وأما دعوى ابن معين أو غيره ضعف حديث رواه الثقات أو ادعوا فيه أنه خطأ ، من غيير أن يذكروا فيه تدايسا ... : فكلامهم مطرح مردود ، لأنه دعوى بلا برهان » .

- (۱) الزيادة من ع و مه و ه و ك .
 - (Y) في دم و هو و ك «مهاجر».
 - (٣) في ع «العصر» بحذف باء الجر.
- (٤) الحديث رواه أحمد وأصحاب الكتب الستة إلا البخارى .
 - (٥) الزيادة من مه و هو و ك .
 - (٦) الزيادة من ع و م و ۔ .
- (٧) كلية « صحيح » لم تذكر في ب وحذفها خطأ ، لمخالفته سائر الأصول ، ولأن الحديث صحيح .

وعلى هٰذا العملُ^(۱) عند أهل العلم من أصحاب النبيّ ^(۲) صلى الله عليه وسلم ومَن بعدهم : أَنْ ^(۳) لاَ يَخْرُجَ أحدُ من المسجد بعدَ الأذان إِلاَّ مِن عذرٍ : أن يكونَ ^(٤) على غير وضوء ، أو أمْر ُ لاُبُدَّ منه .

ويُرْ وَى عن إبراهيم النَّخَمِيِّ (٥) أنه قال : يَغْرُمُ مَالَم يَأْخُذِ المؤذَّنُ فَي الْإِقَامَة .

[قال أبو عيسى (``) : وهذا ('`) عندنا لمَنْ له عذرْ في الخروج منه . وأبو الشَّعْنَاء اسمه «سُلَيْمُ (^\) بن أسُورَدَ (^\) وهو والدُ أَشْعَتَ بن أبي الشَّعْنَاء . وقد رَوَى أشعتُ بن أبي الشَّعْنَاء هذا الحديث عن أبيه ('') .

⁽۱) في مد « والعمل على هدا » .

⁽٢) في ع « من أصحاب رسول الله » .

⁽٣) كلة «أن» لم تذكر في مه .

⁽٤) في م « أو أن يكون » وهو غير جيد ، لأن المراد بيان أمثلة العذر .

⁽o) كلة « النخمي » لم تذكر في مم .

⁽٦) الزيادة من مه و ه و ك .

⁽V) في ع «وهو».

⁽A) في م «سلمان» وهو خطأ .

⁽۹) في مه و ه و ك «الأسود».

⁽۱۰) روایهٔ أشعث عن أبیه رواها مسلم (۱۸۱۱) من طریق عمر بن سعید عن أشعث ، ورواها أحمد (رقم ۲۰۵۹ ج ۲ ص ۲۰۰) من طریق المسعودی عن أشعث ، ورواها أیضا (رقم ۲۶،۹۱ ج ۲ ص ۵۳۷) من طریق المسعودی وشریك كلاهما عن أشعث بنحوه ، وزاد فی آخره مانصه : « قال : وفی حدیث شریك : ثم قال : أمرنا رسول الله صلی الله علیه وسلم إذا كنتم فی المسجد فنودی بالصلاة فلا یخرج أحدكم حتی یصلی » .

وفى رواية شريك التى روى أحمد : فأئدة جليلة ، وهى التصريح برفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن قول الصحابى « من فعل كذا فقد عصى الرسول » ونحوذلك : مما اختلف فى أنه مرفوع أو موقوف ، والصحيح الراجح أنه مرفوع . انظر تدريب الراوى (ص ٦٤) وشرحنا على ألفية السيوطى فى المصطلح (ص٣٣) .

باب

ما جاء في الأذانِ في السفر

حرث عن سفيان عن خالد الحَدَّاءِ عن أبى قلاَ بَهُ عن سفيان عن خالد الله الله عن أبى قلاَ بَهُ عن مالك بن الحُوَيْرِ ثِ (١) قال : «قَدِمْتُ على رسولِ الله صلى الله عليه وسلم أنا وابنُ عمر لى ، فقال لنا : إذا سَافَرْ تَمَا فَأَذِّنَا وَأَقِيماً ، وَلْيَوْ شَكُما أَ كُبَرُ كُمَا فَا كُبَرُ كُمَا فَا كُبَرُ كُمَا أَ كُبِرُ كُمَا أَ كُبِرُ كُمَا أَ كُبِيرُ كُمَا أَ كُبِيرُ فَيْ الله عليه وسلم أنا وابنُ عمر له الله عليه وسلم أنا وابنُ عمر له والله والله والله الله عليه وسلم أنا وابنُ عمر له والله والله

قال أبو عيسى : هذا حديثُ حسنُ صحيحُ .

والعملُ عليه (٣) عند أكثر أهل العلم : أختارُوا الأذان في السفر . وقال بعضهم : تُجُزِّيُ الإقامةُ ، إنما الأذانُ على من يريدُ أَن يجمع الناسَ والقولُ الأوّلُ أصحُ . و به يقولُ أحمدُ ، و إسحٰتُ .

⁽١) « الحويرث » بالحاء المهملة وبالتصغير .

⁽٣) الحديث رواه أحمد (٣: ٣٦٤ و ٠: ٣٥). ورواه أيضا أصحاب الكتب الستة بر وفيه قصة ، وبعضهم أطال وبعضهم اختصر ، والمعنى متقارب .

⁽٣) في مم « والعمل على هذا » .

ما جاء في فضل الأذان

٢٠٦ - حرثنا محمد بن مُحمَيْدِ الرازيُّ حدثنا أبو مُحَيْدَاً (١) حدثنا أبو مُحَيْداً و١٠ عدثنا أبو مُحمْزَةَ عن جابر عن مجاهدٍ عن ابن عباسٍ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « مَن أَذَّنَ سَبعَ سِنِينَ مُعْتَسِباً كُتِبَتْ (٢) له براءة من النارِ (٢) » .

(۱) «تميلة» بضم التاء المثناة في أوله وفتح الميم ، ووقع في ب هنا وفيا سيأتى «ثميلة» بالمثلثة ، وهو تصحيف .

(Y) في م و ب « كتب» وهو موافق لرواية ابن ماجه ، وكلاهما جائز .

(٣) الحديث رواه أيضا ابن ماجــه (١: ١٢٨) عن كريب عن مختار بن غسّــان عن حفس بن عمر الأزرق ، وعن روح بن الفرج عن على بن الحسن بن شــفيق عن أبي حزة : كلاهما عن جار الجمني عن عكرمة عن ابن عباس . فقد رواه جابر الجمني إذن عن رجلين عن ابن عباس ، هما مجاهد وعكرمة ، ورواه أبو حمزة السكرى عن الجعني بالوحهين، والحديث ضعيف بكل حاله ، لانفراد الجعني به ، وسيأتي الكلام عليه. وقد كان للترمذي مندوحة أن يروى في فضل الأذان أحاديث صحاحاً مما أشار هو إلى أنه في الباب ، ويدع هذا الحديث الضميف ، ومن الصحاح حديث معاوية عند مسلم (١ : ١١٣) قال : « صمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم الفيامة » . قال القاضي أبو بكر بن العربي في العارضة (٢ : ٨): « روى بفتح الهمزة وكسرها ، فاذا فتحت كانت جمع عنق ، يريد بطول أعناقهم الحفيقة ، وأنهم يبرزون على ا-لمق بطول الأعناق ، حتى يظهروا بينهم فخراً ، كما علوا عليهم في المنارات ، أو يريد أنهم آمنون لا يخافون ، فهم لايتطأطؤن ولا يستخزون ، وهو مجاز حسن. وإن كسرت الهمزة تربد بذلك العنق ــ بفتحتين ــ ضرباً من السير، يعني سرعتهم إلى الجنة قبل غيرهم » . وذكر في النهاية نحو ذلك ، وزاد أنه على الفتح يكون أيضًا بمعنى « أكثر أعمالاً ، يقال : لفلان عنق من الخير ، أى قطعة » وبمعنى « أنهم يكونون يومئذ رؤساء سادة ، والعرب تصف السادة بطول الأعناق » .

قال [أبو عيسى (١)] : وفي الباب عن [عبد الله (٣)] بن مسعودٍ ، وتُو بَانَ، ومعاوية ، وأنسٍ ، وأبي هريرة ، وأبي سعيد (٣) .

[قال أبو عيسى (١)] : حديثُ ابن عباس حديثُ غريبُ .

وأبو تُمَيْلَةَ اسمه « يحيى بن وَاضح ٍ » .

وأبو حمزة السكَّريُّ اسمه « نحمد بن ميمونِ » .

وجابرُ بن يزيد الجُعْفِيُّ ضَعَّغُوة ، تركهُ يحيى بن سمعيدٍ وعبدُ الرحمٰن بن مهدى .

قال [أبو عيسى (١)] : سمعتُ الجارودَ يقول : سمعتُ وكيماً يقول : لولا جارُ [الجعني (١)] لكان أهلُ الحكوفة بغير حديثٍ ، ولولا حمادُ لكان أهلُ الحكوفة بغير فقه (٥) .

⁽١) الزيادة من ع و مه و ه و ك .

⁽٢) الزيادة من مم .

 ⁽٣) في أسماء هؤلاء الصحابة في عمر تقديم وتأخير ، من غير زيادة ولا نقس .

⁽٤) الزيادة من م و ع و ۔ .

⁽۵) جابر بن يزيد الجعنى ، بضم الجيم وإسكان العين المهملة _ ضعيف جدا ، قال ابن سعد في الطبقات (٣ : ٢٤٠) : « كان ضعيفا جدا في رأيه وحديثه ، قال ابن عبينة : كنت معه في بيت فتكام بكلام ينفض البيت أو كاد ينقض أو نحو هـذا » . وقد تجنب الأئمة في كتبهم الرواية عنه ، فلم يرو له البخارى ولا مسلم ولا النسائي ، وروى له أبو داود حديثا واحداً في السهو في الصلاة (١ : ٣٩٨ _ ٣٩٩) ثم قال : ه أبو داود حديثا واحداً في السهو في الصلاة (١ : ٣٩٨ _ ٣٩٩) ثم قال : « ليس في كتابي عن جابر الجعني إلا هـذا الحديث » . وقد اتهمه ابن معين وغيره بالـكذب في الحديث .

باسي

ما جاء أن الإِمامَ ضامنٌ والمؤذِّلَ مُوء عَنْ

٢٠٧ - حَرَثُ هَنَّادُ حَدَثنا أَبُو الأَحْوَصِ وأَبُو مَعَاوِيةَ عَنِ الأَعْمَشُ عَنِ أَبِي صَالِحِ عَنِ أَبِي هُرِيرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولَ الله صَلَى الله عليه وسلم : « الإمامُ ضَامَنُ (١) ، والمؤذِّن مُو تَمَنُ (٢) ، اللهُمَّ أَرْشِدِ الأَّيْمَةَ وَاغْفِرْ للمُؤذِّنينَ (٣) » .

[قال أبو عيسى (؟)] : وفي الباب عن عائشة ، وسهل بن سعد ، وعُقْبَةً بنِ عامِرٍ .

(۱) قال فى النهاية : « أراد بالضمان ههنا الحفظ والرعاية ، لاضمان الغرامة ، لأنه يحفظ على الفوم صلاتهم . وقيل : إن صلاة المقتدين به فى عهدته ، وصحتها مفرونة بصحة صلاته، فهو كالمتكفل لهم صحة صلاتهم » .

وقال الخطابي في المعالم (١: ٢٥١): «قال أهل اللغة: الضامن في كلام العرب معناه الراعى، والضمان معناه الرعاية ... والإمام ضامن: يمعني أنه يحفظ الصلاة وعدد الركمات على القوم، وقيل: معناه ضامن الدعاء يعمهم به ولا يختص بذلك دونهم، وليس الضمان الذي يوجب الغرامة من هـذا في شيء. وقد تأوله قوم على معنى أنه يتحمل القراءة عنهم في بعض الأحوال، وكذلك يتحمل القيام أيضا إذا أدركه راكعا». وهذا التأول الأخر الذي ذكر الخطابي ـ: بعيد من اللفظ والسياق.

- (۲) قال فى النهاية: « مؤتمن الفوم: الذى يثقون إليه ويتخذونه أمينا حافظا ، يقال :
 ائتمن الرجل فهو مؤتمن ، يعنى أن المؤذن أمين الناس على صلاتهم وصيامهم » .
 - (٣) سيأتى الكلام على صحة الحديث قريبا إن شاء الله .
 - (٤) الزيادة من ع و فه و ه و ك .

[قال أبو عيسى (١)] : حديثُ أبى هريرة رواه سفيانُ الثورَىُّ وحفصُّ بن غِياَثٍ، وغيرُ واحد عن الأعش عن أبى صالح عن أبى هريرة عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم (٢).

ورَوَى أَسْبَاطُ بِنْ محمدٍ عِن الأَعْشُ قَالَ : حُدِّثْتُ (٣) عِن أَبِي صَالَحُ عِن النبي صلى الله عليه وسلم (١) .

ورَوى نافع بنُ سليانَ عن محمد بن أبي صالح عن أبيه عن عائشة عن

(۲) قوله « عن النبي صلى الله عليه وسلم » لم يذكر في الله ورواية النبي عن النبي صلى الله عليه وسلم » لم يذكر في الله عن السند عن عيات لم أجدها ، ورواية النبوري رواها أحمد في المسند عن عبد الرحمن بن مهدى ، وعن وكيع : كلاها عن سفيان النبوري (رقم ١٩٤٣ و ٤٧٢) .

ورواه أيضا أحمد عن عبد الرزاق عن معمر والثورى : كلاهما عن الأعمش (رقم ٧٨٠٥ ج ٢ ص ٢٨٤) ورواه أيضا عن عبد بن عبيد عن الأعمش ، وعن أسود بن عامر عن شريك عن الأعمش (رقم ٢٧٤ ه و ٩٤٧٣ ج ٢ ص ٤٤٤) ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن زائدة عن الأعمش (رقم ٤٠٤٢) : كل هؤلاء يقولون : عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ، كرواية أبي الأحوس وأبي معاوية ورواه أيضا الشافعي في الأم (١٤١٤١) عن سفيان بن عيينة عن الأعمش.

(٣) في م «حديث» وهو خطأ وتصعيف.

(٤) رواية أسباط بن مجد لم أجدها ، وقد روى أحمد في المسند : « حدثنا مجه بن فعنيل حدثنا الأعمش عن رجل عن أبي صالح عن أبي هريرة » الحديث (رقم ٢٠٣٠ ج ٢) ص ٢٣٢) ورواه أبو داود في السنن عن أحمد بهذا الاسناد (١ : ٢٠٣ ـ ٢٠٤) وقد روى أحمد أيضا في المسند : « حدثنا عبد الله بن نمير عن الأعمش قال : حدثت عن أبي صالح ، ولا أراني إلا قد سمعت عن أبي هريرة » الحديث (رقم ١٠٥٨ ج ٢ ص ٣٨٢) ورواه أبو داود في السنن . « حدثنا الحسن بن علي حدثنا ابن نمير عن الأعمش قال : نبئت عن أبي صالح ، قال : ولا أراني إلا قد سمعته منه ، عن أبي هريرة » .

⁽۱) الزيادة من ع و م و ۔ .

النبيِّ صلى الله عليه وسلم لهذا الحديث (١) .

قال [أبو عيسى (٢)] : وسمعتُ أبا زُرْعَةً يقولُ : حديثُ أبى صالح عن أبى هريرة أصحُّ من حديث أبى صالح عن عائشةَ .

قال [أبو عيسى (٣)]: وسمعتُ محمداً يقولُ: حديثُ أبى صالح عن عائشة أصحُ . وَذَكَرَ عن علي بن اللَّدِينِي (١) أنه (٥) لم يُثبِتْ حديثَ [أبى صالح عن عائشةَ في هذا (٧) عن (٢) أبى هريرة ، ولا حديث أبى صالح عن عائشةَ في هذا (٧)

(۱) رواية نافع بن سليان لم أجدها ، ولكنها في مسند أحمد ، كا يفهم من صنيع الحافظ ابن عجر في تعجيل المنفعة ، إذ ترجم لنافع هـذا (ص ٤١٩) ورمز له برمز مسند أحمد . وقد ترجم أيضا في التهذيب لمحمد بن أبي صالح وانتقد المزي لأنه لم يرمز له برمز الترمذي مع أنه أخرج له هذا الحديث المعلق ، ولكن فات الحافظ أن يستدرك على المزى فيترجم في التهذيب لنافع بن سليان ، فوقع فيا أنكره على المزى .

و نافع بن سليان وثقه ابن معين ، وقال أبو حاتم : ه صدوق يحدث عن الضعفاء مثل بقية » . وسيأتى الكلام على عجد بن أبى صالح .

- (٢) الزيادة من ع و ه و ك . ولم تذكر الجلة كلها في مه .
 - (٣) الزيادة من هر و ك .
- (٤) يمنى أن البخارى نقل للترمذى عن على بن المدينى ماسيأتى ، وفى ع « قال : وذكر على بن المديني » بحذف « عن » فيكون برفع « على » .
- (٥) فى عمر «أنه قال » فيكون قوله « لم يثبت » _ على هـــــذا __ بفتح الياء ، مضارع الثلاثي .
- (٦) هذه الزيادة حذفت في م وكتبت في الهامش على أنها نسخة ، وإثباتها أولى ،
 كا في أكثر الأصول .
- (٧) الجلة كلها مختصرة في م ونصها « أنه لم يثبت حديث أبي هريرة ولا حديث عائشة » .

وهكذا اختلف العلماء في صحة هذا الحديث : فبعضهم رجح أنه عن أبي هريرة ، وبعضهم رجح أنه عن عائشة ، وبعضهم ضعفه من الروايتين . ولعل هذا هو الذي ==

= حمل البخاري ومسلما على أن تجنبا إخراجه فى الصحيحين ، وهو حديث صحيح ثابت كا يظهر مما سنذكره إن شاء الله .

قال ابن أبى حاتم فى العلل (رقم ٢١٧ ج.١ ص ٨١) : « سمعت أبى ، وذكر سهيل بن أبى صالح وعباد بن أبى صالح فقالب : هما أخوان ، ولا أعلم لهما أخ ، الا مارواه حيوة بن شريح عن فافع بن سليمان عن عد بن أبى صالح عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم أرشد الأثمة واغفر للمؤذنين . والأعمش يروى هذا الحديث عن أبى صالح عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، [قلت] : فأيهما أصح ؟ قال : حديث الأعمش ، ونافع بن سليمان ليس بقوى ، قلت : فحمد بن أبى صالح هو أخو سهيل وعباد ؟ قال : كذا بروونه » .

ونقل فى التهذيب (١٠٨: ٩) عن ابن عدى قال: « من جعلى عهداً. هذا أخاً لسميل نقد وهم ، ليس فى ولد أبى صالح من اسمه عهد » ثم قال: « وقبد ذكره أبو داود فى الإخوة ، وكذا أبو زرعة الدمشق » .

والراجح عندى أن عد بن أبي صالح كان موجوداً ، فقد نقل في التهذيب أنه روى عنه هشم أيضا ، فلم ينفرد نافع بن سليمان بالرواية عنه ، ولعله كان غير مشهور في الرواة، فلذلك خني أمره على بعض العلماء ، وقد نقل في التهذيب أن ابن حبان ذكره في الثقات وقال «يخطئ» ، ونقل فيه وفي التلخيص أن ابن حبان أخرج خديثه هذا في صحيحه ، ووقوع الحطأ من الراوى في بعض رواياته لا يمنع إصابته فيما لم يخالفه فيه غيره ، وأولى أن يصيب فيما وافق غيره فيه .

وقد روى أحمد فى المسند (رقم ١٤١٨ ج ٢ ص ٤١٩): «حدثنا قنيبة بن سعيد حدثنا عبد العزيز بن عهد عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: الامام ضامن، والمؤذن مؤتمن ، فأرشد الله الأئمة ، وغفر المؤذنين» وهذا إسناد صحيح ، لامطعن فيه . وقعل ابن حجر فى التلخيص (س٧٧) عن الحافظ ابن عبد الهادى قال: « أخرج مسلم بهذا الاسناد نحواً من أربعة عشر حديثا » . وقفل أيضا أن الشافعي رواه عن إبرهم بن أبي يحيى عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة ، وأن ابن حبان رواه من طريق الدراوردى ــ هو عبد العزيز بن عن شهيل به .

وقد نقل في التلخيص أيضا في تعليله كلاماً غريبا ! قال : «قال أحمد : ليس لحديث

= الأعمش أصل! وقال ابن المدين : لم يسمع سهيل هذا الحديث من أبيه ، إنما سمعه من الأعمش ، ولم يسمعه الأعمش من أبي صالح بيقين ، لأنه يقول فيه : تبئت عن أبي صالح . وكذا قال البيهتي في المعرفة ، وقال الدارقطني في العلل : رواه سليان بن بلال وروح بن القاسم وعهد بن جعفر وغيرهم عن سهيل عن الأعمش ، قال : وقال أبو بدر عن الأعمش : حدثت عن أبي صالح ، وقال ابن فضيل عنه : عن رجل عن أبي صالح ، وقال عباس عن ابن معين : قال الثورى : لم يسمع الأعمش هذا الحديث من أبي صالح ، !!

وهذا كله كلام لايصلح طمنا في صحته ، لأن سهيل بن أبي صالح ثقة ، وقد قال فيه ابن عدى : « حدث عن أبيه وعن جاعة عن أبيه ، وهـ فا يدل على تميزه : كونه ميز ماسمم من أبيه وماسم من غـير أبيه ، وهو عنـ دى ثبت لا بأس به مقبول الأخبار » . فثل هـ فا لايدلس عن أبيه فى الرواية ، ولعله سمعه من أبيه وسمعه من الأعمش ، فرواه مرة هكذا ومرة هكذا ، كا يحصل ذلك من كثير من الرواة . وأما الأعمش فالظاهر أنه سمعه من أبي صالح ثم وقع فى نفسه الشك فى سماعه ، فكان تارة يرويه عن رجل عنـه ، وتارة يقول : « نبئت عن برويه عن رجل عنـه ، وتارة يقول : « نبئت عن أبي صالح ولا أزاني إلا قد سمعته منه » كما ذكرنا فيما مضى في روايتي أحمد وأبي داود . وقد تقل الشوكاني (٢ : ١٧) عن سنن الدارقطني أن في رواية إبرهيم بن حميد الرؤاسي : « قال الأعمش : وقد سمعته من أبي صالح » وأن في رواية هشيم عن الأعمش : « حدثنا أبو صالح عن أبي هريرة » فهاتان الروايتان تكفيان في ترجيح صماع الأعمش إياه ، وإن شك فيه بعد ذلك .

وقد وجدت المحديث إسناداً آخر صحيحا لا مطعن فيه ، قال أحمد في المسند (رقم ١٨٩٦ و ١٠٦٧٦ و سي ١٠٥٥) : « حدثنا موسى بن داود حدثنا زهيير عن أبي إسحق عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : المؤذن مؤتمن ، والإمام ضامن ، اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين » . فهذا زهير بن معاوية يرويه عن أبي إسحق السبيمي عن أبي صالح وهما إمامان ثقتان ، فقد ثبت أن الحديث رواه أبو صالح يقينا ، فلو شك الأعمش في سماعه منه لم يكن ذلك بضارة ه شيئا .

وقد صحح ان حيان الحديث من رواية أبى هريرة ومن رواية عائشة ، ثم قال : « قد سمع أبو صالح هــذين الحبرين من عائشة وأبى هريرة جميعا » نقله الحافظ فى التلخيص . وهو الحق الذي قامت عليه الأدلة الواضحة ، والحمد لله رب العالمين .

باسب

[ما جاء (١)] ما يقول [الرجل (٢) [إذا أُذَّنَ المؤذنُ

حدثنا مالك [قال (١٠)] : وحدثنا قُتَيْبَةُ عن مالك (٥) عن الزُّهْرِي عن عطاء حدثنا مالك [قال (١٠)] عن أبي سَمِيدٍ (٧) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٠) : « إذا سَمَعَمُ النداءَ فقولُوا مِثْلَ ما يقولُ المؤذنُ (٩) » .

⁽١) الزيادة من ع

⁽۲) الزيادة من م و مه و ب

⁽۳) الزيادة من ع و دم و ه و ك

⁽٤) الزيادة من م و ع .

⁽o) في م « ثنا مالك » .

⁽٦) الزيادة من عد و هو و ك . وهي ثابتة في الموطأ من رواية يجيي (١: ٨٦ ــ ٨٧) ومن رواية عد بن الحسن (ص ٨٥) .

⁽٧) في م «عن أبي هريرة» وهو خطأ . وفي الموطأ «عن أبي سعيد الخدري» .

⁽A) في الموطأ « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال » .

⁽٩) الحديث رواه أحمد وأصحاب الكتب الستة . وقوله « مثل مايفول المؤذن » يعنى يقول كل ألفاظ الأذان التي يقول المؤذن . وقد جاء في حديثين صحيحين : أحدهما عن معاوية في صحيح البخارى ، والآخر عن عمر في صحيح مسلم _ : أن السامع يقول : « لا حول ولا قوة إلا بالله » عند قول المؤذن «حي على الصلاة » و «حي على الفلاح» قال الحافظ في الفتح (٢ : ٧٠) : « قال ابن المنذر : يحتمل أن يكون ذلك من الاختلاف المباح ، فيقول تارة كذا وتارة كذا . وحكى بعض المتأخرين عن بعض أهل الأصول : أن الحاص والعام إذا أمكن الجمع بينهما وجب إعمالهما ، قال : فلم لايستحب للسامع أن يجمع بين الحيعلة والحوقلة ، وهو وجه عند الحنابلة ؟ » ، ثم =

قال [أبوعيسى (١)]: وفى الباب عن أبى رافع ، وأبى هريرة ، وأمّ حَبيبة ، وعبد الله بن عَمْرٍ و ، وعبد الله بن ربيعة ، وعائشة ، ومعاذ بن أنسٍ ، ومعاوية .

قال أبو عيسى : حديثُ أبى سعيد حديثُ حسنُ صيحُ . وهــكذا رَوَى مَعْمَرُ وغيرُ واحد عن الزهرى مثلَ حديث مالك . وروَى عبدُ الرحمٰن بنُ إِسحٰق عن الزهرى (٣) هــذا الحديث عن سعيد بن المسيّب عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم . ورواية مالك أصحُ (٣) .

= أجاب عن ذلك بكلام طويل .

والظاهر عندى ماذهب اليه ابن المنذر: أنه من الاختلاف المباح ، وأن السامع مخير بين هــذا وذاك ، لأن الجمع بينهما عمل زائد لم نؤمر به ، ولا علمناه مأثوراً عن أحد يقتدى به ، وإنما هو تكلف .

(۱) الزيادة من مم وقوله « قال أبوعيسي » لم يذكر في ه و ك .

(۲) فى س « وروى عبد الرحمن بن إسحق وغير واحد عن الزهرى » وزيادة قوله « وغير واحد » مخالفة لسائر الأصول ، وهى خطأ أيضا ، لأن الظاهر من أقوال العلماء هنا أن عبد الرحمن بن إسحق انفرد بهذه الرواية عن الزهرى ، ولم يتابعه علما أحد .

(٣) عبد الرحمن بن إسحق بن عبد الله بن الحرث بن كنانة العامرى المدنى ، يقال له أيضا
 « عباد بن إسحق » وهو ثقة ، أخرج له مسلم، وتسكلم فيه بعضهم من قبل حفظه.

وروایته عن الزهری ــ التی أشار إلیها الترمذی هنا ــ أخرجها ابن ماجه (۱ : ۲۷) وقد نسبها الحافظ فی الفتح إلی النسائی ، ولم أجدها فی السنن ، ولعلها فی السنن الـکبری ، ولم أجدها أیضا فی مسند أحمد علی سعته .

وقال فى الفتح (٢ : ٧٤) : « اختلف على الزهرى فى إسناد هذا الحديث ، وعلى مالك أيضا ، كنه اختلاف لايفدح فى صحته : فرواه عبد الرحمن بن إسحق عن الزهرى عن سعيد عن أبى هريرة ، أخرجه النسائى وابن ماجه . وقال أحمد بن صالح وأبوحاتم وأبو داود والترمذي : حديث مالك ومن تابعه أصح . ورواه يحيى القطان عن مالك =

باسب

ما جاء في كراهية أن يَأْخُذَ [المؤذَّنُ (١)] على الأذان أجراً (١)

٢٠٩ - حرَّثُ هَنَّادٌ حدثنا أبو زُبَيْدٍ وهو عَبْتَرُ بن القاسم (٣) عَنْ أَشْعَتُ (١) عن الحسن عن عثمان بن أبي العاص (٥) قال: «إِنَّ مِن (٦) آخِرِ ماعَهِدَ

عن الزهرى عن السائب بن يزيد . أخرجه مسدد فى مسنده عنه . وقال الدارقطنى : إنه خطأ ، والصواب الرواية الأولى » .

- (۱) الزیادة من مه و ه و ك وهی مكتوبة فی ع ولكنها مضروب. علیها لا ِلفائها .
 - (۲) في الم «أجرة».
- (٣) قوله « وهو عبثر بن القاسم » لم يذكر فى مه . و « أبو زييد » بالتصنير وآخره دال ، و «عبثر» بفتح الدين المهملة وإسكان الباء الموحدة وفتح الثاء المثلثة ، ووقع فى ب « عنتر » بالنون والتاء المثناة ، وهو تصحيف .
- (٤) فى ع « الأشعث » وأشعث زعم الشارح أنه هو ابن سوار _ بفتح السين المهملة وتشديد الواو _ السكندى ، وهو ثقة ، وضعفه بعضهم من قبل خطئه فى بعض رواياته . وقال البزار : « لانعلم أحداً ترك حديثه إلا من هو قليل المعرفة » .

ولم أجد مايؤيد ماذهب إليه الشارح من أنه ابن سوار ، بل وجدت ماينفيه ، فان ابن حزم روى هذا الحديث في المحلى (٣: ١٤٥) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة « ثنا حفس بن غياث عن أشعث ، هو ابن عبد الملك الحراني ، عن الحسن » الخراشيث عبد الملك تقة مأمون .

- (o) في م « العاصي » باثبات الياء في آخره .
 - (٦) كلة « من » لم تذكر في دم .

إِلَىٰ وَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم أَن ِ ٱتَخِذْ (١) مُؤَذِّنًا لاَ يَأْخُذُ على أَذَانِهِ أَجْرًا » .

قال أبو عيسى: حديثُ عثمانَ حديثُ حسنُ [صيحُ (٣)]. والعملُ على هذا عند أهل العلم : كَرِهوا أن يأخذَ المؤذنُ على الأذان أجراً ، واستحَبُّوا للمؤذنِ أَن يَحْتَسِبَ في أذانه (٣).

(۱) « آنخذ » بوصل الهمزة وبالسكون فى آخره ، فعل أمر ، وكذلك ضبط فى م ويجوز أن يقرأ بقطع الهمزة وبالنصب ، فعلا مضارعاً .

(٣) الزيادة من م و م . ويظهر أن نسخ الترمذي مختلفة في إثباتها اختلافا قديماً ، فان نسخة م نسخة صحيحة قديمة ، ولسكن الزيلمي في نصب الراية والنووي في المجموع وابن قدامة في المغني نقلوا عن الترمذي تحسينه فقط . والحديث صحيح على كل حال . فقد رواه أيضا ابن ماحه (١٠:١٦) عن أبي بكر بن أبي شيبة عن حفس بن غياث ، كرواية ابن حزم التي أشرنا إليها آنفا . وهو إسناد صحيح لاعلة له . ورواه أيضا أحمد (٤: ٢١ و ٢١٧) وأبو داود (١: ٢٠٩) والنسائي (١: ١٠٩) : كلهم من طريق حماد بن سلمة عن سعيد بن إياس الجريرى عن أبى العلاء يزيد بن عبد الله بن الشخير عن مطرف بن عبد الله بن الشخير عن عثمان بن أبي العاص قال : « قلت : يارسولالله ، اجملني إمام قومي ، قال : أنت إمامهم ، واقتد بأضعفهم ، واتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أحراً » . وهذا إسناد صحيح لاعلة له . ورواه أيضا الحاكم في المستدرك بأسانيد من طريق حماد بن سلمة (١: ١٩٩ و ٢٠١) وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي . وروى مسلم (١ : ١٣٥) وابن ماجه (١ : ١٦١) من طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن سعيد بن السيب قال : « حدث عثمان بن أبي العاص قال : آخر ماعهد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أثمت قوماً فأخف بهم الصلاة » . وروى ابن ماجه نحو هذا أيضا من طريق ابن إسحق عن سعيد بن أبي هند عن مطرف عن عثمان بن أبي العاص . وهـــذه الروايات تؤيد رواية أشعث عن الحسن عن عثمان .

(٣) قال الشافعي في الأم (١: ٢٢): « وأحب أن يكون المؤذنون متطوعين ، وليس للإمام أن يرزقهم ولا واحداً منهم وهو يجد من يؤذن له متطوعاً ، بمن له أمانة ،
 إلا أن يرزقهم من ماله . ولاأحسب أحداً ببلد كثيرالأهل يعوزه أن يجد مؤذنا أمينا =

بار__

[ماجاء (١)] ما يقولُ [الرجل (٢)] إذا أذن المؤذنُ [من الدعاء (٣)]

٢١٠ - حَرِّثُنَا قُتْسِةُ حدثنا الليثُ عن الحُكَمْ (1) بن عبد الله بن قيس عن عامر بن سعد (٥) عن سعد بن أبى وَقَاصٍ عن رسول الله صلى الله بن قيس عن عامر بن سعد إلى الله عن سعد بن أبى وَقَاصٍ عن رسول الله صلى الله بن قيس عن عامر بن سعد إلى الله عن سعد بن أبى وَقَاصٍ عن رسول الله على الله على الله على الله على الله عن الله على الله

— لازماً يؤذن متطوعاً ، فان لم يجده فلا بأس أن يرزق مؤذنا ، ولا يرزقه إلا من خس الحنس : سهم النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يجوز له أن يرزقه من غيره من النبيء ، لأن لكله مالكا موصوفا . قال الشافعي : ولا يجوز له أن يرزقه من الصدقات شيئا، ويحل لهؤذن أخذ الرزق إذا رزق من حيث وصفت أن يرزق ، ولا يحل له أخذه من غيره بأنه رزق » .

وقال الفاضى أبو بكر بن العربى فى العارضة (٢ : ١٢ ـ ١٣) : « وأكثر علما النافى وأبو حنيفة . وقال علمائنا على جواز الإجارة على الأذان ، وكرهها الشافى وأبو حنيفة . وقال الأوزاعى : يجاعل عليه ولا يؤاجر ، كأنه ألحقه بالعمل المجهول . والصحيح جواز أخذ الأجرة على الأذان والصلاة والقضاء وجميع الأعمال الدينية ، قان الحليفة يأخذ أجرته على هذا كله ، وينيب فى كل واحد منها ، فيأخذ النائب أجره ، كما يأخذ الستنيب . والأصل في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم : ماتركت بعد نفقة عيالى ومؤنة عاملي فهو صدقة » . قال الشوكاني فى نيل الأوطار (٢ : ٤٤) : « فقاس المؤذن على العامل ، وهو قياس في مصادمة النص » .

وانظر المغنى لابن قدامة (١: ٣٠٠) والمجموع للنووي (٣: ١٢٥ ـ ١٢٨)

- (١) الزيادة من ع
- (۲) الزیادة من م و س .
- (٣) الزيادة من ه و ك .
- (٤) « الحكيم» بالحاء المهملة والتصغير، وفي م و ب «حكيم» بحذف الألف واللام.
- (٥) فى ع « سعيد » وهو خطأ ، لأنه « عاص بن سعد بن أبى وقاص » وهو يروى هذا الحديث عن أبيه .

عليه وسلم قال: «مَن قال حينَ يسمع المؤذنَ (١): وأنا (٢) أَشْهَدُ أَن لا إِله إلا الله وحدَهُ لا شريكَ له ، وأن محمدًا عبدُهُ ورسولُهُ ، رَضِيتُ باُ لله ربًّا و بِمحمدٍ رسولًا و بالإسلام دينًا _: غُفِرَ له ذَنْبهُ (٣) » .

قال أبو عيسى : ولهذا حديث حسن صيح ((١) غريب ، لا نَعْرِ فَهُ إِلاَّ مِن حديث الله بن قيسٍ .

- (۱) فى هو و ك بعد قوله «حين يسمع المؤذن » زيادة «حين يؤذن » ولا توجد فى سائر الأصول ، ولا فى شئ من روايات الحديث التى اطلعت عليها ، ولعلها كانت شبه شرح بحاشية بعض النسخ فظنها الناسخون من لفظ الحديث فأدرجوها فيه .
- (٢) كلة « وأنا » ثابتة فى حديث قتيبة بن سعيد عند كل من رواه عنه بمن سنذكره » الا فى صحيح مسلم ، فانه رواه عن مجد بن رمح وقتيبة ، ثم قال : « ولم يذكر قتيبة قوله : وأنا » فلعل قتيبة اختصر فى بعض أحيانه ، أو لعل مسلماً لم يسمم هـذا الحرف منه .
- (٣) فى ع و قد «غفر الله له ذنوبه » وهـو مخالف لسائر الأصول ، ولسائر روايات الحديث .

والحديث رواه مسلم (۱ : ۱۱۳) وأبو داود (۱ : ۲۰۷) والنسائی (۱ : ۱۱۰) وأحمد (۱ : ۱۸۱) : كلهم عن قتيبة عن الليث ، وكذلك رواه الحاكم فى المستدرك (۱ : ۲۰۳) من طريق قتيبة . ورواه أيضاً مسلم وابن ماجه (۱ : ۱۲۷) عن مجد بن رمح عن الليث ، ورواه أحمد عن يونس بن مجد عن الليث ، ورواه ابن السنى فى عمل اليوم والليلة عن النسائى (رقم ه ۹) .

وقد ذكر الشارح المباركفورى (١: ٥١٥) اعتراض ميرك على الحاكم فى إخراجه فى المستدرك مع أنه فى صحيح مسلم واعتراضه على الذهبى فى تقريره ذلك، وأن ملاّعلى الفارى قال فى المرقاة: «لعل إخراج الحاكم له بغير السند الذى فى مسلم: فلينظر فيه ليعلم مافيه!» . وقد ظهر مما مضى أن الاعتراض صحيح ، لأن الحاكم إنما رواه من طريق قتيبة بن سعيد، وهو شيخ مسلم فى هذا الحديث .

- کلة « صبح لم تذکر فی م و إثباتها هو الصواب .
 - (٥) في م و ب « ليث » بحذف الألف واللام .

۱۵۷ باب مِنْهُ آخَر (۱)

بن يعقوب قالا : حدثنا على بن عَيَّاشِ (٣) [الحِمْصِيُّ (٣)] حدثنا شُعَيْبُ بن عَيَّاشِ (٣) [الحِمْصِيُّ (٣)] حدثنا شُعَيْبُ بن عَيَّاشِ (٣) [الحِمْصِيُّ (٣)] حدثنا شُعَيْبُ بن أَبِي حمزة حدثنا (٤) محد بن النُّنكدرِ عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ قال حين يسمعُ النداء : اللهُمَّ رَبَّ هذه الدَّعوة التامَّة والصلاة القائمة آتِ محمداً الوسيلة والفضيلة وأبْمَتُهُ مَقاماً مَحْمُودًا (٥) الدَّعوة التامَّة والصلاة القائمة آتِ محمداً الوسيلة والفضيلة وأبْمَتُهُ مَقاماً مَحْمُودًا (٥) الذّي وَعَدْتَهُ (٢) : إِلاَّ حَلَّتْ له الشفاعةُ يومَ القيامةِ » .

⁽۱) كلة «آخر» لم تذكر في م . وفي ع «باب آخر منه» وفي ه و ك «باب منه أيضاً» .

⁽٢) «عياش» بفتح العين المهملة وتشديد الياء المثناة التحتية وآخره شين معجمة . وعلى بن عياش هــذا من كبار شيوخ البخارى ، لم يلقه من الأئمة أصحاب الكتب الستة غيره .

⁽۳) الزيادة من م و ع و ـ

⁽٤) في م «أبيا» وهو اختصار «أنبأنا».

⁽٥) قال الحافظ فى الفتح (٢ : ٢٨) : « قال النووى : ثبتت الرواية بالتنكير ، وكأنه حكاية للفظ الفرآن . وقال الطبي : إنما نكره لأنه أفخم وأجزل ، كأنه قيل : مقاماً أيّ مقام ، محموداً بكل لسان . قلت : وقد جاء فى هذه الرواية بعينها من رواية على بن عياش شيخ البخارى فيه: _ بالتعريف ، عند النسائى ، وهى فى صحيح ابن خزيمة وابن حبان أيضا ، وفى الطحاوى ، والطبرانى فى الدعاء والبيهتى ، وفيه تعقب على من أنكر ذلك كالنووى » .

⁽٦) قال أيضاً في الفتح « زاد في رواية البيهق : إنك لاتخلف الميعاد . وقال الطببي: =

قال أبو عيسى : حديثُ جابر حديثُ [صحيحُ (١)] حسنُ غريبُ من حديثِ على عمرة و عن عمرة و عن عمرة و عن عمد بن المنكدر ، لا نعلم (٢) أحداً رواه غير شُعيب بن أبى حمزة [عن محمد بن المنكدر (٣)] .

[وأبو حمزة اسمه « دينار^(١) »] .

المراد بذلك قوله تعالى [عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً] وأطلق عليه الوعد ، لأن عسى من الله واقع ، كما صح عن ابن عبينة وغيره والموصول إما بدل أو عطف بيان أو خبر مبتدإ محذوف ، وليس صفة للنكرة ، ووقع فى رواية النسائى وابن خزيمة وغيرهما : المقام المحمود : بالألف واللام ، فيصح وصفه بالموصول . والله أعلم » .

وأقول: إن الموصول صفة للنكرة أيضاً على الرواية الراجعة بحذف الألف واللام ، لأنه ليس نكرة في المعنى ، وإن كات لفظه لفظ النكرة ، لأن الحديث أشار إلى المذكور في الآية ، وكأنه صار علما عليه وخاصاً به ،فيصح أن يعامل معاملة المعرفة . وقد وجدت العلامة العيني أشار إلى ذلك إشارة مختصرة في شرحه على البخاري (٥ : ٢٣٣) .

وند نقل المباركفورى فى شرح الترمذى (١ : ١ ، ١) عن ملاً على القارى فى المرقاة قال : « أما زيادة : الدرجة الرفيعة: المشهورة على الألسنة _ : فقال المبخارى: لم أره فى شىء من الروايات » . وكذلك قال الحافظ فى التلخيص (ص ٧٨) : « ليس فى شىء من طرقه ذكر الدرجة الرفيعة » .

- (۱) الزيادة من ب وحدها ، وهي زيادة جيدة ، وإن لم تذكر في سائر الأصول ، لأن الحديث صحيح كما سيأتي .
 - (٢) في الم « والا تعلم» .
 - (٣) الزيادة من م .
 - (٤) الزيادة من ع و م .

والحديث رواه البخارى (۲ : ۷۷ ـ ۷۹) وأحمد فى المسند (رقم ۱٤۸۷۳ ـ ج ۳ ص ٤٥٤) كلاهما عن على بن عياش الحمصى ، ورواه أبو داود (۱ : ۲۰۸ ـ ۲۰۹) عن أحمد بن حنبل ، والنسائى (۱ : ۱۱۰) عن عمرو بن منصور ، وابن ماجه (۲ : ۲۰۷) عن مجمد بن يحيى والعباس بن الوليد ومجمد بن أبى الحسين : كلهم عن على بن عياش الحمصى ، ورواه ابن السنى فى عمل اليوم والليلة عن النسا بى (رقم ۹۳). =

باب

ما جاء في [أن()] الدعاء [لا يُرَدُّ()] بينَ الأذان والإِقامة

٢١٢ - حَرَّشُ مَحُودُ [بن غَيْلاَنَ ٢) حدثنا وكيع وعبدُ الرزَّاقِ ٢) وأبو أحمدَ وأبو نُعَيْمٍ قالوا: حدثنا سفيانُ (١) عن زيدٍ العمَّيِّ (٥) عن أبي إياسٍ

= قال الحافظ . فى الفتح (۲ : ۷۷) : « ذكر الترمذى أن شعيباً تفرد به عن ابن المنكدر ، فهو غريب مع صحته . وقد توبع ابن المنكدر عليه عن جابر ، أخرجه الطبرانى فى الأوسط من طريق أبى الزبير عن جابر نحوه » .

وطريق أبى الزبير التى يشير إليها الحافظ وجدتها أيضاً فى مسند أحمد (رقم ١٤٦٧ ج ٣ ص ٣٣٧) ولفظها : «حدثنا حسن حدثنا ابن لهيعة حدثنا أبو الزبير عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من قال حين ينادى المنادى : اللهم ربّ هذه الدعوة التامة والصلاة النافعة صلّ على عهد وارض عنه رضاً لاتسخط بعده _ : استجاب الله له دعوته » . ورواه ابن السنى فى عمل اليوم والليلة من طريق أبى خيثمة عن الحسن بن موسى عن ابن لهيعة (رقم ٤٤) . وهذا إسناد صحيح ، ولكن المتابعة فيه بعيدة ، والظاهر أنه دعاء آخر له ثوابه ، وليس هو الدعاء الذى رواه ابن المنكدر .

- (١) الزيادة في الموضعين من مه و ه و ك .
- (۲) الزيادة من م و ع و ١٠٠ و ١٠٠
- (٣) في ع « وكيم بن عبد الرزاق » وهو خطأ واضح .
 - (٤) سفيان هو الثورى .
- (0) « العمى » بفتح العين المهملة وتشديد الميم المكسورة . واختلف فى سبب نسبته هذه ، فقال بعضهم : هو منسوب إلى « بنى العم » وهم بطن من تميم . وقال إعلى بن مصعب : «سمى : العمى " لأنه كان كلما سئل عن شىء قال : حتى أسأل عمى ! ». وزيد هذا هو أبو الحوارى زيد بن الحوارى بفتح الحاء المهملة وتخفيف الواو

معاوية َ بنِ قُرَّةَ عن أنس بن مالك على والله عليه وسلم : « الدعاء لا يُرَدُّ بين الأذان والإقامة » .

قال أبو عيسى : حديثُ أنس حديث حسنُ [صحيحُ (١)] .
وقد رواه أبو إسحٰق الهَمْدَانِيُّ (٢) عَنْ بُرَيد بْن أبى مريمَ (٣) عن أنسِ
عن النبيُّ صلى ٱلله عليه وسلم مثلَ لهٰذا (١) .

وكسر الراء وتشديد الياء ــ البصرى قاضى هراة ، وهو صدوق فى حفظه شىء ، وقد ضعفه بعضهم جدا ، والحق أنه ثقة ، وثقه الحسن بن سفيان ، وإذا أخطأ في شىء من قبل حفظه رد ماأخطأ فيه .

⁽۱) الزیادة من ع و م . وهی زیادة جیدة ، وأنا أری صحة هذا الحدیث ، کما سناتی .

⁽۲) « الهمدانی » باسكان الميم وبالدال المهملة ، وهو أبو إسحق السبيمي _ بفتح السين المهملة وكسر الباء الموحدة _ والسبيع : بطن من همدان . وأبو إسحق اسمه « عمرو بن عبد الله » وهو تابعي ثقة ، مات سنة ۱۲۹ . تقريبا وقد تاهز المائة ، وهو أكبر من شيخه في هذا الحديث بريد بن أبي مريم الذي مات سنة ۱٤٤ .

⁽٣) « بريد » بضم الباء الموحدة وفتح الراء المهملة , وهوكذاك . فى مم و هو و كذلك و كذلك و كذلك و كذلك و كذلك في مم و عدم و كذلك في التلخيص (ص٧٩) وهو تصحيف ، ولم ينقط في ع ولكن فيها « بن أبى قرة » بدل « بن أبى مريم » وهو خطأ .

ویوجد فی هذه الطبقة راویان متشابهان «یزید بن أبی مریم» ویقال «یزید بن أابت بن أبی مریم» ویقال «یزید بن أابت بن أبی مریم» وهو دمشتی ، إمام الجامع بدمشق ، لم یرو عن أحد من الصحابة سماعاً، ولکنه رأی واثلة بن الأسقع ، ومات یزید هذا سنة ۱۶۶ أو سنة ۱۶۰ ، ولیس هو راوی هذا الحدیث ، ولم یرو عنه أبو إسحق السبیمی ولا ابنه یونس بن أبی إسحق .

 ⁽٤) الحدیث رواه أحمد (قم ۱۲۲۲۱ ج ۳ ص ۱۱۹) وأبو داود (۱ : ۲۰۵ – ۲۰۳)
 کلاها من طریق زیدالعمی . ورواه أیضا أحمد عن أسود وحسین بن مجد کلاها عن =

باب باب الصاوات من الصاوات من الصاوات عباده من الصاوات

٣١٣ - حَرْثُنَا عَمْد بن يحيى [النَّيْسابُورى (٢)] حدثنا عبد الرزَّاق أخبرنا مَهْمَرُ عن الزهرى عن أنس بن مالك قال: «فُرِضَتْ على النبيِّ صلى الله عليه وسلم ليلة أُسْرِي بهِ الصَلَوَاتُ (٣) خَسْيِنَ ، ثم نُقْصَتْ حتى جُعِلَتْ خَساً ، ثُمَّ نُودِي : يا محمدُ ، إنه لا يُبَدَّلُ القولُ لَدَى ، وَإِنَّ لك بهذه (١) الخَمْس خَسينَ » .

⁼ إسرائيل عن أبى إسحق عن بريد بن أبى مريم عن أنس (رقم ١٣٦١١ و ١٣٧٠٣ و ١٣٧٠٣ و ٢٥٤) ورواه ابن السنى فى عمل اليوم والليلة من طريق يزيد بن زريم عن إسرائيل (رقم ١٠٠٠) ورواه أيضاً أحمد عن إسمعيل بن عمر الواسطى _ وهو ثقة _ عن يونس بن أبى إسحق السبيمي عن بريد بن أبى مريم عن أنس (رقم ١٣٣٩٠ ج ٣ ص ٢٢٥) وهذه الأسانيد صحاح لاعلة لها . ونسبه الحافظ فى التلخيص (ص ٧٩) النسائي وابن خزيمة وابن حبان من حديث بريد بن أبى مريم عن أنس .

⁽١) الزيدة من ع و مه و ه و ك

⁽٢) الزيادة من ع

⁽٣) في ع و الله و ها و الا « الصلاة » بالإفراد ، وهو جئز ، براد به الجنس .

⁽٤) فى ـ و ه و ك «بهذا» ويحتاج لتأول، وما هنا هو الذى فى النسخ الثلاث المخطوطة .

[قال (۱)]: وفى الباب عن عُباَدَةَ بِن الصَّامِتِ ، وطلحةً بن عُبيد الله ، وأبي دَرِّ ، وأبي قتادة ، ومالك بن صَعْصَعَة ، وأبي سعيد الخدري (۲) . قال أبو عيسى : حديث أنس حديث حسن صيخ [غريب (۳)] .

17.

ياسب

ما جاء(١) في فضل الصلوات الخس

العلاء بن عبد الرحمٰن على بن حُجْرٍ أخبرنا إسمعيلُ بن جعفرِ عن العلاء بن عبد الرحمٰن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الصلواتُ الحن والجمعةُ إلى الجمعةِ كَفّارَاتُ لما بينهن ، مالم تُغْشَ الكبائرُ (٥) » .

⁽۱) الزيادة من ع و م و ـ وفى عه « قال أبو عيسي » .

⁽٢) من أول قوله « وأبي ذرّ » إلى هنا لم يذكر في عم .

⁽٣) الزيادة من ع و ه و ك وفى م «حسن غريب صحيح». والحديث قال الشارح (١٨٦:١): « أخرجه أحمد والنسائى، والحديث طرف من حديث الإسراء الطويل، أخرجه الشيخان مطولا».

⁽٤) الزيادة من م و ع و 🕳 .

⁽٥) فى هو ك «مالم يغش الكبائر» فتجوز قراءتها أيضا بفتح الياء فى أوله على البناء الفاعل مع نصب «الكبائر» على المفعولية .

والحديث رواه مسلم (۱ : ۸۲) عن يحيي بن أيوب وتتيبة وعلى بن حجر : ثلاثتهم عن إسمعيل بن جعفر . ورواه أحمد عن عبد الرحمن بن مهدى عن زهير عن السلاء عن أبيه (رقم ۲۹۰ ۲ ج ۲ ص ٤٨٤) ، ورواه مسلم أيضا من طريق =

[قال (١)] : وفي الباب عن جابر ، وأنس ، وحَنْظَلَةَ الْأُسَيِّدِيِّ (٢) . قال أبو عيسى : حديثُ أبي هريرة حديثُ حسنُ صحيحُ .

= عبد الأعلى عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبى هريرة ، ورواه أحمد من طريق عباد بن العوّام عن هشام (رقم ٢٠٠٠ ج ٢ ص ٣٥٩) . ورواه مسلم أيضا من طريق ابن وهب عن أبى صخر حميد بن زياد عن عمر بن إسمحق مولى زائدة عن أبيه عن أبى هريرة ، ورواه أحمد من طريق ابن وهب أيضا (رقم ١٨٦٦ ج ٢ من ٤٠٠) ولفظه : « الصلوات الحس والجعة إلى الجعة ورمضان إلى رمضان _ : مكفرات مابينهن ما اجتنبت الكبائر » . ورواه أحمد أيضا مختصراً من طريق حماد بن سلمة عن على بن زيد وصالح المعلم وحميد ويونس عن الحسن عن أبى هريرة (رقم بن سلمة عن على بن زيد وصالح المعلم وحميد ويونس عن الحسن عن أبى هريرة (رقم ١٩٤٥) .

وراوه أيضا أحمد مطولا بسياق آخر (رقم ١٠٥٨ ج ٢ ص ٥٠٥) قال:

« حدثنا بزيد حدثنا العوام حدثني عبدالله بن السائب عن رجل من الأنصار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الصلاة إلى الصلاة التي قبلها كفارة ، والجمعة إلى الجمعة إلى الجمعة التي قبلها كفارة ، والشهر إلى الشهر الذي قبله كفارة ، إلا من ثلاث . قال : فعرفنا أنه أمر حدث . إلا من الشرك بالله ، ونكث الصفقة ، وترك السنة . قال : قلنا : يارسول الله ، هذا المصرك بالله قد عرفناه ، فيا نكث الصفقة ، وترك السنة ؟ قال : أما نكث الصفقة فأن تعطى رجلا بيعتك ثم تقاتله بسيفك ، وأما ترك السنة فالحروج من الجماعة » . ورواه أيضا نحو هذا (رقم ٢١٢٩ ج ٢ ص ٢٢٩) عن هشيم عن العوام بن حوشب عن عبد الله بن السائب عن أبي هريرة ، ولم يذكر الرجل المبهم الذي في الاسناد السابق . وهو إسناد صبح لولا إبهام الواسطة بين عبد الله بن السائب وأبي هريرة ، ولم كنه شاهد جيد لحديث الباب .

(۱) الزيادة من م و ع و ـ وفي مه « قال أبو عيسي » .

(۲) « الأسيدى » بضم الهمزة وفتح السين المهملة وتشديد الياء المثناة التحتية المكسورة ، نسبة إلى أحد أجداده « أسيد بن عمرو بن تميم » وحنظلة هــذا هو ابن الربيع بن صينى بن رباح بن الحرث التمييى ، وهو حنظلة الكاتب ، قال ابن سعد فى الطبقات (٦: ٣٦) : « قال عهد بن عمر : كتب للنبي صلى الله عليه وسلم مرة كتابا فسمى بذلك : الكاتب ، وكانت الكتابة فى العرب قليلا » .

۱۳۱ باب

ما حاء في فضل الجماعة

عن أبن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « صلاة الجاعة تَفْضُلُ عن أبن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « صلاة الجاعة تَفْضُلُ على صلاة الرجل وحدة بسبع وعشرين درجة (۱) » .

[قال (۲)]: وفي الباب عن عبد الله بن مسعود ، وأبي [بن كعب (۱)] . ومعاذ بن جَبَل ، وأبي سعيد ، وأبي هريرة ، وأنس [بن مالك (۱)] .

قال أبو عيسى : حديث ابن عمر حديث حسن صحيح . وه كذا رَوَى نافع عن أبن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : هم تَفْضُلُ صلاة الجميع (۱) على صلاة الرجل وحدة بسبع وعشرين درجة (۱) » .

[قال أبو عيسى (۲)]: وعامة من رَوَى عن النبي صلى الله عليه وسلم إنه الله عليه وسلم إنه الله عليه وسلم إنه اله عليه وسلم إنه الله على الله عليه وسلم إنه الله عليه وسلم إنه الله عليه وسلم إنه الله على الله على

⁽١) الحديث أخرجه أيضا أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم .

⁽۲) الزيادة من م و ع و س .

⁽٣) الزيادة من ع و ه و ك .

⁽٤) الزيادة من ع و فع و ك

⁽٥) في ع «الجاعة» وفي مد «الجم».

⁽٣) لعل الترمذي نقله بالمعنى إذ رواه معلقا بدون إسناد ، والحديث رواه مالك في الموطأ (٣) لعل الترمذي نقله بالمعنى إذ رواه معلقا بدون إسناد ، والحديث وسلم قال : صلاة الجاعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين دوجة » وكذلك رواه البخارى (٣: ١٠٩ ـ ١٠٠) عن عبد الله بن يوسف عن مالك ،

⁽V) الزيادة من عم

قالوا « تَحْسِ (١) وعشرين » إلا ابن عر َ فإنه قال : « بسبع وعشرين » .

717 — حرش إسحق بن موسى الأنصاري عد ثنا معن حد ثنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة أن رسول الله (٢) صلى الله عليه وسلم قال : « إنّ صلاة الرجل في الجاعة تزيد على صلاته وحده بخمسة (٣) وعشرين جُزْءا(١)» .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح (٥) .

قال الحافظ في الفتح (٢: ١١٠): « قال الترمذي : عامة من رواه قالوا : خساً وعشرين، إلا ابن عمر ، فانه قال : سبعا وعشرين . قلت : لم يختلف عليه في ذلك ، إلا ماوقع عند عبد الرزاق عن عبد الله العمري عن نافع فقال فيه : خمس وعشرين ، وكن العمري ضعيف . ووقع عند أبي عوانة في مستخرجه من طريق أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع ، فانه قال فيه : بخمس وعشرين ، وهي شاذة مخالفة لرواية الحفاظ من أصحاب عبيد الله وأصحاب نافع ، وإن كان راويها ثقة . وأما ما وقع عند مسلم من رواية الضحاك بن عثمان عن نامع بلفظ : بضم وعشرين ـ : فايست مغايرة لرواية الحفاظ ، لصدق البضم إنها السبع . وأما غير ابن عمر : فصح عن أبي سعيد وأبي هريرة ، كما في هذا الباب _ يعني في البخاري _ وعن ابن مسعود عند أحمد سعيد وأبي هريرة ، كا في هذا الباب _ يعني في البخاري _ وعن ابن مسعود عند أحمد وابن خزيمة ، وعن عائشة وأس عند السراج ، وورد أيضا من طرق ضعيفة عن معاذ وصهيب وعبد الله بن زيد وزيد بن ثابت ، وورد أيضا من طرق ضعيفة عن معاذ وصهيب وعبد الله بن زيد وزيد بن ثابت ، وكلها عند الطبراني ، واتفق الجميم على : خس وعشرين ، سوى رواية —

⁽۱) فى م « خسة » وضبط فيها منصوبا ، وفى مه « خساً » .

⁽٢) في مه « أن النبي » .

⁽٣) كذا فى م و مع وهو الموافق لما فى الموطأ (١:٩١١ ـ ١٥٠) وصحيح مسلم من طريق مالك (١:١٨٠) وفى ع و ب و ه و ك « بخمس » .

⁽٤) في فم «درجة» وهو مخالف لسائر الأصول.

⁽٥) الحديث رواه أحمد والبخارى ، وند أشرنا إلى روايته فى الموطأ وصحيح مسلم ، ورواه غيرهم أيضا .

باسب

ما جاء فيمن يسمع (١) النداء فلا(٢) يُجيبُ

٢١٧ – مترثث هَنَّادُ حدثنا وكيعُ عن جعفر بن بُرُ قَانَ (٣) عن يزيدَ بن الأَصَمِّ عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (١٠) : « لَقَدْ هَمْتُ أَن آمُرَ وَثْنَيْتِي أَن يجمعوا حُزَمَ الحَطَبِ ، ثم آمُرَ بالصلاةِ فَتُقَامَ ، ثم أُحَرِّقَ

= أبى ، فقال : أربع أو خس ، على الشك ، وسوى رواية لأبى هريرة عند أحمد ، قال فيها : سبع وعشرين ، وفي إسنادها شريك القاضى وفي حفظه ضعف ، وفي رواية لأبى عوانة : بضعا وعشرين ، وليست مغايرة أيضا ، لصدق البضع على الحمس . فرجعت الروايات كالها إلى الحمس والسبع ، إذ لا أثر للشك . واختلف في أيهما أرجح . فقيل : رواية الحمس لكثرة رواتها ، وقيل : رواية السبع ، لأن فيها زيادة من عدل حافظ . ووقع الاختلاف في موضع آخر من الحديث ، وهو مميز العدد المذكور: فني الروايات كلها التعبير بقوله : درجة ، أو حذف المعيز ، إلا طرق حديث أبى هريرة ، فني بعضها : ضعفا ، وفي بعضها : جزءاً ، وفي بعضها : درجة ، وفي بعضها : صلاة ، ووقع هذا الأخير في بعض طرق حديث أنس . والظاهر أن ذلك من تصرف الرواة ، ويحتمل أن يكون ذلك من التفنن في العبارة » . وقال الحافظ أيضا : « إن الحكمة في هذا العدد الحاص غير محققة المعني . وقال الطبي عن التوريثي ماحاصله : أن ذلك لايدرك بالرأى ، بل مرجعه إلى علم النبوة التي قصرت عام الألباء عن إدراك حقيقها كلها » .

⁽١) في ه و ك «سمم».

⁽Y) في ع «ولا».

⁽٣) « برقان » بضم الباء الموحدة وإسكان الراء .

⁽٤) في عم «أنه قال».

على أقوام لا يَشْهَدُونَ الصلاةَ (١) » .

[قال أبو عيسى (٢)] : وفي الباب عن [عبد الله (٢)] بن مسعودٍ ، وأبى الدَّرْدَاء ، وابنِ عباسٍ ، ومعاذ بن أنسٍ ، وجابرٍ .

قال أبو عيسى : حديثُ أبي هريرة حديثُ حسنٌ صحيحٌ

وقد رُوى عن (٤) غير واحد من أصحاب النبيِّ صلى الله عليه وسلم أنهم قالوا: أن سمع النداء فلم يُجِبِ (٥) فلا صلاة له .

وقال بعضُ أهل العلم : هذا على التغليظِ والتشديدِ ، ولا رخصةَ لأحدِ في تركِ الجاعة إلاَّ مِن عذرٍ (٦) .

٢١٨ - قال (٧) مجاهد : « وسُئلَ ابنُ عباسٍ عن رجلٍ يصومُ النهارَ

⁽۱) الحديث رواه أحمد والبخارى ومسلم وأبو داود وابن ماجه من طرق ، وفي رواية لأبي داود (۱: ۲۱۰) من طريق يزيد بن يزيد عن يزيد بن الأصمّ زيادة : « قلت ليزيد بن الأصم : ياأبا عوف ، الجمعة عني أو غيرها ؟ قال : صمتا أذناى إن لم أكن صمعت أبا هريرة يأثره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ماذكر جمعة ولا غيرها » .

⁽۲) الزیادة من م و ع و ب

⁽٣) الزيادة من م و ع و قم و ب

⁽٤) كلة «عن» لم تذكر في مه وهو خطأ .

⁽٥) في ع د فلا يجيب،

⁽٦) يسنى أنهم ذهبوا إلى أن صلانه صحيحة ولكنه آثم ، وذهب بعضهم إلى أن صلانه غير صحيحة إلا فى الجاعة إلامن عذر ، وبمن ذهب إلى ذلك ابن حزم ، وقد أطال الكلام فى ذلك فى المحلى (٤: ١٨٨ ــ ١٩٦) .

⁽٧) فى ع « وقال » وهو غير جيد ومخالف لسائر الأصول ، لأنه يوهم أن هذا قول آخر مقابل للقول قبله ، ولسكن الترمذي إنما أراد به أن يكون دليلا لمنا نقل عن بعض أهل العلم .

ويقومُ الليل ، لا يَشْهِدُ جمعةً وَلاَ جَمَاعَةً ؟ قال (١) : هو في النارِ » [قال (٢)]: حدثنا بذلك هَنَّادُ حدثنا اللَّحَارِينُ عن لَيْتُ عن مجاهدٍ (٢) .

[قال (١)]: ومعنى الحديث (٥) : أن لايشهدَ الجاعةَ والجعةَ رغبةً عنها، واستخفافاً بحقها، وتهاوناً بها .

175

باسب

ما جاء في الرجل يصلِّي وحدَّهُ ثم يُدركُ الجماعةَ

۲۱۹ - حرش أحدُ بنُ منيع حدثنا هُشَيْم أخبرنا يَعْلَى بنُ عطاء حدثنا جابر بنُ يَزِيدَ بن الأسود [العامري (١٠٠] عن أبيه قال : « شَهِدْتُ مع حدثنا جابر بنُ يَزِيدَ بن الأسود [العامري (١٠٠)

⁽١) في ه و ك « فقال » .

⁽٢) الزيادة من م و ع و ۔ .

⁽٣) هذا إسناد صحيح ، وهــذا الحديث وإن كان موقوفا ظاهراً على ابن عباس إلا أنه مرفوع حكما ، لأن مثل هذا بمـا لايملم بالرأى ، وليس من القصص ينقل عن أهل الكتاب وغيره ، ولا يجزم ابن عباس فى رجل يصوم النهار ويقوم الليل بأنه فى النار ــ: إلا عن خبر عنده عن رسول الله إن شاء الله .

⁽٤) الزيادة من ع .

⁽٥) في مم « ومعنى هذا الحديث » .

⁽٦) الزيادة من م . وفي التهذيب « الحزامي ، ويقال : العامري » وفي طبقات ابن سعد (٥ : ٢٧٨) « العامري من بني سواءة » . وسواءة : بضم السين وتخفيف الواو .

النبي صلى الله عليه وسلم حَجَّتَهُ ، فصليتُ معه صلاة الصبح في مسجد الحَيْفِ (') وقال ('') : فلما قضى صلاتَهُ وانحرف ('') إذا هو ('') برجلين في أُخْرَى القوم (الله يُصَلِّيا معه ، فقال : علَى بهما ، فجيء بهما تُو عَدُ فَرَائِصُهُما ('') ، فقال : ما مَنعَكُما أَن تُصَلِّيا معنا ؟ فقالا : يارسول الله ، إنَّا كُنَّا قد صلينا ('') في رحالنا، قال : فلا تَفْعَلَا ، إذا صَلَّيْتًا في رحالنا ، معجد جماعة فصليا معهم ، فقال : من رحاله معهم أُنْ يُنْتًا مسجد جماعة فصليا معهم ، فقال الله ، إنا كُنَّا مسجد جماعة فصليا معهم ، فقال الله ، إنا كُنَّا مسجد بماعة فصليا معهم ،

قال الحاكم : « هـــذا حديث رواه شعبة وهشام بن حسان وغيلان بن جامع وأبو خالد الدالانی وعبد الملك بن عمير ومبارك بن فضالة وشريك بن عبد الله وغيرهم عن يعلى بن عطاء ، وقد احتج مسلم بيعلى بن عطاء » ووافقه الذهبي على ماقال .

وقد نسبه الحافظ في التلخيص أيضا (ص ١٣٢) لابن حبان والدارقطني ، وتقل ==

⁽١) `« الحيف » بفتح الحاء المعجمة وإسكان الياء .

⁽٢) الزيادة من ع

⁽۳) في مه و ه و ك «أنحرف» بدون الواو.

⁽٤) فى ع و مه و ه و لا «فاذا هو» واكن كلة «هو» لم تذكر فى مه .

⁽٥) أخرى القوم : من كان في آخرهم . كما في الفاموس والمعيار .

⁽٣) الفرائس بالصاد المهملة: جمع « فريصة » وهى اللحمة التي بين الجنب والكنف تهتز عند الفزع ، و « ترعد » بالبناء المفعول : أى ترجف وتضطرب من الخوف .

⁽Y) في ع و ب «قد كنا صلينا » .

⁽۸) الحدیث رواه الطیالسی (رقم ۱۲٤۷) عن شعبة ، ورواه أحمد (۱ ۲۰ ۱ - ۱۲۰ ۱ عن هشیم ، وعن عبدالرحمن بن مهدی عن سفیان ، وعن بهزعن أبی عوانة ، وعن یزید بن هرون عن هشام بن حسان و شعبة و شریك ، وعن عجه بن جعفر عن شعبة ، ورواه ابن سعد فی الطبقات (٥ : ۲۷۸) عن یزید بن هرون عن هشام ، وعن الطیالسی عن شعبة ، ورواه أبو داود (۱ : ۲۲۰) عی حفس بن عمر عن شعبة ، وعن ابن معاذ عن أبیه عن شعبة ، ورواه النسائی (۱ : ۱۳۷۱) عن زیاد بن أبوب عن هشیم ، ورواه الحاکم (۱ : ۲۲۵) من طریقین عن سفیان الثوری : کل هؤلاء عن یعلی بن عطاء عن جبر بن یزید بن الأسود عن أبیه .

[قال (۱)] : وفى الباب عن مِحْجَنِ [الدِّيلي (۲)] ، ويزيدَ بن عامر (۱) . قال أبو عيسى : حديثُ يزيدَ بنِ الأَسْوَدِ (۱) حديثُ حسنُ صحيحُ . وهو قولُ غير واحد من أهل العلم . وبه يقولُ سفيانُ الثوريُّ (۱) ، والشافعيُّ ، وأحمدُ ، وإسحٰقَ .

⁼ تصحيحه عن ابن السكن ، ثم قال : ه وقال الشافعي في القدم : إسناده مجهول ، قال البيهق : لأن يزيد بن الأسود ليس له راوغير ابنه ، ولالابنه جابر راو غير يعلى. قلت : يعلى من رجال مسلم ، وجابر وثقه النسائي وغيره . وقد وجدنا لجابر بن يزيد راويا غير يعلى : أخرجه ابن منده في المعرفة من طريق بقية عن إبرهيم بن ذي حماية عن عبد الملك بن عمير عن جابر ،

⁽١) الزيادة من م و ع و .. وفي مه « قال أبو عيسي » .

⁽۲) الزیادة من م و ع . وهو محبحن بن أبی محبحن الدیلی . وحدیثه فی الموطأ من الزیادة من م و ع . وهو محبحن بن أبی محبحن الدیلی بقال له بسر بن محبحن عن أبیه محبحن : أنه كان فی مجلس مع رسول الله صلی الله علیه وسلم ، ثم رجع و محبحن فی مجلسه لم بالصلاة ، فقام رسول الله صلی الله علیه وسلم : مامنعك أن تصلی مع الناس ، مسلس معه ، فقال له رسول الله صلی الله علیه وسلم : مامنعك أن تصلی مع الناس ، ألست برجل مسلم ؟! فقال : بلی ، یارسول الله ، ولسكنی قد صلیت فی أهلی . فقال له رسول الله صلی الله علیه وسلم : إذا جئت فصل مع الناس وإن كنت قد صلیت » ورواه أیضا أحمد فی المسند (٤ : ٤٤) من طریق الثوری ومالك عن زید بن أسلم . ونسبه الحافظ فی التلخیص (ص ۲۲۲) للنسائی واین حبان والحاكم ، ونسبه أیضا فی الاصابة (٢ : ٤٧) للبخاری فی الأدب المفرد واین خزیمة . وهو فی المستدرك (١ : الاصابة (٢ : ٤٧) من طریق مالك ، ومن طریق الشافی عن عبد العزیز بن مجل عن زید بن أسلم ، ثم قال الحاكم : « هدذا حدیث صحیح ، ومالك بن أنس الحكم فی حدیث المدنین ، وقد احتج به فی الموطأ ، وهو من النوع الذی قدمت ذكره : أن الصحابی اذا كم یكن له راویان كم یخرجاه » .

^{· (}٣) حديث يزيد بن عاص رواه أبو داود (١: ٢٢٥_ ٢٢٦) .

⁽٤) في ع «حديث جابر بن يزيد بن الأسود».

⁽٥) کلهٔ « الثوری » لم تذکر فی م

قالوا: إذا صلَّى الرجلُ وحده ثم أدرك الجماعة فإنه يُعيدُ الصلواتِ (١) كلَّما في الجماعة ، وإذا صلَّى الرجلُ المغربَ وحده (٢) ثم أدرك الجماعة ، قالوا: فإنه يصليها معهم و يَشْفَعُ بركعة ، والتي صلَّى وحده هي المكتوبةُ عندهم .

371

باسب

ما جاء في الجماعة في مسجد قد صُلِّي فيه مَرَّةً

• ٢٢ - مَرْشُ هَنَّادُ حدثنا عَبْدَةُ عن سعيدِ بن أبي عَرُوبَةً عن سليانَ النَّاجِيِّ [البصريُ (٣)] عن أبي المُتَوَ كُلِ عن أبي سعيد قال: « جاء رجل وقد صلّى رسول الله (١) صلى الله عليه وسلم فقال: أيُّكمُ يَتَجِرُ (٥) على لهذا ؟

⁽١) في س د الصلاة ، .

⁽٣) في ع « وإذا صلى الرجل وحده الغرب » .

⁽٣) الزيادة من ع .

⁽٤) في ع « صلى الني » .

⁽٥) قال الزنخسرى فى الفائق (١: ٩): « فى الحديث فى الأضاحى: كلوا وادخروا [وائتَجِرُوا]: أى اتخذوا الأجر لأنفسكم بالصدقة منها، وهو من باب الاشتواء والاذ باح، و [النجروا] على الإدغام: خطأ، لأن الهمزة لاتدغم فى التاء، وقد غلط من قرأ [الذى النّمن]، وقولهم [النّرر]: عامى والفحصاء على [ائتزر]. وأما ماروى: أن رجلا دخل المسجد وقد قضى النبي صلى الله عليه وسلم صلاته فقال ...

= من [يَتَجَرُ] فيقوم فيصلي معه _ : فوجهه _ إن صحت الرواية _ أن يكون من التجارة ، لأنه يشتري بعمله المثوبة » .

ونقل ابن الأثير في النهاية في مادة [أجر] عن الهروى جواز الإدغام ، وقال في مادة [أزر] : « وقد جاء في بعض الروايات : وهي [مُتَّزِرة] ، وهو خطأ ، لأن الهمزة لاتدغم في الناء » .

وفى لسان العرب فى مادة [تخذ] فى السكلام على قوله [تخذ] : « وليس من [أُخذ] فى شىء ، فان الافتعال من أخذ [ائتخذ] ، لأن فاءها همزة ، والهمزة لا تدغم فى التاء . قال الجوهرى : [الاتخاذ] افتعال من الأخذ ، إلا أنه أدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء ، ثم لما كثر استعماله بلفظ الافتعال توهموا أن الهاء أصلية ، فبنوا منه [فعل يَفْعل] قالوا : [تخذ يَتُخذُ] ، قال : وأهل العربية على خلاف ماقال الجوهرى » .

وقال الحافظ ابن حجر فى الفتح (١ : ٣٤٤) فى تفسير قول عائشة [أَتَرْرُ] وقد مضى فى الحديث (رقم ١٣٢) : « كذا فى روايتنا وغيرها ، بتشديد التاء المثناة بعد الهمزة ، وأصله : فأ أتزر ، بهمزة ساكنة بعد الهمزة المفتوحة ثم المثناة ، بوزن : أفتعل ، وأنكر أكثر النحاة الإدغام ، حتى قال صاحب المفصل إنه خطأ ، لكن نقل غيره أنه مذهب الكوفيين ، وحكاه الصغانى فى مجمع البحرين ، وقال ابن مالك : إنه مقصور على السماع ، ومنسه قراءة ابن محيصن [فليؤدّ الذي اتّمْنِ] بالتشديد » .

وقال القاضى البيضاوى : « وقرئ [الذى ايتمن] بقلب الهمزة ياء ، و [الذى ايتمن] بقلب الهمزة في حكمها و [الذى اتّمن] بادغام الياء في التاء ، وهو خطأ ، لأن المنقلبة عن الهمزة في حكمها فلا تدغم » . قال الشهاب الحفاجي في حاشيته (٢: ٢٥٣) : « قوله : وهو خطأ الخ _: تبع فيها الكشاف وأهل التصريف، حيث قالوا: إن الياء الأصلية قبل تاء الافتعال تقلب تاء وتدغم، نحو [ايتسر] وأما الهمزة والياء المنقلبة عنها فلا يجوز فيها ذلك ، وقول

فقام رجل فَصَلَّى معه (١) » .

[قال (٢٠] : وفي الباب عن أبي أُمَامَةً ، وأبي موسى ، والحكم بن عُمَيْر .

قال أبو عيسى : [و^(r)] حديثُ أبى سعيد حديثُ حسنُ (⁽¹⁾ .
وهو قولُ غير واحدٍ من أهل العلم من أصحاب النبيُّ صلى الله عليه وسلم
وغيرهم من التابعين .

الناس [اترر] : خطأ ، وهم كالهم مخطئون فيه ، فانه مسموع في كلام العرب كثيراء وقد نقل ابن مالك جوازه ، لكنه قال : إنه مقصور على السماع ، قال : ومنه قراءة ابن عيصن [اتمن] . وهل الصغائى أن القول بجوازه مذهب الكوفيين . وقالت عائشة رضى الله عنها : كان صلى الله عليه وسلم يأمرنى [فأترر] كما في البخارى . قال الكرمانى رحمه الله : فان قلت : لا يجوز الإدغام فيه عند الصرفيين ، وقد قال في المفصل : وقول من قال [اترر] خطأ ؟ قلت : قول عائشة ، وهي من الفصحاء : حجة على جوازه ، فالمخطئ مخطئ » .

وكلة الكرماني هنا فيصل في موضع الحلاف .

- (١) سيأتي الكلام على الحديث إن شاء الله .
- (۲) الزيادة من م و ع و س .
- (۳) الزيادة من مه و ه و ك .
- (٤) الحديث رواه أيضا أحمد من طريق سعيد بن أبى عروبة عن سليمان (رقم ١١٦٣٦ ج ٥ ص ٥ و ٥ ٤) ومن طريق وهيب عن سليمان (رقم ١١٦٣٦ ج ٣ ص ٣ ص ٦٤) ورواه أيضا عن على بن عاصم عن سليمان (رقم ١١٨٣١ ج ٣ ص ٥ ٨) . ورواه الدارمي (١ : ٢١٨) وأبو داود (١ : ٢٢٤ ـ ٢٢٠) والحاكم (١ : ٢٠٩) كلهم من طريق وهيب عن سليمان . ورواه ابن حزم في المحلي (٤ : ٢٣٨) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن عبدة بن سليمان عن سعيد بن أبي عروبة . وصححه الحاكم ووافقه الذهبي . وقال ابن حزم : « لو ظفروا _ يعني خصومه _ بمثل هذا لطاروا به كل مطار » يريد بذلك أنه صحيح عنده الامطعن فيه .

قَالُوا: لابأَسَ أَن يصليَ القَومُ جَمَاعَةً في مسجدٍ قد صَلَى فيه جَمَاعَةُ (١). وَبِه يقول أحمد و إسحٰقُ .

وقال آخرون من أهل العلم : يُصَلُّونَ فُرَ ادَى .

و به يقول سفيانُ ، وابنُ المبارك ، ومالك (٢) ، والشافعيُّ : يَخْتَارُ ونَ الصلاة فُرَادَى (٣) .

- (۱) كتب فى مه « صلا » بالألف ، فهو دليل على أنه مبنى للفاعل ، وضبط فى م بفتح الصاد أيضا ورفع « جماعة » . وفى هو و ك بحذف « جماعة » فبتمين فيهما أن يكون « صلى » مبنيا للمفعول . :
 - (٢) في م و بتقديم « مالك » على « ابن البارك » .
- (٣) قال الشافعي في الأم (١: ١٣٦ ١٣٧) : « وإذا كان للمسجد إمام راتب ففاتت رجلا أو رجالا فيه الصلاة : صلوا فرادي ، ولا أحب أن يصلوا فيه جاعة ، فان فعلوا أجزأتهم الجماعة فيه . وإنما كرهت ذلك لهم لأنه ليس مما فعل السلف قبلنا ، بل قد عابه بعضهم . قال الشافعي : وأحسب كراهية من كره ذلك منهم إنما كان لتفرق الكلمة ، وأن يرغب الرجل عن الصلاة خلف إمام جاعة فيتخلف هو ومن أراد عن المسجد في وقت الصلاة ، فاذا قضيت دخلوا فجمعوا ، فيكون في هذا اختلاف وتفرق كلة ، وفيه ما المكروه ، وإنما أكره هذا في كل مسجد له إمام ومؤذن ، فأما مسجد بني على ظهر الطريق أو فاحية ، لا يؤذن فيه مؤذن راتب ، ولا يكون له إمام مملوم ، ويصلى فيه المارة ويستظلون : فلا أكره ذلك فيه ، لأنه ليس فيه المعنى مملوم ، ويصلى فيه المارة ويستظلون : فلا أكره ذلك فيه ، لأنه ليس فيه المعنى الذي وصفت : من تفرق الكلمة ، وأن يرغب رجال عن إمامة رجل ، فيتخذون إماماً غيره . وإن صلى جماعة في مسجد له إمام ، ثم صلى فيه آخرون في جماعة بعدهم _ :

وفى المدونة (١: ٨٩): « قلت : فلو كان رجل هو إمام مسجد قوم ومؤذنهم ، أذن وأقام، فلم يأنه أحد ، فصلى وحده ، ثم أتى أهل المسجد الذين كانوا يصلون فيه؟ قال : فليصلوا أفذاذاً ، ولا يجمعوا ، لأن إمامهم قد أذن وصلى . قال : وهو قول مالك . قلت : أرأيت إن أتى هذا الرجل الذي أذن في هذا المسجد وصلى وحده ، أتى مسجداً فأقيمت الصلاة _ : أيعيد أم لا ، في جماعة ، في قول مالك ؟ قال : لا أحفظ من مالك فيه شيئا ، ولكن لا يعيد ، لأن مالكا قد جعله وحده جماعة » . وقال القاضي أبو بكر بن العربي في العارضة (٢ : ٢١) : « هذا معني محفوظ في =

= الشريعة عن زيغ المبتدعة ، لئلا يتخلف عن الجماعة ثم يأتى فيصلى بامام آخر ، فتذهب حكمة الجماعة وسنتها ، لكن ينبغي إذا أذن الإمام في ذلك أن يجوز ، كما في حديث أن سعيد ، وهو قول بعض علمائنا » .

والذي ذهب اليه الشافع من المعنى في هذا الباب صحيح جليل ، ينيُّ عن نظر ثاقب، وفهم دقيق ، وعقل درَّاك لروح الاسلام ومقاصده ، وأول مقصد للاسلام ، ثم أحله وأخطره . : توحيد كلة المسلمين ، وجمع قلوبهم على غاية واحدة ، هي إعلام كلة الله ، وتوحيد صفوفهم في العمل لهذه الغاية . والمعنى الروحي في هذا اجتماعهم على الصلاة وتسوية صفوفهم فيهًا ، أوَّلا ، كما قال رسول الله : «لتسوَّن صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم » وسيأتى (رقم ٢٢٧) وهـــذا شيء لايدركه إلا من أنار الله يصبرته للفقه في الدين ، والفوس على درره ، والسمو إلى مداركه ، كالشافعي وأضرابه . وقد رأى السلمون بأعينهم آثار تفرق جماعاتهم في الصلاة ، واضطراب صفوفهم ، ولمسوا ذلك بأيديهم ، إلا من بطلت حاسته ، وطمس على بصره . وإنك لتدخل كثيرا من مساحد السلمين فترى قوماً يعتزلون الصلاة مع الجماعة ، طلبا للسنة زعموا ! ثم يقيمون جماعات أخرى لأنفسهم ، ويظنون أنهم يقيمون الصلاة بأفضل مما يقيمها غيرهم ، ولئن صدقوا لقد حملوا من الوزر ما أضاع أصل صلاتهم ، فلا ينفعهم ماظنوه من الانكار على غيرهم في ترك بعض السنن أو المندوبات . وترى قوما آخر من يعتزلون مساجد المسلمين ، ثم يتخذون لأنفسهم مساجد أخرى ، ضراراً وتفريقاً للـكلمة ، وشقًّا لعصا المسلمين . نسأل الله العصمة والتوفيق ، وأن يهدينا إلى جم كلتناء إنه سميع الدعاء .

وهذا المعنى الذى ذهب اليه الشافعي لا يعارض حديث الباب ، فان الرجل الذى فاتنه الجماعة الهذر ، ثم تصدق عليه أخوه من نفس الجماعة بالصلاة معه _ وقد سبقه بالصلاة فيها _ هذا الرجل يشعر في داخلة نفسه كأنه متحد مع الجماعة قلباً وروحاً ، وكأنه لم تفته الصلاة . وأما الناس الذين يجمعون وحدهم بعد صلاة جماعة المسلمين فأنما يشعرون أنهم فريق آخر ، خرحوا وحدهم ، وصلوا وحدهم .

وقد كان عن تساهل المسلمين في هسذا ، وظنهم أن إعادة الجماعة في المساجد جائزة مطلقا _ : أن فشت بدعة منكرة في الجوامع العامة ، مثل الجامع الأزهر والمسجد المنسوب للحسين عليه السلام وغيرهما بمصر ، ومثل غيرهما في بلاد أخرى ، فجلوا في المسجد الواحد إمامين رانبين أو أكثر ، فني الجامع الأزهر _ مثلا _ إمام للقبلة =

[وسليمانُ النّاجيُّ بصريُّ ، ويقال « سليمان بن الأَسْوَ دَ^(۱) »] . [وأبو المتوكل اسمُه « على بن داود » (۲)] .

- القديمة ، وآخر الفبلة الجديدة ، ونحو ذاك في مسجد الحسين عليه السلام ؟ وقد رأينا فيه أن الشافعية لهم إمام يصلى بهم الفجر في الغلس ، والجنفيون لهم آخر يصلى الفجر بإسفار ، ورأينا كثيراً من الجنفيين من علماء وطلاب وغيرهم ينتظرون إمامهم ليصلى بهم الفجر ، ولا يصلون مع إمام الشافعيين ، والصلاة قائمة ، والجماعة حاضرة ، ورأينا فيهما وفي غيرها جماعات تقام متعددة في وقت واحد ، وكلهم آثمون ، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ، بل قد بلغنا أن هذا المذكر كان في الحرم المكي ، وأنه كان يصلى فيه أثمة أربعة ، يزعمونهم للمذاهب الأربعة ، والكنا لم نر ذلك ، إذ أتنا لم ندرك هذا العهد عدكة ، وإنما حججنا في عهد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل السعود حفظه الله ، وسمعنا أنه أبطل هده البدعة ، وجمع الناس في الحرم على إمام واحد راتب ، ونرجو أن يوفق الله علماء الإسلام لإبطال هذه البدعة من جميع المساجد في البلدان ، بفضل الله وعونه ، إنه سميم الدعاء .
- (۱) « الناجى » بالنون والجيم . قال ابن سعد في الطبقات (ج ٧ ق ٢ ص ٤٠) : « كان نازلا في بني ناجية ، لا ندرى كان من أنفسهم أو مولى لهم ؟ وكانت عنده أحاديث » . وسماه بعضهم « سليمان بن الأسود » كا قال الترمذى هنا ، وبعضهم يقول « سليمان الأسود الأسود » . وقد أخطأ الحاكم في المستدرك (١ : ٢٠٩) فقال : « سليمان الأسود هذا هو سليمان بن سحيم ، قداحتيج به مسلم » ، لأن مساما لم يرو لسليمان الأسود ، وهو ناحي بصري ، يكي أبا مجد ، وسليمان بن سحيم مدني مولى خزاعة ، ويقال مولى آل حنين ، ويكني أبا أيوب . ومن الغريب أن الذهبي تبع الحاكم في خطئه ولم يعقب عليه . والناجي هدا وثقه ابن معين وابن حبان وابن المديني وأحمد بن صالح وغيرهم .
- (٣) « داود » بفتح الدال الأولى ، على اسم النبي داود ، ويقال أيضا « على بن دؤاد » بضم الدال الأولى وفتح الهمزة ، ويجوز تسهيلها فيكون بفتح الواو . وأبو المتوكل هذا ناجى بصرى أيضا ، وهو تاجى ثقة .

170

باسب

ما جاء في فضل العشاء والفجر في الجماعة(١)

حدثنا بشر بن السّرى حدثنا بشر بن السّرى حدثنا بشر بن السّرى حدثنا سفيان (٢) عن عثمان بن عفان بن عفان بن عفان بن عثمان بن عثمان بن عفان بن عفان الله صلى الله عليه وسلم: « مَن شَهِدَ العشاء في جماعة كان له قيام (١) نصف ليلة ، ومَن صلّى العشاء والفجر في جماعة كان له كقيام ليلة (١)». وعُمَارة وقال (٢) : وفي الباب عن أبن عُمر ، وأبي هريرة ، وأنس ، وعُمَارة بن رُوَيْبَة ، وجُند أب [بن عبد الله بن سفيان البَجَليّ (٢) ، وأبي [بن كمب (١)]

⁽۱) في ه و ك « في جاعة » وفي مه « جاعة » بحذف « في » .

⁽۲) في ع و له «أخرنا».

⁽٣) هو الثوري .

⁽٤) في ع و م «كفيام».

⁽٥) الحديث رواه أحمد (رقم ٤٠٨ و ٤٩١ ج ١ ص ٥٥ و ٦٨) ومسلم (١: ١٨١) كلاهما من طريق الثورى . ورواه أيضا مسلم من طريق عبد الواحد بن زياد عن عثمان بن حكيم . ورواه أحمد (رقم ٤٠٩ ج ١ ص ٥٥) من طريق عجد بن إبرهيم التيمي عن عثمان بن عفان ، وهذا الأخير إسناد منقطع ، لأن عجد بن إبرهيم لم يدرك عثمان .

⁽٦) الزيادة من م و ع و ب

⁽۷) الزيادة من ع و ب ، قال ابن سعد في الطبقات (۲: ۲۲): « جندب بن عبد الله بن سفيان البجلي ، وهو العلق ، وعلقة : بطن من بجيئة ، وبعضهم ينسبه إلى أبيه فيقول : جندب بن عبد الله ، وبعضهم ينسبه إلى جده فيقول : جندب بن سفيان ، وهو واحد » . و « علقة » بالعين المهملة واللام المفتوحتين .

⁽٨) الزيادة من ع و دم و ه و ك .

وأبي موسى ، وبُرَيْدَة .

قال أبو عيسى : حديثُ عثمانَ (١) حديثُ حسنُ صحيحُ (٢) .
وقد رُوى هذا الحديثُ عن عبد الرحمٰن بن أبى عمرة عن عثمان موقوفاً (٣)،
ورُوى من غير وجه عن عثمانَ مرفوعا (١).

٣٢٢ - حرّث محمد بن بَشَّار حدثنا يزيد بن هرون أخبرنا داود بن أبي هند عن الحسن عن جُنْدُ بن سُفيانَ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم قال: « مَن صلَّى الصبح فهو في ذِمَّةِ الله ، فلا تُخْفِرُ وا الله (٥) في ذِمَّتهِ » . [قال أبو عيسى : حديث حسن صحيح (١٠)] .

⁽۱) في م « هذا حديث » .

⁽۲) كلة « صبح» لم تذكر في م .

⁽٣) في م «موقوف» بالرفع، وكتب فوقه «كذا».

⁽٤) فى م «مرفوع» بالرفع، وكتب فوقه «كذا». والكلام على حديث عثمان هــذا، من أول قوله «قال أبو عيسى» إلى هنا ــ: مؤخر فى الأصول ــ فيما عدا عد الحديث الآتى (رقم ٢٢٢) واتبعنا مافى نسخة ع لأنه أنسب للسياق.

⁽٥) «تخفروا» من الرباعيّ ، قال في النهاية: «أخفرت الرجل: إذا تقضت عهده وذمامه ، والهمزة فيه للإزالة ، أي أزلت خفارته ، كأشكيته: إذا أزلت شكايته ، وهو المراد في الحديث » .

⁽٦) الزيادة من ع وهى زيادة جيدة ، ولم نقع فى سائر الأصول ، ولذلك قال الشارح (٦) الزيادة من على حديث جندب بن سفيان بشىء ، وهو حديث صحيح ، أخرجه مسلم » .

ورواية بشر بن الفضل التي أشار إليها رواها مسلم (١ : ١٨٢) عن نصر بن على الجهضمي عن بشر ، فذكره مرفوعا ، ورواه أيضا عن يعقوب الدورقي عن إسمعيل=

[قال أبو عيسى (١)]: هذا حديثُ غريبُ [من هذا الوجه (٢)] [مرفوعُ ، هو صحيحُ مسندُ وموقوف إلى أصحاب النبيِّ صلى الله عليه وسلم ، ولم يُسْنَدُ إلى النبيِّ صلى الله عليه وسلم (٣)] .

177

ما جاء في فضل الصَّفِّ الأول

٢٢٤ - حرَّثْ قُتُينْبَةُ حدثنا عبد العزيز بن محمد عن سُهيْلِ بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى إلله عليه وسلم: « خيرُ عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى إلله عليه وسلم:

⁼ عن خالد عن أنس بن سيرين عن جندب مرفوعا . فلا يضر وقف شعبة إياه بعد ذلك. ورواه أحمد (٤ : ٢١٣ و ٣١٣) باسنادين عن الحسن من جندب مرفوعاً . ورواه مسلم أيضا من طريق الحسن .

⁽۱) الزيادة من م و ب .

⁽۲) الزيادة من م و ع .

⁽٣) الزيادة من ع . والحديث رواه أبو داود (١ : ٢٢٠) عن يحيي بن معين عن أبى عبيدة الحداد عن إسمعيل الكحال باسناده هنا ، وتقل شارحه عن المنذري عن الدارقطني قال : « تفرد به إسمعيل بن سليمان الضبي البصري الكحال عن عبد الله ==

صُّفُوفِ الرجال أَوَّ لُمَا ، وشَرُّهَا آخرُها ، وخيرُ صُّفُوفِ النساء آخرُها ، وشرُّها أَوَّلُها ؟ وشرُّها أَوَّلُها ؟ » .

[قال (٢)] : وفى الباب عن جابر ، وابن عباس ، [وابن عُمر (٣)] ، وأبى سعيد ، وأبَى ، وعائشة ، والعر باض بن سارية ، وأنس . قال أبو عيسى : حديث أبى هريرة حديث حسن صحيح .

وقد رُوى عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم: « أنه كان يَسْتَغْفِرُ للصَّفَّ الأُولِ ثلاثاً ، وللثَّانِي (١) مَرَّةً (٥) » .

بن أوس » . وقال المنذرى فى الترغيب (١ : ١٢٩) : « ورجل إسناده ثقات ا ورواه ابن ماجه بلفظه من حديث أنس » .

وإسمعيل الكحال قال أبو حاتم: «صالح الحديث» وذكره ابن حبان في الثقات وقال: «يخطئ» وذكره في الضعفاء وقال: «يتفرد عن المشاهير بمناكير». وعبد الله بن أوس الحزامي ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن القطان: «مجهول الحال ، ولا نعرف له رواية إلا بهذا الحديث من هذا الوجه». ولكن توثيتي الحافظ المنذري لرجال إسناده يكني في تصحيح الحديث أو تحسينه ، وتفرد إسمعيل وعبد الله به لايضر ، لأن له شواهد كثيرة بمعناه ، وبعضها بلفظه أو بنحوه ، وبعض أسانيدها صحاح وبعضها حسان ، من أحاديث بعض الصحابة ، وكلها مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وانظرها في الترغيب (١٢٠ - ١٣٠) ومجمع الزوائد

(۱) الحديث رواه أحمد وأصحاب الـكتب الستة إلا البخارى ، كما نسبه فى المنتق (٣: ٢٢٤ من نيل الأوطار) .

(۲) الزيادة من م و ع و س .

(٣) الزيادة من مه وحدها، ولست أثق بصحتها، ولم أجد حديثا لابن عمر في ذلك، وليكن في بخم الزوائد (٢: ٩٣) حديث لعمر بن الخطاب مرفوعا بلفظ حديث الباب ، وقال: « رواه الطبراني في الأوسط، وفيه يزيد بن عبد الملك النوفلي ، ضعفه الجمهور، ووثقه ابن معين في رواية وضعفه في أخرى » .

(٤) في هو و ك « والثاني » بدون اللام .

(٥) ورد هذا مرفوعا من حديث العرباض بن سارية ، رواه أحمد بأسانيد متعددة (٤: =

النَّدَاء والصَفِّ الأولِ ثُمُ لم يَجِدُوا إِلاَّ أَن يَسْتَمَمُوا عليه لَاُسْتَهَمُوا عليهِ (١) » .

[قال (٢)] حدثنا بذلك إسحٰقُ بن مُوسَى الأنصارِئُ حدثنا مَعْنُ حدثنا مَعْنُ حدثنا مَاكُ عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم: مثلهُ (٣).

٢٢٦ – وَحَدَّثَنَا قُتُنْبَةُ عَنْ مَالِكِ نَحُوَّهُ (1) .

= ۱۲۱ ــ ۱۲۸) ورواه أيضا النسائی (۱:۱۳۱) وابن ماجه (۱:۲۲) والحاكم (۲:۱۳۱) والحاكم (۲:۱۳۱) والحاكم (۲:۱۳۱) وقال « صحيح الاسناد » ووافقه الذهبي .

وفى مجمع الزوائد (٢: ٢): «عن أبي هريرة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استغفر للصف الأول ثلاثًا ، وللثاني مرتبن ، وللثالث مرة . رواه البزار ، وفيه أيوب بن عتبة ، ضعف من قبل حفظه » . ولو صح هـذا لم يعارض حديث العرباض ، لأنهما حكايتان عن واقعتي حال ، فعل هذا مرة ، وهذا أخرى .

- (۱) الاستهام: قال الحافظ في الفتح (۲: ۲۰): «أى الاقتراع، ومنه قوله تعالى:

 [فساهم فكان من المدحضين] قال الحطابي وغيره: قيل له الاستهام: لأنهم كانوا
 يكتبون أسماءهم على سهام إذا اختلفوا في الشيء، فن خرج سهمه غلب » . وقوله
 « عليه » قال في الفتح أيضا (۲: ۸): «أى على ماذكر، ليشمل الأورين:
 الأذان والصف الأول، وبذلك يصح تبويب المصنف _ يعني البخاري _ وقال ابن
 عبد البر: الهاء عائدة على الصف الأول، لا على النداء، وهو حتى الكلام، لأن
 الضمير يعود لأثرب مذكور، ونازعه القرطبي، وقال: إنه يلزم منه أن يبتي النداء
 ضائعا لافائدة له! قال: والضمير يعود على معني الكلام المتقدم، ومثله قوله تعالى:
 [ومن يفعل ذلك يلتي أثاماً] أي جميع ذلك » .
 - (۲) الزيادة من م و ـ .
- (٣) كلة « مثله » لم تذكر فى م . وفى مه « بمثله » وفى ع « فيـــه بمثله » .
- (٤) هذا الاسناد لم يذكر في م ، وذكر في م وعليه علامة أنه نسخة ، وأما هـ و ك فان إسنادى الحديث فيهما هكذا : «حدثنا بذلك إسحق بن موسى

171

باسب

ماجاء في إقامة الصفوف(١)

٣٢٧ - صرَّ قُتَيْبَةُ حدثنا أبو عَوَا نَةَ عن سِمَاكِ بنِ حَرْبِ عن النَّمْمَانِ بن بَشيرِ قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُسَوِّى صُفُوفَنا ، فقرج َ يوماً فرأًى رجلاً خارجاً صدرُهُ عن القوم ، فقال: لَتُسَوُّنَ صُفُوفَكُمُ أُو لَيُخَالِفَنَ ٱللهُ بين وجوهم (٢) » .

[قال^(٣)] : وفى الباب عن جابر بن سَمْرَةَ ، والبَرَاء ، وجابر بن عبد الله ، وأنسٍ ، وأبى هريرة ، وعائشة .

الأنصارى نا معن نا مالك ع وثنا قتيبة عن مالك عن سمى عن أبى صالح عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله » وذكر في هامش ك أن في نسخة « عِثله » .

والحديث اختصره الترمذي ، وهو في الموطأ (١: ٧٧ ــ ٨٨) ورواه البخاري في مواضع من طريق مالك ، ونسبه العيني في شرحه (١٢٤:٥) لمسلم والنسائي أيضا .

(۱) في م و ب « الصف » بالإفراد .

(۲) قال القاضى أبو بكر بن العربى فى العارضة (۲: ۲۵): « يعنى مقاصدكم ، فان استواء القلوب يستدعى استواء الجوارح واعتدالها ، فاذا اختلفت الصغوف دل على اختلاف القلوب ، فلا تزال الصغوف تضطرب وتهمل حتى يبتلى الله باختلاف المقاصد ، وقد فعل ، ونسأل الله حسن الخاتمة » .

والحديث رواه أبو داود (١: ٢٥٠) ونقل شارحــه عن المنذرى قال : « وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه ، وأخرج البخارى ومسلم من حديث سالم بن أبى الجعد عن النعمان بن بشير ــ : الفصل الأخير منه » .

(٣) الزيادة من م و ع و . .

قال أبو عيسى : حديثُ النعمان [بن بَشيرِ (١)] حديثُ حسنُ صحيحُ .
وقد رُوى عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أنه قال : « منْ تمامِ الصلاةِ إِقَامَةُ الصَّفِّ (٢) » .

ورُوى عن عُمرَ: أَنه كان يُوكِلُّ رجالاً (٢) بإقامَة الصَّفُوفِ فلا (١) يُكلِّرُ وَكلِّ رجالاً ٢٠ بإقامَة الصَّفُوفِ فلا (١) يُكلِّرُ حتى يُخْبِرَ أن الصفوف قد أَسْتَوَتْ (٥) .

ورُوى عن علي وعثمانَ : أنهما كانا يتعاهدانِ ذلك ، ويقولانِ : أَسْتَوُوا (٢٠) .

وكان على " يقولُ : تَقَدَّمْ يا فلانُ ، تَأَخَّرُ (٧) يا فلانُ .

⁽۱) الزيادة من 🛭 م و 🎕 و ك .

⁽۲) روى أحمد في المسند (رقم ١٤٥٠٦ ج ٣ ص ٣٢٢): «حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن عبد الله بن عجد بن عقيل عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن من تمام الصلاة إقامة الصف» . وهذا إسناد صحيح ، ونسبه الهيشمى في مجمع الزوائد (٢ : ٨٩) أيضا لأبي يعلى والطبراني في السكبير والأوسط ، وروى أحمد والشيخان من حديث أنس : أن النبيّ صلى الله عليه وسلم قال : «سووا صفوفكم ، قان تسوية الصف من تمام الصلاة ٢ . وانظرنيل الأوطار (٢٢٩:٢٧).

⁽٣) في ع و ه و ك «رجلا» بالإفراد.

⁽٤) في ع و ه و ك «ولا».

⁽٥) فى الموطأ (١ : ١٧٣) : « مالك عن نافع : أن عمر بن الخطاب كان يأمر بتسوية الصفوف ، فاذا جاؤه فأخبروه أن قد استوت _ : كبر » .

⁽٦) في الموطأ أيضا شيء عن عثمان نحو مارواه عن عمر .

⁽V) فى ـ « وتأخر » وزيادة الواو مخالفة سائر الأصول ، وهى نابية عن موضعها هنا ، وحذفها أعلى وأفصح .

NTI

پاس

ما جاء لِيَلِيْنِي (١) مِنكم أُولُو الأحلام ِ والنَّهٰلي

۲۲۸ — حرثنا نَصْرُ بن على الجَهْضَمِيُّ حدثنا يزيدُ بن زُرَيْع حدثنا خالد الحَدَّالِهُ عن النبي صلى الله عاله عن أبي مَعْشَر عن إبر هيم عن عَلْقَمَة عن عبدالله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «لِيَالْيْنِي (٢) مِنكم أُولُو الأَحلام ِ

(١) سيأتى الكلام على اثبات الياء قبل النون ، وهى ثابتة فى كل الأصول ، ووضع عليها في م علامة الصحة « صح» .

(۲) قال النووى فى شرح مسلم (٤:٤٥١ – ١٥٥٠): « ليلنى: هو بكسر اللامين وتخفيف النون من غيرياء قبل النون ، ويجوز إثبات الياء مع تشديد النون على التوكيد». وهكذا طبع فى صحيح مسلم بحذف الياء فى طبعة بولاق (١:١٢٨) وفى طبعة الاستانة (٢:٣٠) فى حديثى أبى مسعود وابن مسعود ، وكتب بهامشها فى حديث أبى مسعود أن فى نسخة « ليلينى» وضبط بتشديد النون وفتح الياء قبلها ، ولكن فى نسخة مخطوطة عندى من صحيح مسلم ، يغلب عليها الصحة ، باثبات الياء فيهما من غير ضبط ، وكتب بهامشها فى الموضعين أن فى نسخة «ليلنى» بحذف الياء. وقال الشارح المباركفورى (١: ١٩٣١): « قد وقع فى بعض نسخ الترمذى : ليلنى بحذف الياء قبل النون ، وفى بعضها باثباتها » .

أقول: وإنى لم أرها فى شىء من نسخ الترمذى بحذف الياء ، وأظن أن حذفها فيه وفى غيره من تصرف الناسخين ، وكذلك ضبط الكلمة على إثبات الياء: بفتحها وتشديد النون ، ذهاباً منهم إلى الجادّة فى قواعد النحو ، مجزم الفعل المعتل بحذف حرف العلة ، وقد رأيت كثيراً من الناسخين والعلماء يجيزون لأنفسهم تغيير ماخالف القواعد المعروفة ، ظنا منهم أنه خطأ ، والدليل على ظن التصرف منهم أن الشارح =

والنَّهٰى (۱) ، ثم الذين يَلُونَهُمْ ، ثم الذين ياونهم ، ولاتختلفوا فَتَخْتَلَفِ قلو بُكم ، والنَّهٰي (۱) ، ثم الذين ياونهم ، ولاتختلفوا فَتَخْتَلَفِ قلو بُكم ، وإياكم وهَيْشَاتِ الأَسواقِ (۲) » .

[قال (٢)] : وفي الباب عن أبيِّ بن كمبٍ ، وأبي مسعود (١) ، وأبي سعيد ،

= تقل عن الطبي قال : «من حق هذا اللفظ أن يحذف منه الياء ، لأنه على صيغة الأمر وقد وجدنا باثبات الياء وسكونها في سائر كتب الحديث ، والظاهر أنه غلط » .

وليس هذا غلطا كما زعم الطبيى ، بل إثبات حرف العلة فى مثل هـذا ورد فى الحديث كثيراً ، وله شواهد من الشعر ، وقد بحث فيـه العلامة ابن مالك فى كتاب (شواهد التوضيح) بحثا طويلا (ص ١١ ـ ٥١) وذكر من شواهده فى البخارى قول عائشة : « إن أبا بكر رجل أسيف ، وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس ، وحديث : « من أكل من هذه الشجرة فلا يغشانا » وحديث « مروا أبا بكر فليصلى بالناس » ووجّه ذلك بأوجه متعددة ، أحسنها عندى الوجه الثالث: «أن يكون أجرى العبحيح ، فأثبت الألف ـ يعني أو الواو أو الياء ـ واكتنى بتقدير حذف الضمة التي كان ثبوتها منويا فى الرفع » .

(۱) نقل الشارح (۱: ۱۹۳) عن ابن سيد الناس قال: « الأحلام والنهي بمعنى واحد، وهي العقول. وقال بعضهم: المراد بأولى الأحلام: البالغون، وبأولى النهي: العقلاء. فعلى الأول يكون العطف من باب قوله: وأنني قولها كذبا وميناً. وهو أن تغاير اللفظ قائم مقام تغاير المعنى، وهو كثير في الكلام، وعلى الثاني يكون لكل لفظ معنى مستقل.».

وقال الخطابي في المعالم (١ : ١٨٤ ــ ١٨٥): « إنما أمر صلى الله عليه وسلم أن يليه ذووا الأحلام والنهي ليعقلوا عنه صلاته ، ولكي يخلفوه في الإمامة إن حدث به حدث في صلاته ، وليرجع إلى قولهم إن أصابه سهو أو عرض في صلاته عارض ، في نحو ذلك من الأمور » .

- (٣) قال الخطابى : « هيشات الأسواق : ما يكون فيها من الجلبة وارتفاع الأصوات وما يحدث فيها من الفتن . وأصله من الهوش ، وهو الاختلاط ، يقال : تهاوش القوم : إذا اختلطوا ودخل بعضهم فى بعض ، وبينهــم تهاوش ، أى اختلاط واختلاف » . وسيأتى الكلام على تخريج الحديث .
 - (٣) الزيادة من م و ع و ١٨ و ٢٠ .
- (٤) فى ــ و له «وابن مسعود» وهو خطأ واضح، وكذلك كانت فى م ولـكن صحت فيها بنفس الخط إلى الصواب .

والبرَاء ، وأنسٍ .

قال أبو عيسى : حديث أبن مسعود حديث حسن [صحيح (۱)] غَرِيبُ. و [قد (۲)] غَرِيبُ، أن و [قد (۲)] رُوى عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم : « أنه كان يُعْجِبُهُ أن يليهُ المهاجرُون والأنصارُ ، لِيَحْفَظُوا عنه (۳) » .

[قال(٢)]: وخالد الحَذَّاء هو «خالد بن مِهْرَانَ» يُكُنّي «أَبا المُنَازِلِ (٥)». وخالد أن عمد بن إسمعيل يقول: [يقال (٨)]: إنَّ

(۱) الزيادة من م . وهي زيادة جيدة ، لأن هــذا الحديث صحيح ، فقد رواه أيضا أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي ، كا في عون المعبود (۱ : ۲۵۳) ونيل الأوطار (۳ : ۲۲۲) ونقلا عن الترمذي أنه قال : « حسن غريب » فيظهر أن اختلاف النسخ فيه قديم . ونقل الشوكاني عن ابن سيد الناس قال : « إنه صحيح لثقة رواته وكثرة الشواهد له ، ولذلك حكم مسلم بصحته ، وأما غرابته فليست تنافي الصحة في بعض الأحيان » .

ومن شواهده حديث أبى مسعود الأنصارى قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح مناكبنا في الصلاة ، ويقول : استووا ، ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم، ليني منكم أولو الأحلام والنهى ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم . قال أبومسعود: فأنم اليوم أشد اختلافا » ، رواه مسلم (١ : ١٢٨) ونسبه في المنتقى أيضا لأحمد والنسائي وابن ماجه .

- (٢) الزيادة من ع و مه .
- (٣) رواه اين ماجه (١ : ١٠) من حديث أنس ، وإسناده صحيح .
 - (٤) الزيادة من م و ع و ۔ .
- (٥) «مهران» بكسر الميم ، و « المنازل » بضم الميم ، كما ضبطه الذهبي في المشتبه والفتني في المغنى والزبيدي في شرح القاموس ، ونقل الحافظ في التقريب فيه قولا آخر أنه بفتحها ، ولم أجد له متابعا على ذلك .
 - (٦) الزیادة من م و ع و ۔ .
 - (٧) الزيادة من م و ع و *دم* و ب .
 - (A) الزيادة من م و ب . وفي ع « ويقال » .

خالداً الحذاءَ ما حَذَا نعلاً قطاً ، إنما كان يجلسُ إلى حذاء فنسب إليه . [قال(١)] : وأبو مَعْشَرٍ أسمه « زيَادُ بن كُلَيْبٍ (٢) » .

179

باس

ما جاء في كراهية الصَّفِّ بين السُّواري

٣٢٩ - مَرْثَنَ هَنَّادُ حدثنا وكيعُ عن سفيانَ عن يَحْيَى بنِ هَانِيءِ بنِ هَانِيءِ بنِ عَانِيءِ بنِ عَرُوةَ الْمُرَادِيُ أَنَّ عن عبد الحميد بن محمود (١) قال: « صَلَّيْنَا خَلْفَ أُمير من الأُمراء ، فَاضْطَرَّ نَا النَّاسُ (٥) فصلينا بين السَّارِ يَتَيْنِ ، (١) فلما صلينا قال أُنسُ بن مالك (٧) : كنَّا نَتَّقِى هٰذَا على عهدِ رسول الله صلى الله عليه وسلم (٨) » .

⁽١) الزيادة من م و ـ .

⁽٢) بينا فيا مضى أنه ثفة ، في شرح الحديث (١١٦) .

⁽٣) فى ع و ب «عن عروة المرادى» وهو خطأ ، فإن «عروة المرادى» جدّ يحيي بن هانئ ، لاشيخه ، ويحيي هذا ثقة ، قال شعبة : « كان سيد أهل الـكوفة » ووثقه ابن معين والنسائى وغيرهما .

⁽٤) عبد الحميد بن محمود هو « المعولى » بفتح الميم وكسرها مع إسكان العين المهملة وفتح الواو وتخفيف اللام . وهو ثقة ، وقال عبد الحق فى الأحكام : « لا يحتج به » فرد ذلك عليه ابن القطان وقال : « لم أر أحداً ذكره فى الضعفاء » .

⁽٥) في م و ب «فاضطرب الناس».

⁽٦) في م و بين ساريتين » .

⁽V) هنا في ع زيادة «قال» وهي خطأ .

⁽٨) الحديث رواه أحمد في السند (رقم ١٣٣٦٦ ج٣ ص ١٣١) عن عبد الرحمن بن=

وفى الباب عن قُرَّةً بن إِياسٍ الْمَزَنِيِّ (') .
قال أبو عيسى : حديثُ أنسٍ حديثُ حسنُ [صحيحُ ('')] .
وقد كَره قوم من أهل العلم أن يُصَفَّ بين السوارى .
و به يقولُ أحمد ، و إسطقُ .
وقد رَخَّصَ قوم من أهل العلم فى ذلك ('') .

مهدى ، وأبو داود (۱ : ۲۵۲) عن مجد بن بشار عن ابن مهدى ، والنسائى (۱ : ۱۳۱ ــ ۱۳۲) عن عمرو بن منصور عن أبى نعيم : كلاها عن سفيان الثورى بهذا الإسناد، ولفظ أبى داود : « عن عبد الحيد بن محود قال : صليت مع أنس بن مالك يوم الجعة ، فدفعنا إلى السوارى ، فتقدمنا وتأخرنا ، فقال أنس : كنا نتتى هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » . ورواه أيضا الحاكم بأسانيد متعددة من طريق سفيان الثورى (۱ : ۲۱۰ و ۲۱۸) وصححه هو والذهبى .

(١) « إياس » بكسر الهمزة وتخفيف الياء الثناة التحتية .

وحدیث قرة هــذا رواه الطیالسی (رقم ۱۰۷۳) وابن ماجه (۱ : ۱۹۳) والحاکم (۱ : ۲۱۸) من طریق هرون بن مسلم عن قنادة عن معاویة بن قرة عن أیه قال : «کنا ننهی أن نصف بین السواری علی عهد رسول الله صلی الله علیه وسلم و نظرد عنها طرداً » هذا لفظ ابن ماجه ، وصحه الحاکم والذهبی ، ونسبه ابن حجر فی التهذیب (۱۱ : ۱۱) أیضاً لابن خزیمة . وهرون بن مسلم قال أبو حاتم « مجهول » وذكره ابن حبان فی الثقات .

- (۲) الزيادة من هو ك . والذي تقل في نيل الأوطار (۳: ۲۳۰) وعون المعبود (۲: ۲۳۰) عن الترمذي : التحسين فقط .
- (٣) قال الفاضى أبو بكر بن العربى فى العارضة (٢: ٢٧ ــ ٢٨) فى تعليل النهى: « إما لانقطاع الصف ، وهو المراد من النبويب ، وإما لأنه موضع جمع النعال ، والأول أشبه ، لأن الثانى محدث . ولا خلاف فى جوازه عند الضيق ، وأما مع السعة فهو مكروه للجماعة ، فأما الواحد فلا بأس به ، وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم فى الكعبة بين سواريها » .

11.

ياس__

ما جاء في الصلاة خَلْفَ الصَّفِّ وحْدَهُ

• ٢٣٠ - مَرْثُنْ هَنَّادُ حدثنا أبو الأَّحْوَصِ عن حُصَيْنِ عن عَصَيْنِ مَنْ الْرَّقَةِ (٥) عن حُصَيْنِ أبي الجُعْدِ (١) بيدى ونحنُ بالرَّقَةِ (٥) هِلاَلِ بن بِسَافٍ (٣) قال : أَخَذَ زِيَادُ بن أبي الجُعْدِ (١) بيدى ونحنُ بالرَّقَةِ (٥) فقام بي على شيخ يقالُ له وابِصَةُ بنُ مَعْبَدِ (١) من بني أُسَدٍ فقال زيادُ (٧) : حدثني هذا الشيخُ : « أن رجلاً صلَّى خلف الصف وحده والشيخُ يسمعُ (٨) حدثني هذا الشيخُ : « أن رجلاً صلَّى خلف الصف وحده والشيخُ يسمعُ (٨)

⁽١) « أبو الأحوس » بالحاء والصاد المهملتين ، هو : سلام بن سليم ــ بالتصغير ــ الحننى الـــكوفي الحافظ .

⁽۲) «حصين » بالحاء والصاد المهملتين وبالتصغير ، و فى ع «حسين » وهو خطأ ، وهو : حصين بن عبد الرحمن السلمى ــ بضم السين المهملة وفتح اللام ــ وهو تابعى ثقة مأمون ؟ مات سنة ١٣٦ .

⁽٣) « يساف » بكسر الياء وتخفيف السين المهملة ، كذا ضبطه الحافظ في التفريب ، ونقل في القاموس أنها قد تفتح ، وضبطه بالفتح آخرون . والراجح الكسر ، وقيل فيه أيضاً « إساف » بالهمزة بدل الياء مكسورة قولا واحداً . وهلال هذا كوفى تابعي ثقة .

⁽٤) « الجعد » بفتح الجيم وإسكان العين المهملة . وزياد هذا ذكره ابن حبان في الثقات .

⁽o) « الرقة » بفتح الراء وتشديد الفاف ، وهي مدينة مشهورة على الفرات .

⁽٦) « وابصة» بكسر الباء الموحدة وفتح الصاد المهملة ، و « معبد » بفتح الميم وإسكان العين المهملة .

⁽V) في م « زيد » وهو خطأ واضح .

⁽A) قوله ه والشيخ يسمع » جملة معترضة ، يريد بها هلال أن زياداً حدثه بالحديث عن وابصة بن معبد بحضرته وسماعه ، فلم ينكره عليه ، فيكون من باب الفراءة على العالم، وكأن هلالا سمعه من وابصة ، ولذلك كان هلال مروبه في بعض أحيانه عن وابصة =

فأمره رسولُ الله صلى الله عليه وسلم أن يُعيِدَ الصلاة (۱) » . [قال أبو عيسى (۲)] : وفي الباب عن على بن شَيْبَانَ (۲) ،

- = بدون ذكر زياد ، وهى رواية متصلة ليس فيها تدليس ، وإلى هذا يشير قول الترمذى فيما سيأتى : « وفي حديث حصين مايدل على أن هلالا قد أدرك وابصة » .
 - (١) سيأتي الكلام على الحديث في آخر الباب إن شاء الله .
 - (۲) الزیادة من م و 🕳 .
- (٣) كلة «على » لم تذكر فى ع . وحديث على بن شيبان رواه أحمد فى المسند (٣) كلة «على » لم تذكر فى ع . وحديث على بن شيبان رواه أحمد فى المسند وسريج قالا : حدثنا ملازم بن عمرو حدثنا عبد الله بن بدر أن عبد الرحمن بن على حدثه أن أباه على بن شيبان حدثه : أنه خرج وافداً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فصلينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم ، فلمح بمؤخر عينيه إلى رجل لايقيم صلبه فى الركوع والسجود ، فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يا معشر المسلمين ، إنه لاصلاة لمن لايقيم صلبه فى الركوع والسجود ، قال : ورأى رجلا يصلى خلف الصف ، فوقف حتى انصرف الرجل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : استقبل صلاتك ، فلا صلاة لرجل فرد خلف الصف »

ورواه ابن ماجه مختصراً (۱: ۱۳۳) عن أبى بكر بن أبى شيبة عن ملازم بن عمرو، ورواه ابن حزم فى المحلى (٤: ۳۰) من طريق مجد بن وضاح عن أبى بكر بن أبى شيبة، ورواه البيهق (۳: ۱۰۰) من طريق سليان بن حرب وأبى النعمان والحسن بن الربيع : ثلاثتهم عن ملازم بن عمرو، ونسبه الزيلمى فى نصب الراية (۱: ۲٤٤) لابن حبان فى صحيحه والبزار فى مسنده.

وهذا حديث صحيح: تقل السندى عن البوصيرى فى زوائد ابن ماجه أنه قال:
«إسناده صحيح ورجاله ثقات» وتقل الحافظ فى التلخيص (ص ١٢٥) عن الأثرم
عن أحمد: «هو حديث حسن» وتقل الشارح المباركفورى (١٠٤:١) عن
ابن سيد الناس قال: «رواته ثقات معروفون». وقال ابن حزم فى المحلى:
«ملازم ثقة ، وثقه ابن أبى شيبة وابن غير وغيرهما ، وعبد الله بن بدر ثقة مصهور،
وما نعلم أحداً عاب عبد الرحمن بأكثر من أنه لم يرو عنه إلا عبد الرحمن بن بدر،
وهذا ليس جرحة». وما قاله ابن حزم هو الصحيح، ومع ذلك فإن عبد الرحمن
بن بدر روى عنه أيضا ابنه يزيد ووعلة بن عبد الرحمن ، وذكره ابن حبان فى
الثقات ، ووثقه أبو العرب التمميم.

وأبنِ عباسٍ (١) .

قال [أبو عيسى (٢)]: [و(٣)] حديثُ وابصةَ حديثُ حسنُ .

وقد كَرَهَ قومٌ من أهل العلم أن يصلى الرجلُ خلف الصفُّ وحدهُ ، وقالوا:

يعيدُ إذا صلى خلف الصفِّ وحده .

و به يقول أحمدُ ، و إسحٰقُ .

وقد قال قوم من أهل العلم : يُجزئه إذا صلى خلف الصفِّ وحده (١) .

وهو قولُ سفيانَ الثوريِّ ، وابن المباركِ ، والشافعيُّ .

وقد ذهب قوم من أهل الكوفة إلى حديثِ وابصةً بن مَعْبَدِ أيضاً ، قالوا: مَن صلَّى خلف الصف وحده يعيدُ .

منهم حَمَّادُ بن أبي سليانَ ، وأبنُ أبي ليلي ، ووكيعُ .

ورَوَى حديثَ خُصينِ عن هلال بن يِسَافٍ غيرُ واحد مثلَ رواية أبى الأحوص عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة [بنِ معبد (٥)] .

وفي حديث حُصين ما يدلُّ على أن هلالاً قد أدرك (٢) وابصةً .

واختلف (٧) أهلُ الحديث في هٰذا:

⁽۱) حدیث ابن عباس بمعنی حدیث وابصة ، وهو حدیث ضعیف ، نسبه فی مجمع الزوائد (۲:۲) للبزار والطبرانی فی الکبیر والأوسط .

⁽٢) الزيادة من ع و د د و ه و ك .

⁽٣) الزيادة من م و ب

⁽٤) من أول قوله « وبه يقول أحمد » إلى هنا ــ : سقط من م خطأ .

⁽٥) الزيادة من ب

⁽٣) في م «سمع» بدل «أدرك».

⁽V) في ه و ك « فاختلف» .

فقال بعضهم : حديثُ عَمرو بن مُرَّةَ عن هلال بن يسافٍ عن عمرو بن راشدٍ عن وابصةَ [بن معبد (١)] : أَصَحُ .

وقال بعضهم : حديثُ حُصينِ عن هلال بن يسافٍ عن زياد بن أبى الجعدِ عن وابصة بن معبدٍ : أَصَحُ .

قال أبو عيسى : ولهذا عندى أصحُّ من حديث عمرو بن مرة ، لأنه قد رُوىَ مِن غير حديث هلاَل بن يِسافٍ عن زيادِ بن أبى الجعد عن وابصةَ (٢).

⁽١) الزيادة من ع و سم

⁽٢) عقب هذا في النسخ الثلاث المطبوعة لل و هو و ك زيادة نصها : « حدثنا عجد بن بشار حدثنا عجد بن جعفر حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة . قال : و » . وهي زيادة لا أصل لها ، وهي خطأ ، ولم تذكر في النسخ الثلاث المخطوطة م و ع و مه .

⁽٣) خلاصة القول فى حديث وابصــة : أنه جاء من رواية هلال بن يساف عن عمرو بن راشد عن وابصة ، وجاء من رواية هلال عن زياد بن أبى الجعد عن وابصــة ، وجاء من رواية هلال عن وابصة بغير واسطة ، وجاء بأسانيد أخرى سنذكرها ، ثم اختاف المحدّثون فى أىّ هذه الروايات أرجح ؟

أما رواية هلال عن عمرو بن راشد عن وابصة: نقد رواها الترمذى هنا عن مجهد بن بشار عن مجهد بن جعفر عن شعبة عن عمرو بن مرة (رقم ٢٣١) ورواها الطيالسي (رقم ١٢٠١) قال: «حدثنا شعبة قال: أخبرني عمرو بن مرة قال: سمعت همرو بن راشد عن وابصة بن معبد: أن النبي صلى الله عليه وسلم أبصر رجلا يصلى في الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة». وهذا إسناد متصل بالساع. ورواه البيهتي في السنن السكبري (٣: ١٠٤) من طريق =

الطيالسي بهذا الاسناد ، ولكن فيه : « يصلى خلف الصف وحده » . ورواه أحمد عن مجل بن جعفر ، وعن يحيي بن سعيد : كلاهما عن شعبة عن عمرو بن مرة (ج ٤ ص ٢٢٧ – ٢٢٨) . ورواه أبو داود (١:٤٥٢) عن سليان بن حرب وحفص بن عمر عن شعبة عن عمرو بن مرة .

وأما رواية هلال عن وابصة ، أو عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة : فإنها عندنا على واحد ، لأن هلالا صمع الحديث من زياد بحضور وابصة وإقراره ، فهو كالفراءة على الشيخ والعرض عليه ، كا قلنا آنفا ، وقد رواه الترمذي هنا (رقم ٢٣٠) عن هناد عن أبي الأحوص عن حصين بن عبد الرحمن عن هلال : أن زياداً حدثه به بحضور وابصة ، وكذلك رواه أحمد (٤: ٢٢٨) عن وكيع عن سفيان عن حصين ، وعن عهد بن جعفر عن شعبة عن حصين ، ورواه ابن ماجه (١: ٣٠١) عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الله بن إدريس عن حصين ، ورواه الداري (١: ٢٩٠ – ٢٩٠) عن أحمد بن عبد الله عن عبثر بن الفاسم عن حصين ، ورواه البيهتي (٣: ٤٠١ – ٢٩٠) من طريق الحميدي عن ابن عبينة عن حصين : كلهم كرواية الترمذي .

ورواه ابن الجارود (ص ۱۶۱) عن عبد الرحمن بن بصر عن عبد الرزاق عن الثورى عن منصور عن هلال عن زیاد عن وابصة ، وكذلك رواه البیهق (۳: الثورى عن طریق خلاد بن یحی عن الثوری ، كروایة ابن الجارود .

ورواه أحمد (٤: ٢٢٨) عن أبى معاوية عن الأعمش عن شمر بن عطية عن هلال عن وابصة ، بدون ذكر زياد بن أبى الجعد . و « شمر » بكسر الشين المعجمة ولمسكان الميم وبالراء ، وهو الأسدى الكاهلي الكوفي ، وهو ثقة ، وثقه ابن أير وابن معين والعجلي والنسائي وابن سعد وغيرهم . وهذا إسناد صحيح رواته ثقات .

وأيضاً فقد رواه أحمد (٤: ٢٢٨) عن وكيم عن يزيد بن زياد بن أبى الجعد عن عمه عبيد بن أبى الجعد عن زياد بن أبى الجعد عن وابصة ، ورواه الدارى (١: ٥٠٠) عن مسدد عن عبد الله بن داود ، ورواه البيهتى (٣: ١٠٠) من طريق مسدد عن عبد الله بن داود عن يزيد بن زياد ، كرواية وكيع . وهذا إسناد صحيح أيضاً ، يزيد بن زياد وثقه أحمد وابن معين والعجلى وغيرهم ، وعمه عبيد بن أبى الجعد تابعى ثقة ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وهو يدل على أن الحديث كان معروفا عند آلى زياد بن أبى الجعد ، وأن ابنه يزيد كان ممن يتحرى في الرواية ، فلم يسمع —

= الحديث من أبيه، وسمعه من عمه، فرواه كما سمع .

الحديث من ابيه ، وسلمه من سه ما طروق الله ولاختلاف هذه الأسانيد ظن بعض العلماء أن الحديث معاول أو مضطرب ، فقد قلل الزيلعي في نصب الراية (١: ٤٤٢) عن البيهتي في المعرفة قال: «وإنما لم يخرجاه صاحبا الصحيح لما وقع في إسناده من الاختلاف » . وتقل عن البزار أنه « رواه في مسنده بالأسانيد الثلاثة المذكورة ، ثمقال: أماحديث عمرو بن راشد فان عمرو بن راشد وجل لايهم حديثه إلابهذا الحديث ، وليس معروفا بالعدالة ، فلايحتج بحديثه . وقد روى عن شمر وأماحديث حصين قان حصينا لم يكن بالحافظ ، فلايحتج بحديثه . وقد روى عن شمر بن عطية عن هلال بن يساف عن وابعية ، وهلال لم يسمع من وابعية ، فأمسكنا عن ذكره لا رساله » .

واختار بعض العلماء الترجيح بين هذه الأسانيد ، فرجح الترمذي هنا أن رواية حصين أصح ، وذكر ابن أبي حاتم في العلل (رقم ۲۷۱ ج ۱ ص ۱۰۰) أنه سأل أباه عن روايتي حصين وعمرو بن مرة عن هلاله : أيهما أشبه ؟ وأن أباه قال: «عمرو

ان مرة أحفظ» .

والراجح الصحيح أن هذه الروايات يؤيد بعضها بعضا ، ولا يضرب بعضها بعض. وكلها أسانيد صحاح ، رواتها ثقات ، كما قدمنا ، والظاهر عندى أن هلال بن يساف سمعه من عمرو بن راشد عن وابصة ، ثم لتى وابصة بحضور زياد بن أبى الجعد ، وأن زياداً حدثه به والشيخ يسمع ، فصار برويه فى بعض أحيانه عن عمرو بن راشد ، وفى بعضها عن زياد عن وابصة ، إذ هو الذى حدثه به ، وفى بعضها عن وابصة ، إذ سمم الشيخ حين التحديث ، وفى بعضها يحكي ماحصل من تحديث زياد بحضرة وابصة ، وكل صحيح ، وكل ثابت ، وقد يكون اختلاف السياق فى طريق زياد من تصرف الرواة ، ثم تأيد ذلك كله برواية يزيد بن زياد بن أبي الجعد عن عمه عن زياد .

وهذا هو الذي رضيه ابن حزم في المحلى (٤ : ٣ ٥ – ٤ ٥) قال : « ورواية هلال بن يساف حديث وابصة مرة عن زياد بن أبي الجعد ، ومرة عن عمرو بن راشد - : قوة للخبر ، وعمرو بن راشد ثقة ، وثقه أحمد بن حنبل وغيره » . وقال الزيلمي في نصب الراية (٢٤٤١) : «ورواه ابن حبان في صحيحه بالاسنادين المذكورين ثم قال : وهلال بن يساف محمه من عمرو بن راشد ومن زياد بن أبي الجعد عن وابصة ، فالحبران محفوظان ، وليس هذا الحبر مما تفرد به هلال بن يساف ، ثم أخرجه عن يزيد بن زياد بن أبي الجعد عن عمه عبيد بن أبي الجعد عن أبيه زياد بن أبي الجعد عن عمه عبيد بن أبي الجعد عن أبيه زياد بن أبي الجعد عن وابصة ، فذكره » .

والحديث إسناد آخر لابأس به يصلح المتابعة ، قال ابن أبي حاتم فى العلل (رقم ٢٨١ ج ١ ص ٢٠٤): « سألت أبي عن حديث رواه عمر بن على عن أشعث بن سوّار عن بكير بن الأخنس عن حنش بن المعتمر عن وابصة بن معبد عن النبي صلى الله عليه وسلم : أن رجلا صلى خلف الصف وحده ؟ قال أبي : رواه بعض الكوفيين

قال [أبو عيسى (١)] : [و^(٢)] سمعتُ الجارودَ يقولُ : سمعت وكيعاً يقول : إذا صلَّى الرجلُ خلفَ الصفِّ وحده فإنه يُعيدُ (٣).

111

باسب

ما جاء في الرجل يصلِّي (١) ومعه رجل م

٢٣٢ - حَرَّثْنَا قُتَيَبة حدثنا داودُ بن عبد الرحمٰن العطارُ عن عمرو

= عن أشعث عن بكير عن وابصة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال أبي : أما عمر فحله الصدق ، وأشعث هو أشعث ، قال أبو عهد : يعنى أنه ضعيف الحديث ، وهو أشعث بن سو ار ، قال أبو عهد : قلت لأبي : حنش أدرك وابصة ؟ قال: لا أبعده » وقد وأشعث بن سو ار وثقه ابن معين مرة وضعفه مرة ، وهو ممن يعتبر بحديثه ، وقد أخرج له مسلم في المتابعات ، وقد وقع في النسخة المطبوعة من العلل «بكير بن الأخفش» وهو خطأ ، صوابه « بن الأخنس » بالنون والسين المهملة ، ووقع فيها أيضا «حفش بن المعتمر » وهو خطأ ، صوابه « حنش » بالنون والشين المعجمة .

(۱) الزيادة من ع و مه و ه .

(٢) الزيادة من م .

(٣) هذا هو الحق الذي يؤيده حديث وابصة وحديث على بن شيبان . وإليه ذهب أحمد بن حنبل ، ونقل عبد الله بن أحمد في المسند (٤: ٢٢٨) بعد حديث وابصة قال : « وكان أبي يقول بهسذا الحديث » . وإليه ذهب الدارمي أيضاً ، فقال في سننه بعد حديث وابصة : « قال أبو مجد : أقول بهذا » .

وفى مسائل الامام أحمد لأبى داود (ص ٣٥) قال: « صمعت أحمد سئل عن رجل ركع دون الصف ثم مشى حتى دخل الصف ، وقد رفع الإمام قبل أن ينتهى إلى الصف ؟ قال: تجزئه ركعة ، وإن صلى خلف الصف وحده أعاد الصلاة » . والذى قال أحمد هو الجواب الراجح والجمع الصحيح بين حديث وابصة وبين حديث أبى بكرة الذى رواه البخارى وغيره : « أنه انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو راكع فركع قبل أن يصل إلى الصف ثم مشى إلى الصف فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : زادك الله حرصاً ولا تعد » .

(٤) في الله الا يصلى وحده » وزيادة « وحده » خطأ صرف .

بن دينار عن كُرَيْبٍ مولى ابن عباس عن ابن عباس قال : « صلّيتُ مع النبيّ صلّى الله عليه وسلم ذات ليلة ، فقمتُ عن يساره ، فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم برأسي مِن ورأبي فجعلني عن يمينه (۱) . وفي الباب عن أنس . [قال أبو عيسي (۳)] : وفي الباب عن أنس عليه قال [أبو عيسي (۳)] : [و (۲)] حديثُ ابن عباس حديثُ حسنُ صحيحُ. والعملُ على هذا عند أهل العلم (۱) من أصحاب النبيّ صلى الله عليه وسلم ومَن بعدهم ، قالوا : إذا كان الرجلُ مع الإمام يقوم عن يمين الإمام .

۱۷۲

warmen !

ما جاء في الرجل يصلِّي مع الرجلين

٣٣٣ - مَرْشُنَا بُنْدَارُ محمد بن بشار (٥) حدثنا [محد (٢٣٣] بنُ أبي عدى قال : أنبأنا إسملميلُ بن مُسلم عن الحسن عن سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبُ قال : « أُمرنا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم إذا كنّا ثلاثةً أن يتقدَّمَناً (٧) قال : « أُمرنا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم إذا كنّا ثلاثةً أن يتقدَّمَناً (٧)

⁽١) رواه البخاري ومسلم وغيرها .

⁽۲) الزيادة من م و ٠٠٠

 ⁽۳) الزيادة من ع و مه و ه و ك .

⁽٤) في مه «عندأكثر أهل العلم».

⁽a) في م « حدثنا بندار حدثنا على بن بشار » وهو خطأ .

⁽٦) الزيادة من هو و ك

⁽۷) اختلفت نسخ الترمذي في هذا الحرف كثيراً ، فما هنا هو الذي في ع و (۷) اختلفت نسخ الترمذي في هذا الحرف كثيراً ، فما هنا هو الذي قدم أحدثا » هو و ك . وفي م « أن يتقدم أحدثا » هو و ك . وفي م « أن يتقدم أحدثا » هو و ك . وفي م انقله الحجد بن تيمية في المنتق (٣ : ٢١٩ من نيل الأوطار) =

أحدُنا(١) ».

[قال أبو عيسى (٢)] : وفي الباب عن ابن مسعود ، وجابر ، [وأنس بن مالك (٣)].

قال [أبو عيسى (⁽¹⁾]: وحديثُ سمرة حديثُ [حسن ⁽⁰⁾] غريبُ. والعملُ على هذا عند أهل العلم ^(٦) ، قالوا : إذا كانوا ثلاثةً قام رجلان خلف الإمام ِ.

ورُوىَ عن ابن مسعود: أنه صلّى بِعَلْقَمَةَ والأسودِ فأقام (٧) أحدَها عن يمينه والآخر َ عن يساره ، ورواه ُ عن النبي صلى الله عليه وسلم (٨) .

⁼ وكذلك هو فى مخطوط قديم من المنتقى. وفى مده أن يتقدم منا أحــــدنا » وأنا أظن أن هذا خطأ .

⁽١) هذا الحديث لم أجده مرويا في غير سنن الترمذي ، ولم أجد أحداً نسبه إلى غيرها .

⁽۲) الزیاده من م و س .

⁽۳) الزیادة من ع و م و ب وهی زیادة جیدة ، لأن حدیث أنس فی هذا معروف ، وسیأتی فی الباب التالی برقم (۲۳۶) .

⁽٤) الزيادة من ع و دم و ه و ك

 ⁽٥) الزيادة من نسخة بهامش - ويرجح إثباتها أن الشوكاني تفل عن الأطراف لابن عساكر أنه تقل عن النرمذي قوله فيه «حسن غريب» .

⁽٦) في عمر زيادة « من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم » وليست في سائر الأصول .

⁽٧) من أول قوله « قام رجلان » إلى هنا سقط من م فاضطرب فيها الكلام ، لأنه يكون مكذا : قالوا : « اذا كانوا ثلاثة أحدها عن يمينه » الخ .

⁽٨) حديث ابن مسعود بهذا رواه مسلم (١٥٠٠) من طريق الأعمش عن إبرهيم عن الأسود وعلقمة ، فذكره مطولا موقوفا عليه ، ثم رواه أيضاً من طريق منصور عن إبرهيم ، فذكره مختصراً ، وفي آخره : « فلما صلى قال : هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم » فهذا إذن مرفوع كله ، وقد وهم من ظن من العلماء أن مسلما رواه موقوفاً ولم يروه مرفوعا .

وقد تكلَّم بعضُ الناس في إسمعيل بن مسلم [المكنَّ (١)] من قبلَ حفظه (٢).

115

باب

ما جاء في الرجل يصلِّي ومعه الرجال ُ والنساء^(٣)

٣٣٤ - حَرْثَنَ [إسحٰق (١)] الأنصارِيُّ حدثنا مَعْنُ حدثنا مالكُ
 إبن أُنس (٥)] عن إسحٰق بن عبد الله بن أبى طلحة عن أنس بن مالك :
 (أن جدَّته مُلَيْكَةً (٦) دَعَتْ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم لطعام صَنَعَتْهُ ،

⁽١) الزيادة من مه .

⁽٣) إسمعيل بن مسلم هذا تابعي ، روى عن أبي الطفيل عاص بن واثلة . وقد تكلم فيه بعضهم من قبل حفظه كما قال الترمذي ، ولعله أخطأ في بعض أحاديثه فتكلم فيه من تكلم . وقال ابن سعد في الطبقات (ج ٧ ق ٧ ص ٣٤) : «أخبرنا عهدبن عبدالله الأنصاري قال : كان إسمعيل بن مسلم بصريا ، ولكنه نزل مكة سنين ، فتعرف بذلك ، فلما رجع إلى البصرة قبل له الملكي ، وكان له رأى وفتوى وبصر وحفظ للحديث وغيره ، وكان الناس عليه وعلى عثمان البق ، وكان مجلس إسمعيل و يونس بن عبيد واحدا ، فكنت أجى، فأجلس إليهما ، فأكتب على إسمعيل وأدع يونس ، عبيد واحدا ، فكنت أجى، فأجلس إليهما ، فأكتب على إسمعيل وأدع يونس ، الناهة إسمعيل عند الناس ، لما كان شهر به من الفتوى » . وهذه شهادة عظيمة من الأنصاري ، إذ رجعه على يونس بن عبيد ، وشهد له بحفظ الحديث ، وهو أعرف بشيخيه .

⁽٣) في ع و دم و ه و ك «رجال ونساء».

⁽٤) الزيادة من ع و مه و ه و ك .

⁽٥) الزيادة من م و ع و ع .

⁽٦) « مليكة » بضمالميم وفتح اللام ، وقد أخطأ من ضبطه بفتح الميم وكسراللام . وقوله

فأكل منه ، ثم قال : قُومُوا فَلْنُصَلِّ بكم ، قال أنس : فقمتُ إلى حصير لنا قد

« جدته » اختلف اختلافا كثيراً فى الضمير ، هل هو عائد على أنس ، فتكون مليكة جدته هو ؟ أو على إسحق بن عبد الله بن أبى طلحة ، فتكون جدة إسحق ؟ وقد ادّ عى ابن عبد البر أن مليكة هى أم أنس بن مالك ، وأنها هى أم سليم بنت ملحان زوج أبى طلحة الأنصارى ، وأن الضمير فى « جدته » عائد على إسحق بن عبد الله بن أبى طلحة ، واستدل لذلك برواية عبد الرزاق لهذا الحديث عن مالك «عن إسحق عن أنس : أن جدته مليكة ، يعنى جدة إسحق » وذكر الحديث بمعنى ما فى الموطأ . وقلد كثير من العلماء ابن عبد البر فى ذلك ، ورواية عبد الرزاق رواها أحمد فى المسند (رقم ٢٠٢٨ ج ٣ ص ٢٦٤) وليس فيها قوله : « يعنى جدة إسحق » .

وما ذهب إليه ابن عبد البر خطأ ، فإن أم سليم بنت ملحان اختلف في اسمها : فقيل الغميصاء ، وقيل : الرميصاء ، وقيل : رميئة ، وقيل : رميئة ، وهذه الأسماء بضم الأول فيها كلها ، ولم يقل أحد إن اسمها «مليكة» . وأما «مليكة » فهى أمها ، وهى جدة أبسحق بن عبد الله بن أبى طلحة ، لأنها جدة أبيه عبد الله لأمه ، وكانت ابنتها أم سليم تحت مالك بن النضر ، فولدت له أنساً في الجاهلية ، وأسلمت مع السابقين من الأنصار ، فغضب مالك وخرج إلى الشأم ومات بها ، فتزوجها بعده أبو طلحة زيد بن سهل الأنصارى ، فولدت له عبد الله وأبا عمير ، وهؤلاء بنو ملحان معروفون ، إخوة أشقاء : سليم وزيد وحرام وعباد وأم سليم وأم حرام ، أبوهم : ملحان ، بكسر الميم وإسكان اللام ، واسمه : مالك بن خالد بن زيد بن حرام ، من بني النجار ، وأمهم : مليكة بنت مائك بن عدى بن زيد مناة بن عدى ، من بني النجار . (انظر الاصابة ج ١٩٠٨ - ١٩١) .

ويؤيد هــذا مانقله السيوطى فى شرح الموطأ (١ : ١٦٩) عن فوائد العراقيين لأبى الشيخ من طريق القاسم بن يحيى المقدى عن عبد الله بن عمر عن إسحق بن أبى طلحة عن أنس قال : «أرسلتني جدتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، واسمها مليكة، فجاءنا فحضرت الصلاة» . فهذا صريح فى أنها جدة أنس لا أمه . وانظر فتح البارى

اسُورَدَّ مِن طُولِ مَا لُبُسَ (۱) ، فَنَضَحْتُهُ بِالمَاءِ (۳) ، فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وصَفَفَتُ عليه (۱) أنا واليتيمُ وراءَهُ ، والعَجوزُ من ورائينا ، فصلَّى بنا (۱) ركعتين ، ثم انصرف (۱) » .

قال أبو عيسى : حديثُ أنس حديثُ حسنُ صحيحُ .

والعملُ عليه (٢) عندَ [أ كثرُ (٧)] أهل العلم ، قالوا : إِذاكان مع الإمام رجل وامرأة والمرأة والمرابع والمرابع والمرأة والمرابع والمرأة والمرابع و

وقد احتَجَّ بعضُ الناس بهذا الحديث فى إجازة الصلاة إذا كان الرجلُ خلفَ الصفِّ وحدَهُ، [و^(٨)] قالوا : إن الصبيَّ لم تكن له صلاة وكأنَّ أنساً كان خلف النبيِّ (٩) صلى الله عليه وسلم وحدَه [في الصفِّ (١٠)] .

(۱) «لبس» بضم اللام وكسر الباء الموحدة وبالسين المهملة ، من اللباس ، يعنى : استعمل، ولبس كل شيء بحسبه ، ومنه يؤخذ أن الافتراش يسمى لبساً ، قال الرافعي : «كأنه يريد فرش ، فان مافرش فقد لبسته الأرض ، كا أن مايستر الكعبة والهودج يسمى لباساً لهما » .

ووقع فى نسخة الموطأ طبعة الحلبي سنة ١٣٤٣ « لبث » وهو خطأ مطبعي ، وقد شرح السيوطى الكلمة على أنها « لبس » وكذلك الزرقاني .

- (٢) في م « بماء » وهو الموافق لما في الموطأ .
- (٣) كلة « عليه » لم تذكر في م وكذلك لم تذكر في الموطأ والبخاري .
 - (٤) في الموطأ والبخاري « فصلي لنا » .
 - (٥) الحديث رواه أحمد وأصحاب الكتب السنة إلا ابن ماجه .
 - (۲) فی ۱۱ د علی مذا ،
 - (۷) الزیادة من م و ع و مه .
 - (٨) الزيادة من م و ب و ه و ك .
 - (٩) فى م و مه و ه و كان أنس خلف الني».
 - (۱۰) الزیادة من ع و مه و ه و ك.

وليس الأمنُ على ما ذهبوا إليه ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أقامه مع اليتيم خلفه ، فلولا أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم جعل لليتيم صلاةً لما أقام اليتيم معه ، [وَلَأَقَامه (١) عن يمينه (٢)] .

وقد رُوىَ عن مُوسى بن أنسٍ عن أنسٍ (٣): « أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فأقامه عن يمينه (١) » .

وفي هذا الحديث دَكالة أنه إنما صَـلَّى تطوعًا ، أراد إدخال البركة عليهم (٥) .

⁽۱) في م ع و ـ «ولا أقامه ، وهو خطأ .

⁽۲) الزیادة من م و ع و ب و ه و ك

⁽٣) في مم «عن أبيه» بدل «عن أنس» .

⁽٤) روایة موسی بن أنس رواها أحمد فی المسند من طریق شعبة عن عبد الله بن المختار عنموسی بن أنس (رقم ١٩٠١ و ١٣٧٤٣ و ١٣٧٨٠ ج ٣ ص ١٩٤ – ١٩٥ و ١٩٥٨ و ٢٥٨ ج ٣ ص ١٩٤ عنموسی بن أنس (رقم ١٣٠٥ و ١٣٧٤٣ و ١٣٠٨ و ١٩٥ أنساً عن يمينه ، وأمه أم سليم وخالته أم حرام خلفهما ، وأسانيدها صحاح . وروی أحمد هسذا المعنی أیضاً من حدیث ثابت عن أنس (رقم ١٣٦٥ و ١٣٠٥ و ١٣٠٠ و ١٣٠٠ و ٢٤٧) و ٢٢٥ و ٢٣٠ و ٢٤٧) و أسانيدها صحاح أيضاً .

⁽٥) جاء فى رواية المسند (١٢٦٥٢) التصريح بأنه صلى بهم تطوّعاً . وليست صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فى بيت أنس وأمه وخالته وجدته حادثة واحدة ، بل هى حوادث متعددة ، فى بعضها أن مليكة جدة أنس دعته إلى طعام ، كا فى حديث الباب ، وفى بعضها أنه « دخل على أم سليم فأتته بتمر وسمن ، وكان صائما ، فقال : أعيدوا تمركم فى وعائه ، وسمنكم فى سقائه ، ثم قام إلى ناحية البيت ، فصلى ركعتين ، وصلينا معه » الحديث ، رواه أحمد باسنادين صحيحين (رقم ١٢٠٧٨ و ١٢٩٨٥ ج ٣ ص ١٢٠٨ و ١٢٠٨٨) وفى بعضها أنه صلى فى بيت أم حرام ، فأقام أنساً عن يمينه وأم حرام خلفهما، وهو فى المسند باسناد صحيح (رقم ١٣١٥٠ ٣ ج٠٤٠) وفى بعضها أنه =

148

باسب

ما جاء (١) مَن أحق بالإمامة

حراث عن الأعش (٢٣٥ - حراث عن الأعش (٢٣٥ - حراث عن الأعش (٣)]:
وحدثنا محود بن غَيْلاَنَ حدثنا أبو معاوية و [عبدُ الله (٤)] بن مُحَيْرٍ عن الأعش

صلی ومعه أنس وأم سلیم ، فجعل أنساً عن یمینه وأم سلیم خلفهما ، وهو فی المسند باسناد صحیح (رقم ۱۳۳۰ تا ۳ ص ۲۱۷) وفی بعضها مایدل علی أنه كان یزورهم فریما تحضره الصلاة ، وهو فی المسند باسناد صحیح (رقم ۱۳۲٤۲ ج۳ ص ۲۱۲) وهو یدل علی أنه كان فی بعض أحیانه یصلی الفریضة عندهم . وكل هذا یدل علی أنها حوادث متعددة مختلفة ، فلا تعارض بینها فی اختلاف الروایات ، ویدل علی صحة ماقال الترمذی أنه « لولا أن النبی صلی الله علیه وسلم جعل للیتیم صلاة لما أقام الیتیم معه ولأقامه عن یمینه » . وانظر باقی روایات الحدیث فی المسند (رقم ۱۲۲۲ و ۱۲۳۲۷ و ۱۲۳۹۷ و ۱۲۳۹۷) .

و بجموع هذه الروايات يردّ على من زعم أن مليكة هى أم سليم أم أنس احتجاجاً ببعض الروايات التي فيها أن أم سليم صلت خلفهما ، لأنه تبين أنها حوادث متعددة مختلفة .

- (١) الزيادة من ع .
- (٢) هنا في ع زيادة « عن أبى صالح عن أبى هريرة » وهي خطأ صرف ، ليس لها أصل في الأصول ولا في كتب السنة .
- (٣) كلة « قال » ليست في هو و و وفيهما بدلها « ح » وهي المعروفة
 لتحويل الإسناد .
 - (٤) الزيادة من م و ع و ۔ .

عن إسمعيل بن رَجَاء الرُّبَيْدِيُّ عن أُوسِ بن صَمْعَج (٢) قال (٣) : سمعت أبا مسعود الأنصاريَّ يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يَوْ مُّ القَومَ أَقْرَ وْهُمُ اللهُ عَليه وسلم: «يَوْ مُّ القَومَ أَقْرَ وْهُمُ للهُ عليه وسلم: «يَوْ مُّ القَومَ أَقْرَ وْهُمُ اللهُ عليه وسلم: فإن كانوا في السنة سواء فأَ عُدَمُهُم هِجْرَةً ، فإن كانوا في السنة سواء فأَ كبرهم سننًا ، ولا يُوَمُّ الرجل في سُلْطانه و ولا يُحْلَسُ على تَكْرِ مَتِه (٤) [في بيته (٥)] إلاّ بإذنه ». قال محمود في سُلْطانه و ولا يُحْلَسُ على تَكْرِ مَتِه في حديثه : «أَقَدْمُهُمْ سِنَّا (٧) » .

والحديث رواه أحمد (ه: ۲۷۲) عن أبى معاوية ، ومسلم (١: ١٨٦) من طريق أبى خالد الأحمر وجرير وأبى معاوية وابن فضيل وسفيان ، وأبو داود (١: ٢٢٨) من طريق فضيل بن عياض، ٢٢٨) من طريق فضيل بن عياض، وابن الجارود (ص ٥٥١) من طريق جرير : كلهم عن الأعمش بهــذا الاسناد ، ورواه أيضا الطيالسي (رقم ٢١٨) عن شعبة عن إسمعيل بن رجاء عن أوس بنضمعج عن أبى مسعود ، ورواه أحمد (١: ١١٨) عن عان ، و (١: ١٢١) عن عهد بن جعفر ، و (١: ١٢١) عن عد (١: ١٢٨) من طريق عهد بن جعفر ، ورواه أبو داود (١: ٢٢٧ ـ ٢٢٨) عن أبى الوليد الطيالسي وعن ابن معاذ عن أبيه : كلاهما عن شعبة ، ورواه ابن ماجه عن أبى الوليد الطيالسي وعن ابن معاذ عن أبيه : كلاهما عن شعبة ، ورواه ابن ماجه (١٠ ١٠٠١) من طريق عهد بن جعفر عن شعبة ، كرواية الطيالسي .

⁽۱) « الزبيدي » بضم الزاي وبالدال ، وفي م « الزبيري » بالراء ، وهو حطأ .

⁽٢) « ضمعج » بفتح الضاد المعجمة وإسكان الميم وفتح العين المهملة وآخره جيم . وأوس هذا تابعي كوفي ثقة ، أدرك الجاهلية .

⁽٣) كلة « قال » لم تذكر في عم .

⁽٤) فى ع «مكرمته» وهو خطأ . و « التكرمة» بفتح الناء ، قال فى النهاية : « الموضع الحاس لجلوس الرجل من فراش أو سرير نما يمد لا كرامه ، وهى تفعلة من الكرامة » .

⁽o) قولهُ « في بيته » لم يذكر في م و ع وهو ثابت في الحديث .

⁽٦) الزيادة من ع .

⁽V) يعني بدل « أكبرهم سناً » .

[قال أبو عيسى ()] : وفى الباب عن أبى سعيدٍ ، وأنس بن مالك ، ومالك بن الحُوَيْرِ ثِ ، وعَمْرو بن سَلِمَةَ (٢)

قال [أبو عيسى (٣)]: [و(١)] حديثُ أبي مَسْعُودٍ (٥) حديثُ حسنُ صحيحُ. والعملُ على هذا (٦) عند أهل العلم .

قالوا: أُحَقُّ الناس بالإمامة أقرؤهم لكتاب الله وأعلمهم بالسنَّة .

وقالوا: صاحبُ المنزل أحقُ بالإمامة .

وقال بعضهم : إذا أَذِنَ صاحبُ المنزل لغيره فلا بأس أن يصلِّى به (٧) . وَكَرْهِهُ بِعَضْهُم ، وقالوا : الشُّنَّةُ أن يصلي صاحبُ البيت .

قال (^) أحمد بن حنبل : وقولُ النبيِّ صلى الله عليه وسلم : « [و(١)] لا

قال الشارح: « أما حديث أبى سعيد فأخرجه مسلم والنسائى ، وأما حديث أنس فلم أتف عليه ، وأما حديث عمرو فلم أتف عليه ، وأما حديث مالك بن الحويرث فأخرجه الجاعة ، وأما حديث عمرو بن سلمة فأخرجه البخارى » .

أقول: حديث أنس وجدته فى مسند أحمد مختصراً بلفظ: « يؤم القوم أقرؤهم للقرآن » (رقم ١٢٦٩٢ ج ٣ ص ١٦٣) ولم أجده فى شىء من كتب الحديث فى غير هذا الموضع .

- (٣) الزيادة من ع و ٧٠ و ه و لا .
 - (٤) الواولم تذكر في ع .
- (٥) في ع « ابن مسعود » وفي الله « أبي سعيد » وكلاها خطأ .
 - (٦) في م و س « والعمل عليه » .
 - (٧) في ه و ك «أن يصلي بهم».
 - (A) في ع « وقال » .

⁽١) الزيادة من م و ــ .

⁽٣) « سلمة » بفتح السين المهملة وكسر اللام .

يُوَّمُّ الرجلُ في سلطانه ولا يُجلَسُ على تكرمته (١) [في بيته (٢)] إلاَّ بإذنه » - : فإذا أَذِنَ فأرجُو أَنَّ الإذن في الكلِّ ، ولم يَرَ [به (٣)] بأساً إذا أذنَ له أن يصلِّى به (١) .

140

بار

ما جاء إذا أمَّ أحدُ كم الناسَ (٥) فَلْيُخَفِّف

٣٣٧ - مَرْشُنَ قُتَيْبَةُ حدثنا اللّغيرة بن عبد الرحمٰن عن أبى الزّناد عن الأعرج عن أبى الزّناد عن الأعرج عن أبى هريرة أن النبيّ صلى الله عليه وسلم قال: « إذا أمّ أحدُكُمُ الناسَ (٥) فَالْيُخَفَّفْ ، فإنَّ فهمُ الصغيرَ والكبيرَ والضعيفَ والمريضَ ، فإذاصلّي (٢) وحدة فَلْيُصَلِّ كيفَ شاء (٧) » .

⁽۱) فی ع «مکرمته» وهو خطأ .

⁽۲) الزیادة من م و مه و ه و ك ونسخة بهامش ـــ

⁽۳) الزيادة من ع و **د** ه و ك .

⁽٤) ماقاله أحمد بن حنبل استنباطاً ورد فى بعض روايات هذا الحديث نصا ، فقد تقل الحجد بن تيمية فى المنتق (٣: ٣، ١٩٢٠ من نيل الأوطار) قال: « ورواه سعيد بن منصور لكن قال فيه : لا يؤم الرجل الرجل فى سلطانه إلا باذنه ، ولا يقعد على تكرمته فى بيته إلا باذنه » . فالإذن فى الكل .

⁽٥) في عم «بالناس» في الموضعين .

⁽٦) في سم «فان صلي» .

⁽V) الحديث رواه أيضا مالك في الموطأ عن أبى الزناد (١ : ١٥٤) ورواه أحمد وأصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجه .

[قال أبو عيسى (١)] : وفى الباب عن عَدِى بن حاتم ، وأنس ، وجابر بن سَمْرَة ، ومالك بن عبد الله (٢) ، وأبى واقد (٣) ، وعثمانَ بن أبى العاص (٤) ، وأبى مسعود ، وجابر بن عبد الله ، وابن عباس .

قال أبو عيسى: [و(٥)] حديثُ أبى هريرة حديثُ حسنُ صحيحُ . وهوقولُ أكثراً هل العلم: اختاروا(١) أن لا يُطيل الإمامُ الصلاةَ ، مخافةَ المشقّةِ على الضعيف والكبير والمريض .

[قال أبوعيسى(٢)]: وأبو الزناد اسمه « عبدُ اُلله بن ذَكُوَانَ » . والأعرجُ هو « عبد الرحمٰن بن هُرْمُزَ المدينِيُّ (٨) » [و(٩)] يُكنَى « أبا داود » .

⁽١) الزيادة من ب

⁽۲) مالك بن عبد الله هو الخزاعي، وحديثه: «غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في اصليت خلف إمام يؤم الناس أخف صلاة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ». رواه ابن سعد في الطبقات (۲:۱۱) ونسبه ابن حجر في الاصابة (۲:۲۲) للبخارى في التاريخ وابن أبي شيبة وابن أبي عاصم والبغوى ، ونسبه الهيشي في مجمع الزوائد (۲:۲۰) لأحمد والطبراني في الكبير، وقال: « ورجاله ثقات » .

⁽٣) أبو واقد هو الليثي أو الكندى ، وحديثه : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخف الناس صلاة بالناس ، وأطول الناس صلاة لنفسه » رواه أحمد في المسند (٥ : أخف الناس صلاة بالناس ، وقال الله ورجاله ، وتقون » . وقال : « ورجاله موثقون » .

⁽٤) في س « العاصي » .

⁽٥) الزيادة من م و ب .

⁽٦) في ع « اختاروا أهل العلم» الخ ، والزيادة غير جيدة ، ومخالفة لسائر الأصول .

⁽V) الزيادة من ع .

⁽٨) في م «المدني».

⁽٩) الزيادة من م و ع و مه و ب .

٢٣٧ – مرزث قُتَيْبَةُ حدثنا أبو عَوانةَ عن قتادةَ عن أنس [بن مالك (١٠] قال : «كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم مِنْ أَخَفِّ الناسِ صلاةً في تَمَام (٢٠ » .

[قال أبو عيسى (١)]: [و(٣)] هذا حديثُ حسنُ صحيحُ .

[واسمُ أبي عوانة ﴿ وَضَّاحِ *) .

قال أبو عيسى : سألتُ قُتيبةً ، قلتُ : أبو عوانةً ما اسمُه ؟ قال : وضَّاحْ ،

وليس معنى التخفيف والايجاز في الصلاة مايفهم بعض الناس ويفعلونه : أن يصلوا صلاة لا يكادون يقيمون ركوعها ولا سجودها ، ويظنون أن من الايجاز أن يأتي بأقل ما يجزئ من التسبيح في الركوع والسجود ، وبأقل مايجزئ من القراءة والحركات في الأركان ، إنما الإيجاز أن لا يطيل طولا يمله المؤتمون ويضجون منه ، وأن يأتي بصلاة بأناة وتمام ، وقد فسر الرواة عن أنس وصف هذا الايجاز ، فروى أحمد في المسند (رقم ١٦٦٨ ج ٣ ص ١٦٢ – ١٦٣) : « عن سعيد بن جبير عن أنس بن مالك قال : مارأيت أحداً أشبه بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا الغلام ، يعني عمر بن عبد العزيز ، قال : فزرنا في الركوع عشر تسبيحات ، وفي السجود عشر تسبيحات ، وهو حديث صحيح ، ونسبه ابن حجر في التهذيب وفي السجود عشر تسبيحات ،

⁽١) الزيادة من م و ع و س .

⁽۲) الحدیث رواه أیضا أحمد فی المسند (رقم ۱۹۹۱ و ۱۲۹۰۰ و ۱۲۹۰۰ و ۱۳۹۰۰ و ۱۳۰۰ و ۱۳۰۰ و ۱۳۰۰ و ۲۰۰۰ و ۲۰۰ و ۲۰۰۰ و ۲۰۰۰ و ۲۰۰۰ و ۲۰۰۰ و ۲۰۰۰ و ۲۰۰۰ و ۲۰۰ و ۲۰۰ و ۲۰۰۰ و ۲۰۰ و ۲۰۰ و ۲۰۰ و ۲۰۰۰ و ۲۰۰۰ و ۲۰۰۰ و ۲۰۰ و ۲۰۰ و ۲۰۰ و ۲۰۰۰ و

⁽٣) الزيادة من مه و ه و ك .

⁽٤) الزيادة من ع و م .

قلتُ: ابنُ مَنْ ؟ قال: لا أدرى ، كان عبداً لا مرأة بالبصرة (١)] .

(١) الزيادة من ع

وهكذا قال أيضا ابن سعد فى الطبقات (ج ٧ ق ٢ ص ٤٣) : « أبو عوانة واسمه الوضاح مولى يزيد بن عطاء ، وكان ثقة صدوقاً » فلم يذكر اسم أبيه ، ولكن فى الميزان والتهذيب والتقريب والخلاصة « وضاح بن عبد الله اليشكرى » فسموا أباه « عبد الله » والله أعلم بصحة ذلك .

وقول قتيبة «كان عبداً لامرأة من البصرة» لم أجد مايؤيده ، فان المعروف أنه مولى يزيد بن عطاء ، وأن الذى أعتقه يزيد ، ولعتقه قصة طريفة مروية بأوجه مختلفة ، تستفاد من التهذيب (١١١ : ١١٨ ـ ١١٩) ومن تاريخ بغداد للخطيب (٢٠:١٣) .

الحمد لله وحده ، وصلى الله علي عد وآله ، وسلم تسليما .

أتممت الجزء الأول من شرحى على الترمذي صبيحة يوم السبت ٢٨ ربيع الأول سنة ١٩٧٧ – ٢٨ مايو سنة ١٩٣٨ ، وأسأل الله سبحانه المعونة على إتمام شرح الكتاب كله بهدايته وتوفيقه . إنه سميع الدعاء .

عن كوبرى القبة بمصر

ڪ:به

أبوالاشبال المحارث المثال

عفا الله عنه

تم الجزء الأوّل ويليه الجزء الثانى ، وأوله : « باب ماجاء فى تحريم الصلاة وتحليلها »

فہترسن الجزء الا ول من سنن النرمذي

4______

ماكتب في الفهرش بحرف صغير فهو من أبحاث الصرخ

رقم رقم الصفحة الباب

أواب الطهارة باب لاتقبل صلاة بغير طهور الصدقة من الناول ۲ ۲ « فضل الطهور ۸ ۳ (مفتاح الصلاة الطهور « مايقول إذا دخل الخلاء ٤١٠ « « خرج من الخلاء 17 ٧ « النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول 14 تأويل الشافعي وأحمد لحديث الباب 12 ٧ « الرخصة فىذلك 10 « النهى عن البول قائما 17 » « الرخصة في ذلك 19 ١٠ « الاستتار عند الحاجة 41 ۱۱ « كراهة الاستنجاء باليمين 74 ۱۲ « الاستنجاء بالحجارة 42 « « بالحجرين 14 40 ١٤ « كرانمية مايستنجي به 49

		رقــم البا ب	رقــم الصفحة
الاستنجاء بالماء	باب	10	۳.
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد الحاجة أجدفى المذهب))	١٦	41
كراهية البول في المغتسل))	۱۷	44
السواك))	1.4	45
إذا أستيقظ أحدكم من منامه فلا يغسس يده في الإناء))	19	md
حتى يغسلها .			
th 計量			
التسمية عند الوضوء))	۲.	۳۷
المضمضة والاستنشاق))	۲١	٤٠
« « من کف واحد))	**	٤١
تذكيركلة «كف» وتأنيثها			٤٣
زيادة الثقة			43
تخليل اللحية))	74	٤٤
مسح الرأس: أنه يبدأ عقدم الرأس إلى مؤخره))	37	٤٧
أنه يبدأ بمؤخر الرأس))	70	8.8
مسح الرأس مرة))	44	٤٩
يأخذ لرأسه ماء جديداً))	**	۰۰
تحقيق لفظ الحديث وتخطئة الترمذي في نقله عن ابن لهيعة			٥١
مسح الأذنين ظاهرها وباطنهما))	47	cY
أن الأذنين من الرأس))	49	٥٣
تحقيق القول في عدم إدراج هذه الجلة			
تخليل الأصابع))	۳.	70
و يل للأعقاب من النار))	41	٥٨

		رقــم البا ب	رقسم الصفحة
الوضوء مرة مرة	باب	44	٦.
الوضوء مرتين مرتين))	hh	77
« ثلاثا ثلاثا))	٣٤	44
« مرة ومرتين وثلاثا))	40	٦٥
فيمن يتوضأ بعض وضوئه مرتين وبعضه ثلاثا))	44	77
وضوء النبي صلى الله عليه وسلم كيف كان))	٣٧	77
الرد على تغليطهم شعبة في اسم شيخه أ			79
النضح بعد الوضوء))	47	٧١
إسباغ الوضوء))	49	77
التمندل بعد الوضوء))	٤٠	٧٤
مايقال بعد الوضوء))	٤١	VV
تحقيق القول في عدم اضطراب حديث الباب			٧٩
الوضوء بالمدّ))	٤٢	۸۳
كراهية الإسراف في الوضوء بالماء))	43	٨٤
الوضوء لكل صلاة))	٤٤	٨٦
يصلى الصلوات بوضوء واحد))	٤٥	٨٩
\$\ \$\\$			
وضوء الرجل والمرأة من إناء واحد))	٢3	٩١
كراهية فضل طهور المرأة))	٤٧	9.4
الرخصة في ذلك))	٤٨	٩٤
أن الماء لاينجسه شيء))	٤٩	90
منه آخر [فيه حديث القلتين]))	۰ ۰	97

		رقــم البا ب	رقيم الصفحة
تحقيق الكلام على حديث القلتين		a +	٩٨
ب كراهية البول في الماء الراكد	باد	01	١
في ماء البحر أنه طهور))	٥٢	١٠٠
التشديد في البول))	٥٣	1.4
بدعة وضع الزهور على القبور			1.4
نضح بول الغلام قبل أن يطعم))	٥٤	١٠٤
بول مايؤكل لحمه))	00	1.7
\$ \$\$			
الوضوء من الريح))	70	1.9
الوضوء من النوم))	٥٧	111
تحقيق الكلام على حديث « إن الوضوء لا يجب إلاعلى من نام مضطجعاً »			
الوضوء مما غيرت النار))	cV	311
ترك الوضوء مما غيرت النار))	٥٩	711
تحقيق الحلاف في ذلك			14.
الوضوء من لحوم الإبل))	7+	177
الوضوء من مس الذكر))	17	177
تحقيق صحة حديث بسرة في ذلك			
ترك الوضوء من مس الذكر))	77	141
ترك الوضوء من القبلة))	74	144
تحقيق صحة حديث عائشة في ذلك			140
تحقيق الخلاف في الوضوء من لمس المرأة			149
الوضوء من القيء والرعاف))	7.5	731
الوضوء بالنبيذ))	٦٥	157
المضمضة من اللبن))	٦٦	189

	رقــم الباب	رقــم الصفحة
اب كراهة رد السلام غير متوضئ		١٥٠
« سؤر الكلب	٦٨	101
« سؤر الهرة	٦٩	104
« المسح على الخفين	٧٠	100
« « « المسافر والمقيم	٧١	101
« « « أعلاه وأسفله	٧٢	177
« « « ظاهرهما	٧٣	١٦٥
« « الجوريين والنملين	٧٤	177
« « العمامة	٧٥	١٧٠
首 於 於		
« الغسل من الجنابة	٧٦	174
« هل تنقض المرأة شعرها عند الغسل	٧٧	140
الــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		177
« تحت كل شعرة جنابة	٧٨	144
« الوضوء بعد الغسل	٧٩	179
« إذا التقى الختانان وجب الغسل	۸٠	۱۸۰
« الماء من الماء	۸١	114
تحقيق القول في هذا الباب		17.1
« فيمن يستيقظ فيرى بللا ولا يذكر احتلاما	٨٢	١٨٩
« المنى والمذى	۸۳	194
« المذى يصيب الثوب	٨٤	197
« المنى « «	٨٥	۱۹۸

		رقــم البا <i>ب</i>	رقــم الصفحة
ب غسل المني من الثوب	باب	٨٦	۲٠١
الجنب ينام قبل أن يغتسل	Э	٨٧	7 - 7
تحقيق صحة حديث عائشة في ذلك			۲.۳
الوضوء للجنب إذا أراد أن ينام))	٨٨	7.7
مصافحة الجنب))	٨٩	7.7
المرأة ترى في المنام مشــل ما يرى الرجل))	٩٠	4.9
الرجل يستدفئ بالمرأة بعد الغسل))	91	۲۱۰
التيمم للجنب إذا لم يجد الماء))	9.4	711
تحقيق صحة حديث أبي ذر في ذلك			714
في المستحاضة))	٩٣	717
المستحاضة تتوضأ لكل صلاة))	9.8	77.
« تجمع بين الصلاتين بغسل واحد))	90	771
تحقيق كلة « استنقأت » وهمنز غير المهموز			377
المستحاضة تغتسل عندكل صلاة))	97	779
كلام ابن العربي في أحوال النساء في الحيض والاستحاضة			44.
الحائض لا تقضى الصلاة))	97	344
عدم تحكيم العقل في الشريعة			
الجنب والحائض لا يقرآن القرآن)))	٩٨	444
مباشرة الحائض))	٩٩	749
مؤاكلة الحائض وسؤرها))	١	78.
الحائض تتناول الشيء من المسجد))	١-١	751
كراهية إتيان الحائض	*	1.4	757
الكفارة في ذلك	*	1.4	337
تحفيق حديث ابن عباس في ذلك			757

		رقــم الباب	ر قــم الصفحة
غسل دم الحيض من الثوب	باب	1 • £	705
كم تمكث النفساء))	1.0	707
الرجل يطوف على نسائه بغسل واحد))	1-7	709
الجنب إذا أراد أن يعود توضأ))	١.٧	771
إذا أقيمت الصلاة ووجد أحدكم الخلاء فليبدأ بالخلاء))	۱٠۸	777
الوضوء من الموطأ))	1 - 9	472
"عفيق كلة « موطأ »			
التيمم))	11-	771
حدیث لابن عباس لم بروه الا الترمذی			777
قراءة القرآن مالم يكن جنبا))	111	774
البول يصيب الأرض))	117	770
أبواب الصلاة			777
مواقيت الصلاة))	114	Y YX
طنه))	118	774
»))	110	۲۸۲
التغليس بالفجر))	117	YAY
الإسفار بالفجر))	117	474
التعجيل بالظهر))	۱۱۸	797
تأخير الظهر في شدة الحر))	119	790
تعجيل العصر))	١٢٠	79.4
معنى أن الشمس بين قرثى اللشيطان			W.1
تأخير صلاة البصر))	171	4.4

		رقــم البا ب	رقسم الصفحة
ب وقت المغرب	باب	177	4.8
))	174	4.4
تحقيق قول النعمان « لسقوط القمر لثلاثة »			٣٠٨
تأخير العشاء))	371	۳1.
كرأهية النوم قبلها والسمر بعدها))	170	414
الرخصة في السمر بعدها))	177	410
ماجاء في الوقت الأول من الفضل))	177	419
السهو عن وقت العصر))	۱۲۸	mm.
تعجيل الصلاة إذا أخرها الإمام))	179	444
النوم عن الصلاة))	14.	444
الرجل ينسى الصلاة))	121	440
الرجل تفوته الصلوات بأيتهن يبدأ))	144	444
صلاة الوسطى أنها العصر أو الظهر))	144	hhd
كراهية الصلاة بعد العصر و بعد الفجر))	145	434
الصلاة بعد العصر))	140	450
« قبل المغرب))	147	401
من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب))	121	404
الجمع بين الصلاتين في الحضر))	147	408
ترجيح جوازه للحاجة أو الضرورة			40 × 0
**			
يدء الأذان))	149	40 V

١٤٠ ٣٦٦ « الترجيع في الأذان

رقم الباب رقــم ال<u>ص</u>فحة ١٤١ باب إفراد الإقامة 479 ١٤٢ « أن الإقامة مثني مثني 127 « الترسل في الأذان 474 ١٤٤ « إدخال الإصبع في الأذن عند الأذان 440 ١٤٥ « التثويب في الفجر 444 ١٤٦ « من أذن فهو يقيم 474 حديث زياد الصدائي مطولا من رواية ابن عبد الحسكم 77 ١٤٧ « كراهية الأذان بغير وضوء 474 ١٤٨ « الإمام أحق بالإقامة 491 ١٤٩ « الأذان بالليل 494 ١٥٠ « كراهية الخروج من السجد بعد الأذان 497 ١٥١ « الأذان في السفر 499 ۱۵۲ « فضل الأذان ١٥٣ ٤٠٢ « الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن ١٥٤ « ما يقول إذا أذن المؤذن 8 . V ١٥٥ « كراهية أخذ الأجرة على الأذان 8.9 ١٥٦ « مايقول إذا أذن المؤذن من الدعاء 113 ۱۵۷ « منه آخر ١٥٨ « الدعاء لايرد بين الأذان والإقامة 210 *** ١٥٩ « كم فرض الله على عباده من الصلوات

	رقــم البا ب	رقــم الصفحة
باب فضل الصلوات الخس	17.	٤١٨
« فضل الجاعة	171	٤٢٠
« من يسمع النداء فلا يجيب	177	273
« الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجاعة	174	373
« الجاعة في مسجد قد صُلى فيه مرة	371	277
شرح كلة « يتجر » من الوجهة الصرفية حكمة منع تعدد الجماعات ونقد أحوال بعض الساجد		۲ ۲ ۶ ۴۳۰
« فضل العشاء والفجر في جماعة	170	٤٣٣
« فضل الصف الأول	177	540
« إقامة الصفوف	177	እ ተ ለ
« « ليليني منكم أولو الأحلام والنهي »	۱٦٨	٤٤٠
إثبات حرف العلة في الفعل المعتل الحجزوم		٤٤٠)
« كراهية الصف بين السوارى	179	433
« الصلاة خلف الصف وحده	17.	220
تحقيق الكلام في صحة حديث وابصة فيذلك		٤٤٨
الرجل يصلي ومعه رجل) \\\	१०३
(« مع الرجلين) 174	703
« « ومعه الرجال والنساء) 174	१०१
تحقیق أن ملیکة جدة أنس		१०१
من أحق بالإمامة		٤ ٥٨
إذا أم أحدكم الناس فليخفف	» \V	173 0
معنى تخفيف الصلاة		٤٣٣









